



الجامعة الإسلامية - غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم الحديث الشريف وعلومه

**منهج الإمام ابن الملقن (723-804هـ) في نقد الأسانيد
من خلال كتابه "البدر المنير"
دراسة تطبيقية**

**Imam Ibn al-Molaqqin approach in examining isnaads through his
book Al-Badr Al-Muneer" "Impirical Study"**

إعداد الطالبة

وفاء سليمان أبو ناجي

إشراف الأستاذ الدكتور

طالب حماد أبو شعر - حفظه الله -

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في قسم الحديث الشريف وعلومه

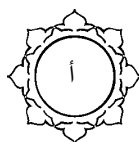
من كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية - غزة

1436هـ - 2015م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ
 اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ
 اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُمَّ أَنْتَ

[النساء: 59]



إهداء

إلى الأرواح التي في حواصل طير خُضر..... لها قناديلٌ معلقةٌ بعرش الرحمن..... تسرُّ من الجنة حيث شاءت

إلى روح زوجي الشهيد - بإذن ربه - خليل أبو ناجي رفع الله درجته.
وإلى روح من تآقت عيناى لأرى فرحة النجاح في عينيها..... ولكنها عجلت إلى ربها....فرضي الله عنها.

إلى من انتظر هذه اللحظة طويلاً..... أبي الحبيب رزقني الله برّه.
إلى من لأجلهم سرت في الدرب... إلى من احتملوا تقصيري إلى مهجة فؤادي....
أبنائي، ابتسام وأحمد ومحمود ومحمد وسعد وزكية .

إلى رموز الحب والعطاء..... إخوتي وأخواتي

إلى كل من دعا لي دعوة بظهر الغيب.....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله على منّه وإحسانه، وأصلى وأسلم على سيد الأولين والآخرين، المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد النبي الأمي الأمين. أما بعد:

فامتثالاً لقول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: 12].

واستجابة لهدى محمد ﷺ القائل: "لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ" (1). واعتزافاً بالفضل لأهله: فإنني أتقدم بالشكر الجزيل، وعظيم الامتنان لفضيحة الأستاذ الدكتور/ طالب حماد أبو شعر، المشرف هذا البحث، والذي أعطاني من وقته وجهده وعلمه الشيء الكثير، وتابع خطوة بخطوة، يقوم ويصوب، ويوجه ويرشد، ويحفز و يشحذ الهمة، فجزاه الله عني خير الجزاء، وحقق له الرجاء.

وأنتقدم بالشكر إلى الأستاذين الكريمين عضوي لجنة المناقشة:

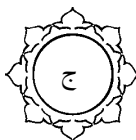
الأستاذ الدكتور/ عبد الله مصطفى مرتجى

والدكتور/ زكريا صبحي زين الدين

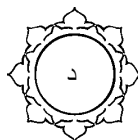
على جهودهم في قراءة الرسالة، وتصويبها وإثرائها بمقترحاتهم القيمة.

ولا أغفل عن تقديم شكري للأستاذ الدكتور/ نافذ حسين حماد، الذي وفر عليّ الجهد والوقت قبل أن أشرع في تبليغ البحث الذي كنت قد اخترته أولاً، والذي كان بعنوان "منهج الحافظ موسى بن هارون الحمّال في نقد الرجال وتعليل الأحاديث"، وأشار عليّ بفكرة هذا البحث. والشكر موصول للأستاذ المشرف شجع على خروج هذه الفكرة إلى النور، فجزاهما الله عني خيراً. و الشكر موصول إلى أساتذتي في كلية أصول الدين، وفي قسم الحديث الشريف وعلومه خاصة .

(1) أخرجه أبو داود، في الأدب، باب في شكر المعروف (255/4 ح 4811)، والترمذي في البر والصلة، باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (339/4 ح 1954)، وأحمد في مسنده (322/13 ح 7939). قال الترمذي: هذا حديث صحيح.



والى هذا الصرح الشامخ ، منارة العلم و العلماء ، الجامعة الإسلامية، - حفظها الله من
كيد المعتدين - .
ولا يفوتني أن أشكر الإخوة العاملين في المكتبة المركزية، وأخص بالذكر الإخوة في قاعة
التخريج والدوريات والحاسوب.
كما أحمل الشكر إلى الأهل والأحبة، وإلى كل من ساندني بدعواته المخلصة، أو تمنياته
الصادقة، أو بسؤاله عن جهدي في البحث، أو بعرض نصيح وتوجيه.
والله أسأل أن يجزل لهم المثوبة والعطاء إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.



مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَغِيثُهُ وَنُسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَأَنْفُسُنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا ضَلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ أَمَا بَعْدُ...

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْإِسْنَادَ خَصِيصَةً مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَحَفِظَ لَهَا دِينَهَا فَضْلًا مِنْهُ وَرَحْمَةً فَقَالَ ﷺ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]. وَلَمَّا كَانَ الذِّكْرُ يَشْمَلُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ تَوَلَّى حِفْظَ كِتَابِهِ بِنَفْسِهِ وَلَمْ يَكِلْ ذَلِكَ إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، وَأَمَّا السُّنَّةُ الْمُطَهَّرَةُ فَسُخِّرَ لِحِفْظِهَا جِهَابُذَةُ عَالَمِينَ فَتَشَوْا الْأَسَانِيدَ، وَمَا زَاوَا الصَّحِيحَ مِنَ السَّقِيمِ، لِأَنَّ الْإِسْنَادَ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ، كَمَا يَقُولُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ: "الْإِسْنَادُ سِلَاحُ الْمُؤْمِنِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سِلَاحٌ فَبِأَيِّ شَيْءٍ يُقَاتِلُ"⁽¹⁾. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: "الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَفَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ"⁽²⁾.

فَغَايَةُ دِرَاسَةِ الْإِسْنَادِ وَالِاهْتِمَامُ بِهِ هِيَ مَعْرِفَةُ صِحَّةِ الْحَدِيثِ أَوْ ضَعْفِهِ، لِأَنَّ مَدَارَ قَبُولِ الْحَدِيثِ غَالِبًا عَلَى إِسْنَادِهِ، وَقَدْ بَذَلَ الْعُلَمَاءُ جُودَهُمْ فِي الْعَنَاءِ بِالْأَسَانِيدِ وَالبَحْثِ عَنْ أَحْوَالِهَا قَبُولًا وَرَدًّا، وَتَعَدَّ دِرَاسَةُ مَنَاهِجِ الْأُئِمَّةِ وَالْحِفَاطِ الْمُبَرِّزِينَ فِي السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ أَمْرًا فِي غَايَةِ النِّفَعِ وَالْأَهْمِيَّةِ وَتَزْدَادُ أَهْمِيَّةَ ذَلِكَ عِنْدَمَا يَكُونُ الْمُؤَلَّفُ قَدْ سَطَّرَ كِتَابًا يَتَنَاوَلُ تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ؛ وَمِنْ هَؤُلَاءِ الْأُئِمَّةِ الَّذِينَ خَدَمُوا السُّنَّةَ فِي هَذَا الْجَانِبِ الْإِمَامُ سِرَاجُ الدِّينِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٌ بْنُ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْمُؤَلَّفِ، فِي كِتَابِهِ الْفَذُّ الَّذِي خَلَفَهُ لِلْأُمَّةِ وَلِلْمَكْتَبَةِ الْحَدِيثِيَّةِ "الْبَدْرِ الْمُنِيرِ فِي تَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَاقِعَةِ فِي الشَّرْحِ الْكَبِيرِ".

لِذَا كَانَ هَذَا الْبَحْثُ الْمَوْسُومُ بِـ: "مَنْهَجُ الْإِمَامِ ابْنِ الْمُؤَلَّفِ فِي نَقْدِ الْأَسَانِيدِ مِنْ خِلَالِ كِتَابِهِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ دِرَاسَةً تَطْبِيقِيَّةً".

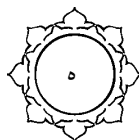
أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ وَبَوَاعِثُ اخْتِيَارِهِ:

تَكْمُنُ أَهْمِيَّةُ الْمَوْضُوعِ وَبَوَاعِثُ اخْتِيَارِهِ فِي عِدَّةِ نِقَاطٍ مِنْهَا:

1. إِنَّ كِتَابَ "الْبَدْرِ الْمُنِيرِ" مِنْ أَنْفُسِ الْكُتُبِ وَأَهْمُهَا بَيْنَ كُتُبِ التَّخْرِيجِ.

(1) الْمُدْخَلُ إِلَى كِتَابِ الْإِكْلِيلِ، لِلْحَاكِمِ (ص: 29).

(2) مُقَدِّمَةُ صَحِيحِ مُسْلِمَ (12/1).



2. مكانة الإمام ابن المُلقّن بين العلماء، فهو من القلائل الذين جمعوا بين علم الحديث والفقه.

3. إن الإمام ابن المُلقّن أكثر في كتاب البدر المنير من الحكم على الأسانيد، فكان من الضروري استنباط منهجه والاستفادة منه.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أمور منها:

1. الوقوف على منهج ابن المُلقّن في نقده للأسانيد، وطريقته في الحكم على الإسناد قبولاً ورداً.

2. معرفة المصطلحات التي استخدمها ابن المُلقّن في التصحيح والتحسين والتضعيف.

3. التعرف على مرتبة ابن المُلقّن بين العلماء من حيث التشدد والتساهل.

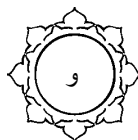
الدراسات السابقة:

بعد الاستفسار وسؤال الأساتذة الأفاضل، وبعد البحث في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وفي قاعدة بيانات مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية بالرياض - السعودية، لم تقف الباحثة على دراسة مستقلة حول "منهج ابن المُلقّن في نقد الأسانيد من خلال كتابه البدر المنير دراسة تطبيقية" لكن وَجَدَتْ بعض الدراسات التي تناولت منهجه بصفة عامة في كتاب البدر المنير، منها:

1. منهج ابن المُلقّن في كتاب البدر المنير، وهي رسالة دكتوراه للباحث حسام مشكور عواد الزّوّبي، بإشراف بديع السيد اللحام، جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن - 1432هـ - 2011م.

تناول الباحث في الفصل الثالث: منهج ابن المُلقّن في نقد المرويات والحكم عليها بصفة عامة، وفي صفحات يسيرة. و لم يتناول منهج ابن الملقن في أحكامه المختلفة قبولاً ورداً.

2. منهج ابن المُلقّن في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير في كتابه البدر المنير - دراسة منهجية نقدية - وهي أيضاً رسالة دكتوراه للباحث راشد سعد العجمي، بإشراف عبد المهدي بن عبد القادر، ورضا زكريا، جامعة الأزهر، 1433هـ - 2012م.



منهج البحث وطبيعة عمل الباحثة فيه:

اعتمدت الباحثة المنهج الاستقرائي؛ في جمع المادة العلمية الخاصة بالموضوع، وذلك من خلال النظر في كتاب البدر المنير، ومن ثم استعانت بالمنهج الوصفي والتحليلي للتعرف على منهج ابن المُلقِّن في نقد الأسانيد.

ونظراً لكثرة الأحاديث الواردة في كتاب البدر المنير، فإنه تم اختيار نماذج منها؛ خاصة تلك الأحاديث التي حكم عليها ابن المُلقِّن بأحكام مختلفة، لتكون محل الدراسة والبحث.

فكان منهج الباحثة على النحو التالي:

أولاً:

عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من القرآن الكريم، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية في متن الرسالة.

ثانياً الترجمة:

1. ترجمت للصحابة غير المشهورين ﷺ، وذلك من باب التعريف بهم فقط، فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله ﷻ لهم.

2. ترجمت للأعلام غير المشهورين باختصار. مع ملاحظة أنني لم ألتزم بذلك أحياناً، لأن ذلك كالمتعذر إذ لا تكاد تخلو صفحة من علم من الأعلام.

3. أما رواية الأسانيد محل الدراسة؛ فتوسعت في الترجمة لهم بذكر الاسم و الطبقة و سنة الوفاة إن وجدت، ومن روى له من أصحاب الكتب الستة.

4. إذا كان الراوي متفقاً على تضعيفه أو توثيقه أجملت القول فيه، وذكرت قول ابن حجر فيه إن وجد.

5. وإذا كان الراوي مختلفاً عليه؛ توسعت بذكر أقوال المعدلين والمجرحين فيه، وختمت بقول ابن حجر فيه، فإن ترجح لدي قولاً غير قول ابن حجر ذكرته.

ثالثاً التخريج:

1. اعتمدت الرواية التي نص عليها ابن المُلقِّن بالإسناد أو باللفظ - أو الأقرب - كأساس للتخريج والدراسة. فإن اقتصر ابن الملقن على الرواية التي ذكرها الرافعي ؛ ولم يذكر متن الحديث، ذكرت رواية الرافعي.



2. إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اقتضرت في تخريجه على الكتب الستة، إلا إذا تعددت مواضعه فيهما فأكتفي بذلك.

3. وإن كان الحديث خارج الصحيحين أو أحدهما، خرَّجته من باقي كتب السنة، حسب ما تقتضيه الحاجة.

رابعاً: الحكم على الأسانيد:

1. الأحاديث الواردة في الصحيحين أو أحدهما اكتفت بذكر إخراج الشيخين أو أحدهما لها .
2. إن كان الحديث خارج الصحيحين؛ حكمت على الإسناد حسب قواعد علوم الحديث، مع الاستئناس بذكر أقوال العلماء فيه إن وجدت.

خامساً : التوثيق:

اكتفيت بذكر اسم الكتاب، واسم المؤلف، والجزء والصفحة في الحاشية، على أن أذكر باقي المعلومات في ثبت المراجع، وذلك لعدم إثقال الحواشي.

أما فيما يتعلق بترتيب المصادر والمراجع؛ فالكتب الستة رتبته حسب الأهمية، أما غيرها فرتبتها حسب سني الوفاة قدر الإمكان.

سادساً: غريب اللغة والأماكن والبلدان:

بيّنت غريب الألفاظ من كتب الغريب، والمعاجم اللغوية، وكتب الشروح، حسب الحاجة. وعرّفت بالأماكن والبلدان من كتب معاجم البلدان.

سابعاً: الضبط:

ضبطت الكلمات والأسماء المُشكلة وكذا الأنساب التي يتوهم في ضبطها.

ثامناً:

عرفت ببعض المصطلحات الحديثية حسب ما تقتضيه الحاجة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.



تمهيد: ابن المُلقّن وكتابه "البدر المنير"

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن المُلقّن

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته .

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المطلب السادس: محنته ووفاته.

المبحث الثاني: كتاب البدر المنير.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالكتاب، أصله وموضوعه.

المطلب الثاني: أهمية كتاب البدر المنير.

المطلب الثالث: منهج ابن المُلقّن العام في البدر المنير.

الفصل الأول: الدراسة التطبيقية

نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه " البدر المنير"

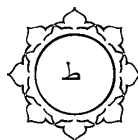
وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالصحة.

المطلب الأول: أحاديث الصحيحين.

المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربعة.

المطلب الثالث: أحاديث خارج الكتب الستة.



المبحث الثاني: الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالحسن والجودة.

المطلب الأول: الأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدھا.

المطلب الثاني: الأحاديث التي جود ابن الملقن أسانيدھا.

المبحث الثالث: الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالضعف.

الفصل الثاني: منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة وفيها: تعريف النقد، وأهميته، وبيان مهمة الناقد.

المبحث الأول: منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

وفيه: تمهيد وثلاثة مطالب

التمهيد وفيه: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صحح ابن الملقن أحاديثهم.

المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح.

المبحث الثاني: منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

وفيه: تمهيد وخمسة مطالب

التمهيد وفيه: تعريف الحديث الحسن عند ابن الملقن وغيره من العلماء، الاحتجاج بالحديث

الحسن، ومرتائب الحسن، آراء العلماء في الحديث الجيد.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أحاديثهم.

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالجودة.

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جود ابن الملقن أحاديثهم.



المطلب الخامس: ألفاظ ابن المُلقّن في التحسين والتجويد.

المبحث الثالث: منهج ابن المُلقّن في تضعيف الأسانيد.

وفيه: تمهيد ومطلبان

التمهيد وفيه: تعريف الحديث الضعيف عند ابن المُلقّن وغيره من العلماء، شروط العمل

بالحديث الضعيف، وارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

المطلب الأول: منهج ابن المُلقّن في الحكم على الأسانيد بالضعف.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن المُلقّن في التضعيف.

الفهارس:

وتضمن ما يلي:

فهرس الآيات، فهرس الأحاديث والآثار، فهرس الأعلام، المصادر والمراجع، فهرس

الموضوعات.

وبعد...

فإني استشرت واستخرت الله تعالى؛ ورغبت إليه في عَضْدي بالتوفيق والإرشاد، وسألته

إلهامي القصد وتأبيدي بالسداد.

والحمد لله رب العالمين



تمهيد ابن الملقن وكتابه "البدر المنير"

وفيه بحثان:

المبحث الأول: ترجمة ابن الملقن

المبحث الثاني: كتاب البدر المنير.



المبحث الأول

ترجمة ابن الملّقن

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته.

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.

المطلب السادس: محنته ووفاته.

المبحث الأول

ترجمة ابن الملقن (723-804هـ)⁽¹⁾

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

أولاً: اسمه ونسبه

هو عُمر بن عَلِيّ بن أحمد بن مُحَمَّد بن عبد الله، الأَنْصَارِيّ⁽²⁾، الوادياشي⁽³⁾، التَّكْرُورِيّ⁽⁴⁾، الأندلسي الأصل المصري المولد والدار والوفاة.

ثانياً: كنيته ولقبه

أبو حفص⁽⁵⁾ سراج الدين المعروف بابن الملقن⁽⁶⁾، ويُقال له ابن النّحوي⁽⁷⁾.

(1) انظر مصادر الترجمة:

طبقات الشافعية، لابن قاضي شُهبة (43/4)، إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (41/5)، لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (ص: 129)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي (100/6)، طبقات الشافعية، لابن هداية الله (ص: 235)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (73/9)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (508/1)، معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن المحفوظة بمكتبات المملكة العربية السعودية للشيخ ناصر السلامة (ص: 5-8).

(2) نسبة إلى أنصار المدينة، من الأوس والخزرج الذين انتقلوا إلى الأندلس، عند فتح غرناطة. انظر: اللمة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين بن الخطيب (ص: 17).

(3) أش: بالفتح، والشين مخففة، وربما مدّت همزته؛ ووادي آش مدينة في جنوب إسبانيا، بأندلسيا بمحافظة غرناطة؛ تقع شرق مدينة غرناطة على بعد 50 كم باتجاه مدينة مرسية. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (198/1)، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(4) التَّكْرُورِي: بالفتح وراعين مهملتين إلى تكرور، بلاد تنسب إلى قبيل من السودان في أقصى جنوب المغرب، وأهلها أشبه الناس بالزنوج. انظر: معجم البلدان، (38/2)، لب اللباب في تحرير الأنساب، للسيوطي (ص: 54).

(5) اتفقت المصادر على هذه الكنية، غير ابن فهد في لحظ الألاحظ فكناه أبا عليّ؛ وهو اسم لابنه الوحيد، ولكن الأول أشهر. انظر: لحظ الألاحظ (ص: 129)، ومقدمة البدر المنير (ص: 36).

(6) ولقب بابن الملقن نسبة إلى زوج أمه؛ الذي كان يلقي القرآن بجامع ابن طولون. انظر: لحظ الألاحظ (ص: 129).

(7) عرف بابن النحوي لأن أباه كان عالماً به، أخذ عنه جمال الدين الأسنائي (772هـ) وغيره، فلهذا كان يكتب بخطه عمر بن أبي الحسن النحوي، واشتهر بذلك في بلاد اليمن. حيث كان يغضب من تلقيبه بابن الملقن. انظر: المجمع المؤسس لابن حجر (312/2)، الضوء اللامع للسخاوي (100/6).

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

أولاً: مولده

اختلف العلماء في تحديد يوم ولادته على قولين:

القول الأول: أنه ولد في القاهرة، يوم الخميس في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وهو ما كتبه ابن الملقن بِخَطِّهِ؛ وقرأه السخاوي وصححه⁽¹⁾.

القول الثاني: أنه ولد في يوم السبت، الرابع والعشرين من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وهو رأي ابن حجر⁽²⁾، وابن فهد⁽³⁾، وابن تغري بردي⁽⁴⁾، وابن العماد الحنبلي⁽⁵⁾.

والصواب: القول الأول؛ الذي صححه السخاوي؛ وابن الملقن أعلم بنفسه من غيره.

ثانياً: نشأته

كان والد ابن الملقن قد خرج من بلدة الأندلس إلى بلد النُّكُرُور فعَلَّم به أهله القرآن العظيم، فأنعموا عليه بدنيا طائلة، وارتحل إلى القاهرة فاستوطنها وتأهل بها فولد له بها، ومات عنه وهو ابن سنة، فأوصى به إلى الشيخ عيسى المغربي، وكان خيراً صالحاً يُلقَّن⁽⁶⁾ القرآن العظيم بجامع ابن طولون⁽⁷⁾، فتزوج بأمه وتربى ونشأ في حجره بحيث إنه نسب إليه حتى صار يعرف بابن الملقن وصار علماً عليه إلى أن مات فحصل له من جهته خير كثير، أقرأه القرآن ثم "عمدة الأحكام"

(1) الضوء اللامع للسخاوي (100/6).

(2) إنباء الغمر بأبناء العمر (216/2).

(3) لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: 129).

(4) المنهل الصافي (307/8).

(5) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (72/9).

(6) قال ابن منظور: قَدْ لَقَّنَنِي فَلَانٌ كَلَامًا تَلْقِينًا أَيِ فَهَمَّنِي مِنْهُ مَا لَمْ أَفْهَمْ. لسان العرب (390/13).

(7) هذا الجامع موضعه يعرف بجبل يَشْكُر، بين حي السيدة زينب والقلعة. وابتدأ في بناء هذا الجامع الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، في سنة ثلاث وستين ومائتين، وفرغ منه في شهر رمضان سنة خمس وستين ومائتين. وقد أعيد ترميمه وافتتاحه حديثاً عام 2005م، كواحد من 38 مسجد تم ترميمهم ضمن مشروع القاهرة التاريخية، وقد أعلنت وزارة الثقافة أن إعادة ترميم الجامع تكلفتها تجاوزت 12 مليون جنيه. انظر: المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي، (38/4)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

وشغله في مذهب مالك، ثم أشار عليه بعض أصحاب والده أن يقرئه "المنهاج" فحفظه، وأنشأ له وصيه ربيعاً⁽¹⁾، فكان يكتفي بأجرته ويوفر له بقية ماله⁽²⁾.

المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه⁽³⁾

أولاً: رحلاته العلمية

لقد كان من دأب أئمة النقاد والجهابذة الحفاظ ؛ الرحلة في طلب العلم، وكانوا لا يرتحلون حتى يستوفوا السماع من شيوخ بلدهم.

واتبع الإمام ابن الملقن درب السلف، فارتحل إلى أماكن عدة طلباً للعلم، حيث رحل إلى:

بيت المقدس - حررها الله من دنس الغاصبين -: وهي من أولى رحلاته، حيث قرأ على العلائي كتابه "جامع التحصيل في أحكام المراسيل". وذكر العلائي⁽⁴⁾: أن هذه القراءة كانت في مجالس متعددة؛ آخرها عام سبعمائة وخمسين.

مكة المكرمة: حيث ذكر السخاوي أنه قرأ إجازة كتبها ابن الملقن بخطه وهو بمكة في ذي الحجة سنة إحدى وستين وسبعمائة تجاه الكعبة.

وقد ذكر ابن الملقن في هذه الإجازة بعضاً من مروياته وشيوخه ومؤلفاته، وقال: "وقع لي عدة أحاديث تساعيات، ذكرت ثلاثة منها في آخر كتابي المقنع في علوم الحديث"⁽⁵⁾.

دمشق وحماة: وكانت سنة سبعمائة وسبعين، وكان في صحبته ابنه علي، وتلميذه البرهان الحلبي، فأخذ عن ابن أمية⁽⁶⁾ وغيره من متأخري أصحاب الفخر بن البخاري⁽⁷⁾، واجتمع بالتاج

(1) الرُّبُع: المنزل ودارُ الإقامة. وَرَبُعُ الْقَوْمِ مَجْلِسُهُمْ. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (189/2).

(2) انظر: لحظ الألفاظ (ص: 129)، الضوء اللامع للسخاوي (100/6).

(3) انظر: الضوء اللامع (101/6)، مقدمة تحفة المحتاج (ص: 14).

(4) مقدمة جامع التحصيل (ص: 6 - 7).

(5) الضوء اللامع (101/6).

(6) عمر بن حسن بن مزيد بن أمية المراغي ثم الحلبي ثم الدمشقي ثم المزي المشهور بابن أمية (778هـ).

انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (187/4)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري

بردي، (144/11).

(7) علي بن أحمد بن عبد الواحد أبو الحسن المقدسي المعروف بابن البخاري مسند زمانه، (690هـ). انظر: معجم

الشيوخ الكبير، للذهبي (13/2).

السُّبُكِيُّ ونوه به بل كتب له تقریظاً على تَخْرِيجِ الرَّافِعِيِّ له في مدحه، وألزم العِمَاد بن كثير فكتب له أيضاً⁽¹⁾.

ثانياً: شيوخه

تتلمذ ابن المُلقِّن على كبار العلماء في فنون مختلفة، كالعربية والفقه والحديث والقراءات، وقد كان لذلك أثر كبير في صقل شخصيته العلمية ونبوغه وتميزه على أقرانه. وفيما يلي ذكرٌ لبعض مشايخه مرتبين حسب سني وفياتهم⁽²⁾:

1. محمد بن محمد أبو الفتح اليَعْمُرِيُّ الشهير بابن سيد الناس 734هـ⁽³⁾.
2. يُوسُف بن الرُّكِّي عبد الرحمن الحُلَبِيُّ الأصل المُرِّي أَبُو الحَجَّاج جمال الدِّين 742هـ⁽⁴⁾.
3. مُحَمَّد بن يُوسُف الغُرْنَاطِي، أبو حَيَّان الأندلسي، شيخ العربية في وقته، 745هـ⁽⁵⁾.
4. أبو بكر بن قاسم زَيْنُ الدِّين الكِنَانِي الرَّحْبِي 749هـ⁽⁶⁾.
5. مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي القَاسِمِ صَدْرُ الدِّين أَبُو الفَتْح المَيْدُومِي 754هـ⁽⁷⁾.
6. عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ الأَنْصَارِيِّ الخَزَرَجِيُّ نَقِيُّ الدِّين السُّبُكِيُّ 756هـ⁽⁸⁾.
7. خَلِيلُ بْنُ كَيْكَلْدِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ العَلَانِيُّ الفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ 761هـ⁽⁹⁾.
8. مُعْطَاي علاء الدين بن قُلَيْج الحنفي 762هـ⁽¹⁰⁾.

-
- (1) انظر: لحظ الألاحظ بذيل طبقات الحفاظ (ص: 130).
 - (2) للتوسع في معرفة شيوخه وتلاميذه راجع: مقدمة تحفة المحتاج. حيث جمع المحقق قرابة مائة وخمسين شيخاً وتلميذاً.
 - (3) انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (280/5)، الضوء اللامع (100/6)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، (249/2).
 - (4) الدرر الكامنة (229/6)، الضوء اللامع (100/6)، البدر الطالع (353/2).
 - (5) الدرر الكامنة (58/6)، الضوء اللامع (100/6)، البدر الطالع (288/2).
 - (6) المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي (ص: 307)، الدرر الكامنة (543/1).
 - (7) معجم الشيوخ، للسبكي (ص: 438)، الدرر الكامنة (419/5)، الضوء اللامع (101/6).
 - (8) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (139/10)، الضوء اللامع (100/6).
 - (9) المعجم المختص بالمحدثين (ص: 92)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (35/10)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: 533).
 - (10) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهاب (44/4)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر (114/6).

9. عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةَ، بَدْرُ الدِّينِ الشَّافِعِيِّ ثُمَّ الْمِصْرِيُّ 767هـ⁽¹⁾.
 10. أحمد بن محمد بن محمد بن قطب الدين القُسْطَلَانِي شهاب الدين 776هـ⁽²⁾.

ثالثاً: تلاميذه

اجتمع الكثير من الطلبة الآخذين عن ابن الملقن، بحيث لا يتسع المقام لذكرهم، لذا أكتفي بذكر بعضهم مرتبين حسب سني وفياتهم.

1. عَلِيّ بن عمر بن عَلِيّ نور الدين أَبُو الحسن بن السراج أَبِي حَفْص بن الْمُلقّن و يعرف كأبيه بابن الْمُلقّن 807هـ⁽³⁾.
2. أحمد بن عبد الرحيم العراقي الولي أبو زرعة 826هـ⁽⁴⁾.
3. إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي 841هـ⁽⁵⁾.
4. أحمد بن علي المقرئ 845هـ⁽⁶⁾.
5. عبد السلام بن داود بن عُثْمَان بن القَاضِي العِزّ السَلْطِي الأصل المُقْدِسِي، ويعرف بالعز المُقْدِسِي 850هـ⁽⁷⁾.
6. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الأصل، المصري المولد والمنشأ والدار والوفاة، 852هـ⁽⁸⁾.
7. مُحَمَّد بن أَحْمَد بن عُثْمَان بن خلف بن عُثْمَان المُحِب البُهوْتِي 855هـ⁽⁹⁾.
8. مُحَمَّد بن عبد الله بن عَلِيّ القَرَفِيّ الشَّافِعِي، وَيَعْرِف بالحَفَّار وَهِيَ حِرْفَة أَبِيهِ 876هـ⁽¹⁰⁾.

-
- (1) المعجم المختص بالمحدثين (ص: 147)، الدرر الكامنة (176/3).
 (2) الدرر الكامنة (355/1)، ذيل لب الباب في تحرير الأنساب، للأزهري (ص: 200).
 (3) إنباء الغمر بأبناء العمر (308/2)، الضوء اللامع (267/5).
 (4) لحظ الأَلْحَاز بِذِيل طَبَقَات الحَفَاز، لابن فهد (ص: 184) المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، لابن تغري بردي (332/1).
 (5) لحظ الأَلْحَاز (ص: 201)، المنهل الصافي (147/1)، الضوء اللامع (138/1).
 (6) إنباء الغمر، لابن حجر (187/4)، الضوء اللامع (21/2)، البدر الطالع (79/1).
 (7) الضوء اللامع (203/4).
 (8) المنهل الصافي (17/2).
 (9) الضوء اللامع (2/7).
 (10) الضوء اللامع (98/8).

المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته

أولاً: مذهبه الفقهي

كان الإمام ابن الملقن شافعي المذهب؛ بل من أئمة الشافعية، كذا قال أكثر من ترجم له، وذكره ابن قاضي شُهبة في الطبقة الثامنة والعشرين من طبقات الشافعية⁽¹⁾، وهو كتاب خاص بهم دون غيرهم.

كما يدل على ذلك كثرة تصانيفه في الفقه الشافعي، مثل " التذكرة في الفقه الشافعي"، و"تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج"، وهو شرح لكتاب "منهاج الطالبين" لأبي زكريا النووي الذي أعتبر عمدة الفقه الشافعي، وكذا كتاب " البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"؛ كما سيأتي في بيان أصل الكتاب.

ثانياً: عقيدته⁽²⁾

أما عقيدته: فقد عاصر الإمام ابن الملقن دولة المماليك الذين كانوا على مذهب الأشاعرة⁽³⁾، ونشروه في الأمصار، بحيث أنه كما يقول المقريزي⁽⁴⁾: " نُسي غيره من المذاهب، وجُهل حتى لم يبق اليوم مذهب يخالفه، إلا أن يكون مذهب الحنابلة أتباع الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه، فإنهم كانوا على ما كان عليه السلف، لا يرون تأويل ما ورد من الصفات".

فلا غرابة في أن يكون ابن الملقن رحمته الله أشعرياً؛ وهي عقيدة أكثر أهل زمانه من الحكام وغيرهم.

وتظهر عقيدته أيضاً من خلال كلامه في الصفات في شرحه لكتاب التوحيد من "صحيح البخاري"⁽⁵⁾.

حيث كان ينقل عقيدة الأشاعرة دون تمحيص إذ هي عقيدة حكام البلاد وملوكها وغالب علمائها في ذلك الوقت، وقليلًا ما ينقل عقيدة السلف بنوع من الإقرار⁽⁶⁾.

(1) (5/4).

(2) راجع: مقدمة تحفة المحتاج (48/1)، مقدمة البدر المنير (15/1)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/208).

(3) الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة. وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها من المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. ويثبتون الله تعالى سبع صفات، ويقولون بتأويل بقية الصفات. فيثبتون الله تعالى (الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام. انظر: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (83/1).

(4) انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمقريزي (4/192).

(5) انظر: مقدمة التوضيح لشرح الجامع الصحيح (208/1-227).

(6) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/208).

كما أنه ﷺ كان في سلوكه يميل إلى التصوف⁽¹⁾، ويدل على ذلك كتاباً ألفه وهو "طبقات الأولياء"، قال فيه⁽²⁾: "وقد لبستُ الخرقة من جماعات، بطرق متنوعة جليات". ومن ثم ذكر فيه سلاسل خرقه بأسانيد كأسانيد الحديث، فمرة ينتهي السند إلى أويس القرني، عن عمر وعلي، عن رسول الله ﷺ ومرة إلى عائشة ...⁽³⁾.

وهذه الأسانيد باطلة لاتصح، وقد نقل الإمام السخاوي في المقاصد الحسنة⁽⁴⁾، عن ابن الصلاح وابن حجر ما يثبت بطلان حديث لبس الخرقة الصوفية .

ومن يطلع على كتابه هذا يرى بعض الخرافات والحكايات العجيبة والمخالفات الظاهرة منها: ذكره قصتين غريبتين عن اجتماعه بالخضر عليه السلام أحدهما بالحج والأخرى بالقدس⁽⁵⁾.

وعلى الرغم مما سبق فإنه لم يكن صوفياً قحاً، ويمكننا الاعتذار له، وتبرير موقفه من التصوف والصوفية إلى أحد أمرين أو كليهما معاً، ذكرهما محققوا كتاب التوضيح، وهما⁽⁶⁾:

1. إما أنها كانت مرحلة زمنية كان الغالب عليه موافقة الصوفية ومشاركته لهم، ثم تلا ذلك مرحلة التحقيق العلمي، والنظر إلى أفعالهم نظرة نقدية فيها القبول والرد بحسب ما يجد من دليل...

(1) التصوف: حركة دينية انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري. ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرق مميزة معروفة باسم الصوفية.

وقد تنازع العلماء في أصل هذه النسبة وإلى أي شيء تضاف ف قيل: هي نسبة إلى أهل الصفة، وقيل: نسبة إلى الصفة، وقيل: نسبة إلى الصف المقدم، وقيل: بل نسبة إلى صوفة بن بشر رجل عرف بالزهد في الجاهلية، قال الإمام ابن تيمية: "وكل هذا غلط، وقيل - وهو المعروف - أنه نسبة إلى لبس الصوف".

ومن عقائدها في الله ﷻ: الحلول والاتحاد، وفي الرسول ﷺ أنه جاهل لا يصل إلى مرتبتهم وحالهم. ومنهم من يعتقد أنه قبة الكون، وأن كل الكائنات خلقت من نوره وأنه هو أول موجود وهو المستوي على عرش الله. ومن شطحات الصوفية: أن بعضهم سلك طريق تحضير الأرواح، كما سلك آخرون طريق الشعوذة والدجل، وقد اهتموا ببناء الأضرحة وقيور الأولياء وإنارتها وزيارتها والتمسح بها، وكل ذلك من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان. انظر: مجموع الفتاوى، لان تيمية (6/11)، الموسوعة الميسرة في الأديان (249/1) وما بعدها، الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق (ص: 38 وما بعدها).

(2) طبقات الأولياء (ص 494).

(3) انظر: طبقات الأولياء (ص 494 - 510).

(4) (ص: 527).

(5) انظر: طبقات الأولياء (ص 559-560).

(6) انظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (1/ 240).

2. أو أنها مسألة تساهل تجاه التصوف كما هو حال غالب العلماء في هذه العصور، فهم في الغالب يقرون بالتصوف كتوجه مشروع ولكن لا يقرون كل أعمالهم ... فهم يقرون كثيراً من كلام الأشاعرة ويتساهلون، ولكن في مواضع ليست بالقليلة يردون عليهم بكلام السلف وعقيدة أهل السنة والجماعة، ولكن دون إظهار كبير فارق بين الفريقين.

فعفا الله عن الإمام ابن الملقن، وغفر له.

المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه

أولاً: آثاره العلمية

لقد هيا الله تعالى لابن الملقن من الأسباب⁽¹⁾ ما جعله أعجوبة زمانه في كثرة التصنيف؛ حتى بلغت مصنفاته نحو ثلاثمائة مصنف، وقد رغب الناس في تصانيفه لكثرة فوائدها وبسطها وجودة ترتيبها⁽²⁾.

قال ابن حجر⁽³⁾: "هؤلاء الثلاثة؛ العراقي والبُلُقيني وابن الملقن كانوا أعجوبة هذا العصر على رأس القرن: الأول في معرفة الحديث وفنونه، والثاني في التوسع في معرفة مذهب الشافعي، والثالث في كثرة التصانيف".

وقال أيضاً⁽⁴⁾: "واشتهر بكثرة التصانيف، حتى كان يقال إنها بلغت ثلاثمائة مجلد ما بين كبير وصغير. وعنده من الكتب ما لا يدخل تحت الحصر منها ما هو ملكه؛ ومنها ما هو من أوقاف المدارس لا سيما الفاضلية⁽⁵⁾".

ولقد برع ابن الملقن في علوم مختلفة، فألف في الحديث والفقه والأصول والتفسير واللغة والتاريخ، فمن آثاره العلمية؛ ما خلفه للمكتبة الإسلامية من مصنفات. وأكتفي بذكر بعض المصنفات خاصة الحديثية منها⁽⁶⁾.

(1) للتعرف على هذه الأسباب انظر: مقدمة تحفة المحتاج (ص 67).

(2) انظر: ذيل الدرر الكامنة، لابن حجر (ص 122).

(3) الضوء اللامع (6/105).

(4) إنباء الغمر بأبناء العمر (2/218).

(5) المدرسة الفاضلية: هذه المدرسة بدرب ملوخيا من القاهرة، بناها القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني، بجوار داره، في سنة ثمانين وخمسائة، ووقفها على طائفتي الفقهاء الشافعية والمالكية ووقف بهذه المدرسة جملة عظيمة من الكتب في سائر العلوم، يقال أنها كانت مائة ألف مجلد، وذهبت كلها.

انظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، للمفريزي (4/204)، الدارس في تاريخ المدارس، للنعيمي (1/67).

(6) للإطلاع على أسماء مصنفات ابن الملقن ونبذة عنها انظر: معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن (ص 11-59).

ومقدمة تحفة المحتاج (ص 68 فما بعدها)، وكذا مقدمة التوضيح لشرح الجامع الصحيح (ص 295-330).

أولاً: شروح الكتب

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح⁽¹⁾.
- شرح زوائد مسلم على البخاري⁽²⁾.
- شرح زوائد سنن أبي داود⁽³⁾.
- إنجاز الوعد الوفي في شرح جامع الترمذي⁽⁴⁾.
- شرح زوائد سنن النسائي⁽⁵⁾.
- ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه⁽⁶⁾.

ثانياً: مصطلح الحديث

- المقنع في علوم الحديث⁽⁷⁾.
- التذكرة في علوم الحديث⁽⁸⁾.
- التبصرة في شرح التذكرة في علوم الحديث⁽⁹⁾.

(1) وقد طبع بتحقيق دار الفلاح بإشراف خالد الرِّباط ، وجمعة فتحي، ونشرته دار النوادر في سوريا عام 2008م.

(2) مخطوط يقع في أربع مجلدات. يوجد منه نسخة في خزانة الأوقاف ببغداد برقم (3012 / 3015).

(3) مخطوط يقع في مجلدين. ذكره السخاوي في "الضوء اللامع" (6 / 102)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (1006/2، 1005).

(4) مخطوط ، ويوجد نسخة منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم (5187 - ف). وله صورة بمعهد البحوث العلمية بكلية الشريعة بجامعة أم القرى تحت رقم خاص (328).

(5) مخطوط يقع في مجلدة . ذكره السخاوي في "الضوء اللامع" (6 / 102)، وحاجي خليفة في "كشف الظنون" (1006/2).

(6) مخطوط ، ويوجد نسخة منه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض 175 ورقة، ونسخة أخرى في المكتبة المحمودية بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالمدينة المنورة 150 ورقة.

(7) طبع بتحقيق عبد الله الجديع، ونشرته دار فواز بالسعودية عام (1413هـ).

(8) طبع بتحقيق علي حسن عبد الحميد، ونشرته دار عمَّار، عمَّان عام (1408هـ).

(9) ذكره السخاوي في ختام شرحه لتذكرة ابن الملقن والذي سماه: " التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن على الأثر " (ص:110). وقد طبع شرح السخاوي بتحقيق حسين إسماعيل الجمل، في دار التقوى بليبس مصر 1409هـ، وفي مكتبة أضواء السلف بالرياض 1418هـ بتحقيق عبد الله بن محمد البخاري.

ثالثاً: علم الرجال

- التلويح برجال الجامع الصحيح⁽¹⁾.
- إكمال تهذيب الكمال⁽²⁾.
- العدة في معرفة رجال العمدة⁽³⁾.

رابعاً: تخريج الأحاديث

- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير. وسيأتي الكلام عليه .
- خلاصة البدر المنير⁽⁴⁾.
- المنتقى من خلاصة البدر المنير⁽⁵⁾.
- تحفة المحتاج لأدلة المنهاج⁽⁶⁾.
- تذكرة الأخيار بتخريج ما في الوسيط من الأخبار⁽⁷⁾.

خامساً: مختصرات الكتب

- تلخيص تلخيص مستدرك الحاكم، والمسمى ب"النكت اللطاف في بيان الأحاديث الضعاف"⁽⁸⁾.
- تلخيص مسند أحمد بن حنبل⁽⁹⁾.
- مختصر صحيح ابن حبان⁽¹⁰⁾.

-
- (1) ذكره السخاوي في الضوء اللامع (2/ 235)، وفي ذيله على رفع الإصر عن قضاة مصر (ص: 113).
- ولعل الكتاب مفقود، والله أعلم.
- (2) مخطوط، وله نسخة في دار الكتب المصرية برقم (15 - مصطلح). وقد ذكر فيه تراجم رجال ستة كتب وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، و الدارقطني، الحاكم، والبيهقي. ذكره الشوكاني في البدرالطالع (1/ 509).
- (3) أي "عمدة الأحكام" لعبد الواحد المقدسي. قال عنه ابن الملقن في الضوء اللامع (6/ 101): "في مجلد، غريب في بابهِ". و ذكره الشوكاني في "البدر الطالع" (1/ 508).
- (4) وقد طبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ونشرته دار الرشد بالرياض عام (1406 هـ).
- (5) وهو مختصر لكتابه "خلاصة البدر المنير" في جزء حديثي. ذكره في مقدمة خلاصة البدر المنير (1/ 5).
- (6) طبع بتحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني ونشرته دار حراء بمكة المكرمة عام (1406 هـ).
- (7) مخطوط، عدد أوراقه 245 ورقة، ويوجد في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ونسخة أخرى في مكتبة أحمد الثالث بتركيا برقم (374).
- (8) مطبوع باسم: مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، بتحقيق عبد الله اللحياني، وسعد آل الحميد، نشرته دار العاصمة - الرياض، عام (1411 هـ).
- (9) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (4/ 47)، كشف الظنون، لحاجي خليفة (2/ 1680).
- (10) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه (4/ 47)، كشف الظنون لحاجي خليفة (2/ 1075).

- مختصر دلائل النبوة⁽¹⁾.
- مختصر البعث والنشور⁽²⁾.

ثانياً: أقوال العلماء فيه

اختلفت أقوال العلماء في الإمام ابن الملقن، فأثنى عليه جماعة، وتكلم فيه آخرون. فمن الذين أثنوا عليه:

- الحافظ العراقي⁽³⁾ فقد وصفه بـ"الشيخ الإمام الحافظ".
- وقال شيخه الحافظ العلاني⁽⁴⁾: "الشيخ الفقيه الإمام العالم المحدث الحافظ المتقن البارع سراج الدين شرف الفقهاء والمحدثين فخر الفضلاء".
- وقال ابن فهد⁽⁵⁾: "الإمام العلامة الحافظ شيخ الإسلام وعلم الأئمة الأعلام عمدة المحدثين وقدوة المصنفين".
- وقال ابن تغري بردي⁽⁶⁾: "الشيخ الإمام العلامة، صاحب التصانيف الجليلة... أثنى عليه الأئمة بالعمل والفضل، ووصف بالحافظ".
- ووصفه قاضي صفد⁽⁷⁾: بأنه أحد مشايخ الإسلام صاحب المصنفات التي ما فتح على غيره بمثلها في هذه الأوقات، وسرد منها جملة ذكر أنه كتب إليه بها سنة خمس وسبعين.
- ووصفه شمس الدين الغماري⁽⁸⁾ في شهادة عليه بـ"الشيخ الإمام، علم الأعلام، فخر الأنام، أحد مشايخ الإسلام، علامة العصر، بقية المصنفين، علم المفيد والمدرسين، سيف المناظرين، مفتي المسلمين".

-
- (1) طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (4/ 47)، كشف الظنون لحاجي خليفة (1/ 760).
- (2) ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (6/ 232). وذكر أن له نسخة في بنكيور (5/ 384-385).
- (3) ورد قول العراقي في فوائد تمام، أشار إلى ذلك ابن حجر في المجمع المؤسس (2/ 317). ولم تقف الباحثة في المطبوع عليه. وانظر: الضوء اللامع (6/ 101).
- (4) انظر: جامع التحصيل (ص: 6).
- (5) لحظ الألفاظ بذييل طبقات الحفاظ (ص: 129).
- (6) المنهل الصافي (8/ 306-307).
- (7) الضوء اللامع، للسخاوي (6/ 104). وكلام قاضي صفد في كتابه "طبقات الفقهاء"؛ وهو مخطوط لم يطبع.
- (8). انظر: إنباء الغمر (2/ 128)، الضوء اللامع (6/ 104).

وقال الصلاح الأقفهسي⁽¹⁾⁽²⁾: "تفقه وبرع وصنف وجمع وأفتى ودرس وحدث، وسارت مصنفاته في الأقطار، وقد لقينا خلقاً ممن أخذ عنه دراية ورواية".

وقال سبط بن العجمي⁽³⁾: "هو أكثر مشايخي فوائد في الكتابة على الحديث... فكان فريد وقته في التصنيف، وعبارته فيها جلية جيدة، وغرائب كثيرة، وشكالاته حسنة، وكذا خلقه مع التواضع والإحسان، لازمته مدة طويلة فلم أره منحرفاً قط".

وقال تلميذه المقرئ في عقوده⁽⁴⁾: "كان من أعذب الناس ألفاظاً وأحسنهم خلقاً، وأجملهم صورة، وأفهم محاضرة، صحبتة عدة سنين وأخذت عنه كثيراً من مروياته ومصنفاته".

وقال السيوطي⁽⁵⁾: "الإمام الفقيه الحافظ ذو التصانيف الكثيرة، أحد شيوخ الشافعية وأئمة الحديث... برع في الفقه والحديث وصنف فيهما الكثير".

وقال ابن هداية⁽⁶⁾: "هو البحر الكامل... كان من أفقه زمانه، وأفضل أقرانه، ورعاً زاهداً شهيراً بإخراج الأحاديث وتصحيحها وجرح الرواة وتعديلهم".

وعده ابن الوزير من أئمة الشافعية في الحديث، فقال⁽⁷⁾: "... أئمة الحديث من الشافعية: كالنوّي، والدّهبي، وابن كثير، وابن النّحوي وغيرهم".

واختلفت عبارة ابن حجر فيه، فقال في إنبائه⁽⁸⁾: "واشتهر بكثرة التصانيف حتى كان يقول إنها بلغت ثلاثمائة تصنيفاً واشتهر اسمه وطار صيته، وكانت كتابته أكثر من استحضاره، فلهذا كثر القول فيه من علماء الشام ومصر، حتى قرأت بخط ابن حجي⁽⁹⁾: كان يُنسب إلى سرقة التصانيف، فإنه ما كان يستحضر شيئاً، ولا يحقق علماً، ويؤلف المؤلفات الكثيرة على معنى النسخ

(1) انظر ترجمته: لحظ الألاحظ (ص: 174)، إنباء الغمر (180/3)، الضوء اللامع (202/3).

(2) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (105/6).

(3) انظر: لحظ الألاحظ (ص: 131)، الضوء اللامع (104/6).

(4) درر العقود الفريدة (431/2).

(5) طبقات الحفاظ (ص: 542).

(6) طبقات الشافعية (ص: 235-236).

(7) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم (319/1).

(8) (218/2).

(9) هو عمر ابن حجي الشافعي (830هـ). انظر ترجمته: السلوك لمعرفة دول الملوك، للمقرئ (165/7)،

طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبه (95/4)، إنباء الغمر، لابن حجر (390/3)، الضوء اللامع، للسخاوي

(78/6).

من كتب الناس. ولما قدم دمشق نوه بقدره تاج الدين السبكي سنة سبعين، وكتب له تقريراً على كتابه تخريج أحاديث الرافعي، وألزم عماد الدين ابن كثير فكتب له أيضاً، وقد كان المتقدمون يعظمونه كالعلائي وأبي البقاء⁽¹⁾ ونحوهما، فلعله كان في أول أمره حاذقاً، وأما الذين قرأوا عليه ورأوه من سنة سبعين فما بعدها فقالوا: لم يكن بالماهر في الفتوى ولا التدريس وإنما كان يقرأ عليه مصنفاته غالباً فيقرر على ما فيها".

وقال في معجمه⁽²⁾: كان يكتب في فن سواء أتقنه أم لم يتقنه، وصنف في علوم الحديث مختصراً سماه المقنع، ولم يكن فيه بالمتقن ولا له ذوق أهل الفن... وأنه قبل احتراق كتبه كان مستقيم الذهن، فلما احترقت كتبه حجبته ولده.

وقال السخاوي بعد نقله كلام ابن حجر وغيره⁽³⁾: "وكلاهما غير مقبول من قائله ولا مرضي".

وقال الشوكاني معقّباً على ابن حجر⁽⁴⁾: "وفي هذا الكلام من التحامل مالا يخفى على منصف؛ فكتبه شاهدة بخلاف ذلك، منادية بأنه من الأئمة في جميع العلوم وقد اشتهر صيته وطار ذكره وسارت مؤلفاته في الدنيا".

وقال محقق كتاب "المقنع" في دفع تهمة السرقة⁽⁵⁾: فهذه تهمة فاسدة مبناها على الظن، والتحقيق الذي يقتضيه الإنصاف؛ أن ابن الملقن كثر في مصنفاته التهذيب والاختصار لكلام غيره ممن تقدمه من الحفاظ والأئمة الفقهاء وهذا واسع...

قالت الباحثة: لقد أجاد المحقق وأنصف، ومن قبله السخاوي والشوكاني، فإن تلميذه ابن ججي لم يلتزم التأدب مع شيخه ابن الملقن. وأغلب من ترجموا له قالوا بأن عليه مآخذ، ووصفوه بأنه كثير التلون حاد الخلق سريع البادرة، وأنه كان يسير غير سيرة القضاة ويَرمي بعظائم ولم يُوصف بدين قط .

(1) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بْنِ يَحْيَى بْنِ عَلِيٍّ، الْقَاضِي الْعَلَمَةُ بِهِاءِ الدِّينِ أَبُو الْبَقَاءِ السُّبْكِيُّ. إمام متبحر مناظر بصير بالعلم مُحكم للعربية وغيرها (777هـ). انظر ترجمته في: الوافي بالوفيات للصفدي (174/3)، المعجم المختص بالمحدثين للذهبي (ص: 237) رفع الإصر عن قضاة مصر لابن حجر (ص: 360).

(2) المجمع المؤسس (315/2 - 319).

(3) الضوء اللامع (104/6).

(4) البدر الطالع (510/1).

(5) المقنع في علوم الحديث، لعبد الله الجديع (ص 119).

المطلب السادس: محنته ووفاته

امتحن الإمام ابن الملّقن رحمته الله بسبب دسّ بعض حاسديه المنتسبين للعلم إلى السلطان، ورقة مزورة موهماً أنها من المصنّف، ثم خلّصه الله تعالى بشفاعة البلقيني وغيره من العلماء. كما احترقت مكتبته مع أكثر مسودّاته في آخر عمره، ففقد أكثرها وتغيّر حاله بعدها؛ فحجبه ولّدّه إلى أن مات.

وقد توفي رحمته الله في ليلة الجمعة سادس عشر ربيع الأول سنة أربع وثمانمائة، ودفن على والده بحوش الصوفية، عن إحدى وثمانين سنة⁽¹⁾.

فجزى الله الإمام ابن الملّقن خيراً؛ وتجاوز عنه.

(1) الضوء اللامع (105/6).

المبحث الثاني

كتاب البدر المنير

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف بالكتاب، أصله وموضوعه.

المطلب الثاني: أهمية كتاب البدر المنير.

المطلب الثالث: منهج ابن المُلقِّن العام في البدر المنير.

المبحث الثاني

كتاب البدر المنير

المطلب الأول: أصل الكتاب وموضوعه

يعد كتاب البدر المنير ضمن كتب التخرّيج، حيث تناول فيه المؤلف الأحاديث والآثار الواقعة في كتاب الإمام الرافعي⁽¹⁾ "الشرح الكبير"، الذي هو شرح لكتاب "الوجيز" للإمام أبي حامد الغزالي (505هـ)؛ والذي صنّفه في فروع الفقه الشافعي، مختصراً له من كتابه المُسمى بالوسيط. وسمي "الشرح الكبير" بالعزیز، لكن بعضهم تورّع عن إطلاق لفظ العزیز مجرداً على غير كتاب الله فقال: "الفتح العزیز في شرح الوجيز"⁽²⁾.

فكتاب البدر المنير هو كتاب تخرّيج لأحاديث الأحكام الواقعة في الشرح الكبير.

المطلب الثاني: أهمية الكتاب

ترجع أهمية "البدر المنير" إلى عدة أمور بينها محقق الكتاب⁽³⁾، أجزها في النواحي الآتية:

1. أنه يتعلّق بتخرّيج أحاديث الأحكام:

فأحاديث الأحكام هي التي يُعرف بها الحلال والحرام، لذا تشدّد الأئمة فيها، في حين تساهلوا في رواية الأحاديث الضعيفة في الترغيب والترهيب مالم يشتدّ ضعفها.

قال عبد الرحمن بن مهدي: "إذا رُويَا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال، تساهلنا في الأسانيد، وتسامحنا في الرجال، وإذا رُويَا في الحلال والحرام والأحكام، تشدّدنا في الأسانيد وانتقدنا الرجال"⁽⁴⁾.

ومن هنا تبرز أهمية الكتاب إذ هو تخرّيج لأحاديث الأحكام التي في كتاب "الشرح الكبير" للرافعي، ومعرفة صحيحها من سقيمها ليكون الحكم الفقهي مبنياً على أساس صحيح.

(1) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل بن الحسن القزويني أبو القاسم الرافعي 623 هـ.

انظر ترجمته في طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (281/8). كما ترجم له ابن الملقن في مقدمة كتابه (ص317).

(2) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (281/8).

(3) انظر مقدمة "البدر المنير" بتحقيق الأستاذ مصطفى أبو الغيط (1/239).

(4) دلائل النبوة للبيهقي (34/1).

2. أن موضوعه يتعلق بتخريج أحاديث كتاب الرافعي:

فقد اكتسب كتاب البدر المنير أهميته من أهمية كتاب الرافعي، الذي وقع موقعاً عظيماً عند الخاصة والعامة؛ والذي لم يُصنف مثله في مذهب من المذاهب، ولم يُشرق على الأمة كضياءه في ظلام الغياهب⁽¹⁾. فلا عجب أن يحظى باهتمام العلماء وعنايتهم وإقبالهم وثنائهم عليه. قال ابن الصلاح⁽²⁾: "لم يُشرح الوجيز بمثله".

وقال الإمام النووي في الروضة⁽³⁾: "وَأَعْلَمُ أَيُّهَا الرَّائِبُ فِي الْخَيْرَاتِ، وَالْحَرِيصُ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّفَائِسِ الْمُحَقَّقَاتِ، وَحَلِّ الْعَوَامِضِ وَالْمُسْكَلَاتِ، وَالتَّبَحُّرِ فِي مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ وَالْوُقُوفِ عَلَى مَا تَعَمَّدَهُ مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ، وَتَعَمُّدُ إِلَيْهِ عِنْدَ نُزُولِ الْفَتَاوَى الْغَامِضَاتِ، وَتَثَبُّتُ بِهِ عِنْدَ تَعَارُضِ الْأَرْاءِ الْمُضْطَرِّبَاتِ، وَتَحُتُّ عَلَى تَحْصِيلِهِ مَنْ أَرَدَتْ نُصْحَهُ مِنْ أُولِي الرَّغَبَاتِ، أَنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ﷺ مَا يُحْصَلُ لَكَ مَجْمُوعَ مَا ذَكَرْتَهُ أَكْمَلَ مِنْ كِتَابِ الرَّافِعِيِّ فِي التَّحْقِيقَاتِ، بَلِ اعْتِقَادِي وَاعْتِقَادُ كُلِّ مُصَنَّفٍ أَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ مِثْلُهُ فِي الْكُتُبِ السَّابِقَاتِ وَلَا الْمُتَأَخَّرَاتِ".

3. أن الإمام الرافعي مشى في كتابه "الشرح الكبير" على طريقة الفقهاء:

وبضاعة أكثر الفقهاء في الحديث مزجاة يُعَوَّلُ أكثرهم على أحاديث لا تصح، ويُعرض عن الصحاح ويقلد بعضهم بعضاً فيما ينقل⁽⁴⁾.

ومع أن الإمام الرافعي من أجلة الشافعية الذين يُشار إليهم بالبنان، إلا أنه ذكر في شرحه أحاديثاً لم تصح عن النبي ﷺ ولا يجوز أن يُعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة⁽⁵⁾.

قال ابن المُقَنَّ في وصفه لكتاب الرافعي⁽⁶⁾: "فإنه كتاب لم يُصَنَّفْ في المذهب على مثل أسلوبه، ولم يجمع أحد سلف كجمعه، في ترتيبه وتنقيحه وتهذيبه، ومرجع فقهاءنا في كل الأقطار- اليوم - في الفتوى، والتدريس، والتصنيف إليه، واعتمادهم في هذه الأمور عليه؛ لكنه أجزل الله مثوبته مشى في هذا الشرح المذكور على طريقة الفقهاء الخُلَّص، في ذكر الأحاديث الضعيفة

(1) طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (282/8).

(2) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (264/2).

(3) روضة الطالبين وعمدة المفتين (315/12).

(4) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (22/1).

(5) قاعدة جلية في التوسل والوسيلة لابن تيمية (175/1).

(6) البدر المنير (281/1).

والموضوعات، والمنكرة والواهيات، والتي لا تعرف أصلاً في كتاب حديث، لا قديم ولا حديث، في معرض الاستدلال، من غير بيان ضعيف من صحيح، وسليم من جريح".

4. أن المحدث كلما كان ملماً بالفقه؛ لا شك أن حكمه على الحديث قبولاً ورداً سيكون أقرب إلى الصواب:

قال الذهبي⁽¹⁾: "كان المُحدِّثون أئمةً عالمين بالفقه أيضاً، وكان أهل الرأي بُصراء بالحديث، قد رحلوا في طلبه، وتقدموا في معرفته. وأما اليوم: فالمُحدِّث قد قنع بالسكّة والخُطبة⁽²⁾، فلا يفقه ولا يحفظ، كما أن الفقيه قد تشبّث بفقه لا يُجيد معرفته، ولا يدري ما هو الحديث، بل الموضوع والثابت عنده سواء، بل قد يعارض ما في الصحيح بأحاديث ساقطة، ويكابر بأنها أصح وأقوى".

وابن المُلقّن إمام ملّم بالفقه والحديث، ولا شك أن حكمه على الحديث له اعتباره وأهميته.

5. كثرة موارد ابن المُلقّن في "البدر المنير" فقد اشتمل على زُبد التآليف الحديثية:

قال ابن المُلقّن⁽³⁾: "وكان الكتاب المذكور - البدر المنير - قد اشتمل على زيد التآليف الحديثية أصولها وفروعها، قديمها وحديثها، زائدة على مائة تأليف نظرتها كما عدتها فيه، أرجو أن باحثه ومحصله يلتحق بأئمة الأكابر، ولا يفوته من المحتاج إليه إلا النادر. لأن شرح الوجيز احتوى على غالب ما في كتب الأصحاب من الأقوال والوجوه والطرق؛ وعلى ألوف من الأحاديث والآثار تنيف على أربعة آلاف بمكررها، قد بينتها في الكتاب المذكور على حسب أنواعها من الصحة والحسن والضعف والاتصال والإرسال والإعصال والانقطاع والقلب والغرابة والشذوذ والنكرة والتعليل والوضع والإدراج والاختلاف والناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك من علومه الجمّة؛ كضبط ألفاظ وأسماء وتفسير غريب وإيضاح مشكل وجمع متن أحاديث متعارضة والجواب عنها. فمن جمع بين الكتابين المذكورين، أعني كتابنا هذا والشرح الكبير للإمام الرافعي وفقه مغزاهما، فقد جمع بين علمي الفقه والحديث وصار حافظ أوانه وشافعي زمانه، وبرز على شيوخه عوضاً عن أقرانه، لا يساوونه ولا يدانونه".

(1) سير أعلام النبلاء (236/14).

(2) السكّة: حديدة قد كُتِبَ عليها؛ يضرب عليها الدراهم وهي المنقوشة. انظر: لسان العرب (440/10).

ومراد الذهبي بعبارة: الإشارة إلى ضعف الهمم. والله أعلم.

(3) انظر: خلاصة البدر المنير (3/1 - 4).

لذا فإن ابن المُلقّن كان مُحَقِّقًا، ولم يجانب الصواب حين وصف البدر المنير فقال⁽¹⁾:
"كتاب نفيس، لم أُسبق إلى وضعه، ولم يُنسج على منواله وجمعه، وأهل زماننا وغيرهم شديرو
الحاجة إليه، وكل المذاهب تعتمد في الاستدلال عليه".

ومن أراد الوقوف على أهمية البدر المنير فلينظر إلى مكانة مختصره " التلخيص الحبير"
لتلميذه ابن حجر، ومدى انتفاع أهل العلم به قديماً وحديثاً، ورجوعهم في حل المشكلات إليه.

ولا أدل على ذلك من قول ابن حجر في مقدمة تلخيصه، عند كلامه على الكتب المؤلفة
في تخريج أحاديث الرافعي⁽²⁾: "وأوسعها عبارة، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين...".

المطلب الثالث: منهج ابن المُلقّن العام في كتاب البدر المنير

أولاً: ترتيب الكتاب

أ- رتب ابن المُلقّن كتابه على ترتيب كتاب الرافعي " الشرح الكبير" - طريقة الأبواب الفقهية،
فذكر في كل باب ما تضمنه من أحاديث وآثار، فإذا أراد الطالب حديثاً أو أثراً في كتاب الطهارة -
مثلاً - بحث في كتاب الطهارة.

وقد أشار ابن المُلقّن إلى طريقته هذه في ترتيب الكتاب، في مقدمته فقال⁽³⁾: "... فرتبته
على ترتيب شرح الرافعي لا أغير منه شيئاً بتقديم ولا تأخير، فأذكر كل باب وما تضمنه من
أحاديث وآثار...".

ب- يذكر في كل كتاب عدد ما أورد فيه الإمام الرافعي من أحاديث وآثار؛ فمثلاً في كتاب
الجنائز، قال ابن المُلقّن⁽⁴⁾: ذكر فيه ١٠٠٠ أحاديث وآثاراً، أما الأحاديث فمائة حديث ونيف... وأما
آثاره فخمسة عشر أثراً.

ثانياً: منهج ابن المُلقّن في التخريج

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فإنه يكتفي بالعزو إليهما ولا يتعدى إلى
غيرهما إلا لفائدة، وإن لم يكن الحديث في واحد من الصحيحين يعزوه إلى من أخرجه من الأئمة.

(1) انظر: مقدمة البدر المنير (281/1).

(2) التلخيص الحبير (7/1)

(3) انظر (ص 282).

(4) البدر المنير (181/5).

قال ابن المُلقِّن⁽¹⁾: فإن كان الحديث أو الأثر في صحيحي الإمامين: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، أو أحدهما: اكتفيت بعزوه إليهما، أو إليه، ولا أُعَرِّج على من رواه غيرهما من باقي أصحاب الكتب الستة، والمسانيد، والصحاح؛ لأنه لا فائدة من الإطالة بذلك... اللهم إلا أن يكون في الحديث زيادة عند غيرهما والحاجة داعية إلى ذلك فأشفعه بالعزو إليهم.

مثال: حديث أنه ﷺ قال للواتي غسلن ابنته: "ابْدَأْنَ بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا"⁽²⁾.

قال ابن المُلقِّن⁽³⁾: هذا الحديث متفق عليه من حديث أم عطية الأنصارية رَضِيَ اللهُ عَنْهَا هذه البنت هي زينب رَضِيَ اللهُ عَنْهَا جاءت مسماة في رواية لمسلم. ووقع في سنن أبي داود أنها أم كلثوم، في حديث ليس إسناده بذاك، وفيه نظر أيضاً، نبه عليه المُندري⁽⁴⁾؛ فإن أم كلثوم توفيت ورسول الله ﷺ ببدر. فقد خَرَجَ ابن المُلقِّن الحديث من الصحيحين، ثم أخرجه من سنن أبي داود ليشير إلى صحة ما وقع عند مسلم.

ب- غالباً ما يُصَدَّر الحكم على الحديث عند أول ورود، ومن ثم يعزوه إلى من أخرجه من العلماء.

ففي المثال السابق؛ حكم على الحديث قبل الشروع في تخريجه.

ت- إذا كان للحديث أكثر من طريق، فإنه يذكر هذه الطرق، ويعزو كل طريق إلى من أخرجه.

مثال ذلك: حديث أنه ﷺ قال: "تَرْجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ؛ فَإِنِّي مَكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ".

قال ابن المُلقِّن⁽⁵⁾: هَذَا الْحَدِيثُ لَهُ طَرَقُ:

(1) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص283).

(2) سيأتي تخريجه.

(3) البدر المنير (204/5).

(4) هو عبد العظيم بن عبد القوي (656 هـ). انظر ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي (826/14)، طبقات الشافعية

الكبرى للسبكي (259/8).

(5) البدر المنير (495/7).

أحدها: من حديث مَعْقِل بن يسار⁽¹⁾ قَالَ: "جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي أَصَبْتُ امْرَأَةً ذَاتَ حَسَبٍ وَجَمَالٍ، وَإِنَّهَا لَا تَلِدُ إِذَا تَزَوَّجْتُهَا؟ قَالَ: لَا. ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ فَتَهَا، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: "تَزَوَّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ فَإِنِّي مَكَثَرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ".

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽²⁾ وَالنَّسَائِيُّ⁽³⁾ فِي سَنَنِهِمَا وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ⁽⁴⁾ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ⁽⁵⁾...

ثَانِيهَا: مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ⁽⁶⁾ وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ⁽⁷⁾. ثَالِثُهَا... رَابِعُهَا...

ث - يَنْبَغِي عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمَخْتَلِفَةِ لِلْحَدِيثِ مَعَ عَزْوِ كُلِّ لَفْظٍ لِمُصَاحِبِهِ.

مِثَالُ ذَلِكَ: حَدِيثُ "أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَقَّصَتْهُ نَاقَتُهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ فَمَاتَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ، وَلَا تَمْسُوهُ بِطَيِّبٍ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْبِيًا".

قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى⁽⁸⁾: هَذَا الْحَدِيثُ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: "بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ، إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَوْقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَفْعَصَتْهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُخَنِّطُوهُ، وَلَا

(1) صحابي أسلم قبل الحديبية، وشهد بيعة الرضوان. سكن البصرة، وابتنى بها دارًا، وتوفي بها آخر خلافة معاوية. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1433/3)، الإصابة في تمييز الصحابة (146/6)، سير أعلام النبلاء (576/2).

(2) كتاب النكاح، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء (220/2 ح 2050).

(3) كتاب النكاح، كراهية تزويج العقيم (65/6 ح 3227).

(4) (364/9 ح 4056).

(5) (162/2 ح 2685).

وحديث معقل بن يسار؛ صححه الألباني، صحيح الجامع الصغير وزيادته (566/1). وقال العراقي: إسناده صحيح..، المغني عن حمل الأسفار (ص: 478).

(6) (63/20 ح 12613).

(7) (338/9 ح 4028).

وحديث أنس: صححه الألباني، في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (195/6). وقال الهيثمي: إسناده حسن، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (258/4).

(8) انظر: البدر المنير (209/5).

تُحْمَرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا". وفي لفظ لهما: "ملبدًا" وفي لفظ لهما: "ولا تمسوه طيبًا" وفي لفظ لهما: "وكفنوه في ثوبيه"⁽¹⁾.

وفي لفظ لمسلم، والنسائي⁽²⁾، وابن حبان⁽³⁾: "وَلَا تُحْمَرُوا وَجْهَهُ وَلَا رَأْسَهُ". قال البيهقي⁽⁴⁾: ذكر الوجه وهم من بعض رواته في الإسناد، والمتن جميعاً، والصحيح: "لا تغطوا رأسه". كذا أخرجه البخاري، وذكر الوجه فيه غريب...

ج- يتكلم ابن الملقن على الرجال جرّاً وتعديلاً، حتى أنه عقد فصلاً لبعض الرواة المختلف فيهم تعديلاً وتجريحاً؛ ذاكراً فيها أقوال النقاد، مبيناً خلاصة القول فيهم. فمنهم مثلاً: عبد الله بن محمد بن عقيل⁽⁵⁾، ومحمد بن إسحق بن يسار⁽⁶⁾، وعبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب⁽⁷⁾. فإذا ورد ذكر الراوي بعد ذلك؛ أحال إلى الموضع الأول.

ومن ألفاظ التعديل التي استعملها: ثقة ثبت مخرج حديثه في الصحيح، ثقة إمام مجمع على جلالته، ثقة حجة، مشهور ثقة، ثقة، صدوق...⁽⁸⁾

ومن ألفاظ الجرح: واه، واه بمرة، في حد من يتهم، رمي بالكذب، متروك، رأس الاعتزال وقد تركوه، لا يحتج به، ضعيف...⁽⁹⁾.

ح- يُنبه ابن الملقن على علل الأحاديث، ناقلاً أقوال الأئمة النقاد.

من الأمثلة على ذلك: حديث أنه ﷺ قال: "لَيْسَ فِي مَالِ الْمُكَاتِبِ زَكَاةٌ حَتَّى يُعْتَقَ".

(1) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الحنوط للميت (76/2 ح 1266)، باب الكفن في ثوبين (75/2 ح 1265)، باب كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُحْرِمُ؟ (76/2 ح 1267)، باب المحرم يموت بعرفة. . . (17/3 ح 1849)، باب سنة المحرم إذا مات (17/3 ح 1851). صحيح مسلم، كتاب الحج، باب ما يفعل بالمحرم إذا مات (866/2 ح 1206).

(2) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، تخمير المحرم وجهه ورأسه (145/5 ح 2714).

(3) صحيح ابن حبان (273/9 ح 3960).

(4) السنن الكبرى (549/3).

(5) البدر المنير (168/2 - 172).

(6) البدر المنير (298/3 - 301).

(7) البدر المنير (260/4 - 261). وانظر أيضاً: البدر المنير (104/4)، (261/4)، (633/4)، (551/6).

(8) انظر: البدر المنير (427/1)، (556/1)، (617/1)، (173/2)، (556/2)، (129/4)، (566/3)، (559/2)، (454/9).

(9) انظر: البدر المنير (37/2)، (628/2)، (353/3)، (749/8)، (187/7)، (219/7).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه⁽²⁾، عن عبد الباقي بن قانع، وعبد الصمد بن علي، قالاً: نا الفضل بن العباس الصواف، نا يحيى بن غيلان، نا عبد الله بن بزيع، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً باللفظ المذكور.

وهذا حديث معلول من أوجه: أحدها: عبد الباقي بن قانع شيخ الدارقطني، فإن الدارقطني قال في حقه⁽³⁾: إنه كان يخطئ كثيراً ويصر على الخطأ.

ثانيها: عبد الله بن بزيع الأنصاري قاضي نُسْتَر⁽⁴⁾؛ قال ابن عدي⁽⁵⁾: ليس هو عندي ممن يحتج به، قال: وأحاديثه أو عامتها ليست محفوظة. وقال الدارقطني⁽⁶⁾: لين الحديث ليس بمتروك. ثالثها: يحيى بن غيلان، وهو مجهول الحال، نبه عليه ابن القطان في علله قال⁽⁷⁾: وليس هو الذي يروي عن مالك، ذاك ثقة.

رابعها: تدليس أبي الزبير، وقد عنعن عنه في هذا الحديث.

وأجمل البيهقي القول في تضعيفه، فقال في سننه⁽⁸⁾: "هذا الحديث رفعه ضعيف، والصحيح أنه موقوف على جابر. وهو قول مسروق وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومكحول".

ثالثاً: بيان الفوائد الحديثية المتعلقة بالسند:

اشتمل كتاب البدر المنير على فنون أخرى غير التخريج، - وإن لم يوضع لها أصلاً - وذلك لتكامل به الفائدة.

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: وأتبع الكلام غالباً - بعد بيان صحة الحديث، وضعفه، وغبائه، إلى غير ذلك من فنونه - بما وقع فيه من ضبط ألفاظ، وأسماء، وفوائد، وإشكالات.

(1) انظر: البدر المنير (472/5).

(2) (502/2).

(3) سوالات حمزة السهمي للدارقطني (ص: 236).

(4) نُسْتَر: بالضم ثم السكون، وفتح التاء الأخرى، وراء: أعظم مدينة بخوزستان، وهو تعريب شوش بإعجام الشينين، ومعناه النزاهة والحسن والطيب واللطيف، فتحها أبو موسى الأشعري في عهد عمر رضي الله عنه، وبها قبر البراء بن مالك أخو أنس رضي الله عنه. انظر: معجم البلدان، لياقوت الحموي (29/2).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (415/5).

(6) علل الدارقطني (287/10).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (429/3).

(8) السنن الكبرى (183/4).

(9) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص 293).

أ - تعيين المَهْمَلِ والْكُنَى:

مثال المَهْمَلِ: جاء ذكر ابن إسحق في سند حديث مهملًا فقال⁽¹⁾: وابن إسحاق هذا هو محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله المطلبي، مولاهم المدني الإمام صاحب المغازي.

تسمية الْكُنَى:

كقوله: أَبُو جُحَيْفَةَ: وَهُوَ بِجِيمٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ؛ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، واسمه: عبد الله بن وهب السَّوَّائِي - بِضَمِّ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ - قَبِيلَةٌ نَسَبُ إِلَيْهَا - تَوْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ⁽²⁾.

ذكر الكنية:

كقوله: حُمَيْدٌ هَذَا هُوَ ابْنُ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ الْمُقَرِّي الْأَعْرَجَ أَبُو صَفْوَانَ⁽³⁾.

ب - ضبط أسماء الرواة:

مثل قوله: جَوْنٌ - يَفْتَحُ الْجِيمَ، وَإِسْكَانُ الْوَاوِ، ثُمَّ نُونٌ - ابْنُ قَتَادَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ - بِمِيمٍ مَضْمُومَةٍ، ثُمَّ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَكْسُورَةٌ، ثُمَّ قَافٌ⁽⁴⁾. وفي موضع آخر قال: هُوَ جَوْنُ بْنُ قَتَادَةَ بْنِ الْأَعْوَرِ بْنِ سَاعِدَةَ النَّيْمِيِّ... واسم الْمُحَبِّقِ: صَخْرُ بْنُ عُبَيْدٍ⁽⁵⁾.

رابعاً: بيان الفوائد الحديثية المتعلقة بالمتن: ومن ذلك:

أ - ضبط وبيان معنى غريب الحديث:

يقول مثلاً: الشَّرَاكُ - بِكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ - هُوَ أَحَدُ سَيُورِ النَّعْلِ الَّتِي يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْهَا⁽⁶⁾. ويقول: "لَا تُزْرِمُوهُ"⁽⁷⁾ هو: بضم التاء، وإسكان الزاي المعجمة، بعدها راء مهمله مكسورة، ومعناه: لا تقطعوه. والإزرام: القطع⁽⁸⁾.

(1) انظر: البدر المنير (298/3).

(2) البدر المنير (380/3).

(3) البدر المنير (276/3).

(4) البدر المنير (608/1).

(5) انظر: البدر المنير (609/1، 612).

(6) البدر المنير (156/3).

(7) أخرجه البخاري في الأدب، باب الرِّفْقِ فِي الْأَمْرِ كُلِّهِ (ح 6025)، وأخرجه مسلم في الطهارة، باب وَجُوبِ غُسْلِ الْبَوْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّجَاسَاتِ (ح 248).

(8) البدر المنير (529/1).

ب - التعريف بالأماكن والبلدان:

كقوله الخَضِمَات⁽¹⁾: بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكسر الضَّادِ المعجمتين... قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَد: هُوَ قَرْيَةٌ لِبَنِي بِيَاضَةَ بِقَرْبِ الْمَدِينَةِ عَلَى مِيلٍ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي سَلَمَةَ. وبياضة: بطن من الأنصار.

وقوله⁽²⁾: حَضَرَمَوْتُ: بِفَتْحِ الْخَاءِ، وَإِسْكَانِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ: اسْمٌ لِبَلَدٍ بِالْيَمَنِ.

والعوالي⁽³⁾: الْقَرْىَ الَّتِي بِقَرْبِ مِنَ الْمَدِينَةِ مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَأَقْرَبُهَا عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ، وَقِيلَ: ثَلَاثَةٌ.

ت - التعرض للوجوه الاعرابية للكلمة:

فقال مثلاً في حديث "مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً"⁽⁴⁾ " ⁽⁵⁾: هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بِالْإِبْدَاءِ، وَ"صَدَقَةٌ" مَرْفُوعٌ خَبَرٌ، ... وَ"صَدَقَةٌ" بِالْفَتْحِ، أَي: مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً؛ فَلَا نُورِثُ، وَ"مَا" فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ، وَ"صَدَقَةٌ" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ وَعَلَى التَّفْسِيرِ، ...

خامساً: ذكر بعض الفوائد الفقهية المستنبطة من الحديث:

من الأمثلة على ذلك: حديث: أَنَّ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَالْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، كَانَا شَرِيكَيْنِ فَاشْتَرَيَا فِضَّةً بِنَقْدٍ وَنَسِيئَةٍ⁽⁶⁾، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَهُمَا أَنَّ مَا كَانَ بِنَقْدٍ فَأَجِيزُوهُ، وَمَا كَانَ بِنَسِيئَةٍ فَرُدُّوهُ⁽⁷⁾.

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: وهذا الحديث أحسن ما يستدل به أيضاً على الراجح عند المتأخرين في تفريق الصفقة.

سادساً: التثبت من النص وبيان الصواب:

كان ابن الملقن جماعة للكتب، وكان عنده مكتبة ضخمة تحوي آلاف الكتب، مما سهل له

(1) البدر المنير (601/4).

(2) البدر المنير (70/7).

(3) البدر المنير (591/4).

(4) الحديث مروى في مواضع عدة من الصحيحين. منها: صحيح البخاري، كتاب الفرائض، باب فرض الخمس (79/4 ح 3093)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب قوله ﷺ "لَا تُورَثُ مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ" (1380/3 ح 1759).

(5) البدر المنير (316/7).

(6) أي: مؤجلاً. عمدة القاري شرح صحيح البخاري (296/11).

(7) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً (75/3 ح 2180)، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، بَابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْئًا (1212/3 ح 1589).

(8) البدر المنير (726/6).

الاطلاع على النسخ المختلفة للكتاب الواحد، فيقارن بينها، ويتثبت من النص مبيناً الخطأ من الصواب.

مثال ذلك: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: "أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى" (1).

قال ابن الملقن (2): هذا الحديث كذا وجدته في نسخة أصلية مقابلة على نسخة منعوت عليها، ووجدته في أخرى منعوت عليها "عن شعبة" وكلاهما خطأ بلا ريب، وصوابه "عن سفينة" بسين مهملة مفتوحة ثم فاء ثم ياء مثناة تحت ثم نون ثم هاء، لا يشك فيه من له أدنى إلمام بهذا الفن، كذلك رواه أبو داود (3)، والترمذي (4)، وغيرهما من رواية إبراهيم بن عمر بن سفينة، عن أبيه، عن جده قال: أَكَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى. والأول غلط بلا شك، وقد ظهر غلط ما تقدم؛ فإن في الأصل المذكور أولاً "عن سفينة" ثم خرج الكاتب تخريجه وكتب "المغيرة بن"، ثم صحح على ذلك، وهذا كله تحريف من الكاتب، فإن كان كبيراً فإني أجلُّ الإمام الرافعي من الوقوع في مثل ذلك.

سابعاً: تَعَقُّبَاتُ ابْنِ الْمُلَقَّنِ عَلَى أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ:

قال ابن الملقن (5): "وأنبه على ما وقع للمتقدمين من وهم، أو غلط، أو اعتراض، أو استدراك، قاصداً بذلك النصيحة للمسلمين، حاشا الظهور أو التتقيص، معاذ الله من ذلك، فهل الفضل إلا للمتقدم، وغالب ذلك إنما يقع من التقليد، ونحن براء منه بحمد الله ومنه".

فلقد كان ابن الملقن كثيراً ما ينقل أقوال العلماء، لكنه لم يكن مقلداً، بل كان يُمحّص ويدقق ويتعقب عليهم، بغرض النصح للمسلمين، فجاءت تنبيهاته في مواضع عديدة، بلغت ثلاثمائة وتسعة مواضع من كتابه البدر المنير، وافق غيره من العلماء الذين تعقبهم في مائة وأربعة مواضع، وخالفهم في مائتين وخمسة مواضع (6).

(1) الحُبَارَى: طَائِرٌ بَقَعَ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْجَمْعُ حُبَارِيَّات. انظر: لسان العرب (4/160)، تحفة الأحوذى (451/5).

(2) البدر المنير (378/9).

(3) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحم الحُبَارَى (3/354 ح 3797).

(4) سنن الترمذي، أبواب الأطعمة، باب في أكل لحم الحُبَارَى (4/272 ح 1828). والحديث إسناده ضعيف، ضعفه العقيلي وابن حبان. التلخيص الحبير (380/4).

(5) انظر: مقدمة ابن الملقن (ص 293).

(6) منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير عبد الله كريم عليوي الناصري (ص 70)، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، 2012م.

الفصل الأول

الدراسة التطبيقية

نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه " البدر المنير "

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام
ابن الملقن بالصحة.

المبحث الثاني: الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها
الإمام ابن الملقن بالحسن والجودة.

المبحث الثالث: الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام
ابن الملقن بالضعف.



المبحث الأول

الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالصحة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أحاديث الصحيحين.

المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربعة.

المطلب الثالث: أحاديث خارج الكتب الستة.

المبحث الأول

الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن بالصحة.

المطلب الأول: أحاديث الصحيحين

حديث رقم (1):

"أَنَّهُ ﷺ رَكِبَ فَرَسًا مُغْرورياً⁽¹⁾ لِأَبِي طَلْحَةَ⁽²⁾ ".
 قَالَ ابْنُ الْمُلَقِّنِ⁽³⁾: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ، مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، رَوَاهُ إِمَامَا الْمُحَدِّثِينَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمَا فِي صَحِيحَيْهِمَا، مِنْ رِوَايَةِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَحْسَنَ النَّاسِ، وَأَشْجَعَ النَّاسِ، وَلَقَدْ فَرَعَ⁽⁵⁾ أَهْلَ الْمَدِينَةِ لَيْلَةً، فَخَرَجُوا نَحْوَ الصَّوْتِ، فَاسْتَقْبَلَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ اسْتَبْرَأَ الْخَبَرَ، وَهُوَ عَلَى فَرَسٍ لِأَبِي طَلْحَةَ عُرِيٍّ، وَفِي عُقْفِهِ السَّيْفُ، وَهُوَ يَقُولُ: "لَمْ تُرَاعُوا، لَمْ تُرَاعُوا" ثُمَّ قَالَ: "وَجَدْنَاهُ بَحْرًا"⁽⁶⁾ أَوْ قَالَ: "إِنَّهُ لَبَحْرٌ".

تخريج الحديث:

وأخرجه البخاري أيضاً⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾ من طريق ثابت البناني.

- (1) أَي لَا سَرْجَ عَلَيْهِ وَلَا غَيْرَهُ، وَاعْرُوزِي فرسه: رَكِبَهُ عُرِيًّا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (225/3).
- (2) أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ عَقَبِيٌّ بَدْرِيٌّ نَقِيبٌ، أَخَى النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ، وَهُوَ زَوْجُ أُمِّ سَلِيمٍ - أُمِّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - تُوْفِي سنة أربع وثلاثين. انظر ترجمته في: معرفة الصحابة، لأبي نعيم (2943/5)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (1697/4) أسد الغابة، لابن الأثير (138/2)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (502/2).
- (3) البدر المنير (471/1).
- (4) صحيح البخاري، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، باب تعليق السيف بالعنق (39/4 ح 2908).
- (5) الْفَرَعُ أَي الْخَوْفُ مِنْ عَدُوٍّ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (443/3)، فتح الباري لابن حجر (241/5).
- (6) يُقَالُ لِلْفَرَسِ بَحْرٌ إِذَا كَانَ وَاسِعَ الْجَرِي، أَوْ لِأَنَّ جَرِيَهُ لَا يَنْفَدُ كَمَا لَا يَنْفَدُ الْبَحْرُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (99/1)، فتح الباري لابن حجر (241/5).
- (7) صحيح البخاري، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، باب الشجاعة في الحرب والجبين (22/4 ح 2820)، وَبَابُ رُكُوبِ الْفَرَسِ الْعُرِيٍّ (31/4 ح 2866)، وَبَابُ إِذَا فَرَعُوا بِاللَّيْلِ (66/4 ح 3040). وفي كتاب الأدب، باب حسن الخلق والسخاء (ح 6033).
- (8) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، بَابُ فِي شَجَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَقَدُّمِهِ لِلْحَرْبِ (1802/4 ح 2307).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، من طرق عن قتادة، بنحوه.
وأخرجه البخاري⁽³⁾ من طريق محمد بن سيرين، بنحوه. كلاهما (قتادة وابن سيرين) تابعاً
ثابتاً البناني في الرواية عن أنس.

تراجم رجال الاسناد:

سليمان بن حرب الأزدي⁽⁴⁾ الواشحي⁽⁵⁾، قاضي مكة، ثقة إمام حافظ، مات سنة أربع
وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

حماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي⁽⁷⁾، أبو إسماعيل البصري، ثقة ثبت فقيه، قيل
إنه كان ضريباً، ولعله طراً عليه لأنه صح أنه كان يكتب، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روى له
الجماعة⁽⁸⁾.

ثابت بن أسلم البناني، أبو محمد البصري، ثقة عابد، مات سنة بضع وعشرين ومائة،
روى له الجماعة⁽⁹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه.



- (1) صحيح البخاري، كتاب الهيئة باب من استعار من الناس الفرس والدابة وغيرها (3/165 ح 2627). وفي كتاب
الجهاد والسير، باب الفرس والحمار (4/29 ح 2857)، وفي باب الركوب على الدابة الصعبة والفحولة من
الخيال (4/30 ح 2862)، وباب الفرس القطوف (4/31 ح 2867)، وباب مبادرة الإمام عند الفرع (4/52
ح 2968). وفي كتاب الأدب، باب المعارض مندوحة عن الكذب (8/47 ح 6212).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب في شجاعة النبي ﷺ وتقدمه للحرب (4/1802 ح 2307).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب السرعة والركض في الفرع (4/52 ح 2969).
- (4) الأزدي: هذه النسبة إلى أزد شئوة بفتح الألف وسكون الزاي وكسر الدال المهملة، وهو أزد بن الغوث بن نبت
بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ. الباب في تهذيب الأنساب (1/46).
- (5) هذه النسبة إلى بني واشج، وهم بطن من الأزد، نزلوا البصرة، واشتقاق الواشح من توشح الرجل بثوبه أو بسيفه،
إذا اتخذها وشاحاً. انظر: الأنساب للسمعاني (13/261).
- (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/388)، تهذيب التهذيب (4/178)، تقريب التهذيب (ص: 250).
- (7) الجهضمي: بفتح الجيم والضاد المعجمة وبينهما هاء ساكنة وفي آخرها ميم، هذه النسبة إلى الجهاضمة وهو
بطن من الأزد. انظر: الباب في تهذيب الأنساب (1/316).
- (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/239)، تهذيب التهذيب (3/9)، تقريب التهذيب (ص: 178).
- (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/347)، تهذيب التهذيب (2/2)، تقريب التهذيب (ص: 132).

حديث رقم (2):

عَنْ عَائِشَةَ، أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "كُنْتُ أَفْرِكُ الْمَنِيِّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًّا، فَيَصِلُنِي فِيهِ"⁽¹⁾. قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، فِي "صَحِيحَيْهِمَا" بِهَذَا اللَّفْظِ"⁽²⁾. وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا⁽³⁾: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغُسْلِ فِيهِ".

نص الحديث من صحيح مسلم:

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁴⁾: "وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، وَالْأَسْوَدِ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ بِعَائِشَةَ، فَأَصْبَحَ يَغْسِلُ ثَوْبَهُ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: "إِنَّمَا كَانَ يُجْرِيكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ، فَإِنْ لَمْ تَرَ نَضَحْتَ حَوْلَهُ"⁽⁵⁾ وَلَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرِكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكًّا فَيَصِلُنِي فِيهِ".

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ⁽⁶⁾ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، وَمَغِيرَةَ، وَوَاصِلِ الْأَحْذَبِ، وَمَنْصُورٍ، أَرْبَعَتِهِمْ: تَابَعُوا أَبَا مَعْشَرٍ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بِإِسْنَادِهِ، بَنَحُوهُ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ⁽⁷⁾ مِنْ طَرِيقِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَامِ بْنِ الْحَارِثِ، بَنَحُوهُ. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁾ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَهَابِ الْخَوْلَانِيِّ، وَفِيهِ قِصَّةٌ. وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ⁽⁹⁾، وَمُسْلِمٌ⁽¹⁰⁾ مِنْ طَرِيقِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ بَنَحُوهُ. ثَلَاثَتُهُمْ (هَمَامٌ، وَابْنُ شَهَابِ الْخَوْلَانِيِّ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ): تَابَعُوا عَلْقَمَةَ وَالْأَسْوَدَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ عَائِشَةَ.

(1) البدر المنير (489/1).

(2) هذه الرواية انفرد بلفظها مسلم عن البخاري، فالبخاري لم يذكُر الفرق. قال ابن حجر: "لَمْ يُخْرَجِ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ الْفَرْكِ بَلْ اكْتَفَى بِالْإِشَارَةِ إِلَيْهِ فِي التَّرْجَمَةِ عَلَى عَادَتِهِ". فتح الباري لابن حجر (332/1).

(3) وهذا أيضاً لفظ مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم المني (239/1 ح 289).

(4) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حكم المني (238/1 ح 288).

(5) النَّضْحُ: هو الرش، وقد يرد بِمَعْنَى الْغُسْلِ وَالْإِزَالَةِ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (70/5).

(6) في نفس الموضع السابق.

(7) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (238/1 ح 288)، (239/1 ح 288).

(8) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (239/1 ح 290).

(9) صحيح البخاري، في الوضوء، باب غَسْلِ الْمَنِيِّ وَفَرْكِهِ، وباب إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ، (56/55، 229، 230، 231، 232).

(10) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (239/1 ح 289).

دراسة رجال الإسناد:

يحيى بن يحيى بن بكر بن عبد الرحمن التميمي أبو زكريا النيسابوري، ربحانة نيسابور، ثقة ثبت إمام، مات سنة مائتين وست وعشرين، روى له البخاري ومسلم والترمذي والنسائي⁽¹⁾.

خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحَّان الواسطي المُرَني مولا لهم، ثقة ثبت، مات سنة مائة واثنين وثمانين، روى له الجماعة⁽²⁾.

خالد بن مهران أبو المنازل بفتح الميم وقيل بضمها وكسر الزاي البصري الحذاء، قيل له ذلك لأنه كان يجلس عندهم وقيل لأنه كان يقول أخذُ على هذا النحو، ثقة يرسل، وأشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان، روى له الجماعة⁽³⁾.

زياد بن كُليب الحنظلي، أبو مَعشَر الكوفي، ثقة، مات سنة مائة وتسع عشرة أو عشرين، روى له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي⁽⁴⁾.

إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النَّخعي⁽⁵⁾، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة إلا أنه يرسل كثيرًا، مات دون المائة سنة ست وتسعين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

علقة بن قيس بن عبد الله النَّخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين وقيل بعد السبعين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

الأسود بن يزيد بن قيس النَّخعي، أبو عمرو أو أبو عبد الرحمن، مخضرم ثقة مكثر فقيه، مات سنة مائة وأربع أو خمس وسبعين، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

-
- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (36/32)، تهذيب التهذيب (296/11)، تقريب التهذيب (ص: 598).
 - (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (100/8)، تهذيب التهذيب (100/3)، تقريب التهذيب (ص: 189).
 - (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (177/8)، تهذيب التهذيب (120/3)، تقريب التهذيب (ص: 191).
 - (4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (504/9)، تهذيب التهذيب (382/3)، تقريب التهذيب (ص: 220).
 - (5) النَّخَعِيُّ بِفَتْحِ النُّونِ وَالْخَاءِ وَبِعْدِهَا عَيْنُ مُهْمَلَةٍ هَذِهِ النَّسَبَةُ إِلَى النَّخَعِ وَهِيَ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ مَذْحِجٍ، وَاسْمُ النَّخَعِ: جَسْرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَلَّةَ بْنِ جَلْدٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَدَدٍ، وَقِيلَ لَهُ النَّخَعُ لِأَنَّهُ أَنْتَخَعَ مِنْ قَوْمِهِ أَيَّ بَعْدَ عَنْهُمْ.
 - انظر: الأنساب للسمعاني (62/13)، اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير الجزري (304/3).
 - (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (233/2)، تهذيب التهذيب (177/1)، تقريب التهذيب (ص: 95).
 - (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (300/20)، تهذيب التهذيب (342/1)، تقريب التهذيب (ص: 397).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (233/3)، تهذيب التهذيب (276/7)، تقريب التهذيب (ص: 111).

الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه.

أما إرسال خالد الحذاء، فلم يثبت أنه أرسل في هذا الحديث عن أبي معشر⁽¹⁾. وأما تدليسه، فقد ذكره ابن حجر في المرتبة الأولى في طبقات المدلسين⁽²⁾، أي ممن احتمل الأئمة تدليسهم فلا يضر.

وكذا إرسال إبراهيم النخعي لم يثبت، فهو لم يروِ هذا الحديث عن صحابي، بل هو من الملازمين لشيخه علقمة، وخاله الأسود⁽³⁾. وأما تدليسه فقد احتمله الأئمة أيضاً، لأنه مدلس من الثانية⁽⁴⁾.



حديث رقم (3):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ جَلِيلٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ وَعَظَمَ مَوْقِعَهُ وَإِنَّهُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "دَعُونِي"⁽⁷⁾ مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁸⁾ من طريق المغيرة الحزامي، وسفيان بن عيينة، كلاهما تابع مالكا في الرواية عن أبي الزناد، به.

(1) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص: 171)، تحفة التحصيل، لابن العراقي، (ص: 94).

(2) طبقات المدلسين (ص: 20).

(3) انظر: تهذيب التهذيب (1/177)، (7/277).

(4) انظر: طبقات المدلسين (ص: 28).

(5) البدر المنير (2/665).

(6) صحيح البخاري، كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ الْإِفْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (9/94 ح 7288).

(7) دَعُونِي أَي: اتركوني. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (25/32).

(8) في الفضائل، بَابُ تَوْقِيرِهِ ﷺ ... (4/1830 ح 1337).

وأخرجه مسلم أيضاً⁽¹⁾ من طريق سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، وهمام بن منبه، وأبي صالح السمان، ومحمد بن زياد، خمستهم تابعوا الأعرج في الرواية عن أبي هريرة بنحوه، وفي حديث محمد بن زياد، قصة الرجل⁽²⁾ الذي سأل عن الحج.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُوَيْسٍ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ الْأَصْبَحِيِّ⁽³⁾، وهو ابن أخت مالك بن أنس، مات سنة مائتين وست وعشرين، روى له الجماعة سوى النسائي⁽⁴⁾.
مختلف فيه:

سئل الإمام أحمد بن حنبل من بالمدينة اليوم؟ قال: ابن أبي أُوَيْسٍ هُوَ عَالِمٌ كَثِيرُ الْعِلْمِ أَوْ نَحْوَ هَذَا. وَقَالَ سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ⁽⁵⁾: حَضَرْتُ ابْنَ أَبِي أُوَيْسٍ تُعْرَضُ عَلَيْهِ مَسَائِلُ مَالِكٍ فَقَرِئَ عَلَيْهِ شَكُّ ابْنِ وَهْبٍ أَوْ كَلَامٌ نَحْوَهُ، فذَكَرْتُ ذَلِكَ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَقَالَ: لَا يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا، ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ثِقَةٌ، وَقَدْ قَامَ فِي أَمْرِ الْمُحَنَّةِ⁽⁶⁾. وقال أحمد في موضع آخر⁽⁷⁾: لا بأس به. وكذلك قال يحيى بن معين⁽⁸⁾.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة⁽⁹⁾، عن يحيى بن معين: "صدوق ضعيف العقل، ليس بذاك"، يعني أنه لا يُحسن الحديث، ولا يعرف أن يؤديه، أو يقرأ من غير كتابه⁽¹⁰⁾.

(1) في الفُضَائِلِ، بَابُ تَوْقِيرِهِ ۞... (4/1830 ح 1337)، وفي الحج، بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، (2/975 ح 1337).

(2) هُوَ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ. انظر: شرح النووي على مسلم (9/101).

(3) الْأَصْبَحِيُّ: بفتح الألف وسكون الصاد المهملة وفتح الباء المنقوطة بنقطة في آخرها حاء مهملة، هذه النسبة إلى أصبح واسمه الحارث بن عوف بن مالك بن زيد بن سداد بن زرعة وهو من يعرب بن قحطان. الأنساب، للسمعاني (1/281).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/124)، سير أعلام النبلاء، (10/391)، تقريب التهذيب (ص: 108).

(5) سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَجَرِيُّ، الْمِسْمَعِيُّ، النَّسَائِيُّ، نَزِلُ مَكَّةَ، ثِقَةٌ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ. انظر ترجمته في: تاريخ دمشق، لابن عساكر، (22/76)، سير أعلام النبلاء (12/256)، تاريخ الإسلام، (5/1147) كلاهما للذهبي، تقريب التهذيب (ص: 247).

(6) انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (2/177).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/181)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (1/526).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 238)

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/181).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/127).

وذكر عبد الغني المقدسي في "الكمال" أن أبا حاتم قال: كان من الثقات⁽¹⁾، وقال في موضع آخر⁽²⁾: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال الخليلي⁽³⁾: "قَوَاهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، وَقَالَ: كَانَ ثَبَتًا فِي حَدِيثِ خَالِهِ مَالِكٍ".

وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾.

وقال الذهبي⁽⁵⁾: "صَدُوقٌ لَهُ مَنَاقِيرٌ". وقال مرة⁽⁶⁾: "صدوق مشهور ذو غرائب". وفي موضع آخر⁽⁷⁾: "كَانَ عَالِمٌ أَهْلَ الْمَدِينَةِ، وَمُحَدِّثُهُمْ فِي زَمَانِهِ عَلَى نَقْصٍ فِي حِفْظِهِ وَاتِّقَانِهِ، وَلَوْلَا أَنَّ الشَّيْخَيْنِ احْتَجَّ بِهِ، لَزُخِرَ حَدِيثُهُ عَنْ دَرَجَةِ الصَّحِيحِ إِلَى دَرَجَةِ الْحَسَنِ". وقال أيضاً⁽⁸⁾: "الرَّجُلُ قَدْ وَثَبَ إِلَى ذَلِكَ الْبَرِّ وَاعْتَمَدَهُ صَاحِبَا الصَّحِيحَيْنِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ صَاحِبُ أَفْرَادٍ وَمَنَاقِيرٍ تَنْغَمِرُ فِي سَعَةِ مَا رَوَى، فَإِنَّهُ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ".

وقال معاوية بن صالح⁽⁹⁾، عن يحيى: "أبو أويس وابنه ضعيفان"، وقال مرة⁽¹⁰⁾: "ابن أبي أويس وأبوه يسرقان الحديث"، وفي موضع آخر قال⁽¹¹⁾: "مُخَلِّطٌ، يَكْذِبُ، لَيْسَ بِشَيْءٍ".

وعن الحسين بن فهم⁽¹²⁾، قال⁽¹³⁾: "ثَلَاثَةُ أَبْيَاتٍ، كَانَتْ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ مِنْ أَشْرَ قَوْمٍ: الْمُحَبَّرُ بْنُ قَحْدَمَ وَوَلَدَهُ⁽¹⁴⁾، وَعَلِيٌّ بْنُ عَاصِمٍ وَوَلَدَهُ⁽¹⁵⁾، وَآلُ أَبِي أُوَيْسٍ، كُلُّهُمْ كَانُوا عِنْدَهُ ضَعُفًا جَدًّا".

(1) تهذيب التهذيب (311/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (181/2).

(3) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (348/1).

(4) (99/8).

(5) المغني في الضعفاء (79/1).

(6) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 103).

(7) سير أعلام النبلاء، (392/10).

(8) سير أعلام النبلاء، (393/10).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (101 / 1).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (525/1).

(11) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 312).

(12) أخذ معرفة الرجال عن ابن معين، توفي (289هـ). انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (657/8)، سير أعلام النبلاء (427/13).

(13) تاريخ بغداد (170/14).

(14) ولد المُحَبَّرِ لا يعرف منهم سوى داود، وهو ضعيف جداً، بل متروك. انظر: شرح علل الترمذي (880/2)، تقريب التهذيب (ص: 200).

(15) علي بن عاصم بن صهيب بن سنان الواسطي، صدوق يخطئ ويُصر ورمي بالتشيع، وأما ولده، فله ابنان: أحدهما: اسمه عاصم، والآخر اسمه الحسن. انظر: شرح علل الترمذي (881/2)، تقريب التهذيب (ص: 403).

وقال ابن عبد البر⁽¹⁾: "إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ وَأَخُوهُ وَأَبُوهُ ضِعَافٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِمْ".

وقال الدارقطني⁽²⁾: "لا أختاره في الصحيح". وفي موضع: ضعيف⁽³⁾.

وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ⁽⁴⁾: "وابن أبي أويس هذا روى عن خاله مالك أحاديث غرائب، لا يتابعه أحد عليه، وعن سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس، وأثنى عليه ابن مَعِينٍ، وأحمد، والبخاري يحدث عنه الكثير، وهو خير من أبيه أبي أويس".

وأطلق النسائي⁽⁵⁾ القول بتضعيفه، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ⁽⁶⁾: ليس بثقة.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايُ⁽⁷⁾: "بالغ النسائي في الكلام عليه، إلی أن يؤدي إلی تركه، ولعله بان له ما لم يبين لغيره، لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلی أنه ضعيف"⁽⁸⁾.

وقال ابن الملقن⁽⁹⁾: "أقر على نفسه بالوضع". ولعله يريد ما رواه النسائي عن سلمة بن شبيب قال: "سمعت إسماعيل بن أبي أويس يقول: ربما كنت أضع الحديث لأهل المدينة إذا اختلفوا في شيء فيما بينهم"⁽¹⁰⁾.

وعلق ابن حجر على ذلك بقوله⁽¹¹⁾: "وهذا هو الذي بان للنسائي منه؛ حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه "ليس بثقة"، ولعل هذا كان من إسماعيل في شببيته ثم انصلح، وأما الشيخان فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شارك فيه الثقات".

(1) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (39/5).

(2) سؤالات بن بكير وغيره للدارقطني، (ص 25).

(3) الإلزامات والتتبع (ص: 354).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (527/1).

(5) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 17).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (127/3).

(7) اللالكائي: هذه النسبة إلی بيع اللواك التي تلبس في الأرجل. انظر: الأنساب للسمعاني (459/13)، تاريخ

بغداد (108/16)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 473).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (128/3).

(9) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (74/2)، الكشف الحثيث (ص: 68).

(10) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 47).

(11) تهذيب التهذيب (312/1).

وقال البخاري⁽¹⁾: وقال لي ابن أبي أويس: انظر في كتبي وجميع ما أملك لك وأنا شاكر لك أبداً ما دمت حياً... وكان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي.

وهو ما أكدّه ابن حجر، فقال في الفتح⁽²⁾: "وروي في مناقب البخاري بسند صحيح؛ أن إسماعيل أخرج له أصوله وأذن له أن ينتقي منها، وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه، لأنّه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح، من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه".

وقال في التقريب⁽³⁾: "صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه".

خلاصة القول فيه:

أنه ثقة في الصحيحين، ضعيف لا يحتج به في غيرهما إذا تفرد، فلم يطلق أحد القول بتوثيقه سوى الإمام أحمد وابن حبان، أما أبو حاتم فقواه في حديث خاله مالك فقط؛ بل هناك أحاديث رواها عنه ولا يتابع عليها، كما سبق من كلام ابن عدي.

وأما رواه البخاري عنه، فهو مما انتقاه من أصوله، كما سبق بيانه.

مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المنتهين، مات سنة مائة وتسع وسبعين، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عبد الله بن زكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني المعروف بأبي الزناد، ثقة فقيه، مات مائة سنة ثلاثين وقيل بعدها، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت عالم، مات سنة سبع عشرة ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

(1) فتح الباري (482/1).

(2) هدي الساري (391/1).

(3) تقريب التهذيب (ص: 108).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (93/27)، تهذيب التهذيب (5/10)، تقريب التهذيب (ص: 516).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (476/14)، تهذيب التهذيب (203/5)، تقريب التهذيب (ص: 302).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (468/17)، تهذيب التهذيب (290/6)، تقريب التهذيب (ص: 352).

الحكم على إسناد الحديث:

هذا الحديث متفق عليه، وإسناده من أصح الأسانيد عن أبي هريرة.
 قال البخاري⁽¹⁾: "وَأَصَحُّ أَسَانِيدٍ أَبِي هُرَيْرَةَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".
 أما ابن أبي أويس، فرواية البخاري عنه هي من صحيح حديثه، كما تبين من ترجمته. وقد
 توبع على روايته عن مالك، كما مر في التخريج.



حديث رقم (4):

قال ابن الملقن⁽²⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وَلَفْظُ الْحَدِيثِ فِي الصَّحِيحِ: "أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا". رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِهِ وَحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ وَلَفْظُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ: "وَتَمَكَّتِ اللَّيَالِي مَا تَصَلِّي وَتَفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَهَذَا نُقْصَانُ الدِّينِ". رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽³⁾ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِهِ، وَأَنْفَرَدَ بِإِخْرَاجِهِ مِنْ طَرِيقِهِ وَمِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَمْرٍ".

نص الحديث من صحيح البخاري:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تَصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ، فَذَلِكَ نُقْصَانُ دِينِهَا".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁵⁾ من طرق عن سعيد بن أبي مريم، بإسناده، بمعناه.

(1) انظر: معرفة علوم الحديث، للهاكم (ص: 53)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (50/1).

(2) انظر: البدر المنير (74/3)، (56/3).

(3) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنُقْصِ الطَّاعَاتِ، وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ، كَكُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحُقُوقِ (86/1 ح 79، 80).

(4) صحيح البخاري، كتاب الصوم، بَابُ الْحَائِضِ تَتْرُكُ الصَّوْمَ وَالصَّلَاةَ، (35/3 ح 1951)، وفي كتاب الحيض، بَابُ تَرْكِ الْحَائِضِ الصَّوْمَ، (68/1 ح 304).

(5) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ بَيَانِ نُقْصَانِ الْإِيمَانِ بِنُقْصِ الطَّاعَاتِ، وَبَيَانِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْكُفْرِ عَلَى غَيْرِ الْكُفْرِ بِاللهِ، كَكُفْرِ النِّعْمَةِ وَالْحُقُوقِ (86/1 ح 80).

دراسة رجال الإسناد:

سَعِيدُ بْنُ الْحَكَمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَالِمِ بْنِ أَبِي مَرِيَمَ الْجُمَحِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيُّ، وقد ينسب إلى جد جده، ثقة ثبت فقيه، مات سنة أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ وله ثمانون سنة، روى له الجماعة⁽¹⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْأَنْصَارِيِّ الزُّرْقِيُّ⁽²⁾، مَوْلَاهُمْ، المدني، ثقة، تُؤْفَى فِي حَدُودِ سَنَةِ سَبْعِينَ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة⁽³⁾.

زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ - مَوْلَى عُمَرَ - أَبُو أُسَامَةَ، يُقَالُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ، الْعُمَرِيُّ، الْمَدَنِيُّ، الْفَقِيه، ثقة عالم وكان يرسل، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ الْفُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ الْمَكِّيُّ، ثقة، مات على رأس المائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ سَعْدُ بْنُ مَالِكِ بْنِ سِنَانِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْخَزْجِ، له ولأبيه صحبة واستُصْغِرَ بأحد ثم شهد ما بعدها وروى الكثير، اختلف في وفاته ف قيل مات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين وقيل سنة أربع وسبعين⁽⁶⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه.

أما إرسال زيد بن أسلم فهو محمول على الاتصال، وذلك أن أبا حاتم قال⁽⁷⁾: "زيد بن أسلم عن أبي سعيد مرسل يدخل بينهما عطاء بن يسار".

(1) انظر: سير أعلام النبلاء، (327/10)، تهذيب الكمال (395/10)، تهذيب التهذيب (17/4)، تقريب التهذيب (ص: 234)

(2) الزُّرْقِيُّ: بضم الزاى وفتح الراء وفي آخرها القاف، هذه النسبة إلى بنى زُرَيْقٍ وهم بطن من الأنصار. الأنساب للسمعاني (285/6).

(3) تهذيب الكمال (583/24)، تهذيب التهذيب (95/9)، تقريب التهذيب (ص: 471)

(4) انظر: تهذيب الكمال (12/10)، تهذيب التهذيب (395/3)، تقريب التهذيب (ص: 222).

(5) تهذيب الكمال (569/22)، تهذيب التهذيب (200/8)، تقريب التهذيب (ص: 437).

(6) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر، (1671/4)، الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (65/3)، سير أعلام النبلاء، (171/3).

(7) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 64).

وهذا الحديث رواه زيد، عن أبي سعيد بواسطة عياض بن عبد الله، وقد نص البخاري⁽¹⁾ على سماعه من أبي سعيد، وعلى رواية زيد عنه.

أما تدليسه فقد احتمله الأئمة، لأنه من الطبقة الأولى⁽²⁾.



حديث رقم (5):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث مُتَّفَقٌ عَلَى صِحَّتِهِ، أودعاه في صَحِيحَيْهِمَا من حَدِيثِ أُسَامَةَ بن زَيْدٍ رضي الله عنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ".

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعًا عَنِ ابْنِ بَكْرِ، قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَطَاءٍ: أَسَمِعْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّمَا أُمِرْتُم بِالطَّوَافِ، وَلَمْ تُؤْمَرُوا بِدُخُولِهِ؟ قَالَ: لَمْ يَكُنْ يَنْهَى عَنْ دُخُولِهِ، وَلَكِنِّي سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ الْبَيْتَ، دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ فِيهِ حَتَّى خَرَجَ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ فِي قُبُلِ الْبَيْتِ رَكَعَتَيْنِ، وَقَالَ: "هَذِهِ الْقِبْلَةُ"، قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟ أَفِي زَوَايَاهَا؟ قَالَ: بَلْ فِي كُلِّ قِبْلَةٍ مِنَ الْبَيْتِ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق عبد الرزاق، تابع محمد بن بكر في الرواية عن ابن جريج باسناده، وذلك من حديث ابن عباس عن أسامة بن زيد.

(1) التاريخ الكبير للبخاري (21/7).

(2) انظر: طبقات المدلسين (ص: 20).

(3) البدر المنير (427/3).

(4) صحيح مسلم، كتاب الحج، بَابُ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، (2/968 ح 1330).

(5) سنن النسائي، كتاب المناسك، باب موضع الصلاة من الكعبة، (5/220 ح 2917).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾ من طريق ابن جريج، مختصراً. ومسلم⁽²⁾ من طريق همام، بلفظ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْكَعْبَةَ وَفِيهَا سِتُّ سَوَارٍ، فَقَامَ عِنْدَ سَارِيَةٍ فَدَعَا، وَلَمْ يُصَلِّ"، كلاهما (ابن جريج، وهمام) عن عطاء. وأخرجه أبو داود⁽³⁾، من طريق عكرمة، تابع عطاء في الرواية عن ابن عباس، دون ذكر أسامة رضي الله عنه، وفيه زيادة.

ورجح ابن حجر⁽⁴⁾ أن الحديث من رواية ابن عباس عن أسامة، وذكر ابن رجب⁽⁵⁾ أن هذا مما كان ابن عباس يرسله أحياناً ويسنده أحياناً.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَخْلَدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَاهَوِيَّةَ، الْحَنْظَلِيُّ، الْمَرْوَزِيُّ، أَبُو يَعْقُوبَ، ثِقَةٌ حَافِظٌ مُجْتَهِدٌ، قَرِينُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ أَنَّهُ تَغَيَّرَ قَبْلَ مَوْتِهِ بِخَمْسَةِ أَشْهُرٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁶⁾.

عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ نَصْرِ الْكَشِّي⁽⁷⁾، وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثِقَةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽⁸⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ عُثْمَانَ الْبُرْسَانِيُّ⁽⁹⁾، الْأَزْدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁰⁾.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾. (88/1 ح 398).
- (2) صحيح مسلم، كتاب الحج، بَابُ اسْتِحْبَابِ دُخُولِ الْكَعْبَةِ لِلْحَاجِّ وَغَيْرِهِ، (968/2 ح 1331).
- (3) سنن أبي داود، كتاب المناسك، بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ (214/2 ح 2027).
- (4) فتح الباري لابن حجر (501/1).
- (5) فتح الباري لابن رجب (76/3).
- (6) انظر: تاريخ بغداد (362/7)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (373/2)، تهذيب التهذيب (216/1)، تقريب التهذيب (ص: 99)، المختلطين للعلائي (ص: 9).
- (7) الْكَشِّي: بفتح الكاف والشين المشددة المعجمة منسوب إلى بلدة قريبة من سمرقند، ويقال لها: "كس" بكسر الكاف والسين المهملة المشددة. انظر: الأنساب للسمعاني (120/11).
- (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (524/18)، تهذيب التهذيب (455/6)، تقريب التهذيب (ص: 368).
- (9) بضم الباء الموحدة وسكون الراء وبعدها السين المهملة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بني برسان وهو بطن من الأزد. الأنساب للسمعاني (162/2).
- (10) انظر: تاريخ بغداد (443/2)، سير أعلام النبلاء، (421/9)، تهذيب الكمال، (533/24)، تهذيب التهذيب (77/9)، تقريب التهذيب، (ص: 470).

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، والعجلي⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، وابن قانع⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال الذهبي⁽⁷⁾: "ثقة صاحب حديث"، وفي موضع⁽⁸⁾: صدوق، زاد في آخر⁽⁹⁾: مشهور.

وقال أحمد⁽¹⁰⁾: "صالح الحديث"، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "شيخ محله الصدق"، وقال ابن عمار الموصلي⁽¹²⁾: "لم يكن صاحب حديث، تركناه لم نسمع منه"، قال الخطيب⁽¹³⁾: يعني أنه لم يكن كغيره من الحفاظ في وقته، وهم يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأشباههما. وقال النسائي⁽¹⁴⁾: "ليس بالقوي في الحديث".

وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: صدوق قد يخطئ.

وترجح الباحثة أنه في مرتبة الصدوق.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج⁽¹⁶⁾، أبو خالد، وأبو الوليد القرشي، الأموي، المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل، صاحب التصانيف، وأول من دَوَّنَ العِلْمَ بِمَكَّةَ، مات سنة خمس مائة أو بعدها⁽¹⁷⁾.

(1) الطبقات الكبير (297/9).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (168/4).

(3) الثقات (232/2).

(4) تاريخ بغداد (443/2).

(5) تهذيب التهذيب (78/9).

(6) (38/9).

(7) الكاشف (160/2).

(8) المغني في الضعفاء (560/2).

(9) ميزان الاعتدال (492/3).

(10) تاريخ بغداد (443/2).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (212/7).

(12) تاريخ بغداد (443/2).

(13) تاريخ بغداد (443/2).

(14) السنن الكبرى في الصِّيَام (236/3).

(15) تقريب التهذيب (ص: 470).

(16) قيل: كَانَ جَدُّهُ جُرَيْجٌ عَبْدًا لَأُمِّ حَبِيبٍ بِنْتِ جُبَيْرٍ؛ زَوْجَةُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدِ الْأُمَوِيِّ، فَتُسَبَّ وَلَاؤُهُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَبْدٌ رُومِيٌّ. انظر: الطبقات الكبير (53/8).

(17) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (358/5)، سير أعلام النبلاء (326/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (358/18)، تقريب التهذيب (ص: 363).

عطاء بن أبي رباح أسلم أبو محمد القرشي مولاهم المكي، مات سنة أربع عشرة ومائة، ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، وقيل إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، روى له الجماعة⁽¹⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

متفق عليه .

أما إرسال ابن جريج فلم يثبت في الحديث، فهو أثبت الناس في عطاء، وقد لزمه أكثر من ثماني عشرة سنة⁽²⁾. ومما يدل على أن رواية ابن جريج عن عطاء، محمولة على السماع مطلقاً، ما رواه يحيى بن سعيد القطان، عن ابن جريج قال⁽³⁾: "إذا قلت: قال عطاء فأنا سمعته منه، وإن لم أقل سمعت". وكذا ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج قال⁽⁴⁾: "إذا قلت لكم " قلت " فإنما أعني عطاء".

وأما تدليسه فقد ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة، وقال⁽⁵⁾: "وصفه النسائي وغيره بالتدليس، وقال الدارقطني: شر التدليس تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح".

أما العلاني⁽⁶⁾ فقد ذكره في المرتبة الثانية؛ ممن احتمل الأئمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح، وإن لم يصرح بالسماع، وذلك إما لإمامته، أو لقلة تدليسه في جنب ما روى، أو لأنه لا يدلس إلا عن ثقة، وذلك كالزهري، وسليمان الأعمش... وابن جريج، والثوري، وابن عيينة، وشريك، وهشيم، ففي الصحيحين وغيرهما لهؤلاء الحديث الكثير مما ليس فيه التصريح بالسماع.

ومع ذلك فقد صرح بالسماع من عطاء، فقال: "قلت لعطاء: أسمعت بن عباس".

أما إرسال عطاء عن ابن عباس، فهو منفي بقوله: "سمعته يقول".



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (331/6)، سير أعلام النبلاء (78/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (69/20)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(2) الجرح والتعديل (356/5)

(3) أخبار المكيين من تاريخ ابن بي خيثمة (ص: 356)، التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، للباجي (904/2).

(4) انظر: المعرفة والتاريخ (26/2).

(5) انظر: طبقات المدلسين (ص: 41).

(6) جامع التحصيل (ص: 113).

نماذج من صحيح البخاري:

حديث رقم (6):

عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الرَّوَّاءِ".
قال ابن الملقن⁽¹⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ كَذَلِكَ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ " أَنَّ الَّذِي زَادَ التَّأْذِينَ الثَّلَاثَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ حِينَ كَثُرَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّبِيِّ مُؤَذِّنٌ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَكَانَ التَّأْذِينَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ". يَعْنِي عَلَى الْمِنْبَرِ".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: "كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلُهُ إِذَا جَلَسَ الْإِمَامُ عَلَى الْمِنْبَرِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَثُرَ النَّاسُ زَادَ النَّدَاءُ الثَّلَاثَ عَلَى الرَّوَّاءِ". قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: "الرَّوَّاءُ مَوْضِعٌ بِالسُّوقِ بِالْمَدِينَةِ"⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري أيضاً من طريق؛ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ⁽⁴⁾، وَعُقَيْلِ بْنِ خَالِدٍ⁽⁵⁾ بنحوه، ويونس بن يزيد⁽⁶⁾ (فَتَبَّتْ الْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ)، ثَلَاثَتُهُمْ تَابَعُوا ابْنَ أَبِي ذَنْبٍ فِي الرِّوَايَةِ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِإِسْنَادِهِ.

(1) البدر المنير (4/628).

(2) صحيح البخاري، كتابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الْأَذَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، (8/2 ح 912).

(3) الرَّوَّاءُ يَفْتَحُ الرِّأْيَ وَسُكُونِ الْوَأَوِ وَيَعْدَهَا رَاءً مَمْدُودَةً، كَانَتْ دَاراً فِي السُّوقِ يُقَالُ لَهَا الرَّوَّاءُ. انظر: فتح الباري لابن حجر (394/2).

(4) صحيح البخاري، كتابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الْمُؤَذِّنِ الْوَاحِدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ (8/2 ح 913).

(5) صحيح البخاري، كتابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ عِنْدَ التَّأْذِينَ (9/2 ح 915).

(6) صحيح البخاري، كتابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ التَّأْذِينَ عِنْدَ الْخُطْبَةِ (9/2 ح 916).

دراسة رجال الاسناد:

آدمُ بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني، أصله خُرَاساني يكنى أبا الحسن نشأ ببغداد، ثقة عابد، مات سنة إحدى وعشرين، روى له البخاري والترمذي والنسائي وابن ماجه⁽¹⁾.
 محمد عبد الرحمن بن أبي ذئب، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل سنة تسع، روى له الجماعة⁽²⁾.

مُحمَّد بن مُسلم بن عُبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهري، أبو بكر المدني، متفق على جلالته وإتقانه وثبته، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، روى له الجماعة⁽³⁾.

ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين⁽⁴⁾.

السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ ثُمَامَةَ الْكِنْدِيِّ، صحابي صغير، له أحاديث قليلة، حج به أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين، وولاه عمر سوق المدينة، مات سنة إحدى وتسعين وقيل قبل ذلك، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري.

أما تدليس الزهري، فلا يضر، حيث صرح بالسماع من السائب، في رواية عقيل، فقال: "سَمِعْتُ السَّائِبَ"، وكذا في رواية يونس.



(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (301/2)، تهذيب التهذيب (196/1)، تقريب التهذيب (ص: 86)، كلاهما لابن حجر.

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (630/25)، تهذيب التهذيب (303/9)، تقريب التهذيب (ص: 493).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (420/26)، تهذيب التهذيب (445/9)، تقريب التهذيب (ص: 506).

(4) طبقات المدلسين (ص: 45).

(5) انظر ترجمته في: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (577/2)، أسد الغابة في معرفة الصحابة، (169/2)، الإصابة في تمييز الصحابة (23/3)، تهذيب الكمال، (194/10)، تقريب التهذيب (ص: 228).

حديث رقم (7):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه قَالَ: "كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. فَصَلَّى عَلَيْهِ. ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟ قِيلَ: نَعَمْ. قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟ قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ. فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِثَلَاثَةٍ فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا. قَالَ: هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟ قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ. قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ. قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ: صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ. فَصَلَّى عَلَيْهِ".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَتَى بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: "هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟"، قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟"، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: "هَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟" قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟"، قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: "هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟"، قَالُوا: لَا، قَالَ: "فَهَلْ عَلَيْهِ دِينَ؟"، قَالُوا: ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرَ، قَالَ: "صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ"، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى دِينِهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

وأخرجه البخاري⁽³⁾ أيضاً عن الضَّحَّاكِ بْنِ مَخْلَدٍ، تابع المكي بن إبراهيم في الرواية عن يَزِيدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، باستاده، مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَشِيرٍ بْنِ فَرْقَدٍ أَبُو السَّكَنِ التَّمِيمِيُّ، الْحَنْظَلِيُّ⁽⁴⁾، الْبَلْخِيُّ⁽⁵⁾، ثقة ثبت، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وله تسعون سنة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (712/6).

(2) صحيح البخاري، كِتَابُ الْحَوَالِاتِ، بَابُ إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ (94/3 ح 2289).

(3) كتاب الكفالة، بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دِينًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ (96/3 ح 2295).

(4) هذه النسبة إلى بنى حنظلة، وهم جماعة من غطفان. الأنساب للسمعاني (284/4).

(5) هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بلخ. الأنساب للسمعاني (303/2).

(6) انظر: تهذيب الكمال، (476/28)، تهذيب التهذيب (293/10)، تقريب التهذيب (ص: 545).

يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ الْحَجَّازِيُّ أَبُو خَالِدٍ الْأَسْلَمِيُّ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ، ثَقَّةٌ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً⁽¹⁾.

سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو الْأَكْوَعِ، صَحَابِيٌّ، شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: فِي أَوَّلِ النَّاسِ، وَفِي أَوْسَطِهِمْ، وَفِي آخِرِهِمْ، وَبَايَعَهُ يَوْمَئِذٍ عَلَى الْمَوْتِ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري. وهو من ثلاثياته.



حديث رقم (8):

قال ابن المُفَنَّ (3): هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عِكْرَمَةَ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ ﷺ، بِزَنَادِقَةٍ⁽⁴⁾ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ، لَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ" وَلَقَتْلُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ". وَفِي رِوَايَةٍ لِلتِّرْمِذِيِّ: "... فَبَلَغَ ذَلِكَ عَلِيًّا، فَقَالَ: صَدَقَ ابْنُ عَبَّاسٍ".

(1) تهذيب الكمال، (207/32)، تهذيب التهذيب (349/11)، تقريب التهذيب (ص: 603).

(2) تهذيب الكمال، (301/11)، تهذيب التهذيب (150/4)، تقريب التهذيب (ص: 248).

(3) البدر المنير (620/7).

(4) الزَّنَادِقَةُ: بفتح الزاي جمع زنديق بكسرهما، وهو المبطن للكفر المظهر للإسلام، أو من لا ينتحل دينًا، وقيل: إنهم طائفة من الروافض تدعى السبئية ادَّعوا أن عليًّا ﷺ إله وكان رئيسهم عبد الله بن سبأ، وكان أصله يهوديًا. انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي (75/10)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني (80/10).

قال ابن حجر: وَالنَّحْيُ: أَنْ أَصْلَ الزَّنَادِقَةِ اتِّبَاعُ دَيْصَانَ ثُمَّ مَائِي ثُمَّ مَزْدَك، وَحَاصِلُ مَقَالَتِهِمْ أَنَّ النُّورَ وَالظُّلْمَةَ قَدِيمَانِ، وَأَنْهُمَا امْتَرَجَا فَحَدَّثَ الْعَالَمُ كُلُّهُ مِنْهُمَا، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ فَهُوَ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ فَهُوَ مِنَ النُّورِ، وَأَنَّهُ يَجِبُ السَّعْيُ فِي تَخْلِيصِ النُّورِ مِنَ الظُّلْمَةِ، فَيُلْزَمُ إِزْهَاقُ كُلِّ نَفْسٍ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمُتَنَبِّيُّ حَيْثُ قَالَ فِي قَصِيدَتِهِ الْمَشْهُورَةِ: وَكَمْ لِظُلَامِ اللَّيْلِ عِنْدَكَ مِنْ يَدٍ تُخْبِرُ أَنَّ الْمَانُويَّةَ تَكْذِبُ. وَكَانَ بِهِزَامُ جَدِّ كِسْرَى تَحِيلَ عَلَى مَائِي، حَتَّى حَضَرَ عِنْدَهُ وَأَظْهَرَ لَهُ أَنَّهُ قَبْلَ مَقَالَتِهِ ثُمَّ قَتَلَهُ وَقَتَلَ أَصْحَابَهُ، وَبَقِيَتْ مِنْهُمْ بَقَايَا اتَّبَعُوا مَزْدَكَ الْمَذْكُورَ، وَقَامَ الْإِسْلَامُ وَالزَّنْدِيقُ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ يَعْتَقِدُ ذَلِكَ، وَأَظْهَرَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْإِسْلَامَ خَشْيَةَ الْقَتْلِ، وَمِنْ نَمِّ أَطْلَقَ الْإِسْمَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَسَرَ الْكُفْرَ وَأَظْهَرَ الْإِسْلَامَ. انظر: فتح الباري لابن حجر (270/12 - 271).

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله (1): حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ قَالَ: أَتَى عَلِيٌّ عليه السلام، بِرَنَادِقَةٍ فَأَحْرَقَهُمْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: لَوْ كُنْتُ أَنَا لَمْ أُحْرِقْهُمْ، لَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُعَذِّبُوا بِعَذَابِ اللَّهِ" وَلَقَتَلْتُهُمْ، لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري أيضاً (2)، وابن ماجه (3)، من طرق عن سفيان بن عيينة، بنحوه.

وأخرجه أبو داود (4)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم. وأخرجه الترمذي (5) من طريق عبد الوهاب الثقفي، كلاهما بلفظ: "أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام أَحْرَقَ نَاسًا ارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ". وأخرجه النسائي (6) من طريق عبد الوارث، ووهيب، ومعر. جميعهم (سفيان بن عيينة، إسماعيل بن إبراهيم، عبد الوهاب الثقفي، عبد الوارث بن سعيد، ووهيب بن عجلان، ومعر بن راشد) تابعوا حماد بن زيد، في الرواية عن أيوب بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ أَبُو الثُّعْمَانِ السُّدُوسِيُّ (7)، البصريُّ، المعروف بِعَارِجٍ (8)، ثقة ثبت، تغير في آخر عمره (9)، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، روى له الجماعة (10).

(1) صحيح البخاري، كِتَابُ اسْتِثَابَةِ الْمُرْتَدِّينَ وَالْمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ، بَابُ حُكْمِ الْمُرْتَدِّ وَالْمُرْتَدَّةِ وَاسْتِثَابَتِهِمْ، (15/9 ح 6922).

(2) كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ: لَا يُعَذَّبُ بِعَذَابِ اللَّهِ، (4/61 ح 3017).

(3) فِي الْحُدُودِ، بَابُ الْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ (2/848 ح 2535).

(4) فِي الْحُدُودِ، بَابُ الْحُكْمِ فِيمَنْ ارْتَدَّ (4/126 ح 4351).

(5) فِي الْحُدُودِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُرْتَدِّ (3/111 ح 1485).

(6) كِتَابُ تَحْرِيمِ الدَّمِ، بَابُ الْحُكْمِ فِي الْمُرْتَدِّ (7/104 ح 4059، 4060، 4061).

(7) السُّدُوسِي: بضم الدال المهملة والواو بين السينين المهملتين أولاهما مفتوحة، هذه النسبة إلى جماعة قبائل، منها سدوس بن شيبان. الأنساب للسمعاني (7/102).

(8) أي شديد قوي، وقيل أن عارم اسمه، وقيل أنه لقبه. انظر: المخصص، لابن سيده (1/285)، إكمال تهذيب الكمال (10/311)، نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر (2/9).

(9) التاريخ الكبير للبخاري، (1/208)، المختلطين للعلاني (ص: 116)، الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 335)، الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 382).

(10) انظر: سير أعلام النبلاء (10/265)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/289)، تهذيب التهذيب (9/402)، تقريب التهذيب (ص: 502).

وبخصوص اختلاطه؛ قال أبو حاتم⁽¹⁾: اختلط عارم في آخر عمره؛ وزال عقله، فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط، فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ⁽²⁾: "بَلَّغْنَا أَنَّ عَارِمًا، أَنْكَرَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ، ثُمَّ رَاجَعَهُ عَقْلُهُ وَاسْتَحْكَمَ الْإِخْتِلَاطَ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ".

وحيث إنَّ عارماً مات سنة أربع وعشرين ومائتين، فيكون اختلاطه، ثمان سنين، على قول أبي داود، وأربع سنين على قول أبي حاتم⁽³⁾.

قالت الباحثة: في كلا الحالين، لاريب أن سماع البخاري من عارم كان قبل اختلاطه، كما نص على ذلك السخاوي فقال⁽⁴⁾: "فَإِنَّهُ - أَيُّ الْبُخَارِيِّ - إِنَّمَا سَمِعَ مِنْهُ فِي سَنَةِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ بِمُدَّةٍ".

ومن قبله قال ابنُ الصَّلَاح⁽⁵⁾: "مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ، وَالذُّهْلِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، مِنَ الْحَفَاطِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَأْخُودًا عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ".

أَيُّوبُ بْنُ أَبِي تَمِيمَةَ واسمه كَيْسَانُ السَّخْتِيَانِيُّ⁽⁶⁾، ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون⁽⁷⁾.

عَرِمَةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِي، مولى ابن عباس، أصله من البربر من أهل المغرب، مات سنة أربع ومائة⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (59/8).

(2) الضعفاء الكبير للعقيلي (1276/4).

(3) انظر: تعليق الدكتور رفعت فوزي، على هامش تحقيقه؛ لكتاب المختلطين، (ص 116 - ص 119).

(4) انظر: فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث (375/4)، وانظر أيضاً: الأنساب للسمعاني (105/7)، حيث قال: أن سماع البخاري منه قبل الاختلاط.

(5) معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح (ص: 397).

(6) السَّخْتِيَانِيُّ: بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وبوحدة وكسر التاء المنقوطة باثنتين من فوقها وفتح الباء المنقوطة باثنتين من تحتها في آخرها النون، هذه النسبة إلى عمل السختيان وبيعها، وهي الجلود الضائية ليست بأدم. الأنساب للسمعاني (96/7).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (457/3)، تهذيب التهذيب (397/1)، تقريب التهذيب (ص: 117).

(8) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (8/7)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (265/20)، تهذيب التهذيب (273/7)، تقريب التهذيب (ص: 397).

تكلّموا فيه لأجل ثلاثة أمور، أولها: الرمي بالكذب، ثانيها: أنه كان يرى رأي الخوارج⁽¹⁾، وثالثها: أنه كان يقبل جوائز الأمراء.

وقد تعقب ابن حجر هذه التّهم، وجمع ما تفرّق من كلام الأئمّة في شأنه وأجاب عما قيل فيه، معتذراً للبخاري عن الإحتجاج بحديثه، وموضحاً صحة تصرفه في ذلك، فقال⁽²⁾: أما البدعة فإن ثبتت عليه فلا تضر حديثه، لأنّه لم يكن داعية؛ مع أنّها لم تثبت عليه، وقد برّاه العجلي من ذلك، فقال في "الثقات"⁽³⁾: عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه تابعي ثقة بريء مما يرميه النّاس به من الحرورية⁽⁴⁾. ونقل عن ابن جرير الطبري أنه لو كان كل من ادّعى عليه مذهب من المذاهب الرديئة ثبت عليه ما ادّعى به، وسقطت عدالته، وبطلت شهادته بذلك، للزم ترك أكثر محدثي الأمصار، لأنّه ما منهم إلّا وقد نسبته قوم إلى ما يرغب به عنه.

وأما قبول الجوائز؛ فلا يقدح أيضاً إلّا عند أهل التشديد، وجُمهور أهل العلم على الجواز، وكان الزُّهري في ذلك أشهر من عكرمة، ومع ذلك فلم يترك أحد الرواية عنه بسبب ذلك.

وأما التّكذيب؛ لا يلزم من شيء منه قدح في روايته، وذلك من وجوه، أمّا الوجه الأول:

فقول ابن عمر لنافع موله: لا تكذب عليّ، كما كذب عكرمة على ابن عباس، لم يثبت عنه، لأنّه من رواية يحيى النّكّاء⁽⁵⁾، وهو متروك الحديث، قال ابن حبان⁽⁶⁾: ومن المّحال أن يُجرّح العدل بكلام المجرّوح. وقال ابن جرير الطبري: إن ثبت هذا عن ابن عمر فهو مُحتمل لأوجه كثيرة

(1) الخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمّة الراشدين؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمّة في كل زمان.

فهم يقولون بوجوب الخروج على السّلطان الجائر، وإكفار عليّ وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين، ومن رضى بالتحكيم وصوب الحكمين أو أحدهما. وأول من خرج على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه جماعة ممن كان معه في حرب صفين. انظر: الفرق بين الفرق، لابن طاهر الأسفراييني (ص: 55)، الملل والنحل، للشهرستاني (114/1).

(2) انظر بتصرف: هدي الساري لابن حجر (425/1 - 430).

(3) انظر: (145/2).

(4) الحرورية: فرقة من الخوارج، وهي نسبة إلى حرّواء - موضع بالكوفة -، وبها كان أول تحكيمهم واجتماعهم

حين خالفوا علياً رضي الله عنه. انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، لأبي الحسين المّلطي، (ص: 53)، معجم البلدان (245/2).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (186/9)، تقريب التهذيب (ص: 597).

(6) الثقات لابن حبان (230/5).

لَا يَتَعَيَّنُ مِنْهُ الْقَدَحُ فِي جَمِيعِ رَوَايَتِهِ، فَقَدْ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ أَنْكَرُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ كَذِبِهِ فِيهَا، وَهُوَ اِحْتِمَالٌ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الرِّوَايَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الصَّرْفِ⁽¹⁾.

الوجه الثاني:

اطلاقهم الكذب عليه لزعمه أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحَرَّمٌ، وفيه نظر؛ وذلك أنه مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرُقٍ كَثِيرَةٍ، وَأَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يُطْلِقُونَ كَذِبَ فِي مَوْضِعٍ أَخْطَأَ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لَذَلِكَ أُمْتِلَةً كَثِيرَةً⁽²⁾.

الوجه الثالث:

أنه سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ ﴿الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى﴾ [الدخان: 16]، فَقَالَ: "يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، ثُمَّ سُئِلَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ تَفْسِيرِهَا فَرَجَعَ، وَقَالَ: "يَوْمَ بَدْرٍ".

وَلَيْسَ بِقَادِحٍ لِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ الْمُتَبَحَّرِ فِي الْعِلْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ الْقَوْلَانِ وَالثَّلَاثَةِ فَيُخْبِرُ بِمَا يَسْتَحْضِرُ مِنْهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا يُوجِبُ الثَّنَاءَ عَلَى عِكْرِمَةَ لَا الْقَدَحَ إِذْ كَانَ يَظُنُّ شَيْئاً، فَلَبَّغُهُ عَمَّنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ - وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ - خِلَافَهُ فَتَرَكَ قَوْلَهُ، لِأَجْلِ قَوْلِهِ.

فتلخص مما سبق، أن عكرمة مولى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حجة.

قال البخاري⁽³⁾: "ليس أحد من أصحابنا إلا احتج بعكرمة".

وقال أبو عبد الله المَرْوَزِيُّ⁽⁴⁾: "وعكرمة قد ثبتت عدالته بصحبة ابن عباس، وملازمته إياه، وبأن غير واحد من العلماء قد رَوَوْا عنه وعدلوه، وكل رجل ثبتت عدالته لم يقبل فيه تجريح أحد، حتى يبين ذلك عليه بأمر لا يحتمل غير جرحه"⁽⁵⁾.

(1) الصرف: بيع أحد النقيدين بالآخر. أي: يَبِيعُ الدَّرَاهِمَ بِالذَّهَبِ أَوْ عَكْسُهُ وَسُمِّيَ بِهِ لِصَرْفِهِ عَنْ مُقْتَضَى الْبَيَاعَاتِ مِنْ جَوَازِ النَّقَاصِ فِيهِ. انظر: فتح الباري لابن حجر (382/4).

وقد كان ابن عمر وابن عباس يقولان بجواز الصرف، ثم ترجعا عن ذلك.

(2) انظر: الاستذكار (46/2)، مجموع الفتاوى، لابن تيمية (266/32).

(3) التاريخ الكبير للبخاري (49/7).

(4) محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِيُّ (ت: 294هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (508/4)، تاريخ دمشق لابن

عساكر (107/56)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 184).

(5) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (34/2).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري.

أما اختلاط عارم، فقد سبق أن البخاري أخذ عنه قبل الاختلاط، كما أنه توبع.



حديث رقم (9):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "حَدِيثٌ صَحِيحٌ جَلِيلٌ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ عَقَبَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ". وَفِي رِوَايَةٍ لِلطَّبْرَانِيِّ فِي أَكْبَرِ مُعَاجِمِهِ: "آخِرُ مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ... فَذَكَرَهُ. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حُدَيْفَةَ بِهِ. قُلْتُ: وَمَعْنَى "فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ"، أَيُّ: صَنَعْتَ. وَقِيلَ: الْمَعْنَى إِذَا لَمْ تَسْتَحِ مِنْ شَيْءٍ لَكَوْنُهُ جَائِزًا فَاصْنَعْ، إِذْ الْحَرَامُ يُسْتَحَى مِنْهُ بِخِلَافِ الْجَائِزِ".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، عَنْ رِنْعِيِّ بْنِ جِرَاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى⁽³⁾: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ"⁽⁴⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري أيضاً⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾ من طريق آدم بن أبي إياس.

(1) البدر المنير (636/9).

(2) في الأدب، بَابُ إِذَا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ (29/8 ح 6120)، وفي أحاديث الأنبياء، بَابُ حَدِيثِ الْغَارِ (172/4 ح 3483).

(3) قال ابن حجر: أَيُّ مِمَّا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ أَيْ إِنَّهُ مِمَّا نَدَبَ إِلَيْهِ الْأَنْبِيَاءُ وَلَمْ يُنْسَخْ فِيهَا نُسْخٌ مِنْ شَرَائِعِهِمْ لِأَنَّهُ أَمْرٌ أَطْبَقَتْ عَلَيْهِ الْعُقُولُ. فتح الباري لابن حجر (523/6).

(4) الْمُرَادُ الْحَثُّ عَلَى الْحَيَاءِ وَالتَّوْبَةُ بِفَضْلِهِ أَيْ لَمَّا لَمْ يَجْزُ صُنْعُ جَمِيعِ مَا شِئْتَ لَمْ يَجْزِ تَرْكُ الاسْتِحْيَاءِ. انظر: فتح الباري لابن حجر (523/6).

(5) في أحاديث الأنبياء، بَابُ حَدِيثِ الْغَارِ (172/4 ح 3483).

(6) في الأدب، بَابُ فِي الْحَيَاءِ (252/4 ح 4797).

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق جرير بن عبد الحميد، كلاهما (آدم، وجرير) تابعا زهيراً في الرواية عن منصور، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بن عبد الله بن قيس التميمي اليزبوعي⁽²⁾، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الكوفي، وقد ينسب إلى جده، ثقة حافظ، مات سنة سبع وعشرين ومئتين، روى له الجماعة⁽³⁾.

زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بن حُدَيْجِ بْنِ الرَّحِيلِ، أَبُو خَيْثَمَةَ الْجُعْفِيُّ⁽⁴⁾، الكُوفِيُّ، نزيل الجزيرة، ثقة ثبت؛ إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة⁽⁵⁾، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.
مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ أَبُو عَتَّابٍ السُّلَمِيُّ، الكُوفِيُّ، ثقة ثبت وكان لا يدلس، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ، أَبُو مَرِيَمَ العَبْسِيُّ الكُوفِيُّ، ثقة عابد مُحَضَّرٌ، مات سنة أربع ومئة، وقيل غيرذلك، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ، صحابي، واسمه عُفْبَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْجِ، ذكره البخاري في: بَابُ تَسْمِيَةِ مَنْ سُمِّيَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ⁽⁹⁾. وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: "اتفقوا على أنه شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها فنُسب إليها، وجزم البخاري بأنه شهدا، واستدل بأحاديث أخرجه في صحيحه في بعضها التصريح بأنه شهدا، منها: حديث عروة بن الزبير، عن

(1) في الزهد، بابُ الْحَيَاءِ (2/1400 ح 4183).

(2) الْيَزْبُوعِيُّ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَفِي آخِرِهَا عَيْنُ مُهْمَلَةٍ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى يَزْبُوعِ بْنِ مَالِكِ بْنِ تَمِيمٍ، بَطْنِ كَبِيرٍ مِنْ تَمِيمٍ. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (3/409).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/375)، تهذيب التهذيب (1/50)، تقريب التهذيب (ص: 81)

(4) الْجُعْفِيُّ بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفِي آخِرِهَا الْفَاءُ - هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى الْقَبِيلَةِ وَهِيَ وَلَدُ جَعْفَى بْنِ سَعْدِ الْعُسَيْرَةِ وَهُوَ مِنْ مَذْحِجٍ. الأنساب للسمعاني (3/290).

(5) المختلطين للعلائي (ص: 93).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/421)، تهذيب التهذيب (3/351)، تقريب التهذيب (ص: 218)

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/546)، تهذيب التهذيب (10/312)، تقريب التهذيب (ص: 547)

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/55)، تهذيب التهذيب (3/237)، تقريب التهذيب (ص: 205).

(9) صحيح البخاري (5/87).

(10) الإصابة في تمييز الصحابة (4/432).

بشير بن أبي مسعود، قال: أَمَرَ الْمُغِيرَةَ الْعَصْرَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو مَسْعُودٍ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو جَدَّ زَيْدِ بْنِ حَسَنٍ، وَكَانَ شَهِيداً بَدْرًا⁽¹⁾. مَاتَ قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ وَقِيلَ بَعْدَهَا⁽²⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

رواه البخاري.



حديث رقم (10):

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ وَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَحْجَّ. فَقَالَ: "لَوْ كَانَ عَلَى أَخْتِكَ دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ؟" قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: "فَاقْضُوا اللَّهَ فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ".

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث صحيح رواه البخاري في صحيحه... وفي رواية لابن ماجه من حديث سفيان الثوري، عن سليمان الشيباني، عن يزيد الأصم، عن ابن عباس، وفيه ذكر الأب بدلًا لأخت وفيه "نعم حج عن أبيك، فإن لم يزد خيرا لم يزد شرا".

نص الحديث:

قال الإمام البخاري رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ أُخْتِي قَدْ نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ، وَإِنَّهَا مَاتَتْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ" قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "فَاقْضِ اللَّهَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق محمد بن جعفر تابع آدم بن أبي إياس في الرواية عن شعبة. وأخرجه البخاري⁽⁶⁾ من طرق عن أبي عوانة - الوضاح الشكري - تابع شعبة في الرواية عن أبي بشر، عن سعيد بن حبيب بإسناده، وفيه ذكر الأم بدل الأخت.

(1) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب. (84/5).

(2) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1075/3)، أسد الغابة (287/5)، تقريب التهذيب (ص: 395).

(3) البدر المنير (59/6).

(4) صحيح البخاري، كتاب الأيمان والنذور، باب مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ (142/8 ح 6699).

(5) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، الحج عن الميت الذي نذر أن يحج، (116/5 ح 2632).

(6) في كتاب جزاء الصيد، باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة، (18/3 ح 1852). وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب مَنْ شَبَّهَ أَصْلًا مَعْلُومًا بِأَصْلٍ مُبَيَّنٍّ، قَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ حُكْمَهُمَا، لِيُفْهَمَ السَّائِلُ، (102/9 ح 7315).

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق يزيد بن الأصم، تابع سعيد بن جبير في الرواية عن ابن عباس، وفيه ذكر الأب بدل الأخت.

دراسة رجال الإسناد:

شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي⁽²⁾، مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً، مات سنة مائة وستين، روى له الستة⁽³⁾.
جعفر بن أبي وحشية إياس، أبو بشر الشكري، ثقة من أثبت الناس في سعيد بن جبير، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

سعيد بن جبير بن هشام أبو محمد - ويقال: أبو عبد الله - الأسدي، الوالي⁽⁵⁾ مولاهم، الكوفي، أحد أئمة التابعين، ثقة ثبت فقيه، قتله الحجاج سنة خمس وتسعين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه البخاري.



-
- (1) سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب الحج عن الميت، (2/969 ح 2904).
 (2) هذه النسبة إلى العتيك، وهو بطن من الأزد. الأنساب للسمعاني (9/227).
 (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/479)، تهذيب التهذيب (4/338)، تقريب التهذيب (ص: 266).
 (4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/473)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/5)، تهذيب التهذيب (2/83)، تقريب التهذيب (ص: 139).
 (5) هذه النسبة إلى والي بن الحارث، وهو بطن من بني أسد. انظر: الأنساب للسمعاني، (13/274).
 (6) جامع التحصيل (ص: 182)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/358)، تهذيب التهذيب (4/14)، تقريب التهذيب (ص: 234).

نماذج من صحيح مسلم:

حديث رقم (11):

قال ابن الملقن ⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُتَّفَرِّدًا بِهِ، مِنْ حَدِيثِ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ: "أَتَيْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ يَا بَنَ أَبِي طَالِبٍ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ".

نص الحديث:

قال الإمام مسلم ⁽²⁾: وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ الْمَلَانِيِّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتَبَةَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَخِيمَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ عَلَيْكَ يَا بَنَ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلُّهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ. قَالَ وَكَانَ سُفْيَانُ إِذَا ذَكَرَ عَمْرًا أَتَى عَلَيْهِ.

وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ الْحَكَمِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَخِيمَةَ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: أَنْتَ عَلِيًّا، فَإِنَّهُ أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي ⁽³⁾ عن إسحق بن راهويه وزهير بن حرب، بإسنادهما إلى علي بن ميمون.

وأخرجه ابن ماجه ⁽⁴⁾ من طريق شعبة عن الحكم، بإسناده، بنحوه.

(1) البدر المنير (48/3).

(2) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، بَابُ التَّوَقُّفِ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ (1/232 ح 276).

(3) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب التوقيت في المسح على الخفين للمقيم (1/84 ح 128)، (1/84 ح 129).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في التوقيت والمسح (1/183 ح 552).

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ بْنِ نَافِعٍ، أَبُو بَكْرٍ الْجَمِيرِيُّ⁽¹⁾، مولا هم، الصنعاني، ثقة حافظ مُصَنَّفٌ شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

وعبد الرزاق مدلس من الثانية⁽³⁾، فتدليسه لا يضر، ومع ذلك فقد صرح بالسماع من الثوري.

أما اختلاطه: فقد ميز العلماء من سمع منه قبل الاختلاط وبعده، وإسحق بن راهويه ممن سمع منه قبل الاختلاط⁽⁴⁾. وأما ما نُسب إليه من التشيع؛ فلا يؤثر في روايته.

حيث نُقل عن عبد الرزاق قوله⁽⁵⁾: "والله ما انشرح صدري قط، أن أفضل علياً على أبي بكر وعمر، رحم الله أبا بكر، ورحم الله عمر، ورحم الله عثمان، ورحم الله علياً، من لم يحبهم فما هو مؤمن، وقال: أوثق عملي حبي إياهم". وقال أيضاً⁽⁶⁾: "أفضل الشيخين بتفضيل علي إياهما على نفسه، ولو لم يفضلهما لم أفضلهما، كفى بي ازدياً أن أحب علياً ثم أخالف قوله".

وقال يحيى بن معين⁽⁷⁾: "لو ارتد عبد الرزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه".

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس⁽⁸⁾، عده ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين⁽⁹⁾ فتدليسه لا يضر، مات سنة ست وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) الجَمِيرِيُّ: بكسر الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الباء المنقوطة بنقطتين من تحتها وكسر الراء المهملة، هذه النسبة إلى جَمِيرٍ وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن. الأنساب للسمعاني (4/264).

(2) تقريب التهذيب (ص: 354).

(3) طبقات المدلسين، (ص: 34).

(4) انظر: الكواكب النيرات، ابن الكيال (ص: 276).

(5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (59/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال، بابن عدي (540/6).

(7) الضعفاء للعقيلي (860/4).

(8) جامع التحصيل (ص: 186).

(9) انظر: طبقات المدلسين (ص: 32).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (154/11)، تهذيب التهذيب (4/111)، تقريب التهذيب (ص: 244).

عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ الْمَلَائِيَّ⁽¹⁾ الْبَزَّازُ⁽²⁾: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، مات سنة ست وأربعين ومائة، ثقة متقن عابد، روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم، والأربعة⁽³⁾.

الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكِنْدِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ، ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس⁽⁴⁾، مات سنة خمس عشرة ومائة⁽⁵⁾.

أما تدليسه فلا يضر، وإن لم يصرح بالسماع، لأنه من المرتبة الثانية⁽⁶⁾.

الْقَاسِمُ بْنُ مُخَيْمِرَةَ، أَبُو عُرْوَةَ الْهَمْدَانِيُّ، الْكُوفِيُّ، ثقة، مات سنة مائة، أو إحدى ومائة⁽⁷⁾.

شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ، أَبُو الْمُفَدَّامِ الْحَارِثِيُّ، ثقة مُحَضَّرٌ، أدرك النَّبِيَّ ﷺ ولم يره، وكان من كبار أصحاب عليٍّ، مات في سنة ثمان وسبعين⁽⁸⁾.

وبإني رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه مسلم.



(1) الْمَلَائِيَّ بِضَمِّ الْمِيمِ وَبَعْدَ اللَّامِ أَلْفَ يَاءٍ مَثْنَاءَ مِنْ تَحْتَهَا، هَذِهِ النَّسْبَةُ إِلَى الْمَلَاءَةِ الَّتِي تَسْتَنْتَرُ بِهَا النِّسَاءُ، وَقِيلَ أَنَّ هَذِهِ النَّسْبَةَ إِلَى بَيْعِهِ. وَهَذَا صَحِيحٌ، فَقَدْ كَانَ عَمْرُو يَبِيعُ الْمَلَاءَ. انظر: الأنساب للسمعاني (510/12)، اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير، (277/3).

(2) الْبَزَّازُ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَنْقُوطَةِ بِوَاحِدَةٍ وَالزَّايَيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ، هَذِهِ النَّسْبَةُ لِمَنْ يَبِيعُ الْبَزَّ وَهُوَ الثِّيَابُ. انظر: الأنساب للسمعاني (199/2).

(3) تاريخ بغداد (60/14)، سير أعلام النبلاء (250/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (200/22)، تهذيب التهذيب (93/8)، تقريب التهذيب (ص: 426).

(4) المدلسين (ص: 46)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: 80)، كلاهما لابن العراقي.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (114/7)، تهذيب التهذيب (433/2)، تقريب التهذيب (ص: 175).

(6) طبقات المدلسين (ص: 30).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (120/7)، الثقات للعجلي (211/2)، الثقات لابن حبان (332/7)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (442/23)، سير أعلام النبلاء (201/5)، تقريب التهذيب (ص: 452).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (452/12)، تهذيب التهذيب (330/4)، تقريب التهذيب (ص: 266).

حديث رقم (12):

أنه ﷺ نهى عن بيع الغرر.

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَفْرَادِهِ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ⁽²⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾، وَالْأَرْقَطُنِيُّ فِي عِلَلِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍ⁽⁴⁾، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ⁽⁵⁾."

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رحمه الله⁽⁶⁾: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ"⁽⁷⁾.

(1) البدر المنير (458/6).

(2) مسند أحمد (373/12 ح 7411).

(3) السنن الكبرى (437/5 ح 10417).

(4) سنن الدارقطني (403/3 ح 2842).

(5) صحيح ابن حبان (327/11 ح 4951).

(6) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر، (3/1153 ح 1513).

(7) أصل الغرر هو ما طوي عنك علمه وخفي عليك باطنه وسره، وهو مأخوذ من قولك طويت الثوب على غره أي على كسره الأول، وكل بيع كان المقصود منه مجهولاً غير معلوم ومعجوزاً عنه غير مقدور عليه، فهو غرر وذلك مثل أن يبيعه سمكاً في الماء، أو طيراً في الهواء، أو لؤلؤة في البحر، أو عبداً أبقاً أو جملاً شارداً أو ثوباً في جراب لم يره ولم ينشره، أو طعاماً في بيت لم يفتحه، أو ولد بهيمة لم تولد، أو ثمر شجرة لم تثمر؛ في نحوها من الأمور التي لا تعلم ولا يدري هل تكون أم لا، فإن البيع فيها مفسوخ.

وإنما نهى ﷺ عن هذه البيوع تحصيناً للأموال أن تضيع وقطعاً للخصومة والنزاع أن يقعا بين الناس فيها. وأبواب الغرر كثيرة وجماعها ما دخل في المقصود منه الجهل.

وأما بيع الحصاة: ففيه ثلاث تأويلات؛ أحدها: أن يقول بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعثك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة، والثاني: أن يقول بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة، والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا، وهذا من جملة الغرر المنهي عنه.

انظر: معالم السنن، للخطابي (88/3)، شرح النووي على مسلم (156/10).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود⁽¹⁾ والترمذي⁽²⁾ والنسائي⁽³⁾ وابن ماجه⁽⁴⁾ جميعهم من طرق عن عبيد الله بن عمر به.

دراسة رجال الإسناد:

أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ: عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خُؤَسْتَى العبسي⁽⁵⁾، مولا هم، الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة خمسٍ وثلاثينٍ وَمائتينٍ، روى له الجماعة سوى الترمذي⁽⁶⁾.
عَبْدُ اللَّهِ بنُ إِدْرِيسَ بنِ يَزِيدَ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَوْدِيِّ، ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتين وتسعين وَمائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ بنِ قُرُوحٍ أَبُو سَعِيدٍ، التَّمِيمِيُّ مَوْلَاهُمْ، البَصْرِيُّ، الْأَحْوَلُ، الْقَطَّانُ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ، ثقة متقن حافظ إمام قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

حَمَّادُ بنُ أَسَامَةَ بنِ زَيْدٍ أَبُو أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ، ثقة ثبت ربما دلس وكان بأخرة يحدث من كتب غيره، مات سنة إحدى ومائتين، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

زُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ بنِ شَدَّادٍ الْحَرَشِيُّ، أَبُو حَيْثَمَةَ النَّسَائِيُّ، ثُمَّ الْبَغْدَادِيُّ، مَوْلَى بَنِي الْحَرِثِ بنِ كَعْبٍ بنِ عَامِرٍ بنِ صَعْصَعَةَ، وَكَانَ اسْمُ جَدِّهِ أَشْتَالَ، فَعُرِّبَ، وَقِيلَ: شَدَّادٌ، ثقة ثبت، روى عنه مسلم أكثر من ألف، مات سنة أربع وثلاثين وَمائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

-
- (1) سنن أبي داود، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ (254/3 ح 3376).
 - (2) سنن الترمذي، أبواب البيوع، بَابٌ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْغَرَرِ، (523/2 ح 1230). وقال الترمذي: وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَأَنَسٍ. وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَرَهُوا بَيْعَ الْغَرَرِ.
 - (3) سنن النسائي، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَيْعُ الْخَصَاةِ (262/7 ح 4518).
 - (4) سنن ابن ماجه، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ النَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْخَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ (739/2 ح 2149).
 - (5) هذه النُسْبَةُ إِلَى عَبَسٍ مُرَاد. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (315/2).
 - (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (34/16)، تهذيب التهذيب (2/6)، تقريب التهذيب (ص: 320).
 - (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (297/14)، تهذيب التهذيب (144/5)، تقريب التهذيب (ص: 295).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (340/31)، تهذيب التهذيب (216/11)، تقريب التهذيب (ص: 591).
 - (9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (132/3)، تهذيب الكمال (222/7)، تهذيب التهذيب (3/3)، تقريب التهذيب (ص: 177).
 - (10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (591/3)، تهذيب التهذيب (343/3)، تقريب التهذيب (ص: 217).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: الْعَدَوِيُّ بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

وباقِي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه مسلم.

أما تدليس أبو أسامة فلا يضر، لأنه من الثانية⁽²⁾.



حديث رقم (13):

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَهُ.

قال ابن الملقن⁽³⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا اللَّفْظِ زَادَ وَقَالَ: "هُمْ سَوَاءٌ". وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضاً⁽⁴⁾ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ" قَالَ مُغِيرَةُ⁽⁵⁾: قُلْتُ: لِإِبْرَاهِيمَ⁽⁶⁾: وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبِهِ. فَقَالَ: إِنَّمَا نُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا. وَرَوَاهُ أَحْمَدُ⁽⁷⁾ وَابْنُ حَبَانَ⁽⁸⁾ وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁹⁾ وَالتِّرْمِذِيُّ⁽¹⁰⁾ وَقَالُوا: "لَعَنَ أَكْلَ الرِّبَا وَمُؤْكَلَهُ وَشَاهِدِيهِ وَكَاتِبَهُ" وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ⁽¹¹⁾ وَقَالَ: "أَكْلُ الرِّبَا وَمُؤْكَلُهُ وَكَاتِبُهُ إِذَا عَلِمُوا ذَلِكَ مُلْعُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽¹²⁾ كَذَلِكَ وَقَالَ: "وَشَاهِدَهُ" بِالْإِفْرَادِ.

- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (124/19)، تهذيب التهذيب (40/7)، تقريب التهذيب (ص: 373).
- (2) طبقات المدلسين (ص: 30).
- (3) البدر المنير (464/6).
- (4) صحيح مسلم، كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ، بَابُ لَعْنِ أَكْلِ الرِّبَا وَمُؤْكَلِهِ (3/1218 ح 1597).
- (5) الْمُغِيرَةُ بْنُ مِقْسَمٍ الضَّبِّي مَوْلَاهُمُ الْكُوفِيُّ الْأَعْمَى، ثِقَةٌ مَتَّقٌ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَدْلُسُ، وَلَا سِيَمَا عَنْ إِبْرَاهِيمَ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً. تقريب التهذيب (ص: 543).
- (6) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُؤَيْدٍ النَّخَعِيُّ ثِقَةٌ. تقريب التهذيب (ص: 90).
- (7) مسند أحمد (165/22 ح 14263).
- (8) صحيح ابن حبان (44/8 ح 3252).
- (9) سنن ابن ماجه، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي الرِّبَا (2/764 ح 2277).
- (10) سنن الترمذي، أَبْوَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الرِّبَا (2/503 ح 1206).
- (11) سنن النسائي، كِتَابُ الزَّيْنَةِ، بَابُ الْمُؤْتَشِمَاتِ (8/147 ح 5102).
- (12) سنن أبي داود، كِتَابُ الْبُيُوعِ، بَابُ فِي أَكْلِ الرِّبَا وَمُؤْكَلِهِ (3/244 ح 3333).

نص الحديث:

قال الإمام مسلم رحمه الله (1): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيهِ"، وَقَالَ: "هُمُ سَوَاءٌ".

تخريج الحديث:

انفرد به مسلم من حديث جابر.

وأخرجه مسلم وغيره من حديث عبد الله بن مسعود، كما وضعه ابن الملقن.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، أبو جعفر البغداديُّ الدُّوَلَابِيُّ البَرَّازُ، ثقة حافظ، مات سنة سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، روى له الجماعة (2).

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْسِيِّ، أَخُو الْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ، ثقة حافظ شهير وله أوهام، مات سنة تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، روى له الجماعة سوى الترمذي (3).

وهذا الحديث ليس من أوهامه، فقد تابعه محمد بن الصباح، وزهير بن حرب في الرواية عن هشيم.

هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ بْنِ أَبِي خَازِمٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ السَّلْمِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْوَاسِطِيُّ، وَاسْمُ أَبِي خَازِمٍ قَاسِمٌ بْنُ دِينَارٍ، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي (4)، مات سنة ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة (5).

(1) صحيح مسلم، كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ، بَابُ لَعْنِ أَكِلِ الرِّبَا وَمُؤْكِلِهِ (1219/3 ح 1598).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (391/25)، تهذيب التهذيب (230/9)، تقريب التهذيب (ص: 484).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (482/19)، تهذيب التهذيب (149/7)، تقريب التهذيب (ص: 386).

(4) المُدَلِّسُ: هو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه. أما المُرْسَلُ الخفي: هو أن يروي عن عاصره ولم يلقه ما لم يسمعه منه.

قال ابن حجر: والفرق بين المُدَلِّسِ والمُرْسَلِ الخفي دقيق، وهو أن التدليس يختص بمن روى عن عُرفَ لقاؤه إياه. فأما إن عاصره، ولم يُعَرَفْ أَنَّهُ لَقِيَهُ، فهو المُرْسَلُ الخفي. انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 104).

(5) الجرح والتعديل، (115/9)، تاريخ بغداد (144/16)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (283/30)، جامع التحصيل (ص: 111)، طبقات المدلسين (ص: 47)، تهذيب التهذيب (59/11)، تقريب التهذيب (ص: 574).

أَبُو الزُّبَيْرِ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنِ تَدْرَسَ، الْفَرَشِيُّ، الْأَسَدِيُّ، الْمَكِّيُّ، مَوْلَى حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً.

مختلف فيه:

فوثقه جماعة منهم: ابن سعد⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، وقال مرة: صالح⁽³⁾، وكان يقول أبا الزبير أحب إلي من أبي سفيان - طلحة بن نافع -.. وسئل مرة؛ محمد بن المنكدر⁽⁴⁾ أحب إليك، أو أبو الزبير؟ فقال: كلاهما ثقتان⁽⁵⁾. وعلي ابن المديني وزاد ثبت⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وابن عبد البر وزاد: حافظاً. وقال البيهقي⁽¹⁰⁾: هو من الحُفَاطِ.

وسئل الإمام أحمد عن أبي الزبير فقال⁽¹¹⁾: "قد احتمله الناس وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان"⁽¹²⁾ وأبو الزبير ليس به بأس". وقيل له⁽¹³⁾: يُحْتَجُّ بِحَدِيثِ أَبِي الزُّبَيْرِ؟ فَقَالَ: "أَبُو الزُّبَيْرِ يُرَوَّى عَنْهُ، وَيُحْتَجُّ بِهِ".

وقال الساجي⁽¹⁴⁾: "صدوق حجة في الأحكام، قد روى عنه أهل النقل، وقبلوه واحتجوا بحديثه".

(1) الطبقات الكبير (42/8).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 197)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(4) مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَشِيُّ النَّيْمِيُّ، ثقة فاضل (130هـ). انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري

(219/1)، سير أعلام النبلاء (353/5)، تقريب التهذيب (ص: 508).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 203).

(6) سوالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني (87).

(7) تهذيب الكمال (408/26).

(8) الثقات (403/2).

(9) التمهيد (143/12).

(10) معرفة السنن والآثار (315/8).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(12) طَلْحَةُ بْنُ نَافِعٍ الْإِسْكَافِيُّ، صدوق. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (438/13)، سير أعلام

النبلاء (293/5)، جامع التحصيل (ص: 107)، تقريب التهذيب (ص: 283).

(13) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره، (ص: 111).

(14) إكمال تهذيب الكمال (337/10).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال⁽¹⁾: "لم ينصف من قدح فيه لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله". وكذا ذكره ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات⁽²⁾.

وقال ابن عدي⁽³⁾: "صدوق وثقة لا بأس به".

وقال الذهبي⁽⁴⁾: "حافظ ثقة"، وفي موضع⁽⁵⁾: "ثقة، تكلم فيه شعبة، وقيل يدلس"، ووصفه في التذكرة⁽⁶⁾ بالصدوق، وزاد في المغني⁽⁷⁾: مشهور.

وجرحه بعضهم: فقال المروزي⁽⁸⁾: سألت أبا عبد الله، عن أبي الزبير، فقال: "قد روى عنه قوم واحتملوه، روى عنه أيوب، وغير واحد، إلا أن شعبة لم يحدث عنه"، قلت: هو لين الحديث؟ فكانت له. وقد سئل الإمام شعبة⁽⁹⁾: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟ قال: رأيته يزني ويسترجح في الميزان.

وسئل أيضاً⁽¹⁰⁾: لم تركت أبا الزبير؟ قال: رأيته يُسيء الصلاة، فترك الرواية عنه.

ونقل عن أيوب أنه قال⁽¹¹⁾: حدثنا أبو الزبير، وهو أبو الزبير، فغمزه.

وقال ابن أبي حاتم⁽¹²⁾: كان أيوب السخيتاني يقول: حدثنا أبو الزبير وأبو الزبير أبو الزبير، قلت لأبي كأنه يضعفه؟ قال نعم...

وكان سفيان ابن عيينة يقول⁽¹³⁾: حدثنا أبو الزبير وهو أبو الزبير، أي كأنه يضعفه.

(1) (352، 351/5).

(2) (ص: 198).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (286/7).

(4) الكاشف (216/2).

(5) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 472).

(6) تذكرة الحفاظ (95/1).

(7) المغني في الضعفاء (632/2).

(8) أحمد بن محمد الحجاج المروزي. انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره (ص: 37).

(9) الضعفاء للعقيلي (378/5).

(10) الضعفاء للعقيلي (380/5).

(11) الضعفاء للعقيلي (381/5).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (75/8).

(13) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (75/8).

وَقَالَ أَيْضاً⁽¹⁾: "كَانَ أَبُو الزَّبِيرِ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ خَبَزِ الشَّعِيرِ، إِذَا لَمْ نَجِدْ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ذَهَبْنَا إِلَيْهِ".

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ⁽²⁾: "أَبُو الزَّبِيرِ يَحْتَاجُ إِلَى دِعَامَةٍ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽³⁾: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَبِي سَفْيَانَ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽⁴⁾: "صَدُوقٌ إِلَّا أَنَّهُ يَدْلُسُ".

وترجح الباحثة أن أبا الزبير ثقة يدلس.

ويؤيد ذلك قول ابن عدي⁽⁵⁾: "وكفى بأبي الزبير صدقاً؛ أن يحدث عنه مالك، فإن مالكا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحداً من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا قد كتب عنه، وهو في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو صدوق وثقة لا بأس به".

وكذا قول ابن البر⁽⁶⁾: "وهو عند أهل العلم مقبول الحديث حافظ متقن، لا يلتفت فيه إلى قول شعبة، قال معمر: ليئتي لم أكن رأيت شعبة، جعلني أني لا أكتب عن أبي الزبير ولا أحمل عنه وخدعني".

ويجاب على من تكلم فيه بأنه:

ربما جرحه ولم يفسر ذلك، كأبي حاتم الرازي.

وربما رأى منه ما لا يليق بمحدث، كما يفهم من صنيع شعبة. ثم إن من تركه لرأي شعبة ندم بعد ذلك على تركه إياه.

فقد سأل رجل سويد بن عبد العزيز⁽⁷⁾: يا أبا محمد لم تمسك، عن أبي الزبير قال: خدعني شعبة فقال لي لا تحمل عنه، فإني رأيت يسيء صلاته، وليئتي ما كنت رأيت شعبة.

(1) الضعفاء للعقيلي (381/5).

(2) آداب الشافعي ومناقبه (ص: 169).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (76/8).

(4) تقريب التهذيب (ص: 506).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (293/7)، وانظر: إكمال تهذيب الكمال (338/10).

(6) التمهيد (144/12).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (287/7).

أو لعله ضعفه بالنسبة إلى غيره، ففضّله عليه، كابن عيينة.

وبخصوص تدليسه: فهو مدلس من الثالثة⁽¹⁾، ولا يقبل من حديثه، إلا ما صرح فيه بالسماع.

أما ما رواه عن جابر في صحيح مُسلم، فهو محمول على الاتصال عند أكثر العلماء. قال النووي⁽²⁾: وما كان في الصحيحين، وشبههما عن المدلسين بعن؛ محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى.

وقال العلّائي⁽³⁾: "قال سعيد بن أبي مريم، ثنا الليث بن سعد قال: جئت أبا الزبير فدفع لي كتابين، فانقلبتهما، ثم قلت في نفسي لو أنني عاودته فسألته أسمع هذا كله من جابر، قال سألته فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه، فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي... ولهذا توقف جماعة من الأئمة عن الاحتجاج بما لم يروه الليث عن أبي الزبير عن جابر، وفي صحيح مسلم عدة أحاديث؛ مما قال فيه أبو الزبير عن جابر، وليست من طريق الليث، وكأنّ مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه، وإن لم يروها من طريقه والله أعلم".

بأبي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على الإسناد:

رواه مسلم.

وبخصوص تدليس هُشيم فهو من الثالثة⁽⁴⁾، وقد صرح بالسماع من أبي الزبير كما في إسناد الحديث.

أما تدليس أبي الزبير فهو محمول على الاتصال - كما سبق بيانه -.



(1) طبقات المدلسين (ص: 45).

(2) التقريب والتيسير للنووي (ص: 39)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/262).

(3) انظر: جامع التحصيل (ص: 110، ص711).

(4) طبقات المدلسين (ص: 47)، جامع التحصيل (ص: 111).

حديث رقم (14):

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ قَبْلَ مَوْتِهِ: "لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ﷻ".

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح، رواه مسلم مُنفردًا به كذلك وبزيادة: "أنه سمعه من النبي ﷺ قبل موته بثلاث". وفي رواية له: "يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ".

وفي "ثقات أبي حاتم بن حبان"⁽²⁾ بإسناده إلى خلف بن تميم، أنه سأل علي بن بكار المصيصي عن معنى هذا الحديث، قال: أن لا يَجْمَعَكَ والفجار في دار واحدة. وهو كما قال، فيظن رحمة الله ويرجوها، ويتدبر الآيات والأحاديث الواردة في كرم الله تعالى وعفوه ورحمته، وما وعد به أهل التوحيد وما ييسره لهم من الرحمة يوم القيامة، كما قال تعالى في الحديث الصحيح⁽³⁾: "أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عِبْدِي بِي".

وهذا هو الصواب في معنى الحديث، وهو الذي قاله جمهور العلماء، وشذَّ الخطابي⁽⁴⁾ فذكر معه تأويلًا آخر؛ أن معناه: أحسنوا أعمالكم حتى يحسنَ ظنكم بربكم، فمن أحسن عمله حسنَ ظنه، ومن ساءَ عمله ساءَ ظنه. وهو تأويلٌ بعيدٌ.

نص الحديث:

قال الامام مسلم رحمه الله⁽⁵⁾: وَحَدَّثَنِي أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ عَارِمٌ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا وَاصِلٌ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، يَقُولُ: "لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ ﷻ".

(1) البدر المنير (196/5).

(2) (463/8).

(3) أخرجه البخاري (121/9 ح 7505) ومسلم (2061/4 ح 2675)، من حديث أبي هريرة

(4) معالم السنن (301/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب الأمر بحسن الظن بالله تعالى عند الموت، (2206/4 ح 2877).

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، من طرق عن الأعمش، عن أبي سفيان - طلحة بن نافع - تابع أبا الزبير في الرواية عن جابر رضي الله عنه، بلفظ " وَهُوَ يُحْسِنُ بِاللَّهِ الظَّنَّ ".
دراسة رجال الإسناد:

سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ بن كَوْسَجَانَ المروزي، أَبُو دَاوُدَ السَّنْجِيُّ⁽⁴⁾، ثقة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين، روى له مسلم والترمذي والنسائي⁽⁵⁾.

مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ أَبُو يَحْيَى الكُرْدِيُّ الأَزْدِيُّ، ثُمَّ المَعُولِيُّ⁽⁶⁾، ثقة، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

وَاصِلٌ، مَوْلَى أَبِي عُيَيْنَةَ بْنِ الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صَفْرَةَ الأَزْدِيِّ - واسم أبي عُيَيْنَةَ عَزْرَة - روى الجماعة سوى الترمذي.

وثقه ابن معين⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾، والذهبي، وزاد⁽¹¹⁾: حجة. وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن شاهين⁽¹³⁾ في ثقاتهما.

- (1) صحيح مسلم، الكتاب الباب السابقين، (4/2205).
- (2) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت (3/189 ح 3113).
- (3) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، باب التوكل واليقين (2/1395 ح 4167).
- (4) السَّنْجِيُّ: بِكَسْرِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ وَفِي آخِرِهَا جِيمٌ - هَذِهِ التَّسْبِيَةُ إِلَى سَنَجٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ مِنْ قُرَى مَرُو الشَّاهِجَانِ. انظر: معجم البلدان (3/264)، الأنساب للسمعاني (7/263).
- (5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/68)، تهذيب التهذيب (4/219)، تقريب التهذيب (ص: 254).
- (6) المَعُولِيُّ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْوَاوِ بَعْدَهَا لَامٌ وَمِعُولٌ بِطُنٍّ مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ الْمَعَاوِلُ. انظر: الأنساب للسمعاني (12/359)، فتح الباري لابن حجر (7/110).
- (7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/594)، تهذيب التهذيب (10/327)، تقريب التهذيب (ص: 548).
- (8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/30).
- (9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/417)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/30).
- (10) الثقات (2/338).
- (11) الكاشف (2/346).
- (12) (7/558).
- (13) تاريخ أسماء الثقات (ص: 247).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: صالح. وقال البزار⁽²⁾: ليس بالقوي وقد احتُمِّل حديثه.

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق

وترجح الباحثة: أنه ثقة.

الحكم على إسناده الحديث:

رواه مسلم.

أما تدليس أبي الزبير، لا يضر، فقد صرح بالسماع في رواية عند أحمد⁽⁴⁾.



حديث رقم (15):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه مسلم مُنفرداً به من حديث جابر بن سَمُرَةَ رضي الله عنه قَالَ: "كُنْتُ أُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً، وَخُطْبَتُهُ قَصْداً⁽⁶⁾".

نص الحديث:

قال الامام مسلم رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: "كُنْتُ أُصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَكَانَتْ صَلَاتُهُ قَصْداً، وَخُطْبَتُهُ قَصْداً".

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽⁸⁾ والنسائي⁽⁹⁾ من طرق عن أبي الأحوص، به.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (30/9).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (410/30)، تهذيب التهذيب (106/11).

(3) تقريب التهذيب (ص: 579).

(4) مسند أحمد (437/22 ح 14580).

(5) البدر المنير (630/4).

(6) صلاته قصداً وخطبته قصداً: أي بين الطول الظاهر والتخفيف الماحق. شرح النووي على مسلم (153/6).

(7) صحيح مسلم، كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابُ تَخْفِيفِ الصَّلَاةِ وَالْخُطْبَةِ (591/2 ح 866).

(8) في أبواب الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قِصْرِ الْخُطْبَةِ (638/1 ح 507). وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(9) سنن النسائي، كِتَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ، الْقِصْدُ فِي الْخُطْبَةِ، (191/3 ح 1582).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾ من طريق زكريا بن أبي زائدة. وأبو داود من طرق عن شيبان أبو معاوية، وسفيان الثوري، ثلاثتهم (زكريا، شيبان، سفيان)، تابعوا أبا الأحوص في الرواية عن سماك به.

دراسة رجال الإسناد:

الحسن بن الربيع أبو عليّ البجليّ، القسريّ، الكوفيّ، البوزانيّ⁽²⁾ الخشاب⁽³⁾، الحصريّ، ثقة، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

أبو الأحوص سلام بن سليم الحنفيّ مولاهم، الكوفيّ، ثقة متقن صاحب حديث، مات سنة تسع وسبعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

سماك بن حرب بن أوس الدهليّ البكريّ الكوفي، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، والباقون.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾ وزاد: "صدوق".

وقال العجلي⁽⁸⁾: "جائز الحديث، وكان له علم بالشعر، وأيام الناس، وكان فصيحا، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل عن ابن عباس".

وقال النسائي⁽⁹⁾: "ليس به بأس، وفي حديثه شيء". وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "كان ربما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يُلقن فيتلقن". وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹¹⁾، وقال يخطيء كثيراً.

(1) صحيح مسلم الموضع السابق.

(2) هذه النسبة إلى عمل البواري التي تبسط ويجلس عليّها، ويُقال بالعراق البواري أيضاً. انظر: الأنساب للسمعاني (350/2)، توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين، (642/1).

(3) كان يبيع الخشب والقصب.

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (150/6)، تهذيب التهذيب (278/2)، تقريب التهذيب (ص: 161).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (284/12)، تهذيب التهذيب (283/4)، تقريب التهذيب (ص: 261).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(8) الثقات (1 / 436).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (120/12)، تهذيب التهذيب (234/4).

(10) المختلطين للعلائي (ص: 49).

(11) (339/4).

وقال ابن عَدِيٍّ⁽¹⁾: ولسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله... وأحاديثه حسان وهو صدوق لا بأس به. وقال البزار⁽²⁾: "كان رجلاً مشهوراً لا أعلم أحداً تركه، وكان قد تغير قبل موته".

وقال ابن أبي خيثمة⁽³⁾: "سمعت ابن معين سئل عنه؛ ما الذي عابه، قال: أسند أحاديث لم يسندها غيره، وهو ثقة". وكان يضعفه؛ شعبة⁽⁴⁾، وسفيان الثوري⁽⁵⁾، وصالح جزرة⁽⁶⁾.

وقال ابن خراش⁽⁷⁾: "في حديثه لين". وقال ابن عمار الموصلي⁽⁸⁾: يقولون أنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه. وقال يعقوب بن شيبة⁽⁹⁾: "قلت لابن المديني، رواية سماك عن عكرمة فقال: مضطربة". وقال يعقوب وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتنبتين. وقال أحمد⁽¹⁰⁾: "مضطرب الحديث". وقال الدارقطني⁽¹¹⁾: "سيء الحفظ".

وقال الذهبي⁽¹²⁾: "ثقة ساء حفظه". وفي موضع⁽¹³⁾: "صدوق صالح، من أوعية العلم، مشهور".

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة، فكان ربما تلقن.

قالت الباحثة: هو كما قال ابن حجر، إلا أنه لم يرو هذا الحديث عن عكرمة، أما بشأن اختلاطه فقد نص الدارقطني؛ على أن أحاديث أبي الأحوص عنه سليمة⁽¹⁵⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (543/4).

(2) إكمال تهذيب الكمال (109/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (280/4).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (541/4).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (541/4).

(6) تاريخ بغداد (296/10).

(7) تاريخ بغداد (296/10).

(8) تاريخ بغداد (296/10)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (119/12).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (120/12).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (279/4).

(11) علل الدارقطني، (184/13).

(12) الكاشف (465/1).

(13) ميزان الاعتدال (232/2).

(14) تقريب التهذيب (ص: 255).

(15) سوالات السلمي للدارقطني (ص: 189).

جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ بْنِ جُنَادَةَ بْنِ جُنْدُبِ السُّوَائِيِّ⁽¹⁾، صحابي وابن صحابي، وهو ابن أخت سعد بن أبي وقاص، مسح النبي ﷺ على خده فَكَانَ الْخَدُّ الَّذِي مَسَحَهُ أَحْسَنَ⁽²⁾، سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَتُوُفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ⁽³⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

رواه مسلم.

وبخصوص اختلاط سماك فقد تميز حديثه، وأبو الأحوص سمع منه قبل الاختلاط.



(1) هذه النسبة إلى سواءة بن عامر بن صمصعة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (152/2).

(2) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، بَابُ طَيْبِ رَائِحَةِ النَّبِيِّ ﷺ (4/1814 ح 2329).

(3) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1/224)، أسد الغابة (1/304)، الإصابة في تمييز الصحابة (542/1)، سير أعلام النبلاء (3/187).

المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربعة التي صححها ابن الملن

أولاً: سنن أبي داود:

حديث رقم (16):

قال ابن الملن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ، وَلَفَظَ أَبِي دَاوُدَ "أَنَّ أُنْسًا قَامَ عِنْدَ رَأْسِ رَجُلٍ وَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ لَمْ يُطَلَّ وَلَمْ يُسْرَعْ، ثُمَّ ذَهَبَ يَقْعُدُ فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمَزَةَ، الْمَرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ. فَقَرَّبُوهَا وَعَلَيْهَا نَعَشٌ أَخْضَرُ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوَ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ⁽²⁾: يَا أَبَا حَمَزَةَ هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ، يَكْبِرُ أَرْبَعًا وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةُ الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ." .

وَلَفَظَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي غَالِبٍ نَافِعٍ، وَقِيلَ: رَافِعٍ، قَالَ: "صَلَّيْتُ مَعَ أُنْسِ بْنِ مَالِكٍ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ، فَقَامَ حِيَالَ رَأْسِهِ⁽³⁾، ثُمَّ جَاءُوا بِجَنَازَةِ امْرَأَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمَزَةَ، صَلِّ عَلَيْهَا. فَقَامَ حِيَالِ وَسْطِ السَّرِيرِ، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْجَنَازَةِ مَقَامَكَ مِنْهَا، وَمِنْ الرَّجُلِ مَقَامَكَ مِنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَلَمَّا فَرَغَ قَالَ: احْفَظُوا." . وَلَفَظَ ابْنُ مَاجَهَ نَحْوَهُ، وَكَذَا أَحْمَدُ...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ نَافِعِ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: كُنْتُ فِي سِكَّةِ الْمَرِيدِ⁽⁵⁾، فَمَرَّتْ جَنَازَةٌ مَعَهَا نَاسٌ كَثِيرٌ قَالُوا: جَنَازَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ⁽⁶⁾،

(1) البدر المنير (5/ 257).

(2) تابعي ثقة، مات سنة أربع وتسعين. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 355)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 497)، سير أعلام النبلاء (4/ 202)، تقريب التهذيب (ص: 435)

(3) أي: جِذَاءَهُ وَمُقَابِلَهُ. تحفة الأحوذى، للمباركفوري، (4/ 106).

(4) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، بَابُ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَيِّتِ إِذَا صَلَّى عَلَيْهِ، (3/ 208 ح 3194).

(5) السُّكَّةُ: هِيَ الرُّفَاقُ. وَالْمَرِيدُ: الْمَوْضِعُ الَّذِي تَحْبَسُ فِيهِ الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ، وَبِهِ سُمِّيَ مَرِيدُ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ، مِنْ رَدِّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ فِيهِ، وَرَبَطَهُ إِذَا حَبَسَهُ، وَالْمَرَادُ أَيْضًا الْمَوْضِعُ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ النَّخْلُ لِيَنْشَفَ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 182)، شرح أبي داود للعيني (6/ 134)، عون المعبود للعظيم آبادي، (8/ 336).

(6) لم أقف على ترجمته .

فَتَبِعْتُهَا فَإِذَا أَنَا بِرَجُلٍ عَلَيْهِ كِسَاءٌ رَقِيقٌ عَلَى بُرَيْذِينَتِهِ⁽¹⁾، وَعَلَى رَأْسِهِ خِرْقَةٌ تَقِيهِ مِنَ الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا الدَّهْقَانُ⁽²⁾؟ قَالُوا: هَذَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَلَمَّا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ قَامَ أَنَسٌ فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَأَنَا خَلْفُهُ لَا يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَكَبَّرَ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ، لَمْ يُطِلْ وَلَمْ يُسْرِعْ، ثُمَّ ذَهَبَ يَفْعُدُ، فَقَالُوا: يَا أَبَا حَمَزَةَ الْمَرْأَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ. فَفَرَّبُوهَا وَعَلَيْهَا نَعَشٌ أَخْضَرُ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا⁽³⁾ فَصَلَّى عَلَيْهَا نَحْوَ صَلَاتِهِ عَلَى الرَّجُلِ، ثُمَّ جَلَسَ، فَقَالَ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ، يَا أَبَا حَمَزَةَ، " هَكَذَا كَانَ يَفْعُلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، عَلَى الْجَنَازَةِ كَصَلَاتِكَ يُكَبِّرُ عَلَيْهَا أَرْبَعًا، وَيَقُومُ عِنْدَ رَأْسِ الرَّجُلِ وَعَجِيزَةِ الْمَرْأَةِ"، قَالَ: نَعَمْ... الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، من طرق عن همام بن يحيى بن دينار، تابع عبد الوارث بن سعيد في الرواية عن أبي غالب بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

داودُ بْنُ معاذٍ أبو سليمان العَتَكِيُّ البَصْرِيُّ، ابن بنت مَخْلَدِ بْنِ الحسين⁽⁷⁾، أو ابن أخته، بصري سكن المِصْبِصَةَ⁽⁸⁾، ثقة، مات سنة بضع وثلاثين، روى له أبو داود والنسائي⁽⁹⁾.
عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ بنِ ذَكْوَانَ العَبْرِيُّ، ثقة ثبت روى بالقدر، ولم يثبت عنه، مات سنة ثمانين ومائة⁽¹⁰⁾.

(1) بُرَيْذِينَتِهِ: (تَصْغِيرُ بُرْدُونٍ) بكسر الباء، وفتح الذال المعجمة، وهي الدابة. وَيَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَأَكْثَرُ مَا تُجْلَبُ مِنْ بِلَادِ الرُّومِ وَلَهَا جِلْدٌ عَلَى السَّيْرِ فِي الشَّعَابِ وَالْجِبَالِ وَالْوَعْرِ بِخِلَافِ الْخَيْلِ الْعَرَبِيَّةِ. انظر: المصباح المنير للفيومي (1/ 41)، فتح الباري لابن حجر (6/ 67)، عون المعبود للعظيم آبادي (8/ 336).
(2) الدَّهْقَانُ: بِكَسْرِ الدَّالِ وَضَمِّهَا رَئِيسُ الْقَرْيَةِ وَمَقْدَمُ النَّتَاءِ وَأَصْحَابُ الزَّرَاعَةِ وَهُوَ مُعَرَّبٌ وَثُونُهُ أَصْلِيَّةٌ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 145).

(3) عَجِيزَتِهَا: مؤخرتها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 185).
(4) سنن الترمذي، بَابُ مَا جَاءَ أَئِنَّ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، (2/ 343 ح 1034). وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.
(5) سنن ابن ماجه، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَئِنَّ يَقُومُ الْإِمَامُ إِذَا صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ، (1/ 478 ح 1494).
(6) مسند أحمد (19/ 219 ح 12180).
(7) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 347)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 332)، تهذيب التهذيب (10/ 72)، تقريب التهذيب (ص: 523).
(8) وهي مدينة على شاطئ جيحان من شعور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم تقارب طرسوس. تقع أطلالها بالقرب من مدينة أضنة بتركيا حالياً. انظر: معجم البلدان (5/ 145)، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/ 452)، تهذيب التهذيب (10/ 23)، تقريب التهذيب (ص: 200).
(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 482)، تهذيب التهذيب (6/ 443)، تقريب التهذيب (ص: 367).

أَبُو غَالِبِ الْبَاهِلِي الْخَيَّاطُ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى بَاهِلَةَ، اسْمُهُ نَافِعٌ، وَقِيلَ: رَافِعٌ، ثِقَةٌ، مِنْ الْخَامِسَةِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. صححه الألباني⁽²⁾.



حديث رقم (17):

عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقُلْتُ: يَا أُمَّاهُ، اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ﷺ، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ⁽³⁾، وَلَا لَاطِنَةَ⁽⁴⁾ مَبْطُوحَةٍ بِيَطْحَاءِ الْعَرْصَةِ الْحُمْرَاءِ⁽⁵⁾."

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجَاهُ، زَادَ الْحَاكِمُ فِي رِوَايَتِهِ: "فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُقَدِّمًا، وَأَبَا بَكْرٍ رَأْسَهُ بَيْنَ كَتِفَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَمَرَ رَأْسَهُ عِنْدَ رِجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانِيٍّ، عَنْ الْقَاسِمِ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمَّاهُ اكْشِفِي لِي عَنْ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَاحِبِيهِ ﷺ، فَكَشَفَتْ لِي عَنْ ثَلَاثَةِ قُبُورٍ لَا مُشْرِفَةَ، وَلَا لَاطِنَةَ مَبْطُوحَةٍ بِيَطْحَاءِ الْعَرْصَةِ الْحُمْرَاءِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ⁽⁸⁾: يُقَالُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُقَدِّمٌ وَأَبُو بَكْرٍ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَعَمَرَ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، رَأْسُهُ عِنْدَ رِجْلَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (169 / 34)، تهذيب التهذيب (12 / 197)، تقريب التهذيب (ص: 664).

(2) أحكام الجنائز (1 / 109)، مشكاة المصابيح (1 / 528).

(3) أي: لَا مُرْتَفَعَةٌ ارْتِفَاعًا كَبِيرًا. شرح أبي داود للعيني (6 / 177).

(4) أي: لَا لاصِفَةٌ بِالْأَرْضِ، وَهُوَ يَهْمَزُهُ آخِرُهُ. انظر: شرح أبي داود للعيني (6 / 177).

(5) الْعَرْصَةُ: كُلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ. انظر: الصحاح، للجوهري، (3 / 1044).

(6) البدر المنير (5 / 319).

(7) سنن أبي داود، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ فِي تَسْوِيَةِ الْقَبْرِ (3 / 215 ح 3220).

(8) أبو علي اللؤلؤي، هو راوي السنن عن أبي داود، (333 هـ). انظر ترجمته: التقويد لمعرفة رواة السنن

والمسانيد، لابن نقطة (ص: 49)، تاريخ الإسلام، للذهبي (7 / 671).

تخريج الحديث:

أخرجه عمر بن شبة⁽¹⁾، عن أحمد بن صالح به.
أخرجه الحاكم⁽²⁾ من طريق عبد الله بن وهب، وأخرجه البيهقي⁽³⁾ من طريق الحاكم بإسناده.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁴⁾ عن محمد بن عبد الله بن نُمير، كلاهما (عبد الله بن وهب، ومحمد بن عبد الله بن نُمير) تابعا أحمد بن صالح في الرواية عن ابن أبي فُدَيْكٍ به بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ: أَبُو جَعْفَرٍ الْمِصْرِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الطَّبْرِيِّ، ثقة حافظ ، تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة⁽⁵⁾، ونُقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان⁽⁶⁾ بأنه إنما تكلم في أحمد ابن صالح الشمومي⁽⁷⁾ فظن النسائي أنه عن ابن الطبري، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين⁽⁸⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ أَبِي فُدَيْكٍ - واسمه دِينَارٌ - الدَّيْلِيُّ، أَبُو إِسْمَاعِيلَ مَوْلَاهُمْ، المَدَنِيُّ، مات سنة مائتين على الصحيح، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾: ثقة، وفي موضع⁽¹¹⁾: ليس به بأس، وكذا قال النسائي⁽¹²⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾، وقال رُبما أخطأ.

(1) تاريخ المدينة (3 / 944).

(2) المستدرک (1 / 369 ح 1368).

(3) السنن الكبرى (4 / 4 ح 6758).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (8 / 53 ح 4571).

(5) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (1 / 300).

(6) الثقات (8 / 25).

(7) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام (5 / 1004)، تهذيب التهذيب (1 / 42)، لسان الميزان (1 / 186).

(8) الجرح والتعديل (2 / 56)، تاريخ بغداد، للخطيب (5 / 319)، سير أعلام النبلاء للذهبي (12 / 160)، طبقات

الشافعية الكبرى للسبكي (2 / 8)، تقريب التهذيب (ص: 80)، تهذيب التهذيب (1 / 41).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24 / 488).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7 / 189)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3 / 157 / 209).

(11) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1 / 80).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24 / 488).

(13) (9 / 42).

وقال الذهبي⁽¹⁾: ثقة صاحب حديث، لكنه لا رحلة له، وفي موضع⁽²⁾: صدوق مشهور يُحتج به في الكتب الستة، وفي موضع آخر⁽³⁾: صدوق.

وضعه يعقوب بن سفيان⁽⁴⁾، وقال ابن سعد⁽⁵⁾: كان كثير الحديث، وليس بحجة.

قال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق.

عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانِيٍّ الْمَدَنِيِّ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، ويقال عثمان بن عمرو بن هاني، قلبه بعضهم، من السابعة، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الذهبي⁽⁹⁾: "كأنه صدوق".

وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: مستور.

الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، ورأيي القاسم في حجر عَمَّتِهِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ، وَتَفَقَّهَ مِنْهَا، وَأَكْثَرَ عَنْهَا، مَاتَ سَنَةً سِتٍّ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

وقد ذهب جماعة من العلماء إلى أن هذا الحديث محفوظ، وأن إسناده صحيح؛ منهم:

(1) تاريخ الإسلام (1187/4).

(2) ميزان الاعتدال (483/3).

(3) الكاشف (158 /2).

(4) المعرفة والتاريخ (53 /3).

(5) الطبقات الكبير (615/7).

(6) تقريب التهذيب (ص: 468).

(7) انظر: تهذيب الكمال (157 /22)، تهذيب التهذيب (79/8).

(8) (478 /8).

(9) تاريخ الإسلام (171 /4).

(10) تقريب التهذيب (ص: 424).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7 /118)، سير أعلام النبلاء (53 /5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(431 /23)، تهذيب التهذيب (334 /8)، تقريب التهذيب (ص: 451).

النووي⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، والبغوي⁽⁴⁾، وابن عبد الهادي⁽⁵⁾، والقسطلاني⁽⁶⁾.
 قال البيهقي: "وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْبَابِ أَصَحُّ، وَأَوْلَى أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا".
 وقال ابن التركماني⁽⁷⁾: "هذا خلاف اصطلاح أهل هذا الشأن، بل حديث التمار⁽⁸⁾ أصح، لأنه
 مُخْرَجٌ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، وَحَدِيثُ الْقَاسِمِ لَمْ يَخْرُجْ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّحِيحِ".
 وقول سفيان التمار لا حجة فيه كما قال البيهقي، لاحتمال أن قبره ﷺ لم يكن في الأول
 مُسَنَّمًا، بل كان في أول الأمر مُسَطَّحًا، ثم لما بُني جدار القبر في إمارة عمر بن عبد العزيز على
 المدينة من قِبَلِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ صَيَّرُوهَا مُرْتَفَعَةً. وبهذا يجمع بين الروايات⁽⁹⁾.
 والأرجح أن الأفضل التسطيح. وَيُرْجَحُ التَّسْطِيحُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽¹⁰⁾ مِنْ حَدِيثِ فَضَالَةَ بْنِ
 عُبَيْدٍ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَبْرِ فَسْوَيٍّ ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَّتِهَا⁽¹¹⁾.



حديث رقم (18):

قال ابن الملقن⁽¹²⁾: هذا الحديث صحيح، رواه أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ وَالدَّارَقُطْنِيُّ فِي سُنَنِهِمْ، مِنْ
 حَدِيثِ مَرْوَانَ، عَنْ أَبِي يَزِيدَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ سَيَّارِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
 قَالَ: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفُطْرِ". فَذَكَرُوهُ بِزِيَادَةٍ فِي آخِرِهِ: مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ
 مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ.

- (1) انظر: المجموع شرح المذهب (5/ 296)، وخلاصة الأحكام (2/ 1024).
- (2) المستدرک (1/ 369 ح 1368).
- (3) السنن الكبرى (4/ 5).
- (4) شرح السنة (5/ 403).
- (5) المحرر في الحديث (ص: 323).
- (6) إرشاد الساري (2/ 477).
- (7) الجوهر النقي (4/ 4).
- (8) قال سفيان: "أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا". صحيح البخاري (2/ 103)، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ مَا جَاءَ فِي قَبْرِ
 النَّبِيِّ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.
- (9) وسفيان بن دينار التمار، ثقة. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 144)، تهذيب التهذيب
 (4/ 109)، تقريب التهذيب (ص: 244).
- (9) انظر: شرح السنة للبغوي (5/ 403)، فتح الباري، لابن حجر (3/ 257)، نيل الأوطار، للشوكاني (4/ 101).
- (10) صحيح مسلم، كِتَابُ الْجَنَائِزِ، بَابُ الْأَمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ (2/ 666 ح 968).
- (11) فتح الباري، لابن حجر (3/ 257)، نيل الأوطار، للشوكاني (4/ 101).
- (12) البدر المنير (5/ 618).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنَا أَبُو يَزِيدَ الْخَوْلَانِيُّ وَكَانَ شَيْخَ صِدْقٍ وَكَانَ ابْنُ وَهْبٍ يَرْوِي عَنْهُ، حَدَّثَنَا سَيَّارُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - قَالَ مُحَمَّدٌ: الصَّدْفِيُّ - عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهْرَةً ⁽²⁾ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ⁽³⁾، وَطُعْمَةً ⁽⁴⁾ لِلْمَسَاكِينِ، مَنْ آدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ آدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه ⁽⁵⁾، والدارقطني ⁽⁶⁾، والحاكم ⁽⁷⁾، ومن طريقه البيهقي ⁽⁸⁾، جميعهم من طرق عن مروان الطاطري، بإسناده بنحوه. وقال الدارقطني: "رواته ليس فيهم مجروح".

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنِ يَزِيدَ أَبُو عَلِيٍّ السُّلَمِيُّ الدَّمَشْقِيُّ، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه ⁽⁹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ بَهْرَامَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ، ثُمَّ الدَّارِمِيُّ، السَّمَرْقَنْدِيُّ - وَدَارِمٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ زَيْدِ مَنَاةَ بْنِ تَمِيمٍ -، صاحب المسند، ثقة فاضل متقن، مات في سنة خمس وخمسين ومائتين، يوم التَّروِيَةِ ⁽¹⁰⁾ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَدُفِنَ يَوْمَ عَرَفَةَ، يَوْمَ

(1) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ (2/ 111 ح 1609).

(2) أي: تطهيراً. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 560).

(3) اللغو، هو القول الباطل أو الكلام المطروح. والرفث: الفحش من القول. النهاية في غريب الحديث والأثر

(4/ 257)، لسان العرب (2/ 153)، شرح أبي داود للعيني (6/ 318).

(4) أي: المأكلة. لسان العرب (12/ 365)، شرح أبي داود للعيني (6/ 318).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ (1/ 585 ح 1827).

(6) سنن الدارقطني (3/ 61 ح 2067).

(7) المستدرک على الصحيحين (1/ 568 ح 7692).

(8) السنن الصغير (2/ 66 ح 1240).

(9) الثقات لابن حبان (9/ 202)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 295)، تهذيب التهذيب (10/ 61)،

تقريب التهذيب (ص: 522).

(10) هو يوم قبل يوم عرفة، وهو الثامن من ذي الحجة. يقال له: يوم التروية لأنهم كانوا يروون فيه إبلهم من

الماء، ويحملون منه ما يحتاجون إليه حال الوقوف وما بعده، لأن هذه الأماكن لم يكن فيها يومئذ آبار ولا

عيون، أما الآن ففيها الماء الكثير؛ والحمد لله. انظر: عمدة الأحكام من كلام خير الأنام ﷺ، عبد الغني

المقدسي (ص: 160)، السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، محمد أبو شهبة (2/ 579).

الْجُمُعَةِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً⁽¹⁾.

مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو بَكْرٍ وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسَدِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، الطَّاطَرِيُّ⁽²⁾، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبُخَارِيِّ⁽³⁾.

أَبُو يَزِيدَ الْخَوْلَانِيُّ⁽⁴⁾ الْمَصْرِيُّ الصَّغِيرُ، صَدُوقٌ، مِنَ السَّابِعَةِ، وَسَمَاهُ الْحَاكِمُ يَزِيدُ ابْنُ مُسْلِمٍ فَوْهَمَ، وَذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ وَأَعْرَبَ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁵⁾.

سَيَّارُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّدْفِيِّ الْمِصْرِيِّ، مِنَ السَّادِسَةِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁶⁾.

ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ⁽⁷⁾، وَابْنُ خَلْفُونَ⁽⁸⁾ فِي ثِقَاتِهِمَا، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽⁹⁾: لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽¹⁰⁾: شَيْخٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ⁽¹¹⁾، وَابْنُ حَجَرٍ⁽¹²⁾: صَدُوقٌ.

عَرِمَةُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِي، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، لَمْ يَثْبُتْ تَكْذِيبُهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَلَا تَثْبُتَ عَنْهُ بَدْعَةٌ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ⁽¹³⁾. سَبَقَتْ التَّرْجُمَةُ لَهُ فِي الْحَدِيثِ الْخَامِسِ.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 99)، الثقات لابن حبان (8/ 364)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/ 210)، سير أعلام النبلاء (12/ 224)، تقريب التهذيب (ص: 311).

(2) قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: كُلُّ مَنْ بَاعَ الثِّيَابَ الْكَرَائِيْسَ وَالثِّيَابَ الْبَيْضَ بِدِمَشْقَ، يُقَالُ لَهُ: الطَّاطَرِيُّ. المعجم الصغير للطبراني (1/ 28)، وانظر: الأنساب للسمعاني (9/ 6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 275)، الثقات لابن حبان (9/ 179)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 398)، سير أعلام النبلاء (9/ 510)، تقريب التهذيب (ص: 526).

(4) خَوْلَانٌ: يَفْتَحُ الْخَاءَ وَسُكُونِ الْوَاوِ قَبِيلَةً بِأَلْيَمِنْ. انظر: معجم البلدان (2/ 407)، تحفة الأحوزي (5/ 227).

(5) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (34/ 407)، تقريب التهذيب (ص: 684)، تهذيب التهذيب (12/ 279).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 310)، تهذيب التهذيب (12/ 279)، تاريخ الإسلام (3/ 429).

(7) (6/ 421).

(8) إكمال تهذيب الكمال (6/ 185).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 256).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 256).

(11) الكاشف (1/ 475).

(12) تقريب التهذيب (ص: 261).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 265)، تهذيب التهذيب (7/ 273)، تقريب التهذيب (ص: 397).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. فيه أبو يزيد الخولاني وسيار بن عبد الرحمن، كلاهما صدوق.
وممن حسنه: ابن قدامة المقدسي⁽¹⁾، والنووي⁽²⁾، والمُنذري⁽³⁾. أما الشيخ الألباني فقد صحح الحديث مرة⁽⁴⁾، وحسنه مرة أخرى⁽⁵⁾.

وللحديث شاهد من حديث ابن عمر رواه الشيخان بمعناه⁽⁶⁾.
وقال ابن الملقن⁽⁷⁾: (وللحديث طريق آخر، ذكره الحافظ أبو موسى الأصبهاني في كتابه معرفة الصحابة⁽⁸⁾) من حديث حازم البصري قال: "فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهوراً للصائم من اللغو والرفث، من أداها قبل الصلاة كانت له زكاة، ومن أداها بعد الصلاة كانت له صدقة".



حديث رقم (19):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ".

- (1) انظر: المغني لابن قدامة (3/ 80)، المحرر في الحديث، لابن عبد الهادي (ص: 350).
- (2) المجموع شرح المذهب (6/ 126).
- (3) البدر المنير (5/ 618).
- (4) صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 668)، مشكاة المصابيح (1/ 570).
- (5) انظر: صحيح أبي داود (5/ 317)، وصحيح الترغيب والترهيب (1/ 263).
- (6) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بَابُ: صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ (2/ 130 ح 1504)، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الثَّمَرِ وَالشَّعِيرِ (2/ 677 ح 984).
- (7) انظر: البدر المنير (5/ 619).
- (8) عزاه لأبي موسى أيضاً: ابن الأثير، وابن حجر، في ترجمة حازم غير منسوب، ولم يزيدوا في ترجمته على هذا الحديث. أسد الغابة (1/ 431)، الإصابة في تمييز الصحابة (2/ 4).
- وكتاب أبي موسى الأصبهاني اسمه "المستفاد بالنظر والكتابة في معرفة الصحابة" وهو ذيل كتاب ابن منده، استدرج على ابن منده ما فاتته في كتابه معرفة الصحابة فجاء تصنيفه كبيراً نحو ثلثي كتاب ابن منده. انظر: مقدمة أسد الغابة (1/ 10)، الوافي بالوفيات، للصفدي (4/ 174)، تاريخ الإسلام (12/ 740)، إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (2/ 215).
- (9) البدر المنير (6/ 530).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله (1): حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ".

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي (2) من طريق أبي الوليد الطيالسي - هشام بن عبد الملك - عن حماد بن سلمة بإسناده.

وأخرجه الترمذي (3)، وأحمد (4)، والحاكم (5)، والبيهقي (6)، من طرق عن عفان بن مسلم.

وأخرجه الترمذي (7) أيضاً من طريق سليمان بن حرب. وأحمد (8) من طريق حسن بن موسى. والحاكم (9) من طريق حبان بن هلال. وابن ماجه (10) من طريق حجاج بن أرطاة. وابن حبان (11) عن أبي خليفة (12).

ستتهم (عفان بن مسلم، سليمان بن حرب، حسن بن موسى، حبان بن هلال، حجاج بن أرطاة، أبو خليفة) تابعوا أبا الوليد الطيالسي في الرواية عن حماد بن سلمة بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَذَلِيُّ، الْخَلَّالُ، الْحُلَوَانِيُّ (13)، أَبُو مُحَمَّدٍ، ثقة حافظ، له

- (1) سنن أبي داود، كتاب البُيُوع، بابُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا (3/ 253 ح 3371).
- (2) سنن الترمذي، أبوابُ البُيُوعِ، بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا (2/ 521 ح 1228).
- (3) فِي أَبْوَابِ البُيُوعِ، بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا (2/ 521 ح 1228).
- (4) فِي الْمُسْنَدِ (21/ 222 ح 13613).
- (5) الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ (2/ 19 ح 2192).
- (6) السُّنَنِ الْكُبْرَى (5/ 490 ح 10598).
- (7) فِي أَبْوَابِ البُيُوعِ، بابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا (2/ 521 ح 1228).
- (8) مُسْنَدُ أَحْمَدَ (21/ 37 ح 13314).
- (9) الْمُسْتَدْرَكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ (2/ 19 ح 2192).
- (10) سنن ابن ماجه، كِتَابُ التَّجَارَاتِ، بابُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا (2/ 747 ح 2217).
- (11) صحيح ابن حبان (11/ 369 ح 4993).
- (12) هُوَ الْفَضْلُ بْنُ الْحُبَابِ الْجُمَحِيُّ، انظر ترجمته: طبقات الحنابلة، لأبي الحسين بن أبي يعلى (1/ 249)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نُقْطَةَ (ص: 423)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (14/ 7).
- (13) نسبة إلى بلدة حلوان في بغداد بالعراق. انظر: الأنساب للسمعاني (4/ 213)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (2/ 290).

تصانيف، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين، روى له الجماعة سوى النسائي⁽¹⁾.

هشام بن عبد الملك، أبو الوليد الباهلي مولاهم، البصري، الطيالسي، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

قال أبو حاتم⁽³⁾: يُقال: سماعه من حماد بن سلمة فيه شيء، كأنه سمع منه بأخرة، وكان حماد ساء حفظه في آخر عمره.

حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة البصري، النحوي، ابن أخت حميد الطويل، مات سنة سبع وستين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁴⁾.

مجمع على توثيقه، إلا أن البيهقي⁽⁵⁾ نص على تغير حفظه في آخر عمره، وقال: لا يُقبل منه ما يخالفه فيه الحفاظ.

قال الإمام أحمد⁽⁶⁾: هو أعلم الناس بحديث خاله حميد الطويل، وأثبتهم فيه، وهو أعلم الناس بثابت.

وقال عبد الرحمن بن مهدي⁽⁷⁾: حماد بن سلمة أروى الناس عن ثلاثة؛ ثابت، وحميد، وهشام بن عروة.

حميد بن أبي حميد الطويل⁽⁸⁾ البصري، اختلف على اسم أبيه بأكثر من عشرة أقوال، ثقة مدلس، مات في سنة اثنتين وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

(1) تاريخ بغداد (8 / 351)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6 / 260)، تقريب التهذيب (ص: 162).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 226)، سير أعلام النبلاء (10 / 342)، تقريب التهذيب (ص: 573).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9 / 66).
(4) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3 / 141)، الثقات لابن حبان (6 / 216)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7 / 253)، سير أعلام النبلاء (7 / 444)، تهذيب التهذيب (3 / 12)، تقريب التهذيب (ص: 178).
(5) انظر: السنن الكبرى (4 / 159)، معرفة السنن والآثار (2 / 213)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاف، لسبط بن العجمي (ص: 96).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2 / 131)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3 / 141).
(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3 / 228).
(8) قال الأصمعي: رأيت حميداً ولم يكن بطويل، ولكن كان طويلاً يدين، وكان قصيراً، لم يكن بذلك الطويل، ولكن كان له جاز يُقال له: حميد القصير. قيل: حميد الطويل؛ ليعرف من الآخر. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (2 / 348)، سير أعلام النبلاء (6 / 164).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7 / 355)، تهذيب التهذيب (3 / 38)، تقريب التهذيب (ص: 181).

ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة وقال⁽¹⁾: حُمِدَ الطويل صاحب أنس، مشهور كثير التدليس عنه، حتى قيل إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره، وقد وقع تصريحه عن أنس بالسماع وبالتحديث؛ في أحاديث كثيرة في البخاري وغيره. وقال ابن عدي⁽²⁾: وأما ما ذكر عنه أنه لم يسمع من أنس إلا أربعاً وعشرين حديثاً، والباقي سمعها أو ثبت فيها ثابت، فإن تلك الأحاديث يميزه من كان يتهمه أنه عن ثابت... قال العلاني⁽³⁾: فعلى تقدير أن يكون مراسيل، قد تبين الوسطة فيها، وهو ثقة محتج به.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

وبخصوص ما قيل عن سماع أبي داود الطيالسي، من حماد بن سلمة بأخرة، فقد توبع كما مر في التخریج.

واختلاط حماد بن سلمة لا يضر في هذا الحديث، فهو أروى الناس عن خاله حميد، وقد صرح بالسماع منه في رواية أحمد والحاكم.

قال الترمذي⁽⁴⁾: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه مرفوعاً، إلا من حديث حماد بن سلمة". وقال الحاكم⁽⁵⁾: "هذا حديث صحيح الإسناد". وصححه الألباني⁽⁶⁾.

وقال البيهقي⁽⁷⁾: وَذَكَرُ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ ، وَالْعَنْبِ حَتَّى يَسْوَدَ فِي هذا الحديث مما تفرد به حماد بن سلمة، عن حميد من بين أصحاب حميد. والصحيح في هذا الباب رواية أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر، في النهي عن بيع التخل حتى يزهر، كما ساقه مسلم⁽⁸⁾، ثم رواية حماد بن سلمة.



(1) انظر: طبقات المدلسين (ص: 38).

(2) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 67).

(3) جامع التحصيل (ص: 168).

(4) سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع التمرة حتى يبذو صلاحها (2/ 521 ح 1228).

(5) المستدرک على الصحيحين (2/ 19 ح 2192).

(6) إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل (5/ 211)، مشكاة المصابيح (2/ 866).

(7) السنن الكبرى (5/ 495).

(8) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب النهي عن بيع التمر قبل بذو صلاحها (3/ 1165 ح 1535).

دراسة رجال الإسناد:

مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرَّهَدٍ بْنِ مُسَرِّبِلِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، أَحَدُ أَعْلَامِ الْحَدِيثِ، وَأَوَّلُ مَنْ صَنَفَ الْمَسْنَدَ بِالْبَصْرَةِ مُسَدَّدٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ (1).

خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، أَبُو الْهَيْثَمِ، وَيُقَالُ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْمُزَنِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْوَاسِطِيُّ، الطَّحَّانُ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ (2).

مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ التَّبُوكِيِّ (3)، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (4).

وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجَلَانَ، أَبُو بَكْرٍ الْبَصْرِيُّ، الْكَرَابِيسِيُّ، الْبَاهِلِيُّ مَوْلَاهُمْ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، لَكِنِ تَغْيِيرٌ قَلِيلًا بِأَخْرَ، تُوفِّيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (5).

يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ أَبُو الْعَلَاءِ الْعَامِرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ، تُوفِّيَ فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (6).

خَالِدُ بْنُ مِهْرَانَ أَبُو الْمُنَازِلِ، بَفَتْحِ الْمِيمِ وَقِيلَ بِضَمِّهَا وَكَسَرَ الزَّايِ، الْبَصْرِيُّ الْحَدَّاءُ، ثَقَّةٌ يَرْسُلُ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي.

مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَرَشِيُّ، الْعَامِرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، أَخُو يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَأَكْبَرُ مِنْهُ بِعَشْرِ سِنِينَ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ فَاضِلٌ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (7).

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (9/ 98)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 443)، تهذيب التهذيب (107/10)، تقريب التهذيب (ص: 528).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/ 102)، تهذيب التهذيب (3/ 100)، تقريب التهذيب (ص: 189).
(3) هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى بَيْعِ السَّمَادِ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي يَبِيعُ مَا فِي بَطُونِ الدَّجَاجِ مِنَ الْكَبْدِ وَالْقَلْبِ وَالْقَانِصَةِ. وَكَانَ أَبُو سَلَمَةَ لَا يَحِبُّ هَذَا اللَّقَبِ. انظر: الأنساب للسمعاني (3/ 18).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 26)، سير أعلام النبلاء (10/ 360)، تهذيب التهذيب (10/ 334)، تقريب التهذيب (ص: 549).

(5) الجرح والتعديل (9/ 35)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 164)، تهذيب التهذيب (11/ 169)، تقريب التهذيب (ص: 586)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 373)، الكواكب النيرات (ص: 497).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 176)، تهذيب التهذيب (11/ 341)، تقريب التهذيب (ص: 602).

(7) سير أعلام النبلاء (4/ 187)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 69)، تهذيب التهذيب (10/ 173)، تقريب التهذيب (ص: 534).

عِيَاضُ بْنُ حِمَارٍ بن أَبِي حِمَارٍ بن مُجَاشَعِ التَّمِيمِيِّ المَجَاشَعِيُّ، صَحَابِي سَكَنَ البَصْرَةَ، أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ هَدِيَّةً وَهُوَ مُشْرِكٌ فَلَمْ يَقْبَلْهَا، فَلَمَّا أَسْلَمَ قَبِلَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَعَاشَ إِلَى حُدُودِ الْخَمْسِينَ⁽¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما خالد الحذاء فلم يثبت إرساله في هذا الحديث، حيث صرح بالسماع من يزيد بن الشَّخِيرِ، في رواية عند البيهقي⁽²⁾، وقد عده ابن حجر في المرتبة الأولى من مراتب المدلسين، فلا يضر تدليس⁽³⁾. وبخصوص تغير وَهَيْبٍ، فقد تابعه خالد الطحان، كما هو في إسناد أبي داود.



حديث رقم (21):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه أبو داود، والنسائي في سننهما، بإسناد صحيح، من رواية أفلح بن حميد المدني، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ"⁽⁵⁾ " هذا لفظ أبي داود، ولفظ النسائي "أَنَّهُ الْكَلْبُ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ"⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ بَهْرَمٍ الْمَدَائِنِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعَاوِيُّ بْنُ عَمْرِانَ، عَنْ أَفْلَحَ يَعْنِي ابْنَ حُمَيْدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ".

(1) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/ 1233)، أسد الغابة (4/ 310)، الإصابة في تمييز الصحابة (625/4)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 565)، تقريب التهذيب (ص: 437).

(2) معرفة السنن والآثار (9/ 81 ح 12423).

(3) انظر: طبقات المدلسين (ص: 20)، جامع التحصيل (ص: 171).

(4) البدر المنير (6/ 84).

(5) ذات عرق: مهل أهل العراق، وهو الحد بين تهامة ونجد. وبينها وبين مكة 94 كيلو متر، في الشمال الشرقي لمكة. انظر: مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن البغدادي (2/ 932).

(6) ذو الحليفة: قرية تبعد عن المدينة على طريق مكة، تِسْعَةُ أَكْيَالٍ جَنُوبًا، وتعرف اليوم بـ "آبار علي"، وليس علي بن أبي طالب، وإنما هو رجل اسمه علي. معجم البلدان (2/ 295)، المعالم الأثرية في السنة والسير، محمد شراب (ص: 268).

(7) سنن أبي داود، كتاب المناسك، بَابُ فِي الْمَوَاقِبِ (2/ 143 ح 739).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽¹⁾، والطحاوي⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طرق عن هشام بن بهرام، بإسناده.
ولفظ النسائي: "وَقَتَّ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ وَمِصْرَ الْجُحْفَةَ"⁽⁴⁾، وَلِأَهْلِ الْعِرَاقِ
ذَاتَ عِرْقٍ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ"⁽⁵⁾، والآخران بنحوه.
و أخرجه الطحاوي⁽⁶⁾ من طريق خالد بن يزيد القُطْرُبِيُّ. وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾،
من طرق عن محمد بن علي - أبي هاشم -.

كلاهما (خالد بن يزيد، ومحمد بن علي) تابعا هشام بن بهرام؛ في الرواية عن المُعَاوِي بن
عمران، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

هَشَامُ بْنُ بَهْرَامَ، أبو محمد، المَدَائِنِيُّ، ثقة، من كبار العاشرة، روى له أبو داود
والنسائي⁽⁹⁾.

المُعَاوِي بْنُ عِمْرَانَ بْنِ نُفَيْلٍ بْنِ جَابِرِ بْنِ جَبَلَةَ الْأَزْدِيِّ، ثقة عابد فقيه، مات سنة خَمْسٍ
وَتَمَانِينَ وَمِائَةٍ، روى له البخاري وأبو داود والنسائي⁽¹⁰⁾.

-
- (1) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ (5/ 123 2653).
 - (2) شرح معاني الآثار (2/ 118 ح 3525).
 - (3) السنن الكبرى (5/ 42 ح 8917).
 - (4) الْجُحْفَةُ: بالضم ثم السكون، والفاء: كانت قرية كبيرة ذات منبر على طريق المدينة من مكة على أربع مراحل، وهي مِيقَاتُ أَهْلِ مِصْرَ والشَّامِ إن لم يَمْرُوا على المدينة، فإن مَرَّوا بالمدينة فمِيقَاتُهُمْ ذُو الْحُلَيْفَةِ، وكان اسمها مَهْيَعَةً، وإنما سميت الجحفة لأن السيل اجتحفها، وحمل أهلها في بعض الأعوام، وهي الآن خراب. وصارت رابع مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ والشَّامِ. معجم البلدان (2/ 111)، المعالم الأثرية في السنة والسير (ص: 88).
 - (5) يَلْمَلَمُ، ويقال: أَلْمَلَمُ: جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة. ويعرف المِيقَاتِ إلى سنة 1399 هـ بالسعدية، ثم زَفَّتْ طريق السيارات، فأخذ الساحل، فهجرت هذا المِيقَاتِ لبعده عن الطريق الحديثة. مراصد الاطلاع (1/ 112)، المعالم الأثرية في السنة والسير (ص: 301).
 - (6) شرح معاني الآثار (2/ 118 ح 3525).
 - (7) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، مِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ (5/ 125 ح 2656).
 - (8) سنن الدارقطني (3/ 254 2501).
 - (9) تاريخ بغداد (16/ 71)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 178)، تقريب التهذيب (ص: 572).
 - (10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 400)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 148)، تهذيب التهذيب (10/ 199)، تقريب التهذيب (ص: 537).

أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ بن نافع الأنصاري، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ المدني، ثقة، مات سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ⁽¹⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. صححه ابن الملن أيضاً في الخلاصة⁽²⁾، والنووي⁽³⁾، والقسطلاني⁽⁴⁾، والألباني⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: تفرد به المعافى بن عمران عن أفلح به والمعافى ثقة.



حديث رقم (22):

قال ابن الملن⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ: "أَنَّهُ سَمِعَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ الْعَاصِ فِي سَرِيَّةٍ قَبْلَ نَجْدٍ، فَقَدَّمَ أَبَانُ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَمَا فَتَحَ خَيْبَرَ، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْهِمَ شَيْئًا".

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَغَلَطَهُ الْبَخَارِيُّ⁽⁸⁾.

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 324)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3/ 321)، تهذيب التهذيب (367/1)، تقريب التهذيب (ص: 114).

(2) خلاصة البدر المنير (1/ 350).

(3) المجموع شرح المذهب (7/ 194).

(4) إرشاد الساري (3/ 102).

(5) إرواء الغليل (4/ 176).

(6) التلخيص الحبير (2/ 500).

(7) البدر المنير (7/ 332).

(8) لعل ابن الملن يريد بقوله؛ أن البخاري أورد الحديث من طريق سفيان بن عيينة، وفي روايته أن السائل هو أبو هريرة، وهو خلاف رواية الزبيدي عند أبي داود، وفيها أن السائل هو أبان بن سعيد بن العاص.

قال ابن حجر: وَقَدْ رَجَّحَ الدُّهْلِيُّ رِوَايَةَ الزُّبَيْدِيِّ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ وَقُوعُ التَّصْرِيحِ فِي رِوَايَتِهِ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "يَا أَبَانُ اجْلِسْ" وَلَمْ يَقْسِمْ لَهُمْ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا؛ بَأَن يَكُونَ كُلُّ مِنْ أَبَانَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ أَشَارَ أَنْ لَا يُقْسَمَ لِلْآخِرِ. وقال البيهقي بعد روايته حديث سعيد بن المسيب: "فَهَذَا يُؤَافِقُ رِوَايَةَ الزُّبَيْدِيِّ فِي مَتْنِهِ، وَيُخَالِفُهُ فِي إِسْنَادِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَحْيٍ الدُّهْلِيُّ: الْحَدِيثَانِ مَحْفُوظَانِ؛ حَدِيثُ عَنَسَةَ مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْدِيِّ، وَحَدِيثُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ". فتح الباري لابن حجر (7/ 492)، السنن الكبرى للبيهقي (6/ 543).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله (1): حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَنَّ عَنبَسَةَ بْنَ سَعِيدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُ سَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ سَعِيدٍ إِلَى الْعَاصِ عَلَى سَرِيَّةٍ مِنَ الْمَدِينَةِ قَبْلَ نَجْدٍ، فَقَدِمَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَصْحَابُهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِخَيْبَرَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَهَا، وَإِنَّ حُزْمَخِيلَهُمْ لَيْفٌ (2)، فَقَالَ أَبَانُ: أَقْسِمُ لَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقُلْتُ: لَا تَقْسِمَ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ أَبَانُ: أَنْتَ بِهَا يَا وَبَرٌ (3) تَحْدَرُ (4) عَلَيْنَا مِنْ رَأْسِ ضَالٍ (5)، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "اجْلِسْ يَا أَبَانُ"، وَلَمْ يَقْسِمَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي (6) من طريق سعيد بن منصور، والطحاوي (7) من طريق عبد الله بن وهب، والطبراني (8) من طريق عبد الله بن يوسف، ثلاثتهم (سعيد بن منصور، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يوسف)، عن إسماعيل بن عياش، بإسناده. وأخرجه البخاري تعليقا (9)، وأبو داود (10)، والبيهقي (11)، من طرق عن سفيان بن عيينة، تابع

- (1) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، بَابُ فِيمَنْ جَاءَ بَعْدَ الْغَنِيمَةِ لَا سَهْمَ لَهُ، (3/ 73 ح 2723).
- (2) جمع حزام، بالكسر وهو ما يشد به الوسط. والليف: ليف النخل معروف. لسان العرب (9/ 322)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (17/ 257). والمعنى: أن الحبال التي كانت تشد بها الخيل من الليف.
- (3) وَبَرٌ: هو دويبة تشبه السنور، حسنة العينين، شديدة الحياء، وكل دابة من حشرات الجبال وَبَرٌ، وَقِيلَ هِيَ مِنْ جِنْسِ بَنَاتِ عِرْسٍ. فَكَأَنَّهُ عَابَ أَبَا هُرَيْرَةَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي قَدْرِ مَنْ يَشِيرُ بِعِطَاءٍ وَلَا مَنَعٍ، وَأَنَّهُ قَلِيلُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقِتَالِ. انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (2/ 646)، النهاية في غريب الحديث والأثر (5/ 145)، فتح الباري لابن حجر (7/ 492).
- (4) نَزَلَ أَوْ وَتَدَلَّى، كَأَنَّهُ يَقُولُ تَهَجَّجَ عَلَيْنَا بَعْتَهُ. فتح الباري لابن حجر (7/ 492).
- (5) الضَّالُّ بِاللَّامِ؛ هُوَ السَّدْرُ الْبَرِّيُّ، والضَّالُّونَ بِالضَّادِ غَيْرُ مَهْمُوزٍ، اسم جبل لدوس، وَقِيلَ الضَّالُّانُ الْغَنَمُ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 109)، فتح الباري لابن حجر (7/ 492) عمدة القاري، للعيني (17/ 256).

- (6) السنن الصغير (3/ 393 ح 2859).
- (7) شرح مشكل الآثار (7/ 346 ح 2906).
- (8) المعجم الأوسط (3/ 307 ح 3242).
- (9) صحيح البخاري، كِتَابُ الْجِهَادِ وَالسَّيْرِ، بَابُ الْكَافِرِ يَقْتُلُ الْمُسْلِمَ، ثُمَّ يُسَلِّمُ، (4/ 24 ح 2827)، كتاب المغازي، بَابُ غَزْوَةِ خَيْبَرَ (5/ 138 ح 4237).
- (10) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين، (3/ 73 ح 2724).
- (11) معرفة السنن والآثار (13/ 161 ح 17771).

محمد بن الوليد، في الرواية عن الزهري، عن عنبسة. وأخرجه البيهقي⁽¹⁾ من طريق الزهري، عن سعيد بن المسيب. كلاهما (عنبسة، وسعيد بن المسيب)، عن أبي هريرة، به.
دراسة رجال الإسناد:

سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ بْنِ شُعْبَةَ، أَبُو عُثْمَانَ الْخُرَّاسَانِيُّ، الْبَلْخِيُّ، ثُمَّ الْمَكِّيُّ الْمُجَاوِرُ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ السُّنَنِ، وَكَانَ لَا يَرْجِعُ عَمَّا فِي كِتَابِهِ لَشِدَّةِ وَثْقِهِ بِهِ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، مَاتَ بِمَكَّةَ، سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ بْنِ سُلَيْمٍ، الْحِمَصِيُّ، الْعَنْسِيُّ مَوْلَاهُمْ، صَدُوقٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ مُخَلِّطٌ فِي غَيْرِهِمْ، وَهُوَ مَدْلَسٌ مِنَ الثَّالِثَةِ⁽³⁾، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽⁴⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ عَامِرٍ، أَبُو الْهَذِيلِ الرُّيْدِيُّ، الْحِمَصِيُّ، قَاضِيهَا، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ⁽⁵⁾.

الزهري: مُتَّفَقٌ عَلَى جَلَالَتِهِ وَإِتْقَانِهِ وَثَبَتَهُ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّالِثَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْمَدْلَسِينَ. سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي حَدِيثِ رَقْمِ (6).

عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بْنِ أُمِيَّةَ، أَبُو أَيُّوبَ، وَيُقَالُ أَبُو خَالِدٍ، ثَقَّةٌ، مَاتَ عَلَى رَأْسِ الْمِائَةِ تَقْرِيْبًا، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ⁽⁶⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. فَالْحَدِيثُ؛ لَيْسَ مِنْ أَوْهَامِ إِسْمَاعِيلِ بْنِ عِيَّاشٍ، فَقَدْ رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ الْحِمَصِيِّ الشَّامِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الرُّيْدِيِّ.

- (1) السنن الكبرى (6/ 543 ح 12921).
- (2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 68)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 80)، تهذيب التهذيب (89/4)، تقريب التهذيب (ص: 241).
- (3) طبقات المدلسين (ص: 37).
- (4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 191)، تاريخ بغداد (7/ 186)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 56)، تهذيب الكمال (3/ 169)، تهذيب التهذيب (1/ 321)، تقريب التهذيب (ص: 109).
- (5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 112)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 588)، تهذيب التهذيب (9/ 502)، تقريب التهذيب (ص: 511).
- (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 409)، تهذيب التهذيب (8/ 155)، تقريب التهذيب (ص: 432).

قَالَ الْبُخَارِيُّ⁽¹⁾: "إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ فَصَحِيحٌ، وَإِذَا حَدَّثَ عَنْ غَيْرِهِمْ فَفِيهِ نَظَرٌ".

وأما تدليسه، فلم يثبت أيضاً؛ في هذا الحديث، حيث صرح بالسماع من الزُّيْدِي، عند الطبراني⁽²⁾.

أما تدليس الزهري، فهو منتفٍ في هذا الحديث، حيث صرح فيه بالسماع من عَنَبْسة.



ثانياً: سنن الترمذي

حديث رقم (23):

"أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُجَصَّصَ الْقَبْرُ، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُوطَأَ"⁽³⁾.

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث صحيح، رواه بهذه الجملة الترمذي، والحاكم في المستدرک، وأبو حاتم ابن حبان في "صحيحه". وَلَفْظُ التَّرْمِذِيِّ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوطَأَ". وَلَفْظُ الْحَاكِمِ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ، أَوْ يُجَصَّصَ، أَوْ يَقْعَدَ عَلَيْهِ، وَنَهَى أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ". وَلَفْظُ ابْنِ حَبَانَ: "أَنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ، وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا، وَالْبِنَاءِ عَلَيْهَا، وَالْجُلُوسِ عَلَيْهَا". وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: "نَهَى أَنْ تُفَصَّصَ الْقُبُورُ".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ"⁽⁶⁾، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا⁽⁷⁾، وَأَنْ يُبْنَى عَلَيْهَا، وَأَنْ تُوطَأَ⁽¹⁾.

(1) التاريخ الكبير للبخاري (1/ 369).

(2) المعجم الأوسط (3/ 307 ح 3242).

(3) الشرح الكبير، للرافعي (5/ 226).

(4) البدر المنير (5/ 320).

(5) سنن الترمذي، أبواب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ، وَالْكِتَابَةِ عَلَيْهَا (2/ 359 ح 1052).

(6) جَصَّصَ الْبِنَاءَ: طَلَّاهُ بِالْجِصِّ، وَتَجْصِيسُ الْقُبُورِ أَي: بِنَائُهَا بِالْقَصَّةِ وَهُوَ الْجِيرُ (الشديد). انظر: تاج العروس،

للزبيدي (17/ 506)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، للقاضي عياض (2/ 188).

(7) قال الشوكاني: "قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا) فِيهِ تَحْرِيمُ الْكِتَابَةِ عَلَى الْقُبُورِ، وَظَاهِرُهُ عَدَمُ الْفَرْقِ بَيْنَ كِتَابَةِ اسْمِ

الْمَيِّتِ عَلَى الْقَبْرِ وَغَيْرِهَا". وقد ذهب الجمهور إلى كراهة الكتابة على القبر، للحديث السابق وجوزها الحنفية، وابن حزم. قال النووي في المجموع: "قال الشافعي والأصحاب: يكره أن يجصص القبر، وأن يكتب عليه =

وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ جَابِرٍ. وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ: الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، فِي تَطْيِينِ الْقُبُورِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا بَأْسَ أَنْ يُطَيَّنَ الْقَبْرُ".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وابن حبان⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، من طرق عن حفص بن غياث، دون ذكر النهي عن الكتابة، إلا عند الحاكم.

وأخرجه مسلم⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾ - عن أحمد -⁽⁹⁾، من طرق عن عبد الرزاق، دون ذكر النهي عن الكتابة.

وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، وابن حبان⁽¹²⁾، والبيهقي⁽¹³⁾، من طريق حجاج بن محمد المصيصي، بذكر النهي عن الكتابة عند ابن حبان.

=اسم صاحبه، أو غير ذلك، وأن يبنى عليه، وهذا لا خلاف فيه عندنا، وبه قال مالك وأحمد وداود وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة لا يكره...."

أما الشيخ ابن عثيمين فقال: والكتابة على القبر فيها تفصيل: الكتابة التي لا يراد بها إلا إثبات الاسم للدلالة على القبر، فهذه لا بأس بها، وأما الكتابة التي تشبه ما كانوا يفعلونه في الجاهلية يكتب اسم الشخص ويكتب الثناء عليه وأنه فعل كذا وكذا وغيره من المديح، أو تكتب الأبيات، فهذا حرام، ومن هذا ما يفعله بعض الجهال أنه يكتب على الحجر الموضوع على القبر سورة الفاتحة مثلاً، أو غيرها من الآيات، فكل هذا حرام، وعلى من رآه في المقبرة أن يزيل هذا الحجر، لأن هذا من المنكر الذي يجب تغييره. انظر: نيل الأوطار، للشوكاني (4/ 104)، البناية شرح الهداية، للعيني (3/ 259)، المحلى بالآثار، لابن حزم (3/ 356)، المجموع شرح المذهب، للنووي (5/ 298)، شرح رياض الصالحين، لابن عثيمين (6/ 522).

(1) يعني: تُداس.

(2) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، (2/ 667 ح 970).

(3) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ (3/ 216 ح 3226).

(4) سنن النسائي، كتاب الجنائز، الزِّيَادَةُ عَلَى الْقَبْرِ، (4/ 86 ح 2027).

(5) صحيح ابن حبان (7/ 434 ح 3163).

(6) المستدرک (1/ 370 ح 1369).

(7) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، (2/ 667 ح 970).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ (3/ 216 ح 3225).

(9) مسند أحمد (22/ 53 ح 14148).

(10) مسند أحمد (23/ 17 ح 14647).

(11) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب الْبِنَاءُ عَلَى الْقَبْرِ، (4/ 87 ح 2028).

(12) صحيح ابن حبان (7/ 435 ح 3165).

(13) السنن الصغير (2/ 28 ح 1113).

وأخرجه الحاكم⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والطحاوي⁽³⁾، من طرق عن أبي معاوية - مُحَمَّدُ بْنُ خازم الضرير - وفي حديثه ذكر النهي الكتابة.
أربعتهم (حفص بن غياث، عبد الرزاق، حجاج بن محمد، أبو معاوية) تابعوا محمداً بن ربيعة في الرواية عن ابن جريج، بإسناده.
وأخرجه مسلم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، من طرق عن أيوب، تابع ابن جريج في الرواية عن أبي الزبير، به.
دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن الأسود بن المأمول، وقيل: المأمون، الهاشمي، مولاهم، أبو عمرو، الوراق، البغدادي، ثم البصري، مقبول، توفي بعد سنة أربعين ومائتين، روى له الترمذي والنسائي⁽⁸⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ ربيعة، أبو عبد الله الكلابي ويقال الرؤاسي، ابن عم وكيع بن الجراح، مات بعد المائة وتسعين⁽⁹⁾.
مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾: ثقة صدوق، وفي موضع⁽¹¹⁾: ليس به بأس، ووثقه أبو داود⁽¹²⁾، والدارقطني⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾.

-
- (1) المستدرک (1/ 370 ح 1370).
 - (2) صحيح ابن حبان (7/ 433 ح 3164).
 - (3) شرح معاني الآثار (1/ 515 ح 2945).
 - (4) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، بابُ النَّهْيِ عَنِ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، (2/ 667 ح 970).
 - (5) سنن النسائي، كتاب الجنائز، بابُ تَجْصِيسِ الْقُبُورِ (4/ 88 ح 2029).
 - (6) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، بابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبِنَاءِ عَلَى الْقُبُورِ (1/ 498 ح 1562).
 - (7) صحيح ابن حبان (7/ 433 ح 3162).
 - (8) تاريخ بغداد (11/ 553)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 529)، تهذيب التهذيب (6/ 140)، تقريب التهذيب (ص: 336)، مشيخة النسائي (ص: 91).
 - (9) انظر: تاريخ بغداد (3/ 186)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 196)، تهذيب التهذيب (9/ 163).
 - (10) تاريخ ابن معين -رواية الدوري (3/ 272)، وانظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 252).
 - (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 252).
 - (12) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص: 125).
 - (13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 59).
 - (14) الثقات لابن حبان (7/ 443).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: صالح الحديث. وقال الساجي⁽²⁾: فيه لين، وتبعه الأزدي⁽³⁾.

وقال عثمان بن أبي شيبة⁽⁴⁾: جاءنا محمد بن ربيعة، فطلب إلينا أن نكتب عنه، فقلنا: نحن لا ندخل في حديثنا الكذابين. وتعقبه ابن حجر فقال⁽⁵⁾: "وهذا جرح غير مفسر لا يقدح فيمن ثبتت عدالته". وقال في التقريب⁽⁶⁾: صدوق. وهو ما تميل إليه الباحثة.

أبو الزبير المكي: محمد بن تَدْرُس، ثقة مدلس. سبقت ترجمته في الحديث الرابع.
عبد الملك بمن عبد العزيز بن جُرَيْج: ثقة يرسل ويدلس. سبقت ترجمته في الحديث الخامس.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. فيه: مُحَمَّد بن ربيعة؛ صدوق، وقد توبع.
وفيه عبد الرحمن بن الأسود، مقبول، وقد توبع أيضاً، كما في التخریج. فیرتقي الإسناد بالمتابعات إلى الصحيح لغيره. صححه الألباني⁽⁷⁾.
أما تدليس أبي الزبير لا يضر حيث صرح بالسماع من جابر، عند مسلم⁽⁸⁾، وأبي داود⁽⁹⁾.
وكذا تدليس ابن جريج، لا يضر، حيث صرح بالسماع أيضاً عند مسلم⁽¹⁰⁾.



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 252).

(2) تهذيب التهذيب (9/ 163).

(3) هو محمد بن الحسين أبو الفتح الأزدي، الموصلي الحافظ (394هـ)، مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وله كتاب في الضعفاء.

انظر: تاريخ بغداد (3/ 36)، سير أعلام النبلاء (16/ 347).

(4) تهذيب التهذيب (9/ 163).

(5) تهذيب التهذيب (9/ 163).

(6) تقريب التهذيب (ص: 478).

(7) مشكاة المصابيح (1/ 535).

(8) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، (2/ 667 ح 970).

(9) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، بَابُ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْقَبْرِ (3/ 216 ح 3225).

(10) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ، (2/ 667 ح 970).

حديث رقم (24):

" أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ " .

قال ابن الملقن⁽¹⁾: ... وهو حديث صحيح، رَوَاهُ بِهِذَا اللَّفْظِ التِّرْمِذِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ فِي سُنَنِهِمْ، وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. وَفِي رِوَايَةٍ لِلنَّسَائِيِّ وَابْنِ حَبَانَ " أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَائِشَةَ عَنِ الصِّيَامِ فَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ، حَتَّى يَصِلَهِ بِرَمَضَانَ، وَيَتَحَرَّى صِيَامَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ " .

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ، عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ" .

وَفِي الْبَابِ عَنْ حَفْصَةَ، وَأَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ. حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ⁽³⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁴⁾، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁵⁾، وَابْنُ حَبَانَ⁽⁶⁾، مِنْ طَرَقٍ عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ⁽⁷⁾، وَأَحْمَدُ⁽⁸⁾، مِنْ طَرَقٍ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ. وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ⁽⁹⁾ مِنْ طَرِيقِ سِوَاءِ الْخَزَاعِيِّ. وَمِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ سَعْدٍ⁽¹⁰⁾. أَرَبَعَتُهُمْ (رَبِيعَةُ الْجُرَشِيِّ، جُبَيْرُ بْنُ نَفِيرٍ، سِوَاءُ الْخَزَاعِيِّ، خَالِدُ بْنُ سَعْدٍ)، عَنْ عَائِشَةَ، بِهِ.

(1) البدر المنير (5/ 754).

(2) سنن الترمذي، أبواب الصوم، بَابُ مَا جَاءَ فِي صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، (2/ 113 ح 745).

(3) سنن النسائي، كتاب الصيام، صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ... وَذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِلْخَبَرِ فِي ذَلِكَ (4/ 198 ح 2361).

(4) مسند أحمد (41/ 269 ح 24748).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، بَابُ صِيَامِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (1/ 553 ح 1739).

(6) صحيح ابن حبان (8/ 404 ح 3643).

(7) سنن النسائي، كتاب الصيام، صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ وَذِكْرُ اخْتِلَافِ النَّاقِلِينَ لِلْخَبَرِ فِي ذَلِكَ (4/ 202 ح 2360).

(8) مسند أحمد (41/ 55 ح 24509).

(9) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (4/ 203 ح 2364).

(10) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (4/ 203 ح 2363).

دراسة رجال الإسناد:

عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرِ بْنِ كَنْزٍ، أَبُو حَفْصٍ الْبَاهِلِيُّ، الْبَصْرِيُّ، الصَّيْرَفِيُّ، الْفَلَّاسُ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهَمْدَانِيُّ، ثُمَّ الشَّعْبِيُّ، الْكُوفِيُّ، ثُمَّ الْبَصْرِيُّ، الْمَشْهُورُ بِالْخُرَيْبِيِّ؛ لِنُزُولِهِ مَحَلَّةَ الْخُرَيْبَةِ بِالْبَصْرَةِ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو يَزِيدَ الْكَلَاعِيُّ، الْحِمَصِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، إِلَّا أَنَّهُ يَرَى الْقَدْرَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽³⁾.

خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي كَرِيبٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَلَاعِيُّ⁽⁴⁾، الْحِمَصِيُّ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ يَرْسُلُ كَثِيرًا، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁵⁾.

رَبِيعَةُ بْنُ عَمْرٍو، وَيُقَالُ: ابْنُ الْحَارِثِ الْجُرَشِيُّ، أَبُو الْغَازِ الشَّامِيُّ، مُخْتَلَفٌ فِي صَحْبَتِهِ، قُتِلَ يَوْمَ مَرْجِ رَاهِطٍ⁽⁶⁾ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِينَ، وَكَانَ فَقِيهًا وَثَقَةً الدَّارِقُطَنِي وَغَيْرُهُ، رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽⁷⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وممن صححه الذهبي⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.

- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22 / 165)، تهذيب التهذيب (8 / 80)، تقريب التهذيب (ص: 424).
- (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14 / 458)، تهذيب التهذيب (5 / 199)، تقريب التهذيب (ص: 301).
- (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4 / 418)، تهذيب التهذيب (2 / 33)، تقريب التهذيب (ص: 135).
- (4) الْكَلَاعِيُّ: بَفَتْحِ الْكَافِ وَيَعْدُ اللَّامُ أَلْفَ عَيْنٍ مُهْمَلَةً، هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى الْكَلَاعِ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ، نَزَلَتْ حِمَصٌ مِنَ الشَّامِ. اللَّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ (3 / 123).
- (5) انظر: جامع التحصيل (ص: 171)، الثقات للعجلي (1 / 331)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8 / 168)، تهذيب التهذيب (3 / 119)، تقريب التهذيب (ص: 190).
- (6) رَاهِطٌ: مَوْضِعٌ فِي غَوَاطِ دِمَشْقَ، كَانَتْ فِيهِ الْوَقْعَةُ الْمَشْهُورَةُ بَيْنَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ وَأَنْصَارِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَقُتِلَ فِيهَا الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ، وَالنَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ، وَتَوَلَّى الْخَلِيفَةُ مَرْوَانَ. انظر: تاريخ الرسل والملوك، للطبري (537/5)، الكامل في التاريخ، لعز الدين بن الأثير (3 / 241)، البداية والنهاية، لابن كثير (8 / 265)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (3 / 21).
- (7) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3 / 472)، التاريخ الكبير للبخاري (3 / 281)، الثقات لابن حبان (4 / 229)، معرفة الصحابة لابن منده (ص: 604)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2 / 493)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 138)، تهذيب التهذيب (3 / 261)، تقريب التهذيب (ص: 208).
- (8) سير أعلام النبلاء (13 / 563).
- (9) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (4 / 106).

وقال ابن المُلقِّن⁽¹⁾: "أعله ابن القطَّان⁽²⁾ بأن رآويه عن عائشة، ربيعة الجُرشي وهو إن لم يكن له صُحبة، فلا يُعرف أنه ثقة، وقد قال بعض النَّاس إن له صُحبةً. . . قال: ولست أرى هذا الحديث صحيحًا من أجله، ومن أجل الإختلاف في ثور بن يزيد، الراوي عن خالد بن معدان عنه، وما رُمي به من القدر. هذا آخر كلامه، وقد أخرجه ابن حبان في صحيحه من هذا الوجه كله."

قالت الباحثة: ربيعة الجُرشي وإن لم يكن له صحبة، فقد عرف أنه ثقة، حيث وثقه ابن سعد⁽³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، ونقل ابن حجر⁽⁵⁾ توثيق الدارقطني وغيره له.

وهو لم يتفرد بالرواية عن عائشة؛ بل تابعه جُبَيْر بن نُفَيْر، وسواء الخزاعي، وخالد بن سعد، كما مر في التخریج.

وأما ثور بن يزيد؛ فبدعته إن ثبتت فلا تضر، والحديث لا يدعو إلى بدعته. قال الذهبي⁽⁶⁾: "والظاهر أنه رجح. فقد روي أن رجلاً قال لثور: يا قَدْرِي! قال: لئن كنتُ كما قُلْتَ، إنِّي لرجلٌ سوءٌ، وإن كنتُ على خلافِ ما قُلْتَ، إنَّكَ لفي حلٍّ". وقال الألباني⁽⁷⁾: "إسناده صحيح. وفيه اختلاف بينه النسائي⁽⁸⁾، ولكن لا يضره إن شاء الله تعالى⁽⁹⁾".



- (1) البدر المنير (5/ 754).
- (2) انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (4/ 271).
- (3) الطبقات الكبير (9/ 441).
- (4) (4/ 229).
- (5) تقريب التهذيب (ص: 208).
- (6) سير أعلام النبلاء (6/ 345).
- (7) إرواء الغليل في تخریج أحاديث منار السبيل (4/ 106).
- (8) وجه الاختلاف المذكور أن بَقِيَّة بن الوليد رواه عن جُبَيْر بن سَعْدٍ، عن خالد بن معدان، عن جُبَيْر بن نُفَيْر، عن عائشة - رضي الله عنها -، وخالفه عبد الله بن داود، فرواه عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن ربيعة الجُرشي، عنها. انظر: مواضع التخریج السابقة عند النسائي. وفيه اختلاف آخر، حيث رواه سفيان الثوري، عن ثور، عن خالد بن معدان، عن عائشة، فأسقط الواسطة بين خالد، وبين عائشة، وهو منقطع؛ لأن خالدًا لم يسمع من عائشة - رضي الله عنها -، كما قاله الحافظ المزي. انظر: سنن النسائي (4/ 203 ح 2362)، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (11/ 393).
- والظاهر أن رواية عبد الله بن داود أرجح؛ لأنه أوثق من بَقِيَّة، فالحديث صحيح. والله تعالى أعلم بالصواب. ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، للأثيري (21/ 28).
- (9) انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم (3/ 80)، علل الدارقطني (15/ 81).

حديث رقم (25):

عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّهُ وَقَّفَ بِئْرَ رُومَةَ، وَقَالَ: دَلَوِي فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ".
 قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ ⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ صَحِيحِهِ بِغَيْرِ إِسْنَادٍ:
 أَحَدُهُمَا ⁽²⁾: فِي بَابٍ مِنْ رَأَى صَدَقَةَ الْمَاءِ جَائِزَةً، وَلَفْظُهُ فِيهِ: قَالَ عُثْمَانُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "مَنْ
 يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ، فَيَكُونُ دَلْوُهُ فِيهَا كِدْلَاءَ الْمُسْلِمِينَ؟ فَاشْتَرَاهَا عُثْمَانُ".
 ثَانِيَهُمَا ⁽³⁾: فِي أَثْنَاءِ الْوُقُوفِ، وَلَفْظُهُ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: "أَنَّ عُثْمَانَ حِينَ حَوَصَرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ
 فَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ اللَّهَ وَلَا أُنْشِدُ إِلَّا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ حَفَرَ
 بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ. فَحَفَرْتُهَا".
 وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ عَنْهُ: "أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعَذَّبُ غَيْرَ
 بِئْرِ رُومَةَ، فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةَ، فَيَجْعَلُ فِيهَا دَلْوَهُ مَعَ دِلْءِ الْمُسْلِمِينَ، بِخَيْرٍ لَهُ بِهَا فِي
 الْجَنَّةِ؟ فَاشْتَرَيْتَهَا مِنْ صَلْبِ مَالِي". قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

نص الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، وَغَيْرُ
 وَاحِدٍ الْمَعْنَى وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ يَحْيَى
 بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ الْمَنْقَرِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ حَزْنٍ الْقُشَيْرِيِّ، قَالَ: شَهِدْتُ
 الدَّارَ حِينَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ، فَقَالَ: ائْتُونِي بِصَاحِبَيْكُمْ الَّذِينَ أَلْبَأَكُمْ عَلَيَّ ⁽⁵⁾. قَالَ: فَجِئَ بِهِمَا
 فَكَانَهُمَا جَمَلَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا حِمَارَانِ، قَالَ: فَأَشْرَفَ عَلَيْهِمْ عُثْمَانُ، فَقَالَ: أُنْشِدُكُمْ بِاللَّهِ وَالْإِسْلَامِ ⁽⁶⁾ هَلْ
 تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَلَيْسَ بِهَا مَاءٌ يُسْتَعَذَّبُ غَيْرَ بِئْرِ رُومَةَ ⁽⁷⁾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(1) البدر المنير (7/ 104).

(2) صحيح البخاري (3/ 109).

(3) صحيح البخاري (4/ 13).

(4) سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب في مناقب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (6/ 68 ح 3703).

(5) مِنْ أَلْبَتَ عَلَيْهِ النَّاسَ أَيْ جَمَعْنَهُمْ عَلَيْهِ وَحَمَلْتُهُمْ عَلَى قَصْدِهِ فَصَارُوا عَلَيْهِ لِبَاً وَاحِدًا، أَيْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ

يَقْصِدُونَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 59)، تحفة الأحوذى (10/ 134).

(6) أَيْ: أَسْأَلُكُمْ بِحَقِّهِمَا، يُقَالُ نَشَدْتُ فُلَانًا أَنْشُدْهُ إِذَا قُلْتُ لَهُ نَشُدْكَ اللَّهُ أَيْ سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ كَأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ إِيَّاهُ. تحفة

الأحوذى (10/ 134).

(7) قَالَ الْكُرْمَانِيُّ: رُومَةُ، بِضَمِّ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْوَاوِ: كَانَ رَكِيَّةً لِيَهُودِي يَبِيعُ الْمُسْلِمِينَ مَاءَهَا، فَاشْتَرَاهَا مِنْهُ عُثْمَانُ

بِعِشْرِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ يَشْتَرِي مِنْهَا قَرِيبَ بَدْرِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. انظر: عمدة القاري شرح صحيح

البخاري (14/ 72)، معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للبكري (2/ 685).

مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ فَيَجْعَلْ دَلْوَهُ مَعَ دِلَاءِ الْمُسْلِمِينَ بِخَيْرٍ لَهُ مِنْهَا فِي الْجَنَّةِ؟ فَاشْتَرَيْتُهَا مِنْ صُلْبِ مَالِي فَأَنْتُمْ الْيَوْمَ تَمْنَعُونِي أَنْ أَشْرِبَ مِنْهَا حَتَّى أَشْرِبَ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ⁽¹⁾. قَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ.... الحديث.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ عُثْمَانَ.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، من طرق؛ عن يحيى بن أبي الحجاج المنقري.

وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، من طرق؛ عن هلال بن حق، تابع المنقري في الرواية عن الجريري، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، صاحب المسند، ثقة متقن. سبقت ترجمته في الحديث الثامن عشر.

عبّاس بن محمد بن حاتم بن واقد، أبو الفضل الدوري، ثم البغدادي، مولى بني هاشم، أحد الأثبات المصنفين، ثقة حافظ، توفي سنة إحدى وسبعين ومائتين، روى له الأربعة⁽⁶⁾.

سعيد بن عامر الضبي البصري، أبو محمد مولى بني عفيف، وأخواله من بني ضبيعة، ثقة صالح، وقال أبو حاتم: ربما وهم، مات سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

يحيى بن أبي الحجاج الأهمي المنقري البصري، أبو أيوب، من التاسعة، روى له الترمذي والنسائي⁽⁸⁾.

(1) أي: ممّا فيه مُلُوحَةٌ كَمَاءِ الْبَحْرِ. وإضافة فيه للبيان أي: ماء يشبه ماء البحر. تحفة الأحوذ (10/ 135).

(2) سنن النسائي، كتاب الأحباس، باب وَقَفِ الْمَسَاجِدِ (6/ 235 ح 3608).

(3) سنن الدارقطني (5/ 350 ح 443).

(4) مسند أحمد (1/ 558 ح 555).

(5) سنن الدارقطني (5/ 348 ح 4437).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 216)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 246)، تهذيب التهذيب (5/ 129)، تقريب التهذيب (ص: 294).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 49)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 513)، تهذيب التهذيب (4/ 50)، تقريب التهذيب (ص: 237).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 265)، تهذيب التهذيب (11/ 196)، تقريب التهذيب (ص: 589).

ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾ وقال ربما أخطأ، وقال ابن عدي⁽²⁾: لا أرى بأحاديثه بأساً.
وقال أبو حاتم⁽³⁾: ليس بالقوى، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: شيخ، وقال ابن طاهر المقدسي⁽⁵⁾:
ضعيف، وقال ابن معين⁽⁶⁾: ليس بشيء.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: لين الحديث. وهو ما ترجحه الباحثة.

سَعِيدُ بْنُ إِيَّاسٍ، أَبُو مَسْعُودٍ الْجُرَيْرِيُّ، البَصْرِيُّ، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنوات⁽⁸⁾،
مات سنة أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

ثُمَامَةُ بْنُ حَزْنٍ الْقُشَيْرِيُّ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ، وَلَمْ يَرَهُ، رَأَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ،
وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَدِمَ عَلَى عُمَرَ فِي خِلَافَتِهِ، وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً، ثقة من الثانية مخضرم، روى
له مسلم والترمذي والنسائي⁽¹⁰⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل يحيى بن أبي الحجاج لين الحديث. ولم يتميز سماعه من أبي
مَسْعُودٍ الْجُرَيْرِيُّ الذي اختلط قبل موته بثلاث سنوات. ولكن يحيى لم يتقرد، بل تابعه هلال بن حق
— وهو مقبول⁽¹¹⁾ — في الرواية عن الجُرَيْرِيِّ به، فيرتقي الإسناد إلى الحسن لغيره.
وممن حسنه الترمذي، والضياء⁽¹²⁾، والألباني⁽¹³⁾. وللحديث شاهد، من حديث الأحنف بن

(1) الثقات لابن حبان (255 / 9).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (67 / 9).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (139 / 9).

(4) علل الدارقطني (44 / 10).

(5) ذخيرة الحفاظ (2 / 1199).

(6) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (3 / 192)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (265 / 31).

(7) تقريب التهذيب (ص: 589).

(8) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 2)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي

(ص: 127)، الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 178).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10 / 341) تهذيب التهذيب (4 / 5)، تقريب التهذيب (ص: 233).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2 / 465)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (1 / 509)، تهذيب التهذيب (2 / 27)، تقريب التهذيب (ص: 134).

(11) تقريب التهذيب (ص: 575).

(12) الأحاديث المختارة (1 / 447 ح 322).

(13) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (6 / 39).

قيس عند النسائي⁽¹⁾، صححه الألباني⁽²⁾.



حديث رقم (26):

أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ عَلَى اللَّهِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ فَأُحْبَبُ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ".⁽³⁾

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁶⁾ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ...."

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، فَأُحْبَبُ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ". حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁸⁾ من طريق محمد بن رفاعه، وفيه زيادة.
وأخرجه وأحمد⁽⁹⁾ من طريق مالك. وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾، من طريق معمر.
كلاهما (مالك، ومعمر) تابعا لمحمد بن رفاعه في الرواية عن سهيل بن أبي صالح، به.

(1) سنن النسائي، كتاب الأحباس، باب وَفَّ الْمَسَاجِدِ (6/ 233 ح 3606).

(2) صحيح سنن النسائي (ص 561).

(3) الشرح الكبير للرافعي (6/ 471).

(4) البدر المنير (5/ 755).

(5) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب فِي صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (2/ 325 ح 2436).

(6) سنن النسائي، كتاب الصوم، صَوْمُ النَّبِيِّ ﷺ (4/ 201 ح 2358).

(7) سنن الترمذي، أبواب الصوم، باب مَا جَاءَ فِي صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، (2/ 114 ح 747).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب صِيَامِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ (1/ 553 ح 1740).

(9) مسند أحمد (13/ 77 ح 7639).

(10) مسند أحمد (15/ 107 ح 9199).

(11) صحيح ابن حبان (8/ 405 ح 3644).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، من طرق عن مسلم بن أبي مريم⁽²⁾، تابع سهيل بن أبي صالح في الرواية عن أبي صالح، بإسناده، وفيه زيادة.
دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ قَارِسِ بْنِ ذُوَيْبٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدُّهْلِيُّ مَوْلَاهُمْ، النَّيْسَابُورِيُّ، ثقة حافظ جليل، إِمَامُ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِخُرَاسَانَ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين، روى له الجماعة سوى مسلم⁽³⁾.

أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنِ الضَّحَّاكِ، ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث السابع.
مُحَمَّدُ بْنُ رِفَاعَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ، الْقُرْظِيُّ، الْمَدَنِيُّ، الْأَنْصَارِيُّ، مقبول، من السابعة، روى له الترمذي وابن ماجه⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي⁽⁶⁾ وثَّق. وقال الأزدي⁽⁷⁾: منكر الحديث.

وتميل الباحثة لرأي ابن حجر، يعني أنه مقبول.

سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ الْمَدَنِيُّ، واسمه ذكوان السمان، مَوْلَى جُوزَيْرَةَ بِنْتِ الْأَحْمَسِ الْعُطْفَانِيَّةِ، وَتُوفِّيَ سنة ثمان وثلاثين ومائة، روى له البخاري مقروناً والجماعة⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

أطلق القول بتوثيقه؛ ابن سعد⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، والعجلي⁽¹¹⁾، والخليلي⁽¹²⁾، وابن حزم⁽¹³⁾،

(1) صحيح مسلم، كتاب البر والصلة، باب النهي عن الشنء والتهاجر، (4/ 1987 ح 2565).

(2) مسلم بن أبي مريم: ثقة. تقريب التهذيب (ص: 530).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 623)، تهذيب التهذيب (9/ 515)، تقريب التهذيب (ص: 512).

(4) التاريخ الكبير للبخاري (1/ 82)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 201)، تهذيب التهذيب (9/ 163)، تقريب التهذيب (ص: 478).

(5) الثقات لابن حبان (7/ 423).

(6) الكاشف (2/ 171).

(7) تهذيب التهذيب (9/ 164).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 246)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 223).

(9) الطبقات الكبير (7/ 521).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 182).

(11) الثقات (1/ 440).

(12) الإرشاد (1/ 217).

(13) المحلى بالآثار (7/ 576).

وذكره ابن حبان⁽¹⁾، وابن شاهين⁽²⁾، في ثقافتهما، وزاد ابن حبان: يخطئ.
وقال سفيان بن عيينة⁽³⁾: "كنا نعدُّ سهيلُ بنُ أبي صالحٍ ثبَتاً في الحديث".
وقال ابن عدي⁽⁴⁾: وحدَّث سهيل عن جماعة، عن أبيه وهذا يدل على ثقة الرجل... وسهيل عندي مقبول الأخبار ثبت لا بأس به.
وقال النسائي⁽⁵⁾: "ليس به بأس". وقال أحمد بن حنبل⁽⁶⁾: "ما أصلح حديثه، أحب إليَّ من مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة".
وقال يحيى بن معين⁽⁷⁾: "سهيل بن أبي صالح، والعلاء بن عبد الرحمن، حديثهما قريب من السواء، وليس حديثهما بحجة"، وقال مرة⁽⁸⁾: "صويلح، وفيه لين"، وفي موضع⁽⁹⁾: "ليس بذاك، لم يزل أهل الحديث يتقون حديثه".
وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحب إليَّ من عمرو بن أبي عمرو، وأحب إليَّ من العلاء عن أبيه، عن أبي هريرة".
وقال أبو الفتح الأزدي⁽¹¹⁾: صدوق إلا أنه أصابه برسام⁽¹²⁾ في آخر عمره، فذهب بعض حديثه.

(1) (417 / 6).

(2) تاريخ أسماء الثقات (ص: 108).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 523).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 526).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 226).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(8) الضعفاء الكبير للعقيلي (2 / 155).

(9) انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (2 / 316)، تهذيب التهذيب (4 / 264).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 247).

(11) تهذيب التهذيب (4 / 264).

(12) البرسام: علة عقلية ينشأ عنها الهذيان، وهو وَرَمٌ حَارٌّ يَغْرِضُ لِلْجَبَابِ الَّذِي بَيْنَ الْكَيْدِ وَالْمَعْيِ ثُمَّ يَتَّصِلُ بِالْذَّمَاغِ. انظر: فتح الباري لابن حجر (1 / 338)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (1 / 41).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق، تغير حفظه بأخرة.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه محمد بن رفاعه مقبول وقد توبع كما في التخريج. فيرتقي إلى الصحيح لغيره.

أما ما نُسب إلى سهيل بن أبي صالح من الإختلاط، لا يضره في هذا الحديث، فهو من القسم الأول⁽²⁾. وقد توبع كما في التخريج.

وممن صحح إسناده: البوصيري⁽³⁾، والألباني⁽⁴⁾.



حديث رقم (27):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث صحيح، أخرجه الترمذي في جامعه، والحاكم في مستدركه من رواية جابر رضي الله عنه قال: أَقْبَلَ سَعْدٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "هَذَا خَالِي، فَلْيُرْنِي امْرُؤُ خَالِهِ"... قال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"... وأما الحاكم فأبدل "مجالداً" بـ "إسماعيل بن أبي خالد" ثم قال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَقْبَلَ سَعْدٌ، فَقَالَ ﷺ: "هَذَا خَالِي فَلْيُرْنِي امْرُؤُ خَالِهِ".

(1) تقريب التهذيب (ص: 259)

(2) انظر: المختلطين للعلائي (ص: 50)، الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 164)، الكواكب النيرات (ص: 242).

(3) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/ 77).

(4) صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 569)، وقال: "صحيح لغيره" في صحيح الرغيب و التهريب (1/ 604).

(5) البدر المنير (7/ 279-280).

(6) جامع الترمذي، أبواب المناقب، بَابُ مَنَاقِبِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، وَاسْمُ أَبِي وَقَّاصٍ: مَالِكُ بْنُ وَهَبٍ (105/6 ح 3752).

قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ.
وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ، وَكَانَتْ أُمُّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ فَلِذَلِكَ قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ هَذَا خَالِي.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي عاصم⁽¹⁾، والطبراني⁽²⁾، من طريق حماد بن أسامة، عن مُجَالِدٍ، به.
وأخرجه أحمد⁽³⁾ من طريق يحيى القطان. وأبو يعلى⁽⁴⁾ من طريق علي بن مسهر. وأبو
نعيم⁽⁵⁾ من طريق حيدرة بن إبراهيم. ثلاثتهم تابعوا أبا أسامة، عن مُجَالِدٍ، بإسناده.
وأخرجه الحاكم⁽⁶⁾ من طريق إسماعيل بن أبي خالد، تابع مجالد بن سعيد في الرواية عن
عامر الشعبي، به.
دراسة رجال الإسناد:

حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَبُو أَسَامَةَ الْكُوفِيُّ، ثِقَةٌ ثَبَتَ، مدلس من الثانية⁽⁷⁾، ولا يضر
تدليسه. سبقت ترجمته في الحديث الثاني عشر.
مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ بنِ عُمَيْرٍ بنِ بَسْطَامٍ الْهَمْدَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ
الجماعة سوى البخاري⁽⁸⁾.
مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁹⁾، والنسائي⁽¹⁰⁾ مرة، وقال البخاري⁽¹¹⁾: صدوق، وقال العجلي⁽¹²⁾: "جائز
الحديث حسن الحديث".

- (1) الأحاد والمثاني (1/ 168 ح 213).
- (2) المعجم الكبير (1/ 144 ح 323).
- (3) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (2/ 751 ح 1312).
- (4) مسند أبي يعلى الموصلي (4/ 78 ح 2101).
- (5) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/ 134 ح 509).
- (6) المستدرک للحاکم (3/ 498 ح 6113).
- (7) طبقات المدلسين (ص: 30).
- (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 223).
- (9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 269)، تاريخ ابن أبي خيثمة (3/ 117).
- (10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 223).
- (11) تهذيب التهذيب (10/ 41).
- (12) الثقات (2/ 264).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة، وعن غير جابر من الصحابة أحاديث صالحة، وجملة ما يرويه عن الشعبي وقد رواه عن غير الشعبي، ولكن أكثر روايته عنه، وعامة ما يرويه غير محفوظ".

وضعه جماعة منهم: يحيى القطان⁽²⁾، وابن سعد⁽³⁾، وابن معين⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾.

وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: لا يحتج به، وقال النسائي⁽⁹⁾: ليس بالقوي، وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "ردىء الحفظ يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، لا يجوز الاحتجاج به".

وقال ابن الملقن⁽¹¹⁾: لين.

وقال ابن حجر⁽¹²⁾: "ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره".

وترجح الباحثة؛ أنه صدوق يخطئ، وتغير بأخرة.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه مجالد بن سعيد؛ صدوق يخطئ، وتغير بأخرة. وقد مر نقل ابن الملقن تحسين الترمذي للحديث.

لكن مجالداً لم يتفرد بالرواية عن الشعبي، فتابعه الثقة إسماعيل بن أبي خالد⁽¹³⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8 / 169).

(2) التاريخ الكبير للخاري (8 / 9).

(3) الطبقات الكبير (8 / 468).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 361 / 362)، تاريخ ابن أبي خيثمة (3 / 117).

(5) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 49).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 95).

(7) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (3 / 134).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 362).

(9) الكاشف (2 / 240).

(10) المجروحين (3 / 10).

(11) البدر المنير (4 / 615).

(12) تقريب التهذيب (ص: 520)، وانظر: الكواكب النيرات (ص: 505).

(13) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (3 / 72)، سير أعلام النبلاء (6 / 176)، تقريب التهذيب (ص: 107).

وبخصوص اختلاطه؛ قال عبد الرحمن بن مهدي⁽¹⁾: "حديث مجالد عند الأحداث يحيى بن سعيد وأبى أسامة ليس بشئ". يعني أن سماعهما منه بعد اختلاطه، ولكنهما لم يتقردا بالرواية عنه بل تابعهما ثقتان هما: علي بن مسهر⁽²⁾، وحيدرة بن إبراهيم⁽³⁾. كما مر في التخريج.

لذا يرتقي الحديث بالمتابعات إلى الصحيح لغيره.

وصححه الحاكم⁽⁴⁾، والقاري⁽⁵⁾، والألباني⁽⁶⁾.



ثالثاً: سنن النسائي

حديث رقم (28):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: في سنن النسائي في عشرة النساء، عن الحسين بن عيسى القومسي، عن عَفَّان بن مسلم، عن سَلَّام بن سليمان، عن ثابت، عن أنسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ: النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ".

كل رجال هؤلاء في الصحيحين، إلا سَلَّام بن سليمان المُرَزِّي، قارئ البصرة، فأخرج عنه الترمذي والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. فهو إسناده صحيح.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁸⁾: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى الْقُومَسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَّامُ أَبُو الْمُنْذِرِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حُبِّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ".

تخريج الحديث:

أخرجه من طريق النسائي، الضياء المقدسي⁽⁹⁾، بمثله.

(1) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 361).

(2) قال ابن حجر: ثقة له غرائب بعد أن أضر. تقريب التهذيب (ص: 405).

(3) ترجمته في: تاريخ بغداد (9/ 194)، تاريخ الإسلام (6/ 78).

(4) المستدرک (3/ 498).

(5) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (9/ 3957).

(6) مشكاة المصابيح (3/ 1728).

(7) البدر المنير (1/ 501).

(8) سنن النسائي، كِتَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ، بَابُ حُبِّ النِّسَاءِ (7/ 61 ح 3939).

(9) المختارة (5/ 112 ح 1736).

وأخرجه أبو يعلى⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طرق عن سَلَامٍ، به، بنحوه.
وأخرجه النسائي أيضاً⁽⁵⁾ - ومن طريقه الضياء المقدسي⁽⁶⁾ -، والحاكم⁽⁷⁾، من طرق عن
جعفر بن سليمان، تابع سَلَاماً في الرواية عن ثابت البناني به، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى بْنِ حُمْرَانَ الْبُسْطَامِيُّ الطَّائِيُّ الْقُومِسِيُّ النَّحْوِيُّ، أَبُو عَلِيٍّ، مَاتَ سَنَةَ
سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁸⁾.
وثقه أحمد⁽⁹⁾، النسائي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والحاكم⁽¹²⁾ وقال: من كبار المحدثين وثقاتهم.
وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: صدوق.
وقال ابن حجر⁽¹⁵⁾: صدوق، صاحب حديث.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

سَلَامٌ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو الْمُنْذِرِ الْمُزَنِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْبَصْرِيُّ، ثُمَّ الْكُوفِيُّ الْقَارِي النَّحْوِيُّ، مَاتَ سَنَةَ
إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ⁽¹⁶⁾.

-
- (1) مسند أبي يعلى الموصلي (6/ 237 ح 3530)، (6/ 199 ح 3482).
 - (2) مسند أحمد (19/ 305 ح 12293)، (19/ 307 ح 12294).
 - (3) المعجم الأوسط (5/ 241 ح 52031).
 - (4) السنن الكبرى (7/ 124 ح 13454).
 - (5) سنن النسائي، كِتَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ، بَابُ حُبِّ النِّسَاءِ (7/ 61 ح 3940).
 - (6) المختارة (4/ 427 ح 1608).
 - (7) المستدرک علی الصحیحین (2/ 160 ح 2676).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 462).
 - (9) تاريخ بغداد (7/ 362).
 - (10) مشيخة النسائي (ص: 86).
 - (11) تهذيب التهذيب (2/ 363).
 - (12) تاريخ نيسابور، للحاكم (ص: 21)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 462).
 - (13) (8/ 188).
 - (14) الجرح والتعديل (3/ 60).
 - (15) تقريب التهذيب (ص: 168).
 - (16) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 288).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽¹⁾: "صدوق، صالح الحديث". وقال أبو داود⁽²⁾: "ليس به بأس"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾ وقال: "كان يخطيء، وليس هذا بسلام الطويل، ذاك ضعيف، وهذا صدوق". وقال الساجي⁽⁴⁾: "صدوق يهم، ليس بمتقن في الحديث". وقال العقيلي⁽⁵⁾: "لا يتابع على حديثه". واختلفت أقوال ابن معين فيه فقال⁽⁶⁾: لا بأس به، وفي موضع⁽⁷⁾: يُحتمل لصدقه، وفي آخر⁽⁸⁾: ليس بذلك، وقال مرة⁽⁹⁾: لا شيء، وسئل⁽¹⁰⁾: أنفة هو؟ قال: لا. وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق يهم.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، فيه سلام بن سليمان، صدوق يهم، وتابعه جعفر بن سليمان الضُّبَعِيُّ⁽¹²⁾ كما في التخریج، فیرتقی الإسناد إلى الصحيح لغيره. ومن صححه: الضياء المقدسي⁽¹³⁾، وابن حجر⁽¹⁴⁾، والألباني⁽¹⁵⁾، وقواه الذهبي⁽¹⁶⁾.



- (1) الجرح والتعديل (4/ 259).
- (2) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: 309).
- (3) (6/ 417).
- (4) تهذيب التهذيب (284/4).
- (5) الضعفاء الكبير (2/ 530).
- (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 289).
- (7) تهذيب التهذيب (4/ 285).
- (8) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 117).
- (9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 259).
- (10) سؤالات ابن الجنيد (ص: 434)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 289).
- (11) تقريب التهذيب (ص: 261).
- (12) صدوق زاهد لكنه كان يتشيع. انظر ترجمته: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 68)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 481)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 47)، سير أعلام النبلاء (8/ 197)، تهذيب التهذيب (2/ 95)، تقريب التهذيب (ص: 140).
- (13) المختارة (4/ 427).
- (14) فتح الباري لابن حجر (3/ 15)، (11/ 345).
- (15) صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 599).
- (16) ميزان الاعتدال (2/ 177).

حديث رقم (29):

أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ" ⁽¹⁾.

قال ابن الملقن ⁽²⁾: هذا الحديث صحيح، أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وأخرجه مسلم في صحيحه من هذا الوجه بدون: "وَتَرَكَ مَالًا".

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمته الله ⁽³⁾: أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ ⁽⁴⁾، عَنْ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم ⁽⁵⁾، والبيهقي ⁽⁶⁾، من طريق علي بن حُر. وأخرجه مسلم ⁽⁷⁾، والبيهقي ⁽⁸⁾ من طرق عن قُتَيْبَةَ بن سعيد. وأخرجه مسلم ⁽⁹⁾، وأبو يعلى ⁽¹⁰⁾، والبيهقي ⁽¹¹⁾، من طرق عن يحيى بن أيوب. وأخرجه أحمد ⁽¹²⁾ عن سليمان بن داود. ثلاثتهم (قُتَيْبَةُ بن سعيد، يحيى بن أيوب، سليمان بن داود) تابعوا علي بن حُر في الرواية عن إسماعيل بن جعفر، بإسناده، بمثله.

(1) البدر المنير (7/ 281).

(2) البدر المنير (7/ 281).

(3) سنن النسائي (6/ 251 ح 3652).

(4) هو : إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري.

(5) صحيح مسلم، كتاب الوصية، بَابُ وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ (3/ 1254 ح 1630).

(6) السنن الكبرى (6/ 455 ح 12634).

(7) صحيح مسلم، كتاب الوصية، بَابُ وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ (3/ 1254 ح 1630).

(8) السنن الكبرى (6/ 455 ح 12634).

(9) صحيح مسلم، كتاب الوصية، بَابُ وُصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَاتِ إِلَى الْمَيِّتِ (3/ 1254 ح 1630).

(10) مسند أبي يعلى (11/ 379).

(11) السنن الكبرى (6/ 455 ح 12634).

(12) مسند أحمد (14/ 436 ح 8841).

وأخرجه ابن ماجه⁽¹⁾ من طريق عبد العزيز بن أبي حازم، تابع إسماعيل بن جعفر، في الرواية عن العلاء بن عبد الرحمن، به.

دراسة رجال الإسناد:

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقى، أبو شبل المدني، مولى الحرقة⁽²⁾، مات سنة ثمان وثلاثين ومائة، أخرج له البخاري في جزء القراءة، ومسلم، وأصحاب السنن⁽³⁾.

مختلف فيه: وثقه ابن سعد⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، والعجلي⁽⁶⁾، والترمذي⁽⁷⁾، زاد أحمد: "لم نسمع أحداً ذكر العلاء بسوء"، وفي موضع⁽⁸⁾: "العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل، وفوق محمد بن عمرو" وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: صالح... العلاء بن عبد الرحمن عندي فوق سهيل - يعني ابن أبي صالح - وفوق محمد بن عمرو - بن علقمة -، وقال أيضاً⁽¹²⁾: روى عنه الثقات، وأنا أنكر من حديثه أشياء.

وقال ابن عدي⁽¹³⁾: وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ، عن أبيه، عن أبي هريرة يرويه، عن العلاء الثقات وما أرى بحديثه بأساً، وقال أبو زرعة⁽¹⁴⁾: ليس هو بأقوى ما يكون.

-
- (1) سنن ابن ماجه، كتاب الوصايا، باب من مات ولم يوص هل يتصدق عنه (2/ 906 ح 2716).
 - (2) الحرقة: بطن من جهينة، وكانت أمه مولاة لرجل من الحرقة من جهينة. الأنساب للسمعاني (4/ 129).
 - (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 520).
 - (4) الطبقات الكبير (7/ 514).
 - (5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).
 - (6) الثقات (2/ 150).
 - (7) سنن الترمذي (1/ 74).
 - (8) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 19)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).
 - (9) (5/ 247).
 - (10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 523).
 - (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).
 - (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 358).
 - (13) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 374).
 - (14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 358).

أما ابن معين اختلفت أقواله، فسأله عثمان الدارمي⁽¹⁾: العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه كيف حديثهما؟ فقال: ليس به بأس، قال: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ فقال: سعيد أوثق والعلاء ضعيف - يعني بالنسبة لسعيد - وفي موضع⁽²⁾: ليس بذاك لم يزل الناس يتقون حديثه، وفي موضع آخر⁽³⁾: سئل عن العلاء وسهيل فلم يَقَوْ أمرهما.

وقال الخليلي⁽⁴⁾: مختلف فيه؛ لأنه يتفرد بأحاديث لا يتابع عليها.

وقال الذهبي⁽⁵⁾: صدوق مشهور، وفي موضع⁽⁶⁾: لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يُتَجَنَّبُ ما أنكر عليه.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق ربما وهم.

وتميل الباحثة لرأي الإمام الذهبي بأنه صدوق.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، وممن صححه ابن حجر⁽⁸⁾، وحسين سليم أسد⁽⁹⁾.

والحديث في صحيح مسلم كما سبق في التخريج، في إسناده العلاء بن عبد الرحمن مختلف فيه والراجح أنه صدوق، أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ⁽¹⁰⁾.



(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 173).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 357).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 262).

(4) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (1/ 218).

(5) المغني في الضعفاء (2/ 440).

(6) سير أعلام النبلاء (6/ 187).

(7) تقريب التهذيب (ص: 435).

(8) التلخيص الحبير (3/ 208).

(9) هامش مسند أبي يعلى الموصلي (11/ 379).

(10) تهذيب التهذيب (8/ 187).

حديث رقم (30):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: وَرَوَى النَّسَائِيُّ فِي سَنَنِهِ، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا، قَالَ: "مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ لِمَيْمُونَةَ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: أَلَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا، فَدَبِغْتُمُوهُ، فَانْتَفَعْتُمْ بِهِ". وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُوَافِقَةٌ لِمَا أوردَهُ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ⁽²⁾ فِي الْكِتَابِ، مِنْ كَوْنِ الشَّاةِ كَانَتْ لِمَيْمُونَةَ.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽³⁾: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَالْحَارِثُ بْنُ مِسْكِينٍ، قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ وَاللَّفْظُ لَهُ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ كَانَ أَعْطَاهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: "هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا مَيْتَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁴⁾، والبخاري⁽⁵⁾، ومسلم⁽⁶⁾، من طرق عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، بنحوه.

وأخرجه النسائي⁽⁷⁾ أيضًا من طريق الشعبي. وأخرجه⁽⁸⁾ النسائي، ومسلم⁽⁹⁾، من طريق عطاء بن أبي رباح. كلاهما تابعا لعبيد الله بن عبد الله، في الرواية عن ابن عباس، به.

(1) البدر المنير (1/ 580).

(2) الشرح الكبير للرافعي (1/ 288).

(3) سنن النسائي، كتاب الفِرْعِ وَالْعَتِيرَةِ، بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ (7/ 172 ح 4235).

(4) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (7/ 172 ح 4236).

(5) صحيح البخاري، كتاب البيوع، بَابُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ (3/ 81 ح 2221)، كتاب الذبائح والصيد، بَابُ

جُلُودِ الْمَيْتَةِ (7/ 96 ح 5531). وفي الزكاة، بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، (2/ 128 ح

1492).

(6) صحيح مسلم، كتاب الحيض، بَابُ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدَّبَاغِ (1/ 276 ح 363).

(7) سنن النسائي (7/ 173 ح 4239).

(8) سنن النسائي الكتاب والباب السابقين (7/ 172 ح 4238).

(9) صحيح مسلم، كتاب الحيض، بَابُ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدَّبَاغِ (1/ 277 ح 363، ح 365).

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العُتْقِي، الفقيه صاحب مالك ثقة، مات سنة إحدى وتسعين ومائة، روى له البخاري، والنسائي⁽¹⁾.
 محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، متفق على جلالته واتقائه، مدلس من الثالثة⁽²⁾، وقد صرح بالسماع⁽³⁾، فلا يضر تدليسه.
 وباقي الإسناد رجاله ثقات.
 الحكم على إسناد الحديث:
 إسناده صحيح. والحديث رواه الشيخان.



حديث رقم (31):

حَدَّثَنَا بُرَيْدَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا". قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ⁽⁴⁾: رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مَسْنَدِهِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁵⁾: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ".
 تخریج الحديث:

أخرجه أبو نعيم⁽⁶⁾ من طريق الفضل بن موسى، به.
 وأخرجه أحمد⁽⁷⁾، وابن أبي الدنيا⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، من طريق علي بن الحسن.

- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (347 / 17)، تهذيب التهذيب (6 / 253)، تقريب التهذيب (ص: 348).
- (2) طبقات المدلسين (ص: 45).
- (3) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (2 / 128 ح 1492).
- (4) البدر المنير (9 / 341).
- (5) سنن النسائي، كتاب العقيدة (7/164 ح 4213).
- (6) أخبار أصبهان (1 / 284).
- (7) مسند أحمد (38 / 160 ح 23058).
- (8) النفقة على العيال (1 / 192).
- (9) المعجم الكبير (3 / 29 ح 2574).

أخرجه أحمد⁽¹⁾، وابن أبي شيبة⁽²⁾ من طريق زيد بن الحُبَاب. كلاهما تابعا الفضل بن موسى، في الرواية عن الحسين بن واقد، به، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، قَاضِي مَرْوَ وَشَيْخُهَا، ثَقَّةٌ لَهُ أَوْهَامٌ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبَخَارِيِّ⁽³⁾.

بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسْلَمِيُّ، قِيلَ: اسْمُهُ عَامِرٌ، وَبُرَيْدَةُ لِقَبِهِ، صَحَابِي أَسْلَمَ عَامَ الْهَجْرَةِ، إِذْ مَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مُهَاجِرًا، وَشَهِدَ: غَزَاةَ خَيْبَرَ، وَالْفَتْحَ، وَكَانَ مَعَهُ اللَّوَاءُ، كَانَ مِنْ سَاكِنِي الْمَدِينَةِ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْبَصْرَةِ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا إِلَى خُرَاسَانَ غَازِيًا فَمَاتَ بِمَرْوَ فِي إِمْرَةِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، تُوفِّيَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ⁽⁴⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَوْهَامِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ ابْنَ حَجَرَ صَحَّحَ الْإِسْنَادَ⁽⁵⁾، وَهُوَ الَّذِي وَصَفَهُ بِأَنَّهُ ثَقَّةٌ لَهُ أَوْهَامٌ، وَذَكَرَهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَدْلُسِينَ⁽⁶⁾، فَلَعَلَّهُ تَأَكَّدَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَوْهَامِهِ، وَتَدْلِيْسُهُ لَا يَضُرُّ.

و صححه أيضاً: النووي⁽⁷⁾، والصنعاني⁽⁸⁾، وقال الألباني⁽⁹⁾: " على شرط مسلم".



(1) مسند أحمد (38/ 109 ح 23001).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (8/ 46).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 494).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1/ 185)، أسد الغابة (1/ 209)، الإصابة في تمييز الصحابة (1/ 418)،

تقريب التهذيب (ص: 121)، سير أعلام النبلاء (2/ 469).

(5) التلخيص الحبير (4/ 363).

(6) طبقات المدلسين (ص: 20).

(7) المجموع شرح المذهب (8/ 427).

(8) سبل السلام (2/ 540).

(9) إرواء الغليل (4/ 381).

حديث رقم (32):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي سُنَنِهِ، وَأَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ"⁽²⁾، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ". وَعَزَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ وَأَبْنُ الْأَثِيرِ فِي جَامِعِهِ إِلَى أَبِي دَاوُدَ، وَلَمْ أَرَهُ فِيهِ⁽³⁾، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي أَطْرَافِهِ أَيْضًا، نَعَمْ قَالَ الْحَافِظُ جَمَالَ الدِّينِ الْمَزْيِي: هُوَ مُوجُودٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ الْعَبْدِ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ دَاسَةَ، فِي كِتَابِ الْأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمته الله⁽⁴⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ، وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ".

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ⁽⁵⁾، وَأَبُو يَعْلَى⁽⁶⁾، - وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ حَبَانَ⁽⁷⁾، -، وَالطَّبْرَانِيُّ⁽⁸⁾، وَالْبَيْهَقِيُّ⁽⁹⁾، مِنْ طَرِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ، بِإِسْنَادِهِ، بِمِثْلِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأُمَوِيِّ، أَبُو بَكْرٍ الْمَرْزُوقِيُّ، قَاضِي حِمَصَ، ثِقَةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ النَّسَائِيُّ⁽¹⁰⁾.

(1) البدر المنير (9/ 455/ 456).

(2) الْأَنْدَادُ جَمْعٌ نِدٍّ بِالْكَسْرِ وَهُوَ مِثْلُ الشَّيْءِ الَّذِي يُضَادُّهُ فِي أُمُورِهِ، وَيُنَادُّهُ أَيْ يُخَالِفُهُ، وَيُرِيدُ بِهَا مَا كَانُوا يَتَّخِذُونَهُ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ. انظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم (9/ 55).

(3) سيأتي تخريج الحديث من سنن أبي داود في الأيمان والنذور، فعمل المصنف نظر في نسخة أخرى، فلم يره فيها.

(4) سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الْحَلْفِ بِالْأُمَّهَاتِ (7/ 5 ح 3769).

(5) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، بَابُ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِالْأَبَاءِ (3/ 222 ح 3248).

(6) مسند أبي يعلى الموصلي (10/ 434 ح 6048).

(7) صحيح ابن حبان (10/ 199 ح 4357).

(8) المعجم الأوسط (5/ 25 ح 4575). قال الطبراني: لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَوْفٍ إِلَّا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ.

(9) السنن الكبرى (10/ 51 ح 19828).

(10) تهذيب التهذيب (1/ 62)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/ 407)، تقريب التهذيب (ص: 82)، سير

أعلام النبلاء (13/ 527).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانِ الْعَنْبَرِيِّ، أَبُو عَمْرِو الْعَنْبَرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ النَّسَائِيُّ⁽¹⁾.
 مُعَاذُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ نَصْرِ بْنِ حَسَّانِ التَّمِيمِيِّ، أَبُو الْمُثَنَّى الْبَصْرِيُّ، قَاضِيهَا وَالِدُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ، وَ الْمُثَنَّى بْنُ مُعَاذٍ، ثَقَّةٌ مُتَقِنٌ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.
 عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ، أَبُو سَهْلٍ الْأَعْرَابِيُّ، الْبَصْرِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ أَعْرَابِيًّا، بَلْ شُهِرَ بِهِ، وَاسْمُ أَبِي جَمِيلَةَ بِنْدَوِيَّةَ، وَيُقَالُ بِلِ اسمِ أُمِّهِ بِنْدَوِيَّةَ، ثَقَّةٌ رَمِيَ بِالْقَدْرِ وَبِالتَّشْيِيعِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽³⁾.
 مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، أَبُو بَكْرٍ الْأَنْصَارِيُّ، الْأَنْسِيُّ، الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ عَابِدُ كَبِيرِ الْقَدْرِ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَةٍ⁽⁴⁾.
 الحكم على إسناده الحديث:

إسناده صحيح. وممن صححه الألباني⁽⁵⁾، وحسين سليم أسد⁽⁶⁾.



رابعاً: سنن ابن ماجه

حديث رقم (33):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: وفي سنن ابن ماجه بإسناد صحيح، عن شقيق بن سلمة قال: "رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّآنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَقُولَانِ: هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشَقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ الدَّمَشَقِيُّ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَبْدِ بَنِ أَبِي لُبَابَةَ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: "رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّآنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَيَقُولَانِ: هَكَذَا كَانَ وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

(1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 158)، تهذيب التهذيب (7/ 49)، تقريب التهذيب (ص: 374).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 132)، تهذيب التهذيب (10/ 194)، تقريب التهذيب (ص: 536).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 438)، تهذيب التهذيب (8/ 168)، تقريب التهذيب (ص: 433).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (25/ 349)، تهذيب التهذيب (9/ 214)، تقريب التهذيب (ص: 483).

(5) سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/ 1676)، التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (6/ 385).

(6) في تحقيقه لمسند أبي يعلى (10/ 434).

(7) البدر المنير (2/ 141).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (1/ 144 ح 413).

تخريج الحديث:

أخرج الطيالسي⁽¹⁾. وأخرجه القاسم بن سلام⁽²⁾. ومن طريقه الضياء⁽³⁾، من طريق عاصم بن علي⁽⁴⁾. وأخرجه البزار⁽⁵⁾ من طريق موسى بن داود⁽⁶⁾. وأخرجه الطحاوي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾ من طريق علي بن الجعد. أربعتهم (الطيالسي، عاصم بن علي، موسى بن داود، علي بن الجعد) تابعوا الوليد بن مسلم في الرواية عن ابن ثوبان، عن عبدة بن أبي لبابة، بمنثله. غير الطيالسي رواه عن عثمان وحده. وأخرجه أحمد⁽⁹⁾، والبزار⁽¹⁰⁾، وعبد بن حميد⁽¹¹⁾، وابن الجارود⁽¹²⁾، وابن خزيمة⁽¹³⁾، من طرق عن إسرائيل بن أبي إسحق السبيعي، عن عامر بن شقيق عن عثمان وحده. كلاهما (عبدة بن أبي لبابة، عامر بن شقيق) عن أبي وائل به بنحوه. دراسة رجال الإسناد:

محمود بن خالد بن يزيد الدمشقي، ثقة. سبقت ترجمته في الحديث الثامن عشر. الوليد بن مسلم، أبو العباس الدمشقي، مولى لبني أمية، ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية⁽¹⁴⁾ من الرابعة⁽¹⁵⁾، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁶⁾.

- (1) مسند أبي داود الطيالسي (1/ 80 ح 81).
- (2) الطهور (ص: 167).
- (3) الأحاديث المختارة (2/ 119 ح 492).
- (4) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (13/ 511)، تهذيب التهذيب (5/ 51)، تقريب التهذيب (ص: 286).
- (5) مسند البزار (2/ 51 ح 394).
- (6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (29/ 60)، تهذيب التهذيب (10/ 343)، تقريب التهذيب (ص: 550).
- (7) شرح معاني الآثار (1/ 29 ح 119).
- (8) مسند الشاميين (1/ 107 ح 161).
- (9) مسند أحمد (1/ 464 ح 403).
- (10) مسند البزار (2/ 49 ح 393).
- (11) المنتخب من مسند عبد بن حميد (1/ 109 ح 62).
- (12) المنتقى لابن الجارود (ص: 30 ح 72).
- (13) صحيح ابن خزيمة (1/ 76 ح 151).
- (14) تدليس التسوية: هو أن يروي الراوي حديثاً عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الأول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات، وهذا شر أقسام التدليس، قاذح فيمن تعمد فعله. انظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (2/ 104)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، (1/ 257) شرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 825).
- (15) طبقات المدلسين (ص: 51).
- (16) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 17)، الثقات للعجلي (2/ 342)، الثقات لابن حبان (9/ 222)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 94)، تهذيب التهذيب (11/ 152)، طبقات المدلسين (ص: 51)، تقريب التهذيب (ص: 584).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتٍ بْنِ ثَوْبَانَ الْعَنْسِيِّ، الدَّمَشْقِيُّ، مَاتَ فِي سَنَةِ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَه.

مختلف فيه:

قال دُحَيْم⁽¹⁾: "ثَقَّةٌ يُرْمَى بِالْقَدْرِ"، وقال أَبُو حَاتِمٍ⁽²⁾: "ثَقَّةٌ يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَدْرِ، وَتَغْيِيرُ عَقْلِهِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ". وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾.

وقال ابن معين في رواية⁽⁴⁾، وعلي بن المديني⁽⁵⁾، وأبو زرعة الرازي⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال صالح جزرة⁽⁹⁾: "قَدْرِي، صدوق".

وضعه يحيى⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، زاد يحيى⁽¹²⁾: "يُكْتَبُ حَدِيثُهُ عَلَى ضَعْفِهِ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا". وقال النسائي في موضع⁽¹³⁾: "ليس بالقوي"، وفي موضع آخر⁽¹⁴⁾: "ليس بثقة". وقال أحمد بن حنبل⁽¹⁵⁾: "أحاديثه مناكير"، وفي موضع⁽¹⁶⁾: "لم يكن بالقوي في الحديث". وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش⁽¹⁷⁾: "في حديثه لين". وقال ابن عدي⁽¹⁸⁾: "يكتب حديثه على ضعفه".

(1) تاريخ بغداد (11 / 486)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).
(3) (7 / 92).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4 / 463).

(5) تاريخ بغداد (11 / 486).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(7) انظر: سوالات الآجري لأبي داود (2 / 227)، تاريخ بغداد (11 / 486).

(8) الثقات (2 / 73).

(9) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(10) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي) (ص: 146).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(12) وقال أيضاً: صالح الحديث. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(13) تاريخ بغداد (11 / 486)، الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 460).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 16).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 219).

(16) الضعفاء الكبير، للعقيلي (3 / 386).

(17) تاريخ بغداد (11 / 486).

(18) الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 462).

قال الذهبي⁽¹⁾: "لم يكن بالمكثر، ولا هو بالحجة، بل صالح الحديث"، وفي موضع⁽²⁾:
"صدوق رُمي بالقدر".

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة.

عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْأَسَدِيُّ ثُمَّ الْغَاصِرِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ، التَّاجِرُ، ثَقَّةٌ، مَاتَ فِي حُدُودِ سَنَةِ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ⁽⁴⁾.

شَفِيقُ بْنُ سَلَمَةَ، أَبُو وَائِلٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ مَخْضَرٌ - أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ولم يره -، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن؛ وممن حسنه الضياء المقدسي⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.

وفيه:

- الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة ولم يصرح بالسماع، إلا أنه توبع كما مر في التخريج.
 - عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان صدوق يخطيء، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة.
- وبدعته لا تضر فهو ليس بداعية، والحديث ليس فيه ما يدعو إلى بدعته.

أما اختلاطه؛ فلم يتميز من سمع منه قبل الاختلاط وبعده⁽⁸⁾، ولكن روى عنه هذا الحديث خمسة ليس فيهم ضعيف.

وابن ثوبان لم يتفرد؛ بل تابعه إسرائيل وهو ثقة - كما سبق في التخريج، فيرتقي الإسناد ليصبح صحيحاً لغيره.

(1) سير أعلام النبلاء (7/ 314).

(2) المغني في الضعفاء (2/ 377).

(3) تقريب التهذيب (ص: 337).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 543)، سير أعلام النبلاء (5/ 229)، تقريب التهذيب (ص: 369).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 371)، تهذيب الكمال (12/ 553)، تهذيب التهذيب (4/ 362)، سير

أعلام النبلاء (4/ 161)، تقريب التهذيب (ص: 268).

(6) الأحاديث المختارة (2/ 119 ح 492).

(7) ضعيف أبي داود (1/ 45).

(8) انظر: الكواكب النيرات (ص: 477).

وصححه النووي⁽¹⁾، ومغلطاي⁽²⁾، والعيني⁽³⁾، ولعلمهم صححوه بالنظر لما رواه البخاري⁽⁴⁾، ومسلم⁽⁵⁾، عَنْ حُمْرَانَ⁽⁶⁾، مَوْلَى عُمَانَ أَنَّهُ رَأَى عُمَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَعَسَلَهُمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَهُ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ".



حديث رقم (34):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: في سنن ابن ماجه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً: "إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ⁽⁸⁾ وَالصَّلَاةَ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَاتِ وَالسَّبَاعِ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا فَإِنَّهَا الْمَلَاعِنُ". إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ زُهَيْرٍ، قَالَ: قَالَ: سَالِمٌ، سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ⁽¹⁰⁾ عَلَى جَوَادِ الطَّرِيقِ، وَالصَّلَاةَ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْحَيَاتِ وَالسَّبَاعِ، وَقَضَاءُ الْحَاجَةِ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا مِنَ الْمَلَاعِنِ".

- (1) المجموع شرح المذهب (1/ 431).
- (2) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 278).
- (3) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 9).
- (4) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثاً ثلاثاً (1/ 43 ح 159).
- (5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله (1/ 204 ح 226). واللفظ له.
- (6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 301)، تهذيب التهذيب (3/ 24)، تقريب التهذيب (ص: 179).
- (7) البدر المنير (2/ 314).
- (8) جواد الطريق جمع جادة بتشديد الدال فيهما، وهو معظم الطريق، أي وسطها. النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 245)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي (ص: 267).
- (9) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب النُّهْيِ عَنِ الْخَلَاءِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ (1/ 119 ح 329).
- (10) التَّعْرِيسُ: أَي نَزُولُ الْمُسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ لِلنُّوْمِ وَالْإِسْتِرَاحَةِ. انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس (4/ 263)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 139).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾ بنفس الإسناد عن سالم بن عبد الله الخياط، وفيه زيادة.
وأخرجه ابن ماجه⁽²⁾ من طريق ابن أبي شيبة- وهو في المصنف⁽³⁾ - مختصراً، وأبو
يعلى⁽⁴⁾، وأحمد⁽⁵⁾، وابن السنّي⁽⁶⁾ بزيادة، وابن الأعرابي⁽⁷⁾ مختصراً، من طرق عن هشام بن حسان،
تابع سالماً الخياط في الرواية عن الحسن، عن جابر، ولم يصرح فيه بالسماع من جابر.

دراسة رجال الإسناد:

عَمَرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ أَبُو حَفْصٍ التَّيْسِيُّ، من موالى بني هاشم، دمشقي، سكن تَنْيِسَ⁽⁸⁾، فُنُسب
إليها، مات سنة أربع عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

وثقه الشافعي⁽¹⁰⁾، وابن يونس⁽¹¹⁾، وابن منده⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾ وقال في موضع⁽¹⁴⁾: صدوق
مشهور. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁵⁾.

وقال أبو حاتم⁽¹⁶⁾: "يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال العقيلي⁽¹⁷⁾: "في حديثه وهم". وضعفه ابن

-
- (1) صحيح ابن خزيمة (144/4 ح 2548).
 - (2) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب النهي عن النزول على الطريق (1240/2 ح 3772).
 - (3) مصنف ابن أبي شيبة (169/2 ح 7746)، (5/306 ح 26352).
 - (4) مسند أبي يعلى الموصلي (153/4 ح 2219).
 - (5) مسند أحمد (178/22 ح 14277).
 - (6) عمل اليوم والليلة (ص: 468 ح 532).
 - (7) معجم ابن الأعرابي (1/60 ح 78).
 - (8) بلدة من بلاد مصر، كانت تقع على البحر المتوسط، قريبة من دمياط. الأنساب للسمعاني (3/98)، معجم البلدان (2/51).
 - (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (53/22).
 - (10) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (61/46)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (53/22).
 - (11) ذيل ميزان الاعتدال، لزين الدين العراقي (ص: 186).
 - (12) إكمال تهذيب الكمال (183/10).
 - (13) المغني في الضعفاء (2/484).
 - (14) ميزان الاعتدال (3/262).
 - (15) الثقات لابن حبان (8/482).
 - (16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/236).
 - (17) الضعفاء الكبير للعقيلي (3/272).

معين⁽¹⁾، والساجي⁽²⁾، وذكره ابن الجوزي في الضعفاء⁽³⁾.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق له أوهام.

زُهَيْر بن محمد التميمي العنبري، أبو المُنْذَر الخُرَّاساني المَرْوُزي الخَرَقِي، من أهل قرية من قرى مرو تسمى خَرَق⁽⁵⁾، سكن الشام ثم الحجاز، مات سنة اثنتين وستين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

وثقه ابن معين مرة⁽⁷⁾، وقال أخرى⁽⁸⁾: "صالح لا بأس به"، وفي موضع⁽⁹⁾: ضعيف، ووثقه أحمد⁽¹⁰⁾، وفي موضع⁽¹¹⁾: لا بأس به، وفي موضع آخر⁽¹²⁾: مستقيم الحديث، وقال أيضاً⁽¹³⁾: مُقَارِب الحديث، وَقَالَ أبو بكر الأثرم⁽¹⁴⁾: سمعت أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن مُحَمَّد قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء، ثم قال لي: ترى هذا زهير بن مُحَمَّد الذي يروون عنه أصحابنا. ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة، عبد الرحمن بن مهدي... أحاديث مستقيمة صحاح، وأما أحاديث أبي حفص ذاك التَّنْيسِي عنه فتلك بواطيل موضوعة أو نحو هذا.

وقال البخاري⁽¹⁵⁾: ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح، ثم نقل قول أحمد⁽¹⁶⁾: كَانَ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر، فَقُلِبَ اسمه.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 235).

(2) ميزان الاعتدال (3/ 262)، إكمال تهذيب الكمال (10/ 183)، تهذيب التهذيب (8/ 44).

(3) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (2/ 226).

(4) تقريب التهذيب (ص: 422).

(5) الأنساب للسمعاني (5/ 97).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 414)، تهذيب التهذيب (3/ 349).

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 354).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 416).

(9) الضعفاء الكبير للعقيلي (2/ 92).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 416).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 416).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 590).

(13) الضعفاء للعقيلي (2/ 416).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 417).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9/ 418).

(16) التاريخ الكبير للبخاري (3/ 427).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: ولعل أهل الشام أخطأوا عليه، فإنه إذا حدث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: يخطئ وبخالف.

وقال الذهبي⁽³⁾: ثقة يُغرب ويأتي بما ينكر، وفي الديوان⁽⁴⁾: ثقة فيه لين، وفي السير⁽⁵⁾: رَوَى عَنْهُ عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ النَّيْسَبِيُّ مَنَّاكِيرَ، وَمَا هُوَ بِالْقَوِيِّ وَلَا بِالْمُتَّقِنِ، مَعَ أَنَّ أَرْبَابَ الْكُتُبِ السَّتَّةَ خَرَجُوا لَهُ.

والخلاصة: قول ابن حجر⁽⁶⁾: ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضَعَّف بسببها. قالت الباحثة: وقد روى عنه هذا الحديث، عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وهو شامي، يعني أن روايته عن زهير فيها مناكير.

سالم بن عبد الله الخياط، بصري نزل مكة، من السادسة، روى له الترمذي، وابن ماجه⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه أحمد في موضع⁽⁸⁾، وفي موضع آخر⁽⁹⁾: "ما أرى به بأساً"، وقال سفيان الثوري⁽¹⁰⁾: "كان مرضياً"، وذكره ابن خلفون، وابن شاهين في ثقاتهما⁽¹¹⁾، وقال ابن عدي⁽¹²⁾: "ما أرى بعامة ما يرويه بأساً".

وقال ابن معين⁽¹³⁾: ليس بشئ، وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 187).

(2) (6/ 337).

(3) انظر: الكاشف (1/ 408)، المغني في الضعفاء (1/ 242)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 209).

(4) ديوان الضعفاء (ص: 146).

(5) سير أعلام النبلاء (8/ 188).

(6) تقريب التهذيب (ص: 217).

(7) تقريب التهذيب (ص: 226).

(8) إكمال تهذيب الكمال (5/ 189).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 185).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 185).

(11) إكمال تهذيب الكمال (5/ 190).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 378).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 122)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 185).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 185).

وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽¹⁾: لَيْسَ بِنَقَّةٍ، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽²⁾: لَيْنُ الْحَدِيثِ. وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ⁽³⁾: "يَقْلَبُ الْأَخْبَارَ وَيَزِيدُ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا وَيَجْعَلُ رَوَايَاتِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ سَمَاعًا، وَلَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ شَيْئًا، لَا يَحِلُّ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ". وَذَكَرَهُ السَّاجِي وَالْعَقِيلِيُّ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَابْنُ السَّكَنِ فِي جُمْلَةِ الضَّعَفَاءِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽⁴⁾: صَدُوقٌ سَيِّءُ الْحِفْظِ. وَهُوَ مَا تَمِيلُ الْبَاحِثَةُ إِلَيْهِ.

الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارٍ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ، مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَأُمُّهُ خَيْرَةُ مَوْلَاةٌ أُمُّ سَلَمَةَ، ثَقَّةٌ فَقِيهٌ فَاضِلٌ مَشْهُورٌ، وَكَانَ يَرْسُلُ كَثِيرًا وَيُدَلِّسُ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁵⁾.

وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنْ جَابِرٍ، فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ يَلِقْ جَابِرًا، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: مَا أَرَى أَنَّ الْحَسَنَ سَمِعَ مِنْ جَابِرٍ، وَلَكِنْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ يَقُولُ عَنِ الْحَسَنِ ثَنَا جَابِرٍ، وَأَنَا أَنْكَرُ هَذَا إِنَّمَا الْحَسَنُ عَنْ جَابِرٍ كِتَابًا، مَعَ أَنَّهُ أَدْرَكَ جَابِرًا⁽⁶⁾.

قَالَ سُلَيْمَانُ النَّيْمِيُّ⁽⁷⁾: "ذَهَبُوا بِصَحِيفَةِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فَأَخَذَهَا، أَوْ قَالَ فَرَّوَاهَا، وَذَهَبُوا بِهَا إِلَى قَتَادَةَ فَرَّوَاهَا، وَأَتَوْنِي بِهَا فَلَمْ أَرَوْهَا، يَقُولُ: رَدَدْتُهَا".

وَقَالَ الْبِزَارُ⁽⁸⁾: "كَانَ الْحَسَنُ يَرْوِي عَنْ جَمَاعَةٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُمْ؛ فَيَتَجَوَّزُ وَيَقُولُ حَدَّثَنَا وَخَطَبْنَا، يَعْنِي قَوْمَهُ الَّذِينَ حَدَّثُوا وَخَطَبُوا بِالْبَصْرَةِ".

وبياقي رجال الإسناد ثقات.

(1) الضعفاء والمتركون (ص: 46).

(2) ميزان الاعتدال (2/ 111)، تهذيب التهذيب (3/ 440).

(3) المجروحين لابن حبان (1/ 342).

(4) تقريب التهذيب (ص: 226).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 123)، تهذيب التهذيب (2/ 267)، تقريب التهذيب (ص: 160).

(6) انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 37).

(7) سنن الترمذي (2/ 595).

(8) انظر: تقريب التهذيب (ص: 160).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ للعلل الآتية:

- زهير بن محمد التميمي ؛ ضعيف في رواية أهل الشام عنه ، وهذا الحديث منها، فقد روى عنه عمرو بن أبي سلمة الشامي وهو صدوق له أوهام، وروايته عن زهير فيها مناكير.
- سالم الخياط؛ صدوق سيئ الحفظ، وقد تابعه هشام بن حسان. وهشام بن حسان وإن كان ثقة، إلا أنهم تكلموا في روايته عن الحسن⁽¹⁾، لذا يبقى الحديث على ضعفه. وممن ضعفه البوصيري⁽²⁾. وأعله مغلطاي⁽³⁾ بسبب عمرو بن أبي سلمة ، والانقطاع ما بين الحسن وجابر.
- أما تدليس الحسن، فلا يضر، فهو من الثانية⁽⁴⁾. وأما ما قيل بشأن سماع الحسن من جابر، وأنه من باب الوجدادة⁽⁵⁾، فيحمل على الاتصال⁽⁶⁾.
- وذهب ابن حجر⁽⁷⁾، والألباني⁽⁸⁾ إلى تحسين هذا الإسناد.



- (1) انظر: الجرح والتعديل (43 / 1)، ميزان الاعتدال (4 / 296 - 297)، جامع التحصيل (ص: 164).
- (2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (49 / 1).
- (3) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 128).
- (4) طبقات المدلسين (ص: 29).
- (5) الوجدادة: هي إحدى طرق تحمل الحديث، وهي الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا، وكذلك كتب أبيه وجده بخط أيديهم. فله أن يقول (وجدت بخط فلان، أو قرأت بخط فلان، أو في كتاب فلان بخطه أخبرنا فلان بن فلان) ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد، والمتن. أو يقول: (وجدت، أو قرأت بخط فلان عن فلان)، ويذكر الذي حدثه ومن فوقه، هذا الذي استمر عليه العمل قديماً، وحديثاً، وهو من باب المنقطع، والمرسل، غير أنه أخذ شوباً من الاتصال بقوله (وجدت بخط فلان)، ولو توقفت العمل فيها على الرواية لأنسد باب العمل بالمنقول؛ لتعذر شرط الرواية فيها. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 178-181)، الإلماع، للقاضي عياض (ص: 116)، فتح المغيبي بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (3 / 26).
- (6) فالصحيح ما ذهب إليه بعض المحققين من الشافعية، وجوب العمل بها عند حصول الثقة بهذا الحديث الموجود، وقد صحح هذا القول النووي والسيوطي. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (1 / 487).
- (7) التلخيص الحبير (309 / 1).
- (8) صحيح الترغيب والترهيب (35 / 1).

حديث رقم (35):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: في سنن ابن ماجه بإسناد صحيح عن أنس " وَسُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ⁽²⁾ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ أَقْبَلَ الرُّكُوعِ أَمْ بَعْدَ؟ فَقَالَ: كِلَاهُمَا قَدْ كُنَّا نَفْعَلُ؛ قَبْلَ وَبَعْدَ."

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سُئِلَ عَنِ الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَقَالَ: "كُنَّا نَقْتَتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه الحازمي⁽⁴⁾ من طريق إسماعيل بن جعفر، تابع سهل بن يوسف في الرواية عن حميد الطويل، بإسناده.

وأخرجه البخاري⁽⁵⁾، وأبوداود⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾، ومسلم⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، وابن ماجه⁽¹⁰⁾، من طرق عن محمد بن سيرين.

(1) البدر المنير (3/ 630).

(2) القنوت: الطاعة والسكوت والدعاء والقيام في الصلاة والانصات عن الكلام. والمراد هنا الدعاء المشهور "اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُفْضَى عَلَيْكَ وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ". انظر: لسان العرب (2/ 73)، فتح الباري لابن حجر (2/ 490).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القنوت قبل الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ (1/ 374 ح 1183).

(4) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 96).

(5) صحيح البخاري، أبواب الوتر، باب القنوت قبل الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ (2/ 26 ح 1001).

(6) سنن أبي داود، باب تفريع أبواب الوتر، باب القنوت في الصلوات (2/ 68 ح 1444).

(7) سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب القنوت في صلاة الصُّبْحِ (2/ 200 ح 1071).

(8) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب القنوت في جميع الصلوة... (1/ 468 ح 298).

(9) مسند أحمد (19/ 169 ح 12117).

(10) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في القنوت قبل الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ (1/ 374 ح 1184).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ومسلم⁽²⁾، وأحمد⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، من طرق عن أبي مجلز - لاحق بن حميد⁽⁵⁾ - .

وأخرجه البخاري⁽⁶⁾، ومسلم⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾، من طرق عن عاصم الأحول.

ثلاثهم (محمد بن سيرين، أبو مجلز، عاصم الأحول) تابعوا حميداً الطويل، في الرواية عن أنس، وفي حديثهم أنه قنت بعد الركوع شهراً.

دراسة رجال الإسناد:

نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ صُهْبَانَ بْنِ أَبِي الْأَزْدِيِّ، الْجَهْضَمِيُّ، الْبَصْرِيُّ، الصَّغِيرُ، وَهُوَ حَفِيدُ الْجَهْضَمِيِّ الْكَبِيرِ. ثقة ثبت، طُلب للقضاء فامتنع، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁹⁾.

سَهْلُ بْنُ يُونُسَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْمَاطِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثقة رَمِيَ بِالْقَدْرِ، مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَتِسْعِينَ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبَخَارِيِّ⁽¹⁰⁾.

حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، ثقة مدلس من الثالثة⁽¹¹⁾. سبقت ترجمته في الحديث التاسع عشر.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. وتدلّس حميد الطويل عن أنس محمول على الاتصال⁽¹²⁾. وقد توبع في الرواية عن أنس كما مر في التخرّيج.

- (1) صحيح البخاري، الكتاب والباب السابقين (5/ 107 ح 4094).
- (2) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/ 468 ح 299).
- (3) مسند أحمد (20/ 383 ح 13120)، مسند أحمد (19/ 195 ح 12152).
- (4) سنن النسائي، كتاب التطبيق، بَابُ الْقُنُوتِ بَعْدَ الرُّكُوعِ (2/ 200 ح 1070).
- (5) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (8/ 258)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 176)، تقريب التهذيب (ص: 586).
- (6) صحيح البخاري، كتابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ الرَّجِيعِ (5/ 107 ح 4096).
- (7) صحيح مسلم، الكتاب والباب السابقين (1/ 469 ح 301).
- (8) مسند أحمد (20/ 129 ح 12705).
- (9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 471)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 360)، سير أعلام النبلاء (12/ 133)، تقريب التهذيب (ص: 561).
- (10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 213)، تهذيب التهذيب (4/ 259)، تقريب التهذيب (ص: 258).
- (11) طبقات المدلسين (ص: 38).
- (12) انظر: جامع التحصيل (ص: 168).

قال أبو موسى المَدِينِي⁽¹⁾: "هذا إسناد صحيح، لا مَطْعَن على أحد من رُواته بوجه". وقال الحازمي⁽²⁾: "هذا إسناد صحيح لا علة له"، وقواه ابن حجر⁽³⁾.



حديث رقم (36):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، مَرْفُوعًا: "لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ". رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ الْجَوْزَجَانِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي الدنيا⁽⁶⁾ من حديث مروان بن جناح، بإسناده، بنحوه.
وأخرجه ابن أبي عاصم⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾، البيهقي⁽⁹⁾، من طرق عن روح بن جناح، عن أبي الجهم، عن البراء، بنحوه.
وأخرجه ابن عدي⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾ من طريق روح بن جناح، عن مجاهد، عن البراء، بنحوه.

(1) البدر المنير (3/ 630).

(2) الاعتبار (ص: 96).

(3) جمع ابن حجر بين الروايات فقال: أن القنوت للحاجة بعد الركوع لا خلاف عنه في ذلك، وأما لغير الحاجة فالصحيح عنه أنه قبل الركوع، وقد اختلف عمل الصحابة في ذلك، والظاهر أنه من الاختلاف المباح. انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/ 491).

(4) البدر المنير (8/ 347).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الدِّيَات، بَابُ التَّغْلِيظِ فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا (2/ 874 ح 2619).

(6) الأوهال لابن أبي الدنيا (ص: 153 ح 191).

(7) الديات (ص: 2)، الزهد (ص: 67 ح 138) كلاهما لابن أبي عاصم.

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 61).

(9) شعب الإيمان (7/ 255 ح 4960)، (7/ 256 ح 4961).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 61).

(11) شعب الإيمان (7/ 255 ح 4958).

قال ابن عدي بعد روايته للحديث⁽¹⁾: "حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ فَقَالَ رُوِيَ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنِ الْبَرَاءِ، وَإِنَّمَا رُوِيَ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ الْجَوْرَجَانِيِّ عَنِ الْبَرَاءِ.

دراسة رجال الإسناد:

هَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بْنِ نُصَيْرٍ بْنِ مَيْسَرَةَ بْنِ أَبَانَ، تُوْفِيَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى مُسْلِمٍ⁽²⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، والعجلي⁽⁴⁾، زاد ابن معين⁽⁵⁾: "ليس بالكذوب"، وزاد العجلي: صدوق. وقال النسائي⁽⁶⁾: لا بأس به. وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "صدوق، لما كبر تغير فكل ما دُفِعَ إليه قرأه، وكلما لُفِّنَ تلقن، وكان قديماً أصح، كان يقرأ من كتابه".

وقال الدارقطني⁽⁸⁾: "صدوق، كبير المحل".

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق، مقررٌ كبير فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

الوليد بن مسلم، الإمام أبو العباس، الأموي مولاهم، الدمشقي، ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، من الرابعة. سبقت الترجمة له في حديث رقم (33).

مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ الْقُرَشِيُّ الْأُمَوِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الدَّمَشْقِيُّ، من السادسة، روى له أبو داود وابن ماجه⁽¹⁰⁾.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 61).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 247).

(3) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 397).

(4) الثقات (2 / 332).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 247).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 248).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9 / 66)، المختلطين للعلائي (ص: 126)، الكواكب النيرات (ص: 424).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30 / 248).

(9) تقريب التهذيب (ص: 573).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

وثقه دحيم⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾. وقال أبو حاتم⁽³⁾: "هو أحب إليّ من أخيه روح بن جناح⁽⁴⁾، وهما شيخان يكتب حديثهما ولا يحتج بهما". وقال أبو علي الحسين بن علي الحافظ النيسابوري⁽⁵⁾: "مروان ثقة، وروح في أمره نظر". وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "لا بأس به شامي أصله كوفي". وقال الذهبي⁽⁸⁾: ثقة.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: لا بأس به.

قالت الباحثة: ثقة.

سُلَيْمَانُ بْنُ الْجَهْم، أَبُو الْجَهْم مولى البراء بن عازب الأنصاري، ثقة، من الثالثة، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه⁽¹⁰⁾.

الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيُّ الْحَارِثِيُّ، صحابي استُصْغِرَ هو وابن عمر يوم بدر، مات سنة اثنتين وسبعين⁽¹¹⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح، فيه الوليد بن مسلم مدلس من الرابعة، وقد صرح بالسماع. صححه البوصيري⁽¹²⁾، وحسنه المنذري⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 274)، (3 / 494).

(4) ضعيف. انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (3 / 292)، تقريب التهذيب (ص: 211).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 387).

(6) (7 / 483).

(7) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 68).

(8) الكاشف (253/2).

(9) تقريب التهذيب (ص: 525).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4 / 104)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11 / 382)، تهذيب التهذيب

(4 / 177)، تقريب التهذيب (ص: 250).

(11) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1 / 156)، أسد الغابة (1 / 205)، الإصابة (1 / 411).

(12) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (3 / 122).

(13) الترغيب والترهيب (3 / 201).

وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، رواه الترمذي⁽¹⁾، النسائي⁽²⁾، بنحوه.
 وقال المزي⁽³⁾: "وَهُمَ ابْنُ مَاجَه فِي إِسْنَادِهِ فَقَالَ: عَنْ مِرْوَانَ بْنِ جَنَاحٍ، بَدَلَ رُوحِ بْنِ جَنَاحٍ،
 وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ فِيهِ "عَنْ مِرْوَانَ بْنِ جَنَاحٍ" غَيْرَ ابْنِ مَاجَه، وَذَلِكَ مِنْ أَوْهَامِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".
 وفي كلامه نظر؛ وذلك أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجْرٍ عِنْدَ تَرْجُمَتِهِ لِرُوحٍ قَالَ⁽⁴⁾: "... رَوَى لَهُ
 التِّرْمِذِيُّ وَابْنَ مَاجَةَ حَدِيثًا وَاحِدًا مَتْنُهُ: "فَقِيهٌ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ مِنْ أَلْفِ عَابِدٍ"⁽⁵⁾.
 وعليه فالصواب ما وقع عند ابن ماجه، والذي في سننه هو مروان، وليس روح، وهو يروي
 عن أبي الجهم.



حديث رقم (37):

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَإِذَا رَكَعَ".
 قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ⁽⁶⁾: رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه فِي سَنَنِهِ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ بَشَارٍ، ثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ،
 عَنْ أَنَسٍ بِهِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الشَّيْخَيْنِ. قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ فِي الْإِمَامِ : هَؤُلَاءِ
 الْمَذْكُورُونَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشَارٍ إِلَى مَنْتَهَاهُ مِنْ رِجَالِ الصَّحِيحِ .

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا
 حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَكَعَ".

- (1) سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن (4 / 16 ح 1395). وقال: وفي الباب عن سعد، وابن عباس، وأبي سعيد، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وبريدة... ورواية الحديث موقوفاً على عبد الله بن عمرو أصح منه مرفوعاً.
- (2) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب تعظيم الدم (7 / 82 ح 3987).
- (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 237 - 238).
- (4) تهذيب التهذيب (3 / 292) (10 / 90).
- (5) سنن الترمذي، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة (4 / 345 ح 2681)، سنن ابن ماجه، فضائل الصحابة والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (1 / 81 ح 222). وهذا الحديث ضعيف جداً، فيه روح بن جناح. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلَمٍ.
- (6) البدر المنير (3 / 468).
- (7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع (1 / 281 ح 866).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبه⁽¹⁾ ومن طريقه ابن حزم⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والضياء المقدسي⁽⁴⁾،
والبخاري⁽⁵⁾، وأبو يعلى⁽⁶⁾، من طرق عن عبد الوهاب الثقفي، بإسناده، بزيادة عند الدارقطني " وَإِذَا
رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَإِذَا سَجَدَ".
وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁷⁾ عن أنس، موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ، ثقة، تغير قبل موته بثلاث أو أربع سنين،
توفي سنة أربع وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

حميد بن أبي حميد الطويل، ثقة مدلس من الثالثة. سبقت ترجمته في حديث رقم (19).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما ما نُسب إلى عبد الوهاب بن عبد المجيد من الاختلاط فلا يضره، حيث أنه حُجِبَ عن
الناس فلم يحدث حينذاك، كما نص أبو داود⁽⁹⁾ على ذلك. وعده العلاني من القسم الأول⁽¹⁰⁾.
وتدليس حميد لا يضر، وإن لم يصرح بالسماع من أنس. فعلى تقدير أن يكون مراسيل قد
تبين الوساطة فيها وهو ثقة محتج به. قاله العلاني⁽¹¹⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبه (1/ 235 ح 2449).

(2) المحلى (9/3).

(3) سنن الدارقطني (2/ 42 ح 1119).

(4) الأحاديث المختارة (6/ 52).

(5) قرة العينين برفع اليدين في الصلاة (ص: 13).

(6) مسند أبي يعلى الموصلي (6/ 424).

(7) مصنف ابن أبي شيبه (1/ 235 ح 2448).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 71)، تهذيب الكمال (18/ 508)، تقريب التهذيب (ص: 368).

(9) انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (3/ 75)، الكواكب النيرات (ص: 317).

(10) المختلطين للعلاني (ص: 79).

(11) جامع التحصيل (ص: 168).

والواسطة بينهما ثابت البناني. ولم يدع حميد لثابت علماً إلا وعاه وسمعه منه (1).
 وصحح رواية الرفع هذه جماعة منهم: البوصيري (2)، وقال الألباني (3): قال "أحمد محمد شاکر في "تعليقه" (4): "هذا إسناد صحيح جداً". وهو كما قال؛ لولا أن الدارقطني، وكذا الطحاوي (5) أعلاه بأنه موقوف على أنس. ولعل الجواب عن ذلك ما تقرر في المصطلح: أن زيادة الثقة مقبولة. وهو هنا عبد الوهاب الثقفي، وهو ثقة إمام، احتج به الشيخان وغيرهما، وقد رفع الحديث؛ فهي زيادة منه يجب قبولها".
 ورواية الوقف محفوظة أيضاً .
 قال البخاري (6): "وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ صَدُوقٌ صَاحِبُ كِتَابٍ. وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ حُمَيْدٍ: عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ فِعْلُهُ".
 وقال الدارقطني (7): "لَمْ يَرَوْهُ عَنْ حُمَيْدٍ مَرْفُوعًا غَيْرُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، وَالصَّوَابُ مِنْ فِعْلِ أَنَسٍ".
 وقال الضياء (8): "رَجَّالُهُ ثِقَاتٌ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ".



-
- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 360).
 - (2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/ 107).
 - (3) أصل صفة صلاة النبي ﷺ (2/ 708).
 - (4) يعني على المحلى بالآثار لابن حزم، (4/ 92).
 - (5) شرح معاني الآثار (1/ 227).
 - (6) العلل الكبير للترمذي (ص: 69).
 - (7) سنن الدارقطني (2/ 42). وانظر: علل الدارقطني (12/ 60).
 - (8) الأحاديث المختارة (6/ 52).

المطلب الثالث: الأحاديث خارج الكتب الستة: حديث رقم (38):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ، رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ، ثَنَا عِمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سُلَيْمٍ تَنْظُرُ إِلَى جَارِيَةٍ، فَقَالَ: "شَمِّي عَوَارِضَهَا"⁽²⁾، وَانْظُرِي إِلَى عَرْقُوبِيهَا"⁽³⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا عِمَارَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرْسَلَ أُمَّ سُلَيْمٍ تَنْظُرُ إِلَى جَارِيَةٍ، فَقَالَ: "شَمِّي عَوَارِضَهَا، وَانْظُرِي إِلَى عَرْقُوبِيهَا".

تخريج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد⁽⁵⁾ من طريق إسحاق بن منصور، بهذا الإسناد، بمثله.

وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، ومن طريقه الضياء المقدسي⁽⁷⁾، من طريق عبد الله بن محمد الهذلي⁽⁸⁾، بنحوه.

(1) البدر المنير (7/ 507).

(2) العوارض: الأسنان التي في عَرْضِ الفم، وهي ما بين الثنايا والأضراس، واحدها: عارضٌ. أمرها ﷺ بذلك لتعرف به نكهتها وريح فمها أطيب أم خبيث. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 212)، عمدة القاري (20/ 119).

(3) مثنى عرقوب، والعرقوب: هو العصبه الواصلة بين الساق والعقب من وراء القدم. أراد ﷺ بالنظر إلى عرقوبيها حتى تكون ممثلة الساقين. انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (3/ 490)، البدر المنير (7/ 509).

(4) مسند أحمد (105/21 ح 13424).

(5) المنتخب من مسند عبد بن حميد (2/ 316 ح 1386).

(6) المعجم الأوسط (6/ 204).

(7) المختارة (5/ 121).

(8) قال أبو حاتم: "شيخ ليس بمعروف". انظر: الجرح والتعديل (5/ 156)، لسان الميزان (3/ 337).

وأخرجه الحاكم⁽¹⁾، ومن طريقه البيهقي⁽²⁾، من طريق هشام بن علي⁽³⁾، عن موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد بن سلمة، وفيه زيادة. كلاهما (عبد الله بن محمد الهذلي، وحماد بن سلمة) تابعا عمارة في الرواية عن ثابت، به.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ السُّلُولِيِّ⁽⁴⁾، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁵⁾.

قال ابن معين⁽⁶⁾: ليس به بأس، ووثقه العجلي⁽⁷⁾ وقال: "كان فيه تشيع وقد كتبت عنه"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق تكلم فيه للتشيع.

عُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ الْبَصْرِيُّ، الصَّيْدَلَانِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ تَقْرِيْبًا، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ⁽¹⁰⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽¹¹⁾، وأحمد⁽¹²⁾، والعجلي⁽¹³⁾، ويعقوب الفسوي⁽¹⁴⁾، وقال الإمام مسلم عن

(1) المستدرک (2/ 166 ح 2299).

(2) السنن الكبرى (7/ 139).

(3) لم أف على ترجمة له.

(4) السُّلُولِيُّ: بفتح السين المهملة وضم اللام وسكون الواو وفي آخرها لام أخرى، هذه النسبة إلى بني سلول وهي قبيلة نزلت الكوفة، فصارت محلة معروفة بها لنزولهم إياها. انظر: الأنساب للسمعاني (7/ 189).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 478).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/ 234).

(7) الثقات (1/ 220).

(8) (8/ 112).

(9) تقريب التهذيب (ص: 103).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 246).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 146)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (4/ 122).

(12) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 216).

(13) الثقات (2/ 162).

(14) المعرفة والتاريخ (2/ 119).

أحمد⁽¹⁾: شيخ ثقة، ما به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال أبو زرعة الرازي⁽³⁾، وابن عدي⁽⁴⁾، وابن شاهين - عن يحيى -⁽⁵⁾: لا بأس به، زاد ابن عدي: "ممن يكتب حديثه"، وقال ابن معين في رواية⁽⁶⁾: صالح.

وقال أحمد⁽⁷⁾: "يروي عن أنس أحاديث مناكير".

وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: "يكتب حديثه ولا يحتج به، ليس بالمتين". وقال يزيد بن هارون⁽⁹⁾: "ربما يضطرب في حديثه". وقال أبو دواد⁽¹⁰⁾: "ليس بذاك"، وقال زكريا بن يحيى الساجي⁽¹¹⁾: "فيه ضعف، ليس بشيء، ولا يقوي في الحديث. وضعفه الدارقطني⁽¹²⁾، ومحمد بن عمار الموصلي⁽¹³⁾، زاد الدارقطني: لا يعتبر به.

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق كثير الخطأ.

وباقى رجال الأسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. فيه عمارة بن زاذان صدوق كثير الخطأ، وقد توبع بأسانيد فيها مجاهيل.

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 302)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (21/ 245).

(2) (7/ 263).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 366).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (6/ 152).

(5) تاريخ أسماء الثقات (ص: 156).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 366).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 366).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 366).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (6/ 505).

(10) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 249).

(11) إكمال تهذيب الكمال (10/ 16).

(12) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 53).

(13) تهذيب التهذيب (7/ 417).

(14) تقريب التهذيب (ص: 409).

قال مُهْنًا⁽¹⁾: "سألت أحمد عنه، فقال صالح؛ إلا أنه يروي حديثاً منكراً يحدث عن ثابت، عن أنس "أنه ~~الرسول~~ أرسل أم سليم إلى امرأة، فقال: شمي عوارضها وانظري إلى عرقوبيها". قلت له: هذا غريب، قال: فلذلك صار منكراً⁽²⁾".

وقد اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله، فقال البيهقي بعد روايته للحديث⁽³⁾: "كَذًا رَوَاهُ شَيْخُنَا فِي الْمُسْتَدْرَكِ، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيُّ فِي الْمَرَاثِلِ⁽⁴⁾، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ مُرْسَلًا مُخْتَصَرًا دُونَ ذِكْرِ أَنَسٍ، وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو النُّعْمَانِ⁽⁵⁾ عَنْ حَمَّادٍ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الصَّنْعَانِيُّ⁽⁶⁾، عَنْ حَمَّادٍ مَوْصُولًا، وَرَوَاهُ عُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ مَوْصُولًا".

قال الألباني⁽⁷⁾: "والخلاصة أن الحديث مرسل فهو ضعيف، لا سيما مع استنكار أحمد إياه. والله أعلم".

وبناءً على ما سبق؛ فإن الصواب في هذا الحديث الإرسال، مع أن ابن الملقن لم يتقرد بتصحيح هذا الحديث موصولاً، فصحه الحاكم⁽⁸⁾، وحسنه الضياء المقدسي⁽⁹⁾، وابن القطان⁽¹⁰⁾، وشعيب الأرناؤوط⁽¹¹⁾.



(1) مُهْنًا بْنُ يَحْيَى الشَّامِيُّ، كَانَ مِنْ كِبَارِ أَصْحَابِ أَحْمَدَ، وَنَقَلَ عَنْهُ مَسَائِلَ كَثِيرَةً جِدًّا، (248هـ).
انظر ترجمته: الإتناف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (12/ 292)، المقصد الأرشد، لابن مفلح (3/ 44)، طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (1/ 345)، ميزان الاعتدال (4/ 197).
وقد جُمعت هذه المسائل في رسالة علمية منشورة، للباحث إسماعيل غازي مرحباً، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة.

(2) إكمال تهذيب الكمال (10/ 16)، البدر المنير (7/ 509).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (7/ 139).

(4) المراسيل لأبي داود (ص: 186).

(5) هو محمد بن الفضل السدوسي المعروف بعارم.

(6) صدوق كثير الغلط. تقريب التهذيب (ص: 504).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (3/ 433).

(8) المستدرک (2/ 166 ح 2299).

(9) الأحاديث المختارة (5/ 121).

(10) أحكام النظر (ص 187).

(11) انظر: هامش تحقيقه لمسند أحمد (21/ 106).

حديث رقم (39):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِمَا، مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: "الْمُتْلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا"، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُمَا مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ⁽³⁾:
 "فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا"، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ⁽⁴⁾ فِي حَدِيثِ سَهْلِ أَيْضًا: "مَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمُتْلَاعِنِينَ أَنْ يُفْرَقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، نَا فَرْوَةُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، نَا أَبُو مُعَاوِيَةَ⁽⁶⁾، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْمُتْلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا".

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري⁽⁷⁾، وعبد الرزاق⁽⁸⁾، والحميدي⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طرق عن أيوب السخيتاني، بمعناه.

(1) البدر المنير (8/ 188).

(2) المتلاعنان: الزوجان اللذان لاعت كل منهما الآخر، واللعان: حلف الزوجين عند اتهام الزوجة بالزنا؛ لإثبات التهمة أو نفيها وذلك بصيغ محدودة. ويحلف الزوج أربع شهادات بالله على صدقه في اتهام زوجته بالزنا، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين، وأن تحلف الزوجة أربع شهادات بالله أنه كاذب في اتهامه لها، والخامسة أن لعنة الله عليها إن كان من الصادقين.

يراجع: مفاتيح الغيب، للرازي (23/ 335)، فتح الباري لابن حجر (9/ 440)، سبل السلام، للصنعاني (2/ 278).

(3) سنن الدارقطني (4/ 415 ح 3705)، السنن الكبرى للبيهقي (7/ 673 ح 15357).

(4) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللعان (2/ 273 ح 2245).

(5) سنن الدارقطني (4/ 416 ح 3706).

(6) محمد بن خازم الضرير . وهو ثقة، سبقت ترجمته.

(7) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب صدق المُلَاعَنَةِ (7/ 55 ح 5311).

(8) تفسير عبد الرزاق (2/ 431 ح 2014).

(9) مسند الحميدي (1/ 543 ح 688).

(10) السنن الكبرى (7/ 659 ح 15325).

وأخرجه مسلم⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طرق عن عمرو بن دينار، بمعناه.
كلاهما (أيوب السختياني، عمرو بن دينار) تابعا محمد بن زيد، في الرواية عن سعيد بن
جبير، به.

وأخرجه ابن ماجة⁽³⁾، و سعيد بن منصور⁽⁴⁾ من طريق نافع مولى ابن عمر، تابع سعيد
بن جبير في الرواية عن ابن عمر، بمعناه.

وأخرجه البيهقي⁽⁵⁾ معلقاً عن محمد بن زيد.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ إِسْحَاقَ، أَبُو عَلِيٍّ ابْنُ الصَّوَّافِ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ
وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽⁶⁾.

ثقة . قال تلميذه الإمام الدارقطني: ما رأيت عينا مثله⁽⁷⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَبُو جَعْفَرٍ الْعَبْسِيُّ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ.

مختلف فيه:

وثقه صالح جزرة⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾ وقال كتب عنه أصحابنا.

(1) صحيح مسلم، كتاب الطلاق، بابُ جَوَازِ خُرُوجِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِنِ، وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي النَّهَارِ
لِحَاجَتِهَا (2/1131 ح 1493).

(2) السنن الكبرى (7/ 672 ح 15354).

(3) سنن ابن ماجة، كتاب الطلاق، باب اللعان (1/ 669 ح 2069).

(4) سنن سعيد بن منصور (1/ 404 ح 1554).

(5) السنن الكبرى (7/ 672 ح 15354).

(6) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 338)، الأنساب للسمعاني (8/ 337)، التقييد لمعرفة رواة السنن
والمسانيد، لابن نقطة (ص: 45)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قطلوبغا (8/ 120)، سير
أعلام النبلاء (16/ 185).

(7) تاريخ بغداد (2/ 115).

(8) تاريخ بغداد (4/ 68).

(9) (9/ 155).

وقال عبدان الأهوازي⁽¹⁾⁽²⁾: "لا بأس به". وقال أيضاً⁽³⁾: "ما علمنا إلا خيراً، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه..."

وقال ابن عدي⁽⁴⁾: ومحمد بن عثمان هذا على ما وصفه عبدان لا بأس به وابتلى مطين⁽⁵⁾ بالبلدية لأنهما كوفيان جميعاً قال فيه ما قال - يعني هو عصا موسى، تلقف ما يأفكون - ولم أر له حديثاً منكراً فأذكره.

وقال مسلمة بن قاسم⁽⁶⁾: "لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحدا تركه". ونقل أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة⁽⁷⁾ تكذيبه عن عدد من النقاد، كالإمام عبد الله بن أحمد، وابن خراش، وغيرهم⁽⁸⁾.

وقال كلاً من المعلمي⁽⁹⁾، ومحقق كتاب العرش، الذي ألفه محمد بن عثمان بن أبي شيبة⁽¹⁰⁾: "وهذا التكذيب الذي نقله ابن عقدة فيه نظر، وذلك لأن هذا التكذيب قد انفرد بنقله ابن عقدة وحده". ومن ثم فندا ما نقله ابن عقدة، ورجحنا أنه لا بأس به.

وترجح الباحثة أنه صدوق. لكنه كما قال الذهبي⁽¹¹⁾: "لَمْ يُرْزَقْ حَظًّا، بَلْ نَالُوا مِنْهُ".

فروة بن أبي المغراء، الكندي، الكوفي، واسم أبيه معدي كرب الكندي، يكنى أبا القاسم، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، روى له البخاري والترمذي⁽¹²⁾.

- (1) أبو محمد عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، وهو من شيوخ ابن عدي. انظر ترجمته: تاريخ بغداد (232/13)، سير أعلام النبلاء (168/14)، شذرات الذهب (3/413).
- (2) سير أعلام النبلاء (22/14).
- (3) تاريخ بغداد (68/4).
- (4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (7/557).
- (5) هو محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (14/41)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص: 71).
- (6) لسان الميزان (7/342).
- (7) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (6/147)، تاريخ الإسلام (7/655)، تاريخ الإسلام (7/655).
- (8) انظر: تاريخ بغداد (4/68)، سوالات حمزة للدارقطني (ص: 99). سوالات الحاكم للدارقطني (ص: 136)، ميزان الاعتدال (3/643).
- (9) التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (2/695).
- (10) انظر: العرش وما روي فيه، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي (ص: 232 - 234).
- (11) سير أعلام النبلاء (14/21).
- (12) التاريخ الكبير للبخاري (7/128)، تهذيب الكمال (23/179)، تهذيب التهذيب (8/265).

وثقه الدارقطني⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وقال أبو حاتم⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: صدوق.

قالت الباحثة: ثقة.

مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ الْكِنْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، من السادسة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "صالح الحديث، لا بأس به". وقال الذهبي⁽⁸⁾:

صدوق. وقال الدارقطني⁽⁹⁾: ليس بالقوى.

وقال ابن حجر⁽¹⁰⁾: مقبول.

وترجح الباحثة رأي الإمام الذهبي؛ أنه صدوق.

سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ هِشَامِ الْأَسَدِيِّ الْوَالِبِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، ثقة ثبت فقيه، قتله الحجاج

سنة خَمْسٍ وَتِسْعِينَ، روى له الجماعة⁽¹¹⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (10).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل محمد بن زيد صدوق، وقد توبع. فيرتقي إسناده إلى الصحيح لغيره.

قال ابن عبد الهادي⁽¹²⁾: هذا إسنادٌ جيّدٌ. وقال ابن حجر⁽¹³⁾: إسناده لا بأس به.

والحديث في الصحيحين بمعناه، كما مر في التخریج.

وللحديث شاهد من حديث سهل بن سعد الساعدي⁽¹⁴⁾، أشار إليه ابن الملقن.



(1) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 262).

(2) (11 / 9).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7 / 83).

(4) تقريب التهذيب (ص: 445).

(5) انظر: تهذيب الكمال (25 / 229)، تاريخ الإسلام (3 / 492)، تهذيب التهذيب (9 / 173).

(6) (7 / 424).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7 / 256).

(8) الكاشف (2 / 172).

(9) ميزان الاعتدال (3 / 554).

(10) تقريب التهذيب (ص: 479).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10 / 361)، تهذيب التهذيب (4 / 13)، تقريب التهذيب (ص: 234).

(12) تنقيح التحقيق (4 / 444).

(13) الدراية في تخریج أحاديث الهداية (2 / 76).

(14) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللعان (2 / 273 ح 2245)، سنن الدارقطني (4 / 415 ح 3704)،

السنن الكبرى للبيهقي (7 / 673 ح 15356).

حديث رقم (40):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ، وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنِ الدَّرَاوَزْدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِسَارِقٍ قَدْ سَرَقَ شِمْلَةً⁽²⁾، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا إِخَالَهُ سَرَقَ. قَالَ السَّارِقُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ"⁽³⁾، ثُمَّ انْتُونِي بِهِ، فَقَطَّعَ فَأَتَيْ بِهِ، فَقَالَ: "تُبُّ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ"، قَالَ: "تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته الله⁽⁴⁾: حدثنا أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، نا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ، نا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزْدِيُّ، أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْفَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِسَارِقٍ سَرَقَ شِمْلَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا قَدْ سَرَقَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْسِمُوهُ، ثُمَّ انْتُونِي بِهِ"، فَقَطَّعَ فَأَتَيْ بِهِ، فَقَالَ: "تُبُّ إِلَى اللَّهِ"، فَقَالَ: قَدْ تُبْتُ إِلَى اللَّهِ، قَالَ: "تَابَ اللَّهُ عَلَيْكَ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطحاوي⁽⁵⁾، والبخاري⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، من طرق عن الدَّرَاوَزْدِيِّ، به، موصولاً.

وأخرجه أبو داود⁽⁹⁾، والطحاوي⁽¹⁰⁾، من طريق سفيان الثوري. وأخرجه الطحاوي أيضاً من

(1) البدر المنير (8/ 674).

(2) الشملة، هو الكساء والمنزر يتشح به. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 502).

(3) الْحَسْمُ: أَصْلُهُ: الْقَطْعُ: وَأَرَادَ بِهِ قَطَعَ الدَّمَ عَنْهُ بِالْكَفِّ. شرح السنة للبخاري (10/ 327)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 386).

(4) سنن الدارقطني (4/ 97 ح 3163).

(5) شرح معاني الآثار (3/ 168 ح 4974).

(6) مسند البخاري (15/ 46 ح 8259).

(7) السنن الكبرى (8/ 471 ح 17254).

(8) المستدرک (4/ 381 ح 8150).

(9) المراسيل لأبي داود (ص: 204).

(10) شرح معاني الآثار (4/ 323).

طريق ابن جريج⁽¹⁾. وأخرجه البيهقي⁽²⁾ من طريق علي بن المديني. وأخرجه ابن أبي شيبة⁽³⁾ عن سفيان بن عيينة.

أربعتهم (سفيان الثوري، ابن جريج، علي بن المديني، سفيان بن عيينة) عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عن ابن ثوبان، مرسلاً.

دراسة رجال الإسناد:

القاسم بن إسماعيل بن محمد بن أبان، أبو عُبَيْدٍ المَحَامِلِيُّ، ثقة، مات سنة ثلاث وعشرين وثلاث مائة⁽⁴⁾.

يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ، أَبُو يُوسُفَ الْعَبْدِيُّ، الْقَيْسِيُّ مَوْلَاهُمْ، الدَّوْرَقِيُّ، ثقة حافظ، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ⁽⁶⁾، وَكَانَ أَصْلُهُ مِنْ دَرَاوَرْدَ قَرْيَةٍ بِخُرَّاسَانَ، وَلَكِنَّهُ وُلِدَ بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِهَا، وَسَمِعَ الْعِلْمَ وَالْأَحَادِيثَ بِالْمَدِينَةِ، تُوْفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁸⁾ وزاد حجة، وفي موضع⁽⁹⁾: ليس به بأس، وفي موضع⁽¹⁰⁾: "ما روى من

(1) شرح معاني الآثار (3/ 168).

(2) السنن الصغير (3/ 314).

(3) مصنف ابن أبي شيبة (10/ 24).

(4) انظر: تاريخ بغداد (14/ 457)، الإرشاد (2/ 612)، تاريخ الإسلام (7/ 480)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (8/ 2).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 202)، مشيخة النسائي (ص: 62)، تاريخ بغداد (16/ 404)، تقريب التهذيب (ص: 607).

(6) كان أبوه من درابجرد - مدينة بفارس، وكان مولى لجهينة، فاستنقلوا أن يقولوا دارابجردى فقالوا: الدراوردي. انظر: الأنساب للسمعاني (5/ 330).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 194).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 194).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 174).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 93).

كِتَابَهُ فَهُوَ أَثْبَتُ مِنْ حَفْظِهِ"، وَسُئِلَ⁽¹⁾: سَلِيمَانُ بْنُ بَلَالٍ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ أَوْ الدَّرَاوَرْدِيُّ فَقَالَ: سَلِيمَانُ وَكِلَاهُمَا ثِقَةٌ. وَكَانَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ يُوَثِّقُ الدَّرَاوَرْدِيَّ⁽²⁾، وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ⁽³⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثِّقَاتِ⁽⁴⁾، وَقَالَ: كَانَ يَخْطِئُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ⁽⁵⁾: كَانَ مَعْرُوفًا بِالطَّلَبِ وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ فَهُوَ صَحِيحٌ، وَإِذَا حَدَّثَ مِنْ كِتَابِ النَّاسِ وَهُمْ، وَكَانَ يَقْرَأُ مِنْ كِتَابِهِمْ فَيَخْطِئُ، وَرَبِمَا قَلَبَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ، يَرْوِيهَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ.

وَقَالَ السَّاجِي⁽⁶⁾: "كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، إِلَّا أَنَّهُ كَثِيرُ الْوَهْمِ". وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ⁽⁷⁾: "سَيِّئُ الْحَفْظِ، فَرُبَّمَا حَدَّثَ مِنْ حَفْظِهِ الشَّيْءَ فَيَخْطِئُ". وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ⁽⁸⁾: "كَانَ كَثِيرُ الْحَدِيثِ يَغْلُطُ". وَقَالَ النَّسَائِيُّ⁽⁹⁾: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَقَالَ أَيْضًا⁽¹⁰⁾: "لَيْسَ بِهِ بِأَسٍ، وَحَدِيثُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ مَنْكَرٌ". وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽¹¹⁾: "لَا يُحْتَجُّ بِهِ".

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ⁽¹²⁾: صَدُوقٌ غَيْرُهُ أَقْوَى مِنْهُ، وَقَالَ أَيْضًا⁽¹³⁾: حَدِيثُهُ فِي دَوَائِنِ الْإِسْلَامِ السَّئِئَةُ، لَكِنَّ الْبُخَارِيَّ رَوَى لَهُ: مَقْرُونًا بِشَيْخٍ آخَرَ، وَبِكُلِّ حَالٍ فَحَدِيثُهُ. . . لَا يَنْحَطُّ عَنْ مَرْتَبَةِ الْحَسَنِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽¹⁴⁾: صَدُوقٌ، كَانَ يَحْدُثُ مِنْ كِتَابِ غَيْرِهِ فَيَخْطِئُ.

يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُصَيْفَةَ بْنِ يَزِيدَ الْكِنْدِيِّ، ثِقَةٌ، تُوفِّيَ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 124).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 22).

(3) الثقات (2/ 97).

(4) (7/ 116).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 396).

(6) تهذيب التهذيب (6/ 355).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 396).

(8) الطبقات الكبير (7/ 602).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 194).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 194).

(11) المغني في الضعفاء (2/ 399)، سير أعلام النبلاء (8/ 367).

(12) المغني في الضعفاء (2/ 399).

(13) سير أعلام النبلاء (8/ 368).

(14) تقريب التهذيب (ص: 358).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 274)، تهذيب الكمال (32/ 172)، ميزان الاعتدال (4/ 430)، تهذيب التهذيب (11/ 340)، تقريب التهذيب (ص: 602)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (5/ 298).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْمَدَنِيُّ، ثَقَّةٌ، مِنْ الثَّالِثَةِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف موصولاً. فيه الدراوردي صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطيء، ولم يتابع على روايته بالوصل، بل خالفه جماعة من الثقات فرووه مرسلًا، كما هو مبين في التخريج. وممن رجع الرواية المرسلة؛ ابن المديني، وابن خزيمة⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والبيهقي، فقال⁽⁴⁾: "المحفوظ هو المرسل". وصحح رواية الوصل: الحاكم⁽⁵⁾، وقال ابن القطان⁽⁶⁾: "إسناده متصل لا بأس به".



حديث رقم (41):

"أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَتَنَ الْحَسْنَ وَالْحُسَيْنَ يَوْمَ السَّابِعِ مِنْ وَلادتهما". قال ابن الملقن⁽⁷⁾: "هَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْحَاكِمُ⁽⁸⁾، ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ⁽⁹⁾ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَ الْحَاكِمُ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ⁽¹⁰⁾".

- (1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 312)، تهذيب التهذيب (9/ 294)، تقريب التهذيب (ص: 492).
- (2) كما في البدر المنير (8/ 675)، والتلخيص الحبير (4/ 185).
- (3) علل الدارقطني (10/ 66).
- (4) معرفة السنن والآثار (12/ 420).
- (5) المستدرک (4/ 381 ح 8150).
- (6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (5/ 298).
- (7) البدر المنير (8/ 751).
- (8) المستدرک (4/ 237 ح 7588).
- (9) السنن الكبرى (9/ 504 ح 19272).
- (10) هكذا عزاه ابن الملقن إلى الحاكم والبيهقي، من حديث عائشة، وتبعه على ذلك ابن حجر في التلخيص الحبير (4/ 226)، والعيني في عمدة القاري (22/ 272). ولم تقف الباحثة على لفظ الختان في حديث عائشة، فلفظ حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ يَوْمَ السَّابِعِ وَسَمَّاهُمَا وَأَمَرَ أَنْ يُمَاطَ عَنْ رُءُوسِهِمَا الْأَذَى". وسيأتي تخرجه من حديث جابر.

نص الحديث:

قال البيهقي رحمه الله ⁽¹⁾: وَأَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنبَأَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَنَهُمَا ⁽²⁾ لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾، وابن أبي الدنيا ⁽⁴⁾، من طريق محمد بن المتوكل، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، بإسناده، بمثله.

قال الطبراني ⁽⁵⁾: "لم يروه عن محمد بن المنكدر إلا زهير بن محمد، ولم يقل أحد ممن روى هذا الحديث: وختنهما لسبعة أيام، إلا الوليد بن مسلم".

وأخرجه الطبراني ⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل ⁽⁷⁾، تابع زهير بن محمد في الرواية عن محمد بن المنكدر، به بنحوه.

وقال ⁽⁸⁾: "لَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ مِنَ الرُّوَاةِ: وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ".

وأخرجه الدولابي ⁽⁹⁾ مرسلاً عن ابن المنكدر.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَفْصِ بْنِ الْخَلِيلِ، أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ ⁽¹⁰⁾ الْهَرَوِيُّ الصُّوفِيُّ، حدث بكتاب الكامل لابن عدي، مات بمصر سنة أربع مائة وأثنى عشرة ⁽¹¹⁾.

- (1) السنن الكبرى (8/ 562 ح 17563).
- (2) الختان: موضع القطع من ذكر الغلام وفرج الجارية. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 10).
- (3) المعجم الصغير (2/ 122 ح 891).
- (4) النفقة على العيال (2/ 783 ح 582).
- (5) المعجم الصغير (2/ 122 ح 891).
- (6) المعجم الأوسط (7/ 12 ح 6708).
- (7) صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 78)، سير أعلام النبلاء (6/ 204)، تهذيب التهذيب (6/ 14)، تقريب التهذيب (ص: 321).
- (8) المعجم الصغير (2/ 122 ح 891).
- (9) الذرية الطاهرة (ص: 86).
- (10) ومالين من قرى هراة، وهراة مدينة أفغانية تقع غربي أفغانستان. الأنساب للسمعاني (12/ 54).
- (11) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (6/ 24)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (5/ 195)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: 417)، سير أعلام النبلاء (17/ 301).

قال الخطيب⁽¹⁾: ثقة صدوقاً متقناً خيراً صالحاً.

وقال الذهبي⁽²⁾: كان ذا صدقٍ وورعٍ وإتقان.

قالت الباحثة : ثقة .

ابْنُ عَدِيٍّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ الْكَامِلِ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، حَافِظًا مُتَقَنًا، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽³⁾.

الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الشَّيْبَانِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، الْخُرَاسَانِيُّ، النَّسَوِيُّ⁽⁴⁾، مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽⁵⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ بْنِ أَبِي السَّرَى الْعَسْقَلَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانَ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ.

مختلف فيه:

وَتَّقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ⁽⁶⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾، وقال ابن القطان⁽⁸⁾: "كان ثقة حافِظًا، ولكنَّه محفوظه أُحصيت عليه أوْهَامٌ لم يعد بها كثير الوهم، وإنما هي معاييب عدت على نبيل، وسقطات أُحصيت على فاضل". وقال السمعاني⁽⁹⁾: "كان من الحفاظ".

قال الذهبي⁽¹⁰⁾: "كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْحَدِيثِ"، وفي موضع⁽¹¹⁾: صدوق

(1) تاريخ بغداد (6 / 24).

(2) سير أعلام النبلاء (302/17).

(3) تاريخ جرجان، لحمزة السهمي الجرجاني (ص: 267)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (794/2)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 318)، سير أعلام النبلاء للذهبي (154 / 16).

(4) النَّسَوِيُّ: بفتح النون والسين المهملة والواو، هَذِهِ النَّسَبَةُ إِلَى مَدِينَةِ خُرَاسَانَ يُقَالُ لَهَا نَسَاءٌ، وَيُقَالُ أَيْضًا النَّسَائِيُّ.

انظر: الأنساب للسمعاني (95 / 13)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (281 / 5).

(5) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3 / 16)، تاريخ دمشق، لابن عساكر (13 / 101)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 230)، ميزان الاعتدال، للذهبي (1 / 492).

(6) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 397).

(7) (9 / 88).

(8) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (5 / 218).

(9) الأنساب للسمعاني (9 / 294).

(10) سير أعلام النبلاء (11 / 161).

(11) المغني في الضعفاء (2 / 628).

وقال أبو علي الجبائي⁽¹⁾: "كان كثير الحفظ وكثير الغلط". وقال ابنُ عَدِيٍّ⁽²⁾: "كان كثير الغلط". وقال مسلمة بن قاسم⁽³⁾: "كان كثير الوهم، وكان لا بأس". وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: لين الحديث.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق عارف، له أوهام كثيرة.

زهير بن محمد التميمي: ثقة، إلا أن رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة؛ فضعف بسببها. سبقت ترجمته في حديث رقم (34).

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهُدَيْرِ الْقُرَشِيُّ النَّيْمِيُّ، ثقة فاضل، مات سنة ثلاثين ومائة⁽⁶⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف⁽⁷⁾. وممن ضعفه العراقي⁽⁸⁾.

فهو من رواية الشاميين - يعني الوليد بن مسلم - عن زهير بن محمد، وقد ضعف فيهم.

وفيه الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة، ولم يصرح بالسماع⁽⁹⁾.

وفيه أيضًا محمد بن المتوكل بن أبي السري العسقلاني، صدوق له أوهام كثيرة، ولم يتابع، فيخشى أن يكون من أوهامه.

قال ابن عدي⁽¹⁰⁾: لا أعلم رواه عن الوليد، غير محمد بن المتوكل.



- (1) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (10 / 328).
- (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 358).
- (3) تهذيب التهذيب (9 / 425).
- (4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8 / 105).
- (5) تقريب التهذيب (ص: 504).
- (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26 / 508)، إكمال تهذيب الكمال (10 / 368)، تهذيب التهذيب (9 / 474)، تقريب التهذيب (ص: 508).
- (7) قال ابن المنذر: وقد اختلف الناس في وقت الختان، كان مالك يقول: عامة ما رأيت الختان عندنا إذا أُنْعِرَ، وقال الليث بن سعد: ما بين السبع سنين إلى العشرة، وكان الحسن يكره الختان يوم سابعة، ولست أعلم حجة تمنع من ذلك، وكان ذلك عندنا جائزًا..... ليس في الختان خبر يرجع إليه، ولا سنة تتبع والأشياء على الإباحة. انظر: الإقناع لابن المنذر (1 / 381)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن (2 / 497).
- (8) المغني عن حمل الأسفار (ص: 494).
- (9) طبقات المدلسين (ص: 51).
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال (4 / 180).

حديث رقم (42):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث صحيح رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما عن ابن مسعود قال: "كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ قَبْلَ عِبَادِهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، السَّلَامُ عَلَى فَلَانٍ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُولُوا السَّلَامَ عَلَى اللَّهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ". قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽²⁾ وَالْبَيْهَقِيُّ⁽³⁾: "إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ"، قَالَ أَصْحَابُنَا: فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلَانِ عَلَى وَجوب التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ: أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: "قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ" فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ فُرِضَ. وَثَانِيَهُمَا: قَوْلُهُ: "وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ... " وَهَذَا أَمْرٌ، وَظَاهِرُهُ الْوَجوبُ، وَلَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ صَرِيحٌ فِي خِلَافِهِ.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ إِمْلَاءً، ثنا أَبُو عُبَيْدٍ اللَّهِ الْمُخْزُومِيُّ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ التَّشَهُّدُ: السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَقُولُوا هَكَذَا فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ، وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق الدارقطني، بمثله.

(1) البدر المنير (4/ 13).

(2) سنن الدارقطني (2/ 160).

(3) السنن الكبرى (2/ 198).

(4) سنن الدارقطني (2/ 160 ح 1327).

(5) سنن النسائي (3/ 40 ح 1277).

(6) السنن الكبرى (2/ 198 ح 2819).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، ابن ماجه⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾ من طرق عن الأعمش وحده، وفيه زيادة.
وأخرجه مسلم⁽⁴⁾ من طريق منصور بن المعتمر وحده، وفيه زيادة. كلاهما الأعمش
ومنصور عن شقيق بن سلمة.
وأخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق علقمة بن قيس، تابع شقيق بن سلمة، في الرواية عن ابن
مسعود.

دراسة رجال الإسناد:

الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي⁽⁶⁾ مَوْلَاهُم، الكوفي، ثقة حافظ ورع، مدلس من
الثانية⁽⁷⁾، مات سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁸⁾.

سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، أبو محمد الهلالي، الكوفي، ثم المكي، ثقة حافظ
فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس، لكن عن الثقات، مات سنة ثمان
وتسعين ومائة⁽⁹⁾.

سعيد بن عبد الرحمن بن سعيد بن حسان بن عبيد الله المخزومي، أبو عبيد الله المكي،
وثقه النسائي وغيره، وهو ثقة في ابن عيينة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين⁽¹⁰⁾.

-
- (1) صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب: السلام اسم من أسماء الله تعالى (8/ 51 ح 6230). وفي أبواب العمل في الصلاة، باب من سمى قوماً، أو سلم في الصلاة على غيره مواجهةً، وهو لا يعلم (2/ 63 ح 1202). وفي الأذان، باب التشهد في الآخرة (1/ 166 ح 831).
 - (2) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في التشهد (1/ 290 ح 899).
 - (3) سنن النسائي، كتاب التطبيق، كيف التشهد الأول (2/ 240 ح 1169).
 - (4) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (1/ 301 ح 402).
 - (5) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (2/ 240 ح 1168).
 - (6) الكاهلي: بفتح أوله وسكون الألف وكسر الهاء واللام، هذه النسبة إلى كاهل بن الحارث. اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الاثير (3/ 79).
 - (7) طبقات المدلسين (ص: 33).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 76) تهذيب التهذيب (4/ 222)، تقريب التهذيب (ص: 254).
 - (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 178)، تهذيب التهذيب (4/ 117)، تقريب التهذيب (ص: 245).
 - (10) انظر: تهذيب الكمال (10/ 526)، تهذيب التهذيب (4/ 55)، تقريب التهذيب (ص: 238).

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدِ بْنِ كَاتِبٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، وَثَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الدَّارِقُطْنِيُّ⁽¹⁾، وَالْخَلِيلِيُّ⁽²⁾، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةٍ⁽³⁾.

وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثِقَاتٌ أَيْضاً.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما تدليس الأعمش، فلا يضر لأنه من الثانية⁽⁴⁾. وتابعه منصور بن المعتمر كما في الإسناد.

وكذا تدليس ابن عيينة من الثانية⁽⁵⁾، واختلاطه أيضاً لا يضر، فكان قبل موته بسنة.

قال العلائي⁽⁶⁾: "ولم يسمع منه متأخر في هذه السنة إلا محمد بن عاصم الأصبهاني ولم يتوقف أحد من العالمين في الاحتجاج بسفيان".



(1) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 326)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 260).

(2) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (2/ 611).

(3) تاريخ بغداد (16/ 341)، سير أعلام النبلاء (14/ 501).

(4) طبقات المدلسين (ص: 33).

(5) طبقات المدلسين (ص: 32).

(6) المختلطين للعلائي (ص: 46)، وانظر: الاغتباط، لسبط بن العجمي (ص: 148).

المبحث الثاني

الحديث الحسن والجيد : دراسة تطبيقية لأحاديث حكم
عليها الإمام ابن الملقن بالحسن أو الجودة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيدھا.

المطلب الثاني: الأحاديث التي جود ابن الملقن أسانيدھا.

المبحث الثاني

الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن الملقن
بالحُسن أو الجودة.

المطلب الأول: الأحاديث التي حسنَ ابن الملقن أسانيدَها.

حديث رقم (43):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَنْتُ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ، أَنْ كَبَّرَ أَعْطِيَ السَّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا". رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنْتُ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فِي فَضْلِ السَّوَاكِ، أَنْ كَبَّرَ أَعْطِيَ السَّوَاكَ أَكْبَرَهُمَا".

تخريج الحديث:

انفرد به أبو داود من حديث عائشة.

وأخرجه البخاري - تعليقاً⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديث ابن عمر، ووصله البيهقي⁽⁵⁾.

وقال البخاري: "اُخْتَصَرَهُ نَعِيمُ بْنُ حَمَّادٍ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ أُسَامَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ".

وَرِوَايَةُ نَعِيمٍ هَذِهِ وَصَلَهَا الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ عَنْ بَكْرِ بْنِ سَهْلٍ⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (2/ 48).

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرجل يستاك بسواك غيره (1/ 13 ح 50).

(3) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب دفع السواك إلى الأكبر (1/ 58 ح 246).

(4) صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ (4/ 1779 ح 2271).

(5) السنن الكبرى (1/ 65 ح 171).

(6) المعجم الأوسط (3/ 299 ح 3218).

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ نَجِيحٍ، أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الطَّبَّاعِ⁽¹⁾ البَغْدَادِيُّ، ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، روى له البخاري تعليقاً وأبو داود النسائي وابن ماجه⁽²⁾.

عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، الْأُمَوِيُّ، الْقُرَشِيُّ، ثقة عابد، من الثامنة، روى له البخاري تعليقاً وأبو داود⁽³⁾.

هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، ثقة فقيه، ربما دلس، مات سنة سبع وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

عُرْوَةُ ابْنُ حَوَارِيٍّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ بْنِ خُوَيْلِدٍ -، ثقة فقيه مشهور، مات سنة أربع وتسعين، على الصحيح، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

هشام بن عروة مدلس من الأولى⁽⁶⁾، فلا يضر. وكذا اختلاطه فهو من القسم الأول⁽⁷⁾.

أما محمد بن عيسى فمدلس من الثالثة⁽⁸⁾، وقد صرح بالسماع في إسناد الحديث.

صححه النووي⁽⁹⁾، والعيني⁽¹⁰⁾، والألباني⁽¹¹⁾، أما ابن حجر فحسنه⁽¹²⁾.



(1) الطباع يَفْتَحُ الطَّاءَ وَالْبَاءَ الْمُوحَّدَةَ الْمُشَدَّدَةَ وَفِي آخِرِهَا عَيْنُ مُهْمَلَةٍ - هَذَا يُقَالُ لِمَنْ يَعْمَلُ - يَطْبَعُ - السِّیُوفُ. اللباب في تهذيب الأنساب (2/ 272).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 261)، تهذيب التهذيب (9/ 392) تقريب التهذيب (ص: 501).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 420)، تهذيب التهذيب (8/ 161)، تقريب التهذيب (ص: 433).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 241)، تقريب التهذيب (ص: 573)، طبقات المدلسين (ص: 26).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 12)، تهذيب التهذيب (7/ 180)، تقريب التهذيب (ص: 389).

(6) طبقات المدلسين (ص: 26).

(7) انظر: المختلطين للعائني (ص: 126).

(8) طبقات المدلسين (ص: 44).

(9) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، للنووي (ص: 224).

(10) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (3/ 187).

(11) انظر: صحيح أبي داود (1/ 86)، مشكاة المصابيح (1/ 123).

(12) انظر: فتح الباري لابن حجر (1/ 357)، التلخيص الحبير (1/ 246).

حديث رقم (44):

عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ " أَنَّهُ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا " وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.
 قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّنِ ⁽¹⁾: رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ. وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَفِيهِ
 الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلَمٍ وَهُوَ مُدْلَسٌ لَكِنَّا صَرَحَ بِالتَّحْدِيثِ.

نص الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ مَاجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ⁽²⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ
 مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ " تَوَضَّأَ ثَلَاثًا
 ثَلَاثًا. وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ".

تخريج الحديث:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ⁽³⁾ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلَمٍ بِإِسْنَادِهِ، بِمِثْلِهِ. وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ⁽⁴⁾ أَيْضًا عَنْ رُوحٍ.
 وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ ⁽⁵⁾ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيُّ ⁽⁶⁾، وَالنَّسَائِيُّ ⁽⁷⁾، وَابْنُ حَبَّانٍ ⁽⁸⁾، مِنْ طَرِيقِ
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ. ثَلَاثَتُهُمْ (رُوحٌ، الْبَابِلِيُّ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ) تَابَعُوا الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلَمٍ، فِي الرَّوَايَةِ
 عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، بِإِسْنَادِهِ، بِنَحْوِهِ.

دراسة رجال الإسناد:

دُحَيْمُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ، ثِقَةٌ حَافِظٌ مُتَقَنٌ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ
 وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ ⁽⁹⁾.

الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلَمٍ: ثِقَةٌ مُدْلَسٌ. سَبَقَتِ التَّرْجُمَةُ لَهُ فِي حَدِيثِ رَقْمِ (33).

(1) البدر المنير (141/2).

(2) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (144/1 ح 414).

(3) مسند أحمد (131/8 ح 4534).

(4) مسند أحمد (436/8 ح 4818).

(5) المعجم الكبير (12/386 ح 13430).

(6) ضعيف. تقريب التهذيب (ص: 593).

(7) سنن النسائي، كتاب الطهارة، بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا (1/62 ح 81).

(8) صحيح ابن حبان (372/3 ح 1092).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (211/5)، مشيخة النسائي (ص: 70)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال

(498/16)، تهذيب التهذيب (131/6)، تقريب التهذيب (ص: 335).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ يُحْمَدَ الْأَوْزَاعِيِّ⁽¹⁾، ففقيه ثقة جليل، مات مرابطاً ببغداد سنة سبع وخمسين ومائة، روى له الجماعة⁽²⁾.

المُطَلَّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ الْقُرَشِيِّ، المَخْزُومِيُّ، المَدَنِيُّ، وكان جدُّه حَنْطَبُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عُبَيْدٍ المَخْزُومِيُّ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، بقي إلى حدود العشرين ومائة، روى له الأربعة⁽³⁾.
مختلف فيه:

وثقه أبو زرعة⁽⁴⁾، والفسوي⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.

وقال ابن سعد⁽⁸⁾: ليس يُحتجُّ بحديثه، لأنه يرسل كثيراً.

وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: عامة روايته مرسل... وروى عن ابن عباس، وابن عمر لا ندرى سمع منهما أم لا.

وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: روى عن ابن عباس مرسل، وابن عمر مرسل.

قال البخاري⁽¹¹⁾: لا أعرف للمُطَلَّبِ بْنِ حَنْطَبٍ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ سَمَاعًا.

وذكره البخاري في باب الصاد - صلت بن عبد الله المخزومي -⁽¹²⁾، وفي باب الميم،

وقال⁽¹³⁾: مُطَلَّبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ الْقُرَشِيِّ، وقال بعضهم، عبد الله بن المطلب، سمع عمر.

(1) الْأَوْزَاعِيُّ: نسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة تجمعت بالشام، وكان الأوزاعي قد نزل الأوزاع وهي قرية بدمشق، وقيل الأوزاع: بطن من همدان، نزلوا الشام فنسبت القرى التي سكنوها إليهم، وقيل أن الأوزاع بطن من ذي الكلاع من اليمن.

انظر: الأنساب للسمعاني (1/ 388)، اللباب في تهذيب الأنساب (1/ 93)، سير أعلام النبلاء (7/ 109).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17/ 308)، تهذيب التهذيب (6/ 238)، تقريب التهذيب (ص: 347).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 81)، تهذيب التهذيب (10/ 179).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 359).

(5) المعرفة والتاريخ (2/ 472).

(6) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 44).

(7) (5/ 450).

(8) الطبقات الكبير (7/ 410).

(9) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 209).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 359).

(11) جامع التحصيل (ص: 281).

(12) التاريخ الكبير (4/ 299).

(13) التاريخ الكبير (8/ 7).

وتعقبه الخطيب فقال⁽¹⁾: "أخطأ في التفريق بين الترجمتين، وصحَّف في الأولى، ووهم في الثانية، والصواب المُطَلَّب بن عبد الله بن حنطب القرشي ثم المخزومي، فقول البخاري: الصلت تصحيف المطلب، وقوله سمع عمر وهم، وإنما سماعه من ابن عمر".

وقال ابن حجر⁽²⁾: صدوق، كثير التدليس والإرسال.

وترجح الباحثة أنه ثقة، مرسل عن عدد من الصحابة منهم ابن عمر، كما نص غير واحد على ذلك.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع.

فيه المُطَلَّب بن عبد الله بن حنطب، ثقة مرسل، ولم يثبت سماعه من ابن عمر، فالحديث فيه انقطاع.

وبهذا بالإنقطاع أعله مغلطاي، ثم قال⁽³⁾: "ذكر الخلال حديث المُطَلَّب هذا في عله".

أما الوليد بن مسلم فتحة مدلس من الرابعة، وقد صرح بالسماع.



حديث رقم (45):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: في سنن النسائي بإسناد حسن، عن موسى الجهتي قال: "أتني مُجَاهِدٌ بَقَدَحٍ⁽⁵⁾ حَزْرَتُهُ⁽⁶⁾ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ⁽⁷⁾، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا". وَأُورِدَهُ ابْنُ حَزْمٍ⁽⁸⁾ بِلَفْظٍ "يَسَعُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ، تِسْعَةَ أَرْطَالٍ، عَشْرَةَ" ثُمَّ رَدَّهُ بِهَذَا الشَّكِّ، وَرَوَى ابْنُ حَزْمٍ⁽⁹⁾ عَنْ أَنَسٍ - رَفَعَهُ -: "يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانٌ" ثُمَّ قَالَ: لَا حِجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ شَرِيكَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَاضِي، وَهُوَ مَعْرُوفٌ بِتَدْلِيْسِ الْمُتَكْرَرَاتِ عَنِ الثَّقَاتِ، وَقَدْ أَسْقَطَ حَدِيثَهُ الْإِمَامَانِ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وَتَالَهُ لَا أَفْلَحَ مَنْ شَهِدَا عَلَيْهِ بِالْجُرْحَةِ.

(1) موضح أوهام الجمع والتفريق (1/ 128 / 129).

(2) تقريب التهذيب (ص: 534).

(3) انظر: شرح سنن ابن ماجه (ص: 279).

(4) البدر المنير (2/ 597).

(5) القَدَحُ مِنَ الْأَتْنِيَّةِ، بالتحريك: واحد الأقداح التي للشرب. لسان العرب (2/ 554).

(6) أي قدرته وخمنته، وحَزَرَ الشَّيْءَ يَحْزُرُهُ وَيَحْزُرُهُ حَزْرًا: قَدَّرَهُ بِالْحَدْسِ. انظر: حاشية السندي على سنن النسائي

(1/ 126)، لسان العرب (4/ 185).

(7) والرطل البغدادي: (408غم). الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (1/ 143).

(8) المحلى بالآثار (4/ 49).

(9) انظر: المحلى بالآثار (4/ 48).

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله ⁽¹⁾: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ قَالَ: أَتَيْتُ مُجَاهِدًا بِقَدَحٍ حَزْرَتُهُ ثَمَانِيَةَ أَرْطَالٍ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد ⁽²⁾، والقاسم بن سلام ⁽³⁾ من طريق يحيى القطان. وأخرجه الطحاوي ⁽⁴⁾ من طريق يعلى بن عبيد ⁽⁵⁾، وأخرجه القاسم بن سلام ⁽⁶⁾، وابن الجعد ⁽⁷⁾، من طريق شريك القاضي. ثلاثتهم (يحيى القطان، يعلى بن عبيد، شريك القاضي) عن موسى الجهني، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ وَاقِدٍ الْمَحَارِبِيِّ الْكَنْدِيِّ، أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو يَعْلَى النَّخَاسِ الْكُوفِيُّ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ قَبْلَ ذَلِكَ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ⁽⁸⁾. ذكره ابن حبان في الثقات ⁽⁹⁾، وقال النسائي ⁽¹⁰⁾، ومسلمة بن القاسم ⁽¹¹⁾: لَا بَأْسَ بِهِ.

وقال ابن حجر ⁽¹²⁾: صدوق.

قالت الباحثة: ثقة.

-
- (1) سنن النسائي، كتاب الطهارة، بَابُ ذِكْرِ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْمَاءِ لِلْغُسْلِ (1/ 127 ح 226).
 - (2) مسند أحمد (40/ 292 ح 24248).
 - (3) الأموال (ص: 619 ح 1579).
 - (4) شرح معاني الآثار (2/ 48 ح 3144).
 - (5) ثقة. وانظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 389)، سير أعلام النبلاء (9/ 476)، تقريب التهذيب (ص: 609).
 - (6) الأموال (ص: 619 ح 1580).
 - (7) مسند ابن الجعد (ص: 334 ح 2293).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 70)، تهذيب التهذيب (9/ 332).
 - (9) (9/ 108).
 - (10) مشيخة النسائي (ص: 98).
 - (11) إكمال تهذيب الكمال (10/ 269).
 - (12) تقريب التهذيب (ص: 495).

يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ الْوَادِعِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ، الْوَادِعِيُّ، وَاسْمُ جَدِّهِ مَيْمُونُ بْنُ فَيْرُوزٍ، مَوْلَى امْرَأَةٍ وَادِعِيَّةٍ، ثَقَّةٌ مَتَّقُنٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹⁾.

مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَيُقَالُ أَبُو سَلَمَةَ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ، لَمْ يَصْحَ أَنْ الْقَطَانُ طَعَنَ فِيهِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةٍ⁽²⁾.

مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَكِّيُّ الْمَحْزُومِيُّ، ثَقَّةٌ إِمَامٌ فِي التَّفْسِيرِ وَفِي الْعِلْمِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽³⁾.

تَكَلَّمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ، فَقَالَ الْعَلَاءِيُّ⁽⁴⁾: "وَحَدِيثُهُ عَنْهَا فِي الصَّحِيحِينَ وَقَدْ صَرَحَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ بِسَمَاعِهِ مِنْهَا". وَكَذَا يَرَى الْإِمَامُ ابْنُ الْمُلْقَنِ سَمَاعَهُ مِنْهَا⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِمُجَاهِدٍ بِالسَّمَاعِ مِنْ عَائِشَةَ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي⁽⁶⁾، وَمُغْلَطَاي⁽⁷⁾، وَالْأَلْبَانِيُّ⁽⁸⁾.



(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 305)، تهذيب التهذيب (11/ 209)، تقريب التهذيب (ص: 590).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (29/ 96)، تهذيب التهذيب (10/ 354)، تقريب التهذيب (ص: 552).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 228)، تهذيب التهذيب (10/ 42)، تقريب التهذيب (ص: 520).

(4) جامع التحصيل (ص: 273).

(5) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (12/ 221).

(6) تنقيح التحقيق (3/ 139).

(7) شرح ابن ماجه (ص: 20).

(8) صحيح سنن النسائي (1/ 370).

حديث رقم (46):

رُوي "أنه ﷺ تَوَضَّأَ بِثَلَاثِ مَدٍّ" (1) " (2).

قال ابن المُلقِّن (3): هذا الحديث لا أعلم من خرَّجه مع شدَّة البحث عنه من كتب السنن والمسانيد والأحكام، ولعلَّه كان "بِثَلَاثِ مَدٍّ" فأسقط الكاتب الياء، فإنَّه كذلك مشهور في كتب الحديث (4)، رواه كذلك أبو داود والنسائي في سننهما بإسناد حسن، من حديث أم عُمارة نُسبية بنت كعب الأنصاريَّة "أن النَّبي ﷺ تَوَضَّأَ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثَلَاثِ الْمَدِّ".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله (5): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبَادَ بْنَ تَمِيمٍ، عَنْ جَدِّهِ وَهِي أُمِّ عُمَارَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَى بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدَرُ ثَلَاثِ الْمَدِّ".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي (6)، وابن حزم (7)، والبيهقي (8) بإسناد أبي داود، زاد فيه النسائي: "قَالَ شُعْبَةُ: فَأَحْفَظُ أَنَّهُ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وَجَعَلَ يَذْلُكُهُمَا، وَيَمْسَحُ أَذُنَيْهِ بَاطِنَهُمَا وَلَا أَحْفَظُ أَنَّهُ مَسَحَ ظَاهِرَهُمَا".

(1) الْمُدُّ بِالضَّمِّ: كَيْلٌ، وَهُوَ رَطْلَانِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَرَطْلٌ وَثَلَاثٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُدَّ يُسَاوِي رُبْعَ الصَّاعِ، وَيَسَاوِي (675) غَمٍّ، أَوْ (688) لَتْرًا تَقْرِيبًا. انظر: الفقه الإسلامي وأدلته للزحيلي (1/ 143)، الموسوعة الفقهية الكويتية (26/ 305).

(2) الشرح الكبير، للرافعي (2/ 192).

(3) البدر المنير (2/ 602).

(4) رواه الضياء المقدسي في المختارة، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَتَى بِوَضُوءٍ ثَلَاثَ مَدٍّ قَرَأْنُهُ يَتَوَضَّأُ فَجَعَلَ يَذْلُكُ بِهِ ذِرَاعَيْهِ وَذَلِكَ أَذُنَيْهِ حِينَ مَسَحَهَا". الأحاديث المختارة (9/ 369 ح 339).

ولعل لفظ "ثلاث مد" غير ثابت، وذلك أن الضياء رواه أيضاً عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، بلفظ "بِثَلَاثِ مَدٍّ"، وهو مؤيد لقول ابن الملقن. الأحاديث المختارة (9/ 369 ح 337، 338).

(5) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ مَا يُجْزَى مِنَ الْمَاءِ فِي الْوُضُوءِ (1/ 23 ح 94).

(6) سنن النسائي، كتاب الطهارة، بَابُ الْقَدْرِ الَّذِي يَكْتَفِي بِهِ الرَّجُلُ مِنَ الْمَاءِ لِلْوُضُوءِ (1/ 58 ح 74).

(7) المحلى بالآثار (1/ 316).

(8) السنن الكبرى (1/ 302 ح 941).

وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، وابن حبان⁽²⁾، والحاكم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، والضياء المقدسي⁽⁵⁾، من طرق عن شعبة، عَنْ حَبِيبِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عمه عبد الله بن زَيْدٍ، بمثله .

دراسة رجال الإسناد:

حَبِيبُ بْنُ زَيْدِ بْنِ خَلَدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدَنِيُّ، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من السابعة، روى له الأربعة⁽⁶⁾.

عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ بن غَزِيَّةَ بْنِ عَمْرِو الْمَازِنِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ، وجدته أم عمارة، ثقة، من الثالثة، قد قيل إن له رؤية، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

أُمُّ عُمَارَةَ نَسِيبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ بن عَمْرِو الْأَنْصَارِيَّةُ، صحابية شهدت العقبة مع السبعين، وشهدت أحدًا، وأبلى يومئذ بلاءً حسنًا هي وابنها عبد الله بن زيد، وزوجها زيد بن عاصم، وجُرحت يومئذ أحد عشر جرحًا، وشهدت بيعة الرضوان، وشهدت اليمامة، وقطعت يدها⁽⁸⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح. يعني من حديث أم عمارة.

قال الحاكم⁽⁹⁾: "هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه". وقال ابن أبي حاتم في علله⁽¹⁰⁾: "قال أبو زرعة: الصحيح عندي حديث أم عمارة يعني: الأول". وقال البيهقي⁽¹¹⁾: "قال أبو زرعة الرازي: الصحيح عندي حديث عُندَرٍ".

(1) صحيح ابن خزيمة (1/ 62 ح 118).

(2) صحيح ابن حبان (3/ 364 ح 1083).

(3) المستدرک (1/ 144 ح 509).

(4) السنن الكبرى (1/ 302 ح 942).

(5) لأحاديث المختارة (9/ 368 ح 337، ح 338).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 101)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 373)، تهذيب التهذيب (183/2)، تقريب التهذيب (ص: 150).

(7) الإصابة في تمييز الصحابة (3/ 497)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14/ 109)، تهذيب التهذيب (90/5)، تقريب التهذيب (ص: 289).

(8) الإصابة في تمييز الصحابة (8/ 442)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1948)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (35/ 372)، تهذيب التهذيب (12/ 474)، سير أعلام النبلاء (2/ 278).

(9) المستدرک (1/ 144 ح 509).

(10) (1/ 458).

(11) السنن الكبرى (1/ 302).

ولكن وافق الإمام ابن الملقن جماعة على تحسين الإسناد منهم: النووي⁽¹⁾، العراقي⁽²⁾ والصنعاني⁽³⁾.



حديث رقم (47):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: "...من حديث عائشة أنه ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرفقها في الركعتين".

رواه النسائي عن عمرو بن عثمان، نا بقية وأبو حيوة، عن ابن أبي حمزة، نا هشام ابن عروة، عن أبيه، عنها. قلت: إسناده حسن، وذكره ابن السكن⁽⁵⁾ في سننه الصحاح وقال: هو حديث مختلف فيه".

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ، وَأَبُو حَيَوَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَمْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قرأ في صلاة المغرب بسورة الأعراف فرفقها في ركعتين ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق النسائي. والطبراني⁽⁸⁾، من طريق هشام بن عبد الملك⁽⁹⁾، تابع عمرو بن عثمان، في الرواية عن بقية بن الوليد، بإسناده، بمثله.

(1) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني (ص: 378).

(2) طرح التثريب في شرح التريب (2/ 90).

(3) سبل السلام (1/ 68)، وقال: (أما حديث: "أنه توضأ بثلاث مد"، فلا أصل له).

(4) البدر المنير (3/ 183).

(5) أَبُو عَلِيٍّ سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ السَّكَنِ الْمَصْرِيِّ، وَأَصْلُهُ بَغْدَادِيٌّ، جَمَعَ وَصَنَّفَ، وَجَرَّحَ وَعَدَّلَ، وَصَحَّحَ وَعَلَّلَ، (353هـ). قال الذهبي: " وَلَمْ تَرَ تَوَالِيفَهُ، هِيَ عِنْدَ الْمَغَارِبَةِ. وكتابه " السنن الصحاح المأثورة"، ويسمى أيضاً " الصحيح المنتقى". وهو غير مطبوع، بل أكثره مفقود. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء للذهبي (16/ 117)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: 379).

(6) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، القراءة في المغرب بالمص (2/ 170 ح 991).

(7) السنن الكبرى (2/ 549 ح 4037).

(8) مسند الشاميين (4/ 299 ح 3362).

(9) صدوق ربما وهم. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (30/ 225)، سير أعلام النبلاء

(303/12)، تقريب التهذيب (ص: 573).

وأخرجه البخاري⁽¹⁾، وأبو داود⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، من طريق عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن زيد بن ثابت، بمعناه.

وأخرجه الحاكم⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن زيد بن ثابت، بمعناه.

قال الحاكم⁽⁶⁾: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن لم يكن فيه إرسال ولم يخرجاه بهذا اللفظ. إنما اتفقا⁽⁷⁾ على حديث ابن جريج، عن ابن أبي مليكة، عن عروة، عن مروان، عن زيد بن ثابت...".

وقال البيهقي⁽⁸⁾: "والصحيح هي الرواية الأولى".

دراسة رجال الإسناد:

عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ دِينَارِ الْقُرَشِيِّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو حَفْصٍ الْحَمَصِيُّ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَهٍ⁽⁹⁾.

وثقه أبو داود⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، ومسلمة بن القاسم⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾، والذهبي⁽¹⁵⁾، وابن حجر⁽¹⁶⁾: صدوق، زاد الذهبي: حافظ.

- (1) صحيح البخاري، كتاب الآذان، بَابُ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ (1/ 153 ح 764).
- (2) سنن أبي داود، أبواب تقريع استفتاح الصلاة، بَابُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَغْرِبِ (1/ 215 ح 812).
- (3) سنن النسائي، كتاب الافتتاح، الْقِرَاءَةُ فِي الْمَغْرِبِ بِالصَّحَابِ (2/ 170 ح 990).
- (4) المستدرک (1/ 237 ح 866).
- (5) معرفة السنن والآثار (3/ 339 ح 4834).
- (6) المستدرک (1/ 237 ح 866).
- (7) لم أعر عليه في صحيح مسلم، فهو مما انفرد به البخاري عن مسلم. ونص على ذلك ابن الملقن في البدر المنير (3/ 180).
- (8) السنن الكبرى (2/ 549).
- (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 146).
- (10) تهذيب التهذيب (8/ 76).
- (11) مشيخة النسائي (ص: 60).
- (12) تهذيب التهذيب (8/ 76).
- (13) (8/ 488).
- (14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 249).
- (15) الكاشف (2/ 83).
- (16) تقريب التهذيب (ص: 424).

و هو ما تميل الباحثة إليه.

شُرَيْحُ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو حَيَّوَةَ الحِزْرَمِيُّ الحِمَصِيُّ المَقْرئُ المؤدِّن، ثقة، مات سنة ثلاثٍ ومائتين، روى له أبو داود والنسائي⁽¹⁾.

بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ بن صائد بن كعب الكَلَاعِي أَبُو يُحْمَد ، مات سنة سبع وتسعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.

قال ابن المبارك⁽³⁾ : "كان صدوقاً، ولكنه كان يكتب عن أقبل وأدبر". وقال محمد بن سعد⁽⁴⁾ : " كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات".

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل⁽⁵⁾ : "سئل أبي عن بقية وإسماعيل ابن عياش، فقال: بقية أحب إلي، وإذا حدث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه".

وقال العجلي⁽⁶⁾ : " ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء".

وقال أبو زرعة⁽⁷⁾ : "بقية عجب إذا روى عن الثقات، فهو ثقة - وذكر قول ابن المبارك الذي تقدم - ثم قال: وقد أصاب ابن المبارك في ذلك، ثم قال: هذا في الثقات، فأما في المجهولين فيحدث عن قوم لا يعرفون ولا يضبطون". وقال أيضاً⁽⁸⁾ : "ما له عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق، فلا يؤتى من الصدق، إذا حدث عن الثقات فهو ثقة".

قال يعقوب بن شيبه⁽⁹⁾ : "بقية بن الوليد، هو ثقة حسن الحديث، إذا حدث عن المعروفين، ويحدث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضعفاء، ويحيد عن أسمائهم إلى كناهم، وعن كناهم إلى أسمائهم، ويحدث عن أصغر منه".

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12 / 455)، تهذيب التهذيب (4 / 331)، تقريب التهذيب (ص: 266).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4 / 196).

(3) تاريخ بغداد (7 / 623).

(4) الطبقات الكبير (7 / 326).

(5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(6) الثقات (1 / 250).

(7) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2 / 435).

(9) تاريخ دمشق، لابن عساكر (10 / 339).

وقال النسائي⁽¹⁾: "إذا قال: حدثنا وأخبرنا، فهو ثقة. وإذا قال: عن فلان" فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدري عن من أخذه".

وقال أبو حاتم⁽²⁾: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو أحب إلي من إسماعيل بن عياش.

وقال ابن عدي⁽³⁾: ولبقية حديث صالح... ففي بعض رواياته يخالف الثقات، وإذا روى عن أهل الشام فهو ثبت، وإذا روى عن غيرهم خلط كإسماعيل بن عياش إذا روى عن الشاميين فهو ثبت، وإذا روى عن أهل الحجاز والعراق خالف الثقات في روايته عنهم.

وقال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق كثير التدليس عن الضعفاء .

قالت الباحثة: بقية صدوق، مدلس من الرابعة⁽⁵⁾، ولم يصرح بالسماع ولكن تابعه أبا حيوة؛ في إسناد هذا الحديث. وحديثه هذا رواه عن الشاميين الثقات ، يعني شعيب بن أبي حمزة.

شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ دِينَار، أَبُو بَشِيرٍ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْحِمَصِيُّ، الْكَاتِبُ، ثَقَّةٌ، قَالَ ابْنُ مَعِينٍ مَنْ أَثْبَتَ النَّاسَ فِي الزَّهْرِيِّ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَسِتِّينَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن لأجل؛ عمرو بن عثمان صدوق، وقد تابعه هشام بن عبد الملك.

وبَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، صدوق، مدلس من الرابعة. ولم يصرح بالسماع ولكن تابعه أبا حيوة؛ في إسناد هذا الحديث. فيرتقي الإسناد بهذه المتابعات إلى الصحيح لغيره.

وقد حسنه النووي⁽⁷⁾، وصححه الألباني⁽⁸⁾.



(1) تاريخ بغداد (7/ 623).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 435).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (2/ 276).

(4) تقريب التهذيب (ص: 126).

(5) طبقات المدلسين (ص: 49).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 517)، تهذيب التهذيب (4/ 351)، تقريب التهذيب (ص: 267).

(7) المجموع شرح المذهب (3/ 383).

(8) مشكاة المصابيح (1/ 268).

حديث رقم (48):

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ مِنْ ثَقِيفٍ فَأَنْزَلَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ وَلَمْ يُسَلِّمُوا بَعْدَ ⁽¹⁾.
 قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى ⁽²⁾: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي سُنَنِهِمَا، بِإِسْنَادٍ
 حَسَنٍ، مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ.

نص الحديث:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ ⁽³⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيِّ بْنِ سُوَيْدٍ يَعْنِي ابْنَ مَنُجُوفٍ، حَدَّثَنَا أَبُو
 دَاوُدَ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ، أَنَّ وَفْدَ ثَقِيفٍ لَمَّا
 قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْزَلَهُمُ الْمَسْجِدَ لِيَكُونَ أَرْقَ لِقُلُوبِهِمْ، فَاشْتَرَطُوا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُحْشَرُوا ⁽⁴⁾، وَلَا
 يُعْشَرُوا، وَلَا يُجَبُّوا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشَرُوا، وَلَا تُعْشَرُوا، وَلَا خَيْرٌ فِي دِينٍ لَيْسَ
 فِيهِ رُكُوعٌ".

تحريج الحديث:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ⁽⁵⁾، وَابْنُ خَزِيمَةَ ⁽⁶⁾، مِنْ طَرِيقِ عَفَانَ بْنِ مُسْلِمٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ ⁽⁷⁾،
 وَالتَّبْرَانِيُّ ⁽⁸⁾، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ⁽⁹⁾ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيِّ.

(1) (4/ 136).

(2) البدر المنير (4/ 207).

(3) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، بَابُ مَا جَاءَ فِي خَبَرِ الطَّائِفِ (3/ 163 ح 3026).

(4) قوله لَا تُحْشَرُوا، معناه: الحشر في الجهاد والنفي له. وقوله وَأَنْ لَا تُعْشَرُوا معناه: الصدقة أي لَا يُوْخَذُ عَشْرَ
 أموالهم. وقوله أَنْ لَا يُجَبُّوا معناه: لَا يُصَلُّوا، وأصل التجبية أَنْ يَقُومَ الْإِنْسَانُ قِيَامَ الرَّكَعِ. وقيل: هُوَ أَنْ يَضَعُ
 يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ قَائِمٌ. وقيل: هُوَ السُّجُودُ. انظر: معالم السنن (3/ 34)، نيل الأوطار (7/ 235)، النهاية
 في غريب الحديث والأثر (1/ 238).

(5) مسند أحمد (29/ 43817913).

(6) صحيح ابن خزيمة (2/ 285 ح 1328).

(7) صحيح ابن خزيمة (2/ 285 ح 1328).

(8) المعجم الكبير (9/ 54 ح 8372).

(9) السنن الكبرى (2/ 623 ح 4334).

وأخرجه ابن أبي عاصم⁽¹⁾، الطبراني⁽²⁾ من طريق هُذْبَةَ بن خالد. ثلاثتهم (عفان بن مسلم، أبو الوليد الطيالسي، هُذْبَةُ بن خالد) تابعوا أبا داود الطيالسي في الرواية عن حماد بن سلمة، عن حميد الطويل، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم⁽³⁾ من طريق أشعث بن عبد الملك⁽⁴⁾، تابع حميداً الطويل في الرواية عن الحسن، بإسناده.

وقال البيهقي⁽⁵⁾: ورواه أشعث عن الحسن مرسلاً. بِبَعْضِ مَعْنَاهُ، زَادَ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْزَلْتَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُمْ مُشْرِكُونَ؟ فَقَالَ: "إِنَّ الْأَرْضَ لَا تَنْجَسُ إِلَّا بِمَنْجَسٍ ابْنُ آدَمَ".

وهذه الطريق أخرجه أبو داود في "مراسيله"⁽⁶⁾ عن عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، نا أشعث، عن الحسن، به.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سُؤَيْدِ بْنِ مَنُجُوفٍ، أَبُو بَكْرٍ السَّدُوسِيُّ البَصْرِيُّ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في "الثقات"⁽⁸⁾، ووثقه الذهبي⁽⁹⁾، وقال النسائي⁽¹⁰⁾: صالح.

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق.

(1) الأحاد والمثاني (3/ 186 ح 1520).

(2) المعجم الكبير (9/ 54 ح 8372).

(3) الأحاد والمثاني (3/ 186 ح 1520).

(4) ثقة فقيه. تقريب التهذيب (ص: 113).

(5) السنن الكبرى (2/ 623).

(6) المراسيل لأبي داود (ص: 80).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (1/ 365).

(8) (8/ 30).

(9) تاريخ الإسلام (6/ 27).

(10) مشيخة النسائي (ص: 80).

(11) تقريب التهذيب (ص: 81).

سُئِمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَارُودِ، أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، الْفَارِسِيُّ، ثُمَّ الْأَسَدِيُّ، ثُمَّ الزُّبَيْرِيُّ، مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ، الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ، ثِقَةٌ حَافِظٌ غَلَطَ فِي أَحَادِيثَ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ وَابِقُونٌ⁽¹⁾.

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّفَّيُّ، الطَّائِفِيُّ، صَحَابِي قَدِمَ فِي وَفْدٍ تَقِيْفٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي سَنَةِ تِسْعٍ، فَأَسْلَمُوا، وَأَمَرَهُ عَلَيْهِمْ لِمَا رَأَى مِنْ عَقْلِهِ وَحِرْصِهِ عَلَى الْخَيْرِ وَالِدَيْنِ، وَكَانَ أَصْغَرَ الْوَفْدِ سِنًا، ثُمَّ أَقْرَهُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى الطَّائِفِ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ عَلَى عَمَانَ وَالْبَحْرَيْنِ، ثُمَّ نُفِّيَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، ويتقوى إلى درجة الصحيح لغيره. وذلك لأمرين:

أحدهما: الاختلاف في سماع الحسن البصري من عثمان بن أبي العاص، فذهب الحاكم⁽³⁾ إلى نفي سماعه، وقال ابن عبد البر⁽⁴⁾: "والحسن أروى الناس عنه، وقد قيل: إنه لم يسمع عنه". وقال المنذري⁽⁵⁾، والمزي⁽⁶⁾: "وقيل: لم يسمع منه".

ونص على سماعه: علي بن المديني⁽⁷⁾، والبخاري⁽⁸⁾، وقال مغلطاي⁽⁹⁾: "الظاهر سماعه منه". وقيل لابن معين⁽¹⁰⁾: "الحسن ممن سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: من أنس، وعبد الرحمن بن سمرة، وعبد الله بن مغفل، وعثمان بن أبي العاص".

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 401)، تهذيب التهذيب (4/ 182)، تقريب التهذيب (ص: 250).
(2) الاستيعاب (3/ 1035)، أسد الغابة (3/ 475)، الإصابة في تمييز الصحابة (5/ 48)، سير أعلام النبلاء (2/ 374).

(3) المستدرک على الصحيحين للحاكم (1/ 283).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/ 1035).

(5) مختصر سنن أبي داود (3/ 118).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 98)، (19/ 409).

(7) العلل لابن المديني (ص: 51).

(8) نصب الراية، للزيلعي (1/ 90).

(9) انظر: إكمال تهذيب الكمال (9/ 160).

(10) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 130).

- وترجح الباحثة سماع الحسن البصري من عثمان بن أبي العاص. ومما يشعر بقاء الحسن وسماعه من عثمان بن أبي العاص، عدة أمور منها:
- أ- ما ذكره البخاري⁽¹⁾ عن الحسن قال: "كنا ندخل على عثمان بن أبي العاص، وقد أخلى بيتاً للحديث".
- ب- أن الحسن حدث بحديث، فقال له: عبد الله بن بريدة: من أخبرك بهذا يا أبا سعيد؟ قال: الثبت عثمان بن أبي العاص، فقال عبد الله: ثبت والله⁽²⁾.
- ت- وقال الحسن⁽³⁾: "رأيت عثمان بن أبي العاص صائماً يوم عرفة؛ يَمُجُّ الماء من فيه مجاً".
- ث- وقال أيضاً⁽⁴⁾: "دخلنا على عثمان بن أبي العاص، فقال له رجل: يا أبا عبد الله".
- ج- وذكر الحسن البصري عثمان، فقال⁽⁵⁾: "ما رأيت أحداً أفضل منه".
- ثانياً: تدليس حميد الطويل من الثالثة⁽⁶⁾، ولم يصرح بالسماع، لكن تابعه - الثقة - أشعث بن عبد الملك في الرواية عن الحسن⁽⁷⁾، عن عثمان بن أبي العاص، به.
- وبزوال هاتين علتين يرتقي إسناد الحديث إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (49):

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ "أَيَّ حِينَ تُؤْتِرُ؟" قَالَ: أَوَّلَ اللَّيْلِ، بَعْدَ الْعَتَمَةِ، قَالَ "فَأَنْتَ يَا عُمَرُ؟" فَقَالَ: آخِرَ اللَّيْلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، "أَمَّا أَنْتَ يَا أبا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُثْقَى"⁽⁸⁾، وَأَمَّا أَنْتَ يَا عُمَرُ، فَأَخَذْتَ بِالْقُوَّةِ".

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: رواه كذلك أحمد في مسنده، وابن ماجه في سننه، وإسناده حسن.

- (1) التاريخ الكبير للبخاري (6/ 212).
- (2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 334)، (3/ 126)، تاريخ أسماء الثقات (ص: 138)، إكمال تهذيب الكمال (9/ 160).
- (3) انظر: معجم الصحابة للبخاري (4/ 352)، تهذيب الآثار مسند عمر (1/ 366).
- (4) إكمال تهذيب الكمال (9/ 161).
- (5) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 60 / 111 / 334)، سير أعلام النبلاء (2/ 375).
- (6) طبقات المدلسين (ص: 38).
- (7) الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم (3/ 186 ح 1521).
- (8) قوله: "فأخذت بالوثقى" أي بالخصلة المحكمة، وهي الخروج عن العهدة بيقين والاحتراز عن الفتور بالقوة، أي بصدق العزيمة على قيام الليل، وفيه إشارة إلى أن التأخير لمن يتنبه أولى. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 363).
- (9) البدر المنير (4/ 320).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (1): حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ " أَيَّ حِينَ تَوْتِرُ؟ " قَالَ: أَوَّلَ اللَّيْلِ، بَعْدَ الْعَتَمَةِ، قَالَ " فَأَنْتَ يَا عُمَرُ؟ " فَقَالَ: آخِرَ اللَّيْلِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ، " أَمَا أَنْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُتْقَى، وَأَمَا أَنْتَ يَا عُمَرُ، فَأَخَذْتَ بِالْفُؤَةِ "، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ قَالَ: أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَلِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (2) من طرق عن معاوية بن عمرو، وعبد الصمد، وأبي سعيد مولى هاشم. وأخرجه أبو يعلى (3)، عن أبي بكر بن أبي شيبة وهو في المصنف (4)، من طريق حسين بن علي.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (5) ومن طريقه الطحاوي (6). خمستهم (معاوية بن عمرو، عبد الصمد، أبو سعيد مولى هاشم، حسين بن علي، أبو داود الطيالسي) تابعوا يحيى بن أبي بكير في الرواية عن زائدة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ بْنِ زِيَادٍ، أَبُو دَاوُدَ النَّهْرَوَائِي (7)، ويقال سلمان، مات سنة إحدى وستين ومائتين (8).

وثقه الدارقطني (9)، والذهبي (10)، وذكره ابن حبان في الثقات (11).

(1) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر أول الليل (1/ 379 ح 1202).

(2) مسند أحمد (22/ 225 ح 14323)، (22/ 405 ح 14535).

(3) مسند أبي يعلى الموصلي (3/ 353 ح 1821).

(4) مصنف ابن أبي شيبة (2/ 198 ح 8084).

(5) مسند أبي داود الطيالسي (3/ 252 ح 1776).

(6) شرح معاني الآثار (1/ 342 ح 2016).

(7) هذه النسبة إلى بلدة قديمة قريبة من دجلة يقال لها: النهروان، وقد خربت أكثرها. الأنساب للسمعاني (13/ 222).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 377)، تهذيب التهذيب (4/ 176).

(9) تاريخ بغداد (10/ 286).

(10) الكاشف (1/ 457).

(11) (8/ 301).

وقال ابن أبي حاتم⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾: صدوق.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ بْنِ نَسْرِ بْنِ أَسِيدِ الْكَرْمَانِيِّ، أَبُو زَكْرِيَّا الْعَبْدِيُّ، الْقَيْسِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَتَيْنِ⁽³⁾.

زَائِدَةُ بْنُ قُدَامَةَ أَبُو الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ، الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ صَاحِبُ سَنَةِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ⁽⁴⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْهَاشِمِيُّ، ابْنُ عَمِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَأُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ الْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه⁽⁵⁾.
مختلف فيه:

فقد مثل به ابن رجب⁽⁶⁾ للمختلف فيه، هل غلب عليه الوهم أم لا.

وقال ابن سعد⁽⁷⁾، وأحمد⁽⁸⁾: منكر الحديث، زاد ابن سعد: لا يحتجون بحديثه، وكان كثير العلم.

وقال الجوزجاني⁽⁹⁾: "توقف عنه، عامة ما يرويه غريب"، وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "لين الحديث، ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه، يكتب حديثه".

وقال ابن معين في رواية⁽¹¹⁾: لا يحتج بحديثه، وفي رواية⁽¹²⁾: ليس بذلك، وأطلق القول بتضعيفه في رواية ثالثة⁽¹³⁾، وكذا ضعفه: ابن المديني⁽¹⁴⁾، والنسائي⁽¹⁵⁾.

(1) الجرح والتعديل (4 / 104).

(2) تقريب التهذيب (ص: 250).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31 / 248)، تهذيب التهذيب (11 / 190)، تقريب التهذيب (ص: 588).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (9 / 276)، تهذيب التهذيب (3 / 306)، تقريب التهذيب (ص: 213).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 78)، تهذيب التهذيب (6 / 14)، تقريب التهذيب (ص: 321).

(6) شرح علل الترمذي (2 / 564).

(7) الطبقات الكبير (7 / 482).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 81).

(9) أحوال الرجال (ص: 235).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 154).

(11) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3 / 257).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 154).

(13) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1 / 72).

(14) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 88).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 84).

وقال الفسوي⁽¹⁾: صدوق، وفي حديثه ضعف شديد جداً. وقال ابن المديني عن ابن عيينة⁽²⁾: رأيتُه يحدث نفسه فحملته على أنه قد تغير. وقال العجلي⁽³⁾: جائز الحديث. وقال أبو أحمد الحاكم⁽⁴⁾: كان أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه يحتجان بحديثه، وليس بذاك المتين المعتمد.

وقال الترمذي⁽⁵⁾: صدوق، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه، وسمعت محمد بن إسماعيل يقول: كان أحمد وإسحاق، والحميدي، يحتجون بحديث ابن عقيل، وقال محمد: وهو مُقَارِبُ الحديث. وقال ابن عدي⁽⁶⁾: روى عنه جماعة من المعروفين الثقات... ويكتب حديثه. وقال العقيلي⁽⁷⁾: كان فاضلاً خيراً موصوفاً بالعبادة، وكان في حفظه شيء.

وقال الساجي⁽⁸⁾: كان من أهل الصدق ولم يكن بمتقن في الحديث. وقال الحاكم⁽⁹⁾: عَمَّرَ فسَاء حفظه فحدث على التخمين، وقال في موضع آخر⁽¹⁰⁾: مستقيم الحديث، مقدم في الشرف. وقال ابن عبد البر⁽¹¹⁾: هو أوثق من كل من تكلم فيه، وتعقبه ابن حجر فقال⁽¹²⁾: وهذا إفراط.

قال ابن القيم⁽¹³⁾: وعبد الله بن محمد بن عقيل صدوق حسن الحديث، وقد احتج به غير واحد من الأئمة، وتكلم فيه من قبل حفظه. وقال الذهبي⁽¹⁴⁾: حسن الحديث، وفي موضع⁽¹⁵⁾: لا يرتقي خبره إلى درجة الصحة والاحتجاج.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 84).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16 / 81).

(3) الثقات (2 / 58).

(4) الكواكب النيرات (ص: 485).

(5) سنن الترمذي (1 / 8).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (5 / 209).

(7) انظر: الضعفاء الكبير (2 / 299).

(8) تهذيب التهذيب (6 / 15).

(9) سوالات السجزي للحاكم (ص: 104).

(10) المستدرک على الصحيحين (1 / 253).

(11) تهذيب التهذيب (6 / 15).

(12) تهذيب التهذيب (6 / 15).

(13) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة، لابن القيم (ص: 489).

(14) المغني في الضعفاء (1 / 354).

(15) سير أعلام النبلاء (6 / 205).

و نقل ابن الملقن أقوال بعض النقاد فيه⁽¹⁾، ثم قال⁽²⁾: فيه لين.
وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق، في حديثه لين، ويقال تغير بأخرة.
وترجح الباحثة أنه صدوق.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل ابن عقيل ؛ صدوق.

وحسنه البوصيري⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.

وقد روي هذا الحديث من رواية ابن عمر وعقبة بن عامر وغيرهما، بأسانيد لينة. قاله ابن رجب⁽⁶⁾.



حديث رقم (50):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود في سننه، بإسناد حسن، عن طاووس، قال: سئل ابنُ عمرَ، عن الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي شُعَيْبٍ، عَنْ طَاوُسٍ، قَالَ: سئل ابنُ عمرَ، عن الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، فَقَالَ: "مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، وَرَخَّصَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: هُوَ شُعَيْبٌ - يَعْنِي - وَهَمَّ شُعْبَةُ فِي اسْمِهِ".

(1) البدر المنير (168/2-171).

(2) البدر المنير (167/6).

(3) تقريب التهذيب (ص: 588).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/143).

(5) التلخيص الحبير (2/44).

(6) فتح الباري لابن رجب (9/143)، وحديث عقبة ضعفه ابن حجر في التلخيص الحبير (2/44).

(7) البدر المنير (4/292).

(8) سنن أبي داود، بَابُ تَقْرِيعِ أَبْوَابِ التَّطَوُّعِ وَرَكَعَاتِ السُّنَّةِ، بَابُ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ (2/26 ح 1284).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾ من طريق أبي داود. وأخرجه عبد بن حميد⁽²⁾، والدولابي⁽³⁾، وأبو نعيم⁽⁴⁾، من طرق عن شعبة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

شُعَيْبُ صَاحِبِ الطِّيَالِسَةِ، ثقة، من السابعة، روى له أبو داود هذا الحديث الواحد⁽⁵⁾.
طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ، اليماني أبو عبد الرحمن الحِمِيرِيُّ الجَنْدِيُّ⁽⁶⁾، قيل اسمه ذكوان، وطاووس لقب، وهو من أبناء الفرس الذين سَيَّرَهُمْ كِسْرَى إِلَى الْيَمَنِ، ثقة فقيه فاضل، مات سنة سِتٍّ وَمِائَةٍ⁽⁷⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

قال الزيلعي⁽⁸⁾: سكت عنه أبو داود، ثم المنذري في مختصره⁽⁹⁾ فهو صحيح عندهما.
وقال النووي⁽¹⁰⁾: إسناده حسن.



- (1) السنن الكبرى (2/ 670 ح 4184).
- (2) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 256 ح 804).
- (3) الكنى والأسماء (2/ 641 ح 1142).
- (4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (10/ 29).
- (5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 348)، الثقات لابن حبان (6/ 440)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 539)، إكمال تهذيب الكمال (6/ 282) تهذيب التهذيب (4/ 358)، تقريب التهذيب (ص: 268).
- (6) هذه النسبة إلى الجند وهي بلدة مشهورة باليمن. الأنساب للسمعاني (3/ 351).
- (7) جامع التحصيل (ص: 201)، تهذيب الكمال (13/ 358)، تهذيب التهذيب (5/ 8)، تقريب التهذيب (ص: 281).
- (8) انظر: نصب الراية (2/ 140).
- (9) (1/ 409).
- (10) خلاصة الأحكام (1/ 541).

حديث رقم (51):

من رواية أبي هريرة مرفوعاً: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلُونُ⁽¹⁾ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ⁽²⁾".
قال ابن الملقن⁽³⁾: "رواه أبو داود والنسائي بإسناد حسن".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمته⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي مَعْرُوفُ بْنُ سُوَيْدٍ الْجَدَامِيُّ، أَنَّ عَلِيَّ بْنَ رِيَّاحٍ اللَّخْمِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلُونُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي⁽⁵⁾ من طريق ابن وهب بإسناده، ولفظه.
وأخرجه أحمد⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾ من طرق عن عطاء بن أبي رباح.
وأخرجه أحمد⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾ وابن ماجه⁽¹⁰⁾، والحاكم⁽¹¹⁾ من طرق عن أبي حازم الأشجعي⁽¹²⁾.

- (1) حُلُونُ: مِنْ حَلَوْتُ الرَّجُلَ أَحْلُوهُ حُلُونًا: إِذَا أُعْطِيَتْهُ شَيْئًا، وَيُقَالُ، الْحُلُونُ: هُوَ مَا يَعْطَاهُ الْكَاهِنُ، مِنَ الْأَجْرِ وَالرِّشْوَةِ عَلَى كِهَانَتِهِ. انظر: شرح السنة للبغوي (8 / 22)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1 / 435).
- (2) الْبَغِيُّ: هِيَ الزَّانِيَةُ، وَمَهْرُهَا مَا تَعْطَاهُ عَلَى الْبَغَاءِ، أَيْ عَلَى الزَّانَا. فتح الباري لابن حجر (1 / 89).
- (3) البدر المنير (6 / 442).
- (4) سنن أبي داود، أبواب الإجارة، باب في أنمان الكلاب (3 / 279 ح 3484).
- (5) سنن النسائي، كتاب الصييد، النهي عن ثمن الكلب (7 / 189 ح 4293).
- (6) مسند أحمد (16 / 294 ح 10489، ح 10490).
- (7) صحيح ابن حبان (11 / 315 ح 4941).
- (8) مسند أحمد (14 / 239 ح 8571).
- (9) سنن النسائي، البيوع، بيع ضرب الجمل (7 / 311 ح 4675).
- (10) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي ... (2 / 731 ح 2160).
- (11) المستدرک للحاكم (2 / 33 ح 2242).
- (12) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (4 / 137)، تهذيب الكمال (11 / 259)، سير أعلام النبلاء (5 / 7)، تقريب التهذيب (ص: 246).

وأخرجه أحمد⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، من طرق عن عبد الرحمن بن أبي نُعم⁽³⁾.
 وأخرجه البيهقي⁽⁴⁾، والبغوي⁽⁵⁾ من طريق محمد بن سيرين.
 أربعتهم (عطاء بن أبي رباح، أبو حازم، عبد الرحمن بن أبي نُعم، محمد بن سيرين) تابعوا
 عليّ بن رباح اللخمي، في الرواية عن أبي هريرة، وزاد بعضهم على بعض.
 دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ. سبقت الترجمة له في الحديث
 رقم (17).

عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه ثقة حافظ عابد،
 من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁶⁾.
 معروف بن سويّد الجذامي⁽⁷⁾، أبو سلمة المصري، مات قبل الخمسين ومائة، روى له أبو
 داود والنسائي⁽⁸⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال الذهبي⁽¹⁰⁾: ثقة.

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: مقبول.

عليّ بن رباح بن قصير اللخمي المصري - ويقال عليّ بالتصغير -، ثقة، تُوفي سنة سبع
 عشرة ومائة⁽¹²⁾.

(1) مسند أحمد (13/ 355 ح 7976).

(2) سنن النسائي، البيوع، يُعْضَضُ ضِرَابِ الْجَمَلِ (7/ 310 ح 4673).

(3) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 109)، سير أعلام النبلاء (5/ 62)، تقريب التهذيب
 (ص: 352).

(4) السنن الكبرى للبيهقي (6/ 209 ح 11688).

(5) شرح السنة للبغوي (8/ 22 ح 2038).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (16/ 280)، تهذيب التهذيب (6/ 71)، تقريب التهذيب (ص: 328).

(7) هذه النسبة إلى جذام، وجذام قبيلة من اليمن نزلت الشام. انظر: الأنساب للسمعاني (3/ 224).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/ 267).

(9) الثقات لابن حبان (7/ 499).

(10) الكاشف (2/ 280).

(11) تقريب التهذيب (ص: 540).

(12) تاريخ بغداد (7/ 126)، تهذيب التهذيب (7/ 319)، تقريب التهذيب (ص: 401).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح لغيره، لأجل معروف بن سويد الجذامي مقبول، وقد توبع متابعة قاصرة، كما مر في التخريج.

وحسنه ابن حجر⁽¹⁾، وصححه الألباني⁽²⁾.

وللحديث شواهد منها: ما رواه البخاري⁽³⁾، ومسلم⁽⁴⁾، من حديث أبي مسعود الأنصاري.



حديث رقم (52):

قال ابن المُلقِّن: لابن ماجه من حديث أبي هريرة - بإسناد حسن أكثر رجاله رجال الصحيح - قال: قال رسول الله ﷺ "إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا يَنْشُرُهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرْكُهُ، وَمُصْحَفًا وَرَثَتُهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، تَلَحُّقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنُ عَطِيَّةَ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهَدَيْلِ قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَعْرُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا يَنْشُرُهُ، وَوَلَدًا صَالِحًا تَرْكُهُ، وَمُصْحَفًا وَرَثَتُهُ، أَوْ مَسْجِدًا بَنَاهُ، أَوْ بَيْتًا لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ، أَوْ نَهْرًا أَجْرَاهُ، أَوْ صَدَقَةً أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ، يَلْحَقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ".

(1) فتح الباري (4/ 426).

(2) صحيح الجامع الصغير وزيادته (2/ 1265).

(3) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب ثَمَنِ الْكَلْبِ (3/ 84 ح 2237).

(4) صحيح مسلم، كتابُ الْمُسَاقَاةِ بِأَبِ تَحْرِيمِ ثَمَنِ الْكَلْبِ، (3/ 1198 ح 1567).

(5) سنن ابن ماجه، المقدمة كتاب الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب ثَوَابِ مُعَلِّمِ النَّاسِ الْخَيْرَ (1/ 88 ح 242).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، ومن طريقه البيهقي⁽²⁾، بإسناده، ولفظه.
وأخرجه مسلم⁽³⁾، والترمذي⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن خزيمة⁽⁶⁾، وأبو داود⁽⁷⁾، ومن طريقه
البيهقي⁽⁸⁾، من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، تابع أبا عبد الله بن الأغر؛ في الرواية
عن أبي هريرة، بمعناه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ وَهَبٍ بْنِ عَطِيَّةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ السُّلَمِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، من العاشرة، روى له البخاري،
وابن ماجه⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

وثقه: الدارقطني⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾. وقال أبو حاتم⁽¹²⁾: "صالح الحديث". وقال ابن عدي⁽¹³⁾:
"له غير حديث منكر، وقد تكلموا فيمن هو خير منه".

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق.

مرزوق بن أبي الهذيل، أبو بكر الدمشقي، من السابعة، روى له ابن ماجه⁽¹⁵⁾.

-
- (1) صحيح ابن خزيمة (4/ 121).
 - (2) شعب الإيمان (5/ 121).
 - (3) صحيح مسلم، كتاب الوصية، بَابُ مَا يُلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ النَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ (3/ 1255 ح 1631).
 - (4) سنن الترمذي، أبواب الأحكام، بَابُ فِي الْوَقْفِ (3/ 53 ح 1376). قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
 - (5) سنن النسائي، كتاب الوصايا، فَضْلُ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ (6/ 251 ح 3651).
 - (6) صحيح ابن خزيمة (4/ 122).
 - (7) سنن أبي داود، كتاب الوصايا، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ (3/ 117 ح 2880).
 - (8) السنن الصغير (2/ 372 ح 2331).
 - (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 599)، تهذيب التهذيب (9/ 505).
 - (10) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 272).
 - (11) سير أعلام النبلاء (10/ 670).
 - (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 114).
 - (13) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 522).
 - (14) تقريب التهذيب (ص: 512).
 - (15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 372)، تهذيب التهذيب (10/ 86).

مختلف فيه:

قال أبو بكر بن أبي خيثمة⁽¹⁾، وابن خزيمة⁽²⁾، والهيثمي⁽³⁾: "ثقة". وقال دحيم⁽⁴⁾: "هو صحيح الحديث عن الزُّهري". وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "حديثه صالح". وقال البخاري⁽⁶⁾: يعرف وينكر.

وقال ابن حبان⁽⁷⁾: ينفرد عن الزهري بالمناكير التي لا أصول لها من حديث الزهري، كان الغالب عليه سوء الحفظ، فكثير وهمه فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به، وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله.

وقال ابن عدي⁽⁸⁾: ولا أعلم يروي عنه غير الوليد بن مسلم وأحاديثه يحمل بعضها بعضاً، ويكتب حديثه.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: لين الحديث.

وترجح الباحثة أنه صدوق.

سَلْمَانُ الْأَعْرَ⁽¹⁰⁾، أبو عبد الله المدني، مولى جُهَيْنَةَ، ثقة، من كبار الثالثة، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن؛ فيه: الوليد بن مسلم ثقة مدلس من الرابعة، وقد صرح بالسماع؛ في إسناد الحديث.

(1) تهذيب التهذيب (10 / 86).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27 / 373).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (6 / 140).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 265).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8 / 265).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (4 / 209).

(7) المجروحين لابن حبان (3 / 38).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (8 / 201).

(9) تقريب التهذيب (ص: 525).

(10) قيل له الأعرج لغرة في وجهه أى بياض. انظر: الأنساب للسمعاني (1 / 318).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11 / 256)، تهذيب التهذيب (4 / 140)، تقريب التهذيب (ص: 246).

وفيه: مرزوق بن أبي الهذيل صدوق. وقد نُقل عن ابن المنذر أنه قال⁽¹⁾: "إسناده حسن". وحسنه: المنذري⁽²⁾، والألباني⁽³⁾، والأعظمي⁽⁴⁾. ولكن الحديث في صحيح مسلم من طريق أبي العلاء عبد الرحمن بن يعقوب الجهني، عن أبي هريرة. وبهذه المتابعة القاصرة لابن أبي الهذيل، يرتقي الإسناد إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (53):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: رواه البيهقي في سننه بإسناد حسن عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، أن رسول الله ﷺ كان في بعض معاربه فمر بأناس من مريئة، فاتبه عبد لامرأة منهم، فلما كان في بعض الطريق سلم عليه، قال: "فلان؟" قال: نعم، قال: "ما شأنك؟" قال: أجاهد معك. قال: "أذنت لك سيدتك؟" قال: لا. قال: "ارجع إليها فإن مثلك مثل عبد لا يصلي، إن مت قبل أن ترجع إليها، فافرقا عليها السلام". فرجع إليها فأخبرها الخبر، فقالت: الله هو أمر أن تقرأ علي السلام؟ قال: نعم. قالت: ارجع فجاهد معه.

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله⁽⁶⁾: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أحمد بن محمد العنزي، ثنا عثمان بن سعيد الدارمي، ثنا محبوب بن موسى الأنطاكي، أنبأ أبو إسحاق الفزاري، عن ابن جريج، أخبرني عبد الله بن أبي أمية، عن الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، أن رسول الله ﷺ كان في بعض معاربه فمر بأناس من مريئة⁽⁷⁾، فاتبه عبد لامرأة منهم، فلما كان في بعض الطريق سلم عليه، قال: "فلان؟" قال: نعم، قال: "ما شأنك؟" قال: أجاهد معك. قال: "أذنت لك سيدتك؟" قال: لا. قال: "ارجع إليها فإن مثلك مثل عبد لا يصلي، إن مت قبل أن ترجع إليها، فافرقا عليها

(1) انظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه (1/ 107).

(2) الترغيب والترهيب (1/ 55).

(3) انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (1/ 443)، مشكاة المصابيح (1/ 84).

(4) في تعليقه على صحيح ابن خزيمة (4/ 121).

(5) البدر المنير (9/ 39).

(6) السنن الكبرى (9/ 39 ح 17812).

(7) مريئة قبيلة كبيرة من العرب، وهو اسم امرأة عمرو بن أد بن طابخة بن إلياس بن مضر، وهي مريئة بنت كلب بن وبرة، وهي أم أوس وعثمان ابني عمرو فولد هذين يقال لهم بنو مريئة.

انظر: الأنساب للسمعاني (12/ 226).

السَّلَامَ". فَرَجَعَ إِلَيْهَا فَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ، فَقَالَتْ: اللَّهُ هُوَ أَمَرَ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيَّ السَّلَامَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَتْ: ارْجِعْ فَجَاهِدْ مَعَهُ".

تخريج الحديث:

رواية البيهقي من طريق الحاكم، والحديث أخرجه الحاكم⁽¹⁾؛ بإسناده ؛ ولفظه. وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ". وأخرجه الحارث بن أبي أسامة⁽²⁾ من طريق أبي إسحق الفزاري بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِوَسِّ بْنِ الْعَزْزِيِّ، قال الحاكم: كان صدوقاً، مات سنة سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽³⁾.

عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، إمام ثقة، مات سنة إحدى وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽⁴⁾.

مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِيِّ⁽⁵⁾ أَبُو صَالِحِ الْفَرَاءِ، توفي سنة إحدى وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽⁶⁾.
مختلف فيه:

قال العجلي⁽⁷⁾: "ثقة صاحب سنة". وقال أبو داود: "ثقة لا يلتفت إلى حكاياته إلا من كتاب". وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾ وقال: "متقن فاضل". وقال الذهبي⁽⁹⁾: ثقة.

(1) المستدرک (2/ 118 ح 2553).

(2) مسند الحارث (2/ 682 ح 662).

(3) تاريخ الإسلام (831/7)، سير أعلام النبلاء (164/17) كلاهما للذهبي، شذرات الذهب، لابن العماد (244/4).

(4) انظر: الثقات، لابن حبان (8/ 455)، سير أعلام النبلاء (13/ 319)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 177).

(5) نسبة إلى أنطاكية، مدينة تاريخية تقع على الضفة اليسرى لنهر العاصي على بعد 30 كم من شاطئ البحر المتوسط. وتعتبر مدينة أنطاكية إحدى أهم المدن في تاريخ سورية حيث أنها كانت عاصمة سورية قبل الفتح الإسلامي في القرن السابع، وما زالت حتى الآن عاصمة للكنائس السورية المسيحية. انظر: معجم البلدان (266/1)، ويكيديا الموسوعة الحرة.

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 266)، تهذيب التهذيب (10/ 53).

(7) الثقات (ص: 421).

(8) (9/ 205).

(9) الكاشف (2/ 244).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽¹⁾: هُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْمُسَيَّبِ بْنِ وَاضِحٍ.

قال الدارقطني⁽²⁾: صويلح، وليس بالقوى.

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق.

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ، أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ⁽⁴⁾، ثقة حافظ، مات سنة ست وثمانين ومائة⁽⁵⁾.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عبد الله بن أبي أمية المخزومي، له صحبة، وهو أخو أم سلمة، إسلامه عام الفتح، وقيل: يوم الطائف، واسم أبي أمية: حذيفة بن المغيرة، أمه: عاتكة بنت عبد المطلب، رمي يوم الطائف رمية فمات شهيداً⁽⁶⁾.

الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي، المكي، المعروف بالقباغ، لقب بالقباغ باسم مكيا لوضعه لهم، مات قبيل السبعين، روى له مسلم وأبو داود في المراسيل، والنسائي ولم يسمه⁽⁷⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: "صدوق، من الثانية، وله رواية مرسله".

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 389).

(2) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 278).

(3) تقريب التهذيب (ص: 521).

(4) قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: واسم فزارة عمرو، وكان ضربه أخ له، ففزره فسمي فزارة. اللباب في تهذيب الأنساب (2/ 430)، تهذيب الكمال (2/ 167).

(5) سير أعلام النبلاء (8/ 539)، تهذيب التهذيب (1/ 151)، تقريب التهذيب (ص: 92).

(6) أسد الغابة (3/ 73)، التاريخ الكبير للبخاري (5/ 7)، معرفة الصحابة لأبي نعيم (3/ 1589)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/ 868)، الثقات لابن حبان (3/ 215).

(7) انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (4/ 181)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 239)، تهذيب التهذيب (2/ 144).

(8) الثقات لابن حبان (4/ 129).

(9) تقريب التهذيب (ص: 146).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح إلى الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، لكنه مرسل؛ والمرسل ضعيف عند الجمهور⁽¹⁾.

فالحارث تابعي، وقد أرسل الحديث عن النبي ﷺ. قال العلائي⁽²⁾: الحارث عن النبي ﷺ مرسل لأنه تابعي ليس إلا.

أما تدليس ابن جريج فهو من الثالثة⁽³⁾، وقد صرح بالسماع.



حديث رقم (54):

في سنن أبي داود، من حديث أبي معاوية، عن هلال بن عامر، عن أبيه قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ، وَعَلِيَّ ﷺ أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ"⁽⁴⁾. قال ابن الملقن⁽⁵⁾: إسناده حسن.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمِنَى يَخْطُبُ عَلَى بَغْلَةٍ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ، وَعَلِيَّ ﷺ أَمَامَهُ يُعَبِّرُ عَنْهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق أبي داود، بمثله، وأخرجه أحمد⁽⁸⁾، ومن طريقه الضياء⁽⁹⁾، بنحوه.

(1) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 130)، التقريب والتيسير للنووي (ص: 35)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (1/ 134).

(2) انظر: جامع التحصيل (ص: 158).

(3) طبقات المدلسين (ص: 41).

(4) يُعَبِّرُ عَنْهُ: من التعبير أي يبلغ حديثه من هو بعيد من النبي ﷺ فهو ﷺ وقف حيث يبلغه صوت النبي ﷺ يبلغه للناس ويفهمهم من غير زيادة ونقصان. عون المعبود وحاشية ابن القيم (5/ 302).

(5) البدر المنير (4/ 677).

(6) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في الرخصة (4/ 54 ح 4073).

(7) السنن الكبرى (3/ 350 ح 5983).

(8) مسند أحمد (25/ 264 ح 15920).

(9) الأحاديث المختارة (8/ 211 ح 250).

وأخرجه أحمد⁽¹⁾، عن محمد بن عُبَيْد الطنافسي⁽²⁾، عن شيخ من بني فزارة، تابع أبا معاوية الضرير؛ في الرواية عن هلال بن عامر.

وأخرجه البخاري⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، من طريق مروان بن معاوية الفزاري، عن هلال بن عامر المزني، عن رافع بن عمرو المزني، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾ من طرق عن (يحيى بن سعيد الأموي⁽⁷⁾، ويعلى بن عبيد⁽⁸⁾، ومروان بن معاوية الفزاري⁽⁹⁾) ثلاثتهم عن هلال بن عامر، عن رافع بن عمرو المزني، به وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ، ثَقَّةٌ أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ، مَدْلَسٌ مِنَ الثَّانِيَةِ⁽¹⁰⁾. سبقت الترجمة له في حديث رقم (23).

هَلَالُ بْنُ عَامِرِ بْنِ عَمْرِو الْمُزْنِيِّ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ، مِنَ الرَّابِعَةِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ⁽¹¹⁾.

عامر بن عمرو المزني، صحابي، يُقَالُ الصَّوَابُ، رافع ابن عمرو⁽¹²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

(1) مسند أحمد (25/ 265 ح 15921).

(2) ثَقَّةٌ يَحْفَظُ. تقريب التهذيب (ص: 495).

(3) التاريخ الكبير (3/ 302).

(4) سنن أبي داود، كتاب المناسك، بَابُ أَيِّ وَقْتٍ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ (2/ 198 ح 1956).

(5) السنن الكبرى للنسائي، كتاب المناسك، وَقْتُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ (4/ 190 ح 4079).

(6) المعجم الكبير (5/ 18 ح 4458).

(7) ثَقَّةٌ. تقريب التهذيب (ص: 591).

(8) ثَقَّةٌ إِلَّا فِي حَدِيثِهِ عَنِ الثَّوْرِيِّ فِيهِ لِينٌ. تقريب التهذيب (ص: 609).

(9) ثَقَّةٌ حَافِظٌ وَكَانَ يَدْلِسُ أَسْمَاءَ الشَّيْخِ. تقريب التهذيب (ص: 526).

(10) طبقات المدلسين (ص: 36).

(11) الجرح والتعديل (9/ 74)، تهذيب الكمال (30/ 340)، تهذيب التهذيب (11/ 81)، تقريب التهذيب (ص: 575).

(12) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (3/ 302)، معجم الصحابة للبغوي (2/ 369)، معرفة الصحابة لأبي نعيم

(4/ 1995)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2/ 796)، أسد الغابة (3/ 31)، تهذيب الكمال (14/ 72)،

تهذيب التهذيب (5/ 79)، تقريب التهذيب (ص: 288)، (ص: 204).

الحكم على إسناد الحديث:

اختلف في إسناد الحديث⁽¹⁾، فرواه أبو معاوية الضرير عن هلال بن عامر عن أبيه، وخالفه جماعة من الثقات - مر ذكرهم في التخريج - فرووه عن هلال بن عامر عن رافع بن عمرو.

وقد نص البخاري⁽²⁾، وابن منده⁽³⁾، وأبو القاسم البغوي⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، على أن الصواب هلال بن عامر عن رافع بن عمرو.

قال ابن عبد البر في ترجمة عامر⁽⁶⁾: "انفرد بحديثه أبو معاوية ويقال: أخطأ فيه". وقال أبو علي بن السكن⁽⁷⁾: "أخطأ فيه أبو معاوية".

وقال ابن حجر بعد نقل كلام ابن السكن والبغوي⁽⁸⁾: "لم ينفرد أبو معاوية بذلك، فقد روى أحمد أيضاً عن محمد بن عبيد، عن شيخ من بني فزارة، عن هلال بن عامر، عن أبيه، فيحتمل أن يكون هلال سمعه من أبيه ومن عمه رافع".

قالت الباحثة: الأصح هلال بن عامر عن رافع بن عمرو، أخطأ فيه أبو معاوية لأنه يهمل في غير حديث الأعمش. وما قاله الحافظ ابن حجر فيه نظر، حيث إن المتابع لأبي معاوية يعني الشيخ من بني فزارة لم أقف على عرف اسمه أو حاله.

ومع ذلك يمكن تصحيح الإسناد، وتوجيه ذلك: أن رافع بن عمرو، و عامر بن عمرو كلاهما صحابي، والاختلاف في اسم الصحابي لا يضر فكلهم عدول. وحسنه ابن حجر⁽⁹⁾، والقسطاني⁽¹⁰⁾، وصححه الألباني⁽¹¹⁾.



(1) انظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري (4 / 30).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (3 / 302).

(3) انظر: جامع الأصول، لابن الأثير (12 / 990).

(4) تهذيب التهذيب (5 / 79).

(5) الكاشف (1 / 526).

(6) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (2 / 796).

(7) تهذيب التهذيب (5 / 79).

(8) الإصابة (3 / 480).

(9) فتح الباري (10 / 305).

(10) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (8 / 446).

(11) مشكاة المصابيح (2 / 1249).

حديث رقم (55)، (56):

قال ابن المُلقن⁽¹⁾: رواه ابن ماجه من رواية ابن عباس " أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ⁽²⁾، فَقَالَ: "فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفٍ بِنَذْرِكَ". ورواه أيضًا من رواية ميمونة بنت كَرْدَمِ الثَّقَفِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ رَدِيفَةٌ⁽³⁾ لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ بِهَا وَثْنٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفٍ بِنَذْرِكَ". وإسنادهما حسن.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمته⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ: أَنْبَأَنَا الْمَسْعُودِيُّ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ، فَقَالَ: "فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفٍ بِنَذْرِكَ".

الإسناد الثاني:

قال الإمام ابن ماجه رحمته⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّائِفِيِّ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَرْدَمِ الْيَسَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ رَدِيفَةٌ لَهُ، فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ بِبُؤَانَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَلْ بِهَا وَثْنٌ؟" قَالَ: لَا، قَالَ: "أَوْفٍ بِنَذْرِكَ"، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ دُكَيْنٍ⁽⁶⁾، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ كَرْدَمِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

(1) البدر المنير (9/ 519).

(2) بُؤَانَةٌ: هي بضم الباء، وقيل بفتحها، هضبة من وراء ينبع، قريبة من ساحل البحر الأحمر. انظر: معجم البلدان (1/ 505)، النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 164).

(3) رَدِفَ الرجلَ وأَرَدَفَهُ: رَكِبَ خَلْفَهُ، وَأَزْدَفَهُ خَلْفَهُ عَلَى الدَّابَّةِ. وَرَدِيفُكَ: الَّذِي يُرَادِفُكَ. لسان العرب (9/ 115).

(4) سنن ابن ماجه، كِتَابُ الْكُفَّارَاتِ، بَابُ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ (1/ 687 ح 2130).

(5) سنن ابن ماجه (1/ 688 ح 2131).

(6) هو أبو نعيم، الفضل بن دكين.

تخريج الحديث:

حديث ابن عباس أخرجه البزار⁽¹⁾، والطبراني⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طرق عن عبد الله بن رجاء، به، بإسناده.

أما حديث ميمونة بنت كَرْدَم:

أخرجه الطبراني⁽⁴⁾ من طريق ابن ماجه، بإسناده.

وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾، وأحمد⁽⁶⁾، وأبو نعيم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، من طرق عن عبد الله بن يزيد بن مقسم الثقفي، عن عمته سارة بنت مقسم⁽⁹⁾؛ مطولاً.

وأخرجه أبو داود⁽¹⁰⁾، من طريق عمرو بن شعيب؛ مختصراً. كلاهما (سارة بنت مقسم، عمرو بن شعيب) تابعا عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، في الرواية عن ميمونة بنت كردم، به. وأخرجه الطبراني⁽¹¹⁾، من طريق عبد الله بن عبد الرحمن، عن يزيد بن مقسم، عن ميمونة بنت كردم، به، بنحوه.

وأخرجه أحمد⁽¹²⁾، من طريق أبي الحويرث⁽¹³⁾، عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن ميمونة بنت كردم، عن أبيها.

(1) مسند البزار (11/ 246 ح 5027).

(2) المعجم الكبير (12/ 22 ح 12356).

(3) السنن الكبرى (10/ 143 ح 20141).

(4) المعجم الكبير (25/ 40 ح 74).

(5) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (3/ 238 ح 3314).

(6) مسند أحمد (44/ 620 ح 27064).

(7) معرفة الصحابة لأبي نعيم (5/ 2404 ح 5884).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (10/ 142 ح 20140).

(9) لا تعرف. تقريب التهذيب (ص: 748).

(10) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر (3/ 238 ح 3315).

(11) المعجم الكبير (25/ 39 ح 73).

(12) مسند أحمد (24/ 195 ح 15456).

(13) أبو الحويرث حفص من ولد عثمان بن أبي العاص عن عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب عن ميمونة بنت كردم عن أبيها وعنه عبد الصمد بن عبد الوارث. تعجيل المنفعة، لابن حجر (2/ 445).

دراسة رجال حديث ابن عباس:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ أَبُو عُمَرَ الْغُدَانِيُّ⁽¹⁾، الْبَصْرِيُّ، مات سنة مائتين وعشرين، روى له البخاري، والنسائي، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

وثقه أبو حاتم⁽³⁾، ويعقوب بن سفيان⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وأثنى عليه أبو زرعة وقال⁽⁶⁾: "حسن الحديث عن اسرائيل"، وقال ابن معين⁽⁷⁾: "كان شيخاً صدوقاً لا بأس به"، وفي موضع⁽⁸⁾: "كثير التصحيف، وليس به بأس". وقال النسائي⁽⁹⁾: ليس به بأس، وقال العجلي⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾: صدوق. وقال الفلاس⁽¹²⁾: "صدوق كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة".

وقال ابن حجر⁽¹³⁾: صدوق يهمل قليلاً.

الْمَسْعُودِيُّ وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، صدوق اختلط قبل موته⁽¹⁴⁾، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، توفي سنة ستين ومائة، وقيل خمس وستين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، وأصحاب السنن الأربعة⁽¹⁵⁾.

- (1) نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. الأنساب للسمعاني (10 / 19).
- (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14 / 499).
- (3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 55).
- (4) المعرفة والتاريخ (3 / 375).
- (5) (8 / 352).
- (6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 55).
- (7) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 181).
- (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14 / 499).
- (9) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (14 / 499).
- (10) الثقات (2 / 29).
- (11) المغني في الضعفاء (1 / 338).
- (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 55).
- (13) تقريب التهذيب (ص: 302).
- (14) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5 / 251)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود (ص: 162)، المجروحين لابن حبان (2 / 48)، تاريخ بغداد (11 / 480)، الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 54).
- (15) الثقات للعجلي (2 / 81)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (17 / 240) تهذيب التهذيب (6 / 212)، تقريب التهذيب (ص: 344).

وسماع عبد الله بن رجاء من المسعودي بالبصرة، وليس ببغداد، يعني قبل الاختلاط، نص على ذلك صاحب الكواكب النيرات⁽¹⁾، وعلاء الدين رضا⁽²⁾.

حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ أَبُو يَحْيَى الْقُرَشِيُّ، الْأَسَدِيُّ مَوْلَاهُمْ، وَاسْمُ أَبِيهِ: قَيْسُ بْنُ دِينَارٍ، ثَقَّةٌ فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

رجال الإسناد الثاني - حديث ميمونة -:

مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسْمَاءَ الْفَزَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، نَزِيلُ مَكَّةَ وَدَمَشَقَ، ثَقَّةٌ حافظ وكان يدلس أسماء الشيوخ⁽⁴⁾، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْلَى بْنِ كَعْبٍ الطَّائِفِيُّ، أَبُو يَعْلَى الثَّقَفِيُّ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "الْأَدَبِ"، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي "الشَّمَائِلِ"، وَالباقون⁽⁶⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن المديني⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾. أما ابن معين فقال مرة⁽¹⁰⁾: ليس به بأس، وفي موضع⁽¹¹⁾: صويلح، وفي آخر⁽¹²⁾: ضعيف.

(1) ابن الكيال (ص: 294).

(2) نهاية الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 210).

(3) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 108)، الكامل في ضعفاء الرجال (3/ 319)، جامع التحصيل (ص: 105)، تهذيب الكمال (5/ 361)، تهذيب التهذيب (2/ 178)، تقريب التهذيب (ص: 150).

(4) مثال تدليس الشيوخ: ما قال عباس الدوري عنه: كان مروان بن معاوية يحدث عن أبي بكر بن عياش ولا يسميه يقول: حدث أبو بكر عن أبي صالح، ويدع الكلبي يومهم أنه أبو بكر آخر. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 456).

(5) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 273)، سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص: 191)، إكمال تهذيب الكمال (11/ 137)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (27/ 408)، تقريب التهذيب (ص: 526).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (15/ 228).

(7) تهذيب التهذيب (5/ 298).

(8) الثقات (2/ 45).

(9) (7/ 40).

(10) تهذيب التهذيب (5/ 298).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 141).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 167).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "أحاديثه مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه"، وقال الدارقطني⁽²⁾: "يعتبر به"، وقال أبو حاتم⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: "ليس هو بقوي".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق يخطيء ويهم.

مِمْوَنَةُ بِنْتُ كَرْدَمِ بْنِ سُفْيَانَ التَّقِيَّةُ، من صغار الصحابة، روى لها أبو داود، وابن ماجه⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

أما الطريق الثاني لحديث ميمونة، إسناده رجاله ثقات، سوى:

يَزِيدُ بْنُ مِقْسَمٍ التَّقِيَّ مَوْلَاهُمُ الطَّائِفِيُّ، ويعرف بيزيد بن ضَبَّة، وهي أمه، مقبول، روى له ابن ماجه⁽⁷⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

حديث ابن عباس، إسناده ضعيف، لأجل:

عبد الله بن رجاء صدوق يهم؛ ولم يتابع.

حبيب بن أبي ثابت، ثقة، مدلس من الثالثة⁽⁸⁾، ولم يصرح بالسماع.

وحديث ميمونة بنت كَرْدَمِ إسناده ضعيف، لأجل:

مروان بن معاوية الفزاري، مدلس من الثالثة⁽⁹⁾ ولم يصرح بالسماع.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 277).

(2) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 40).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 97).

(4) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (5/ 276).

(5) تقريب التهذيب (ص: 311).

(6) انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1919)، أسد الغابة (6/ 277)، تهذيب الكمال (35/ 314)،

الإصابة في تمييز الصحابة (8/ 328)، تقريب التهذيب (ص: 753).

(7) الثقات لابن حبان (5/ 548)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 251)، تهذيب التهذيب (11/ 362)،

تقريب التهذيب (ص: 605).

(8) طبقات المدلسين (ص: 37).

(9) مدلس من الثالثة. طبقات المدلسين (ص: 45).

عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، صدوق يخطئ ويهم، ولكن توبع - كما في التخريج - وطريقه الثانية فيها انقطاع، فيزيد بن مقسم، لم يسمع من ميمونة بنت كردم، قال ابن عبد البر⁽¹⁾: "يزيد هذا ليس بمعروف".

وقال البوصيري⁽²⁾: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، يزيد بن مقسم لم يسمع من ميمونة بنت كردم، وأصله في الصحيحين⁽³⁾، وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب.

والخلاصة: أن إسناد حديث ميمونة يرتقي بمجموع طرقه إلى الصحيح لغيره.

قال البوصيري⁽⁴⁾: "هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".



حديث رقم (57):

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ⁽⁵⁾، فَقَالَ: "بَلْ أَدْعُو" ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ، فَقَالَ: "بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ"⁽⁶⁾، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ".

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: رواه أبو داود في "سننه" بإسناد حسن.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الدَّمَشْقِيُّ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بِلَالٍ، حَدَّثَهُمْ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا جَاءَ، فَقَالَ: يَا

(1) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (4/ 1919).

(2) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/ 139).

(3) انظر: صحيح البخاري (3/ 51 ح 2043)، (8/ 142 ح 6697)، صحيح مسلم (3/ 1277 ح 1656).

(4) يعني إسناد ابن ماجه الأول. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/ 138).

(5) سَعَّرَ: أَمَّرَ من تسعير، وهو أن يأمر السلطان، أو نوابه، أو كل من ولي من أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه، أو النقصان لمصلحة. تحفة الأحوزي، للمباركفوري (4/ 452).

(6) قال ابن الأثير: أي أنه هو الذي يُرخص الأشياء ويُغليها، فلا اعتراض لأحدٍ عليه. النهاية في غريب الحديث والأثر (2/ 368).

(7) البدر المنير (6/ 508).

(8) سنن أبي داود، أبواب الإجارة، باب في التسعير (3/ 272 ح 3450).

رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ، فَقَالَ: "بَلْ أَدْعُو" ثُمَّ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، سَعَّرَ، فَقَالَ: "بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ عِنْدِي مَظْلَمَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽¹⁾ عن منصور بن المُعْتَمِر، والبيهقي⁽²⁾ من طريق عبد الله بن وهب، كلاهما (منصور، عبد الله بن وهب) تابعا محمد بن عثمان في الرواية عن سليمان بن بلال، به، بإسناده.

وأخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق أبي أويس والد إسماعيل.

وأخرجه أبو يعلى⁽⁴⁾، والبغوي⁽⁵⁾ من طرق عن إسماعيل بن جعفر. كلاهما (أبو أويس، إسماعيل بن جعفر) تابعا سليمان بن بلال في الرواية عن العلاء، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

أَبُو الْجُمَاهِرِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّنُوحِيُّ، الدَّمَشْقِيُّ، الْكَفَرَسُوسِيُّ⁽⁶⁾، وأبو الجماهر لقب وكنيته أبو عبد الرحمن، ثقة، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، روى له أبو داود وابن ماجه⁽⁷⁾.

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، صدوق . سبقت ترجمته في حديث رقم (29).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل العلاء بن عبد الرحمن، صدوق. وحسنه ابن حجر.



(1) مسند أحمد (14/ 163 ح 8448).

(2) السنن الصغير (2/ 286 ح 2018).

(3) المعجم الأوسط (1/ 136 ح 427).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (11/ 401 ح 6521).

(5) شرح السنة (8/ 177 ح 2125).

(6) الْكَفَرَسُوسِيُّ: هذه النسبة إلى كَفَرَسُوسَةَ، أو كَفَرَسُوسِيَّةُ: قرية بغوطة دمشق. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب،

لعز الدين بن الأثير (3/ 103)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (4/ 469).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 25)، تهذيب الكمال (26/ 97)، تهذيب التهذيب (9/ 340)، تقريب التهذيب (ص: 496).

حديث رقم (58):

أنه ﷺ قال: "كَسُرَ عَظْمُ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ"⁽¹⁾.

قال ابن المُلقن⁽²⁾: حديث أم سلمة... رواه ابن ماجه في سننه بإسناد حسن.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ".

تخريج الحديث:

انفرد به ابن ماجه ؛ من حديث أم سلمة.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بن رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ أَبُو عبد الله الْبَحْرَانِيُّ⁽⁴⁾، مات بعد سنة خمسين ومائتين، روى له الجماعة.

وثقه النسائي⁽⁵⁾، والخطيب⁽⁶⁾، وقال النسائي في موضع آخر⁽⁷⁾: "لا بأس به"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال مسلمة⁽⁹⁾: "لا بأس به"، وقال أبو داود⁽¹⁰⁾: "ليس به بأس، صدوق"، وقال أبوحاتم⁽¹¹⁾: "صدوق".

(1) الشرح الكبير للرافعي (11/ 328).

(2) انظر: البدر المنير (6/ 770)، خلاصة البدر المنير (2/ 99).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب في التَّهْنِئَةِ عَنْ كَسْرِ عِظَامِ الْمَيِّتِ (1/ 516 ح 1617).

(4) البحراني مَنْسُوبٌ إِلَى الْبَحْرَيْنِ. اللباب في تهذيب الأنساب (1/ 124).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 487).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 487).

(7) مشيخة النسائي (ص: 54).

(8) (9/ 122).

(9) إكمال تهذيب الكمال (10/ 364)، تهذيب التهذيب (9/ 467).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (26/ 486).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/ 105).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

محمد بن بكر البرساني، صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَمْعَانَ الْمَخْزُومِي، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ، مَتْرُوكٌ، اتَّهَمَهُ بِالْكَذْبِ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ، رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَةَ هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ⁽²⁾.

أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ، وَأُمُّهُ زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِ الْمَخْزُومِيِّ، رِيبِيَّةُ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ⁽³⁾.

قال الذهبي⁽⁴⁾: ثقة، وقال ابن حجر⁽⁵⁾: مقبول، وهو الأرجح.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة، مقبول، ولم يتابع.

عبد الله بن زياد، متروك، ومتهم بالكذب، قال البوصيري⁽⁶⁾: "هذا إسناد فيه عبد الله بن زياد مجهول، ولعله عبد الله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتروكين، فإنه في طبقة".

فالحديث إسناده ضعيف جداً، ومن ضعفه الألباني⁽⁷⁾.

وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود⁽⁸⁾، وابن ماجه⁽⁹⁾، وابن حبان⁽¹⁰⁾، يتقوى به

المتن.



(1) تقريب التهذيب (ص: 508).

(2) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (5/ 96)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/ 60)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 63)، تهذيب الكمال (14/ 535)، تهذيب التهذيب (5/ 219)، تقريب التهذيب (ص: 303).

(3) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/ 404)، تهذيب الكمال (34/ 58)، (35/ 185)، تهذيب التهذيب (12/ 159).

(4) الكاشف (2/ 441).

(5) تقريب التهذيب (ص: 656).

(6) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (2/ 55).

(7) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: 608).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الحفار يجد العظم... (3/ 212 ح 3207).

(9) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب في النهي عن كسر عظام الميت (1/ 516 ح 1616).

(10) صحيح ابن حبان (7/ 437 ح 3167).

حديث رقم (59):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب في فداء زوجها أبي العاص بمال، وبعثت فيه بقلادة لها كانت عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص قالت: فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقعة شديدة، وقال: "إن رأيتم أن تطلقوها لها أسيرها، وتردوها عليها الذي لها". فقالوا: نعم. وكان رسول الله ﷺ أخذ عليه أو وعدة أن يخلي سبيل زينب إليه، وبعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ورجلاً من الأنصار، فقال: "كونا ببطن يأجج⁽²⁾ حتى تمر بكما زينب فتصحبها حتى تأتيها بها".
رواه أبو داود في سننه بإسناد حسن، لا جرم...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽³⁾: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلى، حدثنا محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد، عن أبيه عباد بن عبد الله بن الزبير، عن عائشة، قالت: لما بعث أهل مكة في فداء أسراهم بعثت زينب في فداء أبي العاص بمال، وبعثت فيه بقلادة لها كانت عند خديجة أدخلتها بها على أبي العاص قالت: فلما رآها رسول الله ﷺ رق لها رقعة شديدة، وقال: "إن رأيتم أن تطلقوها لها أسيرها، وتردوها عليها الذي لها". فقالوا: نعم. وكان رسول الله ﷺ أخذ عليه أو وعدة أن يخلي سبيل زينب إليه، وبعث رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ورجلاً من الأنصار، فقال: "كونا ببطن يأجج حتى تمر بكما زينب فتصحبها حتى تأتيها بها".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجارود⁽⁴⁾ من طريق أبي داود.

وأخرجه أحمد من طريق إبراهيم بن سعد. والطحاوي⁽⁵⁾ من طريق يحيى الشجري⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (9/ 117).

(2) يأجج: بفتح التحتية وهمزة ساكنة وجيم مكسورة ثم جيم، وهو موضع قريب من التنعيم وقيل موضع أمام مسجد عائشة، ويعرف اليوم باسم (ياج) حذفت منه الجيم الأخيرة. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للهرابي (6/ 2557)، معالم مكة التاريخية والأثرية، عاتق بن غيث (ص: 325).

(3) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في فداء الأسير بالمال (3/ 62 ح 2692).

(4) المنتقى من السنن المسندة (ص: 412 ح 1090).

(5) شرح مشكل الآثار (12/ 136 ح 4708).

(6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (31/ 521)، الكاشف (2/ 375)، تهذيب التهذيب (11/ 273)، تقريب التهذيب

(ص: 596)

والحاكم⁽¹⁾، وعنه البيهقي⁽²⁾ من طريق يونس بن بكير. ثلاثتهم (إبراهيم بن سعد، يحيى الشجري، يونس بن بكير) تابعوا محمد بن سلمة في الرواية عن محمد بن إسحق، بإسناده، وزاد بعضهم على بعض.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارٍ بْنِ خِيَارٍ الْأَخْبَارِيِّ⁽³⁾، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، الْمُطَّلِبِيُّ⁽⁴⁾ مَوْلَاهُمْ، الْمَدَنِيُّ، صَاحِبُ السِّيَرَةِ النَّبَوِيَّةِ⁽⁵⁾، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً.

مختلف فيه:

وثقه: ابن سعد⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال شعبة⁽⁹⁾: "صدوق في الحديث"، وقال أيضاً: "أمير المحدثين"، وقال سفيان بن عيينة⁽¹⁰⁾: "جالست ابن إسحاق منذ بضع وسبعين سنة، وما يتهمة أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئاً". وقال أبو زرعة⁽¹¹⁾: "صدوق، وقال ابن المديني⁽¹²⁾: صالح وسط.

وقال أحمد⁽¹³⁾: حسن الحديث، ولكن إذا جمع عن رجلين يحدث عن الزهري، ورجل آخر فيحمل حديث هذا على هذا.

وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: ليس عندي في الحديث بالقوى، ضعيف الحديث... يكتب حديثه.

(1) المستدرک للحاکم (3/ 324 ح 5409).

(2) السنن الكبرى (6/ 523 ح 12849).

(3) قيل لمن اشتغل بالتواريخ وما شاكلها من الوفيات والمناقب الإخباري. انظر: نزهة النظر، لابن حجر (ص: 41).

(4) هذه النسبة إلى المطلب بن عبد مناف بن قصي. الأنساب للسمعاني (12/ 316).

(5) سير أعلام النبلاء (33/7).

(6) الطبقات الكبير (553/7).

(7) الثقات (2/ 232).

(8) (7/ 380).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 192).

(10) تاريخ بغداد (2/ 17).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 192).

(12) سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص: 89).

(13) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 49).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 194).

وكان ابن معين يقويه أحياناً، ويضعفه أحياناً أخرى⁽¹⁾.

وقال الجوزجاني⁽²⁾: محمد بن إسحاق الناس يشتهون حديثه وكان يرمى بغير نوع من البدع.

وقال محمد بن عبد الله بن نمير⁽³⁾: كان محمد بن إسحاق يرمى بالقدر وكان أبعد الناس منه.

وتكلم فيه مالك فقال⁽⁴⁾: "دجال من الدجاجة"، وشدد ابن اسحق القول في مالك فقال⁽⁵⁾: "أنتوني ببعض كتبه حتى أبين عيوبه، أنا بيطار كتبه".

وقد اعتذر الذهبي عنهما فقال⁽⁶⁾: "لَسْنَا نَدْعِي فِي أُنْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ الْعِصْمَةَ مِنَ الْغَلَطِ النَّادِرِ، وَلَا مِنَ الْكَلَامِ بِنَفْسٍ حَادٍّ فِيمَنْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ شَحَاءٌ وَإِحْنَةٌ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ كَلَامِ الْأَقْرَانِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ مُهَذَّرٌ، لَا عِبْرَةَ بِهِ، وَلَا سِيَمًا إِذَا وَثَّقَ الرَّجُلُ جَمَاعَةً يُلُوحُ عَلَى قَوْلِهِمُ الْإِنْصَافُ. وَهَذَانِ الرَّجُلَانِ كُلُّهُمَا قَدْ نَالَ مِنْ صَاحِبِهِ، لَكِنْ أَثَّرَ كَلَامُ مَالِكٍ فِي مُحَمَّدٍ بَعْضَ اللَّيْنِ، وَلَمْ يُؤَثِّرْ كَلَامُ مُحَمَّدٍ فِيهِ وَلَا ذَرَّةً، وَارْتَفَعَ مَالِكٌ، وَصَارَ كَالنَّجْمِ، وَالْآخِرُ فَلَهُ ارْتِفَاعٌ بِحَسْبِهِ، وَلَا سِيَمًا فِي السَّيْرِ، وَأَمَّا فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، فَيَنْحَطُّ حَدِيثُهُ فِيهَا عَنْ رُبْنَةِ الصَّحَّةِ إِلَى رُبْنَةِ الْحَسَنِ، إِلَّا فِيمَا شَدَّ فِيهِ، فَإِنَّهُ يُعَدُّ مُنْكَرًا"⁽⁷⁾، هَذَا الَّذِي عِنْدِي فِي حَالِهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -".

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر.

قالت الباحثة: وللعلماء كلام طويل فيه، خلاصة: أن محمد بن إسحق صدوق، حسن الحديث - ومنهم ابن الملقن -⁽⁹⁾. وهو مدلس من الرابعة⁽¹⁰⁾، وقد صرح بالسماع في معظم الروايات، فلا يضر تدليسه.

(1) جمع الدكتور سعد الهاشمي أقوالاً متعددة لابن معين، في محمد بن إسحق، واجتهد في التوفيق بينها، في بحث بعنوان: اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين. انظر: (ص: 23 - 33).

(2) أحوال الرجال (ص: 232).

(3) تاريخ بغداد (2/ 23).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 193).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 193)، تاريخ بغداد (2/ 21).

(6) سير أعلام النبلاء (7/ 41).

(7) انظر: الكاشف (2/ 156)، المغني في الضعفاء (2/ 552).

(8) تقريب التهذيب (ص: 467).

(9) البدر المنير (3/ 298).

(10) طبقات المدلسين (ص: 51).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل محمد بن إسحق، مدلس من الرابعة، وقد صرح بالسماع. حسنه الألباني⁽¹⁾.



حديث رقم (60):

قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث قاعدة من قواعد الإسلام يدخل فيها ما لا يحصى من الأحكام، له طرق أقواها طريق عائشة رضي الله عنها رواه إبراهيم، عن الأسود عنها أن رسول الله ﷺ قال: "رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ". وفي لفظ: "يحتلم"، وفي لفظ: "يبلغ". رواه الأئمة: أحمد في "مسنده"، وأبو داود في "سننه" في الحدود، والنسائي، وابن ماجه في "سننهما" في الطلاق والحاكم في "مستدركه" في البيوع، وأبو حاتم بن حبان في "صحيحه"، بإسناد حسن، بل صحيح متصل كلهم علماء.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ حَمَّادٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الْمُبْتَلَى حَتَّى يَبْرَأَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَكْبُرَ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁾، وعنه

(1) إرواء الغليل (5/ 43).

(2) البدر المنير (3/ 226).

(3) مسند أحمد (51/42 ح 25114).

(4) مسند أحمد (224/41 ح 24694)، (41/ 231 ح 24703).

(5) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً (4/ 139 ح 4398).

(6) سنن النسائي، كتاب الطلاق، باب من لا يقع طلاقه من الأزواج (6/ 156 ح 3432).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعنوه والصغير والنائم (1/ 658 ح 2041).

(8) المستدرک للحاكم (2/ 59 ح 2350).

(9) مسند أبي يعلى الموصلي (7/ 366 ح 4400).

ابن حبان⁽¹⁾، جميعهم من طرق حماد بن سلمة، بإسناده، وألفاظهم متقاربة.

دراسة رجال الإسناد:

يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ بْنِ زَادٍ السُّلَمِيُّ مَوْلَاهُمْ، ثَقَّةٌ مَتَّقَنٌ عَابِدٌ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

حَمَّادُ بْنُ سُلَمَةَ، ثَقَّةٌ عَابِدٌ أَثْبَتَ النَّاسُ فِي ثَابِتٍ وَتَغْيِيرِ حِفْظِهِ بِأَخْرَجِهِ. سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي حَدِيثٍ رَقْمٍ (19).

حَمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مُسْلِمٍ الْكُوفِيِّ، مَاتَ سَنَةَ عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا بغيره، والأربعة.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾ في موضع، والنسائي⁽⁵⁾، وزاد: إلا أنه مرجئ، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال: يخطيء وكان مرجئًا، قال شعبة⁽⁷⁾: كان صدوق اللسان.

وقال أحمد مرة⁽⁸⁾: "مُقَارِبٌ مَا رَوَى عَنْهُ الْقَدَمَاءُ سَفِيَانٌ وَشُعْبَةُ"، وقال أيضًا: "سماع هشام منه صالح، ولكن حماد يعني بن سلمة عنده عنه تخليط كثير، وكان يرمي بالإرجاء". وقال سفيان بن عيينة⁽⁹⁾: "كان حماد أبطن بإبراهيم من الحكم". سئل إبراهيم النخعي⁽¹⁰⁾: من نسأل بعدك؟ فقال حمادًا... وما يمنعه أن يفتي وقد سألتني هو وحده عما لم تسألوني كلكم عن عشرة.

وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: صدوق لا يحتج بحديثه، مستقيم في الفقه، فإذا جاء الأثر شَوْشَ.

(1) صحيح ابن حبان (355/1 ح 142).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (32/ 261)، تهذيب التهذيب (11/ 366)، تقريب التهذيب (ص: 606).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 147).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 68).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 277).

(6) (4/ 160).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/ 137).

(8) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 190)، تهذيب التهذيب (3/ 16).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 275).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/ 275).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 146).

وقال ابن عدي⁽¹⁾: وحامد بن أبي سليمان كثير الرواية خاصة عن إبراهيم المسند والمقطوع ورأى إبراهيم، ويحدث عن أبي وائل وعن غيرهما ؛ بحديث صالح ويقع في أحاديثه أفرادات وغرائب، وهو متمسك في الحديث لا بأس به.

وقال الذهبي⁽²⁾: ثقة إمام مجتهد، وفي موضع⁽³⁾: "وَتَقَفَّهَ: بِإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَهُوَ أَنْبَلُ أَصْحَابِهِ وَأَفْقَهُهُمْ، وَأَقْسَبُهُمْ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْمُنَاطَرَةِ وَالرَّأْيِ". وقال أيضاً⁽⁴⁾: "ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق له أوهام.

قالت الباحثة: ثقة في إبراهيم النخعي، صدوق له أوهام عن غيره. وهذا الحديث من روايته عن النخعي.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

أما تغير حماد بن سلمة فلا يضر، حيث تابع يزيد بن هارون جماعة من الثقات في الرواية عنه، منهم عفان بن مسلم.

قال ابن معين⁽⁶⁾: "من أراد أن يكتب حديث حماد بن سلمة فعليه بعفان بن مسلم".

أما بالنسبة لحامد بن أبي سليمان: فهو أنبل أصحاب إبراهيم النخعي⁽⁷⁾، فيستبعد وهمه في هذا الحديث.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (8/3).

(2) الكاشف (1/349).

(3) سير أعلام النبلاء (5/231).

(4) ميزان الاعتدال (1/595).

(5) تقريب التهذيب (ص: 178).

(6) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (3/33)، الكواكب النيرات (ص: 461).

(7) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (7/277)، سير أعلام النبلاء (5/231-232).

ولعله من الفائدة نقل أقوال العلماء على الحديث.

قال الحاكم⁽¹⁾: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه". أما ابن دقيق العيد⁽²⁾:
فقوى إسناده.

وفي سؤالات ابن الجنيد⁽³⁾: قال رجل ليحيى بن معين وأنا أسمع: حديث حماد بن سلمة،
عن حماد عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، عن النبي ﷺ: "رفع القلم عن ثلاثة"، هو عندك
واه؟، فقال يحيى: ليس يروي هذا أحد إلا حماد بن سلمة عن حماد.

وقال الترمذي⁽⁴⁾: سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: أرجو أن يكون محفوظًا. قلت له:
روى هذا الحديث غير حماد؟ قال: لا أعلمه.

وقال السبكي⁽⁵⁾: فأما حديث عائشة رضي الله عنها حديث متصل حسن ورجاله كلهم علماء؛ الأسود
بن يزيد النخعي، وابن أخيه إبراهيم بن يزيد النخعي جبالن علمًا ودينًا، متفق عليهما. وحماد بن
أبي سليمان فقيه أهل الكوفة جليل وحديثه يدخل في الحسن، وحماد بن سلمة عالم كبير روى له
الجماعة إلا البخاري، ويزيد بن هارون حافظ ثبت زاهد متعبد، متفق عليه...



(1) المستدرک للحاکم (59/2).

(2) انظر: الإمام في معرفة أحاديث الأحكام (534/3).

(3) سؤالات ابن الجنيد (ص: 341).

(4) العلل الكبير للترمذي (ص: 225).

(5) إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القلم، للسبكي (ص: 28).

تناول السبكي في كتابه هذا طرق الحديث سنداً، وممتناً، وكأن ابن الملقن استفاد منه، وزاد عليه. انظر: البدر
المنير (3/ 226-237).

حديث رقم (61):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: رواه الحاكم في "المستدرک" عن الأصمّ، نا حمدان، نا عفان، نا أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رفعه-: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ"⁽²⁾. " ورواه ابن ماجه أيضاً في "سننه" عن أبي بكر بن أبي شيبة، ثنا عفان، ثنا أبو عوانة... بمثله إسناده ومتناً.

ورواه الدارقطني أيضاً في "سننه" عن أبي علي الصفار، عن حمدان به سواء. وكذا أحمد في "مسنده" عن يحيى بن حماد، عن أبي عوانة.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم، ولا أعلم له علة، ولم يخرجاه. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي⁽³⁾: إسناده حسن.

وخالف أبو حاتم الرازي في حديث أبي هريرة، قال ابنه في "علله"⁽⁴⁾: سألته عن حديث رواه عفان، عن أبي عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ فِي الْبَوْلِ". فقال أبي: هذا حديث باطل. قال ابنه: يعني: مرفوعاً. والحق ما قاله الحاكم والضياء المقدسي، فإن إسناده حسن...

نص الحديث:

قال الحاكم رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَرَّاقُ وَلَقَبُهُ حَمْدَانُ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ".

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁶⁾ من طريق أبي علي الصفار، تابع أبا العباس الأصم في الرواية عن حمدان، به، بإسناده. وأخرجه أحمد⁽⁷⁾، وابن ماجه⁽⁸⁾ عن ابن أبي شيبة، والبيهقي⁽⁹⁾ من طريق أحمد بن

(1) البدر المنير (2/ 324 - 325).

(2) أي من جهة عدم الاحتراز، والنوقي منه. انظر: شرح النووي على مسلم (3/ 201)، فتح الباري لابن حجر (1/ 318).

(3) السنن والأحكام (1/ 55).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم (3/ 558).

(5) المستدرک للحاكم (1/ 183 ح 653).

(6) سنن الدارقطني (1/ 233 ح 465).

(7) مسند أحمد (15/ 9033)، (15/ 25 ح 9059).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب التشديد في البول (1/ 125 ح 348).

(9) إثبات عذاب القبر للبيهقي (ص: 87 ح 120).

زهير، ثلاثتهم (أحمد، ابن أبي شيبة، أحمد بن زهير) تابعوا حمدان في الرواية عن عفان بن مسلم. وأخرجه أحمد⁽¹⁾، والبزار⁽²⁾ من طريق يحيى بن حماد، تابع عفان في الرواية عن أبي عوانة، بإسناده، ومثل لفظه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو جَعْفَرٍ الْوَرَّاقُ، يَلْقَبُ بِحَمْدَانَ، مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَد، تُوفِّيَ فِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽³⁾.

متفق على توثيقه⁽⁴⁾.

الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ لَكُنْه يَدْلُسُ. ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْمَرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاتِبِ الْمَدْلُسِينَ⁽⁵⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده صحيح.

قَالَ أَبُو عِيْسَى التِّرْمِذِيُّ⁽⁶⁾: سَأَلْتُ مُحَمَّدًا يَعْنِي الْبُخَارِيَّ عَنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ فَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وقال البزار⁽⁷⁾: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا أبو عوانة.

وقال البوصيري⁽⁸⁾: هذا إسناد صحيح، رجاله عن آخرهم محتج بهم في الصحيحين⁽⁹⁾.

(1) مسند أحمد (76/14 ح 8331).

(2) مسند البزار (16/119).

(3) سير أعلام النبلاء (13/49).

(4) الضعفاء الكبير للعقيلي (4/13)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 301)، الثقات لابن حبان (9/143)، تاريخ بغداد (4/102).

(5) طبقات المدلسين (ص: 33).

(6) انظر: العلل الكبير (ص: 42)، إثبات عذاب القبر للبيهقي (ص: 87).

(7) مسند البزار (16/119).

(8) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (1/51).

(9) المقصود رجال إسناد ابن ماجه، فأبي العباس الأصم، وحمدان، من رجال الحاكم، وهما أيضاً ثقات.

أما الدارقطني: فصحه بعد أن رواه في السنن⁽¹⁾، ثم خالف في العلل، فقال⁽²⁾: يرويه الأعمش، واختلف عنه، فأسنده أبو عوانة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وخالفه ابن فضيل⁽³⁾، فوقفه، ويشبه أن يكون الموقوف أصح. يعني أنه وافق أبا حاتم على تصحيح رواية الوقف.



حديث رقم (62):

قال ابن المُلقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه"، من حديث كثير بن زيد المدني، عن المطلب بن عبد الله بن حنطب التابعي، قال: لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ، أُخْرِجَ بِجَنَازَتِهِ فَدُفِنَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَ بِحَجَرٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمَلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعِيهِ⁽⁵⁾، قَالَ كَثِيرٌ: قَالَ الْمَطْلَبُ: قَالَ الَّذِي يُخْبِرُنِي: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ ذِرَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَقَالَ: "أَتَعْلَمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي"⁽⁶⁾، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي".

إسناده حسن متصل؛ لأن المطلب بيّن في كلامه أنه أخبره به صحابي حضر القصة، والصحابة كلهم عدول لا تضر الجهالة بأعيانهم، وكثير هذا وإن ضعفه النسائي، فقد وثقه يحيى بن معين، وقال أبو زرعة: صدوق، وقال ابن المديني: صالح وليس بالقوي⁽⁷⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ، بِمَعْنَاهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ الْمَدَنِيِّ، عَنْ

(1) (1/233ح465).

(2) علل الدارقطني (8/208).

(3) ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (8/57)، سير أعلام النبلاء (9/174)، تهذيب الكمال (26/297)، تقريب التهذيب (ص: 502). قال ابن حجر: صدوق عارف رمي بالنشيع.

(4) البدر المنير (5/324)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (2/29).

(5) أي كشف وأبعد كُفه عن ساعديه. انظر: شرح أبي داود للعيني (6/157)، لسان العرب (4/188).

(6) أتعرف بها، وأجعل الصخرة علامة لقبر أخي، وسماه أخًا تشريفًا له، ولأنه كان قرشيًا. انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للقاري (3/1224)، عون المعبود (9/17).

(7) انظر: ترجمة كثير بن زيد في الصفحة التالية.

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في جمع الموتى في قبرٍ والقبر يُعلم (3/212ح3206).

المُطَلَّب، قَالَ: لَمَّا مَاتَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، أُخْرِجَ بِجَنَازَتِهِ فَدُفِنَ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا أَنْ يَأْتِيَهُ بِحَجَرٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ حَمْلَهُ، فَقَامَ إِلَيْهَا⁽¹⁾ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَسَرَ عَنْ ذِرَاعَيْهِ، قَالَ كَثِيرٌ: قَالَ الْمُطَلَّبُ: قَالَ الَّذِي يُخْبِرُنِي ذَلِكَ: عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِ ذِرَاعِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حِينَ حَسَرَ عَنْهُمَا ثُمَّ حَمَلَهَا فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَقَالَ: "أَتَعَلَّمُ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽²⁾، من طريق أبي داود. وابن شبة⁽³⁾، من طريق فُلَيْح بن محمد اليماني، تابع يحيى بن الفضل، في الرواية عن حاتم بن إسماعيل، بإسناده، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ السَّجِسْتَانِي، مقبول، روى له أبو داود⁽⁴⁾.
حاتم بن إسماعيل الكوفي ثم المدني، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁵⁾.
مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁶⁾، وابن معين⁽⁷⁾، والعجلي⁽⁸⁾، والدارقطني⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، زاد ابن سعد: "مأموناً كثير الحديث"، وزاد الدارقطني: "زيادته مقبولة".
وقال أحمد⁽¹¹⁾: "هو أحب إلي من الدراوردي، وزعموا أن حاتم كان فيه غفلة، إلا أن كتابه صالح". وقال أبو حاتم⁽¹²⁾: "حاتم بن إسماعيل ؛ أحب إلي من سعيد بن سالم"، وقال النسائي⁽¹³⁾:

(1) فقام إليها: تأنيث الضمير على تأويل الصخرة.

(2) السنن الكبرى (3/ 577 ح 6744).

(3) تاريخ المدينة (102/1). عمر بن شبة، اسمه زيد بن عبيدة، النميري، البصري (262هـ).

(4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/ 496)، تهذيب التهذيب (11/ 265)، تقريب التهذيب (ص: 595).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 190).

(6) الطبقات الكبير (7/ 603).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 259).

(8) الثقات (1/ 275).

(9) علل الدارقطني (2/ 168).

(10) (8/ 210).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 259).

(12) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 259).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 190).

ليس به بأس، وفي موضع⁽¹⁾: ليس بالقوى.

ووثقه الذهبي في موضع⁽²⁾: وزاد في آخر⁽³⁾: مشهور صدوق.

قال ابن حجر⁽⁴⁾: صحيح الكتاب، صدوق يهم.

قالت الباحثة: صدوق.

عبد الوهاب بن نَجْدَة، أبو محمد الحَوَطي⁽⁵⁾، ثقة، مات سنة اثنتين وثلاثين، روى له أبو داود، والنسائي⁽⁶⁾.

سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْمَكِّيِّ، أَبُو عُثْمَانَ الْقَدَّاحُ، مات سنة نَيْفٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةً.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين مرة⁽⁷⁾، وفي مواضع⁽⁸⁾: "ليس به بأس"، وقال النسائي أيضاً⁽⁹⁾: ليس به بأس، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: "هو إلى الصدق ما هو"، وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: "محله الصدق"، وقال أبو داود⁽¹²⁾: "صدوق، يذهب إلى الإرجاء". وساق ابن عدي له أحاديث، ثم قال⁽¹³⁾: حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة... وهو عندي صدوق لا بأس به، مقبول الحديث.

(1) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 33)، ميزان الاعتدال (1/ 428)، تهذيب التهذيب (2/ 129).

(2) الكاشف (1/ 300).

(3) ميزان الاعتدال (1/ 428).

(4) تقريب التهذيب (ص: 144).

(5) قال أبو سعد السمعاني: هذه النسبة إلى حَوَط، وظني أنها من قرى حمص أو جبلة - مدينتان بالشام. وقال ياقوت الحموي: جبلة قلعة مشهورة بساحل الشام، من أعمال حلب قرب اللاذقية. الأنساب (4/ 308)، معجم البلدان (2/ 105).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (18/ 521)، تهذيب التهذيب (6/ 454)، تقريب التهذيب (ص: 368).

(7) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 298).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/ 82)، تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 90)،

الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 452).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 456).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 31).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 31).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (10/ 456).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (4/ 454).

وقال يعقوب الفسوي⁽¹⁾: "كان له رأى سوء وكان داعية مرغوب عن حديثه وروايته". وقال البخاري⁽²⁾: "يرى الإرجاء". وقال عثمان الدارمي⁽³⁾: ليس بذاك.

قال ابن حجر⁽⁴⁾: صدوق يهمل، ورمي بالإرجاء وكان فقيهاً.

كثير بن زيد الأسلمي ثم السهمي، أبو محمد المدني، مولى بني سهم، من أسلم، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، في آخر أيام أبي جعفر المنصور، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه⁽⁵⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن عمار الموصلي⁽⁶⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾.

أما ابن معين فتعددت أقواله: فوثقه مرة⁽⁸⁾، وفي أخرى⁽⁹⁾: ليس به بأس، وفي ثالثة⁽¹⁰⁾: صالح، وقال أيضاً⁽¹¹⁾: ليس بذاك، قال ابن أبي خيثمة: وكان أولاً قال: ليس بشيء، وفي موضع⁽¹²⁾: ضعيف، وهو خير من غيره.

وحاصل أقوال ابن معين فيه: أنه صدوق، والله أعلم.

وقال أحمد⁽¹³⁾: "ما أرى به بأساً"، وقال يعقوب بن شيبة⁽¹⁴⁾: "ليس بذاك الساقط والبالضعف ما هو"، وقال أبو زرعة⁽¹⁵⁾: "صدوق فيه لين"، وقال ابن المديني⁽¹⁶⁾، وأبو حاتم⁽¹⁷⁾:

(1) المعرفة والتاريخ (3/ 54).

(2) التاريخ الكبير للبخاري (3/ 482).

(3) ميزان الاعتدال (2/ 139)، سير أعلام النبلاء (9/ 319).

(4) تقريب التهذيب (ص: 236).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 113)، تهذيب التهذيب (8/ 414).

(6) تاريخ دمشق لابن عساكر (50/ 24).

(7) (7/ 354).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 204).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 204).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/ 115).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 151).

(12) انظر: تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (1/ 70).

(13) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (2/ 317).

(14) بشئ تاريخ دمشق لابن عساكر (50/ 25).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 151).

(16) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 95).

(17) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/ 151).

صالح ليس بالقوي، زاد أبو حاتم: يكتب حديثه، وقال ابن عدي⁽¹⁾: "ولم أر بحديثه بأساً وأرجو أنه لا بأس به".

وقال النسائي⁽²⁾: ضعيف.

قال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يخطيء.

وترجح الباحثة أنه صدوق.

المطلب بن عبد الله بن حنطب، ثقة، مرسل عن عدد من الصحابة. سبقت ترجمته في حديث رقم (44).

عثمان بن مظعون بن حبيب بن وهب الجُمحي، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا، وكان ممن حرم الخمر في الجاهلية، وهو أول رجل مات بالمدينة من المهاجرين، في السنة الثانية من الهجرة، بعد شهوده بدرًا، وهو أول من دفن بالبيع. فلما غُسل وكُفّن قبل رسول الله ﷺ بين عينيه، فلما دفن قال: "نعم السلف هو لنا عثمان بن مظعون"⁽⁴⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده حسن، لأجل:

يحيى بن الفضل، مقبول وقد تابعه الثقة عبد الوهاب بن نجدة، كما في إسناده الحديث. وسعيد بن سالم، صدوق يهم، وقد تابعه حاتم بن إسماعيل - في إسناده الحديث -، وهو فوقه أومثله.

أما كثير بن زيد، فهو صدوق.

والمطلب بن حنطب، ثقة مرسل، ولا يضيره في حديثنا، حيث صرح بالسماع. فالحديث إسناده حسنٌ مُنْصِلٌ، وليس مُرْسَلًا، ليس فيه إلا كثير بن زيد، وهو صدوق، وقد بيّن المطلب في كلامه أنه أخبره به صحابي حضر القصة، ولم يسمه ولا يضر إبهام الصحابي، فالصحابية كلهم عُذُول.

وهذا هو رأي ابن الملقن. وحسنه: النووي⁽⁵⁾، وابن حجر⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.



(1) الكامل في ضعفاء الرجال (7/ 207).

(2) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 89).

(3) تقريب التهذيب (ص: 459).

(4) انظر: الاستيعاب (3/ 1053)، أسد الغابة (3/ 494)، سير أعلام النبلاء (1/ 153)، الإصابة (4/ 381).

(5) خلاصة الأحكام (2/ 1010).

(6) التلخيص الحبير (2/ 307).

(7) مشكاة المصابيح (1/ 536)، سلسلة الأحاديث الصحيحة (7/ 161)، أحكام الجنائز (1/ 155).

حديث رقم (63):

قال ابن المُلقِّن⁽¹⁾: وفي "مسند أحمد"، و"سنن النسائي"، وابن ماجه، والبيهقي، عن ابن عباس قال: "إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ". فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيِّبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُضْمَخُ⁽²⁾ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ، فَلَا أُدْرِي أَطِيبٌ ذَلِكَ أَمْ لَا". إسناده حسن كما قاله المنذري⁽³⁾ وغيره، إلا أن يحيى بن معين وغيره قالوا⁽⁴⁾: يقال: إن الحسن العُرنِيَّ لم يسمع من ابن عباس. نعم في "مسند أحمد"⁽⁵⁾ عنه قال دُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: "يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ، قَالَ: بِنِسْمَا عَدَلْتُمْ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ كَلْبًا وَحِمَارًا...". وذكر الحديث بطوله، وظاهر هذا سماعه منه.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الْحَسَنِ الْعُرْنِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ". فَقَالَ رَجُلٌ: وَالطَّيِّبُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَمَّا أَنَا فَقَدْ "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُضْمَخُ رَأْسَهُ بِالْمِسْكِ" أَفَطِيبٌ ذَلِكَ أَمْ لَا؟".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾، وأبو يعلى⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، وغيرهم، من طرق عن سفیان الثوري، به، بإسناده.

(1) البدر المنير (6/ 265).

(2) التَّضْمَخُ: التَّلَطُّخُ بِالطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ، وَالْإِكْثَارُ مِنْهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (3/ 99).

(3) مختصر سنن أبي داود (2/ 98).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 45).

(5) مسند أحمد (4/ 95 ح 2222).

(6) مسند أحمد (4/ 2090 ح 5/ 276 ح 3204).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ، إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعُقْبَةِ (2/ 1011 ح 3041).

(8) سنن النسائي، كتاب المناسك، باب: مَا يَحِلُّ لِلْمُحْرِمِ بَعْدَ رَمَى الْجِمَارِ (5/ 277 ح 3084).

(9) مسند أبي يعلى الموصلي (5/ 89 ح 2696).

(10) المعجم الكبير (12/ 140 ح 12705).

(11) السنن الكبرى (5/ 222 ح 9596)، (5/ 335 ح 9999).

دراسة رجال الإسناد:

وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحٍ بْنِ عَدِيِّ الرَّؤَاسِيِّ، أَبُو سُفْيَانَ الْكُوفِيُّ، ثقة حافظ عابد، مات في آخر سنة ستٍ أو أول سنة سبعٍ وتسعين ومائة⁽¹⁾.

سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ⁽²⁾، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس⁽³⁾، مات سنة إحدى وستين ومائة⁽⁴⁾.

سلمة بْنُ كُهَيْلٍ الحضرمي، أَبُو يَحْيَى الْكُوفِيُّ، ثقة يتشيع، مات سنة إحدى وعشرين ومائة⁽⁵⁾.

الحسنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغُرْنِيِّ⁽⁶⁾ الْكُوفِيُّ، ثقة أرسل عن ابن عباس، روى له الجماعة سوى الترمذي⁽⁷⁾.

تكلم في سماعه من ابن عباس:

قال يحيى بن معين⁽⁸⁾: الحسن الغُرني ليس به بأس صدوق، إنما يقال أنه لم يسمع من ابن عباس.

وقال أحمد بن حنبل⁽⁹⁾: الحسن الغُرني لم يسمع من ابن عباس شيئاً.

وقال البخاري⁽¹⁰⁾: لم يسمع الحسن من ابن عباس.

(1) تهذيب الكمال (30/ 471)، سير أعلام النبلاء (9/ 140)، تهذيب التهذيب (11/ 125)، تقريب التهذيب (ص: 581).

(2) من ثور بن عبد مناة، وقيل من ثور هَمْدَان والصحيح الأول. و"هَمْدَان" قبيلة من حمير من عرب اليمن. انظر: الأنساب للسمعاني (3/ 153)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (2/ 640)، تهذيب التهذيب (4/ 111).

(3) طبقات المدلسين (ص: 32).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 225)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (11/ 165)، تهذيب التهذيب (4/ 111)، تقريب التهذيب (ص: 244).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 171)، تهذيب التهذيب (4/ 156)، تقريب التهذيب (ص: 248).

(6) غُرَيْنَة، قبيلة من بجيله. والنسبة إليها "غُرْنِي" و"غُرْنِي" وهي واد بين عرفات ومنى. انظر: شرح النووي على مسلم (4/ 14)، الأنساب للسمعاني (9/ 281).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (6/ 196)، الكاشف (1/ 326)، جامع التحصيل (ص: 166)، تهذيب التهذيب (2/ 291)، تقريب التهذيب (ص: 161).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/ 45).

(9) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/ 143).

(10) التاريخ الأوسط (1/ 296).

وقال العيني⁽¹⁾: "وقد رُوي عن يحيى بن معين أن الحسن العرني لم يسمع من ابن عباس، وغيره قال: سمع منه، فالمثبت أولى من النافي على ما عُرف".

وترجح الباحثة عدم سماعه من ابن عباس. وهو ما جزم به البخاري وغيره. والظاهر من رأي ابن الملقن.

أما ترجيح العيني قول المثبت على النافي للسمع ففيه نظر، حيث لم تقف الباحثة على نص لواحد من العلماء بسماعه من ابن عباس. كما لم تقف الباحثة على تصريح له بالسمع من ابن عباس في أي من الأحاديث التي رواها عنه.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، فيه انقطاع، فالحسن العرني لم يسمع من ابن عباس.

قال النووي⁽²⁾: "وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ إِلَّا أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ قَالُوا: يَقَالُ أَنَّ الْحَسْنَ الْعَرَنِيَّ لَمْ يَسْمَعْ ابْنَ عَبَّاسٍ"



حديث رقم (64):

قال ابن الملقن⁽³⁾: في سنن النسائي بإسناد حسن عن أبي هريرة مرفوعاً: "جِهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمَرْأَةِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ".

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽⁴⁾: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، عَنْ شُعَيْبٍ، عَنْ اللَّيْثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "جِهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ، وَالْمَرْأَةِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ".

(1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (10 / 94).

(2) المجموع شرح المذهب (8 / 227).

(3) البدر المنير (9 / 38).

(4) سنن النسائي، كتاب المناسك، باب فضل الحج (5 / 113 ح 2626).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، البيهقي⁽²⁾، من طرق عن الليث بن سعد، بإسناده، ولفظه.
وأخرجه سعيد بن منصور⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، من طريق يزيد بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم
التيمي، عن أبي هريرة.
ومحمد بن إبراهيم التيمي لم يسمع من أبي هريرة. قاله الدارقطني⁽⁵⁾.
دراسة رجال الإسناد:

شعيب بن الليث بن سعد، ثقة نبيل فقيه، مات سنة تسع وتسعين ومائة، روى له أبوداود
والنسائي⁽⁶⁾.
خالد بن يزيد الجمحي، ثقة فقيه، مات سنة مائتين وتسع وثلاثين، روى له الجماعة⁽⁷⁾.
سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم أبو العلاء المصري، مات سنة تسع وأربعين ومائة،
روى له الجماعة.
مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁸⁾، والعجلي⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، والخطيب⁽¹²⁾، وابن عبد
البر⁽¹³⁾، والذهبي⁽¹⁴⁾، وغيرهم. وذكره ابن حبان⁽¹⁵⁾، وابن خلفون⁽¹⁶⁾، في ثقاتيهما.

(1) المعجم الأوسط (8/ 319 ح 8751).

(2) السنن الكبرى (9/ 39 ح 17813).

(3) سنن سعيد بن منصور (2/ 167 ح 2344).

(4) مسند أحمد (15/ 272 ح 9459).

(5) علل الدارقطني (8/ 119).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (12/ 532)، تهذيب التهذيب (4/ 355)، تقريب التهذيب (ص: 267).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (8/ 209)، تهذيب التهذيب (3/ 129)، تقريب التهذيب (ص: 191).

(8) الطبقات الكبير (9/ 521).

(9) الثقات للعجلي (1/ 406).

(10) إكمال تهذيب الكمال (5/ 365)، تهذيب التهذيب (4/ 95).

(11) انظر: السنن الكبرى (2/ 68)...

(12) إكمال تهذيب الكمال (5/ 365)، تهذيب التهذيب (4/ 95).

(13) الإنصاف (ص: 249).

(14) ميزان الاعتدال (2/ 162).

(15) الثقات لابن حبان (6/ 374).

(16) إكمال تهذيب الكمال (5/ 365).

وقال أبو حاتم⁽¹⁾: "لا بأس به". وقال أبو زرعة⁽²⁾: "خالد بن يزيد المصري، وسعيد بن أبي هلال صدوقان، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما".

وقال ابن حزم⁽³⁾: "ليس بالقوي"، وزاد في موضع⁽⁴⁾: "قد ذكره بالتخليط يحيى وأحمد بن حنبل".

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: "وتبع أبو محمد بن حزم الساجي فضعف سعيد بن أبي هلال مطلقاً ولم يصب في ذلك"، وقال أيضاً⁽⁶⁾: "ذكره الساجي بلا حجة ولم يصح عن أحمد تضعيفه".

وفي اللسان⁽⁷⁾: "ثقة ثبت"، وفي التقريب⁽⁸⁾: "صدوق لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً؛ إلا أن الساجي⁽⁹⁾ حكى عن أحمد أنه اختلط".

وخلاصة القول: أن سعيد بن أبي هلال صدوق، ولم يثبت اختلاطه.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 71).

(2) الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي (2/ 361).

(3) المحلى بالآثار (2/ 35).

(4) الفصل في الملل والأهواء والنحل (2/ 95).

(5) فتح الباري (1/ 406).

(6) فتح الباري (1/ 462).

(7) لسان الميزان (9/ 313).

(8) تقريب التهذيب (ص: 242).

(9) سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل (ص: 46)، هدي الساري، لابن حجر (1/ 406).

وذلك أن الأئمة قد يستخدموا وصف الراوي بالاختلاط والتخليط على معنى اضطراب الحديث، أو تداخل بعض حديث الراوي عليه ولا يقصد بذلك المعنى الاصطلاحي المشهور، فالظاهر أن الإمام أحمد لم يقصد الاختلاط المعروف وإنما أراد عدم اتقانه واضطرابه⁽¹⁾. ويدل على ذلك قول الإمام أحمد⁽²⁾: "سعيد بن أبي هلال مدني لا بأس به".

مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ الْمَدَنِيِّ، ثقة له أفراد، مات سنة مائتين وعشرين على الصحيح، ورى له الجماعة⁽³⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. قال العيني⁽⁴⁾: "سند لا بأس به". وصححه المباركفوري⁽⁵⁾، والأثيوبي⁽⁶⁾. وضعفه الألباني⁽⁷⁾، ونسب سعيد بن أبي هلال إلى الاختلاط في مواضع متعددة⁽⁸⁾ تبعاً لكلام الساجي وابن حزم، وتعقبه الشيخ حماد الأنصاري فقال⁽⁹⁾: ولم يصب الألباني في ذلك. ويؤيد قول الشيخ حماد الأنصاري؛ أن الألباني خالف نفسه فحسن إسناد الحديث في مواضع أخرى⁽¹⁰⁾.

وللحديث شاهد رواه البخاري⁽¹¹⁾؛ من حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، قالت: استأذنتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: "جَاهِدُكُنَّ الْحَجَّ".



(1) الجرح والتعديل، إبراهيم اللاحم (ص: 156)، وانظر: تحقيق سعد الحميد للتفسير من سنن سعيد بن منصور (833 / 3).

(2) المنتخب من علل الخلال، لابن قدامة المقدسي (ص: 285).

(3) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1 / 566)، الكامل في ضعفاء الرجال (7 / 303)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 443)، تهذيب التهذيب (9 / 6)، تقريب التهذيب (ص: 465).

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (9 / 134).

(5) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (8 / 339).

(6) ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (23 / 313).

(7) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: 391).

(8) سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها (7 / 1578)، (6 / 559) وغيرها.

(9) ملحق المختلطين الثقات الذين لم يذكرهم ابن الكيال في الكواكب النيرات (ص: 468).

(10) انظر: صحيح الترغيب والترهيب (2 / 2).

(11) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب جهاد النساء (4 / 32 ح 2875).

المطلب الثاني: الأحاديث التي جَوَّدَ ابن المُلقِّن أسانيدَها.

حديث رقم (65):

عن سعد بن هشام، عن عائشة رضي الله عنها: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوءُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ⁽¹⁾ ثُمَّ اسْتَاكَ".
قال ابن المُلقِّن ⁽²⁾: رواه أبو داود بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلْمَةَ -، أَخْبَرَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوءُهُ وَسِوَاكُهُ، فَإِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ تَخَلَّى ثُمَّ اسْتَاكَ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽⁵⁾ من طريق أبي داود، بمثله.
وأخرجه النسائي ⁽⁶⁾، والطبراني ⁽⁷⁾، من طرق عن قتادة، تابع بهز بن حكيم في الرواية عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، بنحوه وفيه زيادة.
وأخرجه أبو نعيم ⁽⁸⁾ من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، تابع سعد بن هشام، في الرواية عن عائشة، مختصراً.

(1) تخلى: من الخلاء، وهو من قضاء الحاجة. النهاية في غريب الحديث والأثر (75/2)، شرح أبي داود للعيني (174/1).

(2) البدر المنير (708/1).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ السَّوَاكِ لِمَنْ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ (15/1 ح 56).

(4) الوضوء هو: الماء الذي يتوضأ به، والوضوء بالضم هو: فعل التوضؤ. النهاية في غريب الحديث والأثر (195/5).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (64/1 ح 166).

(6) السنن الكبرى للنسائي، كتاب المساجد، أَقْلُ مَا تُجْزَى بِهِ الصَّلَاةُ (86/2 ح 1239).

(7) المعجم الأوسط (350/4 ح 4404).

(8) معرفة الصحابة لأبي نعيم (3213/6 ح 7397).

دراسة رجال الإسناد:

مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِنْقَرِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ التَّبَّوْذَكِيُّ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ. سَبَقَتْ الترجمة له في الحديث رقم (20).

بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ بْنِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ، أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُشَيْرِيُّ، الْبَصْرِيُّ، تُوفِّيَ قَبْلَ الْخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ الْأَرْبَعَةَ⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽²⁾، وابن المديني⁽³⁾، وأبو داود⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾ وابن الجارود⁽⁶⁾. وسئل يحيى بن معين عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده، فقال: إسناده صحيح، إذا كان دون بهز ثقة⁽⁷⁾.

وقال الدارقطني⁽⁸⁾: لا بأس به. وقال الترمذي⁽⁹⁾: "وقد تكلم شعبة في بهز، وهو ثقة عند أهل الحديث".

وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: يخطئ كثيرا، فأما أحمد بن حنبل، وإسحاق بن إبراهيم - رحمهما الله - فهما يحتجان به، ويرويان عنه، وتركه جماعة من أئمتنا، ... وهو ممن أستخير الله فيه.

وقال ابن عدي⁽¹¹⁾: قد روى عنه ثقات الناس وقد روى عنه الزهري، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أر له حديثا منكرا، وإذا حدث عنه ثقة فلا بأس به.

وقال الحاكم⁽¹²⁾: كان من ثقات البصريين؛ ممن يجمع حديثه وإنما أسقط من الصحيح روايته عن أبيه عن جده لأنها شاذة لا متابع له عليها.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (261/4)، تهذيب التهذيب (499/1).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 82)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (124/4).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(4) تهذيب التهذيب (498/1).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (262/4).

(6) بيان الوهم والإيهام (566/5).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (262/4).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 131).

(9) سنن الترمذي (309/4)، تهذيب التهذيب (499/1).

(10) المجروحين (194/1).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (252/2).

(12) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 147).

وقال أبو زرعة⁽¹⁾: "صالح، ولكنه ليس بالمشهور"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "يكتب حديثه، ولا يحتج به". وقال صالح جزرة⁽³⁾: "بهز عن أبيه عن جده، إسناد أعرابي"⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق.

زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى أَبُو حَاجِبٍ الْعَامِرِيُّ، ثقة عابد، مات وهو ساجد، سَنَةً ثَلَاثٍ وَتِسْعِينَ، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

سَعْدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيُّ، ابن عم أنس بن مالك، ثقة، من الثالثة، استشهد بأرض الهند، روى له الجماعة⁽⁷⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن. لأجل بهز بن حكيم صدوق، ولكن تابعه قتادة بن دعامة، فيرتقى الإسناد إلى الصحيح لغيره. وصححه النووي⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.



(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (430/2).

(3) تهذيب التهذيب (498/1).

(4) يعني أن حديثهم ليس بالعمدة. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هادي الوادعي (ص: 78).

(5) تقريب التهذيب (ص: 128).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (340/9)، تهذيب التهذيب (322/3)، تقريب التهذيب (ص: 215).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (307/10)، تهذيب التهذيب (483/3)، تقريب التهذيب (ص: 232).

(8) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، للنووي (ص: 248).

(9) صحيح أبي داود (97/1).

حديث رقم (66):

أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، إِنَّمَا يُجْرَجُ⁽¹⁾ فِي جَوْفِهِ نَارَ جَهَنَّمَ"⁽²⁾.
عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَأَبِي إِلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَنَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "نَهَى
عَنْ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَنْ يُشْرَبَ فِيهَا، وَأَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا، وَنَهَى عَنِ الْقَسِيِّ⁽³⁾ وَالْمِئْتَرَةِ⁽⁴⁾، وَعَنْ ثِيَابِ
الْحَرِيرِ وَخَاتَمِ الذَّهَبِ".
قال ابن الملقن⁽⁵⁾: رواه الدارقطني، بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁶⁾: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، نا مسلم بن حاتم
الأنصاري بالبصرة، نا أبو بكر الحنفي، نا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، قال: انطلقت أنا
وأبي إلى علي بن أبي طالب، فقال لنا: إن رسول الله ﷺ "نهى عن آنية الذهب والفضة أن يشرب
فيها، وأن يوكل فيها، ونهى عن القسي والميترية، وعن ثياب الحرير وخاتم الذهب".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق الدارقطني، بمثله.
وأخرجه أبو داود⁽⁸⁾، وأحمد⁽⁹⁾، من طرق عن هبيرة بن يريم⁽¹⁰⁾، تابع أبا بردة؛ في الرواية
عن علي رضي الله عنه، مختصراً.

- (1) يقال جرجر فلان الماء إذا جرعه جرعا متواترا له صوت. فالمعنى كأنما يجرجع نار جهنم. أي يردددها فيه، فجعل صوت شرب الماء في آنية النقد لكون استعمالها محرماً موجباً للعذاب كجرجرة نار جهنم في بطنه.
- انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (255/1)، التيسير بشرح الجامع الصغير، للمناوي (298/1).
- (2) الشرح الكبير للرافعي (308/1).
- (3) القسي: هي ثياب من كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر، نُسبت إلى قرية على شاطئ البحر قريباً من تبليس، يقال لها القس بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها. انظر: الاستذكار (431/1)، النهاية في غريب الحديث والأثر (59/4).
- (4) الميترية: وأصلها: مؤترية، فقلبت الواو ياء لكسرة الميم. وهي فراش صغير من الحرير محشو بالقطن يجعله الراكب تحته. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (150/5)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (158/20).
- (5) البدر المنير (627/1).
- (6) سنن الدارقطني (57/1 ح 97).
- (7) السنن الكبرى (45/1 ح 105).
- (8) سنن أبي داود كتاب اللباس، باب من كره لبس الحرير (49/4 ح 4051).
- (9) مسند أحمد (126/2 ح 722)، (362/2 ح 1159).
- (10) قال ابن حجر: لا بأس به. وانظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (109/9)، تهذيب التهذيب (23/11)، تقريب التهذيب (ص: 570).

دراسة رجال الإسناد:

مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ، أَبُو حَاتِمٍ الْأَنْصَارِيُّ، من العاشرة، أخرج له أبو داود والترمذي⁽¹⁾.
قال الترمذي⁽²⁾، وأبو القاسم الطبراني⁽³⁾: "كان ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾ وقال:
ربما أخطأ.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق ربما وهم.

أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ، عَبْدُ الْكَبِيرِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ، ثقة، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ، روى له
الجماعة⁽⁶⁾.

يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ، السَّبْيَعِيُّ، الْكُوفِيُّ، أَبُو إِسْرَائِيلَ،
مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد⁽⁸⁾، وابن معين⁽⁹⁾، وفي موضع⁽¹⁰⁾: "ثقة؛ ليس به بأس"، وقال العجلي⁽¹¹⁾:
ثقة، وقال مرة⁽¹²⁾: جازئ الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال ابن مهدي⁽¹⁴⁾، والنسائي⁽¹⁵⁾: "لم يكن به بأس". وقال الساجي⁽¹⁶⁾: "صدوق، كان يُقَدَّمُ

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (497/27)، تهذيب التهذيب (125/10).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (497/27).

(3) المعجم الصغير (102/2).

(4) (158/9).

(5) تقريب التهذيب (ص: 529).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (245/18)، تهذيب التهذيب (371/6)، تقريب التهذيب (ص: 360).

(7) تهذيب التهذيب (433/11).

(8) الطبقات الكبير (483/8).

(9) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 379)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(10) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 56).

(11) الثقات (377/2).

(12) الموضع السابق.

(13) (650/7).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (488/32)، تهذيب التهذيب (434/11).

(16) تهذيب التهذيب (434/11).

عثمان على عليّ، وضعفه بعضهم ". وقال أبو حاتم⁽¹⁾: "كان صدوقاً، إلا أنه لا يحتج بحديثه".
 وقال أحمد⁽²⁾: "حديثه مضطرب". وقال أبو أحمد الحاكم⁽³⁾: "ربما وهم في روايته". وقال
 ابن عدي⁽⁴⁾: "له أحاديث حسان وروى عنه الناس". وقال الذهبي⁽⁵⁾: صدوق يغرب.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق يهم قليلاً.

أَبُو بُرْدَةَ - يقال اسمه الحارث، ويقال عامر- بَنُ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ،
 ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁷⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن.

فيه مسلم بن حاتم، صدوق ربما وهم، وفيه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، صدوق يهم،
 ومذلس من الثانية⁽⁸⁾، وقد توبعا، كما في تخريج الحديث. فيرتقي الإسناد إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (67):

عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السَّوَاكَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَاسْتَاكُ، ثُمَّ
 أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ".

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: رواه أبو داود بإسناد جيد.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (244/9).

(3) تهذيب التهذيب (434/11).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (525/8).

(5) ديوان الضعفاء (ص: 450).

(6) تقريب التهذيب (ص: 613).

(7) تهذيب الكمال (71/33)، تهذيب التهذيب (18/12)، تقريب التهذيب (ص: 621).

(8) طبقات المدلسين (ص: 37).

(9) البدر المنير (45/2).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله (1): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ الْحَاسِبُ، حَدَّثَنِي كَثِيرٌ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: "كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي السَّوَّاءَ لِأَغْسِلَهُ، فَأَبْدَأُ بِهِ فَاَسْتَاكُ، ثُمَّ أَغْسِلُهُ وَأَدْفَعُهُ إِلَيْهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي (2)، والبخاري (3)، من طريق أبي داود، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ، الْأَنْصَارِيُّ، قَاضِي الْبَصْرَةِ، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسَ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (4)

عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ عُبَيْدٍ، الْقُرَشِيُّ النَّيْمِيُّ الْكُوفِيُّ الْحَاسِبُ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، ثَقَّةٌ، مِنَ السَّابِعَةِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ (5).

كَثِيرٌ بْنُ عُبَيْدٍ الْقُرَشِيُّ النَّيْمِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ الْكُوفِيُّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، رَضِيعُ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ وَالِدُ أَبِي الْعَنْبَسِ، سَعِيدُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ عُبَيْدٍ، وَجَدَ عَنْبَسَةَ بْنُ سَعِيدٍ الْحَاسِبِ، مَقْبُولٌ، مِنَ الثَّالِثَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ (6)، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ، وَأَبُو دَاوُدَ (7).
وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل كثير بن عبيد رضيع عائشة، مقبول؛ ولم يتابع على حديثه.

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ غَسْلِ السَّوَّاءِ (1/14 ح 52).

(2) السنن الكبرى (1/64 ح 169).

(3) شرح السنة (1/397 ح 204).

(4) تهذيب الكمال (25/542)، تهذيب التهذيب (9/274)، تقريب التهذيب (ص: 490)، الكواكب النيرات (ص: 394).

(5) تهذيب الكمال (22/410)، تهذيب التهذيب (8/156)، تقريب التهذيب (ص: 432).

(6) (5/330).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (24/143)، تهذيب التهذيب (8/424)، تقريب التهذيب (ص: 460).

قال النووي⁽¹⁾: حديث الباب حسن أو صحيح، وفي إسناده: كثير عن عائشة.
وقال أيضاً⁽²⁾: هذا حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد.



حديث رقم (68):

"أنه ﷺ نهى عن الاستنجاء بالعظم، وقال: إنه زاد إخوانكم من الجن"⁽³⁾.

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: أما النهي عن الاستنجاء بالعظم فصحيح، رواه جماعات من الصحابة... منهم: رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ رضي الله عنه، رواه أبو داود والنسائي بإسناد جيد عنه.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ الْهَمْدَانِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ الْمِصْرِيَّ، عَنْ عِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ الْفُتَيْبَانِيِّ، أَنَّ شَيْمَ بْنَ بَيْتَانَ، أَخْبَرَهُ عَنْ شَيْبَانَ الْفُتَيْبَانِيِّ، قَالَ: إِنَّ مَسْلَمَةَ بْنَ مُخَلَّدٍ⁽⁶⁾ اسْتَعْمَلَ رُوَيْفَعُ بْنُ ثَابِتٍ عَلَى أَسْفَلِ الْأَرْضِ⁽⁷⁾، قَالَ شَيْبَانُ: فَسِرْنَا مَعَهُ مِنْ كَوْمِ شَرِيكِ⁽⁸⁾، إِلَى عُلُقَمَاءَ⁽⁹⁾ أَوْ مِنْ عُلُقَمَاءَ إِلَى كَوْمِ شَرِيكِ يُرِيدُ عُلُقَمَاءَ فَقَالَ

- (1) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله (ص: 226).
- (2) المجموع شرح المذهب (283/1)، خلاصة الأحكام (87/1).
- (3) الشرح الكبير للرافعي (497/1).
- (4) انظر: البدر المنير (352/348/2).
- (5) سنن أبي داود، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ مَا يُنْهَى عَنْهُ أَنْ يُسْتَنْجَى بِهِ (9/36).
- (6) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (266/8)، تاريخ ابن يونس المصري (473/1)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (575/27)، تقريب التهذيب (ص: 532).
- (7) أسفل الأرض: يعبر به عن الوجه البحري في مصر. ومسلمة كان أميراً على بلاد مصر من جهة معاوية فاستتاب رويفعاً على أسفل أرض مصر. شرح أبي داود لليعني (125/1).
- (8) كَوْمٌ: بضم الكاف على المشهور، وضبطه بعض الحفاظ بفتحها، وأصله الرمل المشرف. وكوم شريك: هي بلد في طريق الإسكندرية، وشريك هذا هو ابن سُمَيِّ الْمُرَادِي الْعُطَيْفِيُّ، وفد على رسول الله ﷺ، وشهد فتح مصر مع عمرو بن العاص (20هـ)، فكان على مقدمة عمرو، فكثرت عليه الروم بهذا الموضع فخافهم على أصحابه، فلجأ إلى هذا الكوم فاعتصم به ودافعهم حتى أدركه عمرو بن العاص، وكان قريباً منه فاستغرمهم فسمي كوم شريك بذلك.
- انظر: الأماكن، للحازمي (ص: 810)، معجم البلدان (495/4)، معجم ما استعجم، لأبي عبيد البكري (1143/4)، شرح أبي داود لليعني (126/1)، تاريخ ابن يونس المصري (234/1)، الإصابة في تمييز الصحابة (279/3).
- (9) علقام، ويقال: علقماء، بلدة في طريق الإسكندرية. معجم البلدان (495/4). وقرية علقام هي إحدى القرى التابعة لمركز كوم حمادة في محافظة البحيرة في جمهورية مصر العربية.

رُوَيْفَعُ: "إِنْ كَانَ أَحَدُنَا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيَأْخُذُ نَضْوًا⁽¹⁾ أَخِيهِ عَلَى أَنْ لَهُ النِّصْفَ مِمَّا يَغْنَمُ، وَلَنَا النِّصْفُ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا لَيَطِيرُ لَهُ النَّصْلُ وَالرِّيشُ⁽²⁾، وَلِأَخَرِ الْقِدْحُ⁽³⁾ " ثُمَّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا رُوَيْفَعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ بَعْدِي، فَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنَّهُ مِنْ عَقْدٍ لِحَيَّتِهِ⁽⁴⁾، أَوْ تَقْلَدَ وَتَرًا⁽⁵⁾، أَوْ اسْتَجَبَ بِرَجِيعٍ دَابَّةٍ⁽⁶⁾، أَوْ عَظُمَ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ مِنْهُ بَرِيءٌ " .

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق أبي داود. وأحمد⁽⁸⁾، وابن أبي عاصم⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾، من طرق عن عياش بن عباس.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽¹¹⁾ من طريق حنّش الصنعاني. كلاهما (عياش بن عباس، وحنّش الصنعاني) عن شبيب.

(1) النضو: البعير المهزول، يقال بعير نضو وناق نضو وناق نضو وهو الذي أنضاه العمل وهزله الكد والجهد. معالم السنن (26/1).

(2) "وإن كان أحدنا ليطيّر له النصل"، أي: يصيبه في القسمة، يقال: طار لفلان النصف، ولفلان الثلث: إذا وقع له ذلك في القسمة. ومراده أنهم كانوا يقتسمون قسمة محققة، ويبالغون في استوائها، حتى أن السهم الواحد يقتسمه الرجلان فيحصل لأحدهما نصله وريشه، ولآخر قِدْحَه. معالم السنن (26/1)، الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص: 187).

(3) القِدْحُ: خشب السهم قبل أن يراش، ويركب فيه النصل. غريب الحديث (223/1)، معالم السنن (26/1)، كلاهما للخطابي.

(4) عَقْدٌ لِحَيَّتِهِ: عاجها حتى تتعقد وتتجدد، من قولهم: جاء فلان عاقداً عُقَّه: إذا لَوَّاهَا كِبْرًا، وقيل: إن الأعاجم كانوا يعقدون لحاهم في الحروب ويفتلونها، فنهوا عن التشبه بهم. جامع الأصول، لابن الأثير (149/148/7).

(5) تَقْلَدَ وَتَرًا: كانوا في الجاهلية يَنْقَلِدُونَ الأوتار، وهي التماث التي يشدون بها الأوتار، وكانوا يزعمون أنها ترد العين، وأنها تعصمهم من الآفات، وتدفع عنهم المكاره، فنهوا عن ذلك. وقيل: هي الأجراس التي يعلقونها بها. انظر: شرح أبي داود لليعني (127/1) النهاية في غريب الحديث والأثر (149/5).

(6) رجيع الدابة: أي الروث والعذرة. النهاية في غريب الحديث والأثر (203/2).

(7) السنن الكبرى (178/1 ح 534).

(8) مسند أحمد (210/28 ح 17000).

(9) الأحاد والمثاني (210/4 ح 2196).

(10) المعجم الكبير (28/5 ح 4491).

(11) مسند ابن أبي شيبة (246/2 ح 736).

وأخرجه أحمد⁽¹⁾ من طريق شبيب عن أبي سالم - سفيان بن هانئ -⁽²⁾.
 كلاهما (شبيب، وأبو سالم) عن شيبان، عن رويغ بن ثابت، به.
 وأخرجه أحمد⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، من طرق عن عياش بن عباس، عن شبيب.
 وقد صرح شبيب بالسماع من رويغ.
دراسة رجال الإسناد:
 يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الهمداني، ثقة عابد، مات سنة اثنتين وثلاثين
 ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه⁽⁶⁾.
 المفضل بن فضالة بن عبيد، الرعيي القنبري⁽⁷⁾، أبو معاوية المصري قاضيها، ثقة
 فاضل، مات سنة إحدى، أو اثنتين وثمانين ومئة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.
 عياش بن عباس، أبو عبد الرحيم القنبري الحميري المصري، ثقة، مات سنة ثلاث
 وثلاثين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁹⁾.
 شبيب⁽¹⁰⁾ بن يثبان، القنبري البلوي المصري، ثقة، من الثالثة، روى له أبو داود، والترمذي،
 والنسائي⁽¹¹⁾.
 شيبان بن أمية، ويقال ابن قيس، القنبري، أبو حذيفة المصري، مجهول، من الثالثة، روى
 له أبو داود حديثاً واحداً⁽¹²⁾.

-
- (1) مسند أحمد (203/28 ح 16994).
 (2) تابعي مخضرم ويقال له صحبة. انظر ترجمته: تاريخ ابن يونس المصري (214/1)، جامع التحصيل (ص: 187)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (200/11)، تهذيب التهذيب (123/4)، تقريب التهذيب (ص: 245).
 (3) مسند أحمد (204/28 ح 16995) (206/28 ح 16996).
 (4) سنن النسائي، كتاب الزينة، باب عقد اللحية (135/8 ح 5067).
 (5) شرح معاني الآثار (123/1 ح 752).
 (6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (114/32)، تهذيب التهذيب (322/11)، تقريب التهذيب (ص: 600).
 (7) القنبري: بكسر القاف وسكون التاء، نسبة إلى قنبر، بطن من رعين في اليمن نزل مصر. الأنساب للسمعاني (337/10).
 (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (418/28)، تهذيب التهذيب (273/10)، تقريب التهذيب (ص: 544).
 (9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (557/22)، تهذيب التهذيب (197/8)، تقريب التهذيب (ص: 437).
 (10) شبيب: ضم الشين وكسر ها. الإكمال، لابن ماكولا (40/5).
 (11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (612/12)، تهذيب التهذيب (379/4)، تقريب التهذيب (ص: 270).
 (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (355/4)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (591/12)، تهذيب التهذيب (373/4)، تقريب التهذيب (ص: 269)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال (ص: 168).

رُوِيَ عَنْ بَنِي ثَابِتِ بْنِ سَكَنٍ بَنِي عَدِيٍّ بَنِي حَارِثَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النَّجَارِ، سَكَنَ مِصْرَ وَاخْتَطَّ بِهَا دَارًا، وَأَمْرُهُ مَعَاوِيَةَ عَلَى أَطْرَابِلُسَ الْمَغْرِبِ⁽¹⁾، قِيلَ تُوْفِيَ بِالشَّامِ، وَقِيلَ بِبَرْقَةِ⁽²⁾؛ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ مُسْلِمَةَ بْنِ مَخْلَدٍ⁽³⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك لجهالة شيبان بن أمية.

قال البزار⁽⁴⁾: وإسناده حسن غير شيبان، فإنه لا نعلم روى عنه غير شَيْبَمِ بْنِ بَيْتَانَ، وَعِيَّاشِ بْنِ عَبَّاسٍ مشهور.

وقال النووي⁽⁵⁾: "إسناده جيد". وصححه الألباني⁽⁶⁾.

وحيث إن أبا سالم الجيشاني تابع شيبان في روايته عن رُوَيْفَعٍ. وشييم بن بيتان سمع الحديث من رُوَيْفَعِ بْنِ ثَابِتٍ مباشرة. فالإسناد يرتقي بالمتابعات إلى الحسن لغيره.



حديث رقم (69):

عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن نبي الله ﷺ قال: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، وَالْمُؤَدِّنِ يُغْفَرُ لَهُ مَدَى صَوْتِهِ، وَيُصَدَّقُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَابِسٍ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ".

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: رواه أحمد في مسنده عن علي بن عبد الله، والنسائي عن محمد بن المثنى قالَا ثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ، عَنْ الْبَرَاءِ بِهِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ.

- (1) ويقال أيضًا: طرابلس وهي عاصمة ليبيا حاليًا، وتقع شمالاً على شاطئ البحر المتوسط.
- (2) وهي ولاية ليبية تقع في الجزء الشرقي من ليبيا حاليًا، ويحدها غرباً مدينة طرابلس، وشمالاً البحر المتوسط.
- (3) معرفة الصحابة لأبي نعيم (1062/2)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (504/2)، أسد الغابة (87/2)، الإصابة في تمييز الصحابة (417/2).
- (4) مسند البزار (302/6).
- (5) المجموع شرح المذهب (292/1)، (116/2).
- (6) صحيح أبي داود (67/1).
- (7) البدر المنير (385/3).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله (1): حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، وَالْمُؤَدِّنُ يُغْفَرُ لَهُ مَدَّ صَوْتِهِ، وَيُصَدِّقُهُ مَنْ سَمِعَهُ مِنْ رَطْبٍ وَيَاسِسٍ، وَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ صَلَّى مَعَهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي (2)، والطبراني (3)، وابن عدي (4)، من طرق عن معاذ بن هشام، بإسناده، بمثله.

وأخرجه الطيالسي (5)، وابن الجارود (6)، وابن ابن ماجه (7)، وابن خزيمة (8)، والطبراني (9)، والحاكم (10)، من طرق عن طلحة بن مُصَرِّفٍ، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء، مختصراً، دون زيادة الشطر الثاني والثالث.

دراسة رجال الإسناد:

علي بن عبد الله بن المديني، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه (11).
مُعَاذُ بْنُ هِشَامِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الدُّسْتَوَائِي البَصْرِي، وقد سكن اليمن، مات سنة مائتين، روى له الجماعة.

-
- (1) مسند أحمد (466/30 ح 18506).
 - (2) سنن النسائي، كتاب الآذان، باب رَفَعَ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ (13/2 ح 646).
 - (3) المعجم الأوسط (136/8 ح 8198).
 - (4) الكامل في ضعفاء الرجال (184/8).
 - (5) مسند أبي داود الطيالسي (105/2 ح 777).
 - (6) المنتقى من السنن المسندة (ص: 154 ح 316).
 - (7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، ابُ فُضِّلِ الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ (318/1 ح 997).
 - (8) صحيح ابن خزيمة (24/3 ح 1551).
 - (9) المعجم الأوسط (224/1 ح 739).
 - (10) المستدرک على الصحيحين للحاكم (573/1 ح 2115).
 - (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (194/6)، تهذيب الكمال (5/21)، تهذيب التهذيب (356/7)، تقريب التهذيب (ص: 403).

مختلف فيه:

قال ابن قانع⁽¹⁾: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾.

وسئل ابن معين⁽³⁾: معاذ بن هشام في شعبة أثبت أو غندر؟ فقال: ثقة وثقة، وقال مرة⁽⁴⁾: ليس بذاك القوي، وقال أيضاً⁽⁵⁾: صدوق وليس بحجة، وفي موضع⁽⁶⁾: لم يكن بالثقة إنما رغب فيه أصحاب الحديث للإسناد، ليس عند الثقات الذين حدثوا عن هشام هذه الأحاديث.

وقال أبو عبيد الآجري⁽⁷⁾: "قلت لأبي داود: معاذ بن هشام عندك حجة؟ قال: أكره أن أقول شيئاً، كان يحيى لا يرضاه، وقال أبو عبيد: لا أدري من يحيى، يحيى بن معين: أو يحيى القطان، وأظنه يحيى القطان".

قال ابن عدي⁽⁸⁾: له عن غير أبيه أحاديث صالحة، ربما يغلط في الشيء بعد الشيء، وأرجو أنه صدوق.

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق ربما وهم.

هشام الدستوائي، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، كان أروى الناس عن قتادة. سبقت ترجمته في حديث رقم (69).

قتادة بن دَعَامَةَ السَّدُوسِي، ثقة ثبت، مدلس من الثالثة⁽¹⁰⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (1).

أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، الْهَمْدَانِيُّ، الْكُوفِيُّ، ثقة مكثر عابد، مدلس من

(1) تهذيب التهذيب (197/10).

(2) الثقات لابن حبان (176/9).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (250/8).

(4) تاريخ ابن أبي خيثمة (204/3).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (263/4).

(6) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (118/1).

(7) سؤالاته (ص: 263).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (185/8).

(9) تقريب التهذيب (ص: 536).

(10) طبقات المدلسين (ص: 43).

الثالثة⁽¹⁾، واختلط بأخرة⁽²⁾، مات سنة سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً⁽³⁾.

وبياقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف.

فيه معاذ بن هشام: صدوق ربما وهم. فكأن هذا الحديث من أوهامه.

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا هشام، تفرد به: معاذ".

وفيه قتادة بن دعامه: مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، من أبي إسحق السبيعي.

قال الحافظ أبو بكر البرديجي⁽⁴⁾: "حدث عن أبي إسحاق ولا أدري أسمع منه أم لا، والذي يقر في القلب إنه لم يسمع منه، والله أعلم".

وقال ابن عدي⁽⁵⁾: هكذا رواه قتادة... وأسقط بين أبي إسحاق والبراء اثنين فإن أصحاب أبي إسحاق روه، عن أبي إسحاق عن طلحة بن مُصَرِّف، عن عبد الرحمن بن عوسجة، عن البراء.

وفيه أبو إسحق السبيعي: مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وقد يحمل تدليسه على السماع. قال البرديجي⁽⁶⁾: "سمع أبو إسحاق من الصحابة من البراء".

أما ما نسب إليه من الاختلاط فهو منتق؛ حيث عدَّ العلاني اختلاطه من القسم الأول، فقال⁽⁷⁾: "ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبي إسحاق، احتجوا به مطلقاً وذلك يدل على أنه لم يختلط في شيء من حديثه".

(1) طبقات المدلسين (ص: 42).

(2) المختلطين للعلاني (ص: 93).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (243/6)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (103/22)، سير أعلام النبلاء (399/5)، تقريب التهذيب (ص: 423).

(4) جامع التحصيل (ص: 255). وانظر ترجمة البرديجي: تاريخ بغداد (431/6)، سير أعلام النبلاء (122/14).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (184/8).

(6) جامع التحصيل (ص: 245).

(7) المختلطين للعلاني (ص: 94).

وقال الذهبي⁽¹⁾: وقد كبر وتغير حفظه تغير السن، ولم يختلط.

فالحديث إسناده ضعيف، لأجل الانقطاع بين قتادة البصري، وأبي إسحق الكوفي، ويرتقي إسناده الحديث إلى الحسن لغيره، بالمتابعة القاصرة كما مر في التخريج.

قال المنذري⁽²⁾: رواه أحمد والنسائي بإسناد حسن جيد.

وللحديث شاهد من حديث أبي هريرة⁽³⁾، وابن عمر⁽⁴⁾، مرفوعاً، بنحوه.



حديث رقم (70):

قال ابنُ المُلقِّن⁽⁵⁾: حديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه بلفظ "إنما الماء من الماء"، رواه الأئمة: أحمد في مسنده، والطبراني في أكبر معاجمه، والنسائي، وابن ماجه في سننهما، بإسناد جيد.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّائِبَةِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعَادٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ"⁽⁷⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾، من طريق سفيان بن عيينة، بإسناده، بمثله.

(1) سير أعلام النبلاء (394/5)، ميزان الاعتدال (270/3).

(2) الترغيب والترهيب (109/1).

(3) انظر: سنن النسائي (12/2 ح 645)، سنن ابن ماجه (240/1 ح 724).

(4) مسند أحمد (336/10 ح 6201)، (338/10 ح 6202).

(5) انظر: البدر المنير (516/2).

(6) مسند أحمد (511/38 ح 23531).

(7) وهذا الحديث منسوخ، ففي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: "إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهَا الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّذَهَا، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ". انظر: المجموع شرح المذهب (137/136/2)، فتح الباري لابن حجر (397/1) عمدة

القاري (252/3). صحيح البخاري (66/1 ح 291)، صحيح مسلم (271/1 ح 348).

(8) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ (199/1 ح 607).

(9) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الَّذِي يَحْتَلِمُ وَلَا يَرَى الْمَاءَ (115/1 ح 199).

(10) شرح معاني الآثار (54/1 ح 313).

وأخرجه أحمد⁽¹⁾، والدارمي⁽²⁾، من طريق ابن جريج، تابع سفيان بن عيينة، في الرواية عن عبد الرحمن بن سعاد، بمثله.

وأخرجه الطبراني⁽³⁾ من طريق عروة بن الزبير، تابع عبد الرحمن بن سعاد، في الرواية عن أبي أيوب الأنصاري، به.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّائِبَةِ، مقبول، ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، من الثالثة، روى له النسائي، وابن ماجه حديثاً واحداً⁽⁵⁾.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعَادَ الْمَدَنِي، مقبول من الثالثة، روى له النسائي، وابن ماجه حديثاً واحداً⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف لأجل: عبد الرحمن بن السائب، وعبد الرحمن بن سعاد، كلاهما مقبول، وقد توبعا فيرتقي الحديث إلى الصحيح لغيره.

قال حسين سليم أسد⁽⁷⁾: إسناده ليس بذاك، ولكن الحديث صحيح.



(1) مسند أحمد (550/38 ح 23575).

(2) سنن الدارمي (588/1 ح 785).

(3) المعجم الكبير (131/4 ح 3894).

(4) (91/5).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/5)، الثقات لابن حبان (91/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (130/17)، تهذيب التهذيب (183/6)، تقريب التهذيب (ص: 341).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/5)، الثقات لابن حبان (91/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (130/17)، تهذيب التهذيب (183/6)، تقريب التهذيب (ص: 341).

(7) في تحقيقه لسنن الدارمي (588/1).

حديث رقم (71):

رواية ابن عباس رفعه: "لا وصية لوارث"⁽¹⁾.

رواه الدارقطني من حديث يوسف بن سعيد، ثنا عبد الله بن ربيعة، نا محمد بن مسلم، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس به. قال ابن الملقن⁽²⁾: وهذا إسناد جيد.

نص الحديث:

قال الدارقطني رحمه الله⁽³⁾: حدثنا أبو بكر، نا يوسف بن سعيد، نا عبد الله بن ربيعة، نا محمد بن مسلم، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس، قال رسول الله ﷺ: "لا وصية لوارث".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق عطاء، عن عكرمة، تابع طاوساً في الرواية عن ابن عباس، به.

وأخرجه الدارقطني⁽⁶⁾، من طريق عطاء، عن ابن عباس، بزيادة "إلا أن يشاء الورثة".

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون، أبو بكر النيسابوري الحافظ الفقيه الشافعي، مات سنة أربع وعشرين وثلاث مائة.

مجمع على توثيقه⁽⁷⁾، وممن وثقه الدارقطني فقال⁽⁸⁾: "لم نر مثله في مشايخنا، لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ، جالس المزني والربيع، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون". وقال أيضاً⁽⁹⁾: "ما رأيت أحفظ من أبي بكر النيسابوري".

(1) البدر المنير (269/7).

(2) البدر المنير (269/7).

(3) سنن الدارقطني (5/172 ح 4153).

(4) مسند الشاميين (3/325).

(5) السنن الكبرى (6/431).

(6) سنن الدارقطني (5/2674295).

(7) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (1/164)، تاريخ بغداد (11/339)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة

(109/6)، سير أعلام النبلاء (15/66).

(8) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 299).

(9) تاريخ بغداد (11/339).

يُؤْسَفُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مُسْلَمٍ، أَبُو يَعْقُوبَ الْمِصْبِصِيُّ، ثقة حافظ، مات سنة إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽¹⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدٍ، ويقال عبد الله بن يزيد بن ربيعة الدمشقي⁽²⁾.

قال ابن عساكر⁽³⁾: فرق البخاري⁽⁴⁾ بينهما، وهما عندي واحد. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: مجهول.

محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه وثبته، مدلس من الثالثة⁽⁷⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (6).

عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني، ثقة فاضل عابد، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

عبدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدٍ، مجهول.

والزهري مدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع.

أما متابعة عكرمة المرفوعة، فلا تصح، وكذا رواية عطاء، عن ابن عباس.

(1) الجرح والتعديل (224/9)، مشيخة النسائي (ص: 66)، تهذيب الكمال (431/32)، تهذيب التهذيب (415/11)، تقريب التهذيب (ص: 611).

(2) تهذيب الكمال (489/14، 319/16)، تهذيب التهذيب (208/5).

(3) تاريخ دمشق لابن عساكر (383/33).

(4) انظر: التاريخ الكبير (85/5)، (229/5).

(5) الثقات لابن حبان (57/7).

(6) تقريب التهذيب (ص: 302).

(7) طبقات المدلسين (ص: 45).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (89/5)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (131/15)، تهذيب التهذيب (267/5)، تقريب التهذيب (ص: 308).

قال ابن المُلقِّن⁽¹⁾: "قال عبد الحق في الأحكام: عطاء لم يدرك ابن عباس ولم يره⁽²⁾. قال: ووصله يونس بن راشد⁽³⁾؛ فرواه عن عطاء، عن عكرمة، عن ابن عباس، والمشهور هو المقطوع".
والحديث حسنه الألباني⁽⁴⁾، ثم ذكر تحسين ابن حجر له، وهذا وهم؛ فابن حجر حسن إسناده حديث أبي أمامة، لا حديث ابن عباس⁽⁵⁾.



حديث رقم (72):

رُوي أنه ﷺ قَالَ: "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى"⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.
قال ابن المُلقِّن⁽⁸⁾: هذا الحديث رواه بهذا اللفظ كله النسائي من رواية يعقوب بن عطاء وعامر الأحول وغيرهما، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعاً، ثم قال: يعقوب وعامر ليسا بالقويين في الحدث.
ورواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن حبيب المعلم، عن عمرو، قال: عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، وهذا إسناده جيد إلى عمرو، لا جرم....

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ حَبِيبِ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى".

- (1) البدر المنير (271/7).
- (2) وقاله أيضاً أبو داود، انظر: المراسيل لأبي داود (ص: 257).
- (3) صدوق رمي بالإرجاء، قال النسائي: وكان داعياً. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (412/8) ميزان الاعتدال (481/4)، تهذيب الكمال (508/32).
- (4) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (89/6).
- (5) التلخيص الحبير (202/3).
- (6) أي: مختلفتين، متفرقتين. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (443/2)، عون المعبود (87/8).
- (7) البدر المنير (220/7).
- (8) البدر المنير (221/7).
- (9) سنن أبي داود، كتاب الفرائض باب هل يرث المسلم الكافر؟ (125/3 ح 2911).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طريق يعقوب بن عطاء، بمثله.
وأخرجه أحمد⁽⁴⁾، النسائي⁽⁵⁾ من طريق عامر الأحول، بمثله.
وأخرجه ابن ماجه⁽⁶⁾، من طريق المثني بن الصباح، بنحوه.
وأخرجه الدارقطني⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ من طريق محمد بن سعيد الطائفي، بنحوه. والدارقطني⁽⁹⁾
من طريق الضحاك بن عثمان، وفيه زيادة.
خمسهم (يعقوب بن عطاء، عامر الأحول، المثني بن الصباح، محمد بن سعيد الطائفي،
الضحاك بن عثمان)، تابعوا حبيباً المعلم، في الرواية عن عمرو بن شعيب، بإسناده.
دراسة رجال الإسناد:

حَبِيبُ الْمُعَلِّمِ بْنِ أَبِي قُرَيْبَةَ دِينَارِ الْبَصْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ مَوْلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ،
اختلف في اسم أبيه فقيل زائدة، وقيل زيد، وقيل ابن أبي بقية، فالله أعلم، مات سنة مائة وثلاثين،
روى له الجماعة.
وثقه ابن معين⁽¹⁰⁾، وأحمد⁽¹¹⁾، وأبو زرعة⁽¹²⁾، والذهبي في مواضع⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في
الثقات⁽¹⁴⁾.

- (1) مسند أحمد (245/11 ح 6664).
- (2) السنن الكبرى للنسائي، كتاب الفرائض، سُوِّطُ الْمُوَازَنَةِ بَيْنَ الْمُلتَيْنِ (6/125 ح 6351).
- (3) السنن الكبرى (6/358 ح 12229).
- (4) مسند أحمد (11/433 ح 6844).
- (5) السنن الكبرى (6/125 ح 6350).
- (6) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك (2/911 ح 2731).
- (7) سنن الدارقطني (5/127 ح 4074).
- (8) معرفة السنن والآثار (9/104).
- (9) سنن الدارقطني (5/132 ح 4084).
- (10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).
- (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).
- (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (3/101).
- (13) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 158)، المغني في الضعفاء (1/148)، ديوان الضعفاء (ص: 71).
- (14) (6/183).

وقال النسائي⁽¹⁾: ليس بالقوي. وكان يحيى القطان لا يحدث عن حبيب المعلم، وكان عبد الرحمن يحدث عنه⁽²⁾.

وقال الذهبي⁽³⁾: صدوق.

وقال ابن حجر في التقريب⁽⁴⁾: صدوق، وفي هدي الساري⁽⁵⁾: حبيب المعلم مُتَّفَقٌ عَلَى تَوْثِيقِهِ، لَكِنْ تَعَنَّتْ فِيهِ النَّسَائِيُّ. قالت الباحثة: ثقة.

عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَشِيُّ، السَّهْمِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ"، وَالْبَاقُونَ سِوَى مُسْلِمٍ.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁶⁾، وابن راهويه⁽⁷⁾، وصالح جزرة⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، وفي موضع آخر: ليس به بأس، والعجلي⁽¹⁰⁾، ونقل ابن شاهين⁽¹¹⁾ قول العجلي: "عمرو بن شعيب سمع من أبيه عن جده، وكله سماع، وعمرو بن شعيب ثبت، وأحاديثه تقوم مقام الثبت".

وقال الأوزاعي⁽¹²⁾: ما رأيت قرشيًّا أكمل من عمرو بن شعيب.

وقال يحيى بن سعيد القطان⁽¹³⁾: إذا روى عنه الثقات فهو ثقة يحتج به.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (413/5).

(2) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (101/3).

(3) الكاشف (310/1).

(4) تقريب التهذيب (ص: 152).

(5) (461/1).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (202/6).

(8) تاريخ دمشق، لابن عساكر (86/46)، ميزان الاعتدال (263/3).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (72/22).

(10) الثقات (ص: 365).

(11) تاريخ أسماء الثقات (ص: 151).

(12) تاريخ دمشق لابن عساكر (84/46).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (67/22).

وقال علي بن المديني⁽¹⁾: وعمر بن شعيب عندنا ثقة وكتابه صحيح.

وقال أحمد بن حنبل⁽²⁾: أنا أكتب حديثه وربما احتجنا به، وربما وجس في القلب منه، ومالك يروى عن رجل عنه، وقال أيضاً⁽³⁾: وقد صح سماع عمرو بن شعيب، من أبيه شعيب، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو.

وقال البخاري⁽⁴⁾: رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ما تركه أحد من المسلمين، فمن الناس بعدهم، وقال: "وقد سمع شعيب بن محمد، من عبد الله بن عمرو"، وزاد: "ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب إنما ضعفه، لأنه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده".

وقد استبعد الذهبي⁽⁵⁾ صدور هذه الألفاظ من البخاري، وقال: "أخاف أن يكون أبو عيسى وهم. وإلا فالبخاري لا يعرج على عمرو، أفتراه يقول: فمن الناس بعدهم، ثم لا يحتج به أصلاً ولا متابعة؟".

وقال في موضع⁽⁶⁾: صدوق في نفسه لا يظهر تضعيفه بحال، وحديثه قوي، لكن لم يخرج له في الصحيحين فأجاد.

وقال أبو زرعة⁽⁷⁾: ما أقل ما نصيب مما روى عن غير أبيه عن جده؛ من المنكر، وعامة هذه المناكير الذي يروى عن عمرو بن شعيب إنما هي عن المثني بن الصباح، وابن لهيعة، والضعفاء، وقال أيضاً: كأنه ثقة في نفسه، إنما نُكِّلَ فيه بسبب كتاب عنده.

قال الحاكم⁽⁸⁾: لا أعلم خلافاً في عدالة عمرو بن شعيب، إنما اختلفوا في سماع أبيه من جده.

(1) تهذيب التهذيب (55/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (238/6).

(3) المستدرک للحاکم (47/2).

(4) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (343/6)، سنن الترمذي (140/2)، تهذيب الكمال (69/22).

(5) سير أعلام النبلاء (167/5).

(6) من تكلم فيه وهو موثق (ص: 406).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (239/6).

(8) المستدرک للحاکم (46/2).

وكان أيوب السختياني⁽¹⁾ إذا قعد إلى عمرو بن شعيب غطى رأسه، حياءً من الناس.

وقال مُغيرة بن مَقْسَم الضَّبِّي⁽²⁾⁽³⁾: ما يسرنى أن صحيفة عبد الله بن عمرو عندي بتمرتين أو بفلسين.

وقال يحيى القطان⁽⁴⁾: "عمرو بن شعيب عندنا واهى". وقال سفيان بن عيينة⁽⁵⁾: كان حديثه عند الناس فيه شئ.

وقال علي بن المديني⁽⁶⁾: ما روى عنه أيوب وابن جريج فذلك كله صحيح، وما روى عمرو عن أبيه عن جده، فذلك كتاب جده، فهو ضعيف.

وقال أحمد⁽⁷⁾ له أشياء مناكير، وإنما يكتب حديثه يعتبر به، فأما أن يكون حجة فلا.

وقال أبو عبيد الآجرى⁽⁸⁾: قيل لأبي داود: عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: حجة؟ قال: لا، ولا نصف حجة. وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: ليس بقوي يكتب حديثه وما روى عنه الثقات فيذكر به.

وقال ابن عدي⁽¹⁰⁾: وعمرو بن شعيب في نفسه ثقة، إلا أنه إذا روى عن أبيه، عن جده على ما نسبته أحمد بن حنبل يكون ما يرويه، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ مرسلًا، لأن جده عنده هو محمد بن عبد الله بن عمرو، محمد ليس له صحبة وقد روى عن عمرو بن شعيب أئمة الناس وثقاتهم وجماعة من الضعفاء إلا أن أحاديثه، عن أبيه، عن جده عن النبي ﷺ اجتنبه الناس مع احتمالهم إياه، ولم يدخلوه في صحاح ما خرجوه وقالوا هي صحيفة.

- (1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (238/6).
- (2) انظر ترجمته: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المشهور باسم "رجال صحيح البخاري"، للكلاباذي (714/2)، تهذيب الكمال (397/28)، تاريخ الإسلام (738/3).
- (3) الكامل في ضعفاء الرجال (202/6)، ميزان الاعتدال (266/3).
- (4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).
- (5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (238/6).
- (6) سؤالات ابن أبي شيبه لابن المديني (ص: 104).
- (7) تاريخ دمشق، لابن عساكر (91/46)، الضعفاء الكبير، للعقيلي (991/3)، سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 230).
- (8) ميزان الاعتدال (264/3).
- (9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (239/6).
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال (205/6).

وقد تتبع ابن حجر أقوال العلماء فقال⁽¹⁾: عمرو بن شعيب ضعفه ناس مطلقاً، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده حسب، ومن ضعفه مطلقاً فمحمول على روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فريما دلس ما في الصحيفة بلفظ: عن، فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها، كما يقتضيه كلام أبي زرعة المتقدم، وأما رواية أبيه عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه، وبعد أن ساق ابن حجر قطعة من جملة أحاديث، تصرح بأن الجد هو عبد الله بن عمرو، قال: "لكن هل سمع منه جميع ما روى عنه، أم سمع بعضها والباقي صحيفة، الثاني أظهر عندي، وهو الجامع لاختلاف الأقوال فيه، ... وأما اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عنه ثقة، فهذا الشرط معتبر في جميع الرواة لا يختص به".

وترجح الباحثة رأي ابن حجر⁽²⁾ أنه صدوق، حسن الحديث، وهو أيضاً قول الذهبي⁽³⁾.

أما ابن الملقن: فبعد أن ذكر الاختلاف فيه؛ قرر أنه ثقة، وأن رواية شعيب عن جده عبد الله بن عمر صحيحة لا إرسال فيها، وأن عمراً سمع من أبيه، وأن أباه سمع من جده⁽⁴⁾.

شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، وقد ينسب إلى جده، روى له البخاري في "القراءة خلف الإمام"، والباقون سوى مسلم.

ذكره ابن حبان في الثقات، ونفي أن يكون سماعه من جده صحيحاً⁽⁵⁾، ورد ابن حجر⁽⁶⁾ هذا القول من ابن حبان، وقال⁽⁷⁾: صدوق، ثبت سماعه من جده. وهو أيضاً قول الذهبي⁽⁸⁾.

وقال العلاتي⁽⁹⁾: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص والد عمرو، الخلاف فيه مشهور هل حديثه مرسل أم لا، والأصح أنه سمع من جده عبد الله بن عمرو، ومن ابن عمر،

(1) تهذيب التهذيب (51/8).

(2) تقريب التهذيب (ص: 423).

(3) قال الذهبي: "ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح، بل هو من قبيل الحسن". المغني (484/2)، وانظر أيضاً: ميزان الاعتدال (268/3)، العبر في خبر من غبر (114/1).

(4) البدر المنير (157/2).

(5) انظر: الثقات لابن حبان (357/4).

(6) انظر: تهذيب التهذيب (357/4).

(7) تقريب التهذيب (ص: 267).

(8) الكاشف (488/1).

(9) جامع التحصيل (ص: 196).

وابن عباس رضي الله عنه، والضمير المتصل بجده في قولهم عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عائد إلى شعيب لا إلى عمرو، وقد بينت ذلك وبسطت الكلام عليه في غير هذا الكتاب، ومحمد والد شعيب مات في حياة أبيه عبد الله بن عمرو، وشعيب صغير فكفله جده وسمع منه كثيرًا، ومنهم من قال إن ذلك كتاب.

قالت الباحثة: صدوق.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل عمرو بن شعيب، وأبيه كلاهما صدوق.

وقد صرح عمرو في حديث محمد بن سعيد الطائفي⁽¹⁾ بسماعه من أبيه شعيب، وصرح شعيب بأن جده عبد الله بن عمرو بن العاص، كما في حديث أبي داود. ويرتقي إسناد الحديث بالمتابعات إلى الصحيح لغيره.



حديث رقم (73):

قال ابن الملقن⁽²⁾: هَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عِيسَى، ثَنَا أَبُو جَمِيعٍ سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ " أَنَّ النَّبِيَّ أَتَى فَاطِمَةَ رضي الله عنها... ". وهذا إسناد جيد، وسالم وثقه يحيى بن معين، ولينه أبو زرعة، وقد تابعه سلام بن أبي الصهباء⁽³⁾، عن ثابت لا جرم، قال الحافظ ضياء الدين في " أحكامه ": لا أعلم بإسناده بأسًا. وقال ابن القطان في كتابه " أحكام النظر ": لا يبالى بقول أبي زرعة - يعني: السالف - فإن العدول متفاوتون في الحفظ بعد تحصيل رتبة العدالة، والحديث صحيح.

(1) انظر: سنن الدارقطني (128/5)، تاريخ بغداد (238/3)، ميزان الاعتدال (563/3).

(2) البدر المنير (510/7).

(3) انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (135/4)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (257/4)، الكامل في ضعفاء الرجال (316/4)، تاريخ الإسلام (630/4).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله (1): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا أَبُو جُمَيْعٍ سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى فَاطِمَةَ بَعْدَ كَانَ قَدْ وَهَبَهُ لَهَا، قَالَ: وَعَلَى فَاطِمَةَ بِسُتُورٍ، إِذَا قَعَّتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رِجْلَيْهَا، وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رِجْلَيْهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا، فَلَمَّا رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا تَلْقَى قَالَ: "إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغَلَامُكَ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي (2)، والضياء (3)، من طريق أبي داود، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عيسى الطَّبَّاع، ثقة فقيه، مدلس من الثالثة (4)، سبقت الترجمة له حديث رقم (43).

سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ رَاشِدٍ، أَبُو جُمَيْعٍ التَّمِيمِيُّ، مَوْلَاهُمُ، الْبَصْرِيُّ الْقَزَّازُ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ (5).

مختلف فيه:

وثقه ابن معين (6)، وفي موضع (7): ليس به بأس. وقال أحمد (8): "أرجو أن لا يكون به بأس، لم يكن عنده إلا شيء يسير من الحديث". وذكره ابن حبان في الثقات (9). وقال الدارقطني (10): "ليس بمتروك، حمل الناس عنه". وقال أبو زرعة (11): "لين الحديث".

(1) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب في العبد ينظر إلى شعر مولاته (4/62 ح 4106).

(2) السنن الكبرى (7/154 ح 13545)، الآداب (ص: 246)، كلاهما للبيهقي.

(3) الأحاديث المختارة (5/91 ح 1712).

(4) طبقات المدلسين (ص: 44).

(5) انظر: تهذيب التهذيب (3/434).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 237).

(7) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال - رواية ابن طهمان (ص: 67).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/181).

(9) (411/6).

(10) علل الدارقطني (10/55).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/181).

وقال أبو داود⁽¹⁾: "شيخ". وقال الذهبي⁽²⁾: "فيه ضعف ما".

وقال ابن حجر⁽³⁾: مقبول.

قالت الباحثة: صدوق.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده حسن، لأجل سالم بن دينار، صدوق، وقد تابعه سلام بن أبي الصهباء، كما قال ابن الملقن⁽⁴⁾ ومن قبله البيهقي⁽⁵⁾، فيرتقى الإسناد إلى الصحيح لغيره. وصححه الشوكاني⁽⁶⁾، والألباني⁽⁷⁾.

أما تدليس محمد بن عيسى الطَّبَّاع، فلا يضر حيث صرح بالسماع، كما مر في الإسناد.



حديث رقم (74):

قال ابن المُلقن⁽⁸⁾: ... أما الحديث وهو حمل رأس أبي جهل؛ فأخرجه أبو نعيم في "معركة الصحابة"⁽⁹⁾ في ترجمة معاذ بن عمرو بن الجموح قاتله، وأن ابن مسعود حزَّها وجاء بها إلى رسول الله ﷺ، رواه كذلك أيضاً الطبراني في "أكبر معاجمه"⁽¹⁰⁾، ورواه ابن ماجه في "سننه" عن أبي بشرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ، نا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، عن شَعْنَاء الكوفية، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "صَلَّى يَوْمَ بُشِّرَ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَمْعَتَيْنِ".

إسناده جيد. ولا يضر كلام بعضهم في سلمة بن رجاء، فقد احتج به البخاري ووثقه آخرون.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (139/10).

(2) ميزان الاعتدال (511/4).

(3) تقريب التهذيب (ص: 226).

(4) البدر المنير (510/7).

(5) السنن الكبرى (154/7).

(6) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، للشوكاني (ص: 742).

(7) سلسلة الأحاديث الصحيحة (869/6)، إرواء الغليل (206/6).

(8) البدر المنير (106/9 - 107).

(9) معرفة الصحابة لأبي نعيم (2441/5 - 2443).

(10) (177/20).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بْنُ خَلْفٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنِي شَعْنَاءُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "صَلَّى يَوْمَ بُشْرٍ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَكْعَتَيْنِ".

تخريج الحديث:

أخرجه الدارمي ⁽²⁾، والبزار ⁽³⁾، وابن عدي ⁽⁴⁾، والضياء المقدسي ⁽⁵⁾، من طرق عن سلمة بن رجاء، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ، أَبُو بَشْرٍ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيْقًا، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ ⁽⁶⁾.

وثقه أبو حاتم ⁽⁷⁾، ومسلمة بن قاسم الاندلسي ⁽⁸⁾، والذهبي ⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽¹⁰⁾.

وقال ابن معين ⁽¹¹⁾: ليس به بأس، وفي موضع ⁽¹²⁾: صدوق.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ ⁽¹³⁾: أَمَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِالْكِتَابَةِ عَنْهُ.

(1) سنن ابن ماجه، كتابُ إقامة الصلاة، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ وَالسُّجْدَةِ عِنْدَ الشُّكْرِ (1/445 ح 1391)

(2) سنن الدارمي (2/917 ح 1503).

(3) مسند البزار (8/296).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (4/355).

(5) الأحاديث المختارة (13/116).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (4/208).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/385).

(8) إكمال تهذيب الكمال (3/12).

(9) الكاشف (1/274).

(10) (8/150).

(11) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 275).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/385).

(13) انظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 237).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ، التَّمِيمِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَه⁽²⁾.

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽³⁾: ما بحديثه بأس، وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال ابن معين⁽⁶⁾: ليس بشئ، وقال النسائي⁽⁷⁾: ضعيف.

وقال ابن عدي⁽⁸⁾: أحاديثه أفراد وغرائب، ويحدث عن قوم بأحاديث، لا يتابع عليه.

وقال الدارقطني⁽⁹⁾: ينفرد عن الثقات بأحاديث.

قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: صدوق يُعْرَب.

شَعْنَاءُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيَّةِ الْكُوفِيَّةِ، رَوَى لَهَا ابْنُ مَاجَهَ هَذَا الْحَدِيثَ فَقَط⁽¹¹⁾.

قال الذهبي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾: لَا تُعْرَف.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

(1) تقريب التهذيب (ص: 126).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (281/11).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (160/4).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (160/4).

(5) (286/8).

(6) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (337/3).

(7) الضعفاء والمتركون للنسائي (ص: 47).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (356/4).

(9) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 218).

(10) تقريب التهذيب (ص: 247).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (206/35).

(12) لسان الميزان (527/7).

(13) تقريب التهذيب (ص: 749).

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك للعلل الآتية:

سلمة بن رجاء، صدوق يُعَرَّب، وقد تفرد برواية هذا الحديث، فيخشى أن يكون من غرائب.

أما حكم ابن المُلقِّن على هذا الإسناد بأنه جيد، وقوله: "ولا يضر كلام بعضهم في سلمة بن رجاء، فقد احتج به البخاري ووثقه آخرون". ففيه نظر؛ فالبخاري إنما روى له حديث واحد في الفضائل⁽¹⁾، ولم يتفرد بروايته بل تابعه حماد بن أسامة⁽²⁾، وغاية ما قيل في سلمة أنه صدوق، لأبأس بحديثه، ولم يطلق أحد القول بتوثيقه.

وعلى فرض التسليم بما ذهب إليه ابن الملقن، ففي الحديث شعناء الكوفية، لا تعرف، كما قال الحافظان: الذهبي، وابن حجر، وتفرد عنها سلمة بن رجاء⁽³⁾.

قال البوصيري⁽⁴⁾: إسناده فيه مقال، شعناء بنت عبد الله لم أر من تكلم فيها لا بجرح ولا بتوثيق.

وقال البزار⁽⁵⁾: وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه بهذا اللفظ إلا ابن أبي أوفى، ولا نعلم له طريقاً إلا هذا الطريق.

وحسنه ابن حجر⁽⁶⁾.



(1) صحيح البخاري، بَابُ ذِكْرِ حُدَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ (39/5 ح 3824).

(2) صحيح البخاري (125/4 ح 3290).

(3) ميزان الاعتدال (608/4).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (11/2).

(5) مسند البزار (296/8).

(6) التلخيص الحبير (286/4).

حديث رقم (75):

عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "أَنَّهُ أَتَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بَابِنِ لَهَا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَأْكُلَ الطَّعَامَ فَبَالَ فِي جَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ⁽¹⁾ عَلَى ثَوْبِهِ وَلَمْ يَغْسِلْهُ غَسْلًا".
قال ابن الملقن⁽²⁾: هذا الحديث صحيح، رواه البخاري، ومسلم في صحيحيهما باللفظ المذكور، وفي رواية لابن ماجه، بإسناد جيد: "فرش عليه" بدل: "فَنَضَحَهُ عَلَى ثَوْبِهِ".

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽³⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَحْصَنٍ، قَالَتْ: "دَخَلْتُ بَابِنِ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، فَبَالَ عَلَيْهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَرَشَّ عَلَيْهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه مسلم⁽⁴⁾ من طريق أبي بكر بن أبي شيبة، ويحيى بن يحيى التميمي، وعمر بن الناقد، وزهير بن حرب. وأخرجه أحمد⁽⁵⁾، والترمذي⁽⁶⁾، من طريق قتيبة بن سعيد، وأحمد بن منيع، جميعهم تابعوا محمد بن الصباح، في الرواية عن سفيان بن عيينة.
وأخرجه البخاري⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾، والطبراني⁽¹⁰⁾ من طرق عن مالك.
وأخرجه مسلم من طرق عن الليث⁽¹¹⁾، ويونس بن يزيد⁽¹²⁾. ثلاثتهم (مالك، الليث، يونس بن

(1) قال ابن منظور: النَّضْحُ هو الرَّشُّ. وَنَضَحَ عَلَيْهِ الْمَاءَ يَنْضَحُهُ نَضْحًا إِذَا ضَرَبَهُ بِشَيْءٍ فَأَصَابَهُ مِنْهُ رَشَاشٌ. لسان العرب (618/2).

(2) البدر المنير (542/1).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب ما جاء في بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُطْعَمْ (174/1 ح 524).

(4) صحيح مسلم (1734/4 ح 287).

(5) مسند أحمد (547/44 ح 26996).

(6) سنن الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما جاء في نَضْحِ بَوْلِ الْعَلَامِ قَبْلَ أَنْ يُطْعَمَ (104/1 ح 71).

(7) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ (54/1 ح 223).

(8) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ (102/1 ح 374).

(9) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ (157/1 ح 302).

(10) المعجم الكبير (178/25 ح 437).

(11) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب حُكْمِ بَوْلِ الطِّفْلِ الرُّضِيعِ وَكَيْفِيَّةِ غُسْلِهِ (238/1 ح 287).

(12) صحيح مسلم، كتاب السلام، باب التَّداوِي بِالْعُودِ الْهِنْدِيِّ (1734/4 ح 2214).

يزيد) تابعوا سفيان بن عيينة، في الرواية عن الزهري، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ بْنِ سُفْيَانَ الْجَزْرَائِيِّ⁽¹⁾، أَبُو جَعْفَرٍ التَّاجِرِ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَه⁽²⁾.

مختلف فيه:

وثقه أبو زرعة، ومُطَيَّن⁽³⁾، وقال ابن معين⁽⁴⁾: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وسئل أبو حاتم عنه فقال⁽⁶⁾: صالح الحديث، ومحمد بن الصباح البزاز الدولابي⁽⁷⁾، أحب إلى منه.

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق.

سفيان بن عيينة، ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات. سبقت الترجمة له في حديث رقم (42).

محمد بن شهاب الزهري، متفق على جلالته وإتقانه وثبته، مدلس من الثالثة⁽⁹⁾. سبقت الترجمة له في حديث رقم (6).

أُمُّ قَيْسٍ بِنْتُ مُحْصَنٍ، يُقَالُ إِنَّ اسْمَهَا آمَنَةُ، صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ، وَهِيَ أُخْتُ عُكَّاشَةَ بِنِ مَحْصَنٍ إِحْدَى بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ، أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَبَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ، رَوَى لَهَا الْجَمَاعَةُ⁽¹⁰⁾.

(1) نسبة إلى جَزْرَايَا، وهي بلدة قريبة من نهر دجلة، بَيْنَ وَاسِطٍ وَبَغْدَادَ. انظر: الأنساب للسمعاني (240/3)، معجم البلدان (123/2).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25).

(4) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (84/1).

(5) (103/9).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (289/7).

(7) انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (387/25)، تهذيب التهذيب (229/9)، تقريب التهذيب (ص: 484).

(8) تقريب التهذيب (ص: 484).

(9) طبقات المدلسين (ص: 45).

(10) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1951/4)، أسد الغابة (379/6)، تهذيب الكمال (380/35)، الإصابة في تمييز الصحابة (454/8)، تقريب التهذيب (ص: 758).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد ابن ماجه صحيح، فشيخه محمد بن الصَّبَّاح صدوق ؛ وقد توبع، وهو مقرون في السند نفسه بأبي بكر بن أبي شيبة.
أما تدليس الزهري فلا يضر، حيث صرح بالسماع في بعض الروايات.
واختلاط ابن عيينة لا يضر أيضاً⁽¹⁾، فقد تابعه جماعة من الثقات، والحديث في الصحيحين.



حديث رقم (76):

قال ابن المُلقِّن⁽²⁾: أخرجه الحاكم في "مستدركه" من حديث علي بن سعيد بن مسروق الكندي، حدثنا ابن أبي زائدة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾. [سورة آل عمران: 97]. قال: قيل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: "الزاد والراحلة". ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. قال: وقد تابع حماد بن سلمة سعيداً على روايته عن قتادة.....
وأكثر النووي⁽³⁾ على الحاكم تصحيحه لحديث أنس، وقال: إنه يتساهل في التصحيح. وهذا الإنكار ينبغي أن يكون مخصوصاً، بطريق أبي قتادة هذا⁽⁴⁾، وأما الأول فلا أعلم فيها طعنًا. ولما ذكر البيهقي في "خلافياته"⁽⁵⁾ مقالة شيخه الحاكم قال: هكذا روي بهذا الإسناد عن قتادة عن أنس، والمحفوظ: عن قتادة وغيره، عن الحسن، عن رسول الله ﷺ. وقال في "سننه"⁽⁶⁾: رواه سعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً، ولا أراه إلا وهمًا، والصواب: عن قتادة، عن الحسن البصري مرفوعاً وهو مرسل.
قلت: ولك أن تقول لم لا يحمل على أن لقتادة فيه إسنادين فإنه أولى من الحكم بالوهم؟ . .

- (1) عده العلاني من القسم الأول، الذي لم يخط اختلاطه من مرتبته، ولم يُوجب له ضعف أصلاً. انظر: المختلطين للعلاني (ص: 46).
- (2) البدر المنير (6/19 - 30).
- (3) المجموع شرح المذهب (64/7).
- (4) عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراني، متروك وكان أحمد يثني عليه وقال لعله كبير واختلط وكان يدلّس.
- انظر: التاريخ الكبير للبخاري (5/219)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/191) تهذيب التهذيب (6/66)، تقريب التهذيب (ص: 328).
- (5) مختصر خلافيات البيهقي، لابن فَرْح (3/125).
- (6) السنن الكبرى للبيهقي (4/540).

قلت: وأما أنا فأرى أن حديث أنس جيد الإسناد، صالح للاحتجاج به كما أسلفته. وقال الحافظ ضياء الدين المقدسي في "أحكامه"⁽¹⁾: لا أرى ببعض طرقه بأساً.

نص الحديث:

قال الحاكم رحمته⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الْحَافِظُ بِالْكُوفَةِ، وَأَبُو سَعِيدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ التَّاجِرُ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَجَلِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ الْكِنْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي قَوْلِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: "الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ".

حَدَّثَنَا أَبُو نَصْرِ أَحْمَدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَمْدَوَيْهِ الْفَقِيهُ بِبُخَارَى، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبٍ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْحَرَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو قَتَادَةَ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ: {مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} فَقِيلَ: مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ⁽³⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ من طريق سعيد بن أبي عروبة، ومن طريق حماد بن سلمة⁽⁵⁾، كلاهما عن قتادة، عن أنس، به، موصولاً.
وأخرجه ابن جرير الطبري من طريق يزيد بن زريع⁽⁶⁾، والبيهقي من طريق جعفر بن عون⁽⁷⁾ كلاهما عن سعيد بن أبي عروبة، وهو في المناسك⁽⁸⁾. وأخرجه ابن جرير الطبري⁽⁹⁾ من طريق حماد بن سلمة، تابع سعيداً في الرواية عن قتادة، به.

(1) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام (13/4).

(2) المستدرک للحاکم (1/441 ح 1613).

(3) المستدرک للحاکم (1/442 ح 1614).

(4) سنن الدارقطني (3/215 ح 2418).

(5) سنن الدارقطني (3/216 ح 2419).

(6) تفسير الطبري المسمى بجامع البيان في تفسير القرآن (6/41).

(7) السنن الكبرى (4/540 ح 8639).

(8) المناسك لابن أبي عروبة (ص: 57 ح 1).

(9) تفسير الطبري (6/42).

وأخرجه ابن جرير الطبري⁽¹⁾ من طريق حميد. والطبري⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طريق يونس بن عبيد، كلاهما تابعا قتادة في الرواية عن الحسن، مرسلًا.
دراسة رجال الإسناد:

أَبُو سَعِيدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ التَّاجِرِ الْخَلَّالِيِّ الْجُرْجَانِيِّ، نَزَلَ نِيسَابُورَ، رَوَى عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ، وَأَبِي يَعْلَى، وَأَبِي جَعْفَرٍ الطَّحَاوِيِّ، رَوَى عَنْهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ أَحَدَ الْجَوَالِينَ فِي طَلَبِ الْحَدِيثِ وَالْوَارِقِينَ فِي بِلَادِ الدُّنْيَا وَالْمُفِيدِينَ، تُوَفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽⁵⁾.

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْوَلِيدِ الْبَجَلِيُّ أَبُو الْحَسَنِ الْمَقَانِعِيُّ⁽⁶⁾، تُوَفِّيَ سَنَةَ عَشْرِ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽⁷⁾.

قال الدارقطني⁽⁸⁾: ثقة صدوق، وفي موضع⁽⁹⁾: ثقة نبيل.
عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ، أَبُو الْحَسَنِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.
وثقه النسائي⁽¹⁰⁾، وفي موضع⁽¹¹⁾: لا بأس به، ووثقه الخطيب⁽¹²⁾، ومُطَيَّن⁽¹³⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁵⁾: صدوق.

(1) تفسير الطبري (42/6).

(2) تفسير الطبري (40/6).

(3) سنن الدارقطني (2424 ح/3).

(4) السنن الصغير (134/2 ح/1456)، السنن الكبرى (536/4 ح/8624)، كلاهما للبيهقي.

(5) انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (361/8)، الأنساب للسمعاني (241/5)، بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (1624/4)، توضيح المشتبه (566/2).

(6) نُسِبَ إِلَى الْمَقَانِعِ جَمْعَ مَقْنَعَةٍ، الَّتِي تَخْتَمَرُ بِهَا النِّسَاءُ، يَعْنِي الْخِمَارَ. الْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ (384/12).

(7) سير أعلام النبلاء (430/14)، تاريخ الإسلام (157/7).

(8) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 125).

(9) سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 226).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (451/20).

(11) مشيخة النسائي (ص: 59).

(12) السابق واللاحق (ص: 262).

(13) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (451/20).

(14) (475/8).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (190/6).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

وتميل الباحثة إلى أنه ثقة.

يَحْيَى بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، الهَمْدَانِي، أَبُو سَعِيدٍ الْكُوفِي، ثَقَّةٌ مَتَّقَنٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

قال يحيى بن معين: كان يحيى بن زكريا كيساً، ولا أعلمه أخطأ إلا في حديث واحد.
سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ، أَبُو النَّضْرِ الْعَدَوِيُّ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ لَهُ تَصَانِيفٌ لَكِنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيسِ، وَاخْتَلَطَ، وَكَانَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي قِتَادَةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ⁽³⁾.
قِتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِي، ثَقَّةٌ ثَبَتَ، مَدْلَسٌ مِنَ الثَّالِثَةِ⁽⁴⁾. سَبَقَتْ التَّرْجُمَةُ لَهُ فِي حَدِيثِ رَقْم (1).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناد الحديث مُعْلٌ، حيث روي موصولاً، من رواية ابن أبي زائدة عن سعيد، ولم يتميز سماعه من سعيد بن أبي عروبة قبل الاختلاط، أم بعده⁽⁵⁾.
وقد توارد جمع من العلماء على تصحيح رواية الإرسال، ومر نقل ابن المُلقِّن لأقوالهم آنفاً.
قال ابن المنذر⁽⁶⁾: "لا يثبت الحديث الذي فيه ذكر الزاد والراحلة مسنداً، والصحيح رواية الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا".

ورواه مرسلًا عن الحسن؛ عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، ويزيد بن زريع، وهما ممن نص العلماء على أن سماعهم من ابن أبي عروبة كان قبل اختلاطه⁽⁷⁾، ووافقهم جعفر بن عون.

(1) تقريب التهذيب (ص: 401).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (308/31)، تهذيب التهذيب (210/11)، تقريب التهذيب (ص: 590).

(3) المختلطين للعلائي (ص: 41)، الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 139)، تهذيب الكمال (6/11)، تهذيب التهذيب (63/4)، تقريب التهذيب (ص: 239).

(4) طبقات المدلسين (ص: 43).

(5) انظر: بحث حاتم بن عارف الشریف "الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعد"، مجلة جامعة أم القرى ج16، العدد 28 شوال 1424هـ، (ص 16). وبحث الأستاذ الدكتور نافذ حماد "أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة"، ضمن سلسلة "أنيس المحدث" (ص 26-49).

(6) نصب الراية (9/3).

(7) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 139).

قال ابن معين⁽¹⁾: عبد الأعلى ويزيد بن زريع: هؤلاء كتبوا قبل أن يُنكر على سعيد.
وقال عبد الأعلى⁽²⁾: فرغت من حاجتي من سعيد يعني بن أبي عروبة قبل الطاعون،
يعني أنه سمع منه قبل الاختلاط.

قالت الباحثة: الحديث إسناده ضعيف، والراجح الرواية المرسلة.
وأما سعيد بن أبي عروبة، فمدلس من الثالثة، ولم يصرح بالسماع، لكن تدليسه محمول
على الاتصال، فهو أثبت الناس في قتادة.
وقد روي الحديث من طريق أخرى لكنها لا تنهض بالحديث عن ضعفه؛ لشدة
ضعفها⁽³⁾.



حديث رقم (77):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حديث أبي بَرَزَةَ السَّلَمِيِّ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَوْ صَبَّ عَلَى ظَهْرِهِ
مَاءٌ لَأَسْتَقَرَّ".

رواه الطبراني في أكبر معاجمه، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيِّ، ثنا صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ السُّوسِيُّ، نا
يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَان، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، عَنْ أَبِي بَرَزَةَ، به. وهذا إسناد
جيد، شيخ الطبراني هو مُطِينُ الحافظ، وشيخه قال فيه أبو حاتم⁽⁵⁾: صدوق، وإن ضعفه مسلمة بن
قاسم في "تاريخه"⁽⁶⁾. ويحيى وحماد لا يسأل عنهما لجلالتهما، وسعيد بن جُمَهَانَ وثقه ابن
معين⁽⁷⁾، وأبو داود⁽⁸⁾ وقال ابن عدي⁽⁹⁾: أرجو أنه لا بأس به، وحسن له الترمذي حديث: "الخلافة
ثلاثون سنة"⁽¹⁰⁾، وأما أبو حاتم فقال⁽¹¹⁾: لا يحتج به.

- (1) انظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال، رواية بن طهمان (ص: 103، 104).
- (2) تهذيب التهذيب (96/6).
- (3) انظر: علل الدارقطني (164/15)، نصب الرأية (3/ 7 - 10)، تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (381/3)،
البدر المنير (30-19/6)، التلخيص الحبير (235 - 234/ 2)، إرواء الغليل (4/ 160-161)، أثر علل
الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر الفحل (ص: 204).
- (4) البدر المنير (598/3 - 599).
- (5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/4).
- (6) قالت الباحثة: صالح بن زياد "ثقة". انظر: مشيخة النسائي (ص: 89)، الثقات لابن حبان (319/8)،
الكاشف (495/1)، تهذيب التهذيب (392/4)، تقريب التهذيب (ص: 272).
- (7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (114/4)، (158/4).
- (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (377/10).
- (9) الكامل في ضعفاء الرجال (458/4).
- (10) سنن الترمذي (503/4 ح 2226).
- (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (10/4). وعبارته: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به".

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله (1): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَالَ: نَا صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ السُّوسِيُّ قَالَ: ثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُمَهَانَ، عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَوْ صُبَّ عَلَى ظَهْرِهِ مَاءٌ لَأَسْتَقَرَّ".

لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ الْحِمَصِيُّ، تَقَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ.

تخريج الحديث:

انفرد به الطبراني؛ من حديث أبي ברزة الأسلمي.

دراسة رجال الإسناد:

سعيد بن جُمهان؛ أبو حفص البصري، مات بالبصرة سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الأربعة (2).

قال ابن حجر (3): صدوق له أفراد.

أما يحيى بن سعيد في هذا الحديث "ضعيف" فهو الحِمَصِيُّ الْعَطَّارُ (4)، وليس يحيى بن سعيد القطان، الذي ترجم له ابن الملقن، وذكره في الإسناد. ومن قبله الزيلعي (5) ساق إسناد الحديث وذكر فيه يحيى بن سعيد القطان. فلعله خطأ في النسخ، أو خطأ في النقل. فالذي في المطبوع من المعجم الأوسط، ومجمع البحرين، وترجم له المحقق (6)؛ هو يحيى بن سعيد العطار. كما أن الطبراني أعاد ذكر اسمه عند تعليقه على الحديث، فقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ إِلَّا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْعَطَّارُ الْحِمَصِيُّ، تَقَرَّدَ بِهِ صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ".

(1) المعجم الأوسط (22/6 ح 5676). ولم تقف عليه الباحثة في المعجم الكبير. وعزاه الهيثمي للطبراني في الكبير والأوسط، وقال: "رجاله ثقات". انظر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (123/2). وعزاه الزيلعي إليه في الأوسط، بعد سياقه لإسناده. انظر: نصب الرأية (375/1).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (378 / 10).

(3) تقريب التهذيب (ص: 234).

(4) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل (152/9)، المجروحين لابن حبان (123/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (16/9)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (345/31)، تقريب التهذيب (ص: 591).

(5) انظر: نصب الرأية (375/1).

(6) مجمع البحرين في زوائد المعجمين - الأوسط والصغير -، للهيثمي، تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير (128/2).

ووجدت الباحثة أن يحيى بن سعيد العطار من شيوخ صالح بن زياد، وصالح بن زياد من تلاميذ يحيى بن سعيد العطار؛ لا القطان⁽¹⁾.

أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، صاحب النبي ﷺ اختلف في اسمه واسم أبيه، وأصح ما قيل فيه: نَضْلَةُ بْنُ عُبَيْدٍ، قاله: أحمد بن حنبل، وابن معين.

أسلم قديماً، وشهد فتح مكة مع رسول الله ﷺ، وهو الذي قتل عَبْدَ الْعُزَّى بْنِ خَطَلٍ⁽²⁾ تحت أستار الكعبة بإذن النبي ﷺ. وحضر مع علي بن أبي طالب قتال الخوارج، وورد المدائن في صحبته، وغزا بعد ذلك خراسان فمات بها⁽³⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل: سعيد بن جُمهَان؛ صدوق له أفراد، ولم يتابع. ويحيى بن سعيد العطار، ضعيف.

وحسنه ابن الملقن⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.



-
- (1) انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (51/13)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/4).
 - (2) انظر خبر مقتله، وترجمته: جوامع السيرة، لابن حزم (ص: 232)، السيرة النبوية، لابن كثير (564/3)، فتح الباري، لابن حجر (61/4 - 62)، الرحيق المختوم، للمباركفوري (ص: 345).
 - (3) انظر: أسد الغابة (31/5)، تهذيب الكمال (407/29)، سير أعلام النبلاء (40/3)، الإصابة (341/6)، تقريب التهذيب (ص: 563).
 - (4) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (373/1).
 - (5) التلخيص الحبير (589/1).

المبحث الثالث

الحديث الضعيف : دراسة تطبيقية لأحاديث
حكم ابن الملقن على أسانيدھا بالضعف

المبحث الثالث

الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم ابن الملقن على أسانيدھا بالضعف

حديث رقم (78):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: حديث طَلْحَةَ بن مُصَرِّف، عن أبيه، عن جده. وهو حديث مشهور، رواه أبو داود في سننه عن شيخه حُمَيْدُ بن مَسْعَدَةَ، نا مُعْتَمِرٌ، قال: سَمِعْتُ لَيْثًا، يَذْكُرُ عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: "دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ".

وهو حديث ضعيف؛ لأن ليث بن أبي سُلَيْمٍ ضعيف عند الجمهور، وقال الإمام أحمد⁽²⁾: "هو مضطرب الحديث، ولكن قد حدث عنه الناس". وضعفه أيضًا ابن عيينة⁽³⁾ والنسائي⁽⁴⁾. وقال السعدي⁽⁵⁾: "يضعف حديثه". وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان⁽⁶⁾: "لا يُشْتَغَلُ به هو مضطرب الحديث".

وقال ابن حبان⁽⁷⁾: اختلط في آخر عمره، وكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد.... وقال العجلي⁽⁸⁾: جائر الحديث، وقال الذهبي في الضعفاء⁽⁹⁾: هو حسن الحديث وإنما ضعفه الاختلاط بأخرة.

وقال البزار⁽¹⁰⁾: هو أحد العباد إلا أنه كان قد أصابه اختلاط فاضطرب في حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا، وإلا فلا نعم أحدًا ترك حديثه...

(1) البدر المنير (104/2-107).

(2) وقال أيضًا: ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيًا منه في ليث بن أبي سليم. وقال: ليس هو بذلك. العلل ومعرفة

الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (379/2)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 70).

(3) تهذيب التهذيب (467/8).

(4) الضعفاء والمتروكون (ص: 90).

(5) أحوال الرجال، للجوزجاني وهو السعدي (ص: 149).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (179/7).

(7) المجروحين (231/2).

(8) الثقات (132/2).

(9) ديوان الضعفاء (ص: 333).

(10) كشف الأستار عن زوائد البزار (95/1)، تهذيب التهذيب (468/8).

وقال الترمذي في "عله الكبير"⁽¹⁾: "قال محمد - يعني: البخاري -: هو عندي صدوق، ذكره بعد نقله أن أحمد قال فيه: لا يفرح بحديثه.

وقال أبو داود⁽²⁾: هو أعلم أهل المدينة بالمناسك. قال: وسألت يحيى عنه فقال⁽³⁾: ليس به بأس.

وقال الساجي⁽⁴⁾: صدوق فيه ضعف، كان سيئ الحفظ كثير الغلط.

وقال ابن شاهين⁽⁵⁾: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق، وليس بحجة.

وقد ضعفه بعضهم من وجه آخر وهو أن جد طلحة لم ير النبي ﷺ وليعلم أن هذا الأمر قد اختلف فيه. فقال أبو داود⁽⁶⁾ في حديث آخر لليث بن أبي سليم عن طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده. في الموضوع، قال مسدد: فحدثت به يحيى - يعني: القطان - فأنكره. قال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: ابن عيينة زعموا كان ينكره، ويقول: أيش هذا طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده؟.

وقال عباس الدوري - فيما رواه الحاكم عن الأصم عنه -: قلت ليحيى بن معين: طلحة بن مصرف، عن أبيه، عن جده رأى جده النبي ﷺ؟ فقال يحيى: المحدثون يقولون هذا وأهل بيت طلحة يقولون: ليست له صحبة⁽⁷⁾.

وهذا يخالفه ما ذكره الخلال، عن أبي داود: سمعت رجلاً من ولد طلحة بن مصرف يذكر أن جده له صحبة، وقال: رأى النبي ﷺ...

(1) انظر: (ص: 390)، (ص: 293). وقال البخاري أيضاً: صدوق إلا أنه يغلط.

(2) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 160).

(3) وقال أيضاً: عامة شيوخه لا يعرفون. سؤالات أبي عبيد الآجري (ص: 160).

(4) تهذيب التهذيب (468/8).

(5) تاريخ أسماء الثقات (ص: 196)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: 162).

(6) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ (32/1 ح 132).

(7) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 446).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ لَيْثًا، يَذْكُرُ عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: "لَخَلْتُ - يَعْنِي - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، وَالْمَاءُ يَسِيلُ مِنْ وَجْهِهِ وَلِحْيَتِهِ عَلَى صَدْرِهِ، فَرَأَيْتُهُ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽²⁾ من طريق أبي داود بمثله إسناداً وممتاً.

وأخرجه الطبراني ⁽³⁾ من طريق أمية بن بسطام ⁽⁴⁾، تابع حميداً بن مسعدة في الرواية عن معتمر، به، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ بْنِ الْمُبَارَكِ السَّامِيُّ ⁽⁵⁾ الْبَصْرِيُّ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سَوَى الْبَخَارِيِّ ⁽⁶⁾.

وثقه النسائي ⁽⁷⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽⁸⁾.

وقال أبو حاتم ⁽⁹⁾، والذهبي ⁽¹⁰⁾، وابن حجر ⁽¹¹⁾: صدوق.

مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ طَرْحَانَ التَّيْمِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ ⁽¹²⁾.

(1) سنن أبي داود، كتابُ الطهارة، بابُ في الفرقِ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ (34/1 ح 139).

(2) السنن الكبرى (85/1 ح 234).

(3) المعجم الكبير (181/19 ح 410).

(4) انظر ترجمته: الثقات لابن حبان (123/8)، تهذيب الكمال (330/3)، الكاشف (255/1)، تقريب التهذيب (ص: 114).

(5) هذه النسبة إلى سامة بن لؤي بن غالب. الأنساب للسمعاني (30/7).

(6) تهذيب الكمال (396/7)، تهذيب التهذيب (49/3).

(7) مشيخة النسائي (ص: 70).

(8) (197/8).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/3).

(10) الكاشف (355/1).

(11) تهذيب الكمال (288/24)، تقريب التهذيب (ص: 182).

(12) تهذيب الكمال (254/28)، تهذيب التهذيب (227/10)، تقريب التهذيب (ص: 539).

لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ بْنِ زُنَيْمٍ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، مَاتَ سَنَةً ثَلَاثَ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً⁽¹⁾.

وقد سبق نقل ابن الملقن تضعيف العلماء لليث، وخلاصته قول الإمام الذهبي⁽²⁾: "بَعْضُ الْأَئِمَّةِ يُحَسِّنُ لِلْيَيْثِ، وَلَا يَبْلُغُ حَدِيثُهُ مَرْتَبَةَ الْحَسَنِ، بَلْ عَدَّاهُ فِي مَرْتَبَةِ الضَّعِيفِ الْمُقَارَبِ، فَيُرَوَّى فِي الشَّوَاهِدِ وَالْأَعْيَانِ، وَفِي الرِّغَائِبِ، وَالْفَضَائِلِ، أَمَّا فِي الْوَاجِبَاتِ، فَلَا".

طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ الْيَامِي⁽³⁾ الكوفي، ثقة قارىء فاضل، مات سنة اثنتي عشرة ومائة أو بعدها، روى له الجماعة⁽⁴⁾.

مُصَرِّفُ بْنُ عَمْرِو بْنِ كَعْبِ الْيَامِي، والد طلحة بن مصرف، مجهول، روى له أبو داود⁽⁵⁾.

جد طلحة بن مُصَرِّفٍ، قيل اسمه عمرو بن كعب، وقيل كعب بن عمرو، واختلف في صحبته⁽⁶⁾.

قال السيوطي⁽⁷⁾: "طلحة بن مصرف أحد الأئمة الأعلام تابعي احتج به الستة، وأبوه وجده لا يعرفان. لكن يحيى بن معين في رواية الدوري، وعبد الرحمن بن مهدي، وابن أبي حاتم، وأبا داود أثبتوا صحبة لعمر بن كعب جد طلحة".

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: "فإن كان في الحديث المذكور هو جد طلحة بن مصرف فقد رجَّح جماعة أنه كعب بن عمرو، وجزم ابن القطان بأنه عمرو بن كعب، وإن كان طلحة المذكور ليس هو ابن مصرف فهو مجهول، وأبوه مجهول وجده لا تثبت له صحبة، لأنه لا يعرف إلا في هذا الحديث".

(1) تقريب التهذيب (ص: 464).

(2) سير أعلام النبلاء (184/6).

(3) نسبة إلى يام، وهو بطن من همدان. الأنساب للسمعاني (477/13).

(4) تهذيب الكمال (437/13)، تهذيب التهذيب (26/5)، تقريب التهذيب (ص: 283).

(5) تهذيب الأسماء واللغات (95/2)، تقريب التهذيب (ص: 533).

(6) الجرح والتعديل (161/7)، الاستيعاب (1322/3)، أسد الغابة (185/4).

(7) عون المعبود وحاشية ابن القيم (153/1).

(8) تهذيب التهذيب (437/8).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- ليث بن أبي سليم، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، لذا ضعفه الجمهور.
 - مُصَرِّف والد طلحة مجهول لا يعرف.
 - الاختلاف في صحبة جد طلحة بن مصرف، ومن ثم جهله بعضهم.
- وهذا الاختلاف لا يؤثر في الإسناد، فهو ضعيف، لأن الذين تكلموا في الحديث اكتفوا بالكلام في تضعيفه بجهالة والد طلحة بن مصرف، وضعف ليث بن أبي سليم.



حديث رقم (79):

ما رواه ابن ماجه والدارقطني بإسناده إلى أبي جمره - بالجيم والراء المهملة - عن ابن عباس رضي الله عنه: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكِلُ طُهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ، وَلَا صَدَقَتَهُ الَّتِي يَتَصَدَّقُ بِهَا، يَكُونُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ".

قلت - ابن الملقن -⁽¹⁾: هو حديث ضعيف؛ لأن في إسناده: مُطَهَّر - بضم الميم وبالطاء المهملة والهاء - بن الهيثم، قال ابن حبان⁽²⁾: يأتي عن موسى بن علي بما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات. وقال أبو سعيد بن يونس⁽³⁾: هو متروك الحديث. نقلهما ابن الجوزي في "الضعفاء"⁽⁴⁾، ثم الشيخ في "الإمام"⁽⁵⁾.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمته⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرِ عَبْدُ بْنُ الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي جَمْرَةَ الضُّبَعِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: "كَانَ

(1) البدر المنير (245/2).

(2) المجروحين (26/3).

(3) تاريخ ابن يونس المصري (169/1)، (233/2).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (125/3).

(5) لم أقف على هذا النقل في الإمام. وكان حق ابن الملقن ألا يحيل عليهما، فكلام ابن حبان، وابن يونس في كتابيهما.

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بَابُ تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ (1/129 ح 362).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكُلُ طَهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ⁽¹⁾، وَلَا صَدَقَتَهُ الَّتِي يَتَصَدَّقُ بِهَا، يَكُونُ هُوَ الَّذِي يَتَوَلَّاهَا بِنَفْسِهِ".

تخريج الحديث:

انفرد به ابن ماجه.

وعزاه ابن دقيق العيد للدارقطني⁽²⁾، من طريق عباد بن الوليد، بإسناده بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عَبَادُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ خَالِدٍ، أَبُو بَدْرِ الْغُبَرِيُّ⁽³⁾، مَاتَ سَنَةَ مَائَتَيْنِ وَاثْنَيْنِ وَسِتِينَ⁽⁴⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال ابن أبي حاتم⁽⁶⁾: صدوق، وقال أبو حاتم: شيخ

قال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق.

مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ الطَّائِيُّ الْبَصْرِيُّ، مَتْرُوكٌ، رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَةٍ هَذَا الْحَدِيثَ⁽⁸⁾.

(1) "لا يكل طهوره" يحتل ضم الطاء على إرادة الفعل، والفتح على إرادة الآلة أي الماء، أي لا يفوض أمر طهوره إلى غيره بمعنى: أنه لا يأمر أحداً بصب الماء عليه في الطهور، أو بإعداد الماء له لأجله ونحو ذلك، وهذا لا ينافي مباشرة الناس هذه الأمور برغبتهم ولا إذنه لهم فيها إذا رضوا، فما جاء أن عبد الله بن مسعود صاحب طهوره وأنساً وعلماً كان يحملان الإداوة ومغيرة بن شعبة صب عليه وغير ذلك. وهو لا يعارض الحديث وإن كان غير صحيح إسناداً. انظر: حاشية السندي على سنن ابن ماجه (148/1).

(2) في جزء "بعض أحاديث المقلين من أبناء المكثرين، وبعض أحاديث المكثرين عن آبائهم المقلين، وعن إخوانهم المقلين". انظر: الإمام (53/2 - 54).

ولعل ابن الملقن عزاه للدارقطني تبعاً لابن دقيق العيد. فلم تقف عليه الباحثة، في السنن أو غيرها.

(3) نسبة إلى بنى غُبَر، وهم بطن من يَشْكُرُ من ربيعة. وسمي غُبَرُ لأن أباهم تزوج عجوزاً، فقليل له: ما ترجو

منها! فقال: لعل! أتغير منها غلاماً! فسمى ابنه غُبَر. انظر: الأنساب للسمعاني (14/10)

(4) تاريخ بغداد (407/12)، تهذيب الكمال (174/14)، تهذيب التهذيب (108/5).

(5) الثقات لابن حبان (436/8).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (88/6).

(7) تقريب التهذيب (ص: 291).

(8) تهذيب الكمال (89/28)، الكاشف (271/2)، المغني في الضعفاء (663/2)، تهذيب التهذيب (180/10)،

تقريب التهذيب (ص: 535).

عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ نَصَرَ بْنِ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ⁽¹⁾، مجهول، روى له ابن ماجه هذا الحديث الواحد⁽²⁾.

أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَعِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائة⁽³⁾.
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جدًا، لأجل:

مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ مَتْرُوكٌ، وعَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ مجهول.
وممن ضعفه مغلطاي⁽⁴⁾، والبوصيري⁽⁵⁾، والألباني⁽⁶⁾.



حديث رقم (80):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: وهو حديث ضعيف رواه الدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث الفضل بن المختار، عن ابن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: "الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ". وسبب ضعفه: الفضل بن مختار، وشعبة هذا.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُنْقِدٍ الْخَوْلَانِيُّ بِمِصْرَ، نا إِدْرِيسُ بْنُ يَحْيَى الْخَوْلَانِيُّ أَبُو عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ، نا الْفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ، نا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ،

(1) نسبة إلى بنى ضُبَيْعَةَ بن نزار بن معد بن عدنان، نزل أكثرهم البصرة وكانت بها محلة تنسب إليهم يقال لها بنى ضبيعة. الأنساب للسمعاني (376/8).

(2) إكمال الإكمال لابن نقطة (57/2)، تهذيب الكمال (296/20)، ميزان الاعتدال (108/3)، تهذيب التهذيب (274/7)، تقريب التهذيب (ص: 397).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (465/8)، تهذيب الكمال (364/29)، تاريخ الإسلام (541/3)، تقريب التهذيب (ص: 561).

(4) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 188).

(5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (54/1).

(6) سلسلة الأحاديث الضعيفة (251/9)، ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: 652).

(7) البدر المنير (421/2).

(8) سنن الدارقطني (276/1 ح 553).

عَنْ شُعْبَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو نُعَيْمٍ⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، والبيهقي⁽³⁾، من طرق عن إبراهيم بن منقذ بإسناده، بمثله، مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبه⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، من طريق الأعمش، عن أبي ظبيان الجنبلي - حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ -⁽⁶⁾، عن ابن عباس، موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

الْفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ، أَبُو سَهْلٍ الْمِصْرِيُّ.

قال أبو حاتم⁽⁷⁾: "مجهول، وأحاديثه منكرة يحدث بالأباطيل"، وقال الأزدي⁽⁸⁾: "منكر الحديث جداً"، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "للفضل بن المختار غير ما ذكرت من الحديث وعامته مما لا يتابع عليه إما إسناداً وإما متناً". وقال أيضاً⁽¹⁰⁾: "لعل البلاء في هذا الحديث منه لا من شعبة؛ لأن له أحاديث منكرة وعامتها لا يتابع عليها، قال: والأصل في هذا الحديث أنه موقوف".

قالت الباحثة: منكر الحديث.

شعبة بن دينار القرشي الهاشمي، أبو عبد الله، ويقال: أبو يحيى، المدني مولى ابن عباس⁽¹¹⁾.

(1) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (320/8).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(3) السنن الكبرى (187/1 ح 568).

(4) مصنف ابن أبي شيبه (51/3 ح 9411).

(5) السنن الكبرى (187/1 ح 567).

(6) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (515/6)، سير أعلام النبلاء (362/4)، تقريب التهذيب (ص: 169).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (69/7).

(8) ميزان الاعتدال (358/3).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (125/7).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (499/12)، تهذيب التهذيب (347/4).

قال مالك⁽¹⁾: "ليس بثقة"، وقال يحيى⁽²⁾: "لا يكتب حديثه"، وقال مرة⁽³⁾: "ليس به بأس"، وكذا قال أحمد⁽⁴⁾، وقال الجوزجاني⁽⁵⁾، والنسائي⁽⁶⁾، وأبو حاتم⁽⁷⁾: "ليس بالقوي"، وقال أبو زرعة⁽⁸⁾: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "لم أر له حديثاً منكراً جداً فأحكم عليه بالضعف، وأرجو أنه لا بأس به، ولم أجد له أنكر من هذا الحديث، ولعل البلاء فيه من الفضل".

قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: صدوق سيء الحفظ.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً مرفوعاً، والصواب الرواية الموقوفة. لأجل:

- الفضل بن مختار؛ جهله أبو حاتم، ونص غير واحد على نكارة حديثه.
- شعبة مولى ابن عباس؛ صدوق سيئ الحفظ، ولم يتابع، بل خالفه الثقة أبو ظبيان الجنبي حُصَيْنُ بْنُ جُنْدُبٍ، فرواه موقوفاً.
- قال البيهقي⁽¹¹⁾: هذا حديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ. وقال ابن عدي⁽¹²⁾: والأصل في هذا الحديث أنه موقوف.
- وقال ابن الملقن⁽¹³⁾: "وقد ضعف طريقة الرفع من المتأخرين: عبد الحق في أحكامه⁽¹⁴⁾،

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(3) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (238/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

(5) أحوال الرجال (ص: 226).

(6) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 56).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/4).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(10) تقريب التهذيب (ص: 266).

(11) انظر: السنن الكبرى (187/1).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (39/5).

(13) البدر المنير (423/2).

(14) الأحكام الوسطى (144/1).

وابن الجوزي في تحقيقه⁽¹⁾، وعلله⁽²⁾، فقال في تحقيقه بعد أن ضعفه بشعبة والفضل: "وكلام ابن عدي السالف إنما يحفظ هذا الكلام عن ابن عباس".
ومن المعاصرين؛ أنكر الألباني⁽³⁾ رواية الرفع، وصحح الإسناد موقوفًا.



حديث رقم (81):

" تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، قَبْلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبُشْرَةَ " ⁽⁴⁾.

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود، وابن ماجه في سننهما، والترمذي في جامعه، والبيهقي في كتبه الثلاثة " السنن"، و"المعرفة"، و" الخلافيات"، والعقيلي في "تاريخ الضعفاء" من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، كاللفظ المذكور ولفظ د، ت⁽⁶⁾: "فاغسلوا " بدل "بلّوا"، وهو حديث ضعيف، وسبب ضعفه أن مداره على الحارث بن وحيه، ويقال: ابن وحيه الراسبي البصري وهو ليس بشيء، كما قاله ابن معين⁽⁷⁾ وغيره، وقال البخاري⁽⁸⁾: في حديثه بعض المناكير. وقال أبو داود⁽⁹⁾: حديثه منكر وهو ضعيف. وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: ينفرد بالمناكير عن المشاهير وقال أبو حاتم⁽¹¹⁾: هذا حديث منكر، والحارث ضعيف الحديث. وقال العقيلي⁽¹²⁾: الحارث هذا له غير حديث منكر ولا يتابع على هذا الحديث، وله إسناد آخر فيه لين أيضًا... "

(1) التحقيق في مسائل الخلاف (201/1).

(2) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (366/1).

(3) انظر: السلسلة الضعيفة (376/2، 377).

(4) الشرح الكبير للرافعي (165/2).

(5) البدر المنير (575/2).

(6) (د) يعني أبو داود، (ت) يعني الترمذي.

(7) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (85/4)، سؤالات ابن الجنيدي (ص: 476).

(8) التاريخ الكبير (284/2).

(9) (65/1).

(10) المجروحين (224/1).

(11) علل الحديث (476/1)، الجرح والتعديل (92/3)، كلاهما لابن أبي حاتم.

(12) الضعفاء (234/1).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله (1): حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ وَجِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَأَغْسِلُوا الشَّعْرَ، وَأَنْقُوا الْبَشْرَةَ" (2).

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود (3)، والترمذي (4)، والعقيلي (5)، والبيهقي (6)، من طريق الحارث بن وجيه، بإسناده، متصلاً.

وأخرجه عبد الرزاق (7)، وابن أبي شيبة (8)، من طرق عن الحسن البصري، مرسلًا.

دراسة رجال الإسناد:

مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ السَّامِيُّ النَّاجِي (9) مولا هم، أَبُو يَحْيَى الْبَصْرِيُّ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ بَعْدَهَا، رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ (10).

مختلف فيه:

وثقه ابن سعد (11)، والنسائي (12)، والدارقطني، وزاد (13): "لا يكاد يحدث عنه ثقة"، وذكره ابن

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بَابُ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ (196/1 ح 597).

(2) قال الخطابي: "ظاهر هذا الحديث يوجب نقض القرون والصفائر إذا أراد الاغتسال من الجنابة، لأنه لا يكون شعره كله شعرة شعرة مغسولاً إلا بنقضها... وقال عامة أهل العلم: إيصال الماء إلى أصول الشعر وإن لم ينقض شعره؛ يجزيه". معالم السنن (80/1).

(3) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ فِي الْغُسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ (65/1 ح 248).

(4) سنن الترمذي، كتاب الطهارة، بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ (167/1 ح 106).

(5) الضعفاء (234/1).

(6) السنن الكبرى (276/1 ح 849)، معرفة السنن والآثار (484/1).

(7) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (262/1 ح 1002).

(8) مصنف ابن أبي شيبة (95/1 ح 1065).

(9) مولى لبني ناجية بن سامة بن لؤي بن غالب القرشي. الأنساب للسمعاني (6/13).

(10) تهذيب التهذيب (14/10).

(11) الطبقات الكبير (242/9).

(12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (137/27).

(13) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 66).

حبان في الثقات⁽¹⁾. وقال الأزدي⁽²⁾: تعرف وتكرر. وقال الذهبي⁽³⁾: صدوق، ما علمت به بأساً، وفي موضع⁽⁴⁾: حديثه في درجة الحسن.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق عابد.

الحارثُ بْنُ وَجِيهِ، وَيُقَالُ: ابْنُ وَجْبَةَ، الرَّاسِبِيُّ، ضَعِيفٌ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، آفته الحارث بن وجيه، وهو ضعيف، وتفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار؛ مسنداً.

وقد نص أكثر العلماء على ضعفه.

قال الترمذي⁽⁷⁾: حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الأئمة، وقد تفرد بهذا الحديث، عن مالك بن دينار.

وقال البزار⁽⁸⁾: "ولا نعلم أسند مالك، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، إلا هذا الحديث، ولا نعلم رواه عن مالك إلا الحارث بن وجيه".

وقال الإمام أحمد⁽⁹⁾: "وَأَيْمَانًا يُرَوَّى هَذَا الْمَثَلُ عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُرْسَلًا، وَعَنْ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا، وَلَا يَنْبُتُ سَمَاعُ الْحَسَنِ، مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ".

وقال الدارقطني أيضاً⁽¹⁰⁾: إنما روي عن الحسن مرسلاً، ولا يصح مسنداً، والحارث ضعيف.



(1) (383/5).

(2) المغني في الضعفاء (538/2).

(3) المغني في الضعفاء (538/2)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 441).

(4) سير أعلام النبلاء (362/5).

(5) تقريب التهذيب (ص: 517).

(6) تهذيب الكمال (304/5)، الكاشف (305/1)، تهذيب التهذيب (162/2)، تقريب التهذيب (ص: 148).

(7) سنن الترمذي (178/1).

(8) مسند البزار (252/17).

(9) معرفة السنن والآثار، للبيهقي (484/1).

(10) سنن الترمذي (178/1).

حديث رقم (82):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده" والدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَى فَرَائِضٍ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: الْوُتْرُ، وَالنَّحْرُ، وَصَلَاةُ الضُّحَى..."، وهو حديث ضعيف، وإن ذكره ابن السكن في "سننه الصحاح" لأن مداره على أبي جناب الكلبي، واسمه: يحيى بن أبي حية واسم أبي حية: حي، رواه عن عكرمة، عن ابن عباس.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمته الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ أَبِي جَنَابِ الْكَلْبِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَى فَرَائِضٍ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ: الْوُتْرُ، وَالنَّحْرُ، وَصَلَاةُ الضُّحَى".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، وابن عدي⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾، من طريق شجاع بن الوليد، بإسناده، ولفظ البيهقي، والدارقطني، والحاكم: "وركعتا الفجر" بدل "وركعتا الضحى".

ولفظ ابن عدي: "ثَلَاثٌ عَلَى فَرِيضَةٍ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ: الْوُتْرُ، وَالضُّحَى، وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ". وأخرجه الطبراني⁽⁷⁾ من طريق مندل بن علي⁽⁸⁾، تابع شجاع بن الوليد، في الرواية عن أبي جناب الكلبي، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه أحمد⁽⁹⁾، وعبد بن حميد⁽¹⁰⁾، من طرق عن جابر الجعفي⁽¹¹⁾. وابن شاهين⁽¹²⁾ من

(1) البدر المنير (325/4).

(2) مسند أحمد (485/3 ح 2050).

(3) السنن الكبرى (658/2 ح 4145).

(4) سنن الدارقطني (337/2 ح 1631).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (51/9).

(6) المستدرک (300/1 ح 1119).

(7) المعجم الكبير (260/11 ح 11674).

(8) وهو ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (495/28)، ميزان الاعتدال (180/4)، تقريب التهذيب (ص: 545).

(9) مسند أحمد (494/3 ح 2065)، (84/5 ح 2916).

(10) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 202 ح 588).

(11) وهو ضعيف رافضي. انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (364/296/280/3)، الجرح والتعديل

(498/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (331/2)، تقريب التهذيب (ص: 137).

(12) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 192 ح 201).

طريق يحيى بن سعيد الأنصاري، كلاهما (جابر الجعفي، يحيى بن سعيد) تابعا أبا جناب الكلبي في الرواية عن عكرمة بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

شجاع بن الوليد بن قيس، أبو بدر السكوني، مات سنة أربع ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه يحيى بن معين⁽²⁾، وابن نمير⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾.

وقال أبو زرعة⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾: لا بأس به.

وسئل أحمد⁽⁹⁾: أبو بدر ثقة هو؟ قال: أرجو أن يكون صدوقًا، قد جالس قومًا صالحين.

قال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: "هو لين الحديث، شيخ ليس بالمتين، لا يحتج به، إلا أن عنده عن محمد بن عمرو بن علقمة أحاديث صحاح".

وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق ورع له أوهام.

أبو جناب الكلبي واسمه يحيى بن أبي حية، ضعفه لكثرة تدليس⁽¹²⁾، توفي سنة سبع وأربعين ومائة، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه⁽¹³⁾.

(1) تاريخ دمشق (138/64)، تهذيب الكمال (388/12). تقريب التهذيب (ص: 264).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (270/3)، تاريخ بغداد (342/10).

(3) إكمال تهذيب الكمال (220/6)، تهذيب التهذيب (314/4).

(4) المغني في الضعفاء (295/1)، من تكلم فيه وهو موثق (ص: 258)، ميزان الاعتدال (264/2).

(5) (451/6).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

(7) الثقات (ص: 215).

(8) مشيخة النسائي (ص: 103).

(9) تاريخ بغداد (342/10).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (379/4).

(11) تقريب التهذيب (ص: 264).

(12) طبقات المدلسين (ص: 57).

(13) تهذيب الكمال (290/31)، تقريب التهذيب (ص: 589).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "وأبو جناب كان يحيى القطان يقول⁽²⁾: لا أستحل أن أروي عنه. وقال أبو نعيم⁽³⁾: كان يدلس أحاديث مناكير. وفي "علل أحمد"⁽⁴⁾: كان ثقة يدلس، وعنده أحاديث مناكير. مع أنه أخرج له في "مسنده" وقال عمرو بن علي⁽⁵⁾: متروك. وقال يحيى⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾ وغيرهما: ضعيف. وقال يحيى مرة⁽⁸⁾: ليس به بأس إلا أنه كان يدلس. وقال مرة⁽⁹⁾: صدوق. وقال أبو حاتم الرازي⁽¹⁰⁾: لا يكتب حديثه، ليس بالقوي.....".

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- شجاع بن الوليد؛ صدوق له أوهام، وتابعه مندل بن علي وهو ضعيف.
- أبو جناب الكلبي؛ ضعفه لكثرة تدليسه، وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين⁽¹¹⁾، أي أن حديثه مردود ولو صرح بالسماع، فكيف إذا عنعن ولم يصرح؟.
- لكن أبا جناب لم ينفرد به؛ بل تابعه جابر الجعفي وهو أضعف منه، وله متابِع آخر من رواية وضاح بن يحيى، عن مندل بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن عكرمة. أما وضاح؛ قال أبو حاتم⁽¹²⁾: كتبت عنه وليس بالمرضي، وقال ابن حبان: لا يحتج به⁽¹³⁾. ومندل أيضاً ضعيف.

(1) البدر المنير (325/4).

(2) التاريخ الكبير (267/8)، تهذيب الكمال (286/31). تهذيب التهذيب (202/11).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (138/9).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (114/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (51/9).

(6) سؤالات ابن الجنيد (ص: 432). وفي رواية ابن محرز: ليس بقوي (70/1).

(7) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 109).

(8) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (350/3).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 238).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (139/9).

(11) طبقات المدلسين (ص: 14).

(12) ميزان الاعتدال (334/4)، لسان الميزان (221/6). والذي في الجرح والتعديل: صدوق. انظر: (41/9).

(13) انظر: المجروحين لابن حبان (85/3)، المغني في الضعفاء (720/2)، ميزان الاعتدال (334/4).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "... هذا الحديث لا يصح الاحتجاج به. ومن العجائب أن أصحابنا يثبتون كون هذه الأشياء الثلاثة من خصائصه بمثل هذا الحديث".
وللحديث ما يُعارضه؛ رواه الدارقطني⁽²⁾ من حديث أنسٍ وَلَفْظُهُ "أُمِرْتُ بِالْوَتْرِ وَالْأَضْحَى، وَلَمْ يُعَزَّمْ عَلَيَّ"⁽³⁾، لكنّه من رواية عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَرَّرٍ؛ وهو متروك⁽⁴⁾.



حديث رقم (83):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: "حديث أنسٍ رضي الله عنه، رواه الدارقطني في "سننه" بإسناده من حديث ثابت عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ".
إسناده ضعيف؛ لأن فيه حسان بن سيّاه البصري؛ راويه عن ثابت، ضعفه الدارقطني⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وابن عدي⁽⁸⁾....".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ الْمُعَدَّلُ بِمَكَّةَ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَسَدِيُّ، ثنا حَسَّانُ بْنُ سَيَّاهٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ".

تخريج الحديث:

وأخرجه ابن عدي⁽¹⁰⁾، عن إسحاق بن إبراهيم، بإسناده، بمثله.

(1) البدر المنير (327/4).

(2) سنن الدارقطني (337/2 ح 1632).

(3) لم يعزم عليّ: أي لم يفرض. قال الفيومي: "وَعَزِمَهُ اللَّهُ فَرِيضَتُهُ الَّتِي افْتَرَضَهَا وَالْجَمْعُ عَزَائِمٌ".

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (408/2).

(4) انظر: أحوال الرجال (ص: 307) الضعفاء الكبير للعقيلي (713/2)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(5) البدر المنير (454/5-455).

(6) ميزان الاعتدال (478/1)، تاريخ الإسلام (833/4).

(7) المجروحين (267/1).

(8) الكامل (253/3).

(9) سنن الدارقطني (469/2 ح 1891).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (248/3).

دراسة رجال الإسناد:

الحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو عَلِيٍّ الْأَسِيوطي، وروى عن النسائي سننه، مات سنة إِحْدَى وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽¹⁾.

ولم أجد من ذكره بجرح أو تعديل، إلا أن الدارقطني وصفه - في إسناد الحديث - بالمُعَدَّل، وقال الذهبي⁽²⁾: المحدث الإمام، وقال مرة⁽³⁾: وكان صاحب حديث.

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ، أَبُو يَعْقُوبَ الْمِنْجَنِيْقِي⁽⁴⁾، ثقة حافظ، مات سنة أَرْبَعٍ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، روى له النسائي⁽⁵⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبِ الْأَسَدِيِّ، الملقب بلُؤَيْنٍ⁽⁶⁾، ثقة، مات سنة خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ، روى له أبو داود، والنسائي⁽⁷⁾.

حَسَّانُ بْنُ سِيَاهِ الْبَصْرِيِّ الْأَزْرَقُ، مجمع على ضعفه⁽⁸⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل حسان بن سياه ضعفه.

قال ابن عدي⁽⁹⁾: "هذا الحديث لا أعلم يرويه عن ثابت، عن أنس، غير حسان بن سياه".



(1) الأنساب للسمعاني (254/1)، سير أعلام النبلاء (75/16)، العبر في خبر من غير (111/2)، كلاهما للذهبي، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (370/1).

(2) سير أعلام النبلاء (75/16).

(3) تاريخ الإسلام (194/8).

(4) لقب بالمِنْجَنِيْقِيّ لأنه كان يجلس بقرب مِنْجَنِيْقٍ في جامع مصر. والمِنْجَنِيْق: شيء يعمل لرمي الحجارة إلى القلاع والحصون. انظر: تاريخ دمشق، لابن عساكر (177/8)، الأنساب للسمعاني (448/12).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (178/8)، مشيخة النسائي (ص: 83)، تاريخ ابن يونس المصري (34/2)، تقريب التهذيب (ص: 99).

(6) لقب بلُؤَيْنٍ لأنه كان يبيع الدواب فيقول هذا الفرس له لُؤَيْن. انظر: الأنساب للسمعاني (55/13)، سير أعلام النبلاء (501/11).

(7) تهذيب الكمال (297/25)، تهذيب التهذيب (199/9)، تقريب التهذيب (ص: 481).

(8) المجروحين، لابن حبان (267/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (253/3)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (150/2)، ميزان الاعتدال (478/1).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (248/3).

حديث رقم (84):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ أَعْرَابِي فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تَرْحَمْ مَعَنَا أَحَدًا. فَقَالَ لَهُ: "وَيْحَكَ أَوْ وَيْلَكَ - لَقَدْ حَظَرْتَ وَاسِعًا"⁽²⁾. " ثُمَّ تَنَحَّى الْأَعْرَابِيُّ فَبَالَ قَائِمًا، فَوَثَبُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "دَعُوهُ حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ مَبَالِهِ". ثُمَّ دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَجْلٍ⁽³⁾ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ".

رواه ابن ماجه في "سننه"، والطبراني في "معجمه"، وفي إسناده عبيد الله بن أبي حميد الهذلي، وهو ضعيف...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ الْهَذَلِيِّ، قَالَ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى هُوَ عِنْدَنَا ابْنُ أَبِي حُمَيْدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الْمَلِيحِ الْهَذَلِيُّ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ، قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَمُحَمَّدًا، وَلَا تُشْرِكْ فِي رَحْمَتِكَ إِنَّا نَحَدَا، فَقَالَ: "لَقَدْ حَظَرْتَ وَاسِعًا، وَيْحَكَ أَوْ وَيْلَكَ" قَالَ: فَشَجَّ يَبُولُ⁽⁵⁾، فَقَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ: مَهْ⁽⁶⁾، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "دَعُوهُ"، ثُمَّ دَعَا بِسَجْلٍ مِنْ مَاءٍ، فَصَبَّ عَلَيْهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁷⁾، من طريق عبيد الله الهذلي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن يحيى الذهلي، ثقة. سبقت ترجمته في الحديث رقم (26).

(1) البدر المنير (528/1).

(2) الحظر هو المنع. المراد هنا منعت شيئاً واسعاً واحتجرتة، وهي رحمة الله تعالى. انظر: فتح الباري لابن حجر (439/10).

(3) السجل: الدلو المملوءة الكبيرة. ويُجمع على سِجَالٍ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (344/2).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بَابُ الْأَرْضِ يُصَيِّبُهَا الْبُولُ... (176/1 ح 530).

(5) الفشج: تفريج ما بين الرجلين. والمراد: أنه تهاى وفرج رجله للبول. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (447/3)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي (ص: 41).

(6) "مه" كلمة زجر، ويقال: "به" بالباء أيضاً، معناه: اسكت، وأصلها: ما هذا، ثم حذفت تخفيفاً. انظر: لسان العرب (542/13)، البدر المنير (530/1).

(7) المعجم الكبير (77/22 ح 192).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ، ثِقَةٌ. سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي الْحَدِيثِ رَقْمَ (67).

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الْهَذَلِيُّ، أَبُو الْخَطَّابِ الْبَصْرِيُّ، وَاسْمُ أَبِي حُمَيْدٍ غَالِبٌ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَهَ هَذَا الْحَدِيثَ⁽¹⁾.

أَبُو الْمَلِيحِ بْنُ أَسَامَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهَذَلِيُّ، اسْمُهُ عَامِرٌ، وَيُقَالُ زَيْدٌ، ثِقَةٌ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَةً، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽²⁾.

وَأَثَلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَّى بْنِ عَبْدِ يَالِيلَ⁽³⁾ اللَّيْثِيُّ، سَكَنَ الصُّفَّةَ، أَسْلَمَ سَنَةَ تِسْعٍ، وَشَهِدَ غَزْوَةَ تَبُوكَ، وَشَهِدَ الْمَغَازِي بِدَمَشَقٍ وَحَمَصَ، قِيلَ أَنَّهُ آخِرُ الصَّحَابَةِ وَفَاةُ بَدْمَشَقِ⁽⁴⁾ ﷺ.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الْهَذَلِيُّ، مَتْرُوكٌ.

سُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فَقَالَ⁽⁵⁾: تَرَكْتُ حَدِيثَهُ. وَقَالَ الْبَخَارِيُّ⁽⁶⁾ وَأَبُو حَاتِمٍ⁽⁷⁾: مَنكَرُ الْحَدِيثِ، زَادَ أَبُو حَاتِمٍ: ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَلِلْحَدِيثِ شَاهِدٌ صَحِيحٌ؛ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ⁽⁸⁾، وَغَيْرُهُ.



(1) يُنْظَرُ: تَارِيخُ ابْنِ مَعِينٍ - رَوَايَةُ الدُّورِيِّ (309/3)، الْكَامِلُ فِي ضَعْفِ الرِّجَالِ (525/5)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ

(30/19)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (9/7)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 370).

(2) سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (94/5)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ (318/34)، تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ (246/12)، تَقْرِيبُ التَّهْذِيبِ (ص: 675).

(3) وَقِيلَ: إِنَّهُ وَأَثَلَةُ بْنُ الْأَسْقَعِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لَيْثِ بْنِ بَكْرٍ. وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ وَأَكْثَرُ، قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

انْظُرْ: الْاسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ (1564/4).

(4) أَسَدُ الْغَابَةِ (652/4)، سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ (383/3)، الْإِصَابَةُ (462/6).

(5) الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (313/5).

(6) التَّارِيخُ الْكَبِيرُ (377/5).

(7) الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (313/5).

(8) صَحِيحُ مُسْلِمٍ، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ وُجُوبِ غُسْلِ الْبَوْلِ ... (1/236 ح 284).

حديث رقم (85):

رُويَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: "الْجَالِبُ⁽¹⁾ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ⁽²⁾ مَلْعُونٌ"⁽³⁾.

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه في "سننه" من حديث علي بن سالم بن ثوبان، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً باللفظ المذكور، وهذان العليان: ابن ثوبان وابن جدعان ضعيفان.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ".

خریج الحديث:

أخرجه عبد بن حميد⁽⁶⁾، والدارمي⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾ عن الحاكم⁽⁹⁾، من طرق عن إسرائيل بن يونس، بإسناده بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

أبو أحمد الزبيري، محمد بن عبد الله بن الزبير، ثقة ثبت، إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، مات سنة ثلاث ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) قال الفيومي: الجالب: هُوَ مَا تَجَلَّبُهُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (104/1).

والجالب: هو التاجر الذي يأتي بالتجارة من خارج البلد.

(2) الاحتكار المحرم يكون في الأقوات، وهو أن يبتاع في وقت الغلاء ويمسكه ليزداد في ثمنه. أما إذا ابتاع في وقت الرخص أو جاءه من ضيعته طعام فأمسكه ليبيعه إذا غلا فلا يحرم ذلك، لأنه في معنى الجالب. انظر:

المجموع شرح المذهب (44/13).

(3) الشرح الكبير للرافعي (216/8).

(4) البدر المنير (505/6).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب التجارات، بَابُ الْحُكْرِ وَالْجَلْبِ (728/2 ح 2153).

(6) مسند عبد بن حميد (ص: 42 ح 33).

(7) سنن الدارمي، كتاب البيوع، بَابُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْإِحْتِكَارِ (1657/3 ح 2586).

(8) السنن الكبرى (50/6 ح 11151)، شعب الإيمان (509/13 ح 10700).

(9) المستدرک للحاکم (11/2 ح 216).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (476/25)، تهذيب التهذيب (9/254)، تقريب التهذيب (ص: 487).

إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّيِّعِيِّ الْهَمْدَانِيُّ، ثقة تكلم فيه بلا حجة، مات سنة مائة وستين وقليل بعدها، روى له الجماعة⁽¹⁾.

عَلِيُّ بْنُ سَالِمٍ بْنِ ثَوْبَانَ، يروي عن علي بن زيد، روى عنه إسرائيل بن يونس، أجمعوا على ضعفه⁽²⁾؛ غير ابن حبان ذكره في الثقات⁽³⁾.

عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَهِيرٍ أَبِي مُلَيْكَةَ بْنِ جُدْعَانَ، أَبُو الْحَسَنِ الْفَرَشِيُّ، النَّيْمِيُّ، ضعيف، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، روى له مسلم مقروناً بثابت البناني، والباقون⁽⁴⁾.

سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، تكلم في سماعه من عمر.

قال ابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾: لا يصح له سماع منه، إلا رؤية.

وقال أحمد⁽⁷⁾: سعيد عن عمر حجة، قد رأى عمر وسمع منه، إذا لم يقبل سعيد عن عمر فمن يقبل؟. وقال أيضاً⁽⁸⁾: مراسلات سعيد صحاح لا نرى أصح من مراسلاته. قال ابن حجر⁽⁹⁾: اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- علي بن ثوبان، وعلي بن جُدعان، ضعيفان. كما قال ابن الملقن.
- سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 515)، تهذيب التهذيب (1/ 261)، تقريب التهذيب (ص: 104).
(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (2/ 446)، الكاشف (2/ 40)، ميزان الاعتدال (3/ 130)، تهذيب التهذيب (325/7).

(3) (211/7).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 141)، الجرح والتعديل (6/ 186)، الكامل في ضعفاء الرجال (335/6)، تهذيب التهذيب (7/ 322)، تهذيب الكمال (20/ 445)، تقريب التهذيب (ص: 401).

(5) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 72).

(6) جامع التحصيل (ص: 184).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/ 61).

(8) تاريخ دمشق لابن عساكر (40/ 402)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (20/ 83).

(9) تقريب التهذيب (ص: 241).

قال علي بن المديني⁽¹⁾: هذا حديث كوفي ضعيف الإسناد منكر، مع أنه منقطع من قبل سعيد بن المسيب.

وقال ابن عدي⁽²⁾: "علي بن سالم هذا يعرف بهذا الحديث، ولا أعلم له غيره".
وقال البيهقي⁽³⁾: "تَقَرَّدَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ⁽⁴⁾: لَا يُتَابَعُ فِي حَدِيثِهِ".

وممن ضعف إسناد الحديث؛ البوصيري⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾.
وأصل الحديث في صحيح مسلم⁽⁸⁾، رواه سعيد بن المسيب؛ من حديث معمر بن عبد الله بن نضلة العدوي⁽⁹⁾، بلفظ: "لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ".



حديث رقم (86):

روي أنه عليه الصلاة والسلام قال "أَعْلَنُوا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ".
قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه بهذا اللفظ من رواية عائشة رضي الله عنها، وفي إسناده خالد بن إلياس المديني وهو ضعيف، قال الإمام أحمد: منكر الحديث...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽¹¹⁾: حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ، وَالْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَا: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ إِلْيَاسَ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ

- (1) مسند الفاروق لابن كثير (348/1).
- (2) الكامل في ضعفاء الرجال (349/6).
- (3) السنن الكبرى (50/6).
- (4) التاريخ الكبير (278/6).
- (5) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (10/3).
- (6) ديوان الضعفاء (ص: 283).
- (7) فتح الباري (348/4) التلخيص الحبير (35/3).
- (8) كتاب المساقاة، بَابُ تَحْرِيمِ الْإِحْتِكَارِ فِي الْأَقْوَاتِ (3/1228 ح 1605).
- (9) صحابي كبير من مهاجرة الحبشة، وهو الذي خلق شعر رسول الله ﷺ في حجة الوداع. انظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (3/1434)، أسد الغابة (4/460)، الإصابة (4/213)، تقريب التهذيب (ص: 541).
- (10) البدر المنير (9/643).
- (11) سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ (1/611 ح 1895).

عائشة، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ"⁽¹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور⁽²⁾، وأبو نعيم⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، من طرق عن عيسى بن يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة الرأي.

وأخرجه الترمذي⁽⁵⁾، من طريق عيسى بن ميمون⁽⁶⁾، تابع ربيعة في الرواية عن القاسم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عَيْسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيُّ، أخو إسرائيل، ثقة مأمون، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁷⁾.

خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ، أَبُو الْهَيْثَمِ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ، متروك الحديث، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ، وابن ماجه⁽⁸⁾.

وبإي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

خالد بن إلياس متروك الحديث، نسبه ابن حبان للوضع⁽⁹⁾.

قال أبو نعيم⁽¹⁰⁾: "هذا حديث مشهور؛ من حديث القاسم عن عائشة، تفرد به خالد عن ربيعة".

(1) الغزيرال: الدَّفَّ لَأَنَّهُ يُشَبَّهُ الْغُرْبَالِ فِي اسْتِدَارَتِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (352/3).

(2) سنن سعيد بن منصور (203/1 ح 635).

(3) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (265/3).

(4) السنن الكبرى (473/7 ح 14698).

(5) سنن الترمذي، كتاب النكاح، بَابُ مَا جَاءَ فِي إِعْلَانِ النِّكَاحِ (390/3 ح 1089).

(6) قال ابن حجر: ضعيف. تقريب التهذيب (ص: 441).

(7) تهذيب الكمال (70/23)، تهذيب التهذيب (237/8)، تقريب التهذيب (ص: 441).

(8) الجرح والتعديل (321/3)، التاريخ الكبير (140/3)، تهذيب الكمال (33/8)، تهذيب التهذيب (80/3)،

تقريب التهذيب (ص: 187).

(9) المجروحين لابن حبان (279/1).

(10) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (265/3).

أما ما رواه الترمذي من طريق عيسى بن ميمون، فهو ضعيف؛ ولا تصلح متابعتة لأن يرتقي الحديث.

قال الترمذي: هذا حديث غريب حسن في هذا الباب، وعيسى يضعف في الحديث. وتعقبه ابن الملقن فقال⁽¹⁾: "وفي ذلك نظر؛ فقد قال البخاري⁽²⁾: هو منكر الحديث، وقال ابن حبان⁽³⁾: منكر الحديث لا يحتج بروايته، وقال ابن مهدي⁽⁴⁾: استعديت عليه فقلت: ما هذه الأحاديث التي تحدث عن القاسم عن عائشة؟ فقال: لا أعود. وهذا الحديث من روايته عن القاسم عن عائشة".

وقد ضعف ابن الجوزي⁽⁵⁾ هذا الحديث من الوجهين. وللحديث شاهد حسن⁽⁶⁾، رواه الترمذي⁽⁷⁾ وغيره؛ من حديث مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ الْجَمْعِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، الدُّفُ وَالصَّوْتُ".



حديث رقم (87):

روي " أنه ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يُنَزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ"⁽⁸⁾. قال ابن الملقن⁽⁹⁾: "هذا الحديث ضعيف، رواه أبو داود، وابن ماجه في "سننهما" بهذا اللفظ من حديث علي بن عاصم، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً، وعليّ هذا ضعفه، " قال النسائي⁽¹⁰⁾: متروك. وقال أحمد⁽¹¹⁾: ما له تكتب أحاديثه، أخطأ يترك خطؤه ويكتب صوابه، قد أخطأ غيره. وقال ابن أبي خيثمة⁽¹²⁾: قيل ليحيى بن معين: إن أحمد بن حنبل يقول فيه: ثقة. قال: لا والله ما كان عنده قط ثقة، ولا حدث عنه بحرف قط، فكيف صار عنده

- (1) البدر المنير (643/9).
- (2) التاريخ الكبير (402/6).
- (3) انظر: المجروحين (118/2).
- (4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (287/6).
- (5) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (138/2).
- (6) حسنه الترمذي والألباني وشعيب الأرنؤوط. انظر: إرواء الغليل (50/7)، حاشية مسند أحمد (213/30).
- (7) سنن الترمذي، الكتاب والباب السابقين (390/3 ح 1088).
- (8) الشرح الكبير للرافعي (158/5).
- (9) البدر المنير (253/5).
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال (326/6). والذي في الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 76): ضعيف.
- (11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (198/6).
- (12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (199/6).

اليوم ثقة؟ ! وقال يزيد بن هارون: ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال ابن أبي خيثمة⁽¹⁾: ما عتبت عليه إلا أنه كان يخلط فيلج ويستصغر أصحابه. وقال يزيد بن زريع⁽²⁾: أفادني عن خالد الحذاء، وهشام بن حسان أحاديث، فأنكرها وما عرفها. وقال أبو زرعة⁽³⁾: إنه تكلم بكلام سوء ولم يفسره. قلت: وثم للحديث علة أخرى، وهي عطاء بن السائب المختلط بأخرة... "

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ، وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ يَنْزَعَ عَنْهُمْ الْحَدِيدُ وَالْجُلُودُ، وَأَنْ يُدْفَنُوا بِدِمَائِهِمْ وَثِيَابِهِمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق علي بن عاصم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ زِيَادِ الطُّوسِيِّ، وَيُلَقَّبُ بِشُعْبَةَ الصَّغِيرِ، ثَقَّةٌ حَافِظٌ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽⁸⁾.

عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ بْنِ صُهَيْبٍ أَبُو الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ مَوْلَى قَرِيبَةَ بِنْتِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁹⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (198/6).

(2) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (243/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (103/8).

(4) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، بَابُ فِي الشَّهِيدِ يُغَسَّلُ (195/3 ح 3134).

(5) مسند أحمد (92/4 ح 2217).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الشُّهَدَاءِ وَدَفْنِهِمْ (485/1 ح 1515).

(7) السنن الكبرى (22/4 ح 6812).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (525/3)، تهذيب الكمال (435/9)، تهذيب التهذيب (355/3)، تقريب التهذيب (ص: 218).

(9) تهذيب الكمال (505/20)، سير أعلام النبلاء (249/9)، تهذيب التهذيب (344/7)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (195/2).

قال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطيء ويصّر ورمي بالتشيع.

وترجح الباحثة: أنه ضعيف مطلقاً، وذلك بالنظر إلى أقوال النقاد التي نقلها ابن الملقن فيه.

عطاء بن السائب الثقفي مَوْلَاهُم الكوفي، صدوقٌ اختلط⁽²⁾، مات سنة ستٍ وثلاثين ومائة، روى له البخاري حديثاً واحداً متابعه، والأربعة⁽³⁾.

قال أحمد⁽⁴⁾: عطاء ثقة ثقة، رجل صالح، من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء....، وسمع منه حديثاً... علي بن عاصم، وكان يرفع، عن سعيد بن جبير أشياء لم يكن يرفعها.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- علي بن عاصم ضعيف.
- عطاء بن السائب مختلط، وسماع علي بن عاصم منه بعد الاختلاط، كما نص عليه أحمد سابقاً، وكذا قال ابن حجر⁽⁵⁾: "هو مما حدث به عطاء بعد الاختلاط". وضعفه النووي⁽⁶⁾.



(1) تقريب التهذيب (ص: 403).

(2) راجع: شرح علل الترمذي (736/2). حيث فصل ابن رجب في ذكر ضابط التمييز بين السماع قبل الاختلاط وبعده.

(3) تهذيب الكمال (90/20)، تهذيب التهذيب (204/7)، تقريب التهذيب (ص: 391)، الجرح والتعديل (333/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (334/6). وانظر: الكواكب النيرات (ص: 327).

(5) التلخيص الحبير (276/2).

(6) خلاصة الأحكام (946/2).

حديث رقم (88):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه النسائي من حديث إسماعيل بن عياش، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: "عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا"⁽²⁾.

وهذا حديث ضعيف، لأنه من رواية إسماعيل عن غير الشاميين، فإن ابن جريج حجازي مكي. وقد قال يحيى بن معين: هو ثقة فيما روى عن الشاميين. وقال أحمد: ما روى عن الشاميين صحيح، وما روى عن الحجازيين فليس بصحيح. قال الشافعي: وكان مالك يذكر أنه السنة وكنت أتابعه عليه وفي نفسي منه شيء، حتى علمت أنه يريد سنة أهل المدينة فرجعت عنه. قلت - يعني ابن الملقن -: وحديث عمرو هذا يرجح ما قاله مالك.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله⁽³⁾: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَّتِهَا".

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ أيضاً، من طريق إسماعيل بن عياش، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عِيسَى بْنُ يُونُسَ، بْنِ أَبَانَ الرَّمْلِيُّ⁽⁵⁾، مات سنة أربع وستين ومائتين، روى له النسائي، وابن ماجه⁽⁶⁾.

(1) البدر المنير (443/8).

(2) معنى الحديث: أن دية الرجل والمرأة المجني عليهما خطأ متساويتان فيما دون الثلث، فإذا بلغت دية الجناية الثلث صارت ديتها نصف دية الرجل. وهو قول الشافعي في القديم. انظر: المجموع شرح المذهب (119/19)، الأم للشافعي (329/7).

(3) سنن النسائي، كتاب القسامة، باب عقل المرأة (44/8 ح 4805).

(4) سنن الدارقطني (77/4 ح 3128).

(5) نسبة إلى مدينة الرملة الفلسطينية المحتلة، وأصله من الكوفة إلا أنه رحل إلى الرملة. الأنساب للسمعاني (169/6).

(6) سير أعلام النبلاء (363/12)، تهذيب الكمال (61/23).

وثقه النسائي⁽¹⁾، وفي موضع⁽²⁾: لا بأس به، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال: "كان راوياً لضمرة، ربما أخطأ"، وقال الذهبي⁽⁴⁾: ثقة.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾، وأبو داود⁽⁶⁾: صدوق.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق ربما أخطأ.

ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّمْلِيُّ، وَهُوَ دِمَشْقِيُّ الْأَصْلِ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ الْأُرْبَعَةُ⁽⁸⁾.

وثقه ابن سعد⁽⁹⁾، وابن معين⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، والعجلي⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾.

وقال أحمد⁽¹⁴⁾: "رجل صالح ثقة ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق"، وقال مرة⁽¹⁵⁾: "ثقة ثقة"، وقال أيضاً⁽¹⁶⁾: "من الثقات المأمونين رجل صالح، صالح الحديث، لم يكن بالشام رجل يشبهه".

وقال الساجي⁽¹⁷⁾: "صدوق يهيم عنده مناكير"، وقال أبو حاتم⁽¹⁸⁾: "صالح". قال

(1) تهذيب الكمال (61/23).

(2) مشيخة النسائي (ص: 67).

(3) (495/8).

(4) ميزان الاعتدال (328/3).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (292/6).

(6) تهذيب الكمال (61/23).

(7) تقريب التهذيب (ص: 441).

(8) سير أعلام النبلاء (325/9)، تهذيب التهذيب (460/4)، تقريب التهذيب (ص: 441).

(9) الطبقات الكبير (475/9).

(10) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 135).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (319/13).

(12) الثقات (473/1).

(13) (324/8).

(14) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (549/2).

(15) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 249).

(16) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/4).

(17) تهذيب التهذيب (461/4).

(18) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (467/4).

الذهبي⁽¹⁾: "كان عالمًا نبيلًا، له غلطات".

قال ابن حجر⁽²⁾: صدوق يهم قليلاً.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشِ بْنِ سُلَيْمِ الْحَنْصِيِّ، الْعَنْسِيُّ مَوْلَاهُمْ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخطئ في غيرهم، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، روى له الأربعة⁽³⁾.

اتفق النقاد جُلُّهم على أن إسماعيل ثقة إذا روى عن الشاميين، مخطئ في روايته عن الحجازيين، والعراقيين.

فقال يحيى⁽⁴⁾: هُوَ ثَقَّةٌ فِيمَا رَوَى عَنْ: الشَّامِيِّينَ، وَأَمَّا رِوَايَتُهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَإِنَّ كِتَابَهُ ضَاعَ، فَخَلَطَ فِي حَفْظِهِ عَنْهُمْ.

قال دحيم⁽⁵⁾: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ فِي الشَّامِيِّينَ غَايَةً، وَخَلَطَ عَنِ الْمَدَنِيِّينَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ⁽⁶⁾: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ إِنَّمَا هُوَ مَا رَوَى عَنْ الشَّامِيِّينَ، وَرَوَى عَنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَأَهْلِ الْحِجَازِ مَنَاقِيرَ.

وقال الذهبي⁽⁷⁾: حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْحِجَازِيِّينَ وَالْعِرَاقِيِّينَ، لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَحَدِيثُهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ صَالِحٌ مِنْ قِبَلِ الْحَسَنِ، وَيُحْتَجُّ بِهِ إِنْ لَمْ يَعَارِضْهُ أَقْوَى مِنْهُ.

قالت الباحثة: هذا الحديث من رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين، فلا يحتج به.

عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل⁽⁸⁾. سبقت ترجمته في حديث رقم (5).

عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. إسناده حسن. وسبق الترجمة لهم في الحديث رقم (72).

(1) تاريخ الإسلام (93/5).

(2) تقريب التهذيب (ص: 280).

(3) تاريخ بغداد (186/7)، شرح علل الترمذي (773/2)، سير أعلام النبلاء (312/8)، تقريب التهذيب (ص: 109).

(4) انظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي (ص: 104)، تاريخ بغداد (186/7).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/3).

(6) العلل الكبير للترمذي (ص: 390).

(7) سير أعلام النبلاء (321/8).

(8) جامع التحصيل (ص: 229)، تقريب التهذيب (ص: 363)، طبقات المدلسين (ص: 41).

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف، وله علتان:

الأولى: نبه عليها ابن الملقن: وهي أنه من رواية إسماعيل بن عياش، عن غير الشاميين فإن ابن جريج حجازي مكي.

الثانية: أن ابن جريج مدلس من الثالثة⁽¹⁾، ولم يصرح بالسماع. وأرسل هذا الحديث عن عمرو بن شعيب. قال البخاري⁽²⁾: "لم يسمع ابن جريج من عمرو بن شعيب". وضعفه الألباني⁽³⁾.



حديث رقم (89):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: "هذا الحديث رواه الإمام أحمد في "مسنده"، وأبو داود في "سننه" من حديث محمد بن حُجَّادَةَ، عن رجل، عن عبد الله بن أبي أوفى " أن رسول الله ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَا يُسْمَعَ وَقْعُ قَدَمٍ". وهذا حديث ضعيف بجهالة هذا الرجل...".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُجَّادَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، " أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى لَا يُسْمَعَ وَقْعُ قَدَمٍ".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق عفان بن مسلم، بإسناده، ولفظه.

(1) طبقات المدلسين (ص: 41).

(2) العلل الكبير للترمذي (ص: 108).

(3) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (309/7).

(4) البدر المنير (410/4).

(5) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بَابُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الظُّهْرِ (212/1 ح 802).

(6) مسند أحمد (484/31 ح 19146).

(7) السنن الكبرى (96/2 ح 2487).

وقال البيهقي هذا الرجل هو طَرَفَةُ الحَضْرَمِيِّ.

وأخرجه البزار⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، من طريق يحيى الحِمَّاني، عن أبي إسحاق الحُمَيْسي، عن محمد بن جُحَادَةَ، قال: عن طَرَفَةَ الحَضْرَمِيِّ، عن عبد الله بن أبي أوفى، مطولاً.

دراسة رجال الإسناد:

هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى بْنِ دِينَارٍ، الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَوْذِيُّ، مَوْلَاهُمْ، الْبَصْرِيُّ، ثَقَّةٌ رِجَالُهُ وَمَا بِهِمْ، سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽³⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ الْكُوفِيُّ، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽⁴⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى عَلَقَمَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيِّ، شَهِدَ الْحَدِيثَ وَخَبِيرٌ وَمَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْمَشَاهِدِ، وَلَمْ يَزَلْ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى قَبِضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ بَقِيَ بِالْكُوفَةِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، لِإِبْهَامِ الرَّوَايَةِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، وَقَدْ سُمِّيَ عِنْدَ الْبَزَارِ⁽⁶⁾، وَالْبَيْهَقِيِّ⁽⁷⁾ طَرَفَةَ الْحَضْرَمِيِّ.

ولكن هذا الإسناد ضعيف أيضاً، ففيه: يحيى الحِمَّاني حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث⁽⁸⁾، وخازم بن الحسين الحُمَيْسي، ضعيف⁽⁹⁾.

وأما طرفة الحضرمي؛ فذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال الأزدي⁽¹¹⁾: "لا يصح حديثه"،

(1) مسند البزار (302/8 ح 3376).

(2) السنن الكبرى (96/2 ح 2488).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (108/9)، تهذيب الكمال (305/30)، تهذيب التهذيب (69/11)، تقريب التهذيب (ص: 574).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (222/7)، تهذيب الكمال (579/24)، تقريب التهذيب (ص: 471).

(5) الاستيعاب (870/3)، أسد الغابة (78/3) الإصابة (7/5).

(6) مسند البزار (302/8 ح 3376).

(7) السنن الكبرى (96/2 ح 2488).

(8) تقريب التهذيب (ص: 593).

(9) تقريب التهذيب (ص: 186).

(10) (398/4).

(11) ميزان الاعتدال (335/2).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: مقبول.

ونقل ابن الملقن⁽²⁾ عن المزني⁽³⁾: أن هذا الحديث رواه أبو إسحاق الحُمَيْسي، عن محمد بن جُحادة، عن كثير الحضرمي، عن ابن أبي أوفى، بطوله.

ثم قال: "والظاهر أن كثيرًا هذا هو كثير بن مرة، الذي روى عن معاذ وجماعة من الصحابة، وهو ثقة كما شهد له بذلك ابن سعد⁽⁴⁾ والعجلي⁽⁵⁾ وابن حبان⁽⁶⁾، وقال النسائي⁽⁷⁾: لا بأس به. فإن يكنه فإسناده صحيح".

وللحديث شاهد في الصحيحين⁽⁸⁾ من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، ثبت بطوله رضي الله عنه في الركعة الأولى.



حديث رقم (90):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني، عن مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، ثنا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَانِيُّ، ثنا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عن أَبِيهِ، عن ابن عباس - رفعه - : "أَنْكَحُوا الْأَيَّامَى وَأَدُّوا الْعَلَائِقَ، قِيلَ: مَا الْعَلَائِقُ، قَالَ: مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ وَلَوْ بِقَضِيبٍ مِنْ أَرَاكَ"⁽¹⁰⁾. وهو حديث ضعيف؛ صالح هذا مجهول الحال، كما قاله ابن القطان.

(1) تقريب التهذيب (ص: 282).

(2) انظر: البدر المنير (411/4)، خلاصة البدر المنير (187/1).

(3) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (291/4).

(4) الطبقات الكبير (450/9).

(5) الثقات (225/2).

(6) الثقات (332/5).

(7) تهذيب الكمال (159/24).

(8) صحيح البخاري، كتابُ الآذان، بابُ يُطَوَّلُ فِي الرَّكْعَةِ (156/1 ح 779)، صحيح مسلم، كتابُ الصلاة، بابُ القراءةِ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ (333/1 ح 451).

(9) البدر المنير (676/7).

(10) الأراك هي الشجرة التي يتخذ منها المساويك. عمدة القاري (251/19).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته (1): حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ مَنْصُورٍ، نا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ الْحَرَّانِيُّ، نا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَنْكِحُوا الْأَيَامَى"، ثَلَاثًا، قِيلَ: مَا الْعَلَائِقُ بَيْنَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، قَالَ: "مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ، وَلَوْ قَضَيْتُ مِنْ أَرَاكِ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني (2)، وابن عدي (3)، ومن طريقه البيهقي (4)، من طريق عمرو بن خالد الحرَّاني، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ الْحَضْرَمِيُّ، قال العقيلي (5): روى عن ابن البيلماني مناكير، وقال ابن القطان: مجهول الحال (6).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، ضعيف وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان، من السابعة، روى له أبو داود، وابن ماجه (7).

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ، أبو محمد، مولى عمر بن الخطاب، ضعيف، من الثالثة، روى له الأربعة (8).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

(1) سنن الدارقطني (4/357 ح 3600).

(2) المعجم الكبير للطبراني (12/239 ح 12990).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (7/388).

(4) السنن الكبرى (7/391 ح 14379).

(5) الضعفاء الكبير (4/1258).

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (3/503)، ميزان الاعتدال (2/296)، لسان الميزان (3/172).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/311)، المجروحين لابن حبان (2/264)، الكامل في ضعفاء الرجال (7/384)، تقريب التهذيب (ص: 492).

(8) تهذيب الكمال (10/17)، تهذيب التهذيب (6/149)، تقريب التهذيب (ص: 337).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- صالح بن عبد الجبار، مجهول الحال، يروي المناكير عن ابن البيلماني.
- محمد بن البيلماني، وأبوه ضعيفان.

قال ابن حبان⁽¹⁾: لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه، إذا كان من رواية، ابنه لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب.

قال ابن عدي⁽²⁾: وهذه الأحاديث مع غيرها الذي يرويها ابن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عمر، وابن عباس، وكل ما روي عن ابن البيلماني؛ فالبلاء فيه من بن البيلماني.

وضعف هذا الإسناد ابن الملقن في الخلاصة⁽³⁾، وابن الجوزي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.
وروى ابن البيلماني هذا الحديث مرسلًا⁽⁶⁾، وراوه مرفوعاً؛ عن أبيه، عن ابن عمر⁽⁷⁾.
وأسانيدُ هذا الحديث ضَعِيفَةٌ، قاله البيهقي⁽⁸⁾.



حديث رقم (91):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: "هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه"، عن أحمد بن محمد بن زياد، ثنا محمد بن الفضل بن جابر، ثنا صالح بن مالك، ثنا سَوَّار بن مصعب، ثنا محمد بن شَرْحَبِيل الهَمْدَانِي، عن المغيرة بن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: "امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْخَبَرُ". ولم يضعفه. وهو حديث ضعيف بمرة، ورجاله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومجهول، محمد بن الفضل وشيخه لا يعرفان، كما قاله ابن القطان⁽¹⁰⁾، وسَوَّار واهٍ".

(1) الثقات (91/5).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (388/7).

(3) خلاصة البدر المنير (204/2).

(4) التحقيق في مسائل الخلاف (281/2).

(5) التلخيص الحبير (403/3).

(6) السنن الكبرى (390/7 ح 14375)، وانظر: علل الدارقطني (232/13).

(7) السنن الكبرى (391/7 ح 14378).

(8) معرفة السنن والآثار (214/10).

(9) البدر المنير (217/8)، خلاصة البدر المنير (240/2).

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (127/3).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته (1): أخبرنا أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن الفضل بن جابر، نا صالح بن مالك، نا سوار بن مصعب، نا محمد بن شريحيل الهمداني، عن المغيرة بن شعبه، قال: قال رسول الله ﷺ: "امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي (2) من طريق محمد بن الفضل بن جابر، بإسناده بنحوه.

وقال: "وكذلك رواه زكريا بن يحيى الواسطي عن سوار بن مصعب، وسوار ضعيف".

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن محمد بن زياد، أبو سهل القطان، مات سنة خمسين وثلاث مائة (3).

وثقه الدارقطني (4)، وابن الجوزي (5)، وابن كثير (6)، زاد ابن كثير: "حافظاً".

وقال أبو بكر البرقاني (7)، والخطيب (8): كان صدوقاً، زاد الخطيب: "كان يميل إلى التشيع،

وإنما كرهوه لمزاح كان فيه"، وقال الذهبي (9): "الإمام، المحدث، الثقة، مسند العراق".

وقال الدارقطني بعد أن ساق له حديثاً (10): أظن الوهم من أبي سهل القطان... ولعله قد

دخل عليه حديث في حديث.

قالت الباحثة: ثقة ربما وهم.

محمد بن الفضل بن جابر السقطي، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين.

(1) سنن الدارقطني (483/4 ح 3849).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (731/7).

(3) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام (763/7)، المعين في طبقات المحدثين (ص: 112)، كلاهما للذهبي، النقائ

ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطْلُوبُغَا (46/2)، شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي (261/4).

(4) سوالات السلمي للدارقطني (ص: 90).

(5) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (133/14).

(6) البداية والنهاية (271/11).

(7) تاريخ بغداد (194/6).

(8) تاريخ بغداد (194/6).

(9) سير أعلام النبلاء (521/15).

(10) انظر: أطراف الغرائب والأفراد (278 /5).

وثقه الخطيب⁽¹⁾، وقال الدارقطني⁽²⁾: صدوق.

قالت الباحثة: صدوق.

صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ.

لم أقف له على ترجمة؛ سوى ما قاله ابن القطان⁽³⁾: محمد بن الفضل وشيخه - يعني صالح بن مالك - لا يعرفان.

سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، الهَمْدَانِيُّ الكُوفِيُّ، الْمُؤَدِّنُ، الْأَعْمَى.

وَاهٍ كَمَا قَالَ ابْنُ الْمَلْقَنِ⁽⁴⁾. وَلَمْ يَبْعِدْ ابْنُ حَجَرٍ فَقَالَ⁽⁵⁾: مَتْرُوكٌ.

مُحَمَّدُ بْنُ شَرْحَبِيلٍ الْهَمْدَانِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ⁽⁶⁾، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ⁽⁷⁾: مَتْرُوكٌ الْحَدِيثُ، يَرَوِي أَحَادِيثَ بِوَاطِيلٍ مَنَاقِيرَ.

الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ بْنِ أَبِي عَامِرٍ بْنِ مَسْعُودٍ بْنِ مُعْتَبٍ، مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ أُولَى الشَّجَاعَةِ وَالْمَكِيدَةِ.

شَهِدَ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ، كَانَ رَجُلًا طَوَالًا، مَهِيئًا أَعْرَافًا، وَلِيَ إِمْرَةَ الْبَصْرَةِ ثُمَّ الْكُوفَةِ، مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ⁽⁸⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

- صالح بن مالك شيخ محمد بن الفضل ؛ مجهول.
- سَوَّارُ بْنُ مُصْعَبٍ، ومحمد بن شرحبيل، كلاهما ضعيف، وقال ابن حجر: هما مَتْرُوكَانِ⁽⁹⁾.

(1) تاريخ بغداد (256/4).

(2) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 145).

(3) انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (127/3).

(4) وانظر أقوال النقاد: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (3/422)(3/361)، التاريخ الكبير للبخاري

(4/169)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 50)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/272)، المجروحين

لابن حبان (1/356)، الكامل في ضعفاء الرجال (4/531)، تاريخ بغداد (10/288).

(5) انظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية (2/143).

(6) (9/40).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (7/285).

(8) الاستيعاب (4/1445)، أسد الغابة (4/471)، سير أعلام النبلاء (3/21)، الإصابة (6/156).

(9) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (2/143).

وبهذه العلل ضعفه ابن الملقن فقال: "رجاله من محمد بن الفضل إلى المغيرة ما بين ضعيف ومجهول، محمد بن الفضل وشيخه لا يعرفان".

قالت الباحثة: أما محمد بن الفضل فمعروف ، حيث وثقه الخطيب، والدارقطني.

وضَعَفَ هذا الإسناد: أبو حاتم، والبيهقي، وعبد الحق، وابن القطان، وغيرهم⁽¹⁾.



حديث رقم (92):

عن أبي العُشْرَاءِ الدَّارِمِي، عن أبيه أنه قال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ⁽²⁾ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللِّبَّةِ⁽³⁾؟ فقال: "وَأَبْيَكُ لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ".

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه بدون القَسَمِ أحمد وأصحاب السنن الأربعة والبيهقي وهو حديث ضعيف؛ فإن أبا العُشْرَاءِ الدَّارِمِي - بضم العين وبالمد على الهمز - فيه جهالة وقد تكلم البخاري وغيره في حديثه.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْعُشْرَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا تَكُونُ الذَّكَاءُ إِلَّا مِنَ اللَّبَّةِ، أَوِ الْحَلْقِ ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ" قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا فِي الْمُتَرَدِّيةِ⁽⁶⁾ وَالْمُنَوَّحَشِ".

(1) علل الحديث، لابن أبي حاتم (119/4)، نصب الراية، للزيلعي (473/3)، التلخيص الحبير (497/3).

(2) أي الذَّبْحُ الشَّرْعِيُّ. تحفة الأحوذى (47/5)

(3) الحلق الذي يفصل الرأس من الرقبة، واللِّبَّةُ التي في أصل الرقبة فوق الصدر، عند ملتقى الرقبة باليدين، والتي يكون بها النحر للإبل. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (223/4) جامع الأصول (484/4) كلاهما لابن الأثير.

(4) البدر المنير (245/9).

(5) سنن أبي داود، في الذبائح، باب ما جاء في ذبيحة الحيوان (103/3 ح 2825).

(6) قال القرطبي: الْمُتَرَدِّيةُ هِيَ الَّتِي تَنَرَّدَى مِنَ الْعُلُوِّ إِلَى السُّفْلِ فَتَمُوتُ، كَانَ ذَلِكَ مِنْ جَبَلٍ أَوْ فِي بَيْتٍ وَنَحْوِهِ. الجامع لأحكام القرآن (49/6).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، وابن ماجه⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والدارمي⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، وابن الجارود⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، وغيرهم، من طرق عن حماد بن سلمة، عن أبي العشرء، عن أبيه، به. دراسة رجال الإسناد:

حماد بن سلمة، ثقة عابد، تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث رقم (19). أبو العشرء الدارمي، اختلفوا في اسمه، واسم أبيه، فقال بعضهم: اسمه أسامة بن قهطيم، وقيل عطار بن بز، وقيل غير ذلك⁽⁹⁾. وهو مجهول قاله ابن حجر⁽¹⁰⁾، لا يعرف حاله ولا يعرف له ولا لأبيه إلا هذا الحديث، ولا روى عنه إلا حماد بن سلمة⁽¹¹⁾. قال البخاري⁽¹²⁾: في حديثه واسمه وسماه من أبيه نظر. وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾. الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة أبي العشرء، وأبيه. سئل أحمد عن حديثه هذا فقال⁽¹⁴⁾: هو عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة.

- (1) سنن الترمذي، في الأطعمة، باب ذكر المتردية في البئر (4/75 ح 1481).
- (2) سنن النسائي، كتاب الضحايا، باب ذكر المتردية في البئر التي لا يوصل إلى حلقها (7/228 ح 4408).
- (3) سنن ابن ماجه، في الدبائح: باب زكاة الناد من البهائم (2/1063 ح 3184).
- (4) مسند أحمد (31/278 ح 18947).
- (5) سنن الدارمي (2/1256 ح 2015).
- (6) السنن الكبرى (9/413 ح 18931).
- (7) المنتقى (ص: 227 ح 901).
- (8) المعجم الكبير (7/167 ح 6719، 6720، 6721).
- (9) انظر: الاستيعاب (3/1357)، أسد الغابة (5/215)، تهذيب الكمال (34/85)، تهذيب التهذيب (12/167).
- (10) تقريب التهذيب (ص: 658). وقال في التلخيص الحبير: "لا يعرف حاله". (4/164).
- (11) انظر: بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (3/582)، معرفة أنواع علوم الحديث، لابن الصلاح (ص 423).
- (12) التاريخ الكبير (2/22).
- (13) (3/3)، (5/55)، (5/189).
- (14) البدر المنير (9/246)، تهذيب التهذيب (12/167).

وقال الترمذي⁽¹⁾: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة، ولا نعرف لأبي العشاء عن أبيه غير هذا الحديث.

وقال الخطابي⁽²⁾: ضعفوا هذا الحديث؛ لأن راويه مجهول، وأبو العشاء لا يدرى من أبوه، ولم يروه غير حماد بن سلمة.

وبخصوص تغير حماد بن سلمة، لم يتميز سماع ابن يونس منه قبل الاختلاط أم بعده، ولكن هذا لا يضير، حيث تابعه عبد الرحمن بن مهدي، عند النسائي وابن الجارود، وهو من أثبت أصحاب حماد.

قال النسائي⁽³⁾: أثبت أصحاب حماد بن سلمة؛ ابن مهدي، وابن المبارك، وعبد الوهاب الثقفي.

وللحديث شاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني⁽⁴⁾، وفيه بكر بن الشُّرُود وهو ضعيف⁽⁵⁾.



(1) سنن الترمذي (75/4)

(2) معالم السنن (280/4).

(3) الكواكب النيرات (ص: 461).

(4) المعجم الأوسط (130/5 ح 4867).

(5) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدوري (72/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (191/2)، ميزان الاعتدال

(346/1)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (34/4).

حديث رقم (93):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه"، من حديث حجاج، عن ابن جريج قال: أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَبِيرٍ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ فَيَخْرُصُ النَّخْلَ⁽²⁾ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ". وفي هذا جهالة المُخْبِر لابن جريج عن ابن شهاب...
قال ابن عبد البر في "استنكاره"⁽³⁾: إِنَّ قَوْلَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ "وَإِنَّمَا كَانَ أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَرْصِ لِكَيْ تُحْصَى... إِلَى آخِرِهِ، يُقَالُ: إِنَّهُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ شَهَابٍ، وَقِيلَ: مِنْ قَوْلِ عُرْوَةَ، وَقِيلَ: مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أُخْبِرْتُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ وَهِيَ تَذْكُرُ شَأْنَ خَبِيرٍ: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعُثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى يَهُودَ فَيَخْرُصُ النَّخْلَ حِينَ يَطِيبُ قَبْلَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁵⁾ من طريق أبي داود، بمثله.
وأخرجه عبد الرزاق⁽⁶⁾، ومن طريقه ابن خزيمة⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والدرقطني⁽⁹⁾، البيهقي⁽¹⁰⁾، دون ذكر الوساطة بين ابن جريج، وابن شهاب.

(1) البدر المنير (542/5).

(2) الخَرْصُ: هو الحصر والتقدير، بمعنى أن يأتي العامل إلى النخل وينظر فيه، فيقول: هذه النخلة تساوي كذا صاعاً، وهكذا يمشي بين النخل ويقدر كم تساوي، فيخرج بنتيجة هي أن ثمرة هذا البستان تبلغ كذا وكذا. انظر بتصرف: لسان العرب (21/7)، الموسوعة الفقهية الكويتية (21/19)، الفقه الإسلامي وأدلته، للزحيلي (1912/3).

(3) الاستنكار (225/3).

(4) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، بابُ مَتَى يُخْرَصُ النَّمْرُ (110/2 ح 1606)، وفي البيوع، بابُ في الخَرْصِ (263/3 ح 3413).

(5) السنن الكبرى (207/4 ح 7440).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (129/4 ح 7219).

(7) صحيح ابن خزيمة (41/4 ح 2315).

(8) المعجم الكبير (175/13 ح 419).

(9) سنن الدارقطني (52/3 ح 2052).

(10) معرفة السنن والآثار (111/6 ح 8179).

دراسة رجال الإسناد:

حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمِصِّيَّيُّ، الْأَعْوَرُ، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، مات سنة ست ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁾.

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، ثقة فقيه فاضل وكان يرسل ويدلس. سبقت ترجمته في الحديث رقم (5).

محمد بن شهاب الزهري، متفق على جلالته واتقانه، مدلس من الثالثة⁽²⁾. سبقت ترجمته في الحديث رقم (6).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- حَجَّاجُ الْأَعْوَرِ الْمِصِّيَّيُّ، ثقة ، اختلط بأخرة، ولا يضير اختلاطه.
- قال الذهبي⁽³⁾: ما هو تغيراً يضر... لما قدم حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ فِي آخر مرة، خَلَطَ، فَرَأَاهُ يَحْيَى يُخَلِّطُ، فَقَالَ لِابْنِهِ: لَا تَدْخُلْ عَلَى الشَّيْخِ أَحَدًا.
- ابن جريج مدلس من الثالثة⁽⁴⁾، ولم يصرح بالسماع.
- قال ابن خزيمة: أخاف أن يكون ابن جريج لم يسمع هذا الخبر من ابن شهاب.
- ابن شهاب الزهري، أيضاً مدلس من الثالثة⁽⁵⁾، ولم يصرح بالسماع.
- المخبر عن ابن جريج مجهول.

(1) تهذيب الكمال (457/5)، تهذيب التهذيب (205/2)، تقريب التهذيب (ص: 153)، الكواكب النيرات (ص: 458).

(2) طبقات المدلسين (ص: 45).

(3) سير أعلام النبلاء (449/9).

(4) طبقات المدلسين (ص: 41).

(5) طبقات المدلسين (ص: 45).

وبهذا السبب أعله ابن الملقن⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾.

وذكر الدارقطني الاختلاف في إسناد الحديث فقال⁽⁴⁾: "رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ⁽⁵⁾، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَرْسَلَهُ مَالِكٌ، وَغَيْرُهُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا".

ورواه الترمذي⁽⁶⁾ من طريق ابن شهاب، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ ﷺ⁽⁷⁾. وقال⁽⁸⁾: "هذا حديث حسن غريب... وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: حَدِيثُ ابْنِ جُرَيْجٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَحَدِيثُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَثْبَتُ وَأَصَحُّ".



حديث رقم (94):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: أخرجه الطبراني في أكبر معاجمه...، عن أبي طلحة مرفوعاً: "الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ".
في سنده من لا أعرفه.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽¹⁰⁾: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا هَارُونُ بْنُ مُوسَى بْنِ رَاشِدٍ الْمُسْتَمْلِي الْكَبِيرُ مُكْحَلَةٌ، ثنا عُمَرُ بْنُ أَيُّوبَ الْمُؤَصِّلِيُّ، عَنْ مَصَادِ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي

(1) البدر المنير (542/5)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (55/2).

(2) التلخيص الحبير (379/2).

(3) إرواء الغليل (281/3).

(4) سنن الدارقطني (52/3 ح 2052).

(5) انظر ترجمته: تهذيب الكمال (9/13)، تهذيب التهذيب (380/4)، تقريب التهذيب (ص: 271)، طبقات المدلسين (ص: 54).

(6) سنن الترمذي (27/3 ح 644).

(7) انظر ترجمته: الاستيعاب (1023/3)، أسد الغابة (452/3)، الإصابة (356/4).

(8) سنن الترمذي (27/3)، العلل الكبير (ص: 104).

(9) البدر المنير (412/7).

(10) المعجم الكبير (101/5 ح 4723)، المعجم الأوسط (161/4 ح 3868).

إِسْحَاقَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي الرَّجْمِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ".

تخريج الحديث:

انفرد به الطبراني، من حديث أبي طلحة.

دراسة رجال الإسناد:

علي بن سعيد بن بشير الرّازي، الملقب بعليّك⁽¹⁾، مات سنة تسع وتسعين ومائتين.

مختلف فيه:

قال ابن يونس⁽²⁾: "كان يفهم ويحفظ، تكلموا فيه، وكان من المحدّثين الأجلاد"، وقال مسلمة بن القاسم⁽³⁾: "كان ثقة عالمًا بالحديث"، وقال الخليلي⁽⁴⁾: "حافظ متقن"، وقال الذهبي⁽⁵⁾: "الحافظ البارع"، وفي موضع⁽⁶⁾: "حافظ رجال جوال".

وقال الدارقطني⁽⁷⁾: "ليس في حديثه كذلك ... وقد تكلم فيه أصحابنا بمصر وأشار بيده وقال هو كذا وكذا كأنه ليس هو بثقة"، وقال أيضاً⁽⁸⁾: "ليس بذاك تفرد بأشياء".

وقال الهيثمي⁽⁹⁾: ضعيف، وقال مرة⁽¹⁰⁾: لين، وفي موضع⁽¹¹⁾: "فيه كلام لا يضر".

قال ابن حجر⁽¹²⁾: "لعل كلامهم فيه من جهة دخوله في أعمال السلطان".

قالت الباحثة: صدوق له أوهام.

هارون بن موسى بن راشد المُستَمَلِي مُكْحَلَة، مات سنة سبع وأربعين ومائتين.

(1) قال الذهبي: الكاف في عليّك هي علامة التصغير في علي بالفارسية. سير أعلام النبلاء (146/14).

(2) تاريخ ابن يونس المصري (154/2).

(3) لسان الميزان (231/4).

(4) الإرشاد (437/1).

(5) سير أعلام النبلاء (146/14).

(6) ميزان الاعتدال (131/3).

(7) انظر: سوالات حمزة للدارقطني (ص: 244).

(8) ميزان الاعتدال (131/3).

(9) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (131/5).

(10) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (103/8).

(11) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (110/10).

(12) لسان الميزان (231/4).

اختلف في اسم أبيه ف قيل: هارون بن موسى. وهو ما ذكره ابن حبان في الثقات؛ قال⁽¹⁾:
"كان يتعاطى الحفظ". والمزي⁽²⁾ في ترجمة عمر بن أيوب.

وقال الخطيب⁽³⁾، وابن أبي يعلى⁽⁴⁾، والسمعاني⁽⁵⁾، وابن مفلح⁽⁶⁾، والذهبي⁽⁷⁾: سفيان -
يعني هارون بن سفيان -.

وقال ابن عساكر⁽⁸⁾: "وهو ابن سفيان بن راشد"، ثم خالف فذكره في إسناد حديث باسم:
هارون بن موسى المستملي الكبير مَكْحُولَة.

وكذا قال ابن حجر في التهذيب⁽⁹⁾، وقال في النزهة⁽¹⁰⁾ هارون بن سفيان.

قالت الباحثة: هارون هذا ؛ سواء كان ابن موسى أو ابن سفيان ، كل من ترجم له لم
يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

عمر بن أيوب الموصلي، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود،
والنسائي، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

قال يحيى بن معين⁽¹²⁾: ثقة، وزاد في موضع⁽¹³⁾: مأمون، وقال أحمد⁽¹⁴⁾: ثقة، وفي
موضع⁽¹⁵⁾: ليس به بأس، وقال أيضاً⁽¹⁶⁾: ليس باللين. وقال أبو داود⁽¹⁷⁾: "ثقة، كان أحمد يمدحه"،

(1) (240/9).

(2) تهذيب الكمال (279/21)

(3) تاريخ بغداد (34/16).

(4) طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى (395/1).

(5) الأنساب (246/12).

(6) المقصد الأرشد، لابن مفلح (71/3).

(7) تاريخ الإسلام (1269/5).

(8) تاريخ دمشق (223/30).

(9) تهذيب التهذيب (429/7).

(10) نزهة الألباب في الألقاب (194/2).

(11) تهذيب الكمال (280/21)، تهذيب التهذيب (429/7).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (411/4).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (464/4).

(14) تاريخ بغداد (12/13).

(15) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (534/1).

(16) تاريخ بغداد (12/13).

(17) تاريخ بغداد (12/13).

وقال الدارقطني⁽¹⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: "يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه وروايته عن الثقات". وقال الذهبي⁽³⁾: حافظ ثبت، وفي موضع⁽⁴⁾: ثقة.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: صالح.

وقال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق له أوهام.

قالت الباحثة: ثقة.

مصاد بن عقبة.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽⁷⁾: "مستقيم الحديث على قلته". ولم يذكر أبو حاتم⁽⁸⁾

فيه جرحاً ولا تعديلاً.

يحيى بن أبي إسحاق الحضرمي البصري، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁰⁾، وابن سعد⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، والذهبي⁽¹³⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁴⁾. وقال أبو حاتم⁽¹⁵⁾: لا بأس به، صالح.

(1) تاريخ بغداد (12/13).

(2) (439/8).

(3) الكاشف (55/2).

(4) ميزان الاعتدال (183/3).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (99/6).

(6) تقريب التهذيب (ص: 410).

(7) (497/7).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (440/8).

(9) تهذيب الكمال (199/31)، تهذيب التهذيب (178/11).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/9).

(11) الطبقات الكبير (253/9).

(12) تهذيب الكمال (200/31).

(13) ميزان الاعتدال (361/4)، الكاشف (361/2).

(14) الثقات لابن حبان (524/5).

(15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (126/9).

وقال أحمد⁽¹⁾: "في حديثه نكارة"، وقال مرة⁽²⁾: "في حديثه بعض الضعف".

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق ربما أخطأ.

زيد بن سهل بن الأسود، أبو طلحة الأنصاري الخزرجي، صحابي مشهور بكنيته، وهو زوج أم سليم بنت ملحان أم أنس بن مالك، شهد العقبة وبدراً وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ وهو أحد النقباء، وهو الذي حفر قبر رسول الله ﷺ ولحده، قيل أنه مات سنة أربع وثلاثين⁽⁴⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل:

- علي بن سعيد الرازي، صدوق له أوهام، ولم يتابع.
- هارون مَكْحَلَة، لم أقف على من جرحه أو عدله.
- عمر بن أيوب ثقة، ولكن لا يعتبر بحديثه هنا لأنه لم يرو هذا الحديث عن ثقة - أي هارون مكحلة -، ولا روى عنه ثقة - أي مَصَاد بن عقبة - . قال ابن حبان⁽⁵⁾: "يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه وروايته عن الثقات".
- مَصَاد بن عقبة، لم أقف فيه على جرح أو تعديل، سوى ذكر ابن حبان له في ثقاته.
- يحيى ابن أبي إسحق، صدوق ربما أخطأ، ولم يتابع.

قال الطبراني⁽⁶⁾: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ إِلَّا مَصَادُ بْنُ عُقْبَةَ وَلَا رَوَاهُ، عَنْ مَصَادٍ إِلَّا عُمَرُ بْنُ أَبِييُوبَ، تَقَرَّدَ بِهِ: هَارُونُ بْنُ مُوسَى، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمَّارٍ، وَلَا يُرَوَّى عَنْ أَبِي طَلْحَةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ".

(1) الضعفاء الكبير للعقيلي (4/1511)، تهذيب التهذيب (11/178).

(2) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (1/399).

(3) تقريب التهذيب (ص: 587).

(4) انظر: الاستيعاب (2/554)، أسد الغابة (2/137)، سير أعلام النبلاء (2/27)، الإصابة في تمييز الصحابة

(2/502)، تقريب التهذيب (ص: 223).

(5) الثقات لابن حبان (8/439).

(6) المعجم الأوسط (4/161).

وقال ابن الملقن⁽¹⁾، والهيتمي⁽²⁾: "في سنده من لا أعرفه". فلعلهما يريدان بهذه العبارة: هارون مَحْلَة، أو مَصَاد بن عقبة.



حديث رقم (95):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه" من رواية موسى بن عبيدة الرِّبَدي وهو واه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه كان يقول: "مِنَ السُّنَّةِ⁽⁴⁾ أَنْ تُدَلَّكَ الْمَرْأَةُ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِنَاءِ عَشِيَّةَ الْإِحْرَامِ ، وَتُغْلَفَ رَأْسُهَا⁽⁵⁾ بِغَسَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا طِيبٌ وَلَا تُحْرِمَ عَطَلًا⁽⁶⁾ ". ورواه البيهقي من طريق الشافعي، عن سعيد بن سالم، عن موسى بن عبيدة - وهو واه كما سلف - عن أخيه عبد الله بن عبيدة - وهو كأخيه - وعبد الله بن دينار قالوا: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَمْسَحَ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا عِنْدَ الْإِحْرَامِ بِشَيْءٍ مِنَ الْحِنَاءِ ، وَلَا تُحْرِمَ وَهِيَ غُفْلٌ" قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَكَذَلِكَ أَحَبُّ لَهَا. قاله البيهقي وقد روي عن موسى بن عبيدة. . . فذكر مثل رواية الدارقطني السالفة، ثم قال: وليس بمحفوظ.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽⁷⁾: حدثنا ابنُ مَخْلَدٍ، أخبرنا صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلٍ بْنِ صَالِحٍ، أخبرنا أَبِي، نا مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ قَانَ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ، أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: "مِنَ السُّنَّةِ تَدَلُّكَ الْمَرْأَةُ مِنْ رَأْسِهَا بِشَيْءٍ مِنَ حِنَاءِ عَشِيَّةِ الْإِحْرَامِ، وَتُغْلَفَ رَأْسُهَا بِغَسَلَةٍ لَيْسَ فِيهَا طِيبٌ وَلَا تُحْرِمَ عَطَلًا ".

(1) البدر المنير (412/7).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (116/3).

(3) البدر المنير (138/6).

(4) قول الصحابي "من السنة كذا" مرفوع عند أهل الحديث وأكثر أهل العلم، لظهور أن النبي ﷺ هو الأمر وأنها سنته. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح (ص: 123)، المنهل الروي، لابن جماعة (ص: 41)، نزهة النظر، لابن حجر (ص: 108).

(5) أي: تغسل رأسها بالماء دون طيب.

(6) عَطَلَتِ الْمَرْأَةُ عَطَلًا ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حُلِيٌّ، وَلَمْ تَلْبَسِ الزَّيْنَةَ وَخَلَا جَبْدُهَا مِنَ الْقَلَانِدِ، فَهِيَ عَاطِلٌ وَعُطْلٌ.

انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (416/2)، لسان العرب (453/11).

(7) سنن الدارقطني (321/3 ح 2669).

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾ مرسلًا، من طريق عبد الله بن عبيدة، وعبد الله بن دينار، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنِ حَفْصٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَطَّارُ الدُّورِيُّ، مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة⁽²⁾.

قال الدارقطني⁽³⁾: ثقة مأمون.

وقال الخطيب⁽⁴⁾: كان أحد أهل الفهم موثقًا به في العلم، متسع الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفًا بالأمانة مذكورًا بالعبادة.

قالت الباحثة: ثقة.

صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلِ بْنِ صَالِحِ الْأَعْوَرِ الْبَغْدَادِي، مات سنة سبع وثمانين ومائتين⁽⁵⁾.

قال الدارقطني⁽⁶⁾: ليس بالقوي، وقال البيهقي⁽⁷⁾: يروي المناكير.

وروى البيهقي⁽⁸⁾ من طريقه عن أبيه، حديثًا⁽⁹⁾، وقال: في إسناده ضعفاء، قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: عني بذلك صالحًا وأباه...

مقاتل بن صالح، أبو صالح⁽¹¹⁾.

ضعفه البيهقي كما مر قريبًا، وقال ابن الملقن⁽¹²⁾: والد صالح لا يعرف.

(1) السنن الكبرى (76/5 ح 9053).

(2) سير أعلام النبلاء (256/15)، طبقات الحفاظ، للسيوطي (ص: 346).

(3) سوالات حمزة للدارقطني (ص: 81).

(4) تاريخ بغداد (499/4).

(5) تاريخ بغداد (438/10)، ميزان الاعتدال (301/2).

(6) سوالات الحاكم للدارقطني (ص: 119).

(7) السنن الكبرى (456/1).

(8) السنن الكبرى (221/1 ح 666).

(9) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: "اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى غَسْلِ مَحَاجِمِهِ".

(10) لسان الميزان (177/3).

(11) المتفق والمفترق (1953/3).

(12) البدر المنير (399/2).

مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبْرِقَانِ أَبُو هَمَّامٍ الْأَهْوَازِيُّ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن المديني⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾، والذهبي⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾ وقال: رُبِمَا أَخْطَأَ، وقال ابن معين⁽⁶⁾، والنسائي⁽⁷⁾: ليس به بأس، وقال أبو حاتم⁽⁸⁾: صالح الحديث صدوق، وقال أبو زرعة⁽⁹⁾: "صالح هو وسط"، ونقل ابن شاهين قول ابن معين⁽¹⁰⁾: "لم يكن صاحب حديث، ولكن لا بأس به"، وقال البخاري⁽¹¹⁾: "معروف الحديث".

وقال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق ربما وهم.

مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ بْنِ نَشِيطِ الرَّبَذِيِّ، ضعيف ولا سيما في عبد الله بن دينار، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، روى له التِّرْمِذِيُّ، وابن ماجه⁽¹³⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، للعلل الآتية:

- صالح بن مقاتل بن صالح، ضعيف، وأبوه لا يعرف .

(1) تهذيب الكمال (210/25)، تهذيب التهذيب (166/9).

(2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (210/25).

(3) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 339).

(4) تاريخ الإسلام (1194/4).

(5) (441/7).

(6) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (86/1)، سؤالات ابن الجنيدي (ص: 485).

(7) تهذيب الكمال (210/25).

(8) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (260/7).

(9) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (260/7).

(10) تاريخ أسماء الثقات (ص: 205).

(11) التاريخ الكبير (87/1).

(12) تقريب التهذيب (ص: 478).

(13) انظر: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 199)، رواية ابن محرز (72/1)، رواية الدوري (257/3)،

سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص: 120)، الكامل في ضعفاء الرجال (44/8)، تهذيب الكمال

(114/29)، ميزان الاعتدال (213/4)، تهذيب التهذيب (357/10)، تقريب التهذيب (ص: 552).

• موسى بن عبيدة، ضعيف لا سيما في روايته عن عبد الله بن دينار. وهذا الحديث من روايته عنه.

قال أحمد⁽¹⁾: اضرب على حديث موسى بن عبيدة، وقال أيضاً⁽²⁾: حدث بأحاديث مناكير عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.
وقال مسلم⁽³⁾: موسى بن عبيدة؛ عن عبد الله بن دينار ضعيف الحديث.
وقال الدارقطني⁽⁴⁾: موسى بن عبيدة، ليس بالقوي عن عبد الله بن دينار.



حديث رقم (96):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه البيهقي من حديث الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سئلَ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ لَهُ قُبْلٌ وَذَكَرَ: مِنْ أَيْنَ يُورَثُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ".

وهذا إسناد ضعيف. أما الكلبي، وهو محمد بن السائب بن بشر الكوفي فواه، ... قال ابن حبان⁽⁶⁾: "وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه. وروى عن أبي صالح، عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير ابن عباس ولا سمع منه، لا يحل الاحتجاج به". وأبو صالح هذا فليس بأبي صالح ذكوان السمان، المُخَرَّجُ له في الصحيحين عن أبي هريرة؛ إنما هو: باذام - بباء موحدة ثم ألف ثم ذال معجمة ثم ألف ثم ميم، ويقال: بنون بدلها، مولى أم هانئ بنت أبي طالب الكوفي، تكلم فيه غير واحد، وترك ابن مهدي الرواية عنه، وضعفه البخاري⁽⁷⁾، وقال النسائي⁽⁸⁾: "ليس بثقة"، وقال في "سننه الكبير"⁽⁹⁾: ضعيف....

(1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (206/3).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (60/3).

(3) انظر: الكنى والأسماء (639/1).

(4) علل الدارقطني (338/11).

(5) البدر المنير (483/2 - 484).

(6) المجروحين لابن حبان (255/2).

(7) التاريخ الكبير (144/2).

(8) تهذيب الكمال (251/25). وقال: مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ. الضعفاء والمتروكون (ص: 93).

(9) السنن الكبرى للنسائي (368/3).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله (1): أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنَا أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا أَبُو صَالِحٍ الْقَاسِمُ بْنُ اللَّيْثِ الرَّسْعَنِيُّ، ثنا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ مَوْلُودٍ وُلِدَ لَهُ قُبْلُ وَدَكَرَ: مِنْ أَيْنَ يُورَثُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "يُورَثُ مِنْ حَيْثُ يَبُولُ". مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِهِ.

تخريج الحديث:

رواه ابن الجوزي (2) من طريق سليمان بن عمرو النَّخَعِيِّ (3)، تابع أبا يوسف القاضي في الرواية عن الكلبي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي، صاحب أبي حنيفة النعمان، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة (4).

مختلف فيه:

قال النسائي (5): ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات (6)، وقال الخطيب (7): "لم يختلف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني في ثقته في النقل"، وقال أحمد (8): "صدوق ولكن من أصحاب أبي حنيفة لا ينبغي أن يروى عنه شيء"، قال ابن عدي (9): "ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثاً منه إلا أنه يروى عن الضعفاء... وكثيراً ما يخالف أصحابه ويتبع الأثر وإذا روى عنه ثقة؛

(1) السنن الكبرى (428/6 ح 12518)، معرفة السنن والآثار (157/9).

(2) الموضوعات لابن الجوزي (230/3).

(3) كذاب. انظر ترجمته: التاريخ الكبير للبخاري (28/4)، أحوال الرجال (ص: 330)، الجرح والتعديل لابن أبي

حاتم (132/4) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 48).

(4) انظر: مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، للذهبي (ص: 57-76).

(5) تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد (ص: 124).

(6) (645/7).

(7) تاريخ بغداد (359/16).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (201/9).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (468/8).

ويروى هو عن ثقة، فلا بأس به وبرواياته"، وقال الفلاس⁽¹⁾: "كان أبو يوسف صدوقاً كثير الغلط"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "يكتب حديثه"، وقال يزيد بن هارون⁽³⁾: "لا يحل الرواية عنه"، وقال البخاري⁽⁴⁾: "تركوه"، وقال الدارقطني⁽⁵⁾: "في حديثه ضعف".

وترجح الباحثة: أنه صدوق كثير الغلط.

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكَلْبِيِّ، متهم بالكذب ورُمي بالرفض، مات سنة ست وأربعين ومائة، روى له الترمذي⁽⁶⁾.

أَبُو صَالِحٍ بَازَامُ، مَوْلَى أُمِّ هَانِيٍّ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ، ضعيف مدلس⁽⁷⁾ يرسل، روى له الأربعة⁽⁸⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

- أبو يوسف القاضي؛ صدوق كثير الغلط. وقد روى هذا الحديث عن ليس ب ثقة بل متهم بالكذب - يعني الكلبى -، فلا يحتج بروايته.
 - محمد بن السائب الكلبى؛ متهم بالكذب.
 - أبو صالح بازام؛ ضعيف، مدلس، ومرسل.
- قال الكلبى⁽⁹⁾: "قال لى أبو صالح: كل شئ حدثك فهو كذب". وأبو صالح هذا لم ير ابن عباس ولا سمع منه⁽¹⁰⁾.

(1) تاريخ بغداد (380/16).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (202/9).

(3) الضعفاء الكبير للعقيلي (1544/4).

(4) التاريخ الكبير (397/8).

(5) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 281).

(6) تهذيب الكمال (253/25)، تهذيب التهذيب (178/9)، تقريب التهذيب (ص: 479).

(7) لم يذكره ابن حجر في طبقات المدلسين، وإنما ألحقه المحقق بهم لإتمام الفائدة. طبقات المدلسين (ص: 60).

(8) تهذيب الكمال (8/4)، تهذيب التهذيب (417/1)، تقريب التهذيب (ص: 120).

(9) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (101/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (271/7)، الكامل في ضعفاء الرجال (255/2).

(10) المجروحين لابن حبان (185/1)، جامع التحصيل (ص: 148).

وبسبب الكلي، وأبي صالح، ضعف ابن الملقن هذا الحديث. وكذا ضعفه البيهقي وقال: "الْكَلْبِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِهِ، وَلَا بِأَبِي صَالِحٍ هَذَا".

وقال ابن الجوزي⁽¹⁾: هذا حديث لا يصح، وقد اجتمع فيه كذابون: أبو صالح، والكلي، وسليمان بن عمرو النَّخَعِيُّ.

ونقل النووي⁽²⁾ الاتفاق على ضعفه. وقال الألباني⁽³⁾: موضوع. فيتلخص مما سبق أنه حديث لا يصح الاحتجاج به.

لكن ابن المنذر⁽⁴⁾ نقل الإجماع على مقتضى هذا الحديث، وأنه يورث من حيث مباله؛ فيستغنى بالإجماع عنه، والله الحمد. قاله ابن الملقن⁽⁵⁾.



حديث رقم (97):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه البيهقي في "سننه" من حديث عبد الله بن مُحَرَّرٍ - بالراء المهملة المكررة في آخره - عن قتادة، عن أنس "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوءَةِ". وهو حديث ضعيف بمرّة؛ لأن عبد الله هذا وإياه بالاتفاق...

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمته⁽⁷⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ الْعَلَوِيُّ رحمته، أَنبَأَ حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ الطُّوسِيَّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَادٍ الْأَبْيُورِدِيُّ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النُّبُوءَةِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: إِنَّمَا تَرَكُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَرَّرٍ لِحَالِ هَذَا الْحَدِيثِ.

(1) الموضوعات (230/3).

(2) المجموع شرح المذهب (46/2).

(3) الإرواء (152/6).

(4) انظر: الإقناع لابن المنذر (290/1)، المجموع، للنووي (106/16).

(5) البدر المنير (486/2).

(6) البدر المنير (339/9).

(7) السنن الكبرى (505/9 ح 19273).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، والبزار⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طرق عن عبد الله بن مُحَرَّر، عن قتادة.

وأخرجه الطحاوي⁽⁴⁾، والطبراني⁽⁵⁾، والضياء المقدسي⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس. كلاهما (قتادة، ثمامة بن عبد الله) عن أنس، به، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ، أَبُو الْحَسَنِ الْعَلَوِيُّ، من كبار شيوخ البيهقي، مات سنة إحدى وأربعمئة⁽⁷⁾.

قال ابن الصلاح⁽⁸⁾: "أنتى عليه الحاكم؛ وقال: شيخ الشرف فى عصره، ذو الهمة العالية، والعبادة الظاهرة، والسجايا الطاهرة...".

وقال الذهبي⁽⁹⁾: "الإمام، السيّد، المُحدّث، الصّدّوق". وقال ابن العماد⁽¹⁰⁾: "كان سيّدًا، نبيلًا، صالحًا".

وترى الباحثة أن عبارات العلماء مشعرة بتوثيقه.

حَاجِبُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُفْيَانَ الطُّوسِيِّ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِ مِائَةٍ⁽¹¹⁾.

-
- (1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (329/4).
 - (2) مسند البزار (478/13 ح 7281).
 - (3) الكامل في ضعفاء الرجال (214/5).
 - (4) شرح مشكل الآثار (78/3 ح 1053).
 - (5) المعجم الأوسط (298/1 ح 994).
 - (6) الأحاديث المختارة (205/5 ح 1833).
 - (7) التحبير في المعجم الكبير، للسمعاني (116/2)، تاريخ الإسلام (36/9)، طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (148/3).
 - (8) طبقات الفقهاء الشافعية (148/1).
 - (9) سير أعلام النبلاء (98/17).
 - (10) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (9/5).
 - (11) انظر ترجمته: النقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطْلُوبُغَا (230/3)، سير أعلام النبلاء (337/15)، ميزان الاعتدال (429/1)، لسان الميزان (146/2).

مختلف فيه:

وَتَقَّهُ ابْنُ مَنَدَه⁽¹⁾⁽²⁾، والخليلي⁽³⁾، وقال ابن حجر⁽⁴⁾: "روى ابن طاهر حديثاً من طريقه؛ وقال عقبه: رواه أثبات ثقات".

وضعه الحاكم، وقال⁽⁵⁾: لم يسمع قط حديثاً لكنه كان له عم قد سمع الحديث، فجاء البلاذري إليه وقال: هل كنت مع عمك في المجلس؟ فقال: بلى؛ فانتخب من كتب عمه. . .

وقال الذهبي⁽⁶⁾: ضعيف الحديث، وفي موضع⁽⁷⁾: شيخ مشهور.

وتميل الباحثة إلى أنه في مرتبة الصدوق.

مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الْأَبْيُورِدِيُّ، ثقة، مات سنة ثمانٍ أو تسعٍ وأربعين⁽⁸⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ، متروك، روى له ابن ماجه⁽⁹⁾.

وبياقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، لأجل:

• عبد الله بن محرر، متروك الحديث.

روى له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال⁽¹⁰⁾: "وهذه الأحاديث، عن ابن محرر، عن قتادة، عن أنس التي أُمليتْها عامتها، لا يتابع عليه ويرويه ابن محرر، عن قتادة".

(1) محمد بن إسحاق بن يحيى، أبو عبد الله بن منده (395هـ). انظر: ترجمته: تاريخ أصبهان (278/2)، وفيات الأعيان، لابن خلكان (289/4)، طبقات الحنابلة (167/2)، ميزان الاعتدال (479/3).

(2) تاريخ الإسلام (700/7).

(3) الإرشاد (866/3).

(4) لسان الميزان (146/2).

(5) سؤالات السجزي للحاكم (ص: 79).

(6) العبر في خبر من غير (51/2).

(7) المغني في الضعفاء (140/1).

(8) انظر: الثقات لابن حبان (99/9)، تهذيب الكمال (92/25)، تهذيب التهذيب (126/9)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(9) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (212/5)، أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 307)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 62)، الجرح والتعديل (176/5)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (217/5).

وقال البزار⁽¹⁾: "وحديث عبد الله بن مُحَرَّرٍ لا نَعْلَمُ رواه أَحَدٌ، عن قتادة، عن أَنَسٍ غَيْرُهُ، وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ جِدًّا، وَإِنَّمَا يُكْتَبُ مِنْ حَدِيثِهِ مَا لَيْسَ عِنْدَ غَيْرِهِ".

وقال البيهقي⁽²⁾: "قال عبد الرزاق: إنما تركوا عبد الله بن محرر لحال هذا الحديث". قال أيضاً⁽³⁾: هو حديث منكر.... وقد روي من وجه آخر عن قتادة، ومن وجه آخر عن أنس، وليس بشيء..

وتبعه النووي فقال⁽⁴⁾: هذا حديث باطل.

قال ابن حجر⁽⁵⁾: "أما الوجه الآخر عن قتادة: فلم أره مرفوعاً؛ وإنما ورد أنه كان يفتي به؛ كما حكاه ابن عبد البر، بل جزم البزار وغيره بتفرد عبد الله بن محرر به عن قتادة".

ثم خالف بعد ذلك في الفتح فقال⁽⁶⁾: أخرجه أبو الشيخ من رواية إسماعيل بن مسلم، عن قتادة، وإسماعيل ضعيف⁽⁷⁾، فلعله سرقه من عبد الله بن محرر.

أما الوجه الآخر عن أنس: فرواه، عبد الله بن المثنى بن أنس، عن عمه ثمامة بن عبد الله بن أنس — كما هو مبين في التخریج —، وثمامة صدوق⁽⁸⁾، وعبد الله بن المثنى صدوق كثير الغلط⁽⁹⁾.

قال ابن حجر⁽¹⁰⁾: "فلولا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحاً، لكن قد قال ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بقوي، وقال أبو داود: لا أخرج حديثه، وقال الساجي: فيه ضعف لم يكن من أهل الحديث روى مناكير، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر

(1) مسند البزار (13/478 ح7281).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (9/505 ح19273).

(3) خلاصة البدر المنير (2/390)، التلخيص الحبير (4/362).

(4) المجموع شرح المذهب (8/431).

(5) التلخيص الحبير (4/362).

(6) انظر بتصرف: فتح الباري لابن حجر (9/595).

(7) إسماعيل بن مسلم هو البصري المكي. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/198)، الكامل في

ضعفاء الرجال (1/462)، تهذيب الكمال (3/198)، تهذيب التهذيب (1/332)، تقريب التهذيب (ص:

110).

(8) تهذيب التهذيب (2/29)، تقريب التهذيب (ص: 134).

(9) تهذيب التهذيب (5/388)، تقريب التهذيب (ص: 320).

(10) فتح الباري لابن حجر (9/595).

حديثه، قال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، ووثقه العجلي، والترمذي، وغيرهما. فهذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدهم بالحديث لم يكن حجة. وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الإسناد فأخرج هذا الحديث في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين⁽¹⁾، ويحتمل أن يقال إن صح هذا الخبر؛ كان من خصائصه ﷺ.

أما الألباني⁽²⁾ فذهب إلى تحسين الإسناد من هذا الوجه - عبد الله بن المثنى بن أنس، عن عمه ثمامة - لأمرين:

الأول: أن حال عبد الله وسط، وأنه حجة في روايته عن عمه، لصلته به، ومعرفته لحديثه، وبهذا السبب فسر تخريج البخاري له في صحيحه، والضياء في المختارة.

الثاني: أن متابعه إسماعيل بن مسلم، وإن كان ضعيفاً فإنه لم يتهم بالسرقة مع كثرة ما قيل فيه، بل صرح بعضهم أنه كان يخطيء، فمثله يمكن الاستشهاد بحديثه فيقوى الحديث به.

وترجح الباحثة رأي البيهقي وغيره؛ ممن ذهب إلى تضعيف هذا الحديث، وأن طرقه لا تصلح لأن يرتقي إلى درجة الحسن لشدة ضعفها.



حديث رقم (98):

قال ابن الملقن⁽³⁾: عن ابن عباس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: "إِذَا رَعَفَ⁽⁴⁾ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَغْسِلْ عَنْهُ الدَّمَ ، ثُمَّ لِيُعِدْ وَضُوءَهُ وَيَسْتَقْبِلْ صَلَاتَهُ".

رواه الدارقطني في "سننه"، والبيهقي في "خلافياته" من حديث سليمان بن أرقم، عن عطاء، عن ابن عباس، وهو حديث ضعيف؛ فإن سليمان هذا متروك الحديث...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، نَا أَبُو غَلَاثَةَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ، نَا أَبِي، نَا ابْنُ سَلَمَةَ⁽⁶⁾، عَنِ ابْنِ أَرْقَمٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ

(1) قال الضياء: إسناده صحيح. الأحاديث المختارة (205/5).

(2) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (503/6).

(3) البدر المنير (107/4).

(4) الرُعَافُ هو خروج الدم من الأنف، ويقال الرُعَافُ الدم نفسه. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (230/1).

(5) سنن الدارقطني (278/1 ح 560).

(6) محمد بن سلمة بن عبد الله الباهلي مولاها الحارثي، ثقة. تهذيب الكمال (289/25)، تهذيب التهذيب (194/9)، تقريب التهذيب (ص: 481).

عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَنْصَرِفْ فَلْيَغْسِلْ عَنْهُ الدَّمَ، ثُمَّ لِيُعِذْ وَضُوءَهُ وَيَسْتَقْبِلْ صَلَاتَهُ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾، من طريق سليمان بن أرقم، عن عطاء بن أبي رباح.

وأخرجه ابن عدي⁽³⁾، من طريق سليمان بن أرقم، عن الحسن البصري.

وأخرجه الدارقطني⁽⁴⁾ من طريق عبد الله بن طاوس، عن أبيه.

ثلاثتهم (عطاء، الحسن، طاوس بن كيسان) عن ابن عباس، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ، ضعيف، روى له أبو داود، والترمذي، والنسائي⁽⁵⁾.

عطاء بن أبي رباح، ثقة فقيه فاضل، أرسل عن عدد من الصحابة ليس فيهم ابن عباس⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل سليمان بن أرقم فإنه ضعيف، قال الدارقطني - وغيره - بعد روايته لهذا الحديث: "سليمان بن أرقم متروك". وقال ابن عدي⁽⁷⁾: "عامه ما يرويه، لا يتابع عليه".

(1) المعجم الكبير (11/165 ح 11374).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (4/236).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (4/236).

(4) سنن الدارقطني (1/286 ح 579).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (2/4)، أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 174)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص:

48)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (4/100)، تاريخ بغداد (10/18)، تهذيب الكمال (11/352)، تهذيب

التهذيب (4/168)، تقريب التهذيب (ص: 249).

(6) انظر: جامع التحصيل (ص: 237)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (4/238).

وأما متابعة عبد الله بن طاوس له عند الدارقطني، فإن في إسنادها عمر بن رباح⁽¹⁾، وهو متروك؛ كما قال الدارقطني⁽²⁾.

وقال ابن عدي⁽³⁾: هو مولى ابن طاووس، ويروي عن ابن طاووس بالبواطيل ما لا يتابعه أحد عليه، والضعف بين على حديثه.

لذا يبقى الإسناد على ضعفه، ومن ضعفه الألباني⁽⁴⁾.



حديث رقم (99):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: في الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده "أنه عليه السلام أمر بقطع هذا السارق من المفصل". لكن إسناذه ضعيف، فيه العزيمي المتروك، وغيره.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽⁶⁾: حدثنا القاضي أحمد بن كامل، نا أحمد بن عبيد الله الترسى، نا أبو نعيم النخعي، نا محمد بن عبيد الله العزمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: كان صفوان بن أمية بن خلف⁽⁷⁾ نائماً في المسجد، ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق فأخذها، فأتي به النبي ﷺ فأقر السارق، فأمر به النبي ﷺ أن يقطع، فقال صفوان: يا رسول الله أيقطع رجل من العرب في ثوبي؟ فقال رسول الله ﷺ: "أفلا كان هذا قبل أن تجيء به"، ثم قال رسول الله ﷺ: "اشفعوا ما لم يتصل إلى الوالي، فإذا أوصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه"، ثم أمر بقطعه من المفصل.

(1) انظر: التاريخ الكبير للبخاري (156/6)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 83)، تقريب التهذيب (ص: 412).

(2) سنن الدارقطني (286/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (106/6).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة (40/6).

(5) البدر المنير (653/8).

(6) سنن الدارقطني (282/4 ح 3466).

(7) انظر ترجمته: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (718/2)، أسد الغابة (405/2)، الإصابة (350/3)، تقريب التهذيب (ص: 276).

تخريج الحديث:

انفرد به الدارقطني.

دراسة رجال الإسناد:

أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ بْنِ خَلْفٍ شَجَرَةُ الْبَغْدَادِيِّ، تَلَمِذُ مُحَمَّدِ بْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ⁽¹⁾.

قال أبو الحسن بن رَزُقُوَيْهِ⁽²⁾⁽³⁾: لم تر عيناى مثله.

وقال الدارقطني⁽⁴⁾: كان متساهلاً، ربما حدث من حفظه بما ليس في كتابه، وأهلكه العُجْب، كان يختار لنفسه، ولا يقلد أحداً.

قال ابن حجر⁽⁵⁾: لينه الدارقطني، ومشاه غيره.

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ بْنِ إِدْرِيسَ الضَّبِّيِّ مَوْلَاهُمُ، الْبَغْدَادِيُّ، النَّزْسِيُّ⁽⁶⁾، ثَقَّةٌ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ⁽⁷⁾.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَانِيٍّ، أَبُو نُعَيْمٍ النَّحَّعِيُّ، ابْنُ بَنْتِ إِبْرَاهِيمَ النَّحَّعِيِّ، مَاتَ سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

وثقه العجلي⁽⁹⁾، وذكره ابن خلفون⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾ في ثقاتهما، زاد ابن حبان: "ربما

(1) سير أعلام النبلاء (544/15).

(2) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (211/2)، تاريخ الإسلام (206/9)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 377).

(3) تاريخ بغداد (587/5).

(4) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 91)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 164).

(5) انظر: لسان الميزان (249/1).

(6) النَّزْسِيُّ: بفتح النون وسكون الراء وكسر السين المهملة، هذه النسبة إلى النرس، وهو نهر من أنهار الكوفة، عليه عدة من القرى. الأنساب للسمعاني (74/13).

(7) تاريخ بغداد (413/5)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 87)، الثقات لابن حبان (53/8)، سير أعلام النبلاء (240/13).

(8) تهذيب الكمال (466/17)، تهذيب التهذيب (289/6).

(9) الثقات (89/2).

(10) إكمال تهذيب الكمال (244/8).

(11) الثقات لابن حبان (378/8).

أخطأ في القلب". وقال البخاري⁽¹⁾: "فيه نظر، وهو صدوق في الأصل"، وقال أبو حاتم⁽²⁾: "لا بأس به، يكتب حديثه".

وقال ابن معين⁽³⁾: "ليس بثقة، كان يكذب"، وقال أحمد⁽⁴⁾: "ليس بشيء"، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "عامة ما له لا يتابعه الثقات عليه، وقال أبو داود والنسائي⁽⁶⁾: ضعيف، وقال الدارقطني⁽⁷⁾: متروك".

قال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه.

قالت الباحثة: ضعيف، وقد فسر ابن معين سبب تكذيبه؛ بأنه يروي عن سفيان الثوري أحاديث موضوعة، فلا يُعد إفراطاً منه.

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُزْمِيُّ، متروك، مات سنة خمس وخمسين ومائة، روى له الترمذي، وابن ماجه⁽⁹⁾.

عمرو بن شعيب: صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (72).

شعيب بن محمد: صدوق. سبقت ترجمته في حديث رقم (72).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، لأجل:

- أحمد بن كامل؛ فيه لين.
- عبد الرحمن بن هانئ؛ ضعيف كذبه ابن معين.

(1) إكمال تهذيب الكمال (244/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (298/5).

(3) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 483).

(4) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (386/3).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (511/5).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (467/17).

(7) علل الدارقطني (224/14).

(8) تقريب التهذيب (ص: 352).

(9) أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 77)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 91)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/8)، المجروحين، لابن حبان (246/2)، الكامل، لابن عدي (245/7)، تهذيب الكمال، للمزي (44/26)، تهذيب التهذيب (322/9)، تقريب التهذيب (ص: 494)، كلاهما لابن حجر.

• محمد بن عبيد الله العرزمي؛ متروك.
وممن ضعفه ابن القطان⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾.
وللحديث شاهد أخرجه أبو داود⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، من طريق حميد ابن أخت صفوان.
وأخرجه النسائي⁽⁵⁾، من طريق طاوس. وأخرجه ابن ماجه⁽⁶⁾، من طريق عبد الله بن صفوان.

ثلاثتهم (حميد، طاوس، عبد الله بن صفوان) عن صفوان بن أمية، بألفاظ متغايرة.
وله شاهد آخر، أخرجه النسائي⁽⁷⁾، من طريق أشعث بن سوار، عن عكرمة، عن ابن عباس.

وأشعث بن سوار⁽⁸⁾ ضعيف، قاله النسائي⁽⁹⁾.
وقطع الألباني⁽¹⁰⁾ بصحة هذا الحديث فقال: "وجملة القول أن الحديث صحيح الإسناد من بعض طرقه، وهو صحيح قطعاً بمجموعها، وقد صححه جماعة،... ومنهم الحافظ محمد بن عبد الهادي، فقد قال في "تنقيح التحقيق"⁽¹¹⁾: "حديث صفوان صحيح".



(1) بيان الوهم والإيهام (99/5).

(2) التلخيص الحبير (179/4).

(3) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب من سرق من جزر (4/138 ح 4394).

(4) سنن النسائي، كتاب قطع السارق، باب ما يكون جزراً وما لا يكون (8/69 ح 4883).

(5) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (8/70 ح 4884).

(6) سنن ابن ماجه كتاب الحدود، باب من سرق من الجزر (2/865 ح 2595).

(7) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (8/69 ح 4882).

(8) انظر: تقريب التهذيب (ص: 113).

(9) سنن النسائي (8/69).

(10) إرواء الغليل (7/349).

(11) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (4/563).

حديث رقم (100):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني في "سننه" من حديث سعيد بن راشد، عن عباد بن كثير، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي أيوب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ".
ورواه البيهقي في "سننه" بهذا الطريق من جهة الدارقطني أيضاً، وهذا إسناد ضعيف فسعيد بن راشد، وعباد بن كثير متروكان...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، نَا جَدِّي، نَا أَبِي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: "مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ، وَمَا أَسْفَلَ مِنَ السُّرَّةِ مِنَ الْعَوْرَةِ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽³⁾، من طريق الدارقطني، بإسناده، بلفظه.

دراسة رجال الإسناد:

يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، كان من كبار الأئمة، صنف في القراءات، وفي الحديث، والفقه، مات سنة تسع وعشرين وثلاث مائة⁽⁴⁾.

قال الخطيب⁽⁵⁾، وابن الجوزي⁽⁶⁾، وابن كثير⁽⁷⁾: "كان ثقة"، زاد ابن كثير: عَدْلًا. وقال الذهبي⁽⁸⁾: الشيخ، العالم، الثقة.

قالت الباحثة: ثقة.

(1) البدر المنير (157/4).

(2) سنن الدارقطني (432/1 ح 890).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (324/2 ح 3237).

(4) شذرات الذهب، لابن العماد (166/4).

(5) تاريخ بغداد (471/16).

(6) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (18/14).

(7) البداية والنهاية (228/11).

(8) سير أعلام النبلاء (289/15).

إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ بْنِ حَسَّانٍ أَبُو يَغْفُوبَ، التَّنُوخِيُّ، الْأَنْبَارِيُّ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

وثقه الخطيب⁽¹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صدوق.
وقال الذهبي⁽⁴⁾: "الحافظ، الثقة، العلامة، ... حدث من حفظه ببغداد بأكثر من خمسين ألف حديث، كذا فليكن الحفظ، وإلا فلا".
قالت الباحثة: ثقة، والله أعلم.

بُهْلُولُ بْنُ حَسَّانَ بْنِ سِنَانٍ، التَّنُوخِيُّ الْأَنْبَارِيُّ، كَانَ أَدِيبًا لُغَوِيًّا إِبْرَاهِيمًا زَاهِدًا، تُوْفِيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَتَيْنِ⁽⁵⁾.

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح أو تعديل.
سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَازَنِيُّ، الْبَصْرِيُّ، السَّمَّاكُ.
قال البخاري⁽⁶⁾: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم⁽⁷⁾: "ضعيف الحديث، منكر الحديث"، وقال النسائي⁽⁸⁾: متروك، وقال ابن عدي⁽⁹⁾: "لا يتابعه على رواياته أحد"، وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "ينفرد عن الثقات بالمعضلات".

قالت الباحثة: متروك. وهو رأي ابن الملقن.
عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ، الثَّقَفِيُّ، الْبَصْرِيُّ، مَتْرُوكٌ، قَالَ أَحْمَدُ⁽¹¹⁾: رَوَى أَحَادِيثَ كَذَبَ لَمْ يَسْمَعْهَا، مَاتَ بَعْدَ الْمِائَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ، رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ⁽¹²⁾.

-
- (1) تاريخ بغداد (390/7).
 - (2) (119/8).
 - (3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (215/2).
 - (4) سير أعلام النبلاء (489/12).
 - (5) تاريخ بغداد (604/7)، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (132/10)، تاريخ الإسلام (42/5).
 - (6) التاريخ الكبير للبخاري (471/3).
 - (7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (20/4).
 - (8) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 53).
 - (9) الكامل في ضعفاء الرجال (431/4).
 - (10) المجروحين (324/1).
 - (11) الكامل في ضعفاء الرجال (538/5).
 - (12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (268/4)، التاريخ الكبير، للبخاري (43/6)، سوالات أبي عبيد الآجري (ص: 250)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 74)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (85/6)، المجروحين، لابن حبان (167/2)، الكامل في ضعفاء الرجال (538/5)، تقريب التهذيب (ص: 290).

زيدُ بنُ أسلم، ثقة عالم، أرسل عن عدد من الصحابة، ليس فيهم أبو أيوب⁽¹⁾.

عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة، ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، مات سنة أربع وتسعين وقيل بعد ذلك، روى له الجماعة⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه:

- بهلول بن حسان التتوخي، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- سعيد بن راشد، وعباد بن كثير النقي، متروكان، وبسببهما أعلّ ابن الملقن إسناد هذا الحديث.

وضعه أيضاً: ابن الجوزي⁽³⁾، والزيلعي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾، والألباني⁽⁶⁾.



حديث رقم (101):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: روي "أنه ﷺ قال في الرجل يشتري الأمة: "لا بأس أن ينظر إليها إلا إلى العورة، وعورئها ما بين مَعْقِدِ إِزَارِهَا إِلَى رُكْبَتَيْهَا".

هذا الحديث رواه البيهقي بهذا اللفظ من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال في إسناده: لا تقوم بمثله الحجة. قال: وعيسى بن ميمون - يعني: المذكور في إسناده - ضعيف. قلت: بل متروك.

(1) تهذيب الكمال (12/10)، جامع التحصيل (ص: 178)، تهذيب التهذيب (395/3)، تقريب التهذيب (ص: 222).

(2) تهذيب الكمال (125/20)، تهذيب التهذيب (217/7)، تقريب التهذيب (ص: 392).

(3) التحقيق في مسائل الخلاف (322/1).

(4) نصب الراية (298/1).

(5) التلخيص الحبير (666/1)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (123/1).

(6) إرواء الغليل (302/1).

(7) البدر المنير (164/4).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله ⁽¹⁾: عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ جَارِيَةٍ أَوْ اشْتَرَاهَا فَلْيَنْظُرْ إِلَى جَسَدِهَا كُلِّهِ إِلَّا عَوْرَتَهَا، وَعَوْرَتُهَا مَا بَيْنَ مَعْقِدِ إِزَارِهَا إِلَى رُكْبَتِهَا" أَخْبَرَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، أَنبَأَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْفَارِسِيُّ بِصُورَ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدِينِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، فَذَكَرَهُ قَالَ أَبُو أَحْمَدَ رحمه الله ⁽²⁾: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾، وابن عدي ⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي ⁽⁵⁾، من طريق صالح بن حسان، تابع عيسى بن ميمون؛ في الرواية عن محمد بن كعب القرظي، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن صالح بن مُحَمَّد، أبو العلاء، التميمي، الفارسي، نزيل صور ⁽⁶⁾. ⁽⁷⁾

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.

الحسين بن عيسى القُومسي، صدوق صاحب حديث. سبقت ترجمته في حديث رقم (28).

محمد التميمي، هو مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ، قاله ابن عدي ⁽⁸⁾.

ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.

عيسى بن ميمون المدني، روى له الترمذي، وابن ماجه ⁽⁹⁾.

(1) السنن الكبرى (321/2 ح 3223).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (420/6).

(3) المعجم الكبير (318/10 ح 10773).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (289/3).

(5) السنن الكبرى للبيهقي (321/2 ح 3224)، (538/5 ح 10790).

(6) صور: مدينة لبنانية تقع على ساحل البحر المتوسط.

(7) انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال (497/3)، تاريخ جرجان، لحمزة السهمي (ص: 85)، الأنساب

للسمعاني (64/1)، تاريخ دمشق لابن عساكر (191/71)، تاريخ الإسلام (170/7).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (420/6).

(9) تهذيب الكمال (52/23)، تقريب التهذيب (ص: 441).

قال ابن معين⁽¹⁾: ليس بشيء، وقال البخاري⁽²⁾: منكر الحديث، وقال عمرو بن عليّ الفلاس، وأبو حاتم⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾: متروك، وفي موضع⁽⁵⁾: ليس بثقة، وقال أبوزرعة⁽⁶⁾: ضعيف الحديث، وقال الترمذي⁽⁷⁾: يضعف في الحديث، وقال ابن حبان⁽⁸⁾: يروي عن الثقات أشياء كأنها موضوعات فاستحق مجانبته حديثه والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج بما يروي لما غلب عليه من المناكير، قال ابن عدي⁽⁹⁾: عامّة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه.

قال ابن حجر: ضعيف.

وترجح الباحثة رأي ابن الملقن⁽¹⁰⁾: بأنه متروك.

مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ سُلَيْمٍ الْقُرْظِيُّ، كَانَ أَبُوهُ كَعْبٌ مِنْ سَبِيٍّ بَنِي قُرَيْظَةَ، ثَقَّةٌ عَالِمٌ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ⁽¹¹⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- أحمد بن صالح بن محمد، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- محمد بن نوح، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- عيسى بن ميمون متروك، ومتابعه حفص بن عمر؛ ضعيف أيضاً⁽¹²⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (181/4).

(2) التاريخ الكبير، للبخاري (401/6).

(3) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(4) الضعفاء والمتروكون، للنسائي (ص: 76).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (51/23).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (287/6).

(7) سنن الترمذي، (390/3).

(8) المجروحين لابن حبان (118/2).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (424/6).

(10) البدر المنير (164/4).

(11) الثقات للعجلي (251/2)، تهذيب الكمال (343/26)، تهذيب التهذيب (420/9)، تقريب التهذيب (ص: 504).

(12) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (180/3)، المجروحين لابن حبان (259/1)، الكامل في ضعفاء الرجال (291/3)، المغني في الضعفاء (181/1).

قال البيهقي: فَهَذَا إِسْنَادٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ حُجَّةٌ وَعِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ ضَعِيفٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَهُوَ أَيْضًا ضَعِيفٌ.

وقال أيضاً⁽¹⁾: تَقَرَّدَ بِهِ حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَاضِي حَلَبَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ حَسَّانَ وَرَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ مِنْ حَدِيثِ عِيسَى بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَالْإِسْنَادَانِ جَمِيعًا ضَعِيفَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



حديث رقم (102):

رُوي أنه ﷺ قال: "لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ"⁽²⁾.

قال ابن الملقن⁽³⁾:

هذا الحديث رواه الدارقطني... من حديث سَوَّارٍ، عن ليث، عن مجاهد وطاوس، عن ابن عباس ﷺ مرفوعاً، وهذا إسناد ضعيف، سَوَّارٌ هو ابن مصعب متروك، كما قاله أحمد والدارقطني، وليث قد علمت حاله....

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ، ثنا مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيُّ، ثنا زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ، ثنا سَوَّارٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، وَطَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ⁽⁵⁾ صَدَقَةٌ، وَلَكِنْ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعَ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّأَوْ مُسِنَّةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁶⁾، وابن عدي⁽⁷⁾، بمثله إسناداً ومتناً.

(1) السنن الكبرى (5/538 ح 10790).

(2) الشرح الكبير للرافعي (5/496).

(3) البدر المنير (5/460).

(4) سنن الدارقطني (2/492 ح 1939).

(5) العوامل: جمع عاملة وهي التي يستقي عليها ويحرث وتستعمل في الاشتغال. أما التبيع: هو ما له سنة كاملة، وسمي تبيعاً لأنه يتبع أمه في المرعى، ولأن قرنه يتبع أذنه. أما المسنة: هي ما لها سنتان كاملتان، ودخلت في الثالثة. انظر: المجموع شرح المذهب (5/416)، لسان العرب (8/29).

(6) المعجم الكبير (11/40 ح 10974).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (4/534).

دراسة رجال الإسناد:

سَوَّار بن مصعب: متروك. سبقت ترجمته في حديث رقم (91).

ليث بن أبي سليم: صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك. سبقت ترجمته في حديث رقم (78).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، فيه:

سَوَّار بن مصعب؛ متروك، وقد روى هذا الحديث عن ليث بن أبي سليم، وهو مختلط، لم يتميز حديثه فترك لأجل ذلك.

وللحديث شاهد عن عَلِيِّ ٱ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ⁽¹⁾، وَالْأَرْقَطُنِيُّ⁽²⁾، صَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ⁽³⁾، وَابْنُ الْمَلْفَنِ⁽⁴⁾.



حديث رقم (103):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه "في سننه" منفرداً به، عن محمد بن عبد الله بن ثُمَيْرٍ، عن الوليد بن بُكَيْرٍ، عن عبد الله بن محمد العدوي، عن علي بن زيد بن جُدْعَانَ، عن سعيد بن المسيَّب، عن جابر ٱ قال: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ٱ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُؤْبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، ... الحديث". وهو حديث ضعيف؛ عبد الله العدوي هذا أبو الخباب وهو كذاب، وقال وكيع: وضاع. وقال خ⁽⁶⁾:

(1) السنن الكبرى (4/195 ح 7393).

(2) سنن الدارقطني (2/493 ح، 1940، 1941).

(3) بيان الوهم والإيهام (5/285).

(4) البدر المنير (5/462).

(5) البدر المنير (4/433-434).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (5/190).

عنده مناكير. وقال الرازي⁽¹⁾: منكر الحديث. وقال ابن حبان⁽²⁾: لا يحل الاحتجاج بخبره. وقال ابن عساكر في تخريجه⁽³⁾: هذا حديث غريب جداً وإسناده فيه ضعف؛ لحال عبد الله هذا. وعلي بن زيد بن جُدعان مختلف فيه، والحمل في الحديث على الأول...

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ تَمُوتُوا، وَبَادِرُوا بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ قَبْلَ أَنْ تُشْغَلُوا"⁽⁵⁾، وَصَلُّوا الَّذِي بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رَبِّكُمْ بِكَثْرَةِ ذِكْرِكُمْ لَهُ، وَكَثْرَةِ الصَّدَقَةِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، تُرْزَقُوا وَتُنْصَرُوا وَتُجْبَرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْكُمُ الْجُمُعَةَ فِي مَقَامِي هَذَا، فِي يَوْمِي هَذَا، فِي شَهْرِي هَذَا، مِنْ عَامِي هَذَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَمَنْ تَرَكَهَا فِي حَيَاتِي أَوْ بَعْدِي، وَلَهُ إِمَامٌ عَادِلٌ أَوْ جَائِرٌ، اسْتَخَفَّافًا بِهَا، أَوْ جُحُودًا لَهَا، فَلَا جَمَعَ لِلَّهِ لَهُ شَمْلُهُ، وَلَا بَارِكَ لَهُ فِي أَمْرِهِ، أَلَا وَلَا صَلَاةَ لَهُ، وَلَا زَكَاةَ لَهُ، وَلَا حَجَّ لَهُ، وَلَا صَوْمَ لَهُ، وَلَا بَرَّ لَهُ حَتَّى يَتُوبَ، فَمَنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَلَا لَا تَوْمَنَ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا يَوْمٌ أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا يَوْمٌ فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، إِلَّا أَنْ يَفْهَرَهُ بَسُلْطَانٌ، يَخَافُ سَيْفَهُ وَسَوْطَهُ".

تخريج الحديث⁽⁶⁾:

أخرجه العقيلي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، وابن عدي⁽¹⁰⁾، من طرق عن الوليد بن بكير، عن عبد الله بن محمد العدوي.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (156/5).

(2) المجروحين لابن حبان (9/2).

(3) لم تقف الباحثة على كلام ابن عساكر في تاريخ دمشق.

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب في فرض الجمعة (343/1 ح 1081).

(5) أي: يشغل عنها بالمرض وكبر السن وغير ذلك. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (334/1).

(6) لم ينفرد به ابن ماجه كما قال ابن الملقن، فلعنه يريد أنه انفرد به دون الستة.

(7) الضعفاء الكبير (354/2).

(8) المعجم الأوسط (64/2 ح 1261).

(9) السنن الكبرى (244/3 ح 5570).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (298/5).

وأخرجه ابن عساكر⁽¹⁾؛ من طريق الوليد بن بكير، عن علي بن زيد بن جدعان، مختصراً، ولم يذكر فيه عبد الله بن محمد العدوي.

وأخرجه عبد بن حميد⁽²⁾، وابن عساكر⁽³⁾، من طريق حمزة بن حسان⁽⁴⁾. كلاهما (عبد الله بن محمد العدوي، حمزة بن حسان) عن علي بن زيد بن جدعان. وأخرجه أبو يعلى⁽⁵⁾، - ومن طريقه ابن عدي⁽⁶⁾، - من طريق الوليد وهو شيخ من أهل الصلاح، عن محمد بن علي أبو جعفر الباقر.

كلاهما (علي بن زيد، محمد بن علي) عن سعيد بن المسيب، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَّابٍ، لين الحديث، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽⁷⁾.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ، متروك، رماه وكيع بالوضع، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽⁸⁾.

عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ بْنُ جُدْعَانَ، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث رقم (85).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده منكر، فيه:

- الوليد بن بكير، لين الحديث.
- عبد الله بن محمد العدوي، متروك رمي بالوضع. ومُتَابِعُهُ حمزة بن حسان مجهول.

(1) تاريخ دمشق (104/71).

(2) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 344 ح 1136).

(3) تاريخ دمشق (312/61).

(4) سكت عنه أبو حاتم، وقال ابن حجر: مجهول. انظر: الجرح والتعديل (210/3)، لسان الميزان (359/2).

(5) مسند أبي يعلى الموصلي (381/3 ح 1856).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (299/5).

(7) تهذيب الكمال (6/31)، تهذيب التهذيب (11/132)، تقريب التهذيب (ص: 581).

(8) تهذيب الكمال (16/102)، تهذيب التهذيب (6/21)، تقريب التهذيب (ص: 322).

• علي بن جُدعان، ضعيف الحديث، ومتابعه أبو جعفر الباقر وإن كان ثقة⁽¹⁾؛ إلا أن الراوي عنه مجهول.

قال ابن عبد البر⁽²⁾: "جماعة أهل العلم بالحديث يقولون: أن هذا الحديث؛ من وضع عبد الله بن محمد العدوي؛ وهو عندهم موسوم بالكذب". وقال أيضاً⁽³⁾: "أسانيده واهية". وممن ضعفه أيضاً: أبو حاتم⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، وابن رجب الحنبلي⁽⁶⁾، والبوصيري⁽⁷⁾. قال ابن الملقن⁽⁸⁾: والدليل الصحيح على المسألة⁽⁹⁾؛ هو ما رواه البخاري⁽¹⁰⁾ عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: "لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ".



حديث رقم (104):

قال ابن الملقن⁽¹¹⁾: هذا الحديث رواه البيهقي في "سننه" لكن من رواية جابر ﷺ قال: رُشَّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءُ رَشًّا، قَالَ: وَكَانَ الَّذِي رَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَبْرِهِ بِلَالُ بْنُ رِبَاحٍ بَقْرِيَّةً، بَدَأَ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى رِجْلَيْهِ. وهو حديث ضعيف فإن في إسناده الواقدي، وقد ضعفه الجمهور، ونسبه إلى الوضع الرازي⁽¹²⁾ والنسائي⁽¹³⁾، وقال علي بن المديني⁽¹⁴⁾: روى ثلاثين ألف حديث لا تعرف. وقال ابن عدي⁽¹⁵⁾: أحاديثه غير محفوظة والبلاء منه.

(1) تقريب التهذيب (ص: 497).

(2) تهذيب التهذيب (21/6).

(3) فتح الباري لابن رجب (196/6).

(4) علل الحديث لابن أبي حاتم (153/5).

(5) علل الدارقطني (358/13).

(6) فتح الباري لابن رجب (195/6).

(7) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (129/1).

(8) البدر المنير (435/4).

(9) يعني: إمامة المرأة للرجال.

(10) صحيح البخاري، كتاب المغازي، بابُ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ (8/6 ح4425).

(11) البدر المنير (324/5).

(12) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (21/8). وليس فيه أنه نسبه للوضع.

(13) الضعفاء والمتروكون (ص: 92)، مشيخة النسائي (ص: 76). وليس فيهما أنه نسبه للوضع. ولكن فيهما:

متروك، ليس بثقة.

(14) الضعفاء الكبير للعقيلي (1267/4).

(15) الكامل في ضعفاء الرجال (484/7).

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي رحمه الله ⁽¹⁾: روى مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَوْنٍ، عَنْ أَبِي عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "رُشَّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءُ رَشًّا، قَالَ: وَكَانَ الَّذِي رَشَّ الْمَاءَ عَلَى قَبْرِهِ بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ بَقْرِيَّةً، بَدَأَ مِنْ قِبَلِ رَأْسِهِ مِنْ شِقِّهِ الْأَيْمَنِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى رِجْلَيْهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِالْمَاءِ إِلَى الْجِدَارِ، لَمْ يَقْدِرْ عَلَى أَنْ يَدُورَ مِنَ الْجِدَارِ ". أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ يَعْنِي ابْنَ بَطَّةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ الْجَهْمِ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَرَجِ، ثنا الْوَاقِدِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فَذَكَرَهُ.

تخريج الحديث:

انفرد به البيهقي.

دراسة رجال الإسناد:

عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بَطَّة ⁽²⁾ العُكْبَرِيُّ ⁽³⁾، أبو عبد الله، مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة.

قال أبو القاسم الأزهرى ⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾: "ابن بطّة ضعيف ضعيف، ليس بحجة"، وقال الذهبي ⁽⁶⁾: "كان صاحب حديث، ولكنه ضعيف من قبل حفظه".

وقال ابن حجر ⁽⁷⁾: إمام لكنه ذو أوهام.

الحسن بن الجهم بن جبلة التيمي، تُوْفِيَ سَنَةً تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ ⁽⁸⁾.

لم تجد الباحثة من ذكره بجرح أو تعديل.

الحسين بن الفرَج الخياط، قيل أنه مات سنة ثمان وستين.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (3/577 ح 6743).

(2) هذه النسبة الى البطّة، وهو لقب لبعض أجداده، وإلى بيع البط. انظر: الأنساب للسمعاني (2/261).

(3) بضم العين وفتح الباء - وقيل بضم الباء أيضاً، والصحيح بفتحها، وهي بلدة على الدجلة فوق بغداد. الأنساب للسمعاني (9/345).

(4) انظر ترجمته: تاريخ الإسلام، للذهبي (9/549)، طبقات الشافعيين، لابن كثير (ص: 395).

(5) تاريخ دمشق، لابن عساكر (38/112).

(6) العبر في خبر من غبر (2/171).

(7) لسان الميزان (4/112).

(8) تاريخ أصبهان، لأبي نعيم (1/312)، الأنساب، للسمعاني (13/253)، تاريخ الإسلام (6/735).

قال ابن معين⁽¹⁾: كذاب صاحب سُكْر شاطر، وفي موضع⁽²⁾: ذاك نعرفه يسرق الحديث⁽³⁾.

وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: لا شيء، لا أحدث عنه.

مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدٍ الْأَسْلَمِيُّ مَوْلَاهُمْ، الْوَاقِدِيُّ، متروك مع سعة علمه، مات سنة سبع ومائتين، روى له ابن ماجه⁽⁵⁾.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، ليس به بأس، مات سنة سبعين، روى له الجماعة سوى البخاري⁽⁶⁾.

عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ الدَّوْسِيُّ، مات سنة أربع وأربعين، روى له ابن ماجه⁽⁷⁾.

وثقه يحيى بن معين⁽⁸⁾، البزار⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والذهبي⁽¹¹⁾، وذكره ابن حبان⁽¹²⁾، وابن خلفون⁽¹³⁾ في الثقات، زاد ابن حبان: "كان يخطئ".

وقال أبو حاتم⁽¹⁴⁾: من ثقات أصحاب الزهري، ممن يجمع حديثه، وقال النسائي⁽¹⁵⁾: ليس به بأس.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (62/3).

(2) تاريخ بغداد (643/8)، لسان الميزان (307/2).

(3) قال الذهبي: سرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدعي أنه سمعه أيضًا من شيخ ذاك المحدث، وليس ذاك بسرقة الأجزاء والكُتُب، فإنها أنحس بكثير من سرقة الرواية، وهي دون وضع الحديث في الإثم. انظر: تاريخ الإسلام (812/5).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (63/3).

(5) تهذيب الكمال (180/26)، تهذيب التهذيب (363/9)، تقريب التهذيب (ص: 498).

(6) تهذيب الكمال (376/14)، تهذيب التهذيب (173/5)، تقريب التهذيب (ص: 298).

(7) تهذيب الكمال (464/18).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (23/6).

(9) مسند البزار (225/3).

(10) سوالات البرقاني للدارقطني (ص: 46).

(11) الكاشف (672/1).

(12) (123/7).

(13) إكمال تهذيب الكمال (365/8).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (23/6).

(15) تهذيب الكمال (464/18).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطيء.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله الأنصاري، السلمي، أبو عتيق المدني، ثقة، روى له الجماعة⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر⁽³⁾، مسلسل بالضعفاء، ففيه:

- ابن بطة، ضعيف له أوهام.
 - الحسن بن الجهم، لم يذكر بجرح أو تعديل.
 - الحسين بن الفرج، متهم بالكذب، وسرقة الحديث.
 - الواقدي، متروك، نسبه ابن معين⁽⁴⁾، واسحق بن راهويه⁽⁵⁾ للوضع، وكذبه أحمد⁽⁶⁾.
- وقد اقتصر ابن الملقن على تضعيف الإسناد به، دون الباقيين.



(1) تقريب التهذيب (ص: 367).

(2) الثقات للعجلي (74/2)، الكاشف (623/1)، تهذيب الكمال (23/17)، تهذيب التهذيب (153/6)، تقريب التهذيب (ص: 337).

(3) وإلى مشروعية الرش على القبر ذهب الشافعي وأبو حنيفة. وقال ابن قدامة: "يستحب أن يرش على القبر ماء ليلتزق ترابه". انظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين، للنووي (136/2)، نيل الأوطار، للشوكاني (103/4)، المغني لابن قدامة (376/2).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (21/8).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (21/8).

(6) الضعفاء الكبير للعقيلي (1267/4).

حديث رقم (105):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: ... حديث عبد العزيز بن أبي روادٍ، عن عكرمة، عن ابن عباسٍ مرفوعاً: "مَوْتُ الْعَرَبِ شَهَادَةٌ".
رواه ابن ماجه عن جميل بن الحسن، عن أبي المُنْذِرِ الهُذَيْلِ بنِ الْحَكَمِ، عن عبد العزيز به، وهذا سند ضعيف؛ جميل كذاب فاسق كما قال عبدان⁽²⁾.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ الْهُذَيْلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَادٍ، عَنْ عَكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَوْتُ غُرَبَاءِ شَهَادَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه الدولابي⁽⁴⁾ من طريق محمد بن المثنى⁽⁵⁾. وأخرجه الطبراني⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، من طريق محمد بن كثير العبدى⁽⁸⁾. كلاهما (محمد بن المثنى، محمد بن كثير) تابعا جميل بن الحسن في الرواية عن الهذيل بن الحكم.
وأخرجه ابن الأعرابي⁽⁹⁾، من طريق إبراهيم بن بكر⁽¹⁰⁾. كلاهما عن ابن أبي روادٍ.
وأخرجه أبو نعيم⁽¹¹⁾، من طريق عمر بن ذر⁽¹²⁾، تابع ابن أبي روادٍ؛ في الرواية عن عكرمة.

(1) البدر المنير (367/366/5).

(2) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عثمان بن جبلة.

(3) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات غريباً (515/1 ح 1613).

(4) الكنى والأسماء للدولابي (3/1068 ح 1876).

(5) ثقة ثبت. تقريب التهذيب (ص: 505).

(6) المعجم الكبير للطبراني (11/246 ح 11628).

(7) شعب الإيمان (12/297 ح 9426).

(8) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 504).

(9) معجم ابن الأعرابي (3/926 ح 1956).

(10) يسرق الحديث. انظر ترجمته: الكامل في ضعفاء الرجال (1/415)، تاريخ بغداد (6/547)، ميزان الاعتدال (24/1).

(11) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (5/119).

(12) ثقة رمي بالإرجاء. تقريب التهذيب (ص: 412).

وأخرجه الطبراني⁽¹⁾، من طريق وهب بن منبه، تابع عكرمة ؛ في الرواية عن ابن عباس، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

جميل بن الحسن، أبو الحسن الأزدي الجهمي البصري، روى له ابن ماجه.
مختلف فيه:

قال مسلمة بن القاسم⁽²⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾ وقال: يغرب.
وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: أدركناه ولم نكتب عنه، وقال عبدان⁽⁵⁾: كَانَ كَذَّابًا فَاسِقًا فَاجِرًا... وكان عندنا بالأهواز ثلاثين سنة لم نكتب عنه.

قال ابن عدي⁽⁶⁾: لم أسمع أحداً يتكلم فيه غير عبدان، وهو كثير الرواية...، ولا أعلم له حديثاً منكراً وأرجو أنه لا بأس به، إلا عبدان فإنه نسبه إلى الفسق، وأما في باب الرواية فإنه صالح.

قال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يخطيء، أفرط فيه عبدان.

وتميل الباحثة لرأي ابن حجر.

أما ما نسبه إليه عبدان من الفسق؛ فذلك أن امرأة زعمت أن جميلاً تعرض لها وراودها، فقالت له: اتق الله ؛ فقال: إنه ليأتي علينا الساعة يحل لنا فيها كل شيء.

لكن كيف يؤثر قول المرأة فيه مع كونها مجهولة؟. قاله ابن حجر⁽⁸⁾.

الْهَذِيلُ بْنُ الْحَكَمِ، أَبُو الْمُنْذِرِ الْبَصْرِي، لِين الْحَدِيثِ، رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَهَ هَذَا الْحَدِيثُ⁽⁹⁾.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ الْأَزْدِيُّ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةٍ، رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(1) المعجم الكبير (57/11 ح 11034).

(2) تهذيب التهذيب (114/2).

(3) (164/8).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (520/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (429/2).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (429/2).

(7) تقريب التهذيب (ص: 142).

(8) انظر: تهذيب التهذيب (114/2).

(9) تهذيب الكمال (159/30)، تهذيب التهذيب (26/11)، تقريب التهذيب (ص: 571).

مختلف فيه:

وثقه يحيى بن سعيد القطان⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، ابن معين⁽³⁾، زاد القطان: "ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى أخطأ فيه"، وزاد أبو حاتم: "صدوق في الحديث متعبداً"، وقال الذهبي⁽⁴⁾: "ثقة مرجئ عابد"، وقال النسائي⁽⁵⁾: "ليس به بأس"، وقال أحمد⁽⁶⁾: "رجل صالح وكان مرجئاً، وليس هو في التثبت مثل غيره".

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق عابد ربما وهم ورمي بالإرجاء.

وتميل الباحثة لرأي ابن حجر.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ لأجل:

- جميل بن الحسن، صدوق يخطئ، وتابعه ثقات كما في التخريج، وليس البلاء منه في هذا الحديث بل ممن فوّقه أي الهذيل بن الحكم، كما سيأتي.
- وقد ضعف ابن الملقن الحديث بسببه تبعاً لتكذيب عبدان له.
- الهذيل بن الحكم لين الحديث. سئل يحيى عن حديثه هذا، فقال⁽⁸⁾: "هذا حديثه الذي كان يسأل عنه، ليس هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر".
- واتهم ابن عدي إبراهيم بن بكر الشيباني بسرقة هذا الحديث من الهذيل، ثم قال⁽⁹⁾: "ولا أعلم له كبير رواية، وأحاديثه إذا روى إما أن تكون منكراً بإسناده، أو مسروقة ممن تقدمه".

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(4) الكاشف (655/1).

(5) تهذيب الكمال (139/18).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (394/5).

(7) تقريب التهذيب (ص: 357).

(8) سؤالات ابن الجنيّد (ص: 328).

(9) الكامل في ضعفاء الرجال (416/1).

وقال البيهقي⁽¹⁾: "أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى تَقَرُّدِ الْهُذَيْلِ بْنِ الْحَكَمِ بِهَذَا قَالَ⁽²⁾: وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْ، حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَكْرِ الْكُوفِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي رَوَادٍ، وَزَعَمَ ابْنُ عَدِيٍّ، أَنَّهُ سَرَقَهُ مِنَ الْهُذَيْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَرُوِيَ مِنْ وَجْهِ أَوْضَعَفَ مِنْ هَذَا".

أورده ابن الجوزي في "الموضوعات" من طريق إبراهيم بن بكر، وقال⁽³⁾: لا يصح. وبخصوص ما رواه الطبراني من طريق وهب بن منبه عن ابن عباس؛ ففي إسناده عمرو بن الحصين العقيلي؛ وهو متروك⁽⁴⁾.

وللحديث طرقاً أخرى وشواهد⁽⁵⁾ لا تصح. قال المنذري⁽⁶⁾: قد جاء في أن "موت الغريب شهادة" جملة أحاديث لا يبلغ شيء منها درجة الحسن.

وقال الألباني⁽⁷⁾: كلها معلولة وبعضها أشد ضعفاً من بعض، فلا يستفيد الحديث منها إلا الضعف فقط...

وضعه: ابن حجر⁽⁸⁾، والعيني⁽⁹⁾.



حديث رقم (106):

قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه ابن ماجه في "سننه" والحاكم في "مستدرکه" من هذا الوجه مرفوعاً: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ".

لم يضعفه الحاكم، بل سكت عنه، وهو حديث ضعيف؛ لأن في إسناده حفص بن عمر بن أبي العطاء المدني، وهو واه، ثم رمي بالكذب، ... وأجمل ابن الصلاح القول في تضعيف هذا الحديث، فقال: روي من حديث أبي هريرة، وابن مسعود، وأسانيده ضعيفة.

(1) شعب الإيمان (300/12).

(2) التاريخ الأوسط (151/2).

(3) (221/2).

(4) تقريب التهذيب (ص: 420).

(5) رواه العقيلي من حديث أبي هريرة. وأورده الدارقطني في العلل من حديث ابن عمر. انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (1480/4)، علل الدارقطني (367/12)، الكامل في ضعفاء الرجال (435/8).

(6) التنوير شرح الجامع الصغير، للأمرير الصنعاني (437/10).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (615/1).

(8) التلخيص الحبير (323/2).

(9) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (171/5).

(10) البدر المنير (186/7).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحَرَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَّافِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ ⁽²⁾ وَعَلِّمُوهَا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْزَعُ مِنْ أُمَّتِي".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾، والحاكم ⁽⁴⁾، والبيهقي ⁽⁵⁾، من طريق إسماعيل ابن أبي أويس.
وأخرجه الدارقطني ⁽⁶⁾، والبيهقي ⁽⁷⁾ من طريق محمد بن عباد ⁽⁸⁾. كلاهما تابع إبراهيم بن المنذر في الرواية عن حفص بن عمر بن أبي العطف، بإسناده، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ، الْحَرَامِيُّ، الْمَدَنِيُّ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ ⁽⁹⁾.
مختلف فيه:

وثقه الدارقطني ⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽¹¹⁾، وقال النسائي ⁽¹²⁾: ليس به بأس، وقال

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، بابُ الْحَتِّ عَلَى تَعْلِيمِ الْفَرَائِضِ (2/908 ح 2719).
(2) قال السندي: "قوله: (تعلموا الفرائض) يحتمل أن المراد بها ما فرضه الله تعالى على عباده من الأحكام، وعلى هذا فمعنى كونها نصف العلم أن العلم بها نصف علم الشرائع والنصف الآخر العلم بالمحرمات، وأما السنن والمندوبات فهي من توابع الفرائض كما أن المكروهات تحريماً أو تنزيهاً من توابع المحرمات، وهذا أقرب إلى ظهور معنى النصف. والمشهور أن المراد بالفرائض هي السهام المقدرة للورثة من التركة، ومعنى كونها نصف العلم أن للإنسان حالتين الحياة والموت، والفرائض أحكام الموت ويكون لفظ النصف عبارة عن القسم الوافر من القسمين وإن لم يتساويا". حاشية السندي على سنن ابن ماجه (2/161).
(3) المعجم الأوسط (5/272 ح 5293).
(4) المستدرک (4/332 ح 7948).
(5) سنن الدارقطني (5/117 ح 4059).
(6) سنن الدارقطني (5/117 ح 4059).
(7) سنن الدارقطني (5/117 ح 4059).
(8) صدوق يهيم. تقريب التهذيب (ص: 486).
(9) تهذيب الكمال (2/211).
(10) سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 87).
(11) (8/73).
(12) تاريخ بغداد (7/122)، تهذيب التهذيب (1/167).

صالح جزرة⁽¹⁾، وأبو حاتم⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾: صدوق.

وقال الساجي⁽⁴⁾: بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه... عنده مناكير.

وتعقبه الخطيب فقال⁽⁵⁾: أما المناكير فقل ما توجد في حديثه إلا أن تكون عن المجهولين، ومن ليس بمشهور عند المحدثين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه.

قال ابن حجر⁽⁶⁾: صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن. وهو الراجح.

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَّافِ الْمَدَنِيِّ، ضعيف، مات بعد المائة وثمانين، روى له ابن ماجه⁽⁷⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

حفص بن عمر بن أبي العطاء، ضعيف، رُمي بالكذب، وقد تفرد بهذا الحديث.

قال ابن حبان⁽⁸⁾: يأتي بأشياء كأنها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وقال الطبراني⁽⁹⁾: "لم يرو هذا الحديث عن أبي الزناد إلا حفص بن عمر بن أبي العطاء".

وقال البيهقي⁽¹⁰⁾: تفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي.

(1) سير أعلام النبلاء (689/10).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (139/2).

(3) الكاشف (225/1).

(4) تاريخ بغداد (122/7).

(5) تاريخ بغداد (122/7).

(6) تقريب التهذيب (ص: 94).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (177/3)، الكامل في ضعفاء الرجال (278/3)، تهذيب الكمال (39/7)،

ميزان الاعتدال (560/1)، تهذيب التهذيب (409/2)، تقريب التهذيب (ص: 173).

(8) المجروحين لابن حبان (255/1).

(9) المعجم الأوسط (272/5 ح 5293).

(10) سنن الدارقطني (117/5 ح 4059).

ولحال حفص هذا ضعفه؛ العقيلي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾.



حديث رقم (107):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: حديث سالم، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: "يا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبْنَ غَمْسًا، وَاخْتَفِضْنَ، وَلَا تَنْهَكْنَ فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْجَوَهِ وَأَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ".
رواه ابن عدي وفيه خالد بن عمرو القرشي وهو ضعيف جدًا في حد من يُتَّهَم، ورواه البزار من حديث نافع عن ابن عمر....

نص الحديث:

قال الحافظ ابن عدي رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ بْنِ هَاشِمٍ الْخَفَّافُ بِحَلَبَ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَمْرٍو الْقُرَشِيُّ، عَنِ اللَّيْثِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا مَعْشَرَ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبْنَ غَمْسًا⁽⁶⁾ وَاخْتَفِضْنَ⁽⁷⁾، وَلَا تَنْهَكْنَ⁽⁸⁾ فَإِنَّهُ أَسْرَى لِلْجَوَهِ وَأَحْظَى عِنْدَ الزَّوْجِ"⁽⁹⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، والسمعاني⁽¹²⁾، من طريق نافع، تابع سالم بن عمر في الرواية عن ابن عمر، بنحوه. وفي إسناده مُنْذَلُ بْنُ عَلِيٍّ وهو ضعيف⁽¹³⁾.

(1) الضعفاء للعقيلي (293/1).

(2) التلخيص الحبير (180/3).

(3) إرواء الغليل (104/6).

(4) البدر المنير (749/8).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (457/3).

(6) اخْتَضَبَتِ الْمَرْأَةُ غَمْسًا: غَمَسَتْ يَدَيْهَا خِضَابًا مُسْتَوِيًّا مِنْ غَيْرِ تَصْوِيرٍ. لسان العرب (156/6).

والخضاب هو الصبغ بالحناء وغيره.

(7) الْخَفْضُ لِلنِّسَاءِ كَالْخَتَانِ لِلرِّجَالِ، وَلَا يَطْلُقُ الْخَفْضُ إِلَّا عَلَى الْجَارِيَةِ دُونَ الْغُلَامِ.

انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (54/2)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (175/1).

(8) أي: لا تبالغن في الخفض. معالم السنن (158/4).

(9) قال الماوردي: وفي قوله: "أسرى للوجه وأحظى عند الزوج" تأويلان: أحدهما: أصفى للون. والثاني: ما

يحصل لها في نفس الزوج من الحظوة بها. الحاوي الكبير (433/13).

(10) مسند البزار (318/12 ح 6178).

(11) شعب الإيمان (126/11 ح 8279).

(12) المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (ص: 612).

(13) ضعيف. تقريب التهذيب (ص: 545).

دراسة رجال الإسناد:

يحيى بن علي بن هاشم الخفاف. لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
عُبَيْد بن هشام، أبو نُعَيْم الحَلْبِيّ القَلَانِسِيُّ⁽¹⁾، روى له أبو داود.
مختلف فيه:

قال أبو داود⁽²⁾: "ثقة، إلا أنه تغير في آخر أمره، ولقن أحاديث ليس لها أصل"، وقال أبو حاتم⁽³⁾: صدوق، وقال صالح جزرة⁽⁴⁾: "صدوق ولكنه ربما غلط"، قال الخليلي⁽⁵⁾: صالح، وقال النسائي⁽⁶⁾: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق تغير في آخر عمره فتلقن.
خالد بن عمرو بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي، رماه ابن معين بالكذب، ونسبه صالح جزرة وغيره إلى الوضع، روى له أبو داود⁽⁸⁾.
يزيد بن أبي حبيب المصري، واسم أبيه سُؤَيْد، ثقة فقيه وكان يرسل، مات سنة ثمان وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.
وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- يحيى بن علي بن هاشم الخفاف، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً.
- عبيد بن هشام القلانسى؛ صدوق تغير في آخر عمره فتلقن، ولم يتميز حديثه⁽¹⁰⁾.

(1) نسبة إلى القلانس - جمع القُلُوسَة - وعملها. الأنساب للسمعاني (531/10).

(2) تهذيب الكمال (244/19).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (5/6).

(4) تهذيب التهذيب (77/7).

(5) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (268/1).

(6) تهذيب الكمال (244/19).

(7) تقريب التهذيب (ص: 378).

(8) المجروحين لابن حبان (283/1)، تاريخ بغداد (235/9)، تهذيب الكمال (138/8)، تهذيب التهذيب

(109/3)، تقريب التهذيب (ص: 189).

(9) تهذيب الكمال (106/32)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لابن العراقي (ص: 349)، تهذيب

التهذيب (319/11)، تقريب التهذيب (ص: 600).

(10) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 237)، الكواكب النيرات (ص: 487).

• وآفة هذا الحديث خالد بن عمرو القرشي، المتهم بالكذب، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الحديث.

وقال ابن عدي⁽¹⁾: "هذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب كلها باطلة، وعندي أن خالد بن عمرو وضعها على الليث...".

وقال ابن الملقن بعد تخريجه للحديث من طرق مختلفة⁽²⁾: "... فتلخص أن طرقه كلها ضعيفة، وقد صرح ابن القطان الحافظ في كتابه أحكام النظر⁽³⁾ أيضًا بأنه لا يصح منها شيء"⁽⁴⁾.



حديث رقم (108):

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّحْدُ⁽⁵⁾ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعِزْرِنَا"⁽⁶⁾.
 قال ابن الملقن⁽⁷⁾: هذا الحديث رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة بهذا اللفظ، وإسناده ضعيف، فإن في إسناده عبد الأعلى بن عامر، ومدار الحديث عليه، وهو غير محتج بحديثه، كان ابن مهدي⁽⁸⁾ لا يحدث عنه، ووصف اضطرابه، وقال أحمد وأبو زرعة⁽⁹⁾: ضعيف الحديث، زاد أبو

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (458/3).

(2) البدر المنير (749/8).

(3) (ص179).

(4) ذهب أكثر أهل العلم إلى وجوب الختان على الرجال، وأنه مستحب في حق النساء.

للتوسع في هذه المسألة راجع: المغني لابن قدامة (64/1)، المجموع شرح المذهب، للنووي (300/1)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (273/1)، تحفة المودود بأحكام المولود، لابن القيم (ص: 193)، فتح الباري لابن حجر (340/10).

(5) اللحد: الشق الذي يعمل في جانب القبر لموضع الميت؛ لأنه قد أميل عن وسط القبر إلى جانبه.

النهاية في غريب الحديث والأثر (236/4).

(6) الشرح الكبير للرافعي (203/5).

(7) البدر المنير (298/297/5).

(8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (354/16).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (26/6).

زرعة: ربما رفع الحديث وربما وقفه. قال يحيى⁽¹⁾: تعرف وتكرر، وقال مرة⁽²⁾: ثقة. وقال مرة⁽³⁾: ليس بذاك القوي، وكذا قال أبو حاتم⁽⁴⁾، وقال ابن عدي⁽⁵⁾: حدث بأشياء لا يتابع عليها. قال الترمذي⁽⁶⁾: هذا حديث غريب من هذا الوجه. وقال ابن القطان⁽⁷⁾: أرى هذا الحديث لا يصح من أجله.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا".

تخريج الحديث⁽⁹⁾:

وأخرجه البيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق أبي داود.

وأخرجه الترمذي⁽¹¹⁾، وابن ماجه⁽¹²⁾، والنسائي⁽¹³⁾، والطبراني⁽¹⁴⁾، من طرق عن حَكَّامِ بْنِ سَلَمٍ، بإسناده.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (26/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (26/6).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (547/6).

(6) سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا (354/3 ح 1045).

(7) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (211/4).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في اللحد (213/3 ح 3208).

(9) لم تعثر عليه الباحثة في مسند أحمد من حديث ابن عباس، كما عزاه ابن الملقن، وتلميذه ابن حجر في التلخيص الحبير (296/2). وإنما رواه أحمد من حديث جرير بن عبد الله البجلي بلفظ "اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ

لِأَهْلِ الْكِتَابِ". مسند أحمد (546/31 ح 19213).

(10) السنن الكبرى (572/3 ح 6718).

(11) سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّحْدُ لَنَا، وَالشَّقُّ لِعَيْرِنَا (354/3 ح 1045).

(12) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب مَا جَاءَ فِي اسْتِحْبَابِ اللَّحْدِ (496/1 ح 1554).

(13) سنن النسائي، كتاب الجنائز، باب اللَّحْدِ وَالشَّقِّ (80/4 ح 2009).

(14) المعجم الكبير (36/12 ح 12396).

دراسة رجال الإسناد:

إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، الطالقاني، أبو يعقوب نزيل بغداد يعرف باليتيم، ثقة تكلم في سماعه من جرير وحده، مات سنة ثلاثين أو قبلها، روى له أبوداود⁽¹⁾.

حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنَانِيُّ، ثقة له غرائب، مات سنة تسعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى بْنِ عَامِرِ الثُّعْلَبِيِّ، روى له الأربعة⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه البخاري⁽⁴⁾، والترمذي⁽⁵⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾، وقال أحمد⁽⁷⁾، والنسائي⁽⁸⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾: ليس بقوي، وقال الذهبي⁽¹¹⁾: صويلح.

قال ابن حجر⁽¹²⁾: صدوق ربما وهم.

وترجح الباحثة رأي ابن حجر.

عبدُ الأعلى بنُ عامرِ الثُّعْلَبِيِّ، مات سنة تسع وعشرين ومائة، روى له الأربعة⁽¹³⁾.

قال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق يهمل.

(1) تهذيب الكمال (411/2)، تقريب التهذيب (ص: 100).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (319/3)، تهذيب الكمال (85/7)، تهذيب التهذيب (422/2)، تقريب التهذيب (ص: 174).

(3) تهذيب الكمال (46/21)، تهذيب التهذيب (359/7).

(4) العلل الكبير (ص: 59)، سنن الترمذي (257/1).

(5) سنن الترمذي (20/5).

(6) (214/7).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (196/6).

(8) تهذيب الكمال (45/21).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (196/6).

(10) علل الدارقطني (185/1).

(11) المغني في الضعفاء (451/2).

(12) تقريب التهذيب (ص: 403).

(13) تهذيب الكمال (355/16)، ميزان الاعتدال (530/2)، تهذيب التهذيب (94/6).

(14) تقريب التهذيب (ص: 331).

وترجح الباحثة: رأي ابن الملقن أنه غير محتج به؛ وفيما نقله من أقوال النقاد ما يكفي للدلالة على ذلك.

بأبي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

• عبد الأعلى بن عامر، ضعيف لا يحتج به، وقد روى هذا الحديث عن سعيد بن جبير، ونص أحمد⁽¹⁾: على أنه منكر الحديث عن سعيد بن جبير.

وقال ابن عدي⁽²⁾: حدث عن سعيد بن حبيب؛ بأشياء لا يتابع عليها.

وضعف الحديث: النووي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

وللحديث شاهد بمعناه عند مسلم⁽⁵⁾، من حديث سعد بن أبي وقاص، قال في مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: "الْحَدُّوا لِي لِحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبَنَ"⁽⁶⁾ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.



حديث رقم (109):

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كنت أضغ للنبي ثلاثة آنية مخمرة"⁽⁷⁾، إِنْاءَ لَطْهُورِهِ، وَإِنْاءَ لِسَوَاكِهِ، وَإِنْاءَ لَشَرَابِهِ."

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: رواه ابن ماجه من حديث حريش بن الخريص البصري، وقد انفرد بالإخراج عنه، وهو ضعيف لا يحتج به. وقال خ⁽⁹⁾: فيه نظر، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: واهي الحديث.

(1) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (546/6).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (547/6).

(3) خلاصة الأحكام (1013/2).

(4) التلخيص الحبير (296/2).

(5) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في اللحد (665/2 ح 966).

(6) اللبْنُ بِكَسْرِ النَّبَاءِ مَا يُعْمَلُ مِنَ الطَّيْنِ وَيُنْبَى بِهِ الْجِدَارُ، الْوَاحِدَةُ لَبْنَةٌ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر

(230/4)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (548/2).

(7) أي مغطاة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (77/2).

(8) البدر المنير (12/2).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (114/3).

(10) ميزان الاعتدال (476/1).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَا: حَدَّثَنَا حَرْمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَرِيشُ بْنُ الْخَرِيتِ قَالَ: أَنْبَأَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "كُنْتُ أَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آيَةٍ مِنَ اللَّيْلِ مُخَمَّرَةً، إِنَاءً لِبَطْنِهِ، وَإِنَاءً لِسِوَاكِهِ، وَإِنَاءً لَشَرَابِهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه البزار ⁽²⁾، والطبراني ⁽³⁾، والحاكم ⁽⁴⁾، من طرق عن حَرْمِيِّ بْنِ عُمَارَةَ، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ النُّمَيْرِيُّ، أبو الفضل النيسابوري، نزيل بغداد، ثقة، مات سنة خمسين ومائتين، روى له النسائي وابن ماجه ⁽⁵⁾.

يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ الْمُقَوِّمُ، أبو سعيد البصري، ثقة حافظ عابد، مات سنة ست وخمسين ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه ⁽⁶⁾.

حَرْمِيُّ بْنُ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ، واسمه نابت، ويقال: ثابت، مات سنة إحدى ومائتين، روى له الجماعة سوى الترمذي ⁽⁷⁾.

مختلف فيه:

وثقه الدارقطني ⁽⁸⁾، والذهبي ⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات ⁽¹⁰⁾، وقال ابن معين ⁽¹¹⁾، وأبو

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب تَغْطِيَةِ الْإِنَاءِ (1/129 ح 361)، وفي كتاب الأشرية، باب تَحْمِيرِ الْإِنَاءِ (2/1129 ح 3412).

(2) مسند البزار (18/227 ح 239).

(3) المعجم الأوسط (1/252 ح 828).

(4) المستدرک للحاکم (4/141 ح 7215). وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ.

(5) تهذيب الكمال (20/65)، تهذيب التهذيب (7/197)، تقريب التهذيب (ص: 391).

(6) تهذيب الكمال (31/274)، تهذيب التهذيب (11/199)، تقريب التهذيب (ص: 589).

(7) تهذيب الكمال (5/556).

(8) سنن الدارقطني (1/335).

(9) الكاشف (1/318).

(10) (8/216).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 98).

حاتم⁽¹⁾: صدوق.

وذكره العقيلي في الضعفاء⁽²⁾، وحكى الأثر⁽³⁾، عن أحمد، ما معناه أنه صدوق كانت فيه غفلة⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر⁽⁵⁾: صدوق يهم.

حَرِيشُ بْنُ الْخَرِيتِ البصري، ضعيف، روى له ابن ماجة هذا الحديث الواحد⁽⁶⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- حَرَمِيُّ بْنُ عَمَارَةَ، صدوق يهم، ولم يتابع.
- الحَرِيشُ بْنُ الْخَرِيتِ، ضعيف، وقد تفرد بهذا الحديث. لذا قال ابن الملقن: لا يحتج به، ولعله تبع قول أبي حاتم⁽⁷⁾.
- قال البزار⁽⁸⁾: وهذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن عائشة رضي الله عنها، ولا نعلم له إسناداً، عن عائشة رضي الله عنها إلا هذا الإسناد.

وقال الطبراني⁽⁹⁾: لم يرو هذا الحديث عن ابن أبي مليكة إلا الحريش، تفرد به: حرمي.

وضعه أيضاً: مغلطاي⁽¹⁰⁾، والبوصيري⁽¹¹⁾.



-
- (1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (307/3).
 - (2) الضعفاء الكبير (291/1).
 - (3) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (295/6)، تهذيب الكمال (476/1)، سير أعلام النبلاء (623/12)، تقريب التهذيب (ص: 84).
 - (4) تهذيب التهذيب (233/2).
 - (5) تقريب التهذيب (ص: 156).
 - (6) تهذيب الكمال (584/5)، تهذيب التهذيب (241/2)، تقريب التهذيب (ص: 157).
 - (7) الجرح والتعديل (293/3).
 - (8) مسند البزار (227/18).
 - (9) المعجم الأوسط (253/1).
 - (10) شرح ابن ماجة لمغلطاي (ص: 188).
 - (11) مصباح الزجاجة (54/1).

حديث رقم (110):

عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْهَلَالِ⁽¹⁾، وَأَنْ لَا أَتَوَضَّأَ فِي طَهْرَةِ النَّحَّاسِ، وَأَنْ أَسْتَنْ⁽²⁾ كُلَّمَا قُمْتُ مِنْ سُنَّتِي".

قال ابن الملقن⁽³⁾: رواه الطبراني في أكبر معاجمه، عن الحسين بن إسحاق التستري، ثنا أبو كريب - محمد بن العلاء-، ثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن عبيدة بن حسان، عن عطاء- بن أبي رباح -، عنه به.

وهذا سند ضعيف، عبيدة بن حسان منكر الحديث، قاله أبو حاتم⁽⁴⁾، وقال الدارقطني: ضعيف⁽⁵⁾، وقال ابن حبان⁽⁶⁾: يروي الموضوعات عن الثقات.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا أَبُو كُرَيْبٍ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عُبَيْدَةَ بْنِ حَسَّانٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ أَهْلِي فِي غُرَّةِ الْهَلَالِ، وَأَنْ لَا أَتَوَضَّأَ فِي طَهْرَةِ النَّحَّاسِ، وَأَنْ أَسْتَنْ كُلَّمَا قُمْتُ مِنْ سُنَّتِي".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽⁸⁾، وعبد الرزاق⁽⁹⁾ من طريق ابن جريج، قال أُخْبِرْتُ عن معاوية، بنحوه.

وفيه انقطاع ؛ لأن ابن جريج لم يلق أحداً من الصحابة⁽¹⁰⁾.

(1) غُرَّةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَوَّلُهُ. وقيل: غُرَّةُ الْهَلَالِ طَلَعُهُ. انظر: لسان العرب (15/5).

(2) الْإِسْتِنَانُ: اسْتِعْمَالُ السَّوَاكِ، وَهُوَ افْتِعَالٌ مِنَ الْأَسْنَانِ: أَيُّ يُمَرُّ عَلَيْهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (411/2).

(3) البدر المنير (54/2).

(4) الجرح والتعديل (92/6).

(5) سنن الدارقطني (244/5).

(6) المجروحين لابن حبان (189/2).

(7) المعجم الكبير (349/19 ح 812).

(8) مصنف ابن أبي شيبة (42/1 ح 401).

(9) مصنف عبد الرزاق (60/1 ح 180).

(10) انظر: جامع التحصيل (ص: 229)، طبقات المدلسين (ص: 41).

دراسة رجال الإسناد:

الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، مُحدثٌ رَحَّالٌ ثقة، مات سنة تسعين ومائتين⁽¹⁾.

عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، المعروف بالطرائفي، وقيل له ذلك لأنه كان ينتبع طرائف الحديث، مات سنة مائتين واثنين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه⁽²⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين: ثقة⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق، وأنكر على البخاري⁽⁵⁾ إدخاله في الضعفاء، ونسبه أبو عروبة الحراني⁽⁶⁾ إلى الصدق وقال⁽⁷⁾: لا بأس به متعبداً، ويحدث عن قوم مجهولين بالمناكير. وتبعه ابن عدي فقال⁽⁸⁾: هو في نفسه ثقة لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروي عنه.

وقال ابن حبان⁽⁹⁾: لا يجوز عندي الاحتجاج بروايته كلها على حالة من الأحوال لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات.

وأجمل ابن حجر حاله فقال⁽¹⁰⁾: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين.

قالت الباحثة: ظاهر كلام ابن حجر أنه ضعيف، لذا ذكره في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين⁽¹¹⁾، أي أن حديثه مردود ولو صرح بالسماع، فكيف إذا عنعن !.

عَبِيدَةُ بْنُ حَسَّانٍ، العنبري السنجاري، ضعيف منكر الحديث، كما تبين من أقوال العلماء التي نقلها ابن الملقن⁽¹²⁾.

(1) تاريخ الإسلام (739/6)، سير أعلام النبلاء (57/14).

(2) انظر: تهذيب الكمال (428/19).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (157/6).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (157/6).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (238/6).

(6) الكامل، لابن عدي (237/1)، الإرشاد، للخليلي (458/1)، سير أعلام النبلاء (510/14).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (295/6).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (298/6).

(9) المجروحين لابن حبان (97/2).

(10) تقريب التهذيب (ص: 385).

(11) طبقات المدلسين (ص: 56).

(12) انظر أيضاً: سؤالات البرقاني للدارقطني (ص: 47)، ديوان الضعفاء، للذهبي (ص: 266)، لسان الميزان، لابن حجر (125/4).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر. قال ابن كثير⁽¹⁾: "في الحديث نكارة شديدة وغبابة".

وذلك لأجل:

- عثمان بن عبد الرحمن، ضعيف، مدلس من الخامسة، وهذا الحديث من روايته عن الضعفاء - يعني عبيدة بن حسان -، فلا يحتج به.
- عبيدة بن حسان، ضعيف منكر الحديث، والبلاء منه في هذا الحديث كما بين ابن الملقن، والهيثمي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾.
- وقال الألباني⁽⁴⁾: موضوع.



حديث رقم (111):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: حديث عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ". وسنده ضعيف بسبب يحيى بن أبي سليمان المدني، قال البخاري⁽⁶⁾: منكر الحديث.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْعَلَابِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمَنْزَرٍ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْلِسُ عَلَى مَائِدَةٍ يُشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَخْلُونَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا مُحَرَّمٌ".

(1) جامع المسانيد والسنن (63/8).

(2) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (215/1).

(3) التلخيص الحبير (234/1).

(4) صحيح أبي داود (168/1).

(5) البدر المنير (19/8).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (82/9).

(7) المعجم الكبير (11/191 ح 11462).

تخريج الحديث:

انفرد به الطبراني.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا بْنِ دِينَارٍ، أَبُو جَعْفَرٍ الْغَلَابِيُّ⁽¹⁾ البَصْرِيُّ الإِخْبَارِيُّ، متهم بالوضع.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽²⁾: "يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات؛ لأن في روايته عن المجاهيل بعض المناكير". وقال الدارقطني⁽³⁾: "يضع الحديث". واتهمه بوضع الحديث أيضاً: ابن الجوزي⁽⁴⁾.

وقال⁽⁵⁾: "كان غالباً في التشيع كذاباً"، والبيهقي⁽⁶⁾، وقال مرة⁽⁷⁾: متروك، والذهبي⁽⁸⁾، وقال مرة⁽⁹⁾: هو في عداد الضعفاء، وساق له حديثاً منكراً، وقال عقبه⁽¹⁰⁾: هذا كذب من الغلابي. عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، أَبُو عُمَرَ الْغُدَّانِيُّ، صدوق يهم قليلاً. سبقت ترجمته في حديث رقم (56).

يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ، لين الحديث، روى له البخاري في "الأدب"، وأبو داود، والترمذي، والنسائي⁽¹¹⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

(1) الْغَلَابِيُّ: بفتح الغين وبعدها لام ألف مخففة، وهذه النسبة إلى غَلَاب، وهو اسم لبعض أجداده. انظر: الأنساب للسمعاني (95/10).

(2) (154/9).

(3) سوالات الحاكم (ص: 148)، الضعفاء والمتروكون (131/3)، كلاهما للدارقطني.

(4) الموضوعات (37/2).

(5) الموضوعات (278/3).

(6) دلائل النبوة للبيهقي (139/1).

(7) شعب الإيمان (421/1).

(8) ميزان الاعتدال (325/1)، تلخيص موضوعات ابن الجوزي (ص: 147).

(9) تاريخ الإسلام (803/6)، دلائل النبوة للبيهقي (427/2).

(10) ميزان الاعتدال (119/1)، (550/3).

(11) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (155/9)، الكامل في ضعفاء الرجال (85/9)، تهذيب الكمال (373/31)،

المغني في الضعفاء (737/2)، تهذيب التهذيب (228/11)، تقريب التهذيب (ص: 591).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، فيه:

- محمد بن زكريا الغلابي، متهم بالوضع.
- عبد الله بن رجاء، صدوق يهم.
- يحيى بن أبي سليمان، لين الحديث، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، ولقول البخاري: منكر الحديث.

ومما يستغرب؛ تصحيح الألباني⁽¹⁾ لهذا الحديث.



حديث رقم (112):

قال ابن الملقن⁽²⁾: عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿خُذُوا زَيْتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾. [الأعراف: 31]، قَالَ: الصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ، وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَخَلَعَهُمَا فَخَلَعَ النَّاسُ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: لِمَ خَلَعْتُمْ نَعَالَكُمْ؟، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: "إِنَّ جِبْرِيلَ عليه السلام أَتَانِي فَقَالَ: "إِنَّ فِيهِمَا دَمٌ حَلْمَةٌ"⁽³⁾.

رواه الدارقطني في "سننه" من حديث صالح بن بيان، أخبرنا فرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، عن ابن عباس به، وهذا إسناد ضعيف؛ صالح بن بيان يروي المناكير عن الثقات، قال الدارقطني⁽⁴⁾: متروك، وفرات بن السائب متروك، قال البخاري⁽⁵⁾: منكر الحديث تركوه. والحلمة: القراد العظيم.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَمِينَةَ، ثنا صَالِحُ بْنُ بَيَانَ، ثنا فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(1) صحيح الترغيب والترهيب (41/1).

(2) البدر المنير (137/4).

(3) الحلمة: القراد الكبير. النهاية في غريب الحديث والأثر (434/1).

(4) تاريخ بغداد (421/10).

(5) التاريخ الكبير للبخاري (130/7).

(6) سنن الدارقطني (2/253 ح 1487).

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قَالَ: الصَّلَاةُ فِي النَّعْلَيْنِ، وَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي نَعْلَيْهِ فَخَلَعَهُمَا فَخَلَعَ النَّاسُ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ، قَالَ: "لِمَ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟"، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا، قَالَ: "إِنَّ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَانِي فَقَالَ: إِنَّ فِيهِمَا دَمٌ حَلَمَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، من طريق محمد بن عبيد الله العَرَزَمِيُّ، عن الحكم بن عتيبة، عن مِقْسَم بن بَجْرَةَ، تابع ميمون بن مهران؛ في الرواية عن ابن عباس، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي، مجمع على توثيقه، مات سنة سبع عشرة وثلاث مائة⁽²⁾.

محمد بن يحيى بن أبي سميئة، أبو جعفر التَّمَّار، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، روى له أبوداود⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه الخطيب⁽⁴⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾: صدوق، وقال الذهبي مرة⁽⁷⁾: ثقة، وفي أخرى⁽⁸⁾: صدوق، وله غرائب. وقال البخاري بعد أن روى له حديثاً⁽⁹⁾: "لم يصح حديثه"، وقال إبراهيم بن إسحاق الصواف⁽¹⁰⁾⁽¹¹⁾: كانوا يغمزونه.

(1) المعجم الكبير للطبراني (392/11 ح 12097).

(2) انظر: سؤالات السلمي للدارقطني (ص: 208)، سؤالات حمزة للدارقطني (ص: 26)، تاريخ بغداد (325/11)، لسان الميزان (339/3).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (617/26)، تهذيب التهذيب (511/9).

(4) تاريخ بغداد (653/4).

(5) (86/9).

(6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (124/8).

(7) الكاشف (229/2).

(8) ميزان الاعتدال (63/4).

(9) التاريخ الكبير (269/1).

(10) انظر ترجمته: الثقات لابن حبان (121/8)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 101)، الكاشف (233/1)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبغا (156/2).

(11) تاريخ بغداد (653/4).

وقال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق.

صالح بن بيان الثقفي، ويقال العبدى، ويعرف بالساحلي من أهل الأنبار.

مجمع على ضعفه. قال ابن الملقن وغيره⁽²⁾: يروى المناكير عن الثقات.

فراة بن السائب، أبو سليمان، وقيل: أبو المعلّى الجزري.

منكر الحديث، وتركه غير واحد⁽³⁾.

مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ الْجَزْرِيُّ، ثقة فقيه، وكان يرسل، تُؤْفَى سَنَةً سَبْعَ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ، روى له

الجماعة سوى البخاري⁽⁴⁾.

قالت الباحثة: هذا الحديث ليس من مراسيله، فهو من روايته عن ابن عباس، وقد سمع

منه⁽⁵⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر، وذلك لأجل:

صالح بن بيان وشيخه فراة بن السائب، كلاهما متروك، يروي المناكير. وبكفي في بيان

حالهما ما نقله ابن الملقن عن الدارقطني والبخاري.

وممن ضعفه الذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾.

وبخصوص متابعة الحديث التي رواها الطبراني: ففي إسنادهما العزمي وهو متروك⁽⁸⁾.

(1) تقريب التهذيب (ص: 512).

(2) انظر ترجمته: الضعفاء الكبير، للعقيلي (582/2)، تاريخ بغداد (421/10)، الضعفاء والمتروكون، لابن

الجوزي (47/2)، لسان الميزان، لابن حجر (167/3).

(3) انظر ترجمته: سؤالات ابن الجنيد (ص: 329)، أحوال الرجال، للجوزجاني (ص: 306)، الجرح والتعديل

لابن أبي حاتم (80/7)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 87)، المجروحين لابن حبان (207/2)،

الكامل في ضعف الرجال (133/7)، لسان الميزان (431/4).

(4) تهذيب الكمال (227/29)، تهذيب التهذيب (392/10)، تقريب التهذيب (ص: 556).

(5) انظر: جامع التحصيل، للعلائي (ص: 289).

(6) سير أعلام النبلاء (93/5).

(7) التلخيص الحبير (663/1).

(8) تقريب التهذيب (ص: 494).

والحكم لم يسمع من مِقْسَم، حديثه عنه كتاب؛ إلا خمسة أحاديث⁽¹⁾، وهذا الحديث ليس منها- والله أعلم -.

وللحديث شاهد صحيح⁽²⁾؛ أخرجه أبو داود⁽³⁾، وأحمد⁽⁴⁾، والحاكم⁽⁵⁾، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



حديث رقم (113):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: "هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه في "سننهما" والحاكم أبو عبد الله في "المستدرک علی الصحیحین" من حديث أبي سعيد الحميري، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ⁽⁷⁾ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ⁽⁸⁾ فِي الْمَوَارِدِ⁽⁹⁾، وَالظِّلَّ⁽¹⁰⁾، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ⁽¹¹⁾". قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد.

قلت - يعني ابن الملقن -: وكذا صححه ابن السكن حيث ذكره في "صاحبه المأثورة" وفي ذلك نظر؛ فأبي سعيد هذا قيل: لم يسمع من معاذ فيكون منقطعاً...".

- (1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (536/1)، شرح علل الترمذي (850/2)، تهذيب التهذيب (434/2).
- (2) صححه الحاكم في مستدركه (260/1)، والنووي في المجموع (132/3)، والألباني في صحيح أبي داود (221/3).
- (3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة في النعل (175/1 ح 650).
- (4) مسند أحمد (242/17 ح 11153).
- (5) المستدرک (260/1 ح 955).
- (6) البدر المنير (310/2).
- (7) الملاعن جمع ملعنة، وهي الفعلة التي يلعن بها فاعلها، كأنها مظنة للعن، ومحل له. النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4)، شرح أبي داود للعيني (101/1).
- (8) البراز بالباء المفتوحة اسم للفضاء الواسع من الأرض كنوا به عن حاجة الإنسان كما كنوا بالخلاء عنه يقال تبرز الرجل إذا تغوط. معالم السنن (9/1).
- (9) طرق الماء. معالم السنن (21/1).
- (10) مستظل الناس الذي اتخذوه مقيلاً ومناخاً ينزلونه ويقعدون فيه. النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4)، معالم السنن (9/1).
- (11) وسطه، وقيل: أعلاه، والمراد به نفس الطريق ووجهه. النهاية في غريب الحديث والأثر (255/4)، شرح أبي داود للعيني (102/1).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ حَيَّوَةَ بْنِ شُرَيْحٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْجُمَيْرِيَّ، حَدَّثَهُ، قَالَ: كَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَتَحَدَّثُ بِمَا لَمْ يَسْمَعْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَسْكُتُ عَمَّا سَمِعُوا، فَبَلَغَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ هَذَا، وَأَوْشَكَ مُعَاذٌ أَنْ يَفْتِنَكُمْ فِي الْخَلَاءِ، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاذًا، فَلَقِيَهُ، فَقَالَ مُعَاذٌ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو إِنَّ التَّكْذِيبَ بِحَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِفَاقٌ، وَإِنَّمَا إِنَّمَا عَلَى مَنْ قَالَهُ، لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "اتَّقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي الْمَوَارِدِ، وَالظِّلَّ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود ⁽²⁾، والطبراني ⁽³⁾، والحاكم ⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي ⁽⁵⁾، جميعهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم؛ تابع عبد الله بن وهب في الرواية عن نافع بن يزيد، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى بن حرملة بن عمران، أبو حفص التجيبي المصري، صاحب الشافعي، صدوق، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومائتين، روى له مسلم و النسائي وابن ماجه ⁽⁶⁾.

قال ابن عدي ⁽⁷⁾: تبهرت حديث حرملة، وفنشته الكثير فلم أجد في حديثه ما يجب أن يضعف من أجله، ورجل توارى ابن وهب عندهم، ويكون حديثه كله عنده، فليس ببعيد أن يغرب على غيره من أصحاب ابن وهب كتبًا ونسخًا وأفراد ابن وهب، وأما حمل أحمد بن صالح عليه فإن أحمد بن صالح سمع في كتبه من ابن وهب فأعطاه نصف سماعه ومنعه النصف، فتولد بينهما العداوة من هذا، وكان من يبدأ بحرملة إذا دخل مصر لا يحدثه أحمد بن صالح، وما رأينا أحدًا جمع بينهما، فكتب عنهما جميعًا، ورأينا أن من عنده حرملة ليس عنده أحمد بن صالح، ومن عنده أحمد ليس عنده حرملة.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، بَابُ النُّهْيِ عَنِ الْخَلَاءِ عَلَى قَارِعَةِ الطَّرِيقِ (1/119 ح 328).

(2) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، بَابُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْبُولِ فِيهَا (1/7 ح 26).

(3) المعجم الكبير (20/123 ح 247).

(4) المستدرک (1/167 ح 594).

(5) السنن الكبرى (1/158 ح 469).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/551)، تهذيب التهذيب (2/230)، تقريب التهذيب (ص: 156).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (3/409).

قالت الباحثة: حرمة صدوق، وهو أثبت الناس في حديث ابن وهب، وكلام أحمد بن صالح المصري؛ هو من كلام الأقران في بعضهم الذي يطوى ولا يروي.

نافع بن يزيد الكلاعي، ثقة عابد، مات سنة ثمان وستين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه⁽¹⁾.

أبو سعيد الحميري، شامي، مجهول، وروايته عن معاذ بن جبل مرسلة. قاله أبو داود⁽²⁾، وابن القطان⁽³⁾، وابن دقيق العيد⁽⁴⁾، والمزي⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾، وابن حجر⁽⁷⁾، وغيرهم⁽⁸⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وفيه انقطاع، وذلك لجهالة أبي سعيد الحميري، وعدم سماعه من معاذ.

وللحديث شاهد؛ رواه مسلم⁽⁹⁾، من حديث أبي هريرة، يتقوى به المعنى.



حديث رقم (114):

قال ابن الملقن⁽¹⁰⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "سننه" من حديث عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال "رأيت النبي ﷺ يرفع إبهاميه في الصلاة إلى شحمة أذنيه". وهو منقطع عبد الجبار لم يسمع من أبيه، وقيل: إنه ولد بعد أبيه بستة أشهر.

(1) تهذيب الكمال (29/297)، تهذيب التهذيب (10/412)، تقريب التهذيب (ص: 559).

(2) تهذيب التهذيب (12/110).

(3) بيان الوهم والإيهام (5/657).

(4) الإمام (2/459).

(5) تهذيب الكمال (33/354).

(6) ميزان الاعتدال (4/530).

(7) تهذيب التهذيب (12/110)، تقريب التهذيب (ص: 644).

(8) انظر: البدر المنير (2/310).

(9) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب النهي عن التخلّي في الطرّق، والظلال (1/226 ح 269).

(10) البدر المنير (3/462)، وانظر: خلاصة البدر المنير (1/113).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ، عَنْ فِطْرِ، عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ "يَرْفَعُ إِبْهَامِيهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنِيهِ" ⁽²⁾.

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي ⁽³⁾، وأحمد ⁽⁴⁾، والطبراني ⁽⁵⁾، من طرق عن فطر بن خليفة، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ بْنِ غَامِرٍ بْنِ رَبِيعِ الْخُرَيْبِيِّ ⁽⁶⁾، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين، روى له الجماعة سوى مسلم ⁽⁷⁾.

فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ أَبُو بَكْرٍ الْمَخْزُومِيُّ، مولاهم، أبو بكر الحنَّاط، من الخامسة، مات بعد سنة خمسين ومائة، روى له البخاري مقروناً بغيره، والباقون سوى مسلم ⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

وثقه يحيى القطان ⁽⁹⁾، وابن سعد وقال ⁽¹⁰⁾: "من الناس من يستضعفه، وكان لا يدع أحداً يكتب عنده وكانت له سن عالية ولقاء"، ووثقه ابن معين ⁽¹¹⁾، وزاد في موضع ⁽¹²⁾: شيعي، وقال

(1) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بابُ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ (197/1 ح 737).

(2) يعني: ما لان من أسفلهما. عون المعبود وحاشية ابن القيم (308/2).

(3) سنن النسائي، كتاب الصلاة، بابُ مَوْضِعِ الإِبْهَامَيْنِ عِنْدَ الرَّفْعِ (123/2 ح 882).

(4) مسند أحمد (141/31 ح 18849).

(5) المعجم الكبير للطبراني (32/22 ح 72).

(6) هذه النسبة إلى الخريبة، وهي محلة مشهورة بالبصرة. الأنساب للسمعاني (107/5).

(7) تهذيب الكمال (461/14)، تهذيب التهذيب (200/5)، تقريب التهذيب (ص: 301).

(8) تهذيب الكمال (316/23).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (90/7).

(10) انظر: الطبقات الكبير (484/8).

(11) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (267/3)، سوالات ابن الجنيدي (ص: 379).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (333/3).

أحمد⁽¹⁾: "ثقة صالح الحديث، حديثه حديث رجل كيس، إلا أنه ينشيع"، وقال العجلي⁽²⁾: "ثقة حسن الحديث، وكان فيه تشيع قليل"، وقال النسائي⁽³⁾: "ثقة حافظ كيس"، وقال مرة⁽⁴⁾: ليس به بأس. وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "صالح، كان يحيى القطان يرضاه ويحسن القول فيه ويحدث عنه"، وقال الساجي⁽⁶⁾: صدوق ثقة ليس بمتقن، وقال الجوزجاني⁽⁷⁾: زائع غير ثقة، وقال الدارقطني⁽⁸⁾: زائع ولم يحتج به البخاري، وقال أبو بكر بن عياش⁽⁹⁾: ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه. وقال الذهبي⁽¹⁰⁾: شيعي جلدصديق، وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق رمي بالتشيع. وتميل الباحثة لرأي الذهبي، وابن حجر، بأنه صدوق شيعي، ولكن هذا الحديث لا يوافق بدعته.

عبدُ الجبار بنُ وائل بن حُجرِ الحَضْرَمِيِّ، ثقة⁽¹²⁾، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽¹³⁾. وعلى الرغم من توثيق العلماء له، إلا أنهم نفوا سماعه من أبيه خاصة، ونقل النووي⁽¹⁴⁾ اتفاقهم على ذلك. قال البخاري⁽¹⁵⁾: عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، ولد بعد موت أبيه بستة أشهر.

-
- (1) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (443/1)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/7).
 - (2) الثقات (208 /2).
 - (3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (315/23).
 - (4) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (315/23).
 - (5) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (90/7).
 - (6) تهذيب التهذيب (302/8).
 - (7) أحوال الرجال (ص: 95).
 - (8) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 264).
 - (9) تهذيب التهذيب (302/8).
 - (10) المغني في الضعفاء (516/2)، الكاشف (125/2).
 - (11) تقريب التهذيب (ص: 448).
 - (12) انظر: الطبقات الكبير (430/8)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 137)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (11/3).
 - (13) تقريب التهذيب (ص: 332).
 - (14) المجموع شرح المذهب (104/3).
 - (15) التاريخ الكبير (106/6)، العلل الكبير للترمذي (ص: 235).

وقال أبو داود⁽¹⁾: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حمل⁽²⁾.

وقال ابن حجر⁽³⁾: وبمعنى هذا قال ؛ أبو حاتم، وابن جرير الطبري، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، والحاكم، وقبلهم ابن المديني، وآخرون⁽⁴⁾.

وَأَيْلُ بْنُ حُجْرٍ بْنِ سَعْدِ أَبُو هُنَيْدَةَ الْحَضْرَمِيُّ، صَحَابِي جَلِيل، وَكَانَ مِنْ أَبْنَاءِ مُلُوكِ الْيَمَنِ، ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ، وَمَاتَ فِي وَلَايَةِ مُعَاوِيَةَ⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع، فيه عبد الجبار بن وائل؛ ثقة لكنه أرسل هذا الحديث عن أبيه، فلم يسمع منه شيئاً، كما تبين من ترجمته.

وللحديث شاهد⁽⁶⁾؛ رواه مسلم⁽⁷⁾ من حديث مالك بن الحويرث⁽⁸⁾: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِيَ بِهِمَا أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ

(1) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (ص: 127).

(2) أما المزي، والعلائي فقالا: صح أنه قال: "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي" - سنن أبي داود (1/192 ح723) - ولو مات أبوه وهو حمل لم يقل هذا القول. وفيما ذهب إليه المزي والعلائي مخالفة لما اتفق عليه العلماء، وليس في الحديث ما يثبت سماعه من أبيه، كما نص البزار على أن القائل "كنت غلاماً لا أعقل صلاة أبي" هو علقمة بن وائل لا أخوه عبد الجبار. انظر: تهذيب الكمال (16/394)، جامع التحصيل (ص: 219)، تحفة التحصيل (ص: 192)، تهذيب التهذيب (6/105).

(3) انظر: تهذيب التهذيب (6/105).

(4) انظر أيضاً: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (6/30). المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (3/378).

(5) انظر ترجمته: الاستيعاب (4/1562)، أسد الغابة (4/659)، سير أعلام النبلاء (2/572)، الإصابة في تمييز الصحابة (6/466)، تقريب التهذيب (ص: 580).

(6) صنف البخاري في الرفع جزءاً قال فيه: "روى الرفع سبعة عشر نفساً من الصحابة". وللتوسع في هذه المسألة انظر: قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، للبخاري (ص: 7 وما بعدها)، الأم، للشافعي (1/125-127)، السنن الكبرى، للبيهقي (2/39)، فتح الباري، لابن حجر (2/219-220).

(7) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، بابُ اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ حَذْرَ الْمُكِبِّينَ (1/293 ح391).

(8) صحابي نزل البصرة، ومات بها سنة أربع وسبعين. انظر ترجمته: الاستيعاب (3/1349)، أسد الغابة (4/244)، الإصابة (5/532)، تقريب التهذيب (ص: 516).

رَأْسُهُ مِنَ الرُّكُوعِ " فَقَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ" فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. وفي رواية⁽¹⁾: "حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ"⁽²⁾ .



حديث رقم (115):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود الطيالسي في "مسنده"، وابن ماجه والبيهقي في "سننهما" من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه قال: "مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَتَطَوَّعْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ". هذا لفظ ابن ماجه، ولم يضعفه البيهقي، وهو منقطع؛ لأن أبا عبيدة لم يدرك أباه، قال الدارقطني في "علله"⁽⁴⁾: هذا هو الصحيح عندي.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نُسْطَاسٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: "مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ كُلِّهَا؛ فَإِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ فَلْيَتَطَوَّعْ، وَإِنْ شَاءَ فَلْيَدْعُ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي⁽⁶⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طريق منصور بن المعتمر، بإسناده، بنحوه.

(1) صحيح مسلم الكتاب والباب السابقين.

(2) أي أعاليهما، وفرع كل شيء: أعلاه. النهاية في غريب الحديث والأثر (436/3).

قال النووي: "أما صفة الرفع فالمشهور من مذهبنَا ومذهب الجماهير أنه يرفع يديه حذو منكبيه بحيث تحاذي أطراف أصابعه فروع أذنيه أي أعلى أذنيه، وإبهاماه شحمتي أذنيه، وراحته منكبيه، فهذا معنى قولهم حذو منكبيه". شرح النووي على مسلم (95/4).

(3) البدر المنير (223/5).

(4) (308/5).

(5) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في شُهودِ الجَنَائِزِ (474/1 ح 1478).

(6) مسند أبي داود الطيالسي (260/1 ح 330).

(7) السنن الكبرى (30/4 ح 6834).

(8) المعجم الكبير (319/9 ح 9597).

دراسة رجال الإسناد:

حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، صدوق، سبقت ترجمته في حديث رقم (78).

عُبَيْدُ بْنُ نَسْطَاسٍ العامري، الكوفي، ثقة، من الثالثة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁾.

أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها، ويقال اسمه عامر، كوفي، ثقة، روى له الجماعة⁽²⁾.

تكلم في سماعه من أبيه: فقل أنه لم يسمع من أبيه؛ وقيل سمع، والصواب الأول.

فقد سئل أبو عبيدة هل تذكر من عبد الله شيئاً؟ قال: "لا"⁽³⁾. فكأن هذا تصريح منه بعدم سماعه من أبيه، وهو قول؛ ابن معين⁽⁴⁾، وأبي حاتم⁽⁵⁾، والترمذي⁽⁶⁾، وابن حبان⁽⁷⁾، وما صححه الدارقطني⁽⁸⁾، ورجحه ابن حجر⁽⁹⁾، وذكر أبا عبيدة في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين⁽¹⁰⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، فيه انقطاع، لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه شيئاً، كما سبق بيانه.



- (1) تهذيب الكمال (238/19)، تهذيب التهذيب (75/7)، تقريب التهذيب (ص: 378).
- (2) تهذيب الكمال (62/14)، تهذيب التهذيب (75/5).
- (3) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 256).
- (4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (354/3).
- (5) انظر: المراسيل، لابن أبي حاتم (ص: 257)، جامع التحصيل، للعلائي (ص: 204).
- (6) سنن الترمذي (202/2)، (10/3).
- (7) الثقات (561/5).
- (8) علل الدارقطني (308/5).
- (9) تقريب التهذيب (ص: 656).
- (10) (ص: 48).

حديث رقم (116):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: مارواه أبو داود عن حسين بن عيسى، نا طلق بن غنم، نا عبد السلام بن حرب الملائني، عن بديل بن ميسرة، عن أبي الجوزاء، عن عائشة، قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا استفتح الصلاة، قال: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ"⁽²⁾، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ". قلت - يعني ابن الملقن -: طلق بن غنم أخرج له البخاري، وعبد السلام بن حرب وثقه أبو حاتم وأخرج له الشيخان وكذا من فوقه إلى عائشة؛ لا جرم قال الحافظ عبد الواحد المقدسي⁽³⁾: "ما علمت في هذا الإسناد مجروحاً". قلت - يعني ابن الملقن -: لكنه مرسل، فإنه من رواية أبي الجوزاء، عن عائشة.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى، حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ الْمَلَائِيُّ، عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ أَبِي الْجَوْزَاءِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: "سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ حَرْبٍ، لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا طَلْقُ بْنُ غَنَمٍ وَقَدْ رَوَى قِصَّةَ الصَّلَاةِ عَنْ بُدَيْلٍ جَمَاعَةً لَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ شَيْئًا مِنْ هَذَا".

تخريج الحديث:

أخرجه الدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طريق أبي داود، بإسناده، بمثله. وأخرجه الحاكم⁽⁷⁾ ومن طريقه البيهقي⁽⁸⁾، من طريق عباس بن محمد الدوري، تابع حسين بن عيسى؛ في الرواية عن عن طلق بن غنم، بإسناده بمثله.

(1) البدر المنير (532/3 - 533).

(2) أي علا جلالك وعظمتك. النهاية في غريب الحديث والأثر (244/1).

(3) السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام (40/2).

(4) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك (206/1 ح 776).

(5) سنن الدارقطني (60/2 ح 1141).

(6) معرفة السنن والآثار (247/2).

(7) المستدرک (360/1 ح 859).

(8) السنن الكبرى (51/2 ح 2347).

وأخرجه الترمذي⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، والبزار⁽³⁾، والطحاوي⁽⁴⁾، وابن خزيمة⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾ من طرق عن حارثة بن أبي الرّجال⁽⁷⁾، عن عمرة، عن عائشة، بنحوه، وفيه الدعاء. وأخرجه البزار⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾، من طريق مالك بن مِغُول، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة، به.

دراسة رجال الإسناد:

طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ، ثقة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له البخاري والأربعة⁽¹⁰⁾. عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ الْمَلَائِيُّ، ثقة حافظ له مناكير، مات سنة سبع وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

بُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ الْعَقِيلِي، ثقة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽¹²⁾.

أَوْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّبِيعِي⁽¹³⁾، أَبُو الْجَوَازِ الْبَصْرِيُّ، ثقة يرسل كثيرًا، قتل في الجاهم سنة ثلاث وثمانين⁽¹⁴⁾، روى له الجماعة⁽¹⁵⁾.

- (1) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ (11/2 ح 243).
- (2) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ (1/265 ح 806).
- (3) مسند البزار (18/258 ح 302).
- (4) شرح معاني الآثار (1/198 ح 1173).
- (5) صحيح ابن خزيمة (1/239).
- (6) معرفة السنن والآثار (2/346 ح 2999).
- (7) اسم أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن، وجدته عمرة، وهو ضعيف. انظر ترجمته: الجرح والتعديل (3/255)، تهذيب الكمال (5/314)، تهذيب التهذيب (2/167)، تقريب التهذيب (ص: 149).
- (8) مسند البزار (18/259 ح 303).
- (9) الدعاء (ص: 172 ح 503).
- (10) تهذيب الكمال (13/458)، تهذيب التهذيب (5/33)، تقريب التهذيب (ص: 283).
- (11) تهذيب الكمال (18/69)، تهذيب التهذيب (6/316)، تقريب التهذيب (ص: 355).
- (12) تهذيب الكمال (4/31)، تهذيب التهذيب (1/425)، تقريب التهذيب (ص: 120).
- (13) نسبة إلى ربيعة الأزدي. انظر: الأنساب للسمعاني (6/76).
- (14) وقعت دير الجاهم - مكان يقع بين البصرة والعراق - بين الحجاج بن يوسف وعبد الرحمن بن الأشعث، الذي خرج على الخلافة الأموية، وأعلن الحرب عليها واستمرت الحرب مائة يوم، انتهت بانتصار الحجاج والقضاء على الفتنة عام (83 هـ). انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (6/231) وما بعدها، البداية والنهاية، لابن كثير (9/50) وما بعدها.
- (15) تهذيب الكمال (3/393)، تهذيب التهذيب (1/384)، تقريب التهذيب (ص: 116).

تُكَلِّم في سماعه من عائشة رضي الله عنها. فقال ابن عبد البر⁽¹⁾: لم يسمع من عائشة وحديثه عنها مرسل، وتبعه مغلطاي⁽²⁾، وابن الملقن⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾.

وقال ابن طاهر المقدسي⁽⁵⁾، والحازمي⁽⁶⁾، وابن الأثير الجزري⁽⁷⁾، والرشيدي العطار⁽⁸⁾، والزيلعي⁽⁹⁾، والعراقي⁽¹⁰⁾، والعيني⁽¹¹⁾: سمع من عائشة، ولا ينكر سماعه منها.

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط⁽¹²⁾: "قد أدرك عائشة رضي الله عنها، حيث توفي بعد ست وعشرين سنة من وفاتها، ولا يُؤْتَر عن أحد من الأئمة القدامى التصريح بعدم سماعه منها، اللهم إلا قول ابن عدي⁽¹³⁾ تعليقاً على قول البخاري⁽¹⁴⁾: "في إسناده نظر"، بإثر خبر رواه من طريق جعفر بن سليمان⁽¹⁵⁾، عن عمرو بن مالك النكري⁽¹⁶⁾، عن أبي الجوزاء قال: "أقمت مع ابن عباس وعائشة اثنتي عشرة سنة، ليس من القرآن آية إلا سألتهم عنها"، قال ابن عدي⁽¹⁷⁾: "يريد أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرها لا أنه ضعيف عنده"، والقول بأنه لم يسمع من عائشة يفتقر إلى دليل، وهو مفقود هنا".

(1) انظر: التمهيد (205/20)، الإنصاف (ص: 177) كلاهما لابن عبد البر. وعبارته في الإنصاف: "يقولون أنه لم يسمع من عائشة".

(2) شرح ابن ماجه (ص: 1390).

(3) البدر المنير (532/3 - 533).

(4) التلخيص الحبير (537/1).

(5) الجمع بين الصحيحين (46/1).

(6) عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب (ص: 65).

(7) جامع الأصول (183/12).

(8) غرر الفوائد المجموعة (ص: 338).

(9) نصب الراية (334/1).

(10) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (403/1).

(11) شرح أبي داود للعيني (389/3).

(12) حاشية صحيح ابن حبان (65/5).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (108/2).

(14) التاريخ الكبير (16/2 - 17).

(15) انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (98/2)، تقريب التهذيب (ص: 140).

(16) انظر ترجمته: تهذيب التهذيب (96/8)، تقريب التهذيب (ص: 426).

(17) الكامل في ضعفاء الرجال (108/2).

وقال بشار عواد معروف⁽¹⁾: من المحتمل أن البخاري قصد بقوله "في إسناده نظر" ذلك الخبر الذي أورده من طريق عمرو بن مالك النكري، فالضمير قد يعود إلى الخبر لا إلى أوس، لا سيما وقد أخرج له في صحيحه.

وقال ابن حجر⁽²⁾: قال جعفر الفريابي⁽³⁾ في "كتاب الصلاة": حدثنا مزاحم بن سعيد، حدثنا ابن المبارك، حدثنا إبراهيم بن طهمان، حدثنا بُدَيْلُ الْعُقَيْلِي، عن أبي الجوزاء قال: "أرسلت رسولاً إلى عائشة يسألها عن صلاة النبي ﷺ... فذكر الحديث"، فهذا ظاهره أنه لم يشافهها لكن لا مانع من جواز كونه توجه إليها بعد ذلك فشافهها على مذهب مسلم في إمكان اللقاء - والله أعلم -.

وبناءً على ما سبق ترجح الباحثة سماع أبي الجوزاء من عائشة، فحديثه عنها في صحيح مسلم دون تصريح بالسماع⁽⁴⁾.

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

أعلَّ ابن الملقن هذا الإسناد بالانقطاع، فنفى سماع أبي الجوزاء من عائشة، وقد رجحت الباحثة سماعه منها، إلا أنه لا يمكن الجزم بأنه سمع هذا الحديث منها على وجه الخصوص؛ لعدم تصريحه بالسماع.

ولكن أبا الجوزاء توبع على روايته، حيث رواه الترمذي وغيره من وجه آخر عن عائشة. فإن اعترض عليه بقول الترمذي⁽⁵⁾: "هذا حديث لا نعرفه من حديث عائشة إلا من هذا الوجه، وحارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه".

قيل؛ قد عرفه غيره، حيث روي من وجه آخر، عن مالك بن مِغُول⁽⁶⁾، عن عطاء، عن عائشة. كما في التخریج. أي أن حارثة لم يتفرد بل تابعه ثقات.

(1) انظر: حاشية تهذيب الكمال (393/3).

(2) انظر: تهذيب التهذيب (384/1).

(3) أحد أوعية العلم، وكان ثقة حجة (301هـ). انظر: تاريخ بغداد (102/8)، سير أعلام النبلاء (96/14)، تذكرة الحفاظ (190/2)، الوافي بالوفيات، للصفدي (113/11).

(4) كتاب الصلاة، باب مَا يَجْمَعُ صِفَةَ الصَّلَاةِ وَمَا يُفْتَنُّ بِهِ وَيُخْتَمُّ بِهِ... (357/1 ح 498).

(5) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب مَا يَقُولُ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ (11/2 ح 243).

(6) ثقة ثبت. تقريب التهذيب (ص: 518).

وبذلك يرتقي الإسناد إلى الصحيح لغيره. ومن صححه الحاكم⁽¹⁾، والألباني⁽²⁾. والله أعلم.



حديث رقم (117):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في "مراسيله"⁽⁴⁾، والبيهقي في "سننه"، من حديث طاوس عن معاذ أَنَّبَوْقَصِ⁽⁵⁾ الْبَقَرِ وَالْعَسَلِ، فقال معاذ: "كَلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ".

قلت - يعني ابن الملقن -: وهذا مرسل؛ طاوس لم يدرك معاذًا.

نص الحديث:

قال الإمام البيهقي⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى الْخَطِيبُ، ثنا أَبُو بَحْرٍ الْبَرْهَارِيُّ، ثنا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، ثنا الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ مُعَاذَ بْنِ جَبَلٍ ﷺ أَنَّبَوْقَصِ الْبَقَرِ وَالْعَسَلِ حَسْبَتْهُ فَقَالَ مُعَاذٌ ﷺ: "كَلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ".

تخريج الحديث:

أخرجه الشاشي⁽⁷⁾ أيضاً من طريق إبراهيم بن ميسرة. وأخرجه الشافعي⁽⁸⁾ - ومن طريقه البيهقي⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾ والطبراني⁽¹¹⁾، من طرق عن عمرو بن دينار، دون ذكر العسل.

(1) المستدرک (360/1 ح 859).

(2) انظر: صحيح أبي داود (363/3)، إرواء الغلیل (50/2)، تخريجه الکلم الطیب لابن تیمیة (ص: 98)، تحقیقه مشکاة المصابیح، للتبریزی (258/1).

(3) البدر المنیر (516/5).

(4) (ص: 129).

(5) الْوَقَصُ: يطلق على ما لا زكاة فيه. وهو ما بين الفريضتين، كالزيادة على الخمس من الإبل إلى التسع، وعلى العشر إلى أربع عشرة. وقيل: هو ما وجبت الغنم فيه من فرائض الإبل ما بين الخمس إلى العشرين. ومنهم من يجعل الأوقاص في البقر خاصة. انظر: المجموع شرح المذهب، للنووي (393/5)، النهاية في غريب الحديث والأثر (214/5).

(6) السنن الكبرى (214/4 ح 7465).

(7) المسند للشاشي (297/3 ح 1406).

(8) مسند الشافعي (ص: 90).

(9) السنن الكبرى (166/4 ح 7291)، معرفة السنن والآثار (40/6 ح 7940).

(10) مسند أحمد (336/36 ح 22010).

(11) المعجم الكبير (165/20 ح 348).

وأخرجه عبد الرزاق⁽¹⁾، - ومن طريقه الشاشي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، - من طريق حميد بن قيس. كلاهما (عمرو بن دينار، حميد بن قيس) تابعا إبراهيم بن ميسرة، في الرواية عن طائوس، بإسناده.

دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، أَبُو سَعِيدٍ الْخَطِيبُ.
ولم تقف الباحثة على من ذكره بجرح ولا تعديل.
مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كَوْثَرٍ، أَبُو بَحْرِ الْبَرْهَارِيِّ، مات سنة اثنتين وستين وثلاث مائة⁽⁴⁾.
ضعيف واتهمه بعضهم بالكذب.
قال الدارقطني⁽⁵⁾: "كان له أصل صحيح، وسماع صحيح، وأصل رديء، فحدث بذا وبذاك فأفسده". وقال أيضاً⁽⁶⁾: "اقتصروا من حديث أبي بحر على ما انتخبته فحسب". وقال البرقاني⁽⁷⁾:
كان كذاباً. وقال الذهبي⁽⁸⁾: معروف واه.
بِشْرُ بْنُ مُوسَى، أَبُو عَلِيٍّ الْأَسَدِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ، وثقه الدارقطني⁽⁹⁾، والخطيب⁽¹⁰⁾، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين⁽¹¹⁾.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ عِيْسَى الْحَمِيدِيُّ، ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، وشيخ البخاري، مات سنة عشرين ومائتين⁽¹²⁾.

- (1) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (26/4).
- (2) المسند للشاشي (298/3 ح 1409).
- (3) المعجم الكبير (165/20 ح 347).
- (4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (52/3)، سير أعلام النبلاء (141/16).
- (5) سوالات حمزة للدارقطني (ص: 128).
- (6) تاريخ بغداد (613/2).
- (7) تاريخ بغداد (613/2).
- (8) المغني في الضعفاء (570/2)، ميزان الاعتدال (519/3)، لسان الميزان (131/5).
- (9) سوالات السلمي للدارقطني (ص: 135).
- (10) تاريخ بغداد (569/7).
- (11) طبقات الحنابلة (121/1)، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة (ص: 217)، سير أعلام النبلاء (352/13).
- (12) سير أعلام النبلاء (616/10)، تهذيب الكمال (515/14)، تهذيب التهذيب (215/5)، تقريب التهذيب (ص: 303).

سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار. سبقت ترجمته.

طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيُّ، ثقة فقيه فاضل⁽¹⁾، قال ابن المديني⁽²⁾، وأبو زرعة⁽³⁾: لم يسمع من معاذ بن جبل شيئاً، وقال ابن الملقن⁽⁴⁾: "طاوس لم يدرك معاذاً".

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف منقطع، فطاوس لم يسمع معاذاً، وبين وفاتها ثمانية وثمانين عاماً⁽⁵⁾. وفيه أبو بحر البربهاري؛ ضعيف اتهم بالكذب.

وبخصوص اختلاط سفيان؛ فإنه لا يضر، قال أبو حاتم⁽⁶⁾: "أثبت الناس في ابن عيينة الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة". وأما تدليسه فقد احتمله الأئمة لأنه من الثانية⁽⁷⁾، ومع ذلك فقد صرح بالسماع في إسناد الحديث.



حديث رقم (118):

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: هذا الحديث كثيراً ما يتكرر في كتب الفقهاء والأصول والمحدثين ويعتمدون عليه، وهو حديث ضعيف بإجماع أهل النقل - فيما أعلم - وقد أخرجه أبو داود من حديث الحارث بن عمرو، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ أن رسول الله ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ لَهُ: "كَيْفَ تَقْضِي إِذَا غَلَبَكَ قَضَاءٌ"، ... فذكره باللفظ المذكور.

رواه الترمذي من حديث الحارث... قال البخاري في "التاريخ": الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، عن أصحاب معاذ، عن معاذ، وروى عنه أبو عون ولا يصح ولا يعرف إلا بهذا، وهو مرسل... وقال الترمذي: هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي متصل...

(1) تقريب التهذيب (ص: 281).

(2) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 201).

(3) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، لابن العراقي (ص: 158).

(4) البدر المنير (516/5).

(5) مات طاوس سنة ست ومائة، ومات معاذ سنة ثمان عشرة.

انظر: تقريب التهذيب (ص: 281، ص: 535).

(6) الجرح والتعديل (57/5).

(7) طبقات المدلسين (ص: 32).

(8) البدر المنير (534/9 - 541).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ أَنَسٍ مِنْ أَهْلِ حِمَصٍ، مِنْ أَصْحَابِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَبْعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ قَالَ: "كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟"، قَالَ: أَقْضِي بِكِتَابِ اللَّهِ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟"، قَالَ: فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: "فَإِنْ لَمْ تَجِدْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا فِي كِتَابِ اللَّهِ؟" قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي، وَلَا أَلُو ⁽²⁾ فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَدْرَهُ، وَقَالَ: "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لِمَا يَرْضَى رَسُولُ اللَّهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي ⁽³⁾، وأحمد ⁽⁴⁾، والبيهقي ⁽⁵⁾ من طرق عن شعبة، بإسناده، بنحوه. وأخرجه أبو داود ⁽⁶⁾، - ومن طريقه البيهقي ⁽⁷⁾، - وعبد بن حميد ⁽⁸⁾، وابن أبي شيبة ⁽⁹⁾، والدارمي ⁽¹⁰⁾، والطحاوي ⁽¹¹⁾، والطبراني ⁽¹²⁾ من طرق عن شعبة، بالإسناد السابق - موصولاً - إلى معاذ؛ رفعه.

دراسة رجال الإسناد:

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَخْبَرَةَ، ثقة ثبت، مات سنة خمس وعشرين ومائتين، أخرج له البخاري وأبو داود والنسائي ⁽¹³⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الأفضية، باب اجتهد الرأي في القضاء (303/3 ح 3592).

(2) أي: لا أقصر في الاجتهاد ولا أترك بلوغ الوسع فيه. معالم السنن، للخطابي (165/4).

(3) سنن الترمذي، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي (608/3 ح 1327).

(4) مسند أحمد (382/36 ح 22061).

(5) السنن الكبرى (195/10 ح 20340).

(6) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين (ح 3593).

(7) معرفة السنن والآثار (173/1 ح 291).

(8) المنتخب من مسند عبد بن حميد (151/1 ح 124).

(9) مصنف ابن أبي شيبة (239/7 ح 23442).

(10) في المقدمة، باب الفتيا وما فيه من الشدة (267/1 ح 170).

(11) شرح مشكل الآثار (212/9 ح 3583).

(12) المعجم الكبير (170/20 ح 362).

(13) تهذيب الكمال (29/7)، تهذيب التهذيب (281/8)، تقريب التهذيب (ص: 172).

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو عَوْنٍ النَّقْفِيُّ، ثقة، مات سنة عشرة ومائة، روى له الجماعة سوى ابن ماجه⁽¹⁾.

الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَخِي الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، ذكره ابن حبان في الثقات⁽²⁾، وقال غير واحد⁽³⁾: مجهول، روى له أبو داود والترمذي⁽⁴⁾.

أصحاب معاذ بن جبل: لم يُسَمَّوا فهم مجاهيل.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وذلك للعلل الآتية:

الأولى: الإرسال؛ فهو من رواية أصحاب معاذ عن النبي ﷺ، وهذه الرواية أصح من رواية الوصل.

سئل الدارقطني عن حديث معاذ هذا فقال⁽⁵⁾: يرويه شعبة، عن أبي عون، عن الحارث بن عمرو، عن أصحاب معاذ، عن معاذ... وأرسله عبد الرحمن بن مهدي وجماعات... والمرسل أصح.

وقال الترمذي⁽⁶⁾: هذا الحديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي متصل.

الثانية: جهالة الحارث بن عمرو.

قال البخاري⁽⁷⁾: "روى عنه أبو عون، ولا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل".

وقال ابن حزم⁽⁸⁾: "هو مجهول لا يعرف، ولا تقوم بحديثه حجة". وقال ابن القطان⁽⁹⁾:

"الحارث هذا لا يعرف له حال، ولا ندري روى عنه غير أبي عون محمد بن عبيد الله النقفي".

(1) تهذيب الكمال (40/26)، تهذيب التهذيب (322/9)، تقريب التهذيب (ص: 494).

(2) (173/6).

(3) انظر: المحلى بالآثار، لابن حزم (82/1)، بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (68/3)، تهذيب الكمال

(266/5)، تهذيب التهذيب (152/2)، تقريب التهذيب (ص: 147).

(4) تهذيب الكمال (266/5).

(5) انظر: علل الدارقطني (89/6).

(6) سنن الترمذي (609/3).

(7) التاريخ الكبير (277/2).

(8) المحلى بالآثار، لابن حزم (82/1).

(9) بيان الوهم والإيهام، لابن القطان (68/3).

الثالثة: أنه روي عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ، وهم مجاهيل.

قال الجورقاني⁽¹⁾⁽²⁾: "هذا حديث باطل، رواه جماعة، عن شعبة، عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة. واعلم أنني تصفحت عن هذا الحديث في المسانيد الكبار والصغار، وسألت من لقينته من أهل العلم بالنقل عنه، فلم أجد له طريقاً غير هذا، والحارث بن عمرو هذا مجهول.

وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وبمثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة....".

وقال ابن الجوزي⁽³⁾: "هذا حديث لا يصح وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف، لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته".



حديث رقم (119):

روي أنه ﷺ قال: "لا يَرْكَبَنَّ أَحَدُ الْبَحْرِ إِلَّا غَايَاً أَوْ مَعْتَمِراً أَوْ حَاجًّا"⁽⁴⁾.

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه أبو داود، ثم البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً بزيادة: "فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا". قال البيهقي: قال البخاري⁽⁶⁾: هذا الحديث ليس بصحيح. وقال أحمد: هذا حديث غريب. وقال أبو داود: "رواه مجهولون". وقال الخطابي: "ضعفوا إسناده". وقال صاحب الإمام: "اختلف في إسناده". أي فإنه روي من حديث بشير بن مسلم الكندي، عن عبد الله بن عمرو، كما أخرجه أبو داود والبيهقي، ومن حديث بشير عن رجل عن عبد الله بن عمرو، ورواه أبو داود والبيهقي موقوفاً على عبد الله بن عمرو: "مَاءُ الْبَحْرِ لَا يُجْزَى مِنْ وَضْوءٍ وَلَا جَنَابَةٍ إِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا ثُمَّ مَاءٌ ثُمَّ نَارًا حَتَّى عَدَّ سَبْعَةَ أَبْحُرٍ وَسَبْعَةَ أَنْيَارٍ".

(1) هو الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر الهمداني الجورقاني، وجورقان من قرى هَمْدَانَ. (543هـ).

انظر: إكمال الإكمال لابن نقطة (185/2)، سير أعلام النبلاء (178/20)، الأعلام للزركلي (229/2).

(2) انظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (244/1).

(3) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (273/2).

(4) الشرح الكبير للرافعي (21/7).

(5) البدر المنير (30/6).

(6) التاريخ الكبير للبخاري (105/2).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ⁽²⁾، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا، عَنْ مُطَرَفٍ، عَنْ بَشْرِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّ تَحْتَ الْبَحْرِ نَارًا، وَتَحْتَ النَّارِ بَحْرًا".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽³⁾، والخطيب ⁽⁴⁾ من طريق أبي داود، بمثله.
وأخرجه البيهقي ⁽⁵⁾ والخطيب ⁽⁶⁾، من طريق صالح بن عمر ⁽⁷⁾. وأخرجه الخطيب ⁽⁸⁾ من طريق عبد الرحيم بن سليمان ⁽⁹⁾. وأخرجه البيهقي ⁽¹⁰⁾ والبخاري تعليقاً ⁽¹¹⁾ من طريق إسماعيل بن زكريا. ثلاثتهم (صالح بن عمر، عبد الرحيم بن سليمان، إسماعيل بن زكريا) عن مطرف، تابع بشر أبي عبد الله في الرواية عن بشير بن مسلم، عن عبد الله بن عمرو.
وأخرجه أبو الشيخ ⁽¹²⁾ من طريق أبي المغيرة القواس ⁽¹³⁾. والفاكهي ⁽¹⁴⁾ من طريق خالد بن أبي مسلم ⁽¹⁵⁾. كلاهما تابعاً لبشر بن مسلم في الرواية عن عبد الله بن عمرو.

- (1) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في رُكُوبِ الْبَحْرِ فِي الْغَزْوِ (6/3 ح 2489).
- (2) والحديث في سننه (186/2 ح 2393).
- (3) السنن الكبرى (546/4 ح 8663).
- (4) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).
- (5) السنن الكبرى (546/4 ح 8662) البعث والنشور (ص: 265).
- (6) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).
- (7) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 273).
- (8) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 156).
- (9) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 354).
- (10) السنن الكبرى (546/4 ح 8662) البعث والنشور (ص: 265).
- (11) التاريخ الكبير (104/2).
- (12) العظمة لأبي الشيخ الأصبهاني (1408/4).
- (13) انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (439/9)، الثقات لابن حبان (565/5)، المستدرک للحاكم (575/4)، ميزان الاعتدال (576/4).
- (14) أخبار مكة (ص: 897).
- (15) ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا وتعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (172/3)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (354/3)، الثقات لابن حبان (207/4).

وأخرجه الخطيب⁽¹⁾ من طريق بشير بن مسلم، عن رجل، عن عبد الله بن عمرو. وأيضاً⁽²⁾ من طريق بشير أنه بلغه، عن عبد الله بن عمرو.

وأخرجه البخاري تعليقاً⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾ من طريق مطرف عن بشير أبي عبد الله. وأخرجه القاسم بن سلام⁽⁵⁾ من طريق سعيد بن أبي عروبة، وابن أبي شيبه⁽⁶⁾ من طريق هشام الدستوائي، والبيهقي⁽⁷⁾ من طريق أبي داود، عن شعبة وهمام بن يحيى أربعتهم (سعيد بن أبي عروبة، هشام الدستوائي، شعبة، همام) عن قتادة، عن أبي أيوب⁽⁸⁾، موقوفاً على عبد الله بن عمرو.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَّا الْخُلُقَانِيُّ، صدوق يخطيء قليلاً، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وروى له الجماعة⁽⁹⁾.

مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفِ الْحَارِثِيِّ، ثقة فاضل، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

بَشِيرُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَنْدِيِّ، ويقال: بشير، عداؤه في التابعين، مجهول، روى له أبو داود، هذا الحديث الواحد⁽¹¹⁾.

بَشِيرُ بْنُ مُسْلِمٍ الْكَنْدِيِّ، مجهول، روى له أبو داود، هذا الحديث الواحد⁽¹²⁾.

(1) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 157).

(2) تلخيص المتشابه في الرسم (ص: 158).

(3) التاريخ الكبير (104/2).

(4) المعجم الكبير (13/584 ح 14499).

(5) الطهور للقاسم بن سلام (ص: 302).

(6) مصنف ابن أبي شيبه (1/122 ح 1394).

(7) السنن الكبرى (4/547 ح 8665).

(8) ثقة، واسمه يحيى بن مالك المَزَاحِي. انظر: تهذيب الكمال (61/33)، تقريب التهذيب (ص: 620).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/170)، الكامل في ضعفاء الرجال (1/518)، تهذيب الكمال (3/94)، تقريب التهذيب (ص: 107).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/313)، تهذيب الكمال (28/67)، تهذيب التهذيب (10/172)، تقريب التهذيب (ص: 534).

(11) تهذيب الكمال (4/162)، ميزان الاعتدال (1/327)، المغني في الضعفاء (1/108)، تهذيب التهذيب (1/462)، تقريب التهذيب (ص: 124).

(12) تهذيب الكمال (4/174)، ميزان الاعتدال (1/329)، تهذيب التهذيب (1/467)، تقريب التهذيب (ص: 125).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لجهالة كل من بشير بن مسلم، وبشر أبو عبد الله.

وقد اختلف في إسناد هذا الحديث فروي مرفوعاً وموقوفاً، أما المرفوع: ففيه اضطراب - كما هو مبين في التخريج -، حيث روي عن بشير، عن عبد الله بن عمرو، وروي عنه أنه بلغه عن عبد الله بن عمرو، وروي عنه عن رجل عن عبد الله بن عمرو، وقيل غير ذلك.

قال ابن عبد البر⁽¹⁾: هذا حديث ضعيف مظلم الإسناد، لا يصححه أهل العلم بالحديث، لأن رواته مجهولون لا يعرفون.

وقال ابن الملقن⁽²⁾: وهو ضعيف باتفاق الأئمة.

وأما الموقوف؛ وإن صح إسنادُه فإنه رأي عبد الله بن عمرو، ولا حجة في أقوال الصحابة إذا عارضت المرفوع⁽³⁾ والإجماع⁽⁴⁾.

قال ابن عبد البر⁽⁵⁾: "أجمع جمهور العلماء وجماعة أئمة الفتيا بالأمصار من الفقهاء أن البحر طهورٌ ماؤه، وأن الوضوء جائز به؛ إلا ما روي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فإنه روي عنهما أنهما كرها الوضوء من ماء البحر، ولم يتابعهما أحد من فقهاء الأمصار على ذلك ولا عرج عليه ولا التفت إليه".

(1) التمهيد (240/1).

(2) خلاصة البدر المنير (344/1).

(3) أي حديث أبي هريرة أنه: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَزَكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا، أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُوَ الطَّهْرُ مَاؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ". موطأ مالك (55/1 ح 45). وهذا الحديث صححه البخاري في العلل الكبير، للترمذي (ص: 41).

ونقل ابن حجر تصحيحه عن ابن خزيمة، وابن حبان، وابن المنذر، والخطابي، والطحاوي، والحاكم، وابن

حزم، والبيهقي، وعبد الحق الإشبيلي، وآخرين. تهذيب التهذيب (257/10).

(4) انظر: المجموع، للنووي (85/7).

(5) التمهيد (221/16).

وقال أيضاً⁽¹⁾: "أكثر أهل العلم يجيزون ركوب البحر في طلب الحلال؛ إذا تعذر البر وركب البحر في حين يغلب عليه فيه السكون، وفي كل ما أباحه الله ولم يحظره، ... إلا أنهم يكرهون ركوبه في الاستغزار من طلب الدنيا والاستكثار من جمع المال".

وللحديث شاهد رواه البزار⁽²⁾ من حديث ابن عمر مرفوعاً، وفي إسناده ليث بن أبي سليم وهو مختلط جداً ولم يتميز حديثه.

وله شاهد آخر رواه الحارث بن أبي أسامة⁽³⁾؛ من حديث أبي بكرة⁽⁴⁾، وفيه الخليل بن زكريا وهو متروك⁽⁵⁾.



حديث رقم (120):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه الطبراني في "أكبر معاجمه" وابن عدي في "كامله" والدارقطني والبيهقي في "سننهما" من رواية ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ" ⁽⁷⁾ إِلَّا فِي وَجْهَهَا". وهو حديث ضعيف، في إسناده أيوب بن محمد أبو سهيل العجلي اليمامي، يلقب: أبا

(1) التمهيد (240/1).

(2) مسند البزار (209/12 ح 5897).

(3) مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (441/1).

(4) هو نُفَيْعُ بْنُ الْحَارِثِ، من فضلاء الصحابة، قيل له أبو بكرة لأنه تدلى ببكرة من حصن الطائف إلى النبي ﷺ فكناه وأعتقه، مات في خلافة معاوية سنة اثنتين وخمسين.

انظر ترجمته: الاستيعاب (1531/4)، أسد الغابة (38/5)، سير أعلام النبلاء (5/3)، الإصابة (369/6).

(5) تقريب التهذيب (ص: 195).

(6) البدر المنير (329/6 - 331).

(7) يُقَالُ مِنَ الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَوْمٌ حُرْمٌ وَحَرَامٌ، وَرَجُلٌ حَرَامٌ. الْحُرْمُ - بِضَمِّ الْحَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَبِالْكَسْرِ: الرَّجُلُ الْمُحَرَّمُ. يُقَالُ: أَنْتَ حِلٌّ، وَأَنْتَ حُرْمٌ. وَالْإِحْرَامُ: مَصْدَرُ أَحْرَمَ الرَّجُلُ يُحَرِّمُ إِحْرَاماً إِذَا أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعُمْرَةِ وَبِأَشْرَ أَسْبَابِهِمَا وَشُرُوطِهِمَا مِنْ خَلْعِ الْمَخِيطِ واجْتِنَابِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي مَنَعَهُ الشَّرْعُ مِنْهَا كَالطَّيِّبِ وَالنِّكَاحِ وَالصَّيْدِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. والمراد: أن المرأة لا تغطي وجهها حال إحرامها. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (373/1)، مقاييس اللغة، لابن فارس (46/2).

الجمال، قال أبو زرعة⁽¹⁾: منكر الحديث. وقال يحيى بن معين⁽²⁾: ضعيف. وقال مرة⁽³⁾: لا شيء. وقال ابن عدي⁽⁴⁾: لا أعلمه يرفعه عن عبيد الله يعني: راويه عن نافع، عن ابن عمر غير أبي الجمال هذا. وقال العقيلي في "ضعفائه"⁽⁵⁾: لا يتابع أيوب بن محمد على رفعه؛ فإنه يهم في بعض حديثه، إنما يروى موقوف. وقال الدارقطني في "علله"⁽⁶⁾: الصواب وقفه على ابن عمر. قال: وأيوب هذا من أهل اليمن ضعيف.... قال البيهقي في "سننه"⁽⁷⁾: وقد روي هذا الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً. قال: والصحيح أنه موقوف على ابن عمر أنه قال: "إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا، وَإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ". هكذا رواه جماعة موقوفاً عليه، وكذا قال في "المعرفة" بعد أن رواه هكذا موقوفاً عليه⁽⁸⁾: وروي عنه مرفوعاً، ورفعته ضعيف.

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْغَلَابِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، ثنا أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْجَمَلِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: "لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا".

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي⁽¹⁰⁾، والدارقطني⁽¹¹⁾، والبيهقي⁽¹²⁾ من طريق ابن عدي⁽¹³⁾، من طرق عن عبد الله بن رجاء، عن أيوب بن محمد.

(1) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص: 243).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 178).

(3) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 460).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

(5) (132/1).

(6) علل الدارقطني (48/13).

(7) السنن الكبرى للبيهقي (74/5 ح 9049).

(8) معرفة السنن والآثار (139/7).

(9) المعجم الكبير (370/12 ح 13375)، المعجم الأوسط (178/6 ح 6122).

(10) الضعفاء الكبير (132/1).

(11) سنن الدارقطني (363/3 ح 2760).

(12) السنن الكبرى (74/5 ح 9049).

(13) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

وأخرجه الدارقطني⁽¹⁾ من طريق هشام بن حسان، تابع أيوب في الرواية عن عبيد الله بن عمر، بإسناده، عن ابن عمر مرفوعاً.

وأخرجه العقيلي⁽²⁾ من طريق ابن عيينة. والبيهقي - من طريق الدارقطني - عن هشام بن حسان، كلاهما عن عبيد الله بن عمر، بإسناده، عن ابن عمر موقوفاً.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا الْغَلَابِيُّ الْبَصْرِيُّ، متهم بالوضع. سبقت ترجمته في حديث رقم (111).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، صدوق يهم قليلاً. سبقت ترجمته في حديث رقم (56).

أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْجَمَلِ، ضعفه الجمهور. وقد مر نقل ابن الملقن لأقوال النقاد فيه.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. للعلل الآتية:

- محمد بن زكريا الغلابي؛ متهم بوضع الحديث. لكنه لم ينفرد بالرواية عن عبد الله بن رجاء، بل تابعه الثقة؛ يعقوب بن سفيان الفسوي⁽³⁾، وأحمد بن ملاعب⁽⁴⁾.
- عبد الله بن رجاء صدوق يهم؛ ولم يتابع. قال الطبراني⁽⁵⁾: لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله بن عمر إلا أيوب أبو الجمل، تفرد به عبد الله بن رجاء.
- أيوب بن محمد الملقب بأبي الجمل ضعيف، وقد تفرد برواية الحديث مرفوعاً، ولم يتابع على ذلك.

قال الدارقطني⁽⁶⁾: لم يرفعه غير أبي الجمل، وكان ضعيفاً، وغيره يرويه موقوفاً.

(1) سنن الدارقطني (3/363 ح 2761).

(2) الضعفاء الكبير (1/133).

(3) كما عند ابن عدي في الكامل (2/19).

(4) كما في سنن الدارقطني (3/363 ح 2760). وانظر ترجمته: تاريخ بغداد (6/389)، سير أعلام النبلاء (42/13).

(5) المعجم الأوسط (6/178).

(6) المؤلف والمختلف (1/390).

وقال أيضاً⁽¹⁾: خالفه ابن عيينة، وهشام بن حسان، وعلي بن مسهر، ومحمد بن بشر، وعبد الرحمن بن سليمان، وابن نمير، وإسحاق الأزرق، وغيرهم، روه عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفاً، وهو الصواب.

وممن صحح رواية الوقف أيضاً: العقيلي⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾، وابن الملقن⁽⁵⁾.



حديث رقم (121):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: روي مرفوعاً وموقوفاً: "لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ". هذا الحديث رواه مرفوعاً البيهقي في "سننه" من حديث أبي هريرة باللفظ المذكور⁽⁷⁾، ثم قال: في إسناده المغيرة بن موسى البصري، قال البخاري⁽⁸⁾: منكر الحديث. وقال ابن عدي⁽⁹⁾: هو في نفسه ثقة. قلت - يعني ابن الملقن - وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: يأتي على الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات. ورواه الدارقطني في "سننه" من حديث عائشة مرفوعاً: "لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ".

وفي إسناده أبو الخصيب، واسمه: نافع بن ميسرة، قال الدارقطني: هو مجهول. وأما رواية الموقوف فرواها البيهقي في "خلافياته"⁽¹¹⁾ عن ابن عباس: "لَا نِكَاحَ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ: وَلِيٍّ،

(1) علل الدارقطني (48/13).

(2) (132/1).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (19/2).

(4) السنن الكبرى (74/5)، معرفة السنن والآثار (139/7).

(5) خلاصة البدر المنير (32/2).

(6) البدر المنير (580/7 - 582).

(7) اللفظ المذكور لفظ الدارقطني كما سيأتي، لا لفظ البيهقي.

(8) التاريخ الكبير (319/7).

(9) وباقي عبارته: ولا أعلم له حديثاً منكراً فأذكره، وهو مستقيم الرواية. الكامل في ضعفاء الرجال (80/8).

(10) المجروحين لابن حبان (7/3).

(11) مختصر خلافيات البيهقي (134/4).

وشاهدي، وخاطب". ثم قال: ورواه معاوية بن هشام⁽¹⁾، عن سفيان - يعني الثوري -، عن أبي يحيى⁽²⁾، عن رجل يقال له: الحكم بن ميناء، عن قتادة، عن ابن عباس: "لا نكاح إلا بأربعة: ولي، وشاهدي. قال: أدنى ما يكون في النكاح أربعة: بزوج، والذي يزوج، وشاهدان".

قال: وله شاهد بإسناد صحيح عن قتادة، عن ابن عباس.

قلت - يعني ابن الملقن -: لكنه منقطع؛ قتادة لم يدرك ابن عباس.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽³⁾: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، نا أَبُو وَائِلَةَ الْمَرْوَزِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحُسَيْنِ مِنْ وَلَدِ بَشْرِ بْنِ الْمُحْتَفَرِ، نا الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، نا خَالِدُ بْنُ الْوَضَّاحِ، عَنْ أَبِي الْخَصِيبِ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ".

تخريج الحديث:

انفرد به الدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً.

وأخرجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ابن عدي⁽⁴⁾، والبيهقي⁽⁵⁾، والخطيب⁽⁶⁾ من طرق عن يعقوب بن الجراح، عن المغيرة بن موسى، بإسناده، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، من طريق الحكم بن ميناء⁽⁹⁾، والبيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق

(1) صدوق له أوهام. الجرح والتعديل (385/8)، الكامل في ضعفاء الرجال (147/8)، تهذيب الكمال (220/28)، تهذيب التهذيب (218/10)، تقريب التهذيب (ص: 538).

(2) لين الحديث. تهذيب الكمال (402/34)، تهذيب التهذيب (277/12)، تقريب التهذيب (ص: 684).

(3) سنن الدارقطني (321/4 ح 3529).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (79/8).

(5) السنن الكبرى (231/7 ح 13816)، (203/7 ح 13722).

(6) تاريخ بغداد (399/4).

(7) مصنف ابن أبي شيبة (131/4 ح 16187).

(8) السنن الكبرى (230/7 ح 13814).

(9) قال ابن حجر في التقريب (ص: 176): صدوق. وانظر ترجمته: الجرح والتعديل (128/3)، الثقات لابن

حبان (145/4)، تهذيب الكمال (144/7)، تهذيب التهذيب (440/2).

(10) السنن الكبرى (230/7 ح 13814).

قتادة تابع الحكم بن ميناء، في الرواية عن ابن عباس، موقوفاً. وقال البيهقي⁽¹⁾: "هذا إسناد صحيح إلا أن قتادة لم يدرك ابن عباس".

دراسة رجال الإسناد:

نَافِعُ بْنُ مَيْسَرَةَ، أَبُو الْخَصِيبِ، قال الدارقطني⁽²⁾: مَجْهُولٌ.

خَالِدُ بْنُ الْوَضَّاحِ. لم أعر على ترجمته.

الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ الزُّبَيْرِيُّ، ثقة، مات سنة ست وخمسين ومائتين⁽³⁾.

باقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

هذا الحديث مرفوعاً وموقوفاً أسانيده ضعيفة. فحديث عائشة إسناده ضعيف ؛ لجهالة أبي الخصيب، وخالد بن الوضاح لم أعر له على ترجمة.

وحديث أبي هريرة إسناده ضعيف أيضاً، فيه المغيرة بن موسى البصري؛ منكر الحديث.

أما حديث ابن عباس موقوفاً، ففيه انقطاع، لأن قتادة لم يسمع من ابن عباس⁽⁴⁾، ونبه ابن الملقن على ذلك.



حديث رقم (122):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب، " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ". وهذا مرسل كما ترى ورواه أبو داود في "مراسيله"⁽⁶⁾ من حديث القعنبی⁽⁷⁾، عن مالك به، قال الراعي في "تذنيبه"⁽⁸⁾: "وقوي هذا مع إرساله فإن الصحابة عملوا به،

(1) السنن الكبرى (231/7).

(2) سنن الدارقطني (3529/4).

(3) تهذيب الكمال (296/9)، تهذيب التهذيب (312/3)، تقريب التهذيب (ص: 214).

(4) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص: 111)، جامع التحصيل، للعلائي (ص: 255).

(5) البدر المنير (486/6).

(6) المراسيل (ص: 166).

(7) عبد الله بن مسلمة بن قعنب القعنبي الحارثي، أبو عبد الرحمن البصري، أصله من المدينة وسكنها مدة، ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً. تقريب التهذيب (ص: 323).

(8) التذنيب في الفروع على الوجيز للغزالي (ص: 554).

ودرجوا عليه". قلت - يعني ابن الملقن -: وروي مسنداً من حديث سهل بن سعد، وابن عمر رضي الله عنهما. أما حديث سهل فرواه الدارقطني⁽¹⁾ بلفظ: "تَهَرَّسُوْلَ اللّٰهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ اللّٰحْمِ بِالْحَيَوَانِ" ثم قال: تفرد به يزيد بن مروان، عن مالك، عن الزهري عنه، ولم يتابع عليه، وصوابه ما في "الموطأ": عن زيد، عن سعيد مرسلاً. وقال البيهقي⁽²⁾: رواه يزيد بن مروان هكذا وغلط فيه، والصحيح ما في "الموطأ" يعني مرسلاً. وقال ابن الجوزي⁽³⁾: هذه الطريق لا ترضي. قال يحيى بن معين⁽⁴⁾: يزيد بن مروان كذاب. ووهاه ابن حبان⁽⁵⁾ أيضاً. وأما حديث ابن عمر فرواه البزار في "مسنده" بلفظ: "أنه عليه السلام نهى عن بيع الحيوان باللحم" رواه من حديث ثابت بن زهير، عن نافع عنه، وثابت هذا ضعفه، والصحيح في هذا الحديث الإرسال كما صرح به الدارقطني والبيهقي وغيرهما، قال عبد الحق: الصحيح أن هذا الحديث مرسل كما رواه أبو داود في "مراسيله"، قال: ولا أعلمه مسنداً إلا من حديث ثابت...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمته الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ".

تخريج الحديث ودراسة أسانيده:

اختلف في وصل هذا الحديث وإرساله.

أما رواية الإرسال: فأخرجها أبو داود، والحاكم⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾، من طريق مالك - وهي في الموطأ⁽⁹⁾ - والبيهقي⁽¹⁰⁾ من طريق حفص بن ميسرة، كلاهما عن زيد بن أسلم، بإسناده، بلفظه. ورجال إسنادهما ثقات جميعاً.

- (1) سنن الدارقطني (38/4 ح 3056).
- (2) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (483/5).
- (3) التحقيق في مسائل الخلاف (176/2).
- (4) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 235).
- (5) المجروحين لابن حبان (105/3).
- (6) المراسيل (ص: 166).
- (7) المستدرک (35/2 ح 2252).
- (8) معرفة السنن والآثار (65/8 ح 11139).
- (9) موطأ مالك رواية محمد بن الحسن الشيباني، كتاب البيوع، باب شراء الحيوان باللحم (ص: 276 ح 783).
- (10) السنن الكبرى (484/5 ح 10571).

وأما رواية الوصل: فأخرجها أبو نعيم⁽¹⁾، والدارقطني⁽²⁾ من حديث سهل بن سعد، وفي إسناده يزيد بن مروان الخلال كذبه يحيى بن معين⁽³⁾، وقال الدارقطني⁽⁴⁾: ضعيف جداً.

وقد تفرد يزيد بن مروان بالرواية عن مالك، فلم يتابع. قال أبو نعيم⁽⁵⁾: غريب من حديث مالك، عن الزهري، عن سهل تفرد به يزيد بن عمرو، عن يزيد.

وأخرجها البزار⁽⁶⁾ من حديث ابن عمر، وفي إسناده ثابت بن زهير وهو ضعيف⁽⁷⁾، وكل أحاديثه تخالف الثقات في أسانيدهم ومتونها. قاله ابن عدي⁽⁸⁾.

وأخرجها الحاكم⁽⁹⁾ من طريق الحسن عن سمرّة، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات ولم يخرجاه، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرّة.

وقال البيهقي⁽¹⁰⁾: من أثبت سماع الحسن البصري من سمرّة بن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبتته فهو مرسل جيد يُضم إلى مرسل سعيد بن المسيب...

وقال الألباني⁽¹¹⁾: والراجح أنه سمع منه في الجملة، لن الحسن مدلس، فلا يحتج بحديثه إلا ما صرح فيه بالسماع، وأما هذا فقد عنعنه، لكنه يتقوى بمرسل سعيد وغيره.

الحكم على إسناده الحديث:

الراجح في هذا الحديث الإرسال، وهو ما صححه ابن الملقن والدارقطني والبيهقي.

- (1) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (334/6).
- (2) سنن الدارقطني (38/4 ح 3056).
- (3) تاريخ بغداد (506/16)، الكامل في ضعفاء الرجال (178/9).
- (4) لسان الميزان (293/6).
- (5) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (334/6).
- (6) مسند البزار (205/12 ح 5888).
- (7) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 27)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (452/2)، الضعفاء والمتروكون للدارقطني (261/1)، لسان الميزان، لابن حجر (76/2).
- (8) الكامل في ضعفاء الرجال (298/2).
- (9) المستدرک (35/2 ح 2252).
- (10) السنن الكبرى (483/5).
- (11) إرواء الغليل (198/5).

وقال ابن عبد البر⁽¹⁾: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأحسن أسانيده مرسل سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرساله. وقال أيضاً⁽²⁾: وحديث سهل بن سعد إسناداه موضوع، لا يصح عن مالك، ولا أصل له في حديثه.



حديث رقم (123):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أصحاب السنن الأربعة...، من حديث يزيد بن هارون، عن شريك، عن عاصم بن كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائل بن حُجْرٍ قال: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ... " الحديث. ثم قال الترمذي⁽⁴⁾: "هذا حديث حسن غريب، لا نعرف أحداً رواه مثل هذا عن شريك، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم". وقال الخطابي⁽⁵⁾: "هو أثبت من حديث تقديم اليدين، وهو أرفق بالمصلي وأحسن في الشكل ورأي العين".

وقال الدارقطني⁽⁶⁾: قال ابن أبي داود⁽⁷⁾: "وضع الركبتين قبل اليدين تفرد به شريك القاضي، عن عاصم بن كُلَيْبٍ، وشريك ليس بقوي فيما ينفرد به". قال الدارقطني: "لم يحدث به عن عاصم غير شريك". وقال البيهقي⁽⁸⁾: "هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، وإنما تابعه همام مرسلًا، هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين". وقال الترمذي⁽⁹⁾: "لا نعرف أحداً رواه غير شريك".

قلت - يعني ابن الملقن -: وشريك هذا قال البيهقي في سننه، "... لم يحتج به أكثر أهل العلم بالحديث". هذا كلامه وهو من رجال مسلم والأربعة وثقه ابن معين وغيره...

وأخرجه أيضاً من هذا الوجه ابن خزيمة، وابن حبان في صحيحهما، وابن السكن في سننه الصحاح، وقال: إنه مختلف فيه. وقال النسائي: لم يقل هذا عن شريك غير يزيد بن هارون. قلت - يعني ابن

(1) انظر: جامع الأصول، لابن الأثير (492/1).

(2) انظر: تنوير الحوالك، للسيوطي (ص: 71).

(3) البدر المنير (657/655/3).

(4) سنن الترمذي (57/2).

(5) معالم السنن (208/1).

(6) سنن الدارقطني (150/2).

(7) هو أبو بكر عبد الله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. انظر ترجمته: الإرشاد للخليلي (611/2)،

تاريخ بغداد، للخطيب (136/11)، سير أعلام النبلاء، للذهبي (221/13).

(8) السنن الكبرى (142/2).

(9) سنن الترمذي (57/2).

الملقن -: وهذا لا يقدر في تصحيحه لجلالة يزيد وحفظه. وقال الترمذي: ورواه همام، عن عاصم مرسلًا ولم يذكر فيه وائل بن حجر.

قلت - يعني ابن الملقن -: وهذا لا يقدر فيه أيضًا لجلالة همام وثقته، ونهاية ما فيه تعارض الوصل والإرسال، وقد علم ما فيه، ويلزم الترمذي تصحيحه؛ لأنه صحح حديث عاصم عن أبيه، عن وائل:

"لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا جَلَسَ لِلتَّشَهُّدِ... " الحديث⁽¹⁾. وادعى الحازمي أن المحفوظ رواية الإرسال، فقال في " ناسخه ومنسوخه"⁽²⁾: هذا حديث حسن على شرط أبي داود والترمذي وابن ماجه؛ أخرجه في كتبهم من حديث يزيد بن هارون، عن شريك. ورواه همام بن يحيى، عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه مرفوعًا. قال همام: ونا شقيق - يعني أبا الليث - عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسلًا وهو المحفوظ. انتهى كلامه. ويقابل كلامه بأن جماعات من الحفاظ صححوه متصلًا.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽³⁾: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: "رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وَإِذَا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، وابن ماجه⁽⁶⁾، والدارمي⁽⁷⁾، وابن خزيمة⁽⁸⁾، وابن حبان⁽⁹⁾.

(1) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب كَيْفَ الْجُلُوسُ فِي التَّشَهُّدِ (85/2 ح 292).

(2) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 78).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كَيْفَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ (222/1 ح 838).

(4) سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في وَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ فِي السُّجُودِ (56/2 ح 268).

(5) سنن النسائي، كتاب التطبيق، باب أَوَّلُ مَا يَصِلُ إِلَى الْأَرْضِ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي سُجُودِهِ (206/2 ح 1089)،

وباب رَفَعَ الْيَدَيْنِ عَنِ الْأَرْضِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ (234/2 ح 1154).

(6) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها، باب السُّجُودِ (286/1 ح 882).

(7) سنن الدارمي، كتاب الصلاة، باب أَوَّلُ مَا يَقَعُ مِنَ الْإِنْسَانِ عَلَى الْأَرْضِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (834/2 ح 1359).

(8) صحيح ابن خزيمة (318/1 ح 626).

(9) صحيح ابن حبان (237/5 ح 1912).

والدارقطني⁽¹⁾، والحاكم⁽²⁾ ومن طريقه البيهقي⁽³⁾، كلهم من طرق عن يزيد بن هارون، بإسناده، عن كُليب بن شهاب، بنحوه.

وأخرجه أبو داود⁽⁴⁾ من طريق همام بن يحيى العوذى، عن محمد بن جحادة، عن عبد الجبار بن وائل، تابع كُليباً بن شهاب في الرواية عن وائل بن حُجر.

وأخرجه أبو داود⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، من طريق همام، عن شقيق، عن عاصم بن كُليب، عن أبيه، عن النبي ﷺ مرسل⁽⁷⁾، فلم يذكر فيه وائل بن حُجر.

دراسة رجال الإسناد:

شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي، مات سنة سبع وسبعين ومائة، روى له البخاري تعليقاً، ومسلم متابعة، وروى له الأربعة⁽⁸⁾.

مختلف فيه:

فأطلق القول بتوثيقه العجلي⁽⁹⁾، وتلميذه⁽¹⁰⁾ إبراهيم الحربي⁽¹¹⁾، وابن معين في مواضع⁽¹²⁾، وقال مرة⁽¹³⁾: "صدوق ثقة، إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه". وقال أيضاً⁽¹⁴⁾: "ثقة إلا أنه كان لا يتقن ويغلط".

- (1) سنن الدارقطني (150/2 ح 1307).
- (2) المستدرک (226/1).
- (3) السنن الكبرى (142/2 ح 2628).
- (4) سنن أبي داود، الكتاب والباب السابقين (222/1 ح 839).
- (5) سنن أبي داود الموضع السابق.
- (6) السنن الكبرى (142/2 ح 2630).
- (7) قال أبو حاتم: روى كليب عن النبي ﷺ مرسل ولم يدركه. الجرح والتعديل (167/7).
- (8) انظر: تاريخ بغداد (384/10)، تهذيب الكمال (468/12)، سير أعلام النبلاء (200/8)، تهذيب التهذيب (37/15).
- (9) الثقات (453/1).
- (10) إبراهيم بن إسحاق الحربي (285هـ)، من مصنفاته: "غريب الحديث" وهو مرتب على مسانيد الصحابة .
- انظر ترجمته: تاريخ بغداد (522/6)، معجم الأدباء، لياقوت الحموي (41/1)، سير أعلام النبلاء (356/13).
- (11) تهذيب التهذيب (39/15).
- (12) قال في تاريخ بغداد، وفي التهذيب: ثقة ثقة، وفي رواية ابن طهمان: ثقة.
- تاريخ بغداد (384/10)، تهذيب التهذيب (37/15)، من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (ص: 36).
- (13) الكامل في ضعفاء الرجال (12/5).
- (14) الكامل في ضعفاء الرجال (12/5).

وقال يعقوب بن شيبه⁽¹⁾: "ثقة، صدوق، صحيح الكتاب، ردئ الحفظ مضطربه". وسئل أبا زرعة عن شريك يُحتَجَّ بحديثه؟ قال⁽²⁾: "كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً".

وقال صالح بن محمد جزرة⁽³⁾: "صدوق، ولما ولي القضاء اضطرب حفظه، وقلما يحتاج إليه في الحديث الذي يحتج به".

وذكره ابن حبان في الثقات ثم قال⁽⁴⁾: "كان في آخر أمره يخطئ فيما يروى، تغير عليه حفظه فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط مثل يزيد بن هارون...".

وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى فيه من سوء حفظه، لا أنه يعتمد شيئاً مما يستحق شريك أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف". وقال النسائي⁽⁶⁾: "ليس به بأس"، وفي موضع آخر⁽⁷⁾: "ليس بالقوي".

وقال عبد الله بن المبارك⁽⁸⁾: "ليس حديثه بشيء"، وقال⁽⁹⁾: شريك أعلم بحديث بلده من الثوري. فذكر هذا لابن معين، فقال: ليس يقاس بسفيان أحد، لكن شريك أروى منه في بعض المشايخ.

وقال الجوزجاني⁽¹⁰⁾: سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل. وقال الترمذي⁽¹¹⁾: "كثير الغلط والوهم". وقال الدارقطني: "ليس بالقوي"، ووصفه عبد الحق الاشبيلي⁽¹²⁾، وابن القطان الفاسي⁽¹³⁾ بالتدليس.

(1) تاريخ بغداد (384/10).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/4).

(3) تاريخ بغداد (384/10).

(4) (444/6).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (35/5).

(6) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (472/12).

(7) تهذيب التهذيب (39/15).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (11/5).

(9) سير أعلام النبلاء (202/8).

(10) أحوال الرجال (ص: 150).

(11) العلل الكبير للترمذي (ص: 69).

(12) تهذيب التهذيب (40/15).

(13) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (534/3)، تهذيب التهذيب (40/15).

وقال الذهبي⁽¹⁾: صدوق، وقال أيضاً⁽²⁾: "حديثه من أقسام الحسن".
 وقال ابن حجر⁽³⁾: "صدوق يخطئ كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".
 قالت الباحثة: أما تغيره فلا يضر في هذا الحديث، لأنه من رواية يزيد بن هارون عنه،
 ويزيد سمع منه قديماً بواسطة⁽⁴⁾. وبخصوص تدليسه؛ فلا يضر، لأنه مدلس مُقل⁽⁵⁾ من الثانية⁽⁶⁾.
 وأما حفظه فلا يسلم من الضعف والخطأ.
 عاصمُ بنُ كُلَيْبِ بنِ شهابِ الجَرَمِيِّ⁽⁷⁾، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، روى له الجماعة
 سوى البخاري⁽⁸⁾.
 وثقه ابن معين⁽⁹⁾، والعجلي⁽¹⁰⁾، والفسوي⁽¹¹⁾، والنسائي⁽¹²⁾، وذكره ابن حبان في
 الثقات⁽¹³⁾، وقال أحمد⁽¹⁴⁾: لا بأس بحديثه، وقال أبو حاتم⁽¹⁵⁾: صالح، وقال ابن المديني⁽¹⁶⁾: لا
 يحتج به إذا انفرد، وقال شريك⁽¹⁷⁾: كان مرجئاً.
 وقال ابن الملقن⁽¹⁸⁾، وابن حجر⁽¹⁹⁾: صدوق، زاد ابن حجر: رمي بالإرجاء.

-
- (1) المغني في الضعفاء (297/1).
 - (2) تذكرة الحفاظ (170/1).
 - (3) تقريب التهذيب (ص: 266).
 - (4) الثقات لابن حبان (444/6) الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 170)،
الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص: 250).
 - (5) جامع التحصيل، للعلائي (ص: 107).
 - (6) طبقات المدلسين (ص: 33).
 - (7) هذه النسبة إلى جَرَم وهي قبيلة من اليمن. الأنساب للسمعاني (251/3).
 - (8) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13)، تهذيب التهذيب (56/5).
 - (9) من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية ابن طهمان) (ص: 46).
 - (10) الثقات (10/2).
 - (11) المعرفة والتاريخ (95/3).
 - (12) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (538/13).
 - (13) الثقات لابن حبان (256/7).
 - (14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (350/6).
 - (15) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (350/6).
 - (16) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (70/2)، ميزان الاعتدال، للذهبي (356/2).
 - (17) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (539/13).
 - (18) البدر المنير (601/3).
 - (19) تقريب التهذيب (ص: 286).

كُلَيْبُ بْنُ شِهَابٍ بْنِ الْمَجْنُونِ الْجَرَمِيُّ الْكُوفِيُّ، رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ⁽¹⁾.

ثَقَّةٌ. وَمَمْنُوثُهُ أَبُو زُرْعَةَ⁽²⁾، وَابْنُ سَعْدٍ⁽³⁾، وَالْعَجَلِيُّ⁽⁴⁾، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ⁽⁵⁾.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ⁽⁶⁾: صَدُوقٌ، وَهَمَّ مِنْ عَدَّةٍ فِي الصَّحَابَةِ⁽⁷⁾، وَقَدْ جَزَمَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ⁽⁸⁾، وَالبخاري⁽⁹⁾ وَغَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ كَلِيبًا تَابِعِيًّا.

وَبَاقِي رِجَالِ الْإِسْنَادِ ثَقَاتٌ.

الحكم على إسناد الحديث:

اختلف على إسناد هذا الحديث، فروي متصلًا ومرسلًا، وصحح ابن الملقن رواية الوصل. ولكن تبين للباحثة أن كلا الإسنادين ضعيف⁽¹⁰⁾.

أما المتصل: ففيه شريك بن عبد الله النخعي، صدوق يخطئ كثيرًا، وقد تابعه همام بن يحيى⁽¹¹⁾ فرواه عن محمد بن جُحادة، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه وائل بن حُجر رضي الله عنه. وهذه المتابعة فيها انقطاع؛ فلا يفرح بها، لأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه⁽¹²⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (211/24)، تهذيب التهذيب (445/8).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (167/7).

(3) الطبقات الكبير (243/8).

(4) الثقات للعجلي (228/2).

(5) (356/3).

(6) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة (495/5)، تهذيب التهذيب (364/4)، تقريب التهذيب (ص: 462).

(7) يشير بذلك إلى أبي نعيم، وابن عبد البر، وغيرهما. انظر: معرفة الصحابة لأبي نعيم (2397/5)، الاستيعاب، لابن عبد البر (1329/3)، تهذيب التهذيب (445/8).

(8) الجرح والتعديل (167/7).

(9) التاريخ الكبير للبخاري (229/7).

(10) اختلف أهل العلم في وضع الركبتين قبل اليدين، ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين، وإلى ذلك ذهب الشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق، وأبو حنيفة، وقال الأوزاعي، ومالك: إنه يضع يديه قبل ركبتيه.

والمسألة اجتهادية والأمر فيها واسع، ولذا خير بعض الفقهاء المصلين بين الأمرين.

راجع: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لابن المنذر (166/3)، معالم السنن، للخطابي

(209/208/1)، شرح السنة للبغوي (134/3)، زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم (222/1).

(11) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بابُ كَيْفَ يَضَعُ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ (222/1 ح 839).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (11/3)، التاريخ الكبير للبخاري (106/6). سبقت ترجمة عبد الجبار في حديث (114).

أي أن هذا الحديث يُعد في أفراد شريك القاضي، كما نص الترمذي⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾ وغيرهما.

وأما المرسل؛ الذي رواه كليب بن شهاب عن النبي ﷺ، ففي إسناده شقيق أبي ليث وهو مجهول⁽³⁾. أما تصحيح ابن الملقن لحديث وائل بن حجر المتصل؛ يُجاب عنه بأمور منها:

أولاً: أن ابن الملقن اعتمد في ذلك على تصحيح جماعات من الحفاظ، وتخريجهم للحديث في كتبهم؛ كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وابن السكن. وهو مُعَارِضٌ بتضعيف من ضَعَّفَهُ من الأئمة، كالحازمي⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾. كما أن ليس كل ما أخرجوه في كتبهم صحيح، بل وُجِدَتْ عندهم أحاديث ضعيفة، على تفاوت بينهم⁽⁷⁾.

ثانياً: أن ابن الملقن احتج بشريك - تبعاً للحاكم - وعده من رجال مسلم، ولم يلتفت إلى من تكلم فيه، وفي ذلك نظر؛ لأن مسلماً لم يُخرج له إلا متابعة⁽⁸⁾.



حديث رقم (124):

قال ابن الملقن⁽⁹⁾: عن ابن عباس قال: "كُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ⁽¹⁰⁾: الْحُلَّةُ⁽¹¹⁾ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ". رواه أبو داود وابن ماجه كذلك، ورواه أحمد بلفظ: "كُنَّ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، فِي قَمِيصِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَحُلَّةٍ نَجْرَانِيَّةٍ. الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ". وهو حديث

(1) سنن الترمذي (57/2).

(2) السنن الكبرى للبيهقي (142/2).

(3) تقريب التهذيب (ص: 268).

(4) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: 78).

(5) سنن الدارقطني (150/2).

(6) السنن الكبرى للبيهقي (142/2).

(7) انظر: ألفية العراقي المسمى بشرح التبصرة والتذكرة (119/1 - 121)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن

حجر (270/1)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي (115/1).

(8) صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب الأرضِ تُمْنَحُ (3/1184 ح 1550).

(9) البدر المنير (213/5).

(10) موضع معروف باليمن من ناحية مكة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (266/5).

(11) الحُلَّة: وَاحِدَةُ الْحُلِّ، وهي بُرُودُ الْيَمَنِ، وَلَا تُسَمَّى حُلَّةً إِلَّا أَنْ تَكُونَ ثَوْبَيْنِ إِزَارٌ وَرِدَاءٌ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ. انظر:

النهاية في غريب الحديث والأثر (432/1)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (50/8).

ضعيف؛ لأجل يزيد بن أبي زياد المذكور في إسناده فإنه تفرد به، ولا يحتج به لضعفه، لا سيما وقد خالف رواية الثقات فيها، وحديث عائشة⁽¹⁾ التي نفت القميص عنه، ولو صح فتأويله أنها اشترت الحلة له فلم يكفن فيها...

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽²⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، عَنْ يَزِيدَ يَعْنِي ابْنَ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ"⁽³⁾: الْحُلَّةُ ثَوْبَانِ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ عُثْمَانُ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ: حُلَّةٌ حَمْرَاءَ، وَقَمِيصُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁴⁾ من طريق أبي داود.

وأخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾، وابن ماجه⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، من طرق عن عبد الله بن إدريس، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن إدريس بن يزيد الكوفي، ثقة فقيه عابد، مات سنة اثنتين وتسعين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

يزيد بن أبي زياد، ضعيف كبير فتغير، وصار يتلقن وكان شيعياً، مات سنة ست وثلاثين ومائة، روى له مسلم مقروناً، والأربعة⁽¹⁰⁾.

(1) سيأتي تخريجه في الصفحة التالية.

(2) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الكفن (3/199 ح 3153).

(3) موضع معروف باليمن من ناحية مكة. معجم البلدان، لياقوت الحموي (5/266).

(4) السنن الكبرى (3/561 ح 6675).

(5) مسند أحمد (3/414 ح 1942).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (3/258 ح 11156).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كفن النبي ﷺ (1/472 ح 1471).

(8) المعجم الكبير (11/404 ح 12146).

(9) تهذيب الكمال (14/298)، تهذيب التهذيب (5/144)، تقريب التهذيب (ص: 295).

(10) الجرح والتعديل (9/265)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 93)، أحوال الرجال (ص: 151)،

المجروحين، لابن حبان (3/100)، تهذيب الكمال (32/136)، الكواكب النيرات (ص: 509)، تقريب

التهذيب (ص: 601).

مِقْسَمِ بْنِ بَجْرَةَ، ويقال: بَنُ نَجْدَةَ، ويقال له مولى ابن عباس للزومه له، مات سنة إحدى ومائة، روى له الجماعة سوى مسلم⁽¹⁾.

مختلف فيه:

وثقه العجلي⁽²⁾، ويعقوب بن سفيان⁽³⁾، والدارقطني⁽⁴⁾، وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "صالح الحديث لا بأس به"، وقال الذهبي⁽⁶⁾: صدوق، وقال البخاري⁽⁷⁾: سمع ابن عباس، وقال ابن حزم⁽⁸⁾: ليس بالقوي.

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق وكان يرسل.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. انفرد به يزيد بن أبي زياد، وليس ممن يحتج به لضعفه، لا سيما وقد خالف الثقات، وعارضه ما هو أثبت منه، وهو حديث عائشة رضي الله عنها الذي رواه الشيخان⁽¹⁰⁾ قالت: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَنْوَافٍ يَمَانِيَةٍ بَيْضٍ، سَحُولِيَّةٍ⁽¹¹⁾ مِنْ كُرْسُفٍ⁽¹²⁾ لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ".

(1) تهذيب الكمال (463/28)، تهذيب التهذيب (289/10).

(2) الثقات للعجلي (295/2).

(3) المعرفة والتاريخ (374/3).

(4) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 278).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (414/8).

(6) المغني في الضعفاء (675/2)، ميزان الاعتدال (176/4).

(7) التاريخ الكبير للبخاري (33/8).

(8) المحلى بالآثار (403/1).

(9) تقريب التهذيب (ص: 545).

(10) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الثَّيَّابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ (75/2 ح 1264)، صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب في كفن الميت، (649/2 ح 941).

(11) يُرَوَّى بِفَتْحِ السَّيْنِ وَضَمِّهَا، فَالْفَتْحُ مَنْسُوبٌ إِلَى السَّحُولِ، وَهُوَ الْقَصَارُ؛ لِأَنَّهُ يَسْحَلُهَا: أَيُّ يَغْسِلُهَا، أَوْ إِلَى سَحُولٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ: وَأَمَّا الضَّمُّ فَهُوَ جَمْعُ سَحَلٍ، وَهُوَ الثَّوبُ الْأَبْيَضُ النَّقِيُّ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مِنْ قُطْنٍ، وَقِيلَ سُحُولُ اسْمٌ لِلْقَرْيَةِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (347/2)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (49/8).

(12) القُطْنُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (163/4).

قال الترمذي⁽¹⁾: "وقد رُوي في كفن النبي ﷺ روايات مختلفة، وحديث عائشة أصح الأحاديث التي رويت في كفن النبي ﷺ".
ولأجل يزيد ضَعَف الحديث - سوى ابن الملقن - البيهقي⁽²⁾، وابن عبد البر⁽³⁾، والنووي⁽⁴⁾، وابن حجر⁽⁵⁾.



حديث رقم (125):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: ... وأما حديث أبي يوسف، عن غُورِكَ بْنِ الْخُضْرِمِ، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً " فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ ⁽⁷⁾ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ". فهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ.

قال الدارقطني⁽⁸⁾: تَقَرَّدَ بِهِ غُورُكُ ، عَنْ جَعْفَرٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا وَمَنْ دُونَهُ ضُعَفَاءُ.
وقال ابن القطان⁽⁹⁾: أبو يوسف هو القاضي، وهو محمول عليه عندهم.

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني⁽¹⁰⁾: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْزَانِيُّ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُوسَى الْحَارِثِيَّ حَدَّثَهُمْ ، أَنَّ أَبَا إِسْمَاعِيلَ بْنَ يَحْيَى بْنِ بَحْرِ الْكَرْمَانِيِّ ، ثنا اللَّيْثُ بْنُ حَمَادٍ الْإِسْطَخْرِيُّ، ثنا أَبُو يُوسُفَ، عَنْ غُورِكَ بْنِ الْخُضْرِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ تُؤَدِّيهِ".

- (1) سنن الترمذي (313/3).
- (2) انظر: مختصر خلافيات البيهقي (398/2)، البدر المنير (214/5).
- (3) التمهيد (142/22)، الاستنكار (5/3).
- (4) شرح النووي على مسلم (8/7)، خلاصة الأحكام (950/2).
- (5) التلخيص الحبير (254/2).
- (6) البدر المنير (404/5).
- (7) السائمة: الراعية، سميت السائمة؛ لأنها تَسِمُ الأرض بأثرها بحثاً عن الكَلأ. قال الفيومي: "سَامَتِ الْمَاشِيَةُ سَوْماً مِنْ بَابِ قَالَ رَعَتْ بِنَفْسِهَا، وَتَعَدَّى بِالْهَمْزَةِ فَيُقَالُ: أَسَامَهَا رَاعِيهَا". انظر: الحاوي الكبير للماوردي (188/3)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (297/1).
- (8) سنن الدارقطني (35/3).
- (9) بيان الوهم والإيهام (213/3).
- (10) سنن الدارقطني (35/3 ح 2019).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽¹⁾، والبيهقي⁽²⁾، والخطيب⁽³⁾، من طريق محمد بن موسى الحارثي، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرّج، أبو بكر الشيرازي⁽⁴⁾، وكان يقال له: الباز الأبيض⁽⁵⁾، مات سنة ثمانٍ وثمانين وثلاثمائة.

قال الرشيد العطار⁽⁶⁾: "مشهور بالحفظ والمعرفة والثقة"، وقال الذهبي⁽⁷⁾: "الحافظ الثقة، مسند الوقت، كان موصوفاً بالحفظ". وقال ابن ناصر الدين⁽⁸⁾: "كان واحد الثقات الحفاظ". وقال ابن حجر⁽⁹⁾: من الحفاظ الكبار.

قالت الباحثة: ثقة. لكن الدارقطني أطلق على إسناد هذا الحديث الضعف، ولم يستثنه.

محمد بن موسى بن إبراهيم، أبو عبد الله الحارثي الإصطخري⁽¹⁰⁾، مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة⁽¹¹⁾.

جهله الهيثمي⁽¹²⁾، وابن حجر⁽¹³⁾.

(1) المعجم الأوسط (338/7) ح (7665).

(2) السنن الكبرى (201/4) ح (7419).

(3) تاريخ بغداد (405/8).

(4) شيراز مدينة إيرانية. وتعد شيراز سادس أكبر مدينة في إيران بعد كل من طهران ومشهد. انظر: الأنساب للسمعاني (219/8)، معجم البلدان (380/3). ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

(5) الباز نوع من جوارح الطير التي يصاد بها كالصقر، والأبيض منه أقوى الأنواع. انظر: حياة الحيوان الكبرى، للدميري (158/157/1). ولعل تلقيب أبوبكر الشيرازي بالباز الأبيض، إشارة إلى قوة حفظه.

(6) نزهة الناظر في ذكر من حدث عن البغوي (ص: 36).

(7) سير أعلام النبلاء (489/16).

(8) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (471/4).

(9) لسان الميزان (192/1).

(10) هذه النسبة إلى إصطخر، وهي من أقدم مدن فارس وأشهرها. انظر: الأنساب للسمعاني (285/1)، معجم البلدان، لياقوت الحموي (211/1).

(11) الأنساب للسمعاني (283/13).

(12) مجمع الزوائد (117/8).

(13) لسان الميزان (401/5).

إسماعيل بن يحيى بن بحر الكُرْمَانِي⁽¹⁾، أشار الدارقطني إلى تضعيفه.
ولم أعثر على ترجمة له.

الليث بن حماد الإصطخري، ضعفه الهيثمي⁽²⁾.

يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف القاضي، صدوق كثير الغلط. سبقت ترجمته في حديث رقم (94).

غُورِكُ بْنُ الْخَضِرِمِ، ويقال الْخَصْرَمِ، أبو عبد الله السعدي. ولم أقف في ترجمته زيادة على قول الدارقطني: ضعيف جداً، ومن ثمَّ أشار إلى تضعيف من دونه.

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالصادق، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له مسلم و الباقر⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه الشافعي⁽⁴⁾، وابن معين⁽⁵⁾، وأبو حاتم⁽⁶⁾، وزاد: "لا يسأل عن مثله"، والنسائي⁽⁷⁾. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁸⁾، وقال الساجي⁽⁹⁾: كان صدوقاً مأموناً، إذا حدث عنه الثقات فحديثه مستقيم.

قال ابن أبي حاتم⁽¹⁰⁾:

(1) الكُرْمَانِي: بفتح الكاف وقيل بكسرهما، والفتح أشهر بالصحة. وتقع بين خراسان وبحر الهند. معجم البلدان (454/4).

(2) مجمع الزوائد (69/3).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (5/ 97).

(4) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 487).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 84).

(6) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 487).

(7) تهذيب التهذيب (2/ 104).

(8) (6/ 131).

(9) إكمال تهذيب الكمال (3/ 228).

(10) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 487).

"سمعت أبا زرعة وسئل عن جعفر بن محمد عن أبيه وسهيل بن أبي صالح عن أبيه والعلاء عن أبيه أيهما أصح؟ قال: لا يقرن جعفر إلى هؤلاء. يريد جعفر أرفع من هؤلاء في كلم عني".

وكان مالك لا يروي عن جعفر بن مُحَمَّد حتى يضمّه إلى آخر من أولئك الرفعاء ثم يجعله بعده⁽¹⁾.

وسئل يحيى بن سعيد القطان⁽²⁾: مجالد بن سعيد وجعفر بن محمد؟ قال: مجالد أحب إلي من جعفر.

وقال ابن سعد⁽³⁾: "كان كثير الحديث ولا يحتج به ويستضعف، سئل مرة سمعت هذه الأحاديث من أبيك فقال: نعم. وسئل مرة فقال: إنما وجدتُها في كتبه".

وأجاب ابن حجر عن هذا فقال⁽⁴⁾: "يحتمل أن يكون الأولان وقعا عن أحاديث مختلفة فذكر فيما سمعه أنه سمعه وفيما لم يسمعه أنه وجده وهذا يدل على تثبته".

وقال في التقريب⁽⁵⁾: صدوق فقيه إمام.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، مسلسل بالضعفاء من أوله حتى غورك بن الخضر الذي تفرد به.

قال الطبراني⁽⁶⁾: لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا غورك الجعفي، تفرد به: الليث بن حماد الإصطخري.

وقد أحسن الذهبي حيث قال⁽⁷⁾: "هذا إسناد مظلم".

(1) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (332/2).

(2) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة (333/2).

(3) تهذيب التهذيب (104/2).

(4) تهذيب التهذيب (104/2).

(5) تقريب التهذيب (ص: 141).

(6) المعجم الأوسط (338/7).

(7) تنقيح التحقيق للذهبي (335/1).

وممن ضعفه: ابن الجوزي⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والألباني⁽³⁾. ونقل ابن الملقن اتفاق الحفاظ على ضعفه⁽⁴⁾.

والحديث مع ضعفه الشديد؛ يخالف عموم قوله ﷺ المخرج في الصحيحين⁽⁵⁾ وغيرهما، من حديث أبي هريرة ؓ: "لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَعُلاَمِهِ صَدَقَةٌ".
ويخالف أيضاً رأي أبي يوسف القاضي في المسألة؛ أنه لا صدقة في الخيل⁽⁶⁾.



حديث رقم (126):

عن سَلْمَانَ ؓ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَا سَلْمَانُ كُلْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعْتَ فِيهِ دَابَّةً لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ فِيهِ فَهُوَ حَلَالٌ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ وَوُضُوؤُهُ"⁽⁷⁾.

قال ابن الملقن⁽⁸⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني، والبيهقي، في سننهما، من رواية بقية بن الوليد، أبي يُحْمَد - بضم الياء، وأصحاب الحديث فتحوها، كما قاله الدارقطني - عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، عن بشر بن منصور، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن سلمان به.

وهو معلول من أوجه:

أولها: أن بقية ضعيف من وجهين، أحدهما: التدليس. والثاني: الضعف مطلقاً....
الوجه الثاني: أن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي: مجهول، كما قاله أبو أحمد الحاكم، وكذلك ابن عدي، ونقله ابن الجوزي عنه في كتابيه: الضعفاء، والتحقيق، وأقره. الوجه الثالث: أن علي بن زيد بن جدعان: ضعفه ابن عيينة. وقال حماد بن زيد: كان يقلب الأحاديث... الوجه الرابع: أنه لا يعلم متابع لبقية عليه، قال الدارقطني: هذا الحديث لم يروه غير بقية، عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي. ولأجل هذه العلل، قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: هذا حديث غير محفوظ.

(1) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (5/2).

(2) التلخيص الحبير (339/2).

(3) سلسلة الأحاديث الضعيفة (18/9).

(4) البدر المنير (404/5).

(5) صحيح البخاري، كتابُ الزكاة، بابُ ليس على المسلم في فرسه صدقة (120/2)، صحيح مسلم، كتابُ الزكاة،

باب لا زكاة على المسلم في عبده وفرسه (675/2 ح 982).

(6) انظر: المبسوط للسرخسي (188/2)، المجموع، للنووي (339/5).

(7) الشرح الكبير للرافعي (166/1).

(8) البدر المنير (456/1).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمه الله (1): حَدَّثَنَا أَبُو هَاشِمٍ عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ سَلَامَةَ الْحِمَصِيُّ، قَالَ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي عَنْ يَحْيَى بْنِ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمَصِيِّ، نَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الزُّبَيْدِيِّ، عَنْ بَشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ سُهَيْلٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْأَخْيَلِ الْحِمَصِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، نَا بَقِيَّةُ، حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ بَشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا سَلْمَانُ كُلْ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ لَيْسَ لَهَا دَمٌ فَمَاتَتْ فِيهِ فَهُوَ حَلَالٌ أَكَلُهُ وَشَرِبُهُ وَوُضُوؤُهُ". لَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ بَقِيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الزُّبَيْدِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي (2) ومن طريقه البيهقي (3)، عن ابن أبي داود السجستاني، تابع عبد الغافر بن سلامة، في الرواية عن يحيى بن عثمان الحمصي، بإسناده عن بقية بن الوليد، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد الأول:

عَبْدُ الْغَافِرِ بْنُ سَلَامَةَ أَبُو هَاشِمٍ الْحِمَصِيُّ، وثقة الخطيب (4)، وقال الذهبي (5): الْمُحَدَّثُ، الْحُجَّةُ، مات سنة ثلاث وثلاثمائة (6).

يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمَصِيِّ، مات سنة خمس وخمسين ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجه (7).

(1) سنن الدارقطني (1/49-84).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (4/463).

(3) السنن الكبرى للبيهقي (1/383-1193).

(4) تاريخ بغداد (12/448).

(5) سير أعلام النبلاء (15/294).

(6) انظر ترجمته: تاريخ دمشق لابن عساكر (36/383)، العبر في خبر من غبر، للذهبي (2/37)، شذرات

الذهب، لابن العماد (4/171).

(7) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (31/462).

مختلف فيه:

قال أبو حاتم⁽¹⁾: كان رجلاً صالحاً ثقةً صدوقاً، وقال النسائي⁽²⁾: ثقة، وفي موضع آخر⁽³⁾: لا بأس به، وقال مسلمة بن قاسم⁽⁴⁾: ثقة مأمون، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁵⁾، وقال الذهبي⁽⁶⁾: ثقة عابد.

وتكلم فيه الحسين بن أبي معشر الحراني⁽⁷⁾، وتعقبه ابن عدي فقال⁽⁸⁾: "وليحيى بن عثمان أحاديث صالحة عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غير أبي عروبة، وهو معروف بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك، وأبوهما عثمان ابن سعيد بن كثير بن دينار، وهم من أهل بيت الحديث بحمص، وليس بهم بأس".

وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق عابد.

قالت الباحثة: ثقة.

بَقِيَّةُ بَنِ الْوَلِيدِ ، صدوق، مدلس من الرابعة⁽¹⁰⁾. سبقت ترجمته حديث رقم (47).

سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الزُّبَيْدِيِّ ، ضعيف، روى له ابن ماجه⁽¹¹⁾.

(1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (174/9).

(2) تهذيب التهذيب (256/11).

(3) مشيخة النسائي (ص: 69).

(4) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (347/12).

(5) (265/9).

(6) الكاشف (371/2).

(7) انظر ترجمته: الإرشاد، للخليلي (459/1)، إكمال الإكمال، لابن نقطة (147/4)، سير أعلام النبلاء

(510/14).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (120/9).

(9) تقريب التهذيب (ص: 594).

(10) طبقات المدلسين (ص: 49).

(11) الكامل في ضعفاء الرجال (463/4)، المغني في الضعفاء (260/1)، تهذيب الكمال (523/10)، لا يعرف

تهذيب التهذيب (53/4)، تقريب التهذيب (ص: 238).

بِشْرِ بْنِ مَنْصُورٍ السَّلِيمِيِّ، مات سنة ثمانين ومائة، روى له مسلم، وأبو داود، والنسائي⁽¹⁾.
قال أحمد⁽²⁾: "ثقة ثقة وزيادة"، وقال أبو زُرْعَةَ⁽³⁾: "ثقة، مأمون، كان عبد الرحمن بن مهدي يقدمه ويفضله ويحدث عنه"، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾، والنسائي⁽⁵⁾، والذهبي⁽⁶⁾: "ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾. وقال يعقوب بن شيبه⁽⁸⁾: "كان قد سمع ولم يكن له عناية بالحديث".
وقال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق عابد زاهد.

وترجح الباحثة أنه ثقة.

عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث رقم (85).

رجال الإسناد الثاني:

مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ سُهَيْلٍ، ضعيف، لم يوثقه غير أبي نعيم، مات سنة إحدى وستين وثلاثمائة⁽¹⁰⁾.

أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْأَخِيلِ الْحَمْصِيِّ، وثقه الدراقطني⁽¹¹⁾، والذهبي⁽¹²⁾.

خالد بن عمرو أبو الأخيل السلفي الحمصي، ضعيف⁽¹³⁾، كذبه جعفر الفريابي⁽¹⁴⁾، مات

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (154/4)،

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (365/2).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (153/4).

(6) الكاشف (270/1).

(7) الثقات لابن حبان (140/8).

(8) تهذيب التهذيب (460/1).

(9) تقريب التهذيب (ص: 124).

(10) تاريخ بغداد (67/3)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (54/3)، المغني في الضعفاء (573/2)، لسان

الميزان (150/5).

(11) تاريخ بغداد (210/5).

(12) تاريخ الإسلام (170/7).

(13) تقريب التهذيب (ص: 189).

(14) سبقت ترجمته في حديث (116).

ست وثلاثين ومائتين⁽¹⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً، لأجل:

محمد بن حميد بن سهيل، ضعيف، ولكنه توبع كما في التخريج.

خالد بن عمرو أبو الأخيل، ضعيف، كذبه جعفر الفريابي، وإن تابعه الثقة يحيى بن عثمان الحمصي.

بقية بن الوليد، مدلس من الرابعة ولم يصرح بالسماع، أما تصرحه بالتحديث في الرواية الثانية عند الدارقطني، فلا يعتبر به، لأنَّ في إسناده أبا الأخيل وقد تبين حاله. وتدليس بقية هو العلة الأولى التي أعلَّ بها ابن الملقن هذا الحديث، وزاد عليها اطلاق الضعف على بقية، وفيه نظر، فليس فيما نقل من أقوال النقاد ما يثبت ذلك⁽²⁾، وغاية الأمر أن بقية يضعف إذا حدث عن الضعفاء والكذابين، وأما إذا حدث عن الثقات فلا.

أما تفرده برواية هذا الحديث عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، والذي نص عليه الدارقطني⁽³⁾ وغيره، فهي العلة الرابعة التي ذكرها ابن الملقن.

سعيد بن أبي سعيد الزبيدي، ضعيف، وقد جهله ابن الملقن تبعاً لأبي أحمد الحاكم⁽⁴⁾، وغيره، ولم يفرق بين الضعيف والمجهول، فقال⁽⁵⁾: "ولا تنافي بينه وبين الأول، لأن المجهول ضعيف أيضاً".

وبناء عليه فهذه العلة الثانية للحديث، بحسب ما ذكره ابن الملقن.

علي بن جُدعان، ضعيف. وهي العلة الثالثة التي ذكرها ابن الملقن.

(1) انظر: الثقات لابن حبان (226/8)، الكامل في ضعفاء الرجال (461/3)، تاريخ بغداد (210/5)، ميزان الاعتدال (636/1)، تهذيب التهذيب (110/3).

(2) راجع: البدر المنير (457/456/1).

(3) سنن الدارقطني (49/1).

(4) البدر المنير (458/1).

(5) البدر المنير (458/1).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: "ولأجل هذه العلل، قال الحافظ أبو أحمد الحاكم: هذا حديث غير محفوظ".

وضعه ابن عدي⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾، والألباني⁽⁴⁾.



حديث رقم (127):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه الأئمة: أحمد في "مسنده" ولفظه⁽⁶⁾: "يس قلبُ القرآن، لا يقرؤها رجل يريد الله والدار الآخرة إلا غفر له، وأفرغوها على موتاكم". وأبو داود وابن ماجه في "سننهما" والنسائي في "عمل اليوم والليلة"، وأبو حاتم بن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "مستدركه" من رواية سليمان التيمي، عن أبي عثمان - وليس بالنهدي - عن أبيه، عن معقل بن يسار مرفوعاً، إلا النسائي وابن حبان فإنهما قالوا: عن أبي عثمان، عن معقل، فأسقطا أباه، وأعلّ هذا الحديث بالوقف وبالجهالة وبالاضطراب، ...

نص الحديث:

قال الإمام أحمد⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا عَارِمٌ - أبو النعمان محمد بن الفضل، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ⁽⁸⁾، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَفْرُغُوهَا عَلَى مَوْتَاكُمْ" يَعْنِي يَس .

(1) البدر المنير (460/1).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (463/4).

(3) التلخيص الحبير (164/1).

(4) سلسلة الأحاديث الضعيفة (407/10).

(5) البدر المنير (195 - 193/5).

(6) هذا اللفظ الذي ذكره ابن الملقن لم يأت في الإسناد المذكور، إنما رواه أحمد من حديث معتمر، عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل. مسند أحمد (417/33 ح 20300). كما سيأتي.

(7) مسند أحمد (417/33 ح 20301). (427/33 ح 20314).

(8) قوله: "وليس بالنهدي" أشار به إلى أن أبا عثمان هذا الذي روى عنه سليمان التيمي غير أبي عثمان النهدي، فإن النهدي اسمه: عبد الرحمن مَلَّ، مخضرم ثقة ثبت.

وانظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (4/175)، تهذيب التهذيب (6/277)، تقريب التهذيب (ص: 351).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾، وابن ماجه⁽²⁾، وأبو داود⁽³⁾، والطبراني⁽⁴⁾، الحاكم⁽⁵⁾، والبيهقي⁽⁶⁾، جميعهم من طرق عن عبد الله بن المبارك، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أبيه، عن معقل، بنحوه.

وأخرجه النسائي⁽⁷⁾، والبغوي⁽⁸⁾، من طريق ابن المبارك. وابن حبان⁽⁹⁾ من طريق يحيى القطان. كلاهما (ابن المبارك، ويحيى القطان)، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن معقل، بلفظه.

وأخرجه أحمد⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، والرويانى⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، وأبو الشيخ⁽¹⁴⁾، من طرق عن معتمر بن سليمان التيمي⁽¹⁵⁾، عن أبيه، عن رجل، عن أبيه، عن معقل، وفيه زيادة.

دراسة رجال الإسناد:

سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ، أَبُو الْمُعْتَمِرِ التَّيْمِيُّ، البصري، نزل في التيم فنسب إليهم، ثقة عابد، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁶⁾.

- (1) مصنف ابن أبي شيبة (237/3 ح 10958).
- (2) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيما يُقالُ عندَ المريضِ إذا حُضِرَ (1/466 ح 1448).
- (3) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب القراءة عند الميت (3/191 ح 3121).
- (4) المعجم الكبير (20/219 ح 510).
- (5) المستدرک (1/565 ح 2074).
- (6) السنن الكبرى (3/538 ح 6600)، شعب الإيمان (11/437 ح 8796).
- (7) عمل اليوم والليلة للنسائي (ص: 581 ح 1074).
- (8) شرح السنة للبغوي (5/295 ح 1464).
- (9) صحيح ابن حبان (7/269 ح 3002).
- (10) مسند أحمد (33/417 ح 20300).
- (11) عمل اليوم والليلة (ص: 581 ح 1075).
- (12) مسند أبو بكر محمد بن هارون الرويانى (307هـ)، (2/323 ح 1284).
- (13) المعجم الكبير (20/220 ح 511)، (20/230 ح 541).
- (14) أمثال الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني (ص: 322 ح 274).
- (15) ثقة. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (28/250)، تقريب التهذيب (ص: 539).
- (16) الجرح والتعديل (4/124)، تهذيب الكمال (12/8)، تهذيب التهذيب (4/201)، تقريب التهذيب (ص: 252)، طبقات المدلسين (ص: 33).

أبو عثمان، وليس بالنهدي، قيل: اسمه سعد، روى له أبو داود والنسائي وابن ماجه⁽¹⁾. ذكره ابن حبان في ثقاته⁽²⁾، وقال علي ابن المديني⁽³⁾: لم يرو عنه غير التيمي، وهو إسناد مجهول. وقال ابن القطان⁽⁴⁾: إنه حديث لا يصح؛ لأن أبا عثمان هذا لا نعرفه، ولا من روى عنه غير سليمان التيمي، وإذا لم يكن هو معروفاً فأبوه أبعد من أن يعرف. وكذا قال المنذري⁽⁵⁾: أبو عثمان وأبوه ليسا بمشهورين. وقال الذهبي⁽⁶⁾: لا يعرف.

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: مقبول.

والراجح أن أبا عثمان وأباه لا يعرفان.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، وأغل بالوقف وبالجهالة والاضطراب، كما قال ابن الملقن.

أما الوقف: فلأن يحيى بن سعيد رواه عن سليمان التيمي فأوقفه.

نص على ذلك الحاكم عقب الحديث فقال⁽⁸⁾: "هذا الحديث أوقفه يحيى بن سعيد وغيره، عن سليمان التيمي، والقول فيه قول ابن المبارك؛ إذ الزيادة من الثقة مقبول".

وأما الجهالة: فلأن فيه أبا عثمان وأباه، لا يعرفان.

وأما الاضطراب: فهو أن أبا عثمان يرويه عن أبيه مرة. وأخرى يرويه عن معقل بن يسار مباشرة دون ذكر أبيه. ومرة ثالثة يرويه سليمان التيمي، عن رجل، عن أبيه، عن معقل مرفوعاً. وقد تبين هذا الاضطراب في تخريج الحديث.

(1) تهذيب الكمال (75/34)، تهذيب التهذيب (163/12).

(2) (664/7).

(3) تهذيب الكمال (75/34).

(4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (49/5).

(5) البدر المنير (194/5)، شرح أبي داود للعيني (40/6).

(6) ميزان الاعتدال (550/4).

(7) تقريب التهذيب (ص: 657).

(8) المستدرک للحاکم (565/1 ح 2074).

ونُقل عن الدارقطني قوله⁽¹⁾: إنه حديث ضعيف الإسناد مجهول المتن، ولا يصح في الباب حديث.



حديث رقم (128):

قال ابن الملقن⁽²⁾: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ، إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيتْ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرَةُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ، فَتَكَلَّمَ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ بِرَجْلَيْهِ، كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرَجْلَيْهِ"⁽³⁾.

رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁴⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سَوِيَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ هِشَامٍ، يَسْأَلُ عَطَاءَ بْنَ أَبِي رِيَّاحٍ عَنِ الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ، فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "وَكُلَّ بِهِ"⁽⁵⁾ سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً، وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً، وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، قَالُوا: آمِينَ " فَلَمَّا بَلَغَ الرُّكْنَ الْأَسْوَدَ، قَالَ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ مَا بَلَغَكَ فِي هَذَا الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ؟ فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ فَאוَضَهُ"⁽⁶⁾، فَإِنَّمَا يُفَاوِضُ يَدَ الرَّحْمَنِ " قَالَ لَهُ ابْنُ هِشَامٍ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ فَالطَّوَّافُ؟ قَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَلَا يَتَكَلَّمُ، إِلَّا بِسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، إِلَّا بِاللَّهِ، مُحِيتْ عَنْهُ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَكُتِبَتْ لَهُ عَشْرُ

(1) البدر المنير (195/5).

(2) البدر المنير (200/6).

(3) خاض في الرحمة برجليه أي: كأن رجليه في الرحمة فقط دون سائر جسده، بخلاف من يذكر الله تعالى في تلك الحالة فإنه في الرحمة بتمام جسده. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (225/2).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب المناسك، باب فضل الطواف (2957 ح 985/2).

(5) أي: بالتأمين، أي: لمن دعا عنده قالوا آمين. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (224/2).

(6) أي: قابله بوجهه. حاشية السندي على سنن ابن ماجه (224/2).

حَسَنَاتٍ، وَرُفِعَ لَهُ بِهَا عَشْرَةُ دَرَجَاتٍ، وَمَنْ طَافَ، فَتَكَلَّمَ وَهُوَ فِي تِلْكَ الْحَالِ، خَاصَّ فِي الرَّحْمَةِ بِرَجُلَيْهِ، كَخَائِضِ الْمَاءِ بِرَجُلَيْهِ .

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عدي⁽¹⁾ من طريق ابن ماجه.
وأخرجه الفاكهي⁽²⁾، والطبراني⁽³⁾، من طرق عن إسماعيل بن عياش، بإسناده، ولفظه.
وقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءٍ إِلَّا حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ، تَقَرَّدَ بِهِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ".

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده مخط في غيرهم. سبقت ترجمته في حديث رقم (22).

حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ، قال المزي⁽⁴⁾: "والصحيح حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ"، ويقال ابن أبي حميد المكي، مجهول⁽⁵⁾، روى له ابن ماجه⁽⁶⁾.

وبياقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، لأجل:

- إسماعيل بن عياش، صدوق في روايته عن أهل بلده مخط في غيرهم، وهذا الحديث من روايته عن غير أهل بلده، يعني حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ المكي.
- وحُمَيْدُ بْنُ أَبِي سُؤَيْدٍ، مجهول. قال ابن عدي⁽⁷⁾: أحاديثه عن عطاء غير محفوظات، وقال الذهبي⁽⁸⁾: له مناكير.

(1) الكامل في ضعفاء الرجال (78/3).

(2) أخبار مكة للفاكهي (138/1 ح 152).

(3) المعجم الأوسط (201/8 ح 8400).

(4) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (260/10).

(5) تقريب التهذيب (ص: 181).

(6) تهذيب الكمال (374/7)، تهذيب التهذيب (43/3).

(7) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (79/3).

(8) الكاشف (353/1)، المغني في الضعفاء (194/1).

وممن ضعفه: البوصيري⁽¹⁾، وابن حجر⁽²⁾، والسخاوي⁽³⁾.



حديث رقم (129):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: في "الطبراني الكبير" من حديث ابن عباس - بإسناد ضعيف - قال: "كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيْفٌ قَائِمَتُهُ⁽⁵⁾ مِنْ فِضَّةٍ، وَقُبْعَتُهُ⁽⁶⁾ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ يُسَمَّى ذَا الْفَقَارِ⁽⁷⁾".

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ عَمْرُو بْنُ هِشَامِ الْحَرَائِيُّ، ثنا عُمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: "كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيْفٌ قَائِمَتُهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَقُبْعَتُهُ مِنْ فِضَّةٍ، وَكَانَ يُسَمَّى ذَا الْفَقَارِ، وَكَانَتْ لَهُ قَوْسٌ يُسَمَّى السَّدَادَ⁽⁹⁾، ... "الحديث".

تخريج الحديث:

انفرد به الطبراني.

دراسة رجال الإسناد:

الحسين بن إسحق بن إبراهيم التُّسْتَرِيُّ الدَّقِيقِي، مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين⁽¹⁰⁾.

قال الذهبي: "من الحُفَاطِ الرِّحَالَةِ⁽¹¹⁾"، وقال أيضاً: "مُحَدِّث رَحَال ثَقَة⁽¹²⁾".

(1) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (195/3)

(2) التلخيص الحبير (538/2).

(3) المقاصد الحسنة (ص: 655).

(4) البدر المنير (459/7).

(5) مقبضه. لسان العرب (501/12).

(6) هي التي تكون على رأس قائم السيف، وقيل ما تحت شارب السيف، وقال الخطابي: قبعة السيف هي النُومة التي فوق المقبض. النهاية في غريب الحديث والأثر (7/4)، معالم السنن (257/2).

(7) سمي به لأنه كان فيه حفر متساوية. والمُقَفَّر من السُّيُوفِ الذي فيه حُرُوز مطمئنة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (464/3).

(8) المعجم الكبير (111/11 ح11208).

(9) سمي به تقائلاً بإصابة ما يرمى عنها. لسان العرب (208/3).

(10) إكمال الإكمال لابن نقطة (599/2).

(11) سير أعلام النبلاء (57/14).

(12) تاريخ الإسلام (739/6).

عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ، أَبُو أُمَيَّةَ الْحَرَّانِيُّ، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له النسائي⁽¹⁾.

عثمان بن عبد الرحمن بن مُسْلِمِ الحَرَّانِيُّ، المعروف بالطرائفي، صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضَعَفَ بسبب ذلك. سبقت ترجمته في حديث (110).

علي بن عُروَةَ القرشيِّ الدَّمَشَقِيُّ، متروك، روى له ابن ماجه⁽²⁾.

عبد الملك بن أبي سليمان، واسمه ميسرة العَرَزَمِيُّ، مات سنة خمس وأربعين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽³⁾.

مختلف فيه:

سماه سفيان الثوري⁽⁴⁾ بالميزان، وقال ابن عمار الموصلي⁽⁵⁾: ثقة حجة، وقال العجلي⁽⁶⁾: ثبت في الحديث، وقال الفسوي⁽⁷⁾: ثقة متقن فقيه، وقال النسائي⁽⁸⁾: ثقة، وقال أبو زرعة⁽⁹⁾: لا بأس به، وقال أحمد⁽¹⁰⁾: ثقة، وسأله أبو داود⁽¹¹⁾: يخطئ؟ قال: نعم.

وقال الترمذي⁽¹²⁾: "ثقة مأمون لا نعلم أحداً تكلم فيه غير شعبة، وقال: قد كان حدث شعبة عنه ثم تركه لحديث تفرد به"، وذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽¹³⁾: "ربما أخطأ، وكان من خيار أهل الكوفة وحفظائهم، والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهمل، وليس من الإنصاف ترك حديث

(1) انظر: الثقات لابن حبان (488/8)، تهذيب الكمال (278/22)، الكاشف (90/2)، تهذيب التهذيب (113/8)، تقريب التهذيب (ص: 428).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (198/6)، الكامل في ضعفاء الرجال (358/6)، تهذيب الكمال (70/21)، ميزان الاعتدال (145/3)، تهذيب التهذيب (365/7).

(3) تهذيب الكمال (328/18)، تهذيب التهذيب (397/6).

(4) تاريخ بغداد (132/12).

(5) تاريخ بغداد (132/12).

(6) الثقات (103/2).

(7) المعرفة والتاريخ (94/3).

(8) تهذيب الكمال (328/18).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (368/5).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (367/5).

(11) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: 296).

(12) انظر: سنن الترمذي (644/3).

(13) الثقات لابن حبان (97/7).

شيخ ثبتت صحت عنه السنة بأوهام يهم فيها، والأولى فيه قبول ما يروي بتثبت وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحش، فمن غلب خطؤه على صوابه استحق الترك".

وقال ابن حجر (1): صدوق له أوهام.

وترجح الباحثة رأي ابن حبان ؛ أنه ثقة ربما أخطأ.

وبياقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

موضوع. فيه:

عثمان بن عبد الرحمن، صدوق، ضَعَفَ بسبب روايته عن الضعفاء والمجاهيل، ومدلس من الخامسة (2)، أي أن حديثه مردود ولو صرح بالسماع، فكيف إذا عنن عن شيخه علي بن عروة؟ الذي هو آفة هذا الحديث، وكذبه صالح جزرة (3)، والهيثمي (4)، وقال ابن حبان (5): يضع الحديث.

وقال ابن الجوزي (6)، والألباني (7): هذا حديث موضوع.

أما ابن حجر ؛ فتبع ابن الملقن وقال (8): إسناده ضعيف.



حديث رقم (130):

قال ابن الملقن (9): وفي "مسند أحمد" من حديث علي بإسناد ضعيف: "أنه **الطَّلَاقُ خَيْرُ نِسَاءٍ بَيْنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يُخَيَّرْهُنَّ الطَّلَاقُ**".

(1) تقريب التهذيب (ص: 363).

(2) طبقات المدلسين (ص: 56).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (70/21).

(4) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (138/3).

(5) المجروحين (107/2).

(6) الموضوعات (293/1).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (235/9).

(8) التلخيص الحبير (285/3).

(9) البدر المنير (80/8).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله (1): حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ يَعْنِي ابْنَ الْبَرِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلَمْ يُخَيَّرْهُنَّ الطَّلَاقَ".

تخريج الحديث:

وأخرجه أحمد (2) عن يحيى بن أيوب تابع سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ بن إبراهيم البغدادي، ثقة عابد، سنة خمس وثلاثين ومائتين، روى له البخاري، والنسائي (3).

عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بن الْبَرِيدِ الْعَائِذِيُّ، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، روى له الجماعة سوى البخاري (4).

مختلف فيه: وثقه ابن معين (5)، والعجلي (6)، وقال أحمد (7)، والنسائي (8): "ليس به بأس"، وقال ابن المديني (9)، وأبو زرعة (10): "صدوق"، وقال ابن المديني في موضع (11): "كان صدوقاً وكان ضعيفاً"، وقال ابن عدي (12): "يروي في فضائل عليّ أشياء لا يرويها غيره بأسانيد مختلفة، وقد حدث عنه جماعة من الأئمة، وهو إن شاء الله صدوق في روايته"، وقال الذهبي (13): "صدوق".

(1) مسند أحمد (27/2 ح 588).

(2) مسند أحمد (28/2 ح 589).

(3) تهذيب الكمال (223/10)، تهذيب التهذيب (29/14)، تقريب التهذيب (ص: 229).

(4) تهذيب الكمال (167/21)، سير أعلام النبلاء (343/8) تهذيب التهذيب (392/7).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (208/6).

(6) الثقات (2 / 159).

(7) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (489/2).

(8) تاريخ بغداد (606/13).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (208/6).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (208/6).

(11) العلل لابن المديني (ص: 73).

(12) الكامل في ضعفاء الرجال (312/6).

(13) المغني في الضعفاء (456/2).

شيعي جلد"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾ وقال⁽²⁾: كان غالبًا في التشيع وروى المناكير عن المشاهير.

وقال أبو حاتم⁽³⁾: كان يتشيع يكتب حديثه، وقال الجوزجاني⁽⁴⁾: "هاشم بن البريد وابنه علي بن هاشم غاليان في سوء مذهبهما"، وضعفه الدارقطني⁽⁵⁾، وقال ابن نمير⁽⁶⁾: "كان مفرطًا في التشيع منكر الحديث".

وقال ابن حجر⁽⁷⁾: صدوق يتشيع.

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ضعيف، روى له ابن ماجه⁽⁸⁾.

عمر بن علي بن الحسين، روى له مسلم، والترمذي، والنسائي⁽⁹⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات وقال⁽¹⁰⁾: يخطئ.

قال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق فاضل.

علي بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين، ثقة ثبت عابد فقيه، مات سنة ثلاث وتسعين، روى له الجماعة⁽¹²⁾.

قال أبو زرعة⁽¹³⁾: "لم يدرك جده عليًا عليه السلام".

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

(1) الثقات لابن حبان (214/7).

(2) انظر: الثقات (214/7)، المجروحين (110/2).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (208/6).

(4) أحوال الرجال (ص: 111).

(5) تهذيب التهذيب (393/7).

(6) المجروحين (110/2).

(7) تقريب التهذيب (ص: 406).

(8) المجروحين لابن حبان (249/2)، تهذيب الكمال (37/26)، تهذيب التهذيب (321/9)، تقريب التهذيب (ص: 494).

(9) تهذيب الكمال (468/21)، تهذيب التهذيب (485/7).

(10) (180/7).

(11) تقريب التهذيب (ص: 416).

(12) تهذيب الكمال (384/20)، تهذيب التهذيب (304/7)، تقريب التهذيب (ص: 400).

(13) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 139)، جامع التحصيل، للعلائي (ص: 240).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف، منقطع، لأجل:

- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، ضعيف. قال البخاري⁽¹⁾: منكر الحديث، وقال أبو حاتم⁽²⁾: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً ذاهب.
- علي بن الحسين أبو عمر بن علي بن الحسين، ثقة ثبت؛ لكنه لم يدرك جده علياً، فيكون السند منقطعاً، كما نص عليه ابن كثير⁽³⁾.
- وضَعَفَ الشيخ شعيب الأرنؤوط⁽⁴⁾ إسناده هذا الحديث، ونقل عن الشيخ أحمد شاکر قوله⁽⁵⁾: "ثم إن هذا الحديث خطأ يخالف الأحاديث الصحاح أن رسول الله ﷺ خير أزواجه الطلاق، فاخترن الله ورسوله رضي الله عنهن"⁽⁶⁾.



- (1) التاريخ الكبير للبخاري (171/1).
- (2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (2/8).
- (3) تفسير ابن كثير (403/6).
- (4) انظر: هامش تحقيقه لمسند أحمد (28/2).
- (5) هامش تحقيقه للمسند (417/1).
- (6) ثبت في "الصحيحين" عن عائشة، قالت: لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ، بَدَأَ بِي، فَقَالَ: "إِنِّي ذَاكِرُ لَكَ أَمْرًا، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ لَا تَعْجَلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكَ"، قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَيَّ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ: ثُمَّ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا، وَإِنْ كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: 28 - 29]، قَالَتْ: فَقُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ؟ فَأَنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ: ثُمَّ فَعَلَ أَزْوَاجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ.

صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ...﴾ (6/117 ح 4785)، صحيح مسلم، كتاب الطلاق، باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية (2/1103 ح 1475). واللفظ لمسلم. قال ابن القيم: والذي عليه الجمهور أن التخيير كان بين المقام معه والفرار، وسياق القرآن، وقول عائشة رضي الله عنها يرد قول من ذهب إلى أن الله تعالى إنما خيرهن بين الدنيا والآخرة، ولم يخيرهن في الطلاق. ولا ريب أنه ﷺ خيرهن بين الله ورسوله والدار الآخرة، وبين الحياة الدنيا وزينتها، وجعل موجب اختيارهن الله ورسوله والدار الآخرة المقام مع رسوله، وموجب اختيارهن الدنيا وزينتها أن يمتعن ويسرحن سراحاً جميلاً، وهو الطلاق بلا شك ولا نزاع. انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (5/262).

حديث رقم (131):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: رواه ابن ماجه عن هشام بن عمار - وهو حافظ أخرج له البخاري محتجاً به - عن محمد بن شعيب - وهو ابن شاذان الدمشقي، أخرج له الأربعة ووثقه ابن المبارك ودحيم. وقال أبو حاتم: هو أثبت من بقية، وابن جُمَيْر⁽²⁾ - عن عثمان بن أبي العاتكة وهو الدمشقي القاص، ضعفه النسائي⁽³⁾ ووثقه غيره - عن علي بن يزيد - وهو الألهاني، ضعفه جماعة. وقال الذهبي في "الميزان"⁽⁴⁾: صالح - عن القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن لقي جماعة من الصحابة، ومنهم أبو أمانة رضي الله عنه.

وأخرجه الطبراني في "أكبر معاجمه"، كذلك من حديث الوليد، ثم أخرجه من حديث سعيد بن أبي مريم، أخبرنا يحيى بن أيوب⁽⁵⁾، عن عبيد الله بن زحر⁽⁶⁾، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمانة مرفوعاً: "السُّؤَالُ⁽⁷⁾ مَطْهَرَةٌ⁽⁸⁾ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ". وهذا سند واه. ثم أخرجه من حديث بقية، عن إسحاق بن مالك الحضرمي، عن يحيى بن الحارث⁽⁹⁾، عن القاسم، عن أبي أمانة مرفوعاً: "السُّؤَالُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ".

(1) البدر المنير (691/1)، البدر المنير (7/2).

(2) مُحَمَّدُ بْنُ جُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ الْقُضَاعِيُّ، صدوق. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء (234/9)، تهذيب الكمال

(118/25)، تهذيب التهذيب (135/9)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(3) الضعفاء والمتروكون (ص: 75).

(4) ميزان الاعتدال (162/3).

(5) يحيى بن أيوب المصري، وثقه ابن معين، والفسوي، وإبراهيم الحري، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال النسائي: ليس به بأس وقال مرة: ليس بذاك بالقوي، قال البخاري: صدوق. وقال أحمد: سيئ الحفظ، وقال الساجي: صدوق يهيم، وقال أبو أحمد الحاكم: "إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتاب فليس به بأس". وقال ابن حجر: صدوق ربما أخطأ. انظر: تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (98/1)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (128/9)، المعرفة والتاريخ، للفسوي (445/2)، العلل الكبير للترمذي (ص: 118)، الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 107)، الثقات لابن حبان (600/7)، تهذيب الكمال (236/31)، تهذيب التهذيب (187/11)، تقريب التهذيب (ص: 588).

(6) ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (38/19)، تهذيب التهذيب (13/7)، تقريب التهذيب (ص: 371).

(7) السُّؤَالُ بِالْكَسْرِ، وَالْمُسْؤَالُ: مَا تُدَلِّكُ بِهِ الْأَسْنَانُ مِنَ الْعِيدَانِ. الْجَمْعُ سُوْكَ. النهاية في غريب الحديث والأثر (425/2)، لسان العرب (446/10).

(8) المطهرة: بفتح الميم وكسرهما، لغتان. والفتح أفصح. وهي كل ما يتطهر به. انظر: البدر المنير (692/1).

(9) ثقة. انظر: تهذيب الكمال (257/31)، تهذيب التهذيب (194/11)، تقريب التهذيب (ص: 589).

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "تَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السَّوَّكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، مَا جَاءَنِي جَبْرِيلُ إِلَّا أَوْصَانِي بِالسَّوَّكِ، حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيَّ وَعَلَى أُمَّتِي، وَلَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَفَرَضْتُهُ لَهُمْ، وَإِنِّي لَأَسْتَاكُ حَتَّى لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أُحْفِيَ ⁽²⁾ مَقَادِمَ فَمِي".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽³⁾ من طريق الوليد بن مسلم؛ تابع محمدًا بن شعيب في الرواية عن عثمان بن أبي العاتكة.

وأخرجه أحمد ⁽⁴⁾، والطبراني ⁽⁵⁾، من طريق عبيد الله بن زحر. كلاهما (عثمان بن أبي العاتكة، عبيد الله بن زحر) عن علي بن زيد.

وأخرجه الطبراني ⁽⁶⁾، من طريق يحيى بن الحارث الدَّمَارِي. كلاهما (علي بن زيد، يحيى بن الحارث)، عن القاسم، عن أبي أمامة، به.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورٍ الدَّمَشَقِيُّ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة، روى له الأربعة ⁽⁷⁾.

ثقة. وإلى ذلك ألمح ابن الملقن ⁽⁸⁾.

وممن وثقه ابن المبارك ⁽⁹⁾، وابن عمار الموصلي ⁽¹⁰⁾، ودحيم ⁽¹¹⁾، والعجلي ⁽¹²⁾، وذكره ابن

(1) سنن ابن ماجه، كتابُ الطهارة، بابُ السَّوَّكِ (106/1 ح 289).

(2) أي: أَسْتَقْصِي على أسناني فأذْهِبُهَا بِالسَّوَّكِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (410/1).

(3) المعجم الكبير للطبراني (220/8 ح 7876).

(4) مسند أحمد (602/36 ح 22269).

(5) المعجم الكبير (209/8 ح 7846).

(6) المعجم الكبير (179/8 ح 7744)، مسند الشاميين (43/2 ح 888).

(7) تهذيب الكمال (373/25)، سير أعلام النبلاء (376/9)، تهذيب التهذيب (223/9).

(8) البدر المنير (691/1).

(9) تهذيب الكمال (374/25).

(10) تهذيب الكمال (374/25).

(11) تهذيب الكمال (374/25).

(12) الثقات (241/2).

حبان في الثقات⁽¹⁾.

وقال ابن معين⁽²⁾: "كان مرجئاً، وليس به في الحديث بأس"، وقال أحمد⁽³⁾: "ما أرى به بأساً، ما علمت إلا خيراً"، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: "هو أثبت من بقية وغيره، وقال الذهبي⁽⁵⁾: "كان إماماً طَلَبَةً لِلْعِلْمِ"، وفي موضع⁽⁶⁾: "ما أعلم - والله - به بأساً".

قال ابن حجر⁽⁷⁾: "صدوق صحيح الكتاب".

عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ سليمان -الدمشقي القاصّ، صدوق ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألّهاني⁽⁸⁾، توفي سنة خمس وخمسين ومائة، وروى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁹⁾.

علي بن يزيد بن أبي هلال الألّهاني، ضعيف⁽¹⁰⁾، روى له الترمذي، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

القاسم بن عبد الرحمن، مولى عبد الرحمن بن خالد بن يزيد بن معاوية، مات سنة اثنتي عشرة ومائة، روى له الأربعة⁽¹²⁾.

مختلف فيه:

قال العجلي⁽¹³⁾، و يعقوب بن شيبة⁽¹⁴⁾، والفسوي⁽¹⁵⁾، والترمذي⁽¹⁶⁾: "ثقة"، زاد العجلي:

- (1) (50/9).
- (2) تهذيب الكمال (373/25).
- (3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (286/7).
- (4) انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (286/7).
- (5) سير أعلام النبلاء (378/9).
- (6) ميزان الاعتدال (580/3).
- (7) تقريب التهذيب (ص: 483).
- (8) تقريب التهذيب (ص: 384).
- (9) انظر ترجمته: سؤالات ابن الجنيد (ص: 396)، تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 174)، أحوال الرجال (ص: 273)، الثقات للعجلي (ص: 327)، الثقات لابن حبان (202/7)، الكامل في ضعفاء الرجال (280/6)، تهذيب الكمال (398/19)، تهذيب التهذيب (125/7).
- (10) تقريب التهذيب (ص: 406).
- (11) التاريخ الكبير للبخاري (301/6)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (209/6)، الكامل في ضعفاء الرجال (305/6)، تهذيب الكمال (181/21)، تهذيب التهذيب (397/7).
- (12) تهذيب الكمال (389/23)، تهذيب التهذيب (324/8).
- (13) الثقات (213 /2).
- (14) تهذيب الكمال (389/23).
- (15) المعرفة والتاريخ (375/3).
- (16) سنن الترمذي (346/5).

"يكتب حديثه، وليس بالقوي"، وقال ابن شيبه مرة⁽¹⁾: "اختلف الناس فيه". وقال الذهبي⁽²⁾: صدوق.

وقال ابن حجر⁽³⁾: صدوق يغرب كثيراً. وهو الراجح.

ولكن قيل لم يسمع من أحد من الصحابة سوى أبي أمامة الباهلي⁽⁴⁾.

صَدِّي بن عجلان بن الحارث أبو أمامة الباهلي، صحابي مشهور بكنيته، توفي سنة إحدى وثمانين، وقيل غير ذلك، وهو آخر من مات بالشام، من أصحاب النبي ﷺ⁽⁵⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل:

- عثمان بن أبي العاتكة؛ صدوق، لكنه ضعيف في روايته عن علي بن يزيد الألهماني.
- قال أحمد⁽⁶⁾، و أبو حاتم⁽⁷⁾: "لا بأس به، بليته من كثرة روايته عن علي بن يزيد، فأما ما روى عثمان عن غير علي بن يزيد فهو مقارب يكتب حديثه".
- وهذا الحديث من روايته عن علي بن يزيد الألهماني.
- علي بن يزيد الألهماني؛ ضعيف. قال أبو حاتم⁽⁸⁾: يروى علي بن يزيد عن القاسم أعاجيب.
- القاسم بن عبد الرحمن صدوق يغرب كثيراً، وهذا الحديث من غرائب.
- قال يحيى بن معين⁽⁹⁾: "أحاديث علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة هي ضعاف كلها".
- وبخصوص متابعات الحديث التي رواها الطبراني: فلا تخلو من ضعف، وبعضها شديد الضعف.

(1) تهذيب الكمال (389/23)، ميزان الاعتدال (373/3)، تهذيب التهذيب (324/8).

(2) الكاشف (129/2).

(3) تقريب التهذيب (ص: 450).

(4) جامع التحصيل (ص: 253).

(5) انظر ترجمته: الاستيعاب (1602/4)، أسد الغابة (17/5)، الإصابة (339/3)، تقريب التهذيب (ص: 619).

(6) ميزان الاعتدال (40/3).

(7) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (163/6).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (113/7).

(9) تهذيب الكمال (179/21).

فأما طريق عبيد الله بن زحر: فقال ابن معين⁽¹⁾: "أحاديث عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة".

وقال ابن حبان⁽²⁾: "إذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات وإذا اجتمع في إسناده خبر عبيد الله بن زحر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التكتب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى".

وقال الدارقطني⁽³⁾: "عبيد الله بن زحر، عن علي بن زيد نسخة باطلة".
وطريق بقية بن الوليد: لم يصرح فيها بالسماع وهو مدلس من الرابعة⁽⁴⁾. وهي من روايته عن إسحاق بن مالك الحضرمي، وقد ضعفه أبو الفتح الأزدي⁽⁵⁾، وقال ابن القطان⁽⁶⁾: "لا يعرف حاله، وبقية غير مقبول الرواية، لا سيما عن لا يعرف".
وممن ضعف هذا الإسناد أبو الفتح الأزدي⁽⁷⁾، ومغلطاي⁽⁸⁾، والبوصيري⁽⁹⁾، وابن حجر⁽¹⁰⁾.



حديث رقم (132):

قال ابن الملقن⁽¹¹⁾: وفي "مسند أحمد" من حديث رشدين، عن زبّان، عن سهل، عن أبيه - رفعها: "إِنَّ لِلَّهِ - تَعَالَى - عِبَادًا لَا يَكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُرَكِّبُهُمْ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ"، قِيلَ لَهُ: مَنْ أَوْلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "مُتَّبَرِّئٌ مِنْ وَالِدَيْهِ رَاغِبٌ عَنْهُمَا، وَمُتَّبَرِّئٌ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ". وهذا إسناد واه.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 174).

(2) المجروحين لابن حبان (63/2).

(3) الضعفاء والمتروكون (161/2).

(4) طبقات المدلسين (ص: 49).

(5) ميزان الاعتدال (196/1)، لسان الميزان (370/1).

(6) بيان الوهم والإيهام (557/3).

(7) لسان الميزان (370/1).

(8) شرح ابن ماجه لمغلطاي (ص: 52).

(9) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (43/1).

(10) التلخيص الحبير (226/1).

(11) البدر المنير (208/8).

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا رَشِيدٌ، عَنْ زَبَّانٍ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادًا، لَا يُكَلِّمُهُمْ ⁽²⁾ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ ⁽³⁾، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ ⁽⁴⁾" قِيلَ لَهُ: مَنْ أُولَئِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "مُتَّبَرٍّ مِنْ الدِّينِ رَاغِبٌ عَنْهُمَا، وَمُتَّبَرٍّ مِنْ وَلَدِهِ، وَرَجُلٌ أَنْعَمَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَكَفَرَ نِعْمَتَهُمْ، وَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني ⁽⁵⁾ من طريق رشدين بن سعد.
وأخرجه عبد الله ابن وهب ⁽⁶⁾، والخرائطي ⁽⁷⁾، والطبراني ⁽⁸⁾، والبيهقي ⁽⁹⁾، من طريق يحيى بن أيوب المصري، بنحوه. كلاهما (رشدين بن سعد، يحيى بن أيوب) عن زَبَّانٍ بن فايد، بإسناده.
دراسة رجال الإسناد:

يَحْيَى بن عَيَّان بن عبد الله بن أسماء بن حارثة الخزاعي ثَمَّ الْأَسْلَمِيّ، ثَقَّةٌ ⁽¹⁰⁾، مات سنة مائتين وثلاث عشرة ⁽¹¹⁾.

رَشِيد بن سعد بن مفلح بن هلال المَهْرِي ⁽¹²⁾، ضعيف ⁽¹³⁾، وقال ابن يونس ⁽¹⁴⁾: كان صالحًا في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، روى له

(1) مسند أحمد (397/24 ح 15636).

(2) أَي لَا يَكَلِّمُهُمْ تَكْلِيمَ أَهْلِ الْخَيْرَاتِ وَبِإِظْهَارِ الرِّضَى بَلْ بِكَلَامِ أَهْلِ السُّخْطِ وَالْغَضَبِ وَقِيلَ الْمُرَادُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُمْ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ. شرح النووي على مسلم (116/2).

(3) لَا يُطَهِّرُهُمْ مِنْ دَنَسِ ذُنُوبِهِمْ. شرح النووي على مسلم (116/2).

(4) أَي يُعْرِضُ عَنْهُمْ وَيَنْظُرُهُ لِعِبَادِهِ رَحْمَةً وَأُطْفِئَ بِهِمْ. شرح النووي على مسلم (116/2).

(5) المعجم الكبير (195/20 ح 437).

(6) الجامع في الحديث لابن وهب تحقيق مصطفى أبو الخير (ص: 53 ح 19).

(7) مساوئ الأخلاق (ص: 53 ح 84).

(8) المعجم الكبير (195/20 ح 438).

(9) شعب الإيمان (287/10 ح 7503).

(10) تقريب التهذيب (ص: 595).

(11) تهذيب الكمال (491/31)، تهذيب التهذيب (263/11).

(12) نسبة إلى مهرة قبيلة كبيرة من قضاة. انظر: اللباب في تهذيب الأنساب (275/3).

(13) تقريب التهذيب (ص: 209).

(14) تاريخ ابن يونس المصري (178/1).

الترمذي وابن ماجه⁽¹⁾.

زَيَّانُ بْنُ فَائِدٍ الْمَصْرِيُّ، أَبُو جُوَيْنٍ الْحَمْرَاوِيُّ⁽²⁾، ضعيف الحديث مع صلاحه وعبادته⁽³⁾، مات سنة مائة وخمس وخمسين، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه⁽⁴⁾.

سَهْلُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجَهَنِيُّ، لا بأس به إلا في روايات زَيَّانٍ عنه⁽⁵⁾، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه⁽⁶⁾.

معاذ بن أنس، الجهني الأنصاري، صحابي نزل مصر، وبقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان⁽⁷⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- رشدين بن سعد، ضعيف، وفيه غفلة.
- زَيَّانُ بْنُ فَائِدٍ؛ ضعيف، وقد تفرد برواية هذا الحديث عن سهل بن معاذ.
- قال ابن حبان⁽⁸⁾: "منكر الحديث جداً، يتفرد عن سهل بن معاذ بنسخة كأنها موضوعة لا يحتج به".
- سَهْلُ بْنُ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ، تكلم في رواية زَيَّانٍ عنه؛ وفي روايته عن أبيه معاذ.

-
- (1) الجرح والتعديل (513/3)، تهذيب الكمال (193/9)، تهذيب التهذيب (279/3).
 - (2) هذه النسبة إلى الحمراء، وهو موضع بطرف فسطاط مصر- القاهرة حالياً --. انظر: الأنساب للسمعاني (245/4).
 - (3) تقريب التهذيب (ص: 213).
 - (4) تهذيب الكمال (282/9)، تهذيب التهذيب (308/3).
 - (5) تقريب التهذيب (ص: 258).
 - (6) انظر: الثقات للعجلي (440 / 1)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (29/2)، تهذيب الكمال (209/12)، تهذيب التهذيب (258/4).
 - (7) انظر ترجمته: الاستيعاب (1402/3)، أسد الغابة (417/4)، الإصابة (107/6)، تهذيب التهذيب (186/10)، تقريب التهذيب (ص: 535). مات عبد الملك في 85هـ.
 - (8) المجروحين (313/1).

قال ابن حبان في الثقات⁽¹⁾: "لا يعتبر حديثه ما كان من رواية زيان بن فائد عنه". وفي المجروحين⁽²⁾: "منكر الحديث جداً، فلست أدري أوقع التخليط في حديثه منه أو من زيان بن فايد، فإن كان من أحدهما فالأخبار التي رواها أحدهما ساقطة".

وقال يحيى بن معين⁽³⁾: "سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه ضعيف". وهذا الحديث من روايته عن أبيه معاذ بن أنس رضي الله عنه.



حديث رقم (133):

قال ابن الملقن⁽⁴⁾: روي من طريق أبي أمامة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فَقَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ؟" فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَانِ جَمَاعَةٌ".
رواه أحمد في "مسنده" من حديث عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، وهذا سند واه جداً.

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمه الله⁽⁵⁾: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي فَقَالَ: "أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّي مَعَهُ؟" فَقَامَ رَجُلٌ فَصَلَّى مَعَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هَذَانِ جَمَاعَةٌ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى⁽⁶⁾ من طريق محمد بن بكار⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾ من طريق سريج بن النعمان

(1) (321/4).

(2) المجروحين لابن حبان (347/1).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (204/4).

(4) البدر المنير (205/7).

(5) مسند أحمد (526/36 ح 22189).

(6) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (137/2).

(7) مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ بْنِ الرَّيَّانِ الرُّصَافِيُّ، ثقة. تهذيب الكمال (527/24)، تهذيب التهذيب (76/9)، تقريب التهذيب (ص: 470).

(8) المعجم الكبير للطبراني (212/8 ح 7857).

الجوهري⁽¹⁾، كلاهما تابعا علي بن إسحق، في الرواية عن عبد الله بن المبارك، بإسناده إلى علي بن زيد الألهاني، بنحوه.

وأخرجه الطبراني⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طريق مسلمة بن علي⁽⁴⁾، عن يحيى بن الحارث الدُمَاري، مختصراً.

وأخرجه الطبراني⁽⁵⁾ من طريق جعفر بن الزبير⁽⁶⁾، بنحوه.

كلاهما (يحيى بن الحارث الدُمَاري، وجعفر بن الزبير) تابعا علي بن زيد؛ في الرواية عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أمامة مرفوعاً.

دراسة رجال الإسناد:

علي بن إسحاق أبو الحسن المروزي، ويقال الدَّارَكانِي، أصله من ترمذ، ثقة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، روى عنه الترمذي⁽⁷⁾.

عبيد الله بن زُحْر، صدوق يخطيء. سبقت ترجمته في حديث (131).

علي بن يزيد الألهاني، ضعيف. سبقت ترجمته في حديث (131)..

القاسم بن عبد الرحمن، صدوق يغرب كثيراً. سبقت ترجمته في حديث (131).

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً.

وذلك لاجتماع عبيد الله بن زُحْر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، في هذا

الإسناد.

(1) ثقة بهم قليلاً. تهذيب الكمال (220/10)، تهذيب التهذيب (28/14)، تقريب التهذيب (ص: 229).

(2) المعجم الأوسط (363/6 ح 6624)، مسند الشاميين ل (39/2 ح 877).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (14/8).

(4) مسلمة بن علي الخشني، عامة أحاديثه غير محفوظة، وهو متروك. الكامل في ضعفاء الرجال (21/8)، تقريب التهذيب (ص: 531).

(5) المعجم الكبير (248/8 ح 7974).

(6) جعفر بن الزبير الباهلي، عامة أحاديثه عن القاسم مما لا يتابع عليه والضعف على حديثه بين، وهو متروك الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (366/2)، تقريب التهذيب (ص: 140).

(7) تهذيب الكمال (318/20)، تهذيب التهذيب (283/7)، تقريب التهذيب (ص: 398).

قال ابن معين⁽¹⁾: "أحاديث عبيد الله بن زحَر، وعلي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعة ضعيفة".

وقال ابن حبان⁽²⁾: "إذا روى عبيد الله بن زحَر عن علي بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع في إسناد خبر عبيد الله بن زحَر، وعلي بن يزيد، والقاسم أبو عبد الرحمن، لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة بل التكتب عن رواية عبيد الله بن زحَر على الأحوال أولى".

ومن ضعفه الهيثمي⁽³⁾، والبوصيري⁽⁴⁾، وقال: "ضعفه البخاري والنسائي والدارقطني وغيرهم". وقال ابن حجر⁽⁵⁾: هذا عندي أمثل طرق هذا الحديث لشهرة رجاله وإن كان ضعيفاً.



حديث رقم (134):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه الدارقطني والبيهقي في "سننهما" من حديث عبد العزيز بن عبد الرحمن، عن خُصَيْف، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبد الله قال: مَضَتِ السَّنَةُ "أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمُعَةٌ وَأَضْحَى وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ". وهذا ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ فإن عبد العزيز بن عبد الرحمن ضعيف... وخُصَيْف هذا هو ابن عبد الرحمن الجزري، وهو مقارب الأمر، ضعفه أحمد وغيره،...

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽⁷⁾: قُرِئَ عَلَى أَبِي عِيْسَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْأَنْبَارِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، حَدَّثَكُمْ إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بِبَالِسَ⁽⁸⁾، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، ثنا خُصَيْفٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَضَتِ السَّنَةُ "أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ جُمُعَةٌ وَأَضْحَى وَفِطْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ جَمَاعَةٌ".

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 174).

(2) المجروحين (63/2).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (45/2).

(4) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (137/2).

(5) التلخيص الحبير (185/3).

(6) البدر المنير (594/4).

(7) سنن الدارقطني (306/2 ح 1579).

(8) بَالِس: مدينة سورية مشهورة بين الرقة وحلب. سميت فيما ذكر ببالس بن الروم بن اليقن بن سام بن نوح عليه السلام.

الأنساب للسمعاني (56/2)، معجم البلدان (328/1). وهي اليوم أطلال قريبة من الفرات.

تخريج الحديث:

وأخرجه البيهقي⁽¹⁾، من طريق إسحق بن خالد البالسي، بإسناده، بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الرحمن بن عبد الله بن هارون الأنباري، وثقه الخطيب⁽²⁾، مات سنة ثلاثمائة وثلاثين⁽³⁾.

إسحق بن يزيد بن خالد البالسي، ويقال ابن خلدون⁽⁴⁾، وهذا مما تستعمله العوام، ويقولون في خالد خلدون، وفي أحمد حمدون على وجه الإعجاب بالمسمى⁽⁵⁾.

ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁶⁾. وقال ابن عدي⁽⁷⁾: "روى غير حديث منكر عن جماعة من الشيوخ... ورواياته تدل على أنه ضعيف".

قالت الباحثة: ضعيف.

عبد العزيز بن عبد الرحمن، مجمع على ضعفه.

قال أحمد⁽⁸⁾: "اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة". وقال النسائي⁽⁹⁾: "هو ليس بثقة". وقال ابن حبان⁽¹⁰⁾: "لا يجوز الاحتجاج به بحال". وقال الدارقطني⁽¹¹⁾: "منكر الحديث". وأطلق ابن الملقن القول بضعفه.

(1) السنن الكبرى (252/3 ح 5607).

(2) تاريخ بغداد (586/11).

(3) تاريخ الإسلام (592/7).

(4) لسان الميزان (361/1).

(5) بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم (1459/3).

(6) (120/8).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (559/1).

(8) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (388/5).

(9) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 72) لسان الميزان (34/4).

(10) المجروحين لابن حبان (138/2).

(11) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (110/2).

خُصِّيفَ بن عبد الرحمن الجَزَري، صدوق سيء الحفظ خلط بأخرقورمي بالإرجاء⁽¹⁾، مات سنة سبع أو ثمان وثلاثين ومائة، روى له الأربعة⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- عبد العزيز بن عبد الرحمن، مجمع على ضعفه. كما تبين من ترجمته.
- وعبد العزيز هذا يروي عن خُصِّيفَ أحاديث بواطيل؛ يرويها عنه إسحاق بن خلدون البالسي⁽³⁾.

- خُصِّيفَ بن عبد الرحمن الجَزَري، صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة.
- قال ابن الملقن: (مقارب الأمر، ولم يعله البيهقي به وإنما أعله بالأول فقال في سننه⁽⁴⁾: "هذا حديث لا يحتج بمثله، تفرد به عبد العزيز هذا وهو ضعيف". وقال في خلافياته⁽⁵⁾: "هذا الحديث لا أراه يصح، فإنه لم يأت به غير عبد العزيز بن عبد الرحمن شيخ من أهل بالس؛ يضعفه أصحاب الحديث". وقال في المعرفة⁽⁶⁾: "هذا حديث ضعيف لا ينبغي أن يحتج به").
- وضعه النووي⁽⁷⁾، وابن حجر⁽⁸⁾، والألباني⁽⁹⁾.



-
- (1) تقريب التهذيب (ص: 193).
 - (2) انظر: الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 37)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (404/3)، المجروحين لابن حبان (287/1)، معرفة السنن والآثار، للبيهقي (282/3)، الاعتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، لسبط بن العجمي (ص: 109)، تهذيب الكمال (259/8)، ميزان الاعتدال (654/1)، تهذيب التهذيب (144/3).
 - (3) الكامل في ضعفاء الرجال (505/6).
 - (4) السنن الكبرى (252/3 ح 5607).
 - (5) مختصر خلافيات البيهقي، لابن فرح (335/2).
 - (6) معرفة السنن والآثار (323/4).
 - (7) خلاصة الأحكام (769/2).
 - (8) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (216/1).
 - (9) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (69/3).

حديث رقم (135):

قال ابن الملقن⁽¹⁾: عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ". رواه الدارقطني.

ضعيف جداً، لا يجوز الاحتجاج به، فإن في إسناده: عمرو بن الحصين العقيلي، وهو واه جداً. وقال أبو حاتم الرازي⁽²⁾: "ذهب الحديث، ليس بشيء". وقال أبو زرعة⁽³⁾: "واهي الحديث". وقال⁽⁴⁾: "ضعيف جداً، يتكلمون فيه". وقال ابن عدي⁽⁵⁾: "حدث عن الثقات بغير حديث منكر، وهو متروك الحديث". وقال الدارقطني⁽⁶⁾: متروك. وفي إسناده أيضاً: يحيى بن العلاء أبو عمرو البجلي الرازي، وقد ضعفوه جداً، كان وكيع شديد الحمل عليه⁽⁷⁾، وقال أحمد⁽⁸⁾: "كذاب، يضع الحديث". وقال يحيى⁽⁹⁾: ليس بثقة. وقال عمرو بن علي⁽¹⁰⁾، والنسائي⁽¹¹⁾، والأزدي⁽¹²⁾: متروك الحديث. وقال الدارقطني⁽¹³⁾: ضعيف. وقال ابن عدي⁽¹⁴⁾: الضعف على حديثه بين، وأحاديثه موضوعات. وقال ابن حبان⁽¹⁵⁾: "ينفرد عن الثقات بالمقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به".

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته⁽¹⁶⁾: حَدَّثَنَا أَبُو سَهْلٍ بْنُ زِيَادٍ، نا سَعِيدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَهْوَازِيُّ، نا عَمْرُو بْنُ الْحَصِينِ، نا يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ

(1) البدر المنير (572/1).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/6).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (229/6).

(4) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (224/2).

(5) الكامل في ضعفاء الرجال (256/6).

(6) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (165/2).

(7) المجروحين لابن حبان (116/3).

(8) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (144/1).

(9) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (369/4).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (180/9).

(11) الضعفاء والمتروكون للنسائي (ص: 107).

(12) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (200/3). هذه الأقوال هي بعينها ذكرها ابن الجوزي.

(13) سنن الدارقطني (232/1).

(14) الكامل في ضعفاء الرجال (28/9).

(15) المجروحين (116/3).

(16) سنن الدارقطني (232/1 ح 461).

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ"، لَا يُثْبِتُ، عَمْرُو بْنُ الْحُصَيْنِ وَيَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ ضَعِيفَانِ.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽¹⁾، وَتَمَّام⁽²⁾، وابن عدي⁽³⁾، من طريق عمرو بن الحصين، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

أبو سهل، القطان، البغدادي، واسمه أحمد بن محمد بن زياد. ثقة، ربما يهم. سبقت ترجمته في حديث رقم (91).

سعيد بن عثمان الأهوازي.

قال الخطيب⁽⁴⁾: ثقة. وقال الدارقطني⁽⁵⁾: صدوق.

عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْلي، متروك، روى له ابن ماجه⁽⁶⁾.

يحيى بن العلاء البجلي، رمي بالوضع، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽⁷⁾.

مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ السدوسي، ثقة إمام زاهد، مات سنة ست عشرة ومائة، روى له الجماعة⁽⁸⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده منكر؛ لأجل:

- عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْلي، متروك.
- يحيى بن العلاء البجلي، رمي بالوضع.

(1) السنن الكبرى (2/579 ح 4148).

(2) فوائد تمام (2/32 ح 1054).

(3) الكامل في ضعفاء الرجال (9/26).

(4) تاريخ بغداد (10/140).

(5) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 118).

(6) تهذيب الكمال (21/588)، تهذيب التهذيب (8/21)، تقريب التهذيب (ص: 420).

(7) تهذيب الكمال (31/484)، تهذيب التهذيب (11/261)، تقريب التهذيب (ص: 595).

(8) تهذيب الكمال (27/257)، تهذيب التهذيب (10/50)، تقريب التهذيب (ص: 521).

قال البيهقي⁽¹⁾: عمرو بن الحصين ويحيى بن العلاء ضعيفان ولا يصح شيء من ذلك.
وممن ضعف هذا الحديث ابن الجوزي⁽²⁾، والنووي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾، والألباني⁽⁵⁾.



حديث رقم (136):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: حديث وابصة بن معبد رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، " فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ، حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَأَسْتَقَرَّ ".

رواه ابن ماجه عن إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نا عبد الله بن عثمان بن عطاء، نا طلحة بن زيد، عن راشد قال: سمعت وابصة... فذكره. وهذا إسناد ضعيف؛ عبد الله بن عثمان بن عطاء ليس بذاك القوي... وطلحة بن زيد - وقيل: ابن يزيد - ضعفه،...، وراشد هذا لم يحدث عنه إلا طلحة هذا الواهي.

نص الحديث:

قال الإمام ابن ماجه رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْفَرِيَابِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ رَاشِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ وَابِصَةَ بْنَ مَعْبُدٍ، يَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، " فَكَانَ إِذَا رَكَعَ سَوَّى ظَهْرَهُ، حَتَّى لَوْ صُبَّ عَلَيْهِ الْمَاءُ لَأَسْتَقَرَّ ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن قانع⁽⁸⁾، والطبراني⁽⁹⁾ من طريق إبراهيم بن محمد الفريابي، بإسناده، ولفظه.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (382/1).

(2) التحقيق في مسائل الخلاف (102/1).

(3) المجموع شرح المذهب (549/2)، خلاصة الأحكام (177/1).

(4) التلخيص الحبير (196/1)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (93/1).

(5) مشكاة المصابيح (159/1).

(6) البدر المنير (596/3).

(7) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، بَابُ الرُّكُوعِ فِي الصَّلَاةِ (283/1 ح 872).

(8) معجم الصحابة (185/3).

(9) المعجم الكبير (147/22 ح 400).

دراسة رجال الإسناد:

إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي، نزيل بيت المقدس، روى له ابن ماجه⁽¹⁾.

مختلف فيه:

فوثقه مسلمة بن قاسم⁽²⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، وقال أبو حاتم⁽⁴⁾: صدوق.

وقال الساجي⁽⁵⁾: "يحدث بالمناكير والكذب". وقال الأزدي⁽⁶⁾: ساقط، وتعقبه الذهبي فقال⁽⁷⁾: "لا يلتفت إلى قول الأزدي، فإن في لسانه في الجرح رهقاً⁽⁸⁾". ولكن الذهبي قال مرة⁽⁹⁾: صدوق، وفي أخرى⁽¹⁰⁾: ضعيف.

قال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق تكلم فيه الساجي.

قالت الباحثة: صدوق له أوهام.

عبد الله بن عثمان بن عطاء، أبو محمد نزيل الرملة، لين الحديث، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹²⁾.

طلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين، أو أبو محمد الرقي، متروك، اتهمه غير واحد بالوضع⁽¹³⁾، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁴⁾.

(1) تهذيب الكمال (193/2)، تهذيب التهذيب (161/1).

(2) إكمال تهذيب الكمال (287/1).

(3) (77/8).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (131/2).

(5) إكمال تهذيب الكمال (287/1).

(6) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (52/1).

(7) ميزان الاعتدال (61/1).

(8) يعني أنه يسرف في الجرح.

(9) الكاشف (224/1).

(10) ديوان الضعفاء (ص: 20).

(11) تقريب التهذيب (ص: 93).

(12) تهذيب الكمال (287/15)، تهذيب التهذيب (317/5)، تقريب التهذيب (ص: 313).

(13) انظر: الكشف الحثيث، لسبط بن العجمي (ص: 140)، ميزان الاعتدال (339/2).

(14) تهذيب الكمال (397/13)، تهذيب التهذيب (16/5)، تقريب التهذيب (ص: 282).

راشد، غير منسوب، وقيل: راشد بن أبي راشد، مجهول، روى له ابن ماجه هذا الحديث⁽¹⁾.
وابِصَةُ بن معبد بن مالك بن عبيد الأسدي، من أسد بن خزيمة، صحابي قدم على رسول الله ﷺ في عشرة رهط من قومه بني أسد سنة تسع، فأسلموا، ورجع إلى بلاد قومه، وعَمَّرَ إلى قرب سنة تسعين⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده مسلسل بالضعفاء ؛ ففيه:

- إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي؛ صدوق له أوهام، ولم يتابع.
- عبد الله بن عثمان بن عطاء؛ لين الحديث، ولم يبعد ابن الملقن حين قال: "ليس بذاك القوي".
- طلحة بن زيد؛ متروك واه.
- راشد بن أبي راشد؛ مجهول.
- وممن ضعف هذا الإسناد: مغطاي⁽³⁾، والبوصيري⁽⁴⁾.
- وذهب الألباني إلى تصحيح الحديث بمجموع طرقه⁽⁵⁾.



حديث رقم (137):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: وفي تاريخ الحافظ أبي بكر الخطيب شداد - مرفوعاً - قال "بكى شُعَيْبُ بْنُ حُبِّ اللَّهِ حَتَّى عَمِيَ... ثم ذكر الحديث وفيه: "فلذا أُخْدِمْتُكَ موسى كليمي" وهذا حديث باطل لا أصل له، فيه إسماعيل بن علي بن المثنى الإستراباذي الواعظ؛ كتب عنه الخطيب وقال⁽⁷⁾: "ليس بثقة". وقال ابن طاهر - المقدسي -⁽⁸⁾: "مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس".

(1) تهذيب الكمال (18/9)، تهذيب التهذيب (228/3)، تقريب التهذيب (ص: 204).

(2) انظر: الاستيعاب (1563/4)، أسد الغابة (651/4)، تهذيب الكمال (392/30)، الإصابة (461/6).

(3) شرح ابن ماجه لمغطاي (ص: 1476).

(4) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (108/1).

(5) انظر: أصل صفة صلاة النبي ﷺ (638/2).

(6) البدر المنير (576/7).

(7) تاريخ بغداد (320/7). و عبارته فيه: "ولم يكن موثقاً به في الرواية".

(8) ميزان الاعتدال (239/1).

نص الحديث:

قال الخطيب البغدادي ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا أَبُو سَعْدٍ مِنْ حِفْظِهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الرَّمْلِيُّ بِبَيْتِ الْمَقْدِسِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ بَجِيرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بَكَى شُعَيْبُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُبِّ اللَّهِ حَتَّى عَمِيَ فَرَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ بَصَرَهُ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ: يَا شُعَيْبُ مَا هَذَا الْبُكَاءُ؟ أَشَوْقًا إِلَى الْجَنَّةِ، أَمْ خَوْفًا مِنَ النَّارِ، قَالَ: إِلَهِي وَسَيِّدِي أَنْتَ تَعْلَمُ مَا أَبْكِي شَوْقًا إِلَى جَنَّتِكَ، وَلَا خَوْفًا مِنَ النَّارِ، وَلَكِنِّي اعْتَقَدْتُ حُبَّكَ بِقَلْبِي، فَإِذَا أَنَا نَظَرْتُ إِلَيْكَ فَمَا أَبَالِي مَا الَّذِي يُصْنَعُ بِي، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: يَا شُعَيْبُ إِنَّ يَكُ ذَلِكَ حَقًّا، فَهَيِّنَا لَكَ لِقَائِي يَا شُعَيْبُ لَدَلِكَ أَخْدَمْتُكَ مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ كَلِيمِي".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن عساكر ⁽²⁾، وابن الجوزي ⁽³⁾ من طريق الخطيب، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

إسماعيل بن علي بن الحسن بن بNDAR بن المثنى، أبو سعد الواعظ الإِسْتِرَابَازِي ⁽⁴⁾.

متهم بالوضع. كان يقال له: كذاب ابن كذاب، وكان يقص ويكذب ⁽⁵⁾.

محمد بن إسحق، أبو عبدالله الرملي.

لم تعثر الباحثة على ترجمة له، سوى قول الخطيب ⁽⁶⁾: مجهول.

إسماعيل بن عِيَّاش الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخط في غيرهم. سبقت

الترجمة له في حدث رقم (22).

وهذا الحديث من روايته عن الشاميين فزالت علة الاختلاط.

(1) تاريخ بغداد (320/7).

(2) تاريخ دمشق لابن عساكر (19/9).

(3) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (49/1).

(4) الإِسْتِرَابَازِي: بكسر الألف وسكون السين المهملة وكسر التاء المنقوطة، هذه النسبة إلى أَسْتِرَابَاز، وهي من أعمال طبرستان. انظر: الأنساب للسمعاني (199/1)، معجم البلدان (175/1). وتقع حالياً في شمالي إيران قريباً من بحر قزوين.

(5) انظر: الأنساب للسمعاني (83/3)، المغني في الضعفاء (85/1)، ميزان الاعتدال (239/1)، لسان الميزان (423/1).

(6) تاريخ بغداد (686/4).

بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ أَبُو خَالِدٍ الْحَمِصِيُّ، ثقة ثبت، روى له الأربعة⁽¹⁾.

خالد بن معدان بن كريب الكلاعي، الشامي الحمصي، ثقة عابد، أرسل عن عدد من الصحابة ليس فيهم شذاد بن أوس⁽²⁾، مات سنة ثمان ومائة، روى له الجماعة⁽³⁾.

شذاد بن أوس، ثابت الأنصاري أبو يعلي، ابن أخ حسان بن ثابت، صحابي نزل بيت المقدسومات بها سنة ثمان وخمسين، وهو ابن خمس وسبعين سنة⁽⁴⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

موضوع.

آفته؛ إسماعيل بن علي بن المثنى الإستراباذي الواعظ، وأبوه، اتّهما بالوضع.

سئل عنه أبو نصر عبيد الله بن سعيد السجزي⁽⁵⁾ فقال⁽⁶⁾: "هذا كذاب بن كذاب لا يكتب عنه ولا كرامة قال وتبينت ذلك في حديثه وحديث أبيه يركب المتون الموضوعة على الأسانيد الصحيحة ولم يكن موثقاً به في الرواية".

وفيه محمد بن إسحق الرملي مجهول.

وقد نص الألباني⁽⁷⁾ على أن الحديث موضوع.

(1) تهذيب الكمال (21/4)، تهذيب التهذيب (421/1)، تقريب التهذيب (ص: 120).

(2) جامع التحصيل (ص: 171).

(3) تهذيب الكمال (167/8)، تهذيب التهذيب (118/3)، تقريب التهذيب (ص: 190).

(4) الاستيعاب (694/2)، أسد الغابة (355/2)، تهذيب الكمال (390/12)، سير أعلام النبلاء (460/2)، الإصابة (258/3).

(5) انظر ترجمته: الأنساب المتفقة، لابن طاهر المقدسي (ص: 164)، الأنساب للسمعاني (280/13)، سير أعلام النبلاء (654/17)، شذرات الذهب، لابن العماد (194/5).

(6) الأنساب للسمعاني (199/1)، لسان الميزان (423/1).

(7) سلسلة الأحاديث الضعيفة (555/13).

قال الألباني: "ومما ينكر في هذا الحديث قوله: 'ما أبكي شوقاً إلى جنتك، ولا خوفاً من النار!' فإنها فلسفة صوفية، اشتهرت بها رابعة العدوية، إن صح ذلك عنها، فقد ذكروا أنها كانت تقول في مناجاتها: 'رب! ما عبدتك طمعاً في جنتك ولا خوفاً من نارك'. وهذا كلام لا يصدر إلا ممن لم يعرف الله تبارك وتعالى حق معرفته، ولا شعر بعظمته وجلاله، ولا بجوده وكرمه، وإلا لتعبده طمعاً فيما عنده من نعيم مقيم، ومن ذلك رؤيته تبارك وتعالى وخوفاً مما أعدّه للعصاة والكفار من الجحيم والعذاب الأليم، ومن ذلك حرمانهم النظر إليه كما قال: ﴿كَأَلَّا يُنْهَمُّ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمْ حُجُّوا﴾ [المطففين: 15]، ولذلك كان الأنبياء عليهم الصلاة والسلام - وهم العارفون بالله حقاً - لا يناجونه بمثل هذه الكلمة الخيالية، بل يعبدونه طمعاً في جنته - وكيف لا وفيها أعلى ما تسمو إليه النفس المؤمنة، وهو النظر إليه ﷺ، ورهبة من ناره، ولم لا وذلك يستلزم حرمانهم من ذلك، ولهذا قال تعالى بعد ذكر نخبة من الأنبياء: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: 90]. ولذلك كان نبينا محمد ﷺ أخشى الناس لله، كما ثبت في غير ما حديث صحيح عنه. سلسلة الأحاديث الضعيفة (426/2).

ومن قبله قال الخطيب⁽¹⁾: "هو حديث منكر". وقال ابن الجوزي⁽²⁾، والذهبي⁽³⁾: "هذا حديث لا أصل له". وقال الذهبي أيضاً⁽⁴⁾: "هذا حديث باطل لا أصل له".
فكأن ابن الملقن نقل عبارة ابن الجوزي و الذهبي دون عزوها، إقراراً بها.



حديث رقم (138):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: في "مستدرک الحاكم" أبي عبد الله، عن مصعب بن عبد الرحمن، عن أبيه قال: "اِفْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصَرَهُمْ ثَمَانِيَةَ أَوْ سَبْعَةَ". ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد.

قلت يعني - ابن الملقن -: فيه نظر؛ لأن في إسناده طلحة بن جبر وليس بعمدة.

نص الحديث:

قال الحاكم رحمه الله⁽⁶⁾: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ بْنِ خَالِدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ جَبْرِ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: اِفْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصَرَهُمْ ثَمَانِيَةَ أَوْ سَبْعَةَ، ثُمَّ أَوْغَلَ⁽⁷⁾ غَدَوَةً أَوْ رَوْحَةً، ثُمَّ نَزَلَ ثُمَّ هَجَرَ ثُمَّ قَالَ: "أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ"⁽⁸⁾، وَإِنِّي أُوصِيكُمْ بِعِزَّتِي⁽⁹⁾ خَيْرًا مَوْعِدُكُمْ الْحَوْضُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتَقِيمَنَّ الصَّلَاةَ، وَلَتُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، أَوْ لَأَبْعَثَنَّ عَلَيْكُمْ رَجُلًا مِنِّي، أَوْ كَتَفَسِي فَلْيَضْرِبَنَّ أَعْنَاقَ مُقَاتِلِيهِمْ، وَلْيَسْبِغُنَّ دَرَارِيَهُمْ" قَالَ: فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهُ يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ أَوْ عُمَرَ فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: "هَذَا".

(1) تاريخ بغداد (320/7).

(2) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (49/1).

(3) تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي (ص: 3).

(4) ميزان الاعتدال (239/1).

(5) البدر المنير (92/9).

(6) المستدرک للحاكم (120/2 ح 2559).

(7) يقال: أَوْغَلَ الْقَوْمَ وَتَوَعَّلُوا، إِذَا أَمْعَنُوا فِي سَبْرِهِمْ وَأَسْرَعُوا. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (209/5).

(8) قال ابن الأثير: "فَرَطٌ يَفْرِطُ، فَهُوَ قَارِطٌ وَفَرَطٌ إِذَا تَقَدَّمَ وَسَبَقَ الْقَوْمَ لِيَزِيدَهُمُ الْمَاءَ". النهاية في غريب الحديث والأثر (434/3).

(9) عَثَرَهُ الرَّجُلُ أَحْصَى أَقَارِيهَ. وقيل: العثرة ولد الرجل وذريته وعقبه من صلبه. لسان العرب (538/4).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة⁽¹⁾ - ومن طريقه أبو يعلى⁽²⁾، والبزار⁽³⁾، وابن جرير الطبري⁽⁴⁾، كلهم من طريق عبيد الله بن موسى، بإسناده، بنحوه.
قال البزار⁽⁵⁾: لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن عوف إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم روى مصعب عن أبيه إلا هذا.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن عبد الله بن أحمد، أبو عبد الله الأصبهاني الصفار، مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة⁽⁶⁾.
قال الحاكم⁽⁷⁾: "محدث عصره بخرسان وكان مجاب الدعوة"، وقال الذهبي⁽⁸⁾: "الشيخ، الإمام، المحدث، القدوة".

أحمد بن مهران بن خالد، أبو جعفر من أهل يزد، مات سنة ثمان وثمانين ومائتين⁽⁹⁾.
ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل، غير ذكر ابن حبان له في الثقات⁽¹⁰⁾.
عبيد الله بن موسى بن أبي المختار واسمه باذام العبسي مولاهم الكوفي، ثقة كان يتشيع، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين، روى له الجماعة⁽¹¹⁾.

طلحة بن جبر الأنصاري.

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹²⁾: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹³⁾، وقال ابن معين مرة⁽¹⁴⁾: لا شيء،

(1) مصنف ابن أبي شيبة (368/6 ح 32086).

(2) مسند أبي يعلى الموصلي (165/2 ح 859).

(3) مسند البزار (258/3 ح 1050).

(4) تهذيب الآثار - الجزء المفقود (ص: 159).

(5) مسند البزار (258/3 ح 1050).

(6) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (4/208).

(7) تاريخ نيسابور (ص: 106).

(8) سير أعلام النبلاء (437/15).

(9) تاريخ أصبهان (128/1)، لسان الميزان (316/1).

(10) الثقات لابن حبان (48/8)، (53/8).

(11) تهذيب الكمال (168/19)، تهذيب التهذيب (52/7)، تقريب التهذيب (ص: 375).

(12) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 136).

(13) (394/4).

(14) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (480/4).

وقال الجوزجاني⁽¹⁾: "مذموم في حديثه غير ثقة"، وقال ابن جرير الطبري⁽²⁾: "لا تثبت بنقله في الدين حجة"، وقال الهيثمي⁽³⁾: ضعيف.

قالت الباحثة: ضعيف.

المطلب بن عبد الله بن حنطب، صدوق، لكنه كثير التدليس⁽⁴⁾ والإرسال. سبقت دراسته في حديث رقم (44).

مصعب بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي، قتل سنة أربع وستين⁽⁵⁾.

قال ابن سعد⁽⁶⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁷⁾. وسكت عنه البخاري⁽⁸⁾، وأبو حاتم⁽⁹⁾.

الحكم على إسناده الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأجل:

• طلحة بن جبر؛ ضعيف. وبسببه ذهب ابن الملقن، ومن قبله الذهبي إلى تضعيف هذا الحديث. وقالوا: في إسناده طلحة بن جبر؛ وليس بعمدة⁽¹⁰⁾.

• المطلب بن عبد الله بن حنطب، صدوق، لكنه كثير التدليس والإرسال، وقد عنعن فلم يصرح بالسماح.

وذهب الطبري إلى تصحيح هذا الإسناد فقال⁽¹¹⁾: "وهذا خبر - عندنا - صحيح سنده وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خبر لا يعرف له مخرج إلا من هذا الوجه. والثانية: أنه من نقل طلحة بن جبر، وطلحة - عندهم - ممن لا تثبت بنقله في الدين حجة".

وكذا الحاكم قال⁽¹²⁾: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرِّجْهُ".

(1) أحوال الرجال (ص: 74).

(2) تهذيب الآثار - الجزء المفقود (ص: 161)، لسان الميزان (210/3).

(3) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (163/9).

(4) لم يذكره ابن حجر في طبقات المدلسين، وإنما ذكره المحقق عاصم القريوتي. انظر: طبقات المدلسين (ص: 66).

(5) تاريخ الإسلام (721/2).

(6) الطبقات الكبير (158/7).

(7) (411/5).

(8) التاريخ الكبير للبخاري (350/7).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (303/8).

(10) انظر: مختصر تلخيص الذهبي (614/2)، و تلخيص الذهبي المطبوع مع المستدرك (120/2).

(11) تهذيب الآثار (ص: 160).

(12) المستدرك للحاكم (120/2 ح 2559).

وهذا التصحيح فيه نظر كما قال ابن الملقن⁽¹⁾، وقد تبين ضعف هذا الإسناد، وممن ضعفها الألباني⁽²⁾.



حديث رقم (139):

قال ابن الملقن⁽³⁾: هذا الحديث رواه أبو داود في سننه عن أحمد بن حنبل، وهو في مسنده عن يَعْقُوبَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نُوحُ بْنُ حَكِيمٍ النَّقَّيُّ - وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، قَدْ وَلَدَتْهُ⁽⁴⁾ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ لَيْلَى بِنْتَ قَانِفِ النَّقَّيَّةِ، قَالَتْ: "كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كَلْثُومٍ...". ولم يضعفه أبو داود، فهو صالح للاحتجاج به عنده⁽⁵⁾.

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: وهذه البنت هي زينب بنت كذا جاءت مسماة في رواية لمسلم. ووقع في سنن أبي داود أنها أم كلثوم، في حديث ليس إسناده بذلك، وفيه نظر أيضاً، نبه عليه المنذري⁽⁷⁾؛ فإن أم كلثوم توفيت ورسول الله ﷺ ببدر.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمته⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي نُوحُ بْنُ حَكِيمٍ النَّقَّيُّ - وَكَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، يُقَالُ لَهُ: دَاوُدُ، قَدْ وَلَدَتْهُ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ أَبِي سُفْيَانَ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ لَيْلَى بِنْتَ قَانِفِ النَّقَّيَّةِ، قَالَتْ: "كُنْتُ فِيمَنْ غَسَلَ أُمَّ كَلْثُومٍ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ وَفَاتِهَا، فَكَانَ أَوَّلُ مَا أَعْطَانَا

(1) البدر المنير (92/9).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة (676/10).

(3) البدر المنير (218/5).

(4) ولدت أم حبيبة. فسر ذلك بتفسيرين، الأول: ربه وتولت أمره. والثاني: أنها كانت القابلة عند ولادته. انظر:

لسان العرب (469/3)، عون المعبود وحاشية ابن القيم (300/8).

(5) البدر المنير (219/5).

(6) البدر المنير (204/5).

(7) مختصر سنن أبي داود (304/).

(8) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب كفن المرأة (200/3 ح 3157).

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَقَاءَ⁽¹⁾، ثُمَّ الدَّرْعَ⁽²⁾، ثُمَّ الْخِمَارَ⁽³⁾، ثُمَّ الْمِلْحَفَةَ⁽⁴⁾، ثُمَّ أُدْرِجَتْ بَعْدُ فِي الثُّوبِ الْآخِرِ"، قَالَتْ: "وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْبَابِ مَعَهُ كَفَنُهَا يُنَاوِلُهَا تَوْبًا تَوْبًا".

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد⁽⁵⁾، وابن أبي عاصم⁽⁶⁾، والدولابي⁽⁷⁾، والطبراني⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾، من طريق محمد بن إسحق، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثقة فاضل، مات سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.
محمد بن إسحق، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر. سبقت دراسته في حديث رقم (59).
نوح بن حكيم الثقفي، مجهول، روى له أبو داود⁽¹¹⁾.
ولما ذكره ابن حبان في الثقات قال⁽¹²⁾: "يروى المقاطيع، روى عنه ابن إسحاق".
أما داود الذي هو رجل من بني عروة بن مسعود، وولّدته أم حبيبة بنت أبي سفيان، فجزم ابن حبان⁽¹³⁾، والمزي⁽¹⁴⁾، وابن حجر⁽¹⁵⁾؛ بأنه داود بن أبي عاصم، وهو ثقة⁽¹⁶⁾.

(1) الْحَقَاءُ - بِكَسْرِ الْحَاءِ وَتَخْفِيفِ الْقَافِ - يُقَالُ لَهُ الْحَقْوُ وَالْحَقْوُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا وَالْحَقَا وَالْإِزَارُ وَالْمِنْزَرُ. وقال الفيومي: الْحَقْوُ مَوْضِعُ شَدِّ الْإِزَارِ وَهُوَ الْخَاصِرَةُ ثُمَّ تَوَسَّعُوا حَتَّى سَمَوْا الْإِزَارَ الَّذِي يُشَدُّ عَلَى الْعَوْرَةِ حَقْوًا وَالْجَمْعُ أَحَقُّ وَحَقِّيَّ وَقَدْ يُجْمَعُ عَلَى حَقَاءٍ. انظر: المجموع شرح المذهب (205/5)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (145/1).

(2) درع المرأة قميصها. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي (192/1).
(3) مَا تُغَطِّي بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا، وَجَمْعُهُ أَخْمَرَةٌ وَخُمْرٌ وَخُمْرٌ. لسان العرب (257/4).
(4) هِيَ الْمُلَاعَةُ الَّتِي تَلْتَحِفُ بِهَا الْمَرْأَةُ. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (550/2).
(5) المسند (106/45 ح 27135).
(6) الآحاد والمثاني (28/6 ح 3209).
(7) الذرية الطاهرة (ص: 60 ح 85).
(8) المعجم الكبير (29/25 ح 46).
(9) السنن الكبرى (10/4 ح 6773)، معرفة السنن والآثار (243/5 ح 7393).
(10) تهذيب الكمال (310/32)، تهذيب التهذيب (380/11)، تقريب التهذيب (ص: 607).
(11) تهذيب الكمال (42/30)، المغني في الضعفاء (702/2)، ميزان الاعتدال (276/4)، تهذيب التهذيب (482/10)، تقريب التهذيب (ص: 566).

(12) (541/7).

(13) الثقات (217/4).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (406/8).

(15) التلخيص الحبير (258/2)، الإصابة في تمييز الصحابة (306/8).

(16) تقريب التهذيب (ص: 199).

وتوقف وابن القطان فيه، وقال⁽¹⁾: "موجب التوقف في ذلك هو أنه وصف الذي في الإسناد بأنه قد ولدته أم حبيبة؛ وأم حبيبة رضي الله عنها إنما كانت لها بنت واحدة قدمت بها من أرض الحبشة، كانت ولدتها بها من زوجها عبيد الله بن جحش بن رثاب المفتتن بدين النصرانية، المتوفى هناك عنها. واسم هذه البنت حبيبة، فلو كان زوج حبيبة هذه أبو عاصم بن عروة بن مسعود، أمكن أن يقال: إن داود المذكور ابنه منها، فهو حفيد لأم حبيبة، وهذا لا نقل به، ولا تحقق له، بل المنقول خلافه، وهو أن زوج حبيبة هذه، هو داود بن عروة بن مسعود، كذا قال أبو علي بن السكن وغيره. فداود الذي لأم حبيبة عليه ولادة ليس داود بن أبي عاصم بن عروة بن مسعود، إذ ليس أبو عاصم زوجاً لحبيبة، ولا هو بداود بن عروة بن مسعود، الذي هو زوج حبيبة، فإنه لا ولادة لأم حبيبة عليه، فالله أعلم من هو".

قال ابن حجر⁽²⁾: وما أعله به ابن القطان ليس بعلّة، وقد جزم ابن حبان بأن داود هو ابن عاصم وولادة أم حبيبة له تكون مجازية إن تعين ما قاله ابن السكن.

قالت الباحثة: داود بن عروة بن مسعود الثقفي زوج حبيبة؛ هو ابن اخت أم حبيبة رضي الله عنها يبعد أن يكون لها ولادة عليه.

فإن عروة بن مسعود الثقفي، استشهد في أواخر حياة النبي ﷺ، وكان تحته أم داود - ميمونة بنت أبي سفيان - أخت أم حبيبة زوج النبي ﷺ، وقد تزوج داود هذا بنت أم حبيبة بنت أبي سفيان⁽³⁾.

ليلى بنت قانف الثقفية، صحابية، وكانت فيمن غسل أم كلثوم بنت النبي ﷺ، روى لها أبو داود هذا الحديث⁽⁴⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وذلك لأجل:

- جهالة نوح بن حكيم الثقفي.
- أما محمد بن إسحق؛ فصدوق مدلس من الرابعة⁽⁵⁾، وقد صرح بالتحديث.

(1) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (53/5).

(2) انظر: التلخيص الحبير (258/2).

(3) انظر: أنساب الأشراف للبلاذري (441/1)، الإصابة في تمييز الصحابة (330/2).

(4) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (1910/4)، أسد الغابة (259/6)، الإصابة في تمييز الصحابة (306/8).

(5) طبقات المدلسين (ص: 51).

قال النووي⁽¹⁾: إسناده حسن. إلا رجلاً لا أتأكد حاله. ولعله يريد نوح بن حكيم الثقفي. وضعفه الألباني⁽²⁾.



حديث رقم (140):

عن ابن عباس رضي الله عنه "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَكْلِ الرَّخْمَةِ"⁽³⁾.
قال ابن الملقن⁽⁴⁾: هذا الحديث رواه ابن عدي والبيهقي عن الماليني عنه، عن ابن قتيبة وعبد الله بن محمد بن نصر الرملي قالوا: ثنا وارث بن الفضل، ثنا خلف بن أيوب، نا خارجة - وهو ابن مصعب - عن عبد المجيد بن سهيل، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً باللفظ المذكور. قال البيهقي⁽⁵⁾: "لم أكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي".
قلت - يعني ابن الملقن -: وسببه أن خارجة بن مصعب، عن عبد المجيد بن سهيل ضعيف جداً حتى قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج بخبره.

نص الحديث:

قال الحافظ ابن عدي رحمته الله⁽⁶⁾: حَدَّثَنَا ابْنُ قُتَيْبَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ نَصْرِ الرَّمْلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَارِثُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: تَهَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الرَّخْمَةِ ".
تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي⁽⁷⁾ من طريق ابن عدي، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْعَسْقَلَانِي، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ.

(1) خلاصة الأحكام (954/2)، المجموع شرح المذهب (205/5).

(2) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (173/3).

(3) الرَّخْمَةُ طَائِرٌ أَبْقَعُ يُشْبِهُ النَّسْرَ فِي الْخِلْقَةِ، وَيَأْكُلُ الْعُذْرَةَ وَهُوَ مِنَ الْخَبَائِثِ، وَجَمْعُهُ (رَحْمٌ). انظر: مختار الصحاح، للرازي (ص: 120)، المصباح المنير، للفيومي (224/1)، حياة الحيوان الكبرى، للدميري (510/1).

(4) البدر المنير (374/9).

(5) السنن الكبرى (533/9 ح 19377).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (498/3)، (503/3).

(7) السنن الكبرى (533/9 ح 19377).

ثقة. وممن وثقه:

الدارقطني⁽¹⁾. وقال الذهبي⁽²⁾: "الإمام، الثقة، المحدث الكبير، كان مسند أهل فلسطين، ذا معرفة وصدق"، وقال أيضاً⁽³⁾: "الحافظ الثقة محدث فلسطين"، وفي موضع⁽⁴⁾: ثقة. وقال ابن العماد⁽⁵⁾: "كان حافظاً ثقة ثبناً".

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ نَصْرِ الرَّمْلِيِّ.

قال ابن القطان⁽⁶⁾: "لا أعرفه". يعني أنه مجهول الحال. قاله ابن التركماني⁽⁷⁾.

وقال الذهبي⁽⁸⁾: "كان كثير الحديث واسع الرحلة".

وترجم له ابن عساكر⁽⁹⁾ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

قالت الباحثة: لم يتبين حاله.

وارث بن الفضل؛ لم تقف الباحثة على ترجمه له.

خَلْفُ بْنُ أَيُّوبَ، أَبُو سَعِيدٍ الْعَامِرِيُّ، ضعيف ورمي بالإرجاء، مات سنة خمس ومائتين، روى له الترمذي⁽¹⁰⁾.

خَارِجَةُ بْنُ مُصْعَبٍ، الضبعي أبو الحجاج الخرساني، متروك وكان يدلس عن الكذابين، مات سنة مائة وثمانين و ستين، روى له الترمذي، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلٍ، بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزهري، ثقة، روى له البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي⁽¹²⁾.

وبإني رجال الإسناد ثقات.

(1) سوالات حمزة للدارقطني (ص: 78).

(2) سير أعلام النبلاء (293/292/14).

(3) تذكرة الحفاظ (233/2).

(4) العبر في خبر من غبر (460/1).

(5) شذرات الذهب (54/4).

(6) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (442/3).

(7) الجوهر النقي (319/4).

(8) تاريخ الإسلام (184/7).

(9) تاريخ دمشق لابن عساكر (371/32).

(10) الثقات لابن حبان (227/8)، الجرح والتعديل (371/3)، الإرشاد (274/1)، الضعفاء والمتروكون لابن

الجوزي (255/1)، الكاشف (373/1)، تهذيب التهذيب (148/3)، تقريب التهذيب (ص: 194).

(11) تهذيب الكمال (19/8)، تهذيب التهذيب (78/3)، تقريب التهذيب (ص: 186).

(12) تهذيب الكمال (269/18)، تهذيب التهذيب (380/6)، تقريب التهذيب (ص: 361).

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. فيه:

- عبد الله بن نصر الرملي ؛ مجهول الحال، لكن تابعه الثقة محمد بن الحسن بن قتيبة كما في إسناد الحديث.
- وارث بن الفضل؛ لم أقف على ترجمة له.
- خلف بن أيوب العامري ؛ ضعيف.
- خارجة بن مصعب، متروك، يدلّس عن الكذابين، وإليه عزا ابن الملقن ضعف هذا الإسناد، بعد نقله لقول البيهقي⁽¹⁾: "لم أكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي". وقال الألباني⁽²⁾: "ضعيف جداً".



حديث رقم (141):

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَأْذِنُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ⁽³⁾.
 قال ابن الملقن⁽⁴⁾: رواه الدارقطني، وفيه علتان:
 إحداهما: أن في إسناده يوسف بن خالد السمطي، قال ابن معين⁽⁵⁾: كذاب، زنديق.
 والثانية: أنه من رواية الأعمش عن أنس، وقد رآه ولم يسمع منه.
 وسئل الدارقطني عنه، فقال في "علله"⁽⁶⁾: رواه يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن أنس. وخالفه سعيد بن الصلت⁽⁷⁾، فرواه عن الأعمش، عن مسلم الأعور⁽⁸⁾، عن أنس وهو أصح . وأخرجه من هذه الطريق أيضاً في "سننه" والله أعلم.

(1) السنن الكبرى للبيهقي (533/9 ح 19377).

(2) سلسلة الأحاديث الضعيفة (262/10).

(3) البدر المنير (55/2).

(4) البدر المنير (56/55/2).

(5) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (133/4).

وقد بين أبو حاتم سبب ذلك فقال(5): "أنكرت قول يحيى بن معين فيه أنه زنديق؛ حتى حمل إليّ كتاب قد وضعه في التجهم باباً باباً ينكر الميزان في القيامة، فعلمت أن يحيى بن معين لا يتكلم إلا على بصيرة وفهم".

(6) علل الدارقطني (93/12).

(7) سكت عنه البخاري، وأبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات. التاريخ الكبير للبخاري (483/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (34/4)، الثقات لابن حبان (285/4).

(8) مسلم بن كيسان الملائني الأعور؛ ضعيف. تقريب التهذيب (ص: 530).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته الله (1): أخبرنا ابن أبي حية، نا إسحاق بن أبي إسرائيل، نا يوسف بن خالد، نا الأعمش، عن أنس بن النبي ﷺ "كَانَ يَسْتَاكُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه البزار (2)، وأبو يعلى (3)، وأبو نعيم (4)، من طريق يوسف بن خالد، عن الأعمش، عن أنس - دون واسطة - مرفوعاً، بمثله.

وأخرجه الدارقطني (5) من طريق الأعمش. وأخرجه تمام (6) من طريق محمد بن الفضل بن عطية (7). كلاهما عن مسلم الأعور، عن أنس مرفوعاً؛ بمثله.

دراسة رجال الإسناد:

عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، مات سنة تسع عشر وثلاث مائة.

قال الدارقطني (8): "كتبنا عنه... ثقة يرمى بالوقف" (9). وقال الخطيب (10): "كان صدوقاً في روايته، ويذهب إلى الوقف في القرآن".

إسحاق ابن أبي إسرائيل واسمه إبراهيم بن كامجرا، أبو يعقوب المروزي، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له النسائي (11).

(1) سنن الدارقطني (55/1 ح 95).

(2) كما في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (288/1)، والمطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لابن حجر (231/2).

(3) مسند أبي يعلى الموصلي (86/7 ح 4020).

(4) تاريخ أصبهان (446/1).

(5) سنن الدارقطني (54/1 ح 94).

(6) فوائد تمام (297/1 ح 747).

(7) كذبوه. تقريب التهذيب (ص: 502).

(8) المؤلف والمختلف للدارقطني (589/2).

(9) أي أنه كان يقول: القرآن كلام الله ويقف.

(10) تاريخ بغداد (287/12).

(11) تهذيب الكمال (400/2).

مختلف فيه:

قال ابن معين⁽¹⁾، ومسلمة بن القاسم⁽²⁾، والدارقطني⁽³⁾: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال البغوي⁽⁵⁾: "ثقة، مأمون، إلا أنه كان قليل العقل"، وقال أحمد⁽⁶⁾: "واقفي مشؤوم، إلا أنه كيّس، صاحب حديث". وقال صالح جزرة⁽⁷⁾: "صدوق، يقول: القرآن كلام الله، ويقف"، وقال زكريا الساجي⁽⁸⁾: كان صدوقاً، تركوه لموضع الوقف، قال: معنى قوله: تركوه: أعرضوا عن الأخذ عنه، لا أن حديثه في حيز المتروك المطرح. وقال أبو حاتم⁽⁹⁾: "وقف في القرآن فوقنا عن حديثه، ولقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقاً واحداً". وقال الحاكم⁽¹⁰⁾: "ضعيف بمرة". وقال ابن حجر⁽¹¹⁾: صدوق تُكَلَّم فيه لوقفه في القرآن. قالت الباحثة: ثقة. كانت إجابته في المحنة خوفاً. قال الدارقطني⁽¹²⁾: "تُقَم عليه في القول في القرآن؛ وذلك أنه تَوَقَّف أولاً، ثم أجابهم إلى ذلك؛ تَخَوُّفاً". وقال الذهبي⁽¹³⁾: "أداه ورعه وجموده إلى الوقف، لا أنه كان يتجهم، كلا". يوسف بن خالد بن عمير السَّمْتِي⁽¹⁴⁾، أبو خالد البصري، تركوه وكذبه ابن معين، مات سنة تسع وثمانين ومائة، روى له ابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁵⁾.

(1) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 102).

(2) إكمال تهذيب الكمال (81/2).

(3) تاريخ بغداد (376/7).

(4) (116/8).

(5) تاريخ بغداد (376/7).

(6) تاريخ بغداد (376/7).

(7) تاريخ بغداد (376/7).

(8) تاريخ بغداد (376/7).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (210/2).

(10) إكمال تهذيب الكمال (81/2)، تهذيب التهذيب (225/1).

(11) تقريب التهذيب (ص: 100).

(12) سوالات السلمي للدارقطني (ص: 108).

(13) الكاشف (234/1)، سير أعلام النبلاء (477/11).

(14) قيل له السمتي للحبته وهينته وسمته. الأنساب للسمعاني (211/7).

(15) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (423/32)، تهذيب التهذيب (411/11)، تقريب التهذيب (ص: 610).

سليمان بن مهران الأعمش، ثقة حافظ ورع لكنه يدلّس⁽¹⁾، رأى أنس ولم يسمع منه، نص على ذلك ابن معين وغيره⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. وذلك للعلل التي بينها ابن الملقن، وهي:

- أن في إسناده يوسف بن خالد السمطي، تركوه، وكذبه يحيى.
- وأنه من رواية الأعمش عن أنس، وقد رآه ولم يسمع منه.
- ونقل ابن الملقن نص الدارقطني على أن الرواية الموصولة أصح⁽³⁾.

وهذا يعني أن الرواية الموصولة وإن كانت أصح من المنقطعة؛ إلا أنها ضعيفة أيضاً.

قال الدارقطني⁽⁴⁾: "هذا حديث غريب من حديث الأعمش عن مسلم بن كيسان الأعور المَلّاني، عن أنس بن مالك، تفرد به سعيد بن الصلت عنه، وتفرد به إسحاق بن إبراهيم شاذان⁽⁵⁾ عن سعيد".



(1) طبقات المدلسين (ص: 33).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (328/3)، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (146/4)، جامع التحصيل، للعلاني (ص: 188).

(3) علل الدارقطني (93/12).

(4) أطراف الغرائب والأفراد (240/2).

(5) وهو ابن ابنة سعيد بن الصلت، قال ابن حجر: له مناكير وغرائب. انظر ترجمته: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (211/2)، لسان الميزان، لابن حجر (347/1)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لابن قُطُوبُغا (307/2).

حديث رقم (142):

حديث جابر المرفوع: "لَا تُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ لِبَطْعَامٍ وَلَا لِعِغْرَةٍ"⁽¹⁾.

قال ابن الملقن⁽²⁾: فهو حديث في سنن أبي داود، وإسناده ضعيف بسبب محمد بن ميمون المُفْلَج المذكور في إسناده، فإن البخاري قال⁽³⁾: منكر الحديث. وقال أبو زرعة الرازي⁽⁴⁾: كوفي لين، وقال ابن حبان⁽⁵⁾: "منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد"⁽⁶⁾.

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله⁽⁷⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنُ بَزِيعٍ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ يَعْنَى ابْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ لِبَطْعَامٍ وَلَا لِعِغْرَةٍ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني⁽⁸⁾، وابن شاهين⁽⁹⁾، والدارقطني⁽¹⁰⁾، والبيهقي⁽¹¹⁾، من طريق محمد بن ميمون، بإسناده، ولفظه.

(1) المعنى: إذا كان الطعام لم يوضع وكان الإنسان متماسكاً في نفسه، وحضرت الصلاة وجب أن يبدأ بها ويؤخر الطعام. أو إذا كان في الوقت ضيق يخاف فوته، فيبدأ بالصلاة. انظر: معالم السنن (241/4)، شرح السنة للبغوي (357/3).

(2) البدر المنير (432/4).

(3) التاريخ الكبير (234/1).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (81/8).

(5) المجروحين (281/2).

(6) أوابد الكلام غزائيه وعجائيه. المعجم الوسيط (2/1).

(7) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب إذا حضرت الصلاة والعشاء (345/3 ح 3758).

(8) المعجم الأوسط (90/6 ح 5889)، المعجم الصغير (86/2 ح 829).

(9) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين (ص: 221 ح 234).

(10) سنن الدارقطني (488/1 ح 1020).

(11) السنن الكبرى (105/3 ح 5043).

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ بَزِيعٍ البصري، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روى له البخاري وأبو داود⁽¹⁾.

مُعَلَّى بْنُ مَنْصُورٍ، أبو يعلى الرازي، ثقة سنّي فقيه، طُلب للقضاء فامتنع، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، روى له الجماعة⁽²⁾.

مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ، الرَّعْفَرَانِيُّ الْمَقْلُوجُ، روى له أبو داود حديثاً واحداً⁽³⁾.

مختلف فيه:

وثقه ابن معين⁽⁴⁾، وأبو داود⁽⁵⁾، وقال أبو حاتم⁽⁶⁾، والدارقطني⁽⁷⁾: لا بأس به.

وقال البخاري⁽⁸⁾، والنسائي⁽⁹⁾: منكر الحديث، وقال أبو زرعة⁽¹⁰⁾: لين، وقال ابن حبان⁽¹¹⁾: "منكر الحديث جداً لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد"، وقال الحاكم أبو أحمد⁽¹²⁾: حديثه ليس بالقائم. وقال الذهبي⁽¹³⁾: ضعيف.

وقال ابن حجر⁽¹⁴⁾: صدوق له أوهام.

- (1) تهذيب الكمال (17/25)، تهذيب التهذيب (100/9)، تقريب التهذيب (ص: 472).
- (2) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (294/28)، تهذيب التهذيب (239/10)، تقريب التهذيب (ص: 541).
- (3) تهذيب الكمال (542/26)، تهذيب التهذيب (486/9).
- (4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (488/3)، تاريخ بغداد (437/4).
- (5) سوالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني (ص: 113).
- (6) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (80/8).
- (7) علل الدارقطني (57/4).
- (8) التاريخ الكبير (234/1).
- (9) تهذيب الكمال (542/26).
- (10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (81/8).
- (11) المجروحين (281/2).
- (12) تهذيب الكمال (542/26).
- (13) المقتنى في سرد الكنى (114/2).
- (14) تقريب التهذيب (ص: 510).

جعفر بن محمد بن علي المعروف بالصادق، صدوق فقيه إمام. سبقت ترجمته في حديث رقم (125).

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ فيه:

• محمد بن ميمون الزعفراني، صدوق له أوهام، ولم يتابع على روايته، فكأن هذا الحديث من أوهامه.

قال الطبراني⁽¹⁾: "لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن محمد إلا محمد بن ميمون الزعفراني". ولعل ابن الملقن اقتصر على نقل أقوال المجرحين لمحمد بن ميمون؛ إشارة إلى مطلق ضعفه، ولتفرده بهذه الرواية.

وممن ضعفه: المنذري⁽²⁾، مغلطاي⁽³⁾، والعيني⁽⁴⁾.



حديث رقم (143):

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: رواه أبو نعيم⁽⁶⁾ والطبراني في أكبر معاجمه من حديث حسام بن مصك، عن عطاء، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَتَعَارَى⁽⁷⁾ مِنَ اللَّيْلِ إِلَّا أَجَزَى السَّوَاكِ عَلَى فِيهِ". زاد الطبراني بعد قوله: من الليل: ساعة.

(1) المعجم الأوسط (90/6 ح 5889)، المعجم الصغير (86/2 ح 829).

(2) (444/3).

(3) شرح ابن ماجه (ص: 1582).

(4) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (197/5).

(5) البدر المنير (711/1).

(6) لم تقف عليه الباحثة عند أبي نعيم، ولكن ابن دقيق العيد ذكر أن أبا نعيم رواه من طريق عباس الدوري، عن

عبيد الله بن عبد المجيد، عن حسام بن مصك، عن عطاء، عن ابن عمر مرفوعاً. انظر: الإمام (378/1).

(7) قال الخطابي: "قوله يَتَعَارَى معناه يستيقظ من النوم، وأصل التعار السهر والتقلب على الفراش، ويقال إن التعار

لا يكون إلا مع كلام وصوت". معالم السنن (143/4).

وهذه الرواية ضعيفة جداً؛ لأن حسام بن مصكّ بن ظالم بن شيطان أبو سهل البصري ضعيف جداً، قال أحمد⁽¹⁾: مطروح الحديث. وقال غندر⁽²⁾: أسقطنا حديثه. وقال يحيى⁽³⁾: ليس حديثه بشيء. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال أبو زرعة⁽⁴⁾: واهي الحديث. وقال الفلاس⁽⁵⁾، والدارقطني⁽⁶⁾: متروك الحديث. وقال النسائي⁽⁷⁾: ضعيف...

نص الحديث:

قال الإمام الطبراني رحمه الله⁽⁸⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قِصَاءٍ الْجَوْهَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ، ثنا حُسَامُ بْنُ مِصْكٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَتَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً إِلَّا أَجَرَى السَّوَّاءَ عَلَى فِيهِ".

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى⁽⁹⁾، وابن عدي⁽¹⁰⁾، من طرق عن حسام بن مصكّ، بإسناده، بمثله. وأخرجه الطرسوسي⁽¹¹⁾⁽¹²⁾، والطبراني⁽¹³⁾، وابن بشران⁽¹⁴⁾⁽¹⁵⁾، من طريق سعيد بن راشد

- (1) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).
- (2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).
- (3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).
- (4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (317/3).
- (5) إكمال تهذيب الكمال (51/4)، تهذيب التهذيب (244/2).
- (6) علل الدارقطني (140/5).
- (7) الضعفاء والمتروكون (ص: 33).
- (8) المعجم الكبير (438/12 ح 13598).
- (9) مسند أبي يعلى الموصلي (33/10 ح 5661).
- (10) الكامل في ضعفاء الرجال (364/3).
- (11) هو محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي (273هـ)، نسبة إلى طرسوس وهي مدينة تقع بين حلب و أنطاكية. انظر ترجمته: تاريخ بغداد (279/2)، الأنساب للسمعاني (65/9)، سير أعلام النبلاء (91/13)، تقريب التهذيب (ص: 466).
- (12) مسند عبد الله بن عمر للطرسوسي (ص: 26 ح 23).
- (13) المعجم الكبير (436/12 ح 13593).
- (14) هو عبد الملك بن محمد بن بشران (430هـ). انظر ترجمته: تاريخ بغداد (188/12)، سير أعلام النبلاء (450/17)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (151/5).
- (15) أمالي ابن بشران - الجزء الأول (ص: 231 ح 531).

السماك⁽¹⁾، تابع حسام بن مصكّ، في الرواية عن عطاء بن أبي رباح، بإسناده، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ قِصَاءِ الْجَوْهَرِيِّ⁽²⁾.

قال الذهبي⁽³⁾، وابن حجر⁽⁴⁾: صدوق.

مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى بْنِ عُبَيْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ دِينَارٍ، أَبُو مُوسَى الْعَنْزِيُّ المعروف بِالزَّمِنِ⁽⁵⁾، ثقة
ثبت، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، روى له الجماعة⁽⁶⁾.

عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ، أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، مات سنة تسع ومائتين، روى له الجماعة.
مختلف فيه:

وثقه العجلي⁽⁷⁾، والدارقطني⁽⁸⁾، وابن قانع⁽⁹⁾، والذهبي⁽¹⁰⁾، وذكره ابن حبان⁽¹¹⁾، وابن
خلفون⁽¹²⁾ في ثقاتهما. وقال ابن معين⁽¹³⁾، وأبو حاتم⁽¹⁴⁾، وابن عبد البر⁽¹⁵⁾: "ليس به بأس"، زاد
أبو حاتم: صالح.

(1) سعيد بن راشد السماك، مجمع على ضعفه. انظر: التاريخ الكبير للبخاري (471/3)، الجرح والتعديل لابن أبي
حاتم (20/4)، المجروحين لابن حبان (324/1)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (429/4)، ميزان
الاعتدال، للذهبي (135/2).

(2) انظر: تهذيب الكمال (280/26)، تهذيب التهذيب (400/9).

(3) تاريخ الإسلام (1012/6).

(4) تقريب التهذيب (ص: 502).

(5) الزَّمِنُ الَّذِي لَا حَرَكَ بِهِ. وقد كان محمد بن المثنى زَمِنًا ثُمَّ شَفَاهُ اللَّهُ. قال: كُنْتُ فِي لَيْلَةٍ شَدِيدَةِ الْبَرْدِ، فَجَنَوْتُ
عَلَى يَدَيَّ وَرِجْلَيَّ، فَتَوَضَّأْتُ، وَصَلَّيْتُ رَكَعَتَيْنِ، وَسَأَلْتُ اللَّهَ، فَقُمْتُ أَمْشِي. انظر: النهاية في غريب الحديث
والأثر (251/3)، سير أعلام النبلاء (126/12).

(6) تهذيب الكمال (363/26)، تهذيب التهذيب (427/9)، تقريب التهذيب (ص: 505).

(7) الثقات (112/2).

(8) إكمال تهذيب الكمال (48/9)، تهذيب التهذيب (34/7).

(9) إكمال تهذيب الكمال (48/9)، تهذيب التهذيب (34/7).

(10) الكاشف (683/1)، المغني في الضعفاء (416/2).

(11) (404/8).

(12) إكمال تهذيب الكمال (48/9).

(13) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: 178)، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/5).

(14) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (324/5).

(15) إكمال تهذيب الكمال (48/9).

وذكره العقيلي⁽¹⁾، و ابن الجوزي⁽²⁾ في الضعفاء، ثم ذكرنا أن يحيى قال: ليس بشيء.
وقال ابن حجر⁽³⁾: "صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه"، وفي موضع⁽⁴⁾: "ضعفه العقيلي بلا مستند".

وترجح الباحثة أنه ثقة.

أما ما نقله العقيلي عن ابن معين؛ فأورده من طريق عثمان بن سعيد الدارمي، والذي في رواية الدارمي، وفي الجرح و التعديل عن ابن معين: "ليس به بأس"، كما مر قريباً.
حُسامُ بْنُ مِصْكٍ بْنِ ظَالِمِ بْنِ شَيْطَانَ، ضعيف يكاد أن يترك، مات سنة ثلاثٍ وسِتِّينَ وَمِائَةٍ⁽⁵⁾.

وبإقي رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً. لأجل؛ حُسامُ بْنُ مِصْكٍ، فإنه ضعيف يكاد أن يترك، وبسببه ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، ونقل تضعيف النقاد له.
أما متابعة سعيد بن راشد السماك؛ المُجمَع على ضعفه، فلا تزيد الحديث إلا ضعفاً.
وممن ضعف إسناد الحديث؛ الهيثمي⁽⁶⁾، والبوصيري⁽⁷⁾.



حديث رقم (144):

قال ابن الملقن: وفي جامع الترمذي من حديث الحارث الأعور، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِياً". قال الترمذي: هذا حديث حسن. قلت - ابن الملقن -: لكن الحارث الأعور استضعف، ونسبه الشعبي وغيره إلى الكذب.

(1) الضعفاء الكبير (3/ 873).

(2) الضعفاء والمتركون (2/ 164).

(3) تقريب التهذيب (ص: 373).

(4) فتح الباري (1/ 462).

(5) تهذيب الكمال (7/ 6)، تهذيب التهذيب (244/ 2)، تقريب التهذيب (ص: 157).

(6) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (2/ 99).

(7) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (1/ 289).

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي رحمه الله (1): حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْحَارِثِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: "مِنَ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَاشِيًا، وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ".

قال الترمذي: هذا حديث حسن. والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم: يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشيًا، وأن لا يركب إلا من عذر.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن أبي شيبة (2)، والبيهقي (3) من طريق شريك. وأخرجه ابن ماجه (4) من طريق زهير بن معاوية (5). وأخرجه عبد الرزاق (6) من طريق الثوري. ثلاثتهم (شريك، زهير، الثوري) عن أبي إسحق السبيعي، بإسناده، مختصراً.

دراسة رجال الإسناد:

إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ، أَبُو إِسْحَاقَ، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه (7).

ذكره ابن حبان في الثقات (8)، وقال أبو حاتم (9)، ومطين (10)، وأبو داود (11): "صدوق، زاد أبو داود: "في الحديث وكان يتشيع"، وقال الذهبي (12): ثقة، وفي موضع (13): صدوق شيعي. وقال النسائي (14): ليس به بأس.

(1) سنن الترمذي، كتاب الجمعة، باب ما جاء في المشي يوم العيد. (410/2 ح 530).

(2) مصنف ابن أبي شيبة (486/1 ح 5606).

(3) السنن الكبرى (398/3 ح 6147).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في الخروج إلى العيد ماشيًا (411/1 ح 1296).

(5) ثقة ثبت إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة. تقريب التهذيب (ص: 218).

(6) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (289/3 ح 5667).

(7) تهذيب الكمال (212/3).

(8) (104/8).

(9) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (196/2).

(10) تهذيب الكمال (211/3).

(11) إكمال تهذيب الكمال (208/2)، تهذيب التهذيب (336/1).

(12) تاريخ الإسلام (1089/5).

(13) الكاشف (250/1).

(14) تهذيب الكمال (211/3).

قال ابن حجر⁽¹⁾: صدوق يخطيء رمي بالرفض.

وترجح الباحثة: أنه صدوق يتشيع.

شريك بن عبد الله الكوفي النخعي، صدوق يخطيء كثيراً تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. سبقت ترجمته في حديث رقم (123).

عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحق السبيعي، ثقة اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في حديث رقم: (69).

الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، أبو زهير صاحب عليّ، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، مات سنة خمس وستين ومائة، روى له الأربعة⁽²⁾.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف؛ لأجل:

• شريك بن عبد الله النخعي، صدوق يخطيء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة⁽³⁾.
ولكن شريكاً توبع فلم يتفرد بالرواية عن أبي إسحق السبيعي. كما مر في التخريج. فانتف عنه الخطأ.

أما بشأن تغيره فإن إسماعيل بن موسى الراوي عنه لم يتميز سماعه منه، ولكنه لم ينفرد بالرواية عن شريك بل تابعه ابن أبي شيبة، وأبو داود الحفري⁽⁴⁾ - في رواية البيهقي -.

• أبو إسحق السبيعي، ثقة اختلط بأخرة، واختلاطه لا يضر⁽⁵⁾. فسماع شريك منه قبل الاختلاط، وسئل الإمام أحمد: أيما أحب إليك شريك، أو إسرائيل؟ فقال: إسرائيل، هو أصح حديثاً من شريك إلا في أبي إسحاق، فإن شريكاً أضبط عن أبي إسحاق⁽⁶⁾.

• الحارث الأعور؛ هو آفة هذا الحديث كما بين ابن الملقن، و في حديثه ضعف.

أما ما نسب إليه الشعبي من الكذب، فهو محمول على تكذيبه في الرأي لا في الحديث.

(1) تقريب التهذيب (ص: 110).

(2) تهذيب الكمال (245/5)، تهذيب التهذيب (145/2)، تقريب التهذيب (ص: 146).

(3) الكواكب النيرات (ص: 250).

(4) عمر بن سعد بن عبيد، ثقة. تقريب التهذيب (ص: 413).

(5) المختلطين للعلائي (ص: 94).

(6) تهذيب الكمال (520/2)، نهاية الاغتباط، لعلاء الدين رضا (ص: 273)، سير أعلام النبلاء (357/7).

قال الذهبي⁽¹⁾: "فَأَمَّا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: الْحَارِثُ كَذَّابٌ، فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ عَنَى بِالْكَذِبِ الْخَطَأَ، لَا التَّعَمُّدَ، وَإِلَّا فَلَمَّاذَا يَرْوِي عَنْهُ وَيَعْتَقِدُهُ بِتَعَمُّدِ الْكَذِبِ فِي الدِّينِ؟!".
 وبه قال ابن حجر⁽²⁾، ومن قبله العجلي⁽³⁾.
 وقد نقل النووي⁽⁴⁾ الاتفاق على ضعف الحديث.
 وبخصوص تحسين الترمذي لهذا الحديث؛ فقليل: لعل الترمذي إنما حسن حديثه لأن له شواهد كثيرة⁽⁵⁾.



حديث رقم (145):

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: عن الأوزاعي، عن محمد بن الوليد قال: أخبرني أيضاً سعيد بن أبي سعيد، عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ بمعنى حديث أبي هريرة⁽⁷⁾، كذا أخرجه أبو داود في "سننه"، وأخرجه البيهقي في "خلافياته"⁽⁸⁾ من حديث ابن وهب - يعني عبد الله -، عن ابن سمعان، أن سعيداً المقبري حدثه عن القعقاع بن حكيم، أنه حدثه عن عائشة مرفوعاً: "إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَعْلَيْهِ فِي الْأَذَى، فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُمَا طَهُورٌ".
 قال الحافظ زكي الدين المنذري في طريق أبي داود⁽⁹⁾: إسناده حسن. قلت - يعني ابن الملقن -: وفي ذلك نظر؛ لأنه منقطع، قال البيهقي في "خلافياته"⁽¹⁰⁾: الطريق فيه ليس بواضح إلى أبي سعيد وهو مرسل، القعقاع لم يسمع من عائشة.

(1) سير أعلام النبلاء (153/4).

(2) تقريب التهذيب (ص: 146).

(3) قيل لأحمد بن صالح - يعني العجلي -: فقول الشعبي حدثنا الحارث وكان كذاباً، فقال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه. هكذا نقله ابن شاهين في تاريخ أسماء الثقات (ص: 71).

(4) خلاصة الأحكام (822/2).

(5) قال المباركفوري: "هذا له حكم الرفع وفيه دليل على أن الخروج إلى العيد ماشياً من السنة، والحديث وإن كان ضعيفاً لكن قد ورد في هذا الباب أحاديث ضعاف أخرى تؤيده". تحفة الأحوذى (57/3).

(6) البدر المنير (132/4).

(7) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخُفَيْهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ". سنن أبي داود كتاب الطهارة، بَابُ فِي الْأَذَى يُصِيبُ النَّعْلَ (105/1 ح 385).

(8) (143/1).

(9) مختصر سنن أبي داود (171/).

(10) (143/1).

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه الله ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ عَائِذٍ، حَدَّثَنِي يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ حَمَزَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَخْبَرَنِي أَيْضًا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَعْنَاهُ. يَعْنِي بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: "إِذَا وَطِئَ الْأَذَى بِخَفِّهِ، فَطَهُورُهُمَا التُّرَابُ".

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي ⁽²⁾ من طريق أبي داود.
وأخرجه عبد الرزاق ⁽³⁾، وأبو يعلى ⁽⁴⁾، من طريق عبد الله بن سمعان ⁽⁵⁾، تابع محمد بن الوليد في الرواية عن سعيد المقبري، بإسناده، بنحوه.
وأخرجه ابن المنذر ⁽⁶⁾ من طريق موسى بن عقبة ⁽⁷⁾، تابع سعيد المقبري؛ في الرواية عن القعقاع بن حكيم، عن عائشة، به.
وأخرجه العقيلي ⁽⁸⁾، والطبراني ⁽⁹⁾، وابن عدي ⁽¹⁰⁾، وأبو نعيم ⁽¹¹⁾، من طريق عبد الله بن سمعان، عن سعيد المقبري، عن القعقاع بن حكيم، عن أبيه، عن عائشة، بنحوه.
دراسة رجال الإسناد:

محمود بن خالد بن يزيد السلمي أبو علي الدمشقي، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومئتين، روى له أبو داود و النسائي، وابن ماجه ⁽¹²⁾.

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الأذى يُصِيبُ النَّعْلَ (105/1 ح 387).

(2) السنن الكبرى (2/604 ح 4248).

(3) مصنف عبد الرزاق الصنعاني (1/33 ح 104).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (8/283 ح 4869).

(5) متروك اتهمه بالكذب أبو داود. تقريب التهذيب (ص: 303).

(6) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (2/168 ح 735).

(7) ثقة فقيه إمام. تقريب التهذيب (ص: 552).

(8) الضعفاء (2/652).

(9) المعجم الأوسط (3/148 ح 2759).

(10) الكامل في ضعفاء الرجال (5/203).

(11) تاريخ أصبهان (2/125).

(12) تهذيب الكمال (27/297)، تهذيب التهذيب (10/61)، تقريب التهذيب (ص: 522).

محمد بن عائذ الدمشقي، أبو أحمد صاحب المغازي، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، روى له أبو داود و النسائي⁽¹⁾.

قال ابن معين⁽²⁾، وصالح جزرة⁽³⁾: ثقة، زاد جزرة: "إلا أنه قدري"، وذكره ابن حبان في الثقات⁽⁴⁾، وقال دحيم⁽⁵⁾: صدوق. وسئل أبو داود عنه، فقال⁽⁶⁾: "هو كما شاء الله"، وقال النسائي⁽⁷⁾: ليس به بأس.

وقال ابن حجر⁽⁸⁾: صدوق رمي بالقدر.

قالت الباحثة: ثقة رمي بالقدر.

يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي، ثقة رمي بالقدر، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي؛ الفقيه ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين، روى له روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي، أبو الهذيل الحمصي القاضي، ثقة ثبت، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، روى له الجماعة سوى الترمذي⁽¹¹⁾.

سعيد بن أبي سعيد كيسان المَقْبُرِي⁽¹²⁾، أبو سعد المدني، ثقة تغير قبل موته بأربع سنين، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسله، مات سنة خمس وعشرين ومائة، روى له الجماعة⁽¹³⁾.

(1) تهذيب الكمال (429/25)، تهذيب التهذيب (242/9).

(2) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 397).

(3) تهذيب الكمال (429/25)،

(4) (75/9).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (52/8).

(6) تهذيب الكمال (429/25)،

(7) سير أعلام النبلاء (106/11).

(8) تقريب التهذيب (ص: 486).

(9) تهذيب الكمال (282/31)، تهذيب التهذيب (200/11)، تقريب التهذيب (ص: 589).

(10) تهذيب الكمال (314/17)، تهذيب التهذيب (238/6)، تقريب التهذيب (ص: 347).

(11) تهذيب الكمال (589/26)، تهذيب التهذيب (502/9)، تقريب التهذيب (ص: 511).

(12) نسب إلى مقبرة بالمدينة كان يسكن بالقرب منها. الأنساب للسمعاني (386/12).

(13) تهذيب الكمال (470/10)، المختلطين للعلائي (ص: 39)، تهذيب التهذيب (40/4)، تقريب التهذيب (ص: 236).

واختلاطه لا يضر، فقد تابعه موسى بن عقبة في روايته عن القعقاع بن حكيم.
وقال الذهبي⁽¹⁾: ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط، فإن ابن عيينة أتاها فرأى لعبه
يسيل فلم يحمل عنه.

القعقاع بن حكيم الكناني المدني، ثقة، روى له الجماعة سوى البخاري⁽²⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وفيه انقطاع، فإن القعقاع بن حكيم لم يسمع من عائشة؛ كما نص عليه
البيهقي⁽³⁾.

وقال محقق الخلافيات⁽⁴⁾: لم تقع رواية للقعقاع عن عائشة في الكتب الستة إلا عند أبي
داود في هذا الحديث.

أما الألباني فذهب إلى تصحيح هذا الإسناد قائلاً⁽⁵⁾: (نرجح صحة هذا الإسناد عن
عائشة، وأنه متصل غير منقطع؛ ولذلك قال المنذري: "وأما حديث عائشة؛ فحديث حسن". وأقره
ابن تيمية في الفتاوى⁽⁶⁾، فقال: "وقد قيل: حديث عائشة حديث حسن").

وفيما ذهب إليه الألباني نظر؛ لأنه على فرض التسليم بسماع القعقاع من عائشة، فإن
هذا الحديث محل بالاختلاف على إسناده، والاضطراب فيه.

قال أبو عمر⁽⁷⁾: "وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ لَا يَتَّبَعُ، اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ عَلَى
الْأَوْرَاقِيِّ، وَعَلَى سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ اخْتِلَافًا يُسْقِطُ الْإِحْتِجَاجَ بِهِ".

وسئل إمام العلل - الدرقطني⁽⁸⁾ - عن حديث القعقاع بن حكيم، عن عائشة، سألت النبي ﷺ
عَنِ الرَّجُلِ يَطَأُ بِنَعْلَيْهِ فِي الْأَذَى قَالَ: "التُّرَابُ لَهُمَا طَهُورٌ".

فقال: يرويه سعيد المقبري، واختلف عنه؛

(1) ميزان الاعتدال (140/2).

(2) تهذيب الكمال (624/23)، تهذيب التهذيب (383/8)، تقريب التهذيب (ص: 456).

(3) في الخلافيات (143/1).

(4) هو مشهور بن حسن آل سلمان. راجع هامش الخلافيات (143/1).

(5) صحيح سنن أبي داود (242/2).

(6) الفتاوى الكبرى (62/2).

(7) انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (107/13).

(8) علل الدارقطني (337/14).

فرواه روح بن القاسم، عن عبد الله بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ لم يذكر بينهما أحداً.
وكذلك قال أبو عوانة، عن إسماعيل بن إبراهيم، قيل للشيخ: من هو؟ قال: مجهول، عن المقبري، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ.
وقال محمد بن فضيل: عن ابن سمعان، عن القعقاع، عن عائشة، عن النبي ﷺ، لم يذكر المقبري.

ورواه ابن عجلان، عن المقبري، أو عن رجل، عن جدته، أنها سألت عائشة، عن ذلك فقالت: التراب لهما طهور موقوفاً، ومدار الحديث على ابن سمعان وهو ضعيف.
وقال الدارقطني في موضع⁽¹⁾: حديث عبد الله بن سمعان، عن المقبري، عن القعقاع، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً؛ أشبه بالصواب من غيره من الطرق، وإن كان ابن سمعان متروكاً.
يستفاد مما سبق أن إسناده الحديث ضعيف، كما ذهب إليه ابن الملقن⁽²⁾.



حديث رقم (146):

قال ابن الملقن⁽³⁾: ما رواه الدارقطني والبيهقي في سننهما من حديث: سعيد بن ثوبان، عن أبي هند، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "مَنْ لَمْ يُطَهِّرْ مَاءَ الْبَحْرِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ".
قال الدارقطني: إسناده حسن.
قلت - يعني ابن الملقن -: فيه نظر؛ فإن فيه: محمد بن حُميد الرازي، وإبراهيم بن المختار، أما الأول: فقال البيهقي في سننه - في باب "فرض الجدة والجديتين"⁽⁴⁾: "ليس بالقوي". وأما الثاني: فقال أحمد بن علي الأبار⁽⁵⁾: سألت زُنَيْجاً⁽⁶⁾ أبا غسان عنه، فقال⁽⁷⁾: "تركته. ولم يرضه"، وقال ابن معين⁽⁸⁾: "ليس بذلك".

(1) انظر: علل الدارقطني (160/8).

(2) البدر المنير (132/4).

(3) البدر المنير (374/1).

(4) السنن الكبرى (385/6).

(5) انظر ترجمته: تاريخ بغداد (501/5)، تاريخ دمشق (72/5)، سير أعلام النبلاء (443/13)،

(6) اسمه محمد بن عمرو، ولقبه زُنَيْجاً. انظر ترجمته: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (200/26)، تهذيب

التهذيب (370/9)، تقريب التهذيب (ص: 499).

(7) تاريخ بغداد (115/7).

(8) سوالات ابن الجنيدي (ص: 464).

نص الحديث:

قال الإمام الدارقطني رحمته ⁽¹⁾: حَدَّثَنَا ابْنُ مَنِيعٍ - أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ - قِرَاءَةً عَلَيْهِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ الرَّازِيُّ، نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُخْتَارِ، نَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ تَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهْرَهُ اللَّهُ". إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

تخريج الحديث:

وأخرجه البيهقي ⁽²⁾، من طريق محمد بن حميد الرازي، بإسناده، ولفظه.

دراسة رجال الإسناد:

محمد بن حُمَيْد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه ⁽³⁾، مات سنة ثمان وأربعين، روى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه ⁽⁴⁾.

إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي، يقال له حَبُوبُهُ، صدوق ضعيف الحفظ، يقال مات سنة اثنتين وثمانين، روى له والترمذي، وابن ماجه ⁽⁵⁾.

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بن مروان بن الحكم القرشي الأموي، مات بعد سنة سبع وأربعين ومائة، روى له الجماعة ⁽⁶⁾.

مختلف فيه:

قال ابن معين ⁽⁷⁾: "ليس به بأس، ثقة"، وفي رواية ⁽⁸⁾: "ثقة"، وكذلك قال أبو داود ⁽⁹⁾، وابن عمار ⁽¹⁰⁾، وأبو نعيم ⁽¹¹⁾: زاد ابن عمار: "ليس بين الناس اختلاف"، وذكره ابن حبان في الثقات

(1) سنن الدارقطني (46/1 ح 78).

(2) السنن الكبرى (7/1 ح 3).

(3) لكن ابن معين عدل عن توثيقه فيما بعد. راجع: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (232/7).

(4) تهذيب الكمال (99/25)، تقريب التهذيب (ص: 475).

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (196/2)، تهذيب التهذيب (162/1)، تقريب التهذيب (ص: 93).

(6) تهذيب الكمال (174/18)، تهذيب التهذيب (350/6).

(7) سؤالات ابن الجنيدي (ص: 308).

(8) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (96/1)، تاريخ ابن معين - رواية الدوري (426/4).

(9) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).

(10) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).

(11) المعرفة والتاريخ، للفسوي (439/2).

وقال⁽¹⁾: "يخطيء؛ يعتبر بحديثه إذا كان دونه ثقة"، وقال ابن معين في رواية أخرى⁽²⁾، والنسائي⁽³⁾، وأبو زرعة⁽⁴⁾: ليس به بأس.

وقال أبو حاتم⁽⁵⁾: "يكتب حديثه"، وقال أبو مسهر⁽⁶⁾: "ضعيف الحديث"⁽⁷⁾، وحكى الخطابي عن أحمد بن حنبل قال⁽⁸⁾: "ليس هو من أهل الحفظ والإتقان".

قال ابن حجر⁽⁹⁾: صدوق يخطيء.

سَعِيدُ بْنُ ثَوْبَانَ ، سكت عنه أبو حاتم⁽¹⁰⁾. ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

أبو هند الفِرَاسِي. لم أعر على ترجمة له.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف جداً؛ فيه:

- محمد بن حميد؛ ضعيف وإن وصفه ابن حجر بالحفظ، فقد رماه أبو زرعة وغيره بالكذب⁽¹¹⁾.
- إبراهيم بن المختار، ضعفه غير واحد، وقال ابن حبان: "يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه". وهذا الحديث من رواية محمد بن حميد عنه.
- عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، صدوق يخطيء، ولم يتابع.
- سعيد بن ثوبان؛ لم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل.

(1) (114/7).

(2) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(3) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (176/18).

(4) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(5) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (389/5).

(6) هو عبد الأعلى بن مسهر الغساني. انظر ترجمته: تاريخ بغداد (350/12)، تاريخ دمشق (421/33)، سير

أعلام النبلاء (228/10)،

(7) الضعفاء الكبير، للعقيلي (782/3).

(8) تهذيب التهذيب (350/6).

(9) تقريب التهذيب (ص: 358).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (9/4).

(11) قال محمد بن مسلم بن وارة: يا أبا عبد الله رأيت محمد بن حميد؟ قال: نعم. قال: كيف رأيت حديثه؟ قال: إذا

حدث عن العراقيين يأتي بأشياء مستقيمة، وإذا حدث عن أهل بلده مثل إبراهيم بن المختار وغيره أتى بأشياء

لا تعرف لا تدري ما هي. قال عبد الله: فقال أبو زرعة وابن وارة: صح عندنا أنه يكذب، قال فرأيت أبي بعد

ذلك إذا ذكر بن حميد نفص يده. انظر: المجروحين لابن حبان (304/2).

- أبو هند الفِرَاسي؛ لم أَعثر على ترجمة له.
- ولأجل محمد بن حميد، وإبراهيم بن المختار، ضَعَّف ابن الملقن هذا الإسناد، ذاكراً لأقوال النقاد، متعقباً تحسين الدارقطني له.
- وكذلك ضعفه الألباني⁽¹⁾؛ متعجباً من تحسين الدارقطني لإسناده.
- ولعل الإمام الدارقطني لم يرد التحسين الاصطلاحي، وإنما أراد بتحسين الإسناد؛ الإشارة إلى ضعفه، وعدم خلوه من علة.



حديث رقم (147):

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: "أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفَصَّلِ"⁽²⁾ وَفِي الْحَجِّ سَجْدَتَيْنِ⁽³⁾ «⁽⁴⁾».

قال ابن الملقن⁽⁵⁾: هذا الحديث رواه أبو داود وابن ماجه في سننهما، والحاكم في مستدركه على الصحيحين من حديث عبد الله بن مُنَيْن، عن عمرو بن العاصي، وسكت عليه أبو داود؛ وهو مقتضى لحسنه أو صحته عنده، وقال الحاكم⁽⁶⁾: هذا حديث رواه مصريون قد احتج الشيخان بأكثرهم، وليس في عدد سجود القرآن أتم منه. وقال النووي في "شرح المذهب"⁽⁷⁾: رواه أبو داود والحاكم بإسناد حسن. ثم قال بعد في فرع مذاهب العلماء⁽⁸⁾: إنه حديث صحيح، وكذا قال

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة (187/10).

(2) المفصل هو أواخر القرآن - يعني قصار السور - واختلفوا في تعيين أوله على اثني عشر قولاً، فقل أوله ق وقل غير ذلك، وصحح النووي أن أوله الحجات. وسمي بالمفصل لكثرة الفصل بين سوره بالبسملة، وقل لقله المنسوخ منه. مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني (352/1).

(3) وإلى السجدين ذهب ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وذهب قوم إلى أن فيها سجدة واحدة، وهي الأولى، وبه قال سفيان الثوري، والحسن البصري، وأصحاب الرأي. راجع: شرح السنة للبيهقي (305/3)، المجموع شرح المذهب، للنووي (62/4)، شرح أبي داود للعيني (308/5).

(4) الشرح الكبير للرافعي (187/4)

(5) البدر المنير (258/257/4).

(6) المستدرک (223/1 ح 811).

(7) المجموع شرح المذهب (60/4).

(8) المجموع شرح المذهب (62/4).

في "خلاصته"⁽¹⁾: رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد حسن. وقال المنذري في كلامه على أحاديث المذهب: "إنه حديث حسن".

قلت - يعني ابن الملقن -: وفي ذلك كله نظر، فعبد الله بن مُنَيْن هذا مجهول، وكذا الراوي عنه وهو الحارث بن سعيد العُتْقِيّ المصري، لا جرم ضعفه عبد الحق في "أحكامه" وبعبد الله بن مُنَيْن فقال⁽²⁾: "عبد الله بن مُنَيْن لا يحتج به".

نص الحديث:

قال الإمام أبو داود رحمه⁽³⁾: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سَعِيدِ الْعُتْقِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنَيْنٍ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كَلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْمُفْصَلِ، وَفِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽⁴⁾، والدارقطني⁽⁵⁾، والحاكم⁽⁶⁾ و من طريقه البيهقي⁽⁷⁾، أربعتهم من طرق عن سعيد بن أبي مريم، بإسناده، بنحوه.

دراسة رجال الإسناد:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ⁽⁸⁾، ثقة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين، روى له أبو داود، والنسائي⁽⁹⁾.

الْحَارِثُ بْنُ سَعِيدِ الْعُتْقِيِّ، مقبول، روى له أبو داود، وابن ماجه حديثاً واحداً⁽¹⁰⁾.
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنَيْنٍ، مِنْ بَنِي عَبْدِ كَلَالٍ، روى له أبو داود، وابن ماجه⁽¹¹⁾.

(1) خلاصة الأحكام (620/2).

(2) الأحكام الوسطى (92/2).

(3) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، بابُ تَفْرِيعِ أَبْوَابِ السُّجُودِ (58/2 ح 1401).

(4) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب عدد سجود القرآن (335/1 ح 1057).

(5) سنن الدارقطني (270/2 ح 1520).

(6) المستدرک للحاکم (223/1 ح 811).

(7) شعب الإيمان (443/3 ح 1932). السنن الكبرى (445/2 ح 3708).

(8) قال أبو سعيد بن يونس: وإنما عرف بالبرقي لأنه كان يتجر وأخوته: إلى بركة، وهو من أهل مصر.

تاريخ ابن يونس المصري (453/1).

(9) تهذيب الكمال (504/25)، تهذيب التهذيب (263/9)، تقريب التهذيب (ص: 488).

(10) تهذيب الكمال (233/5)، تهذيب التهذيب (142/2)، تقريب التهذيب (ص: 146).

(11) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (181/16).

نقل ابن حجر توثيقه عن يعقوب بن سفيان⁽¹⁾. وقال في موضع⁽²⁾: مجهول.
وهو الأرجح، و به قال: عبد الحق الأشبيلي⁽³⁾، وابن القطان⁽⁴⁾، والذهبي⁽⁵⁾، وغيرهم.
وبإقي رجال الإسناد ثقات.
الحكم على إسناد الحديث:
إسناده ضعيف. لأجل:

- الحارث بن سعيد، مقبول ؛ ولم يتابع. وقال بعضهم مجهول⁽⁶⁾.
 - عبد الله بن منين، مجهول.
- ولجهالة الحارث بن سعيد، وعبد الله بن منين، ضعف ابن الملقن هذا الإسناد، مؤيداً لعبد الحق، وابن القطان.
وضعه أيضاً: ابن التركماني⁽⁷⁾، والزيلعي⁽⁸⁾، وابن حجر⁽⁹⁾، والألباني⁽¹⁰⁾.
فالله أعلم سبب تحسين المنذري و النووي وغيرهما لهذا الإسناد.



حديث رقم (148):

أنه ﷺ سئل: الرَّجُلُ مَنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْنَحْنِي لَهُ⁽¹¹⁾ ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفِيَلْتَزِمُهُ⁽¹²⁾ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيَصَافِحُهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ"⁽¹³⁾.

- (1) تهذيب التهذيب (44/6)، تقريب التهذيب (ص: 325). ولم أف عليه في المعرفة والتاريخ.
- (2) التلخيص الحبير (27/2).
- (3) الأحكام الوسطى (92/2).
- (4) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (158/3 - 159).
- (5) ديوان الضعفاء (ص: 230).
- (6) انظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (159/3)، ميزان الاعتدال (434/1).
- (7) الجوهر النقي (316/2).
- (8) نصب الرأية (180/2).
- (9) التلخيص الحبير (27/2).
- (10) ضعيف سنن أبي داود (72/2)، تمام المنة في التعليق على فقه السنة (ص: 269).
- (11) من الانحناء وهو إمالة الرأس والظهر. تحفة الأحوذى (426/7).
- (12) أي يعتنقه ويضمه إلى نفسه. تحفة الأحوذى (426/7).
- (13) البدر المنير (516/7).

قال ابن الملقن⁽¹⁾: هذا الحديث رواه الترمذي وابن ماجه بهذا اللفظ من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه قال الترمذي: حديث حسن. ورواه أحمد في مسنده ولفظه: "أَحَدُنَا يَلْقَى صَدِيقَهُ يُنَحْنِي لَهُ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: "لَا". قَالَ: فَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ إِنْ شَاءَ".

قلت لابن الملقن -: وفي حسنه نظر؛ لأن في إسناده: حنظلة بن عبيد الله البصري راوي هذا الحديث عن أنس، وليس له في ت ق غير هذا الحديث، وقد ضعفوه ونسبوه إلى الاختلاط، قال أحمد⁽²⁾: "هو ضعيف منكر الحديث، يحدث بأعاجيب ومناكير"، منها: "قلنا: أَيْنَحْنِي بعضنا لبعض؟" وقال يحيى بن سعيد⁽³⁾: "تركته على عمد وكان قد اختلط"، ونسبه ابن معين⁽⁴⁾، وابن حبان⁽⁵⁾ إلى الاختلاط أيضاً، زاد ابن حبان: وأنه اختلط حديثه القديم بحديثه الأخير. لكنه خالف فذكره في ثقافته أيضاً⁽⁶⁾، وقال البيهقي في سننه⁽⁷⁾: "هذا حديث تفرد به حنظلة هذا، وكان قد اختلط، تركه يحيى القطان لاختلاطه". وقال عبد الحق في أحكامه⁽⁸⁾: "حنظلة هذا يروي مناكير، وهذا الحديث مما أنكر عليه وكان قد اختلط".

نص الحديث:

قال الإمام الترمذي رحمه الله⁽⁹⁾: حَدَّثَنَا سُؤَيْدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ - بن المبارك - قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مِنَّا يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْنَحْنِي لَهُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفِيَلْتَرِمُهُ وَيُقَبِّلُهُ؟ قَالَ: "لَا"، قَالَ: أَفَيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيُصَافِحُهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ": "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ".

(1) البدر المنير (517/7).

(2) الضعفاء الكبير للعليلي (310/1)، تهذيب الكمال (449/7).

(3) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (241/3).

(4) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (103/4).

(5) المجروحين (267/1).

(6) (167/4).

(7) (161/7 ح 13573).

(8) الأحكام الوسطى (214/4).

(9) سنن الترمذي، أبواب الاستئذان والمصافحة، باب ما جاء في المصافحة (75/5 ح 2728).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽¹⁾، وأحمد⁽²⁾، وعبد بن حميد⁽³⁾، وأبو يعلى⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، وابن عدي⁽⁶⁾، والبيهقي⁽⁷⁾، جميعهم من طرق عن حنظلة، بإسناده، بنحوه. وأخرجه ابن عدي⁽⁸⁾؛ من طريق كثير بن عبد الله الأبلّج، تابع حنظلة السدوسي في الرواية عن أنس.

دراسة رجال الإسناد:

سويد بن نصر بن سويد المروزي، أبو الفضل لقّبه الشاه راوية ابن المبارك، ثقة، مات سنة أربعين روى له الترمذي والنسائي⁽⁹⁾.

حَنْظَلَةُ السَّدُوسِيّ، أبو عبد الرحيم، واختلف في اسم أبيه ف قيل: عبد الله أو عبيد الله أو عبد الرحمن، وقيل ابن أبي صفية، ضعيف اختلط، روى له الترمذي وابن ماجه⁽¹⁰⁾.

وباقى رجال الإسناد ثقات.

الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. لأجل حنظلة السدوسي؛ ضعيف مختلط، عده العلائي في المختلطين⁽¹¹⁾ من القسم الثاني، أي أنه كان متكلماً فيه قبل الاختلاط، فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة في ضعفه.

وبسبب حنظلة هذا ضعف ابن الملقن إسناد الحديث، متعقباً تحسين الترمذي له، ومن ثم ساق عن النقاد ما يبين حاله، وأن هذا الحديث من مناكيره؛ فأجاد⁽¹²⁾.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الأدب، باب المصافحة (2/1220 ح 3702).

(2) مسند أحمد (20/340 ح 13044).

(3) المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: 366 ح 1217).

(4) مسند أبي يعلى الموصلي (7/269 ح 428).

(5) شرح معاني الآثار (4/281 ح 6901).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (3/341).

(7) شعب الإيمان (11/293 ح 8559)، السنن الكبرى (7/161 ح 13573).

(8) الكامل في ضعفاء الرجال (7/201).

(9) تهذيب الكمال (12/272)، تهذيب التهذيب (4/280)، تقريب التهذيب (ص: 260).

(10) تهذيب الكمال (7/447)، ميزان الاعتدال (1/621)، تهذيب التهذيب (3/62)، تقريب التهذيب (ص: 184).

(11) (ص: 28).

(12) انظر: (ص: 61).

أما بشأن متابعة الحديث التي رواها ابن عدي من طريق كثير بن عبد الله الأُبُلِّي، فهي متابعة ضعيف جداً، لأن كثيراً الأُبُلِّي هذا أجمعوا على ضعفه⁽¹⁾.

وذهب الألباني⁽²⁾ إلى تصحيح هذا الحديث، فذكر طريقين آخرين؛ وهما ضعيفان لا يصلحان للمتابعة⁽³⁾؛ فيبقى الإسناد على ضعفه⁽⁴⁾.



حديث رقم (149):

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ"⁽⁵⁾.

قال ابن الملقن⁽⁶⁾: هذا الحديث رواه النسائي وابن ماجه والبيهقي في سننهم، ونص غير واحد من الحفاظ على ضعفه. قال النسائي⁽⁷⁾: لا نعلم أحداً تابع أيمن - يعني ابن نابل بالبلاء الموحدة - راويه، عن أبي الزبير، عن جابر على هذا الحديث وخالفه الليث بن سعد في إسناده وأيمن عندنا لا

(1) انظر: التاريخ الأوسط، للبخاري (143/2)، الكنى والأسماء للإمام مسلم (875/2)، الكامل لابن عدي (200/7)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (128/3)، ميزان الاعتدال، للذهبي (406/3).

(2) سلسلة الأحاديث الصحيحة (298/1)، مشكاة المصابيح (1327/3).

(3) راجع: تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط للمسند (340/20)، وتحقيق الشيخ مصطفى العدوي للمنتخب من مسند عبد بن حميد (241/2)، حيث فنّد تلك الطرق وبيننا ضعفها.

(4) المكروه من المعانقة والتقبيل، ما كان على وجه الملق والتعظيم، وفي الحضر، فأما المأذون فيه، فعند التوديع، وعند القدوم من السفر، وطول العهد بالصاحب، وشدة الحب في الله. ومن قبل، فلا يقبل الفم، ولكن اليد والرأس والجبهة، وإنما كره ذلك في الحضر فيما يرى، لأنه يكثر، ولا يستوجب كل أحد، فإن فعله الرجل ببعض الناس دون بعض، وجد عليه الذين تركهم، وظنوا أنه قد قصر بحقوقهم وأثر عليهم، وتماّم التحية المصافحة.

ويكره حَنِيّ الظُّهر في كل حال لكل أحد، ولا بأس بالقيام لأهل الفضل، بل هو مستحب للاحترام، لا للرياء والإعظام.

راجع: شرح معاني الآثار، للطحاوي (281/4)، شرح السنة، للبخاري (293/12)، المجموع شرح المذهب، للنووي (637/4)، عمدة القاري، لليعني (241/240/11).

(5) انظر: الشرح الكبير للرافعي (512/3).

(6) البدر المنير (30-28/4).

(7) سنن النسائي، كتاب السهو، نوع آخر من التشهد (43/3 ح 1281)، كتاب التطبيق، نوع آخر من التشهد (243/2 ح 1175).

بأس به، والحديث خطأ - وبالله التوفيق - . وقال حمزة بن محمد الحافظ⁽¹⁾: قوله عن جابر خطأ، والصواب أبو الزبير، عن سعيد بن جبير وطاوس، عن ابن عباس، قال: ولا أعلم أحداً قال في التشهد باسم الله وبالله إلا أيمن بن نابل، عن أبي الزبير.....
وأنكر النووي على الحاكم تصحيحه فقال في "شرح المذهب" وغيره⁽²⁾: تصحيح الحاكم لهذا الحديث مردود لا يقبل منه، فإن الذين ضعفوه أجلّ منه وأتقن.
قلت - ابن الملقن -: تضعيف من هو أجلّ منه وأتقن لا يصلح أن يكون رداً على الحاكم، فإن الحاكم ادعى أنه على شرط البخاري في أيمن بن نابل، وهو كذلك فقد أخرج له وقد وثقه الثوري وابن معين وغيرهما، ولكنه تفرد بهذا الحديث فهذا هو الذي يتوقف في صحته لأجله.

نص الحديث:

قال الإمام النسائي رحمه الله: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّمُنُ بْنُ نَابِلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا النَّشْهَدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَسْأَلُ اللَّهَ الْجَنَّةَ، وَأَعُوذُ بِهِ مِنَ النَّارِ".

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه⁽³⁾ وابن عدي⁽⁴⁾، والطحاوي⁽⁵⁾، وابن أبي شيبة⁽⁶⁾، والطيالسي⁽⁷⁾، والحاكم⁽⁸⁾، والبيهقي⁽⁹⁾ من طرق عن أيمن بن نابل، بمثله.

(1) حمزة بن محمد بن علي بن العباس أبو القاسم الكناي الحافظ المصري، كان حافظ ديار مصر بعد أبي سعيد بن يونس، وكان ثقةً ثبناً صالحاً ديناً (357هـ). انظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (239/15)، سير أعلام النبلاء (179/16)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للسيوطي (351/1).

(2) المجموع شرح المذهب (457/3).

(3) سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التشهد (292/1 ح 902).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (146/2).

(5) شرح معاني الآثار (264/1 ح 1575).

(6) مصنف ابن أبي شيبة (292/1 ح 3006).

(7) مسند الطيالسي (ص: 240 ح 1741).

(8) المستدرک للحاکم (266/1 ح 983/982).

(9) معرفة السنن والآثار (56/3 ح 3668)، السنن الكبرى (202/2 ح 2829).

وأورده الدارقطني⁽¹⁾؛ من طريق الثوري وابن جريج، تابعا أيمن بن نابل في الرواية عن أبي الزبير، عن جابر.

وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس رضي الله عنه، دون زيادة "بسم الله وبالله".

فأخرجه مسلم⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، والنسائي⁽⁴⁾، وابن ماجه⁽⁵⁾؛ من طريق الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبيرة وطاوس، عن ابن عباس.

وأخرجه مسلم⁽⁶⁾، والترمذي تعليقا⁽⁷⁾، والبيهقي⁽⁸⁾؛ من طريق عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي⁽⁹⁾، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبيرة وطاوس، عن ابن عباس.

وأخرجه الدارقطني⁽¹⁰⁾؛ من طريق عمرو بن الحارث المصري⁽¹¹⁾، عن أبي الزبير، عن عطاء، وطاوس، وسعيد بن جبيرة، عن ابن عباس. ثم قال: "هذا إسناد صحيح".

وأورده الدارقطني⁽¹²⁾، من طريق زكريا بن خالد⁽¹³⁾، عن أبي الزبير، عن طاوس عن ابن عباس.

دراسة رجال الإسناد:

أَيْمَنُ بْنُ نَابِلٍ أَبُو عِمْرَانَ الْحَبَشِيُّ، مات سنة بضع وخمسين ومائة، روى له البخاري، متابعه، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه⁽¹⁴⁾.

(1) علل الدارقطني (342/13).

(2) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التَّشَهُّدِ فِي الصَّلَاةِ (302/1 ح 403).

(3) سنن الترمذي، كتاب الصلاة باب من التشهد (83/2 ح 290).

(4) سنن النسائي، الكتاب والباب السابقين (242/2 ح 1174).

(5) سنن ابن ماجه كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء في التَّشَهُّدِ (291/1 ح 900).

(6) صحيح مسلم، الكتاب و الباب السابقين (303/1 ح 403).

(7) سنن الترمذي، كتاب الصلاة باب من التشهد (83/2 ح 290).

(8) السنن الكبرى للبيهقي (527/2 ح 395).

(9) ثقة. تقريب التهذيب (ص: 339).

(10) سنن الدارقطني (159/2 ح 1326).

(11) ثقة فقيه حافظ. تقريب التهذيب (ص: 419).

(12) علل الدارقطني (342/13)، سوالات الحاكم للدارقطني (ص: 187).

(13) مقبول. تقريب التهذيب (ص: 215).

(14) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (450/3)، تهذيب التهذيب (393/1).

مختلف فيه:

وثقه الثوري⁽¹⁾، وابن معين⁽²⁾، و العجلي⁽³⁾، والحاكم⁽⁴⁾ وابن عمار الموصلي⁽⁵⁾، وقال للنسائي⁽⁶⁾: ليس به بأس، وقال ابن عدي⁽⁷⁾: وهو لا بأس به، فيما يرويه، ولم أر أحداً ضعفه ممن تكلم في الرجال، وأرجو أن أحاديثه، لا بأس بها، صالحة.

وقال الذهبي⁽⁸⁾: صدوق، وقال يعقوب بن شيبه⁽⁹⁾: "صدوق، وإلى الضعف ما هو". وقال أبو حاتم⁽¹⁰⁾: شيخ، وقال ابن حبان⁽¹¹⁾: "كان يخطيء وتفرد بما لا يتابع عليه"، وقال الدارقطني⁽¹²⁾: "ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفه الليث بن سعد، وعمرو بن الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير".

قال ابن حجر⁽¹³⁾: صدوق يهم. وهو الذي ترجمه الباحثة.

وباقى رجال الإسناد ثقات. الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. فيه أيمن بن نابل صدوق يهم، وقد تفرد ولم يتابع على روايته عن أبي الزبير، من وجه يصح، أي أن هذا الحديث من أوهامه، وأخطائه.

قال السيوطي⁽¹⁴⁾: " قال الحاكم: أيمن ثقة تخرج حديثه في صحيح البخاري، ولم يخرج هذا الحديث، إذا ليس له متابع عن أبي الزبير من وجه يصح". وقال الدارقطني في علله⁽¹⁵⁾: قد تابع أيمن الثوري وابن جريج، عن أبي الزبير".

(1) تاريخ دمشق لابن عساكر (53/10)، ميزان الاعتدال (284/1).

(2) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (89/3).

(3) الثقات للعجلي (241/1).

(4) المستدرک للحاکم (267/1).

(5) تاريخ دمشق لابن عساكر (54/10).

(6) تاريخ دمشق لابن عساكر (51/10).

(7) الكامل في ضعفاء الرجال (149/2).

(8) المغني في الضعفاء (95/1).

(9) تاريخ دمشق لابن عساكر (55/10).

(10) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (319/2).

(11) المجروحين (183/1).

(12) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص: 187).

(13) تقريب التهذيب (ص: 117).

(14) حاشية السيوطي على سنن النسائي (243/2).

(15) (342/13).

وقال المباركفوري⁽¹⁾: "لم يذكر السيوطي سند هذه المتابعة حتى يُنظر فيه هل يصلح للمتابعة أم لا؟ فما لم يعلم سندها لا يحكم باعتبارها وكونها مصححة لحديث أيمن".

والذي عليه عامة العلماء أن أيمن بن نابل تفرد بهذه الرواية، ولم يتابع عليها. وقد نص جمع من العلماء على خطأ أيمن بن نابل في حديثه هذا.

فقال يحيى⁽²⁾: "هذا خطأ، الحديث حديث الليث بن سعد".

وقال الترمذي⁽³⁾: "سألت البخاري عنه، فقال: هو خطأ، والصحيح ما رواه الليث بن سعد، عن أبي الزبير، عن سعيد بن جبير، وطاوس، عن ابن عباس، وهكذا رواه عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، عن أبي الزبير، مثل رواية الليث بن سعد".

وقال الدارقطني⁽⁴⁾: "ليس بالقوي، خالف الناس، ولو لم يكن إلا حديث التشهد، وخالفه الليث بن سعد، وعمر بن الحارث، وزكريا بن خالد عن أبي الزبير".

وقال أيضاً⁽⁵⁾: وحديث ابن عباس أشبه بالصواب من حديث جابر.

فتلخص مما سبق: أن هذا الحديث بزيادة لفظ "بسم الله وبالله" معلول⁽⁶⁾؛ لأن أيمن بن نابل خُلف في إسناده ومتمته، ولهذا السبب فإن ابن الملقن توقف عن تصحيح الحديث.



حديث رقم (150):

قال ابن الملقن⁽⁷⁾: هذا الحديث رواه الشافعي، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفرأ، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر، أنه قام فأخذ بحلقة باب الكعبة، ثم قال: "من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب صاحب رسول الله ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، إلا بمكة، إلا بمكة".

(1) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (245/3).

(2) سوالات ابن الجنيدي (ص: 280).

(3) العلل الكبير (ص: 72)، سنن الترمذي (83/2).

(4) سوالات الحاكم للدارقطني (ص: 187).

(5) علل الدارقطني (342/13).

(6) وذكر التسمية غير صحيح عند أصحاب الحديث، وقد صحَّ التشهد عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ليس فيها هذه الزيادة. انظر: المذهب في فقه الإمام الشافعي للشيرازي (149/1)، انظر: المجموع شرح المذهب (455/3).

(7) البدر المنير (274/3 - 277).

ورواه أحمد في مسنده عن يزيد، ثنا عبد الله بن المؤمل، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر أنه.... ورواه الدارقطني في سننه باللفظ السابق...

وأعل هذا الحديث بوجه:

أحدها: الطعن في عبد الله بن المؤمل المخزومي قاضي مكة، وقد ضعفوه.
 ثانيها: الطعن في حميد مولى عفراء، قال البيهقي: حميد الأعرج ليس بالقوي.
 قلت - يعني ابن الملقن -: حميد هذا هو ابن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان. أخرج له الشيخان وباقي الكتب الستة، وروى عنه مالك والسفيانان...
 ثالثها: الاختلاف في إسناده؛ فرواه سعيد بن سالم، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراء، عن مجاهد، عن أبي ذر ولم يذكر قيس بن سعد. أخرجه ابن عدي في كامله من هذا الوجه.
 رابعها: الانقطاع فيما بين مجاهد وأبي ذر، نص على ذلك الحقاظ...

نص الحديث:

قال الإمام أحمد رحمته (1): حَدَّثَنَا يَزِيدُ - هُوَ ابْنُ هَارُونَ -، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُؤَمَّلِ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ أَخَذَ بِحَلْقَةِ بَابِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَلَا بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ".

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني (2)، والدارقطني (3)، وأبو نعيم (4)، والبيهقي (5)، من طريق الشافعي - عدا الطبراني -، عن عبد الله بن المؤمل. وأخرجه البيهقي (6) من طريق إبراهيم بن طهمان (7).
 كلاهما (عبد الله بن المؤمل، إبراهيم بن طهمان) عن حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه.

(1) مسند أحمد (365/35 ح 21462).

(2) المعجم الأوسط (258/1 ح 847).

(3) سنن الدارقطني (301/2 ح 1571). (309/3 ح 2636)

(4) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (159/9).

(5) معرفة السنن والآثار (245/7 ح 9949).

(6) السنن الكبرى (648/2 ح 4106).

(7) ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه. تهذيب الكمال (111/2)، تهذيب التهذيب (131/1)، تقريب التهذيب (ص: 90).

وأخرجه ابن خزيمة⁽¹⁾، وابن عدي⁽²⁾ من طريق سعيد بن سالم القدّاح⁽³⁾، عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراء، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه. دون ذكر قيس بن سعد فيه. وأخرجه ابن عدي⁽⁴⁾، ومن طريقه البيهقي⁽⁵⁾، من طريق اليسع المكي، عن مجاهد، عن أبي ذر، بنحوه.

قال البيهقي⁽⁶⁾: "اليسع بن طلحة قد ضعفه⁽⁷⁾، والحديث منقطع، مجاهد لم يدرك أبا ذر".

دراسة رجال الإسناد:

عبد الله بن المؤمل بن وهب الله المخزومي، ضعيف الحديث، روى له الترمذي، وابن ماجه⁽⁸⁾.

حميد بن قيس المكي الأعرج، أبو صفوان القاريء الأسدي مولاهم وقيل مولى عفراء، ليس به بأس، مات سنة ثلاثين وقيل بعدها، روى له الجماعة⁽⁹⁾.

مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ثقة إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة بضع ومائة، روى له الجماعة⁽¹⁰⁾.

(1) صحيح ابن خزيمة (226/4 ح 2748).

(2) الكامل في ضعفاء الرجال (224/5).

(3) قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو زرعة: إلى الصدق ما هو، وقال ابن عدي: صدوق لا بأس به مقبول الحديث، قال الساجي: ضعيف، وقال ابن حبان: "كان يهتم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج بها عن حد الاحتجاج به". قال ابن حجر: صدوق يهتم ورمي بالإرجاء. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (31/4)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (454/4)، تهذيب التهذيب، لابن حجر (35/4)، المجروحين لابن حبان (320/1)، تقريب التهذيب، لابن حجر (ص: 236).

(4) الكامل في ضعفاء الرجال (187/9).

(5) السنن الكبرى (648/2 ح 4107).

(6) السنن الكبرى (648/2).

(7) راجع: الضعفاء الصغير للبخاري (ص: 123)، المجروحين لابن حبان (145/3)، الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي (189/9)، ميزان الاعتدال، للذهبي (445/4)، لسان الميزان، لابن حجر (299/6).

(8) تهذيب الكمال (189/16)، تهذيب التهذيب (46/6)، تقريب التهذيب (ص: 325).

(9) تهذيب الكمال (389/7)، تهذيب التهذيب (47/3)، تقريب التهذيب (ص: 182).

(10) تهذيب الكمال (228/27)، تهذيب التهذيب (43/10)، تقريب التهذيب (ص: 520).

وقد تُكَلِّم في سماعه من أبي ذر؛ فنص أبو حاتم⁽¹⁾، وابن عبد البر⁽²⁾، والمنذري⁽³⁾، والبيهقي⁽⁴⁾؛ على عدم سماعه من أبي ذر.

وقال ابن دقيق العيد⁽⁵⁾: مما يؤيد عدم سماعه؛ أن ابن عدي⁽⁶⁾ روى هذا الحديث من حديث اليسع بن طلحة القرشي قال: سمعت مجاهدًا يقول: بَلَّغْنَا أَنَّ أَبَا ذَرٍّ، قَالَ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِحَلَقَتِي الْكُفْبَةِ يَقُولُ ثَلَاثًا لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا بِمَكَّةَ، ...".
الحكم على إسناد الحديث:

إسناده ضعيف. وقد أعله ابن الملقن من أربعة وجوه.

أما العلة الأولى: أن عبد الله بن المؤمل ضعيف الحديث؛ لكنه لم يتقدّر بل تابعه الثقة إبراهيم بن طهمان - كما في التخرّيج -.

قال البيهقي⁽⁷⁾: "وهذا الحديث يعد في أفراد عبد الله بن المؤمل، وعبد الله بن المؤمل ضعيف إلا أن إبراهيم بن طهمان قد تابعه في ذلك، عن حميد وأقام إسناده".
فانتفتت العلة الأولى.

وأما العلة الثانية: وهي ضعف حميد مولى عفراء؛ فقد نفاها ابن الملقن نفسه، حين قال بأن حميد هذا هو ابن قيس المكي المقرئ الأعرج أبو صفوان، وليس بحميد الأعرج بن عمار المتروك. ثم ساق من أقوال العلماء ما يدل على توثيقه⁽⁸⁾.

فتعليل الحديث بضعف حميد ليس مما يلتفت إليه. قاله المباركفوري⁽⁹⁾.

والعلة الثالثة: وهي الاختلاف في إسناده؛ فهي علة واضحة من خلال تخرّيج الحديث.

فقد روي عن عبد الله بن المؤمل، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، مرة.

(1) المراسيل لابن أبي حاتم (ص: 205).

(2) التمهيد (45/13).

(3) البدر المنير (278/3)، التلخيص الحبير (480/1).

(4) السنن الكبرى (648/2).

(5) انظر: البدر المنير (278/3). ولم أقف عليه في الامام، لكن عزاه اليه الزيلعي في نصب الراية (254/1).

(6) الكامل في ضعفاء الرجال (187/9).

(7) السنن الكبرى (647/2).

(8) راجع: البدر المنير (276/3).

(9) مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (479/3).

وروي عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراء، عن قيس بن سعد، عن مجاهد، مرة أخرى.

وروي عن عبد الله بن المؤمل، عن حميد مولى عفراء، عن مجاهد، مرة ثالثة. دون ذكر قيس بن سعد.

والعلة الرابعة: الانقطاع فيما بين مجاهد وأبي ذر، حيث ثبت خلال ترجمة مجاهد عدم سماعه من أبي ذر. ونقل ابن الملقن من نصوص العلماء ما يكفي لإثبات عدم سماع مجاهد من أبي ذر.

والخلاصة: أن إسناد الحديث ضعيف، لعلتينهما:

أولاً: الاختلاف على إسناده. ثانياً: الانقطاع ؛ لعدم سماع مجاهد عن أبي ذر.

وللحديث شاهد صححه الترمذي وغيره⁽¹⁾؛ يتقوى به المعنى.

قال ابن عبد البر⁽²⁾: هذا حديث وإن لم يكن بالقوي، ففي حديث جبير بن مطعم⁽³⁾ ما يقويه مع قول جمهور علماء المسلمين به، وذلك أن ابن عباس، وابن عمر، وابن الزبير، والحسن، والحسين، وعطاء، وطاووس، ومجاهداً، والقاسم بن محمد، وعروة بن الزبير، كانوا يطوفون بعد العصر وبعضهم بعد الصبح أيضاً، ويصلون بإثر فراغهم من طوافهم ركعتين في ذلك الوقت، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم.

وقال النووي⁽⁴⁾: النهي عن الصلاة في هذه الأوقات إنما هو عن صلاة لا سبب لها؛ فأما ما لها سبب فلا كراهة فيها. والمراد بذات السبب التي لها سبب متقدم عليها فمن ذوات الأسباب: قضاء الفوائت، وصلاة الجنازة، وسجود التلاوة والشكر، وصلاة الكسوف، وصلاة الطواف.



(1) راجع: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني (1218/7).

(2) انظر: التمهيد (45/13).

(3) عن جُبَيْرِ بْنِ مَطْعَمٍ يُلْغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: "لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا النَّبْتِ وَيُصَلِّي أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ". سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب الطواف بعد العصر (180/2 ح 1894)، سنن الترمذي، كتاب أبواب الحج، باب ما جاء في الصلاة بعد العصر (212/2 ح 868)، سنن النسائي، كتاب المواقيت، إباحة الصلاة في الساعات كلها بمكة (284/1 ح 585). قال الترمذي: "حسن صحيح".

(4) انظر: المجموع شرح المذهب (170/4).

الفصل الثاني

منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد

وفيه مقدمة وثلاثة مباحث:

المقدمة: تعريف النقد، وأهميته، ومهمة الناقد.

المبحث الأول: منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

المبحث الثاني: منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

المبحث الثالث: منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد.



المقدمة

وفيها ثلاثة نقاط:

أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً.

ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين.

ثالثاً: مهمة المحدث الناقد.

المقدمة

تعريف النقد، وأهميته، ومهمة الناقد.

أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً:

النقد لغة:

قال ابن فارس⁽¹⁾ في مادة نَقَدَ: "النُّونُ وَالْقَافُ وَالْدَّالُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى إِبْرَازِ شَيْءٍ وَبُرُوزِهِ. مِنْ ذَلِكَ: النَّقْدُ فِي الْحَافِرِ، وَهُوَ تَقَشُّرُهُ... وَمِنْ الْبَابِ: نَقَدُ الدَّرْهَمَ، وَذَلِكَ أَنْ يُكْشَفَ عَنْ حَالِهِ فِي جَوْدَتِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَدِرْهَمٌ نَقْدٌ: وَازِنٌ جَيِّدٌ، كَأَنَّهُ قَدْ كُشِفَ عَنْ حَالِهِ فَعُلِمَ".

وَنَقَدَ الطَّائِرُ الْحَبَّ يَنْقُدُهُ، إِذَا كَانَ يَلْقُطُهُ وَاحِدًا وَاحِدًا⁽²⁾. أي انتقى الحب الجيد وترك الرديء. وناقدت فلاناً؛ إذا ناقشته في الأمر⁽³⁾.

يتلخص مما سبق: أن النقد عملية تمييز لما يقابل الناقد بين الصحيح وغيره، وهو تحليل ومناقشة للمعلومات التي تنتقل إليه، والنص الذي تعرض للنقد هو النص الصحيح الذي لا زيف فيه⁽⁴⁾.

النقد اصطلاحاً:

وردت عدة تعريفات للنقد عند المحدثين منها:

1. تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والحكم على الرواة توثيقاً و تجريحاً⁽⁵⁾.
2. أنه علم يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، مع بيان عللها، والحكم على رواتها جرحاً و تعديلاً، بألفاظ مخصوصة ذات دلائل معلومة عند أهل هذا الفن⁽⁶⁾.
3. تمييز الأحاديث المقبولة من غيرها، مع بيان علة ذلك⁽⁷⁾.

(1) مقاييس اللغة (467/5).

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر (104/5).

(3) لسان العرب (425/3).

(4) المنهج النقدي عند المحدثين، حسن فوزي الصعيدي (ص: 8).

(5) منهج النقد عند المحدثين، محمد مصطفى الأعظمي (ص: 5).

(6) يحيى بن معين و كتابه التاريخ، أحمد نور سيف (1- 6).

(7) أشهر وجوه نقد المتن عند ابن تيمية، لبدر الدين العماش (ص: 75).

وهذه التعريفات تدل على علاقة واضحة بين المعنى اللغوي و الاصطلاحي للنقد، وعلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بينهما.

فالنقد تمييز الجيد وإبرازه سواء تعلق بالدراهم والدنانير، أم بالأحاديث والروايات.

ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين:

لعله يحسن بنا قبل بيان أهمية النقد عند المحدثين، التعرّيج على تعريف الإسناد، وذلك لأن له أكبر الأثر في الحكم على الحديث عند النقّاد.

تعريف الإسناد:

لغة: مأخوذ من السند، وهو ما ارتفع وعلا عن سفح الجبل؛ لأن المسند يرفعه إلى قائله، ويجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم: فلان سند، أي: معتمد.⁽¹⁾

واصطلاحاً: الإخبار عن طريق المتن⁽²⁾.

قال ابن جماعة⁽³⁾: فسُمِّيَ الإخبار عن طريق المتن مسنداً؛ لاعتماد النقّاد في الصحة والضعف عليه. والمحدثون يستعملون السند والإسناد لشيء واحد.

من خلال تعريف الإسناد يتضح أنه العماد الذي يكون عليه التصحيح والتضعيف، فالقول الذي لا سند له في نقله عن قائله؛ لا قيمة له من حيث إثبات نسبته إليه ؛ أو عدم إثباتها.

والقول المنسوب إلى النبي ﷺ إذا لم يكن له إسناد فلا قيمة له. ولو كانت له أدنى قيمة؛ لكان لكل أحد أن ينسب إلى الرسول ﷺ ما لا يُعرف، ولا جترأ الوضاعون على الكذب عليه ﷺ. لذا قال ابن المبارك⁽⁴⁾: "لَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ كُلُّ مَنْ شَاءَ كُلَّ مَا شَاءَ".

وإذا كان السند ضرورياً للحكم على كل حديث، أو قول منسوب إلى صاحبه، فلا غرابة أن يكون اهتمام المحدثين به في المقام الأول – وإن اهتموا بالمتن –، لأن الحكم على الحديث لا يكون إلا بعد النظر في إسناده⁽⁵⁾.

(1) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص: 30)، النكت على مقدمة ابن الصلاح

للزركشي (405/1)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (110/1)، تدريب الراوي، للسيوطي (27/1).

(2) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص: 30).

(3) انظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة (ص: 30).

(4) مقدمة صحيح مسلم (15/1).

(5) انظر: مقاييس نقد متون السنة، مسفر الدميني (ص50).

ومن هنا فإن أهمية النقد تتمثل في أنه يعتبر من أهم وسائل حفظ السنة النبوية المشرفة، التي هي السبيل لمعرفة معاني كتاب الله ﷺ ومعالم دينه. وذلك بمعرفة الآثار الصحيحة والسقيمة، وبالتمييز بين الرواة فيسقط حديث من وجب أن يسقط حديثه، ويكتب حديث من وجب أن يكتب حديثه.

فإن قيل فبماذا تعرف الآثار الصحيحة والسقيمة؟ قيل: بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله ﷻ بهذه الفضيلة، ورزقهم هذه المعرفة، في كل دهر وزمان⁽¹⁾.

ويقول الإمام مسلم⁽²⁾ في "باب الكشف عن معايير رُواة الحديث ونَقْلَةِ الأخبار وقَوْلُ الأئِمَّةِ في ذلك": "وإنما ألزموا أنفسهم - يعني الأئمة النقاد - الكشف عن معايير رُواة الحديث، وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سئلوا لما فيه من عظيم الخطر، إذ الأخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل، أو تحريم، أو أمر، أو نهْي، أو ترغيب، أو ترهيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبين ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًا لعوام المسلمين، إذ لا يُؤْمَنُ على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، أو يستعمل بعضها ولعلها، أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل الفناعة أكثر من أن يضطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع".

ثالثاً: مهمة المحدث الناقد:

إن مهمة المحدث الناقد هي: عملية جمع الأحاديث؛ وفحصها ونقدها وتتبع حال ناقلها. حيث يقوم بجمع طرق الأحاديث ومقارنتها ودراستها، والحكم عليها وبيان ما فيها من علة واختلاف، كما يقوم بدراسة حال الراوي وما يعرض له، ليستخلص الحكم على الراوي وما روى⁽³⁾.

والإمام ابن الملقن أحد النقاد الذين جمعوا طرق الحديث، وحكموا عليها صحة وضعفاً، وبيّنوا حال رواّتها.

وستحاول الباحثة من خلال المباحث الآتية الكشف عن منهج ابن الملقن في نقد الأسانيد، قبولاً ورداً.

(1) انظر: مقدمة الجرح و التعديل، لابن أبي حاتم (2-6).

(2) مقدمة صحيحه (28/1).

(3) يحيى بن معين و كتابه التاريخ، أحمد نور سيف (ص20).

المبحث الأول

منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صحح ابن الملقن أحاديثهم .

المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح.

المبحث الأول

منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد.

التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره

أولاً: تعريف الحديث لغة واصطلاحاً

الحديث لغة:

الحديث أصله ضد القديم، وقد استعمل في قليل الخبر وكثيره لأنه يحدث شيئاً فشيئاً، وجمع حديث أحاديث على غير قياس قال الفراء: واحد الأحاديث أحدثه ثم جعل جمعاً للحديث⁽¹⁾.

الحديث اصطلاحاً:

عرفه جمهور المحدثين بأنه: "ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خُلِقِيَّ أو خُلِقِيَّ أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي" (2).

قال السيوطي في ألفيته⁽³⁾: ... والحديث قِيَدُوا

بِمَا أُضِيفَ لِلنَّبِيِّ قَوْلًا أَوْ... فِعْلًا وَتَقْرِيرًا وَنَحْوَهَا حَكَوْا

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْمَرْفُوعِ... بَلْ جَاءَ لِلْمَوْقُوفِ وَالْمَقْطُوعِ

فَهُوَ عَلَى هَذَا مُرَادِفُ الْخَبَرِ... وَشَهَرُوا شُمُولَ هَذَيْنِ الْأَثَرِ

الصحيح لغة:

قال ابن فارس في مادة (صَحَّ)⁽⁴⁾: "الصَّادُ وَالْحَاءُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمَرَضِ وَالْعَيْبِ، وَعَلَى الْإِسْتِوَاءِ. مِنْ ذَلِكَ الصَّحَّةُ: ذَهَابُ السُّقْمِ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ. وَالصَّحِيحُ وَالصَّحَّاحُ بِمَعْنَى".

(1) مختار الصحاح، لأبي بكر الرازي (ص: 68)، لسان العرب (2/131).

(2) التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي (ص: 29)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث،

محمد أبو شهبه (ص: 204)، منهج النقد في علوم الحديث (ص: 27).

(3) ألفية السيوطي في علم الحديث (ص: 3).

(4) مقاييس اللغة (3/281).

الصحيح اصطلاحاً:

عرف ابن الملقن⁽¹⁾ الحديث الصحيح بأنه: "ما اتصل بإسناده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة".

قال: وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ وما فيه قاذحة وما في رواته نوع جرح.

وعرفه ابن الصلاح بقوله⁽²⁾: "هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً".

وعليه؛ فإن تعريف ابن الملقن للحديث الصحيح لا يختلف كثيراً عن تعريف ابن الصلاح إمام أهل هذا الفن، لأن كلا التعريفين جمع شروط الحديث الصحيح التي اتفق عليها جمهور المحدثين وهي:

اتصال السند، وعدالة الراوي، وضبط الراوي، وعدم الشذوذ، وعدم العلة.

وقد جمع ابن الملقن هذه الشروط في تعريف مختصر للحديث الصحيح فقال⁽³⁾: "هو ما سلم من الطعن في إسناده ومتمته".

ثم قال⁽⁴⁾: إن درجات الصحيح تتفاوت في القوة لأن تفاوت مراتب الصحة مرتب على تمكّن الإسناد في شروط الصحة.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.

ولمعرفة منهج ابن الملقن في التصحيح؛ اختارت الباحثة اثنتين وأربعين حديثاً كنماذج للأحاديث التي صححها ابن الملقن، منها خمسة عشر حديثاً في الصحيحين، وسبعة وعشرين حديثاً خارج الصحيحين. وعليه تبين أن منهجه يتمثل في النقاط التالية:

1. الأحاديث الواردة في الصحيحين عددها خمسة عشر حديثاً، منها خمسة متفق عليها؛ وخمسة في صحيح البخاري؛ وخمسة في صحيح مسلم. وطريقة ابن الملقن؛ عزوها إلى الصحيحين أو أحدهما؛ مع بيان صحتها.

(1) المقنع في علوم الحديث (41/1).

(2) مقدمة ابن الصلاح (ص: 79).

(3) التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن (ص 14).

(4) المقنع في علوم الحديث (44/1).

فيقول مثلاً: حديث صحيح متفق عليه، حديث صحيح رواه البخاري، حديث صحيح رواه مسلم. ويكتفي أحياناً بقوله: متفق على صحته.

2. ينقل ابن الملقن لفظ الحديث كما أورده الرافعي في الشرح الكبير، ثم يعزوه إلى الصحيحين أو أحدهما فيكون دقيقاً أحياناً؛ مثل حديث رقم: (6، 7، 8، 9، 10، 11، 14، 15).

وأحياناً أخرى لا يكون دقيقاً؛ فيعزو اللفظ للمتفق عليه ولا يكون كذلك؛ بل يكون عندهما بالمعنى. مثل حديث رقم: (1).

وربما ينفرد أحدهما باللفظ، ويكون اللفظ عند الآخر بمعناه أو بنحوه. مثل حديث رقم: (2، 3، 4، 5، 13).

3. الأحاديث التي صححها ابن الملقن خارج الصحيحين وعددها سبعة وعشرين حديثاً، وافقت الباحثة ابن الملقن في واحد وعشرين حديثاً منها، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (16، 17، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 35، 36، 37، 39، 42). وتصحيح الباحثة يشمل الصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

4. صحح ابن الملقن حديثين، وفي رأي الباحثة أنها لا ترتق إلى درجة الصحيح لذاته أو لغيره، وظلت في دائرة الحسن، وهما حديث رقم: (18، 25).

5. غالب الأحاديث التي صححها ابن الملقن تعد في دائرة القبول أي أنها تشمل الصحيح بقسميه، والحسن بقسميه، إلا أنه صحح أربعة أحاديث؛ وهي في رأي الباحثة ضعيفة ولم ترتق إلى الحسن لغيره. وهي الأحاديث ذات الأرقام: (34، 38، 40، 41).

6. يصحح ابن الملقن الحديث بالنظر للمتابعات؛ والشواهد، أو لكون الحديث في الصحيحين أو في أحدهما. كما في الأحاديث: (18، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 33، 34، 35، 38، 39، 42).

7. يعتبر الإمام ابن الملقن من المعتدلين في التصحيح، مع تساهل أحياناً. حيث وافقت أحكامه في معظمها أحكام النقاد.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صحح ابن الملقن أحاديثهم

إن معرفة مراتب الرواة من المهمات التي لا بد للباحث مراعاتها عند الحكم على الأسانيد، إذ يختلف الحكم على الحديث باختلاف مرتبة الراوي جرحاً و تعديلاً.

ولقد اختلفت مذاهب العلماء في تقسيم الرواة من حيث القبول و الرد إلى مذاهب شتى؛ كل حسب اجتهاده ومنهجه في الجرح والتعديل⁽¹⁾.

ولكن - خاتمة الحفاظ - الحافظ ابن حجر جمع ما تفرق من كلام المتقدمين؛ وزاد على كل من سبقه؛ فجعل مراتب الرواة في الجرح والتعديل اثنتي عشرة مرتبة، ذكرها في تقريب التهذيب⁽²⁾، ومن ثم سار عليها العلماء من بعده.

وقد تتبعت الباحثة تصحيح ابن الملقن للأحاديث؛ بالنظر إلى مراتب الرواة في الجرح والتعديل التي وضعها ابن حجر، لمعرفة مراتب الرواة الذين صحح لهم، ومحاولة تفسير تصحيح ابن الملقن لهم؛ على النحو الآتي:

1. رتبة الثانية والثالثة: أما الثانية: ففيها: أوثق الناس، ثقة ثقة، ثقة حافظ. الثالثة وفيها: ثقة، حافظ، ثبت، متقن، عدل. ولا اختلاف بين العلماء على صحة أحاديثهم، وإن تفاوتت درجة توثيقهم.

وعدد الأحاديث التي صححها ابن الملقن في هاتين المرتبتين عشرة أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (16، 19، 20، 21، 30، 31، 32، 35، 37، 42).

2. رتبة الرابعة وفيها: صدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

وعدد الأحاديث التي صححها ابن الملقن في هذه المرتبة حديث واحد، هو حديث رقم: (18).

ولعل ابن الملقن صححه لوروده من طريق أخرى نص هو عليها.

3. رتبة الخامسة وفيها: صدوق يخطئ، أو صدوق يهمل، صدوق اختلط، . . .

وعدد الأحاديث التي صححها ابن الملقن في هذه المرتبة ثمانية أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (22، 27، 28، 33، 34، 38، 40، 41).

(1) يراجع: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (10/1)، ميزان الاعتدال، للذهبي (4/1)، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (2/113 وما بعدها).

(2) انظر: مقدمة تقريب التهذيب (ص: 74 وما بعدها).

وتصحيح ابن الملقن متوجه في بعضها حيث توجد لها متابعات، كما في الحديث: (27، 28، 33، 34، 38). وبعضها لا يمكن توجيه تصحيح ابن الملقن لها لعدم وجود متابعات لها، فضلاً عن انقطاع فيها؛ و انتقاد الراوي. كما في الحديث: (40، 41).

4. رواة المرتبة السادسة وفيها: المقبول حيث يتابع وإلا فهو لين الحديث.

وعدد الأحاديث التي صححها ابن الملقن في هذه المرتبة ثلاثة أحاديث، وهي الأحاديث ذات الأرقام: (23، 26، 39).

وتصحيح ابن الملقن معتبر في هذه الأحاديث؛ وذلك لورود المتابعات لها، وإما لوجودها في الصحيحين أو أحدهما.

5. رواة المرتبة السابعة وفيها: مستور أو مجهول الحال.

وصحح ابن الملقن لرواة هذه المرتبة حديثاً واحداً، وهو حديث رقم: (17).

قال ابن حجر في روايه: "مستور". وتصحيح ابن الملقن محتمل؛ وذلك لتصحيح جمع من العلماء السابقين له كالنووي، والحاكم والبيهقي، والبغوي.

6. رواة المرتبة الثامنة وفيها: ضعيف.

وصحح ابن الملقن لرواة هذه المرتبة حديثاً واحداً، لراوٍ قال ابن حجر فيه: "لين الحديث". وهو حديث رقم: (25).

ولعل تصحيح ابن الملقن معتبر في هذا الحديث، لورود المتابعة و الشاهد له.

المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح.

استعمل ابن الملقن ألفاظاً في التصحيح كباقي النقاد، منها ما هو خاص بالصحيحين؛ ومنها ما يشمل غيرهما، فجاءت على النحو الآتي:

أولاً: أحاديث الصحيحين.

متفق على صحته، حديث صحيح، حديث صحيح جليل متفق على صحته وعظم موقعه، حديث صحيح متفق عليه، صحيح رواه البخاري في صحيحه، حديث صحيح جليل أخرجه البخاري، حديث صحيح رواه مسلم، حديث صحيح أخرجه مسلم.

ثانياً: الأحاديث التي خارج الصحيحين.

إسناد صحيح، إسناد صحيح، سند صحيح، إسناد صحيح على شرط الشيخين، حديث صحيح.

المبحث الثاني

منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

التمهيد: تعريف الحديث الحسن، وأقسامه، وحجته، ومراتبه، وارتقاء الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره. آراء العلماء في الحديث الجيد .

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أحاديثهم

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جود ابن الملقن أحاديثهم

المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد.

المبحث الثاني

منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد

التمهيد: تعريف الحديث الحسن، وأقسامه، وحجته، ومراتبه، وارتقاء الحديث الحسن إلى الصحيح لغيره . آراء العلماء في الحديث الجيد.

أولاً: تعريف الحسن لغة

قال ابن فارس في مادة (حَسَنَ) ⁽¹⁾: "الْحَاءُ وَالسَّيْنُ وَالنُّونُ أَصْلٌ وَاحِدٌ. فَالْحُسْنُ ضِدُّ الْقُبْحِ".
والْحُسْنُ نَعْتُ لِمَا حَسُنَ؛ حَسَنَ وَحَسَنَ يَحْسُنُ حُسْنًا فِيهِمَا، فَهُوَ حَاسِنٌ وَحَسَنٌ؛ وَالْجَمْعُ مَحَاسِنٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ كَأَنَّهُ جَمْعُ مُحْسِنٍ وَقَدْ حَسَنَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ حُسْنًا وَرَجُلٌ حَسَنٌ وَامْرَأَةٌ حَسَنَةٌ.

وَقَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾. [البقرة: 83]، وَقُرِءَ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حَسَنًا﴾. أي: قولاً حَسَنًا ⁽²⁾.

ثانياً: تعريف الحديث الحسن اصطلاحاً

يعتبر الإمام الترمذي أول من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي، وهو أول من شهره، أما الخطابي فهو أول من ذكر تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ⁽³⁾، وإن كان لفظ الحديث الحسن مذكوراً في كلام بعض المتقدمين، كالنَّخَعِيِّ و شعبة والشافعي وأحمد والبخاري، لكنهم استخدموه لمعانٍ متعددة ومتفاوتة ⁽⁴⁾. فمنهم من أراد بالحسن الغريب و المنكر، ومنهم من أراد المعنى اللغوي. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ منها: ما أخرجه الخطيب بسنده عن إبراهيم النَّخَعِيِّ قال ⁽⁵⁾: "كَأَنَّا يَكْرَهُونَ إِذَا اجْتَمَعُوا أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ أَحْسَنَ حَدِيثِهِ أَوْ أَحْسَنَ مَا عِنْدَهُ". ثم قال الخطيب أن مراد النَّخَعِيِّ بالأحسن الغريب، وأن أصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة.

(1) مقاييس اللغة (57/2).

(2) تهذيب اللغة، للأزهري (182/4)، مختار الصحاح، للجوهري (ص: 73)، لسان العرب (114/13).

(3) التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، للعراقي (ص: 19)، المنهج المقترح لفهم المصطلح، لحاتم العوني (ص: 184).

(4) انظر: المنهل الروي، لابن جماعة (ص: 38)، النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/424) - (426).

(5) انظر هذا المثال وغيره: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (101/100/2).

ويعتبر مصطلح الحديث الحسن من أدق علوم الحديث وأصعبها ؛ لأن مداره على من اختلف فيه العلماء من رواته، ما بين مؤثّق ومضعف، فلا يَتَمَكَّن من التوفيق بينها، أو ترجيح قول على الأقوال الأخرى، إلا من كان على علم بأصول الحديث وقواعده⁽¹⁾.

ولقد عبر الإمام الذهبي عن صعوبة تعريف الحديث الحسن، فقال⁽²⁾: "لا تَطْمَعُ بَأَنَّ للحسن قاعدةً تدرجُ كلَّ الأحاديثِ الحِسانِ فيها، فأنا على إياسٍ من ذلك!. فَكَمْ مِنْ حديثٍ تردَّدَ فيه الحُفَاطُ: هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظُ الواحدُ يتغيَّرُ اجتِهادهُ في الحديث الواحد: فيوماً يَصِفُه بالصحة، ويوماً يَصِفُه بالحُسن، وَلَرُبَّمَا اسْتَضَعَفَه!".

ومن تعريفات العلماء للحديث الحسن:

1) تعريف الخطابي⁽³⁾: "الحسنُ: ما عُرِفَ مَخْرَجُهُ واشتَهَرَ رِجَالُهُ، وعليه مَدَارُ أَكْثَرِ الحديثِ وهو الذي يَقْبَلُهُ أَكْثَرُ العلماءِ، ويستعملُهُ عامَّةُ الفقهاء".

2) تعريف الترمذي⁽⁴⁾: "كل حديث يُروى لا يكونُ في إسناده مَنْ يُنْهَمُ بالكذبِ، ولا يكون حديثاً شاذّاً، ويُروى من غير وجهٍ نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن".

3) وقال ابن الجوزي⁽⁵⁾: "الحديث الذي فيه ضعف قريب محتمل هو الحديث الحسن، ويصلح للعمل به".

4) تعريف ابن الصلاح للحديث الحسن وتقسيمه له:

أورد ابن الصلاح هذه التعريفات الثلاثة واعتبرها غير واضحة؛ فناقشها وشرحها، مبيناً أن الحديث الحسن قسمان، فقال⁽⁶⁾: "كل هذا مُسْتَبْهَمٌ لا يشفي الغليل، وليس فيما ذكره الترمذي والخطابي ما يفصل الحسن من الصحيح. وقد أمعنت النظر في ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم، ملاحظاً مواقع استعمالهم؛ ففتتح لي واتضح أن الحديث الحسن قسمان:

أحدهما: الحديث الذي لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويه، ولا هو متهم بالكذب في الحديث، أي: لم يظهر منه تَعَمُّدُ الكذب في

(1) انظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني (363/3).

(2) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 28 - 29).

(3) معالم السنن (6/1).

(4) سنن الترمذي (758/5).

(5) الموضوعات لابن الجوزي (35/1).

(6) مقدمة ابن الصلاح (ص: 100 - 101).

الحديث ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث مع ذلك قد عُرف بأن روي مثله أو نحوه من وجه آخر أو أكثر، حتى اعتضد بمتابعة من تابع راويه على مثله، أو بما له من شاهد، وهو ورود حديث آخر بنحوه، فيخرج بذلك عن أن يكون شاذًا ومنكرًا. وكلام الترمذي على هذا القسم ينتزل.

القسم الثاني: أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح؛ لكونه يقصر عنهم في الحفظ والإتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يعد ما ينفرد به من حديثه منكرًا، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أن يكون شاذًا ومنكرًا: سلامته من أن يكون معلاً. وعلى القسم الثاني ينتزل كلام الخطابي.

ثم قال: فهذا الذي ذكرناه جامع لما تفرق في كلام من بلغنا كلامه في ذلك، وكأن الترمذي ذكر أحد نوعي الحسن - أي الحسن لغيره -، وذكر الخطابي النوع الآخر - أي الحسن لذاته -، مقتصرًا كل واحد منهما على ما رأى أنه يُشكّل، معرضًا عما رأى أنه لا يشكل أو أنه غفل عن البعض وذهل، والله أعلم، هذا تأصيل ذلك".

(5) تعريف الذهبي⁽¹⁾: الحسن ما ارتقى عن درجة الضعيف، ولم يبلغ درجة الصحة. وإن شئت قلت: "الحسن ما سلم من ضعف الرواة"، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح.

ثم قال: إن الحسن ما قَصُرَ سَنَدُهُ قليلاً عن رتبة الصحيح... فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يُرْقِيَهُ إلى رتبة الصحيح. فبهذا الاعتبار فيه ضَعْفٌ مَّا، إذ الحسن لا ينفك عن ضَعْفٍ مَّا. ولو انفكَّ عن ذلك، لصَحَّ باتفاق.

(6) تعريف ابن الملقن:

بعد أن نقل ابن الملقن تعريف الخطابي للحديث الحسن قال في المقنع⁽²⁾: "وهو حد مدخول فإن الصحيح أيضًا قد عرف مخرجه واشتهر رجاله، والضعيف أيضًا قد يعرف مخرجه ويشتهر رجاله لكن بالضعف".

(1) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 26 - 29).

(2) (83/1).

الإمام ابن الملقن أحد العلماء الذين أفادوا من كتاب أبي عمرو ابن الصلاح " معرفة أنواع علم الحديث " والذي اشتهر باسم مقدمة ابن الصلاح فقام بتلخيصه وتقريبه وتنقيحه؛ مع زيادات عليه مهمة وفوائد جمة. في كتابه الموسوم بـ "المقنع في علوم الحديث"، ثم اختصر هذا الكتاب في مؤلف آخر سماه " التذكرة في علوم الحديث". اقتصر فيه على ذكر التعريفات دون التقاسيم أو الأمثلة.

ولما نقل تعريف الترمذي قال⁽¹⁾: "وفيه نظر أيضًا لأن الصحيح شرطه أن لا يكون شاذًا، وأن لا يكون في رجاله من يتهم بالكذب، نعم فيه من لا يعرف إلا من وجه واحد".

ثم قال: "وبشكل على هذا أيضًا ما يقال فيه إنه حديث حسن مع أنه ليس له مخرج إلا من وجه واحد".

أما النظر الذي في تعريف ابن الجوزي⁽²⁾: فهو أن الضعف القريب ليس مضبوطاً بضابط يتميز به القدر المحتمل من غيره، وإذا اضطرب هذا الوجه لم يحصل الوصف المميز للحقيقة.

ثم لخص ابن الملقن هذه المؤاخذات و المناقشات في "التذكرة" فقال⁽³⁾: "الحسن: ما كان إسناده دون الصحيح في الحفظ والإتقان. ويعمّه والصحيح اسم الخبر القوي".

الخلاصة في تعريف الحديث الحسن:

الحديث الحسن: هو ما اتصل إسناده بنقل العدل خفيف الضبط إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

وهذا تعريف ابن حجر والذي سار عليه العلماء بعده. وقد قسم ابن حجر الحديث الحسن إلى قسمين؛ الحسن لذاته، والحسن لغيره. وبعد أن عرّف الصحيح قال: فَإِنْ خَفَّ الضَبْطُ، أَيْ قَلَّ - يُقَالُ: خَفَّ الْقَوْمُ خُفُوفًا: قَلُّوا - والمراد مع بَقِيَّةِ الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي حَدِّ الصَّحِيحِ، فَهُوَ الْحَسَنُ لِدَاثِهِ، لَا لِشَيْءٍ خَارِجٍ.

والحسن لغيره: هو الذي يكون حُسْنُهُ بسبب الاعتضاد، نحو حديث المسثور إذا تعددت طُرُقُهُ⁽⁴⁾.

ثالثاً: الاحتجاج بالحديث الحسن:

اتفق العلماء على أن الحديث الحسن حجة كالحديث الصحيح.

قال ابن جماعة⁽⁵⁾: "الحسن حجة كالصحيح وإن كان دونه، ولذلك أدرجه بعض أهل الحديث فيه ولم يفرده عنه".

(1) المقنع في علوم الحديث (84/1).

(2) المقنع في علوم الحديث (85/1).

(3) (ص: 14).

(4) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 78)، (ص: 129).

(5) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: 36).

وقال السيوطي⁽¹⁾: "الحسن كالصحيح في الاحتجاج به وإن كان دونه في القوة؛ ولهذا أدرجته طائفة في نوع الصحيح".

رابعاً: مراتب الحسن:

وأول من وضع هذه المراتب الإمام الذهبي، فقال⁽²⁾: "أعلى مراتب الحسن: بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده. وعمر بن شعيب، عن أبيه، عن جده. و محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وابن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي.

وهو قسم متجاذب بين الصحة والحسن. فإن عدة من الحفاظ يصححون هذه الطرق، وينعتونها بأنها من أدنى مراتب الصحيح.

ثم بعد ذلك، أمثلة كثيرة يتنازع فيها: بعضهم يحسنونها، وآخرون يضعفونها. كحديث عاصم بن ضمرة، وحجاج بن أرطاة، ودراج أبي السمح، وخلق سواهم".

خامساً: ارتقاء الحديث الحسن إلى الحديث الصحيح لغيره:

قال ابن حجر، بعد أن ذكر تعريف الحديث الصحيح⁽³⁾: فإن خف الضبط فالحسن لذاته، وبكثرة طرقه يصحح، لأن الصورة الاجتماعية لها تأثير في التقوية، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسناً لذاته - لو تفرد - إذا تعدد.

والحديث الذي يروى بإسناد حسن لا يخلو إما أن يكون فرداً أو له متابع.

قال النووي⁽⁴⁾: "إذا كان راوي الحديث متأخراً عن درجة الحافظ الضابط، مشهوراً بالصدق والستر، فروي حديثه من غير وجه، قوي وارتفع من الحسن إلى الصحيح".

ويقول السيوطي⁽⁵⁾: "إن الحسن إذا روي من غير وجه ارتقى من درجة الحسن إلى منزلة الصحة".

أي: يرتقي الحسن لذاته بالمتابعة إلى الصحة؛ فيتقوى ويصبح صحيحاً لغيره.

(1) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (174/1).

(2) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: 32).

(3) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 210)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، للصنعاني (153/1).

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (191/1).

(5) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (65/1 - 66).

والمَتَابِعَ لِلْحَسَنِ: إما أن يكون دونه، أو مثله، أو فوقه، فإن كان دونه لا يرقيه عن درجته... وإن كان مثله أو فوقه فكل منهما يرقيه إلى درجة الصحة⁽¹⁾.

آراء العلماء في الحديث الجيد:

من المصطلحات المشابهة للحديث الحسن، ما ذكره الحافظ ابن حجر في خاتمة مباحثه للحديث الحسن. وهذه الألفاظ وردت في عبارة أهل الحديث وجرى استعمالها مثل: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجود، والثابت.

واقصر الحافظ ابن حجر على مجرد ذكر هذه الألفاظ، على أن يستوفي الكلام عليها في آخر كتابه النكت على مقدمة ابن الصلاح⁽²⁾. ولكن لم يُقَدَّر للحافظ ابن حجر أن يُكْمَل هذا الكتاب، كما نص على ذلك تلميذه السيوطي في "نظم العُقَيَّان"⁽³⁾.

ولقد أطلق عدداً من علماء الحديث لفظ "الجيد" وأرادوا به الصحيح، وتردد بعضهم فأطلقه على الحسن.

قال الزركشي⁽⁴⁾: "وقع في عبارة بعضهم الجيد، كالترمذي في الطب من جامعه⁽⁵⁾ ومراده الصحيح".

وقال السيوطي⁽⁶⁾: فأما الجيد، فقال شيخ الإسلام - يعني ابن حجر - في الكلام على أصح الإسناد لما حكى ابن الصلاح عن أحمد بن حنبل، أن أصحابها: الزهري، عن سالم، عن أبيه، عبارة أحمد أجود الأسانيد كذا أخرجه عنه الحاكم.

ونقل السيوطي عن ابن حجر أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح⁽⁷⁾.

وقال البلقيني⁽⁸⁾: "والجودة يعبر بها عن الصحة". قال السيوطي⁽⁹⁾: "وكذا قال غيره: لا مغايرة بين جيد وصحيح عندهم إلا أن الجهَّذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكته، كأن

(1) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (420/1-421).

(2) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (490/1).

(3) انظر: نظم العُقَيَّان في أعيان الأعيان (ص: 47).

(4) النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي (382/1).

(5) بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجُمُعَةِ (382/4 ح 2037).

(6) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (194/1).

(7) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (194/1).

(8) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح (ص: 154).

(9) انظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (195/1)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، للقاسمي

(ص: 108).

يرتقي الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد في بلوغه الصحيح فالوصف به أنزل رتبة من الوصف بصحيح، وكذا القوي".

وقال الجديع⁽¹⁾: "وقولهم: حديث جيد" يعنون به الصحة، لكن المتأخرين ربما استعملوه في منزلة تردد بين الصحيح والحسن بعد التفريق الاصطلاحي.

والراجح: أن لفظ "جيد" من ألفاظ القبول العامة التي ليس لأهل الحديث فيها عرف مستقر محدد المعنى، ويقصد به عند من يطلقه في الحكم على الأحاديث أن الحديث في نظره مقبول وقوي ومحتج به، والغالب عند المتقدمين إطلاقه على الأحاديث الصحيحة، ولا يوجد ما يمنع من دخول الحسن لذاته فيه عند بعض المتقدمين⁽²⁾.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.

بعد الدراسة التطبيقية لاثنتين وعشرين حديثاً اختارتها الباحثة كنماذج ؛ للأحاديث التي حسن ابن الملقن أسانيداً في " البدر المنير"، فإنه يمكن الوقوف على منهجه من خلال النقاط التالية:

1. حسن ابن الملقن أسانيد سبعة أحاديث، هي في رأي الباحثة صحيحة لذاتها، ورواتها كلهم ثقات من المرتبة الثالثة، وهي الأحاديث رقم: (43، 45، 46، 50، 54، 60، 61).
2. حسن ابن الملقن أسانيد عشرة أحاديث وافقت الباحثة ابن الملقن على تحسين خمسة منها، وهي الأحاديث رقم: (49، 57، 59، 62، 64).
- أما الأحاديث الخمسة الباقية ؛ فقد وقفت الباحثة على متابعات لها، فارتقت إلى الصحيح لغيره. وهي الأحاديث رقم: (47، 48، 51، 52، 56).
3. عدد الأسانيد التي حسنها ابن الملقن؛ وهي في رأي الباحثة ضعيفة وظلت في دائرة الضعف؛ خمسة أحاديث. وتفسير ذلك:

أ- حسن ابن الملقن أسانيد فيها انقطاع، مثل حديث رقم: (44، 53، 63).

فحديث رقم (44)؛ فيه المطلب بن حنطب وهو من أواسط التابعين، ولم يسمع من ابن عمر.

(1) تحرير علوم الحديث، لعبد الله الجديع (900/2).

(2) آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته و لغيره، خالد منصور الدريس (895/2)، أطروحة دكتوراة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى (1420هـ). وانظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (194/1).

وحديث رقم (53) فيه الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة؛ وهو صدوق من كبار التابعين روى الحديث عن النبي ﷺ - يعني مرسلًا -.

أما حديث رقم (63) ففيه الحسن العُرنِي وهو من أواسط التابعين، ولم يسمع من ابن عباس.

ويحتمل أن ابن المُلقن أراد التحسين إلى الراوي المرسل؛ فإن من العبارات التي استعملها في مثل هذه الأحاديث: "حسن غير متصل، حسن إلا أنه مرسل، إسناده حسن لكنه مرسل"⁽¹⁾.

ب- حسن ابن المُلقن إسناده واحدًا فيه راوٍ مدلس من الثالثة؛ لم يصرح بالسماع، ولم يتابع، هو حديث رقم: (55). فيه حبيب بن أبي ثابت ثقة مدلس من الثالثة ولم يصرح بالسماع، ولم يتابع.

ت- حسن ابن المُلقن إسناده واحدًا فيه راوٍ متروك، وهو عبد الله بن زياد متروك اتهمه أبو داود وغيره بالكذب. ومثله لا يصلح لأن يتقوى حديثه بالمتابعات. انظر: حديث رقم: (58).

المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن المُلقن أحاديثهم

حسن ابن المُلقن أحاديث لرواة من مراتب مختلفة، ولم يقتصر على رواة المرتبة الرابعة، وستحاول الباحثة تفسير ذلك ما أمكن:

1. حسن ابن المُلقن لرواة من المرتبة الثالثة، مثل حديث رقم: (43، 45، 46، 50، 54، 61، 63).

ومعلوم أن أحاديث هؤلاء في درجة الصحيح، وقد حكمت الباحثة على أسانيد هذه الأحاديث بالصحة - سوى حديث (63) ففيه انقطاع - ، مستأنسة بتصحيح نقاد آخرين. وعليه فإن تحسين ابن المُلقن هنا؛ فيه تساهلاً، لولا أن بعض العلماء وافقه على تحسينها. وهذا مما يؤيد قول الذهبي: " لا تَطْمَعُ بَأَنَّ لِلْحَسَنِ قَاعِدَةً تَنْدَرُجُ كُلُّ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنِ فِيهَا، فَأَنَا عَلَى إِيسَى مِنْ ذَلِكَ!".

2. حسن ابن المُلقن لرواة من المرتبة الرابعة مثل حديث رقم: (47، 48، 53، 64).

ومثل هؤلاء الرواة يطلق عليهم: "صدوق"، وحديثهم في درجة الحسن. وقد وافقت الباحثة ابن المُلقن في حكمه على هذه الأحاديث بالحسن؛ إلا حديث رقم (53)، فهو مرسل تابعي، ويحتمل التحسين إلى الراوي المرسل فإنه من كبار التابعين.

(1) انظر البدر المنير: (288/5)، (37/2)، (710/5).

3. حسن ابن الملقن لرواة من المرتبة الخامسة (صدوق يهمل...) مثل حديث رقم: (44، 49، 55، 56، 57، 59، 60).

وقد وافقت الباحثة ابن الملقن على تحسينه لأحاديثهم، حيث ترجح لديها من أقوال النقاد أن بعضهم في مرتبة الصدوق، وبعضهم وقفت على متابعات لهم، سوى حديث رقم: (44، 55). ولعله يريد بالتحسين هنا؛ الإشارة إلى الضعف اليسير الذي يجبر بالمتابعات. وقد سبق الكلام عليهما.

4. حسن ابن الملقن لبعض الرواة من المرتبة السادسة (المقبول)، وذلك في الحديثين رقم: (51، 62).

وتوجيه ذلك: أن تحسين ابن الملقن لهذين الحديثين بالمتابعات.

5. حسن ابن الملقن لبعض الرواة من المرتبة الثامنة (ضعيف) مثل حديث رقم: (52). وتحسين ابن الملقن لهذا الإسناد الذي فيه راوٍ لين متجه بالمتابعات.

6. حسن ابن الملقن لبعض الرواة من المرتبة العاشرة (متروك) مثل حديث رقم: (58).

وإسناد هذا الحديث لا يحتمل التحسين؛ خاصة مع اتهام بعضهم للراوي بالكذب، ولعل تحسين ابن الملقن يكون لمتنته وليس لإسناده، وذلك بشاهده. وإلا فإن ذلك يعد تساهلاً أو وهماً من ابن الملقن. والله أعلم.

المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد

سبق الكلام أن العلماء اختلفوا في مرادهم من الحديث الجيد، فمنهم من أراد به الصحيح، ومنهم من أراد الحسن، ومنهم من أراد بالجيد درجة بينهما.

والإمام ابن الملقن واحد من العلماء الذين استعملوا لفظ "جيد" في الحكم على الأسانيد، حيث وقفت الباحثة على أكثر من مائة حديثاً؛ حكم عليها بلفظ "جيد".

وبعد الدراسة التطبيقية لثلاثة عشرة نموذجاً؛ يمكن الوقوف على منهج ابن الملقن في الحديث الجيد من خلال النقاط التالية:

1. تبين للباحثة أن حكم ابن الملقن على الإسناد بلفظ جيد؛ هو من باب التحسين، حيث أنه جود إسناداً، ثم صرح في موضع آخر بأنه "إسناد حسن"، ووافقه على ذلك ابن حجر، وهذا يفيد أن الحسن والجيد معناهما متقارب عند ابن الملقن. انظر: حديث رقم: (77).

2. جَوَّدَ ابن المُلقِّن إسنادهَ لحديث، هو في رأي الباحثة صحيح لذاته، وقد نص ابن المُلقِّن على أن الحديث في الصحيحين، بينما جاء حكمه بلفظ "جيد" على إسناده ابن ماجه بعينه. وانظر: حديث رقم (75).

3. حكم ابن المُلقِّن على خمسة أسانيد بالجودة، وهي في رأي الباحثة حسنة، وقد ارتقت بالمتابعات إلى الصحيح لغيره.

وهي الأحاديث رقم: (65)، (66)، (70)، (72)، (73).

4. جَوَّدَ ابن المُلقِّن إسنادهما في رأي الباحثة ضعيفان، إلا أنها ارتقت بالمتابعات إلى الحسن لغيره. انظر حديث رقم: (68)، (69).

5. جَوَّدَ ابن المُلقِّن أسانيد خمسة أحاديث، هي في رأي الباحثة ضعيفة، وليس لها متابعات ترتقي بها إلى الحسن لغيره، فبقيت في دائرة الضعف. وهي الأحاديث رقم: (67)، (71)، (74)، (76)، (77).

أما حديث رقم (76) فمرسل صحيح، أما باقي الأحاديث؛ فوافق ابن الملقن جماعة في الحكم عليها، منهم النووي وابن حجر. و بذلك يمكن توجيه حكم ابن الملقن على هذه الأسانيد بلفظ "جيد". والله أعلم.

6. يُبَيِّن ابن المُلقِّن - أحياناً - سبب تجويده للأسانيد، ويكتفي أحياناً أخرى بنقل أقوال العلماء على الحديث.

7. من خلال الدراسة التطبيقية للحديث الجيد، يمكن القول بأن ابن المُلقِّن استعمل مصطلح "جيد" في الحكم على الحديث الحسن بنوعيه، وقد يطلقه على الصحيح فيه كلام يسير. وذلك لأنَّ جُلَّ الأحاديث التي حكم عليها بجودة الإسناد لم تخل من نكتة.

8. استعمل ابن المُلقِّن لفظ " جيد الإسناد، صالح للاحتجاج به". وهذا يدل على أن لفظ "جيد" يقصد به عند من يطلقه في الحكم على الأحاديث أن الحديث في نظره مقبول و محتج به. انظر حديث رقم: (76).

(1) ملاحظة: مراد الباحثة بالجودة أو التجويد هنا قول ابن المُلقِّن: "جيد الإسناد"، وليس المراد لفظ: "جوده فلان". الذي يستعمله القدماء في تدليس التسوية، ويسمونه تجويداً فيقولون: جوده فلان أي ذكر ما فيه من الأجواد وحذف غيرهم. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي (241/1).

المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جَوَّد ابن المُلَقِّن أحاديثهم

مما لا شك فيه؛ أن مرتبة جيد الحديث مرتبة من مراتب التعديل، و ربما تلتحق بالحسن. ومما يؤيد ذلك: أن السيوطي ذكر أن العراقي زاد في ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب التعديل قوله: جيد الحديث حسن الحديث⁽¹⁾.

وذكر الذهبي في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل⁽²⁾: جيد الحديث، شيخ حسن الحديث. وقال النووي⁽³⁾: "هذا حديث حسن، رواه أبو داود بإسناد جيد". عند حكمه على حديث رقم(67).

وقال المنذري⁽⁴⁾: "رواه أحمد والنسائي بإسناد حسن جيد". عند حكمه على حديث رقم(69).

وقد تبين للباحثة بعد الدراسة التطبيقية أن الرواة الذين جَوَّد ابن المُلَقِّن أحاديثهم على خمس مراتب؛ هي:

أ- رواة المرتبة الرابعة "صدوق": ومثالها حديث رقم: (65، 72، 75، 76).

ب- رواة المرتبة الخامسة "صدوق يهم": ومثالها حديث رقم: (66، 69، 74، 77).

ت- رواة المرتبة السادسة "مقبول": ومثالها حديث رقم: (67، 70، 73).

ث- رواة المرتبة الثامنة "ضعيف": ومثالها حديث رقم: (77).

ج- رواة المرتبة التاسعة "مجهول": ومثالها حديث رقم: (68، 71، 74).

أما رواة المرتبة الرابعة؛ فأكثر العلماء يحسنون حديثهم.

وأما أصحاب المراتب الأخرى؛ فحديثهم لا يخلو من ضعف، وهذا الضعف اليسير؛ يمكن أن ينجر بالمتابعات. وبالتالي يرتقي إلى الحسن لغيره.

وقد سبق أن ابن الملقن حسن لأصحاب هذه المراتب؛ عند دراسة مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أسانيدهم.

(1) انظر: تدريب الراوي للسيوطي (407/1)، شرح التبصرة والتذكرة العراقي (372/1).

(2) ميزان الاعتدال (4/1).

(3) المجموع شرح المذهب (283/1)، خلاصة الأحكام (87/1).

(4) الترغيب والترهيب للمنذري (109/1).

المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد.

أولاً: ألفاظ التحسين

إِسْنَادٌ حَسَنٌ، إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، إِسْنَادٌ حَسَنٌ أَكْثَرُ رِجَالِهِ رِجَالٌ صَالِحُونَ، إِسْنَادُهُ حَسَنٌ مُتَّصِلٌ.

ثانياً: ألفاظ التجويد

إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، هَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، إِسْنَادٌ جَيِّدٌ لَا جُرْمَ، جَيِّدُ الْإِسْنَادِ صَالِحٌ لِلْإِحتِجَاجِ

بِهِ.

المبحث الثالث

منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد

وفيه تمهيد ومطلبان:

التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضعيف.

المبحث الثالث

منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد.

التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.

أولاً: تعريف الحديث الضعيف

الضعيف لغة:

قال ابن فارس في مادة (ضَعَفَ) ⁽¹⁾: الضَّادُ وَالْعَيْنُ وَالْفَاءُ أَصْلَانِ مُتَبَايِنَانِ، يَدُلُّ أَحَدُهُمَا عَلَى خِلَافِ الْقُوَّةِ، وَيَدُلُّ الْآخَرُ عَلَى أَنْ يَزَادَ الشَّيْءُ مِثْلَهُ.

وقال ابن منظور ⁽²⁾: "الضَّعْفُ وَالضُّعْفُ: خِلَافُ الْقُوَّةِ، وَقِيلَ: الضُّعْفُ، بِالضَّمِّ، فِي الْجَسَدِ؛ وَالضُّعْفُ، بِالْفَتْحِ، فِي الرَّأْيِ وَالْعَقْلِ، وَقِيلَ: هُمَا مَعًا جَائِزَانِ فِي كُلِّ وَجْهِ، وَخَصَّ الْأَزْهَرِيُّ بِذَلِكَ أَهْلَ الْبَصَرَةِ فَقَالَ: هُمَا عِنْدَ أَهْلِ الْبَصَرَةِ سَيَّانٍ يُسْتَعْمَلَانِ مَعًا فِي ضَعْفِ الْبَدَنِ وَضَعْفِ الرَّأْيِ".

وقرئ قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا﴾. [الروم: 54]. بالوجهين ⁽³⁾.

الضعيف اصطلاحاً:

عرف ابن الصلاح الحديث الضعيف بأنه ⁽⁴⁾: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح ولا صفات الحسن فهو الضعيف".

وتبعه النووي ⁽⁵⁾، وابن جماعة ⁽⁶⁾، وابن كثير ⁽⁷⁾، وابن الملقن ⁽⁸⁾، وغيرهم.

(1) مقاييس اللغة (362/3).

(2) لسان العرب (203/9).

(3) فتح القدير للشوكاني (267/4).

(4) مقدمة ابن الصلاح (ص: 112).

(5) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث (ص: 31)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (195/1).

(6) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: 38).

(7) الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث، لأحمد شاکر (ص: 44).

(8) المقنع في علوم الحديث (103/1)، التذكرة في علوم الحديث (ص: 14).

واعترض عليه بأنه لو قال: "كل حديث لم يبلغ صفات الحديث الحسن فهو ضعيف" ؛ لكان حسناً ولسلم من الاعتراض عليه ومنازعته، لأن الذي يبعد عن صفة الحسن فهو عن صفة الصحيح أبعد.

قال العراقي⁽¹⁾: "ذكر الصحيح غير محتاج إليه؛ لأن ما قصر عن الحسن؛ فهو عن الصحيح أقصر".

وأجاب بعض المعاصرين لابن حجر بأن مقام التعريف يقتضي ذلك؛ إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحُسْن عدم وصف الصحيح؛ إذ الصحيح بوصفه السابق لا يسمى حسناً فالترديد متعين.

ولم يرضَ الحافظ هذا الجواب فقال⁽²⁾: والحق أن كلام المصنف معترض؛ وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفاً، وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلاً إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواء حسناً لا ضعيفاً.

واختار ابن حجر تعريفاً آخر فقال:

الضعيف: "كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول، لأنه أسلم من الاعتراض وأخص".

ثانياً: حكم الاحتجاج بالحديث الضعيف⁽³⁾:

لما كان الحديث الضعيف يتردد بين أن يكون راويه حفظه وأداه على وجهه ؛ أو أن يكون قد أخل فيه لضعف ضبطه و سوء حفظه، كان مثار اختلاف كبير بين العلماء في قبوله ورده، وهذا الاختلاف وإن تناول الأحكام و الفضائل و التفسير و المغازي وغيرها، فإنه لا يتناول العقائد. فالحديث الضعيف لا مدخل له في مجال العقائد.

(1) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (176/1).

(2) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (491/1 - 492).

(3) انظر في هذه المسألة: القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع، للسخاوي (ص: 255)، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص: 291 - 296)، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم الخضير (ص 249 وما بعدها)، الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 11 - 25)، تحقيق القول بالعمل بالحديث الضعيف، عبد العزيز بن عبد الرحمن العثيم (ص: 33).

واختلف العلماء في قبول الحديث الضعيف في الأحكام، وفضائل الأعمال على ثلاثة آراء:
الرأي الأول:

يرى بعض العلماء أنه يُعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، أي في الحلال والحرام والفرض والواجب بشرط أن لا يوجد غيره. ذهب إلى ذلك بعض الأئمة كالشافعي و أحمد وأبي داود وغيرهم. قال أبو داود⁽¹⁾: "وإن من الأحاديث في كتابي السنن ما ليس بمتصل، وهو مرسل ومدلس، وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل، وهو مثل: الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحكم عن مقسم عن ابن عباس...".

فجعل أبو داود الحديث غير المتصل صالحاً للعمل عند عدم الصحيح، ومعلوم أن المنقطع من أنواع الحديث الضعيف لا الحسن⁽²⁾.

الرأي الثاني:

أنه لا يجوز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، لا في فضائل الأعمال ولا في الحلال والحرام، مستدلين بأنها كالفرض والحرام لأن الكل شرع، وأن في الأحاديث الصحاح والحسان مندوحة عن الأحاديث الضعيفة.

هذا المذهب حكاه ابن سيد الناس⁽³⁾ عن الإمام يحيى بن معين، وإليه ذهب أبو بكر بن العربي⁽⁴⁾، والظاهر أنه مذهب البخاري ومسلم، أخذ ذلك من شروط البخاري في صحيحه وتشنيع الإمام مسلم على رواية الضعيف وعدم إخراجها في صحيحهما شيئاً منه، وهو مذهب ابن حزم الظاهري⁽⁵⁾. ذكره القاسمي⁽⁶⁾.

الرأي الثالث:

يرى أصحاب هذا الرأي أنه يستحب العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، أما الأحكام كالحلال والحرام والبيع والنكاح والطلاق وغير ذلك فلا يُعمل فيها

(1) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: 30).

(2) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر (ص: 292).

(3) عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير (20/1).

(4) تدريب الراوي، للسخاوي (351/1).

(5) الفصل في الملل والأهواء والنحل (166/1).

(6) انظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث (ص: 113).

إلا بالحديث الصحيح أو الحسن.

وهو مذهب جماهير العلماء من المحدثين والفقهاء وغيرهم، وحكى الاتفاق عليه بين العلماء النووي⁽¹⁾ والملا علي القاري⁽²⁾، وشيخه ابن حجر الهيتمي⁽³⁾⁽⁴⁾.

ويقول الشيخ نور الدين عتر⁽⁵⁾: "الرأي الثالث هو أعدل الأقوال وأقواها؛ وذلك أننا إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف، فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحت فيه لم يحكم بكذبه، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة، إنما بقي محتملاً، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحباً ومقبولاً، رعاية لذلك".

أمّا زعم المعارضين أن العمل بالضعيف في الفضائل اختراعٌ عبادة وتشريع في الدين لما لم يأذن به الله تعالى؛ فقد أجاب عنه العلماء: بأن هذا الاستحباب معلومٌ من القواعد الشرعية الدالة على استحباب الاحتياط في أمر الدين، والعمل بالحديث الضعيف من هذا القبيل، فليس ثمة إثبات شيء من الشرع بالحديث الضعيف⁽⁶⁾.

شروط العمل بالحديث الضعيف في الفضائل:

واشترط القائلون بهذا الرأي شروطاً ثلاثة؛ وضحها الحافظ ابن حجر، وهي:

الأول: متفق عليه، وهو أن يكون الضعف غير شديد، فيخرج من انفرد من الكذابين والمتهمين بالكذب ومن فحش غلظه.

الثاني: أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يختص بحديث لا يكون له أصل معمول به أصلاً.

(1) الأربعون النووية (ص: 42)، الأذكار للنووي (ص: 8).

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (477/2)، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (ص: 41).

(3) الفتاوى الحديثية (ص: 96).

(4) هو أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي من الهياثم قرية بمصر، ويقال هي محلة ابن الهيثم بالمثلثة فغيرتها العامة، السعدي المكي الفقيه المحدث الصوفي صاحب التأليف العديدة التي عليها المدار عند الشافعية في الحجاز واليمن وغيرهما، (ت 974هـ). انظر: الأعلام للزركلي (1/234)، هدية العارفين، للبغدادي (1/146).

(5) منهج النقد في علوم الحديث (ص: 294).

(6) الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 25).

أي أن يكون الحديث له أصل صحيح ثابت في الكتاب أو السنة، مثاله: لو جاءنا حديث يرغب في بر الوالدين، وحديث آخر يرغب في صلاة الجماعة، وآخر يرغب في قراءة القرآن وكلها أحاديث ضعيفة، ولكن قد ورد في بر الوالدين، وفي صلاة الجماعة، وفي قراءة القرآن أحاديث صحيحة ثابتة في الكتاب والسنة، فعندئذ فلا حرج في العمل به⁽¹⁾.

الثالث: ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبي ﷺ ما لم يقله.

قال الشيخ أحمد شاكر⁽²⁾: "والذي أراه أن بيان الضعف في الحديث الضعيف واجب على كل حال لأن ترك البيان يوهم المطلع عليه، أنه حديث صحيح، خصوصاً إذا كان الناقل من علماء الحديث الذي يرجع إلى قولهم في ذلك".

ثالثاً: ارتقاء الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره:

قال ابن حجر - في الحسن لغيره -⁽³⁾: "متى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صواباً، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منقطع عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه".

وَأَمَّا الضَّعْفُ لِفسَقِ الرَّوْيِ، أَوْ كَذِبِهِ، فَلَا يُؤْتَرُ فِيهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ لَهُ، إِذَا كَانَ الْآخِرُ مِثْلَهُ ؛ لِقُوَّةِ الضَّعْفِ وَتَقَاعُدِ هَذَا الْجَابِرِ⁽⁴⁾.

(1) الخلاصة في أحكام الحديث الضعيف، علي بن نايف الشحود (ص: 13).

(2) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (ص: 91).

(3) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 234).

(4) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (1/194).

المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف.

بعد الدراسة التطبيقية لثلاثة وسبعين حديثاً حكم ابن الملقن على أسانيدھا بالضعف ؛ فإنه يمكن الوقوف على منهجه من خلال الآتي:

أولاً: تضعيف ابن الملقن للأسانيد جاء لأسباب متعددة، ذكرها هو عقب تخريجه للأحاديث، ويمكن إجمالها في نقطتين؛ هما:

1. يضعف ابن الملقن إسناد الحديث للطعن في الراوي بسبب الضبط أو العدالة، وذلك على النحو التالي:

أ- الطعن في الراوي مطلقاً:

ومن الأمثلة عليه الأحاديث رقم: (78، 79، 80، 81، 82، 83، 84، 85، 86).

ب- الطعن في الراوي بسبب الاختلاط .

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (87، 88، 148).

ت- الطعن في الراوي بسبب الجهالة.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (89، 90، 91، 92، 93، 94).

ث- الطعن في الراوي لأنه واهٍ، أو متروك، أو غير محتج به.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 108، 109).

ج- الطعن في الراوي لأنه منكر الحديث.

ومن الأمثلة عليه ؛ الأحاديث رقم: (110، 111، 112).

ح- الطعن في الراوي بالكذب، أو التهمة به.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (103، 104، 105، 106، 107).

2. يضعف ابن الملقن الحديث لعله من علل الإسناد فيه ؛ وذلك على النحو التالي:

أ- تضعيف الحديث لانقطاع فيه.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (113، 114، 115).

ب- تضعيف الحديث لإرسال فيه.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (116، 117، 118).

ت- تضعيف الحديث لتعارض الوقف والرفع.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (119، 120، 121).

ث- تضعيف الحديث لتعارض الوصل والإرسال.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (122، 123).

تضعيف الحديث لتفرد راوٍ ضعيف، و مخالفته رواية الثقات (الشذوذ).⁽¹⁾

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (124، 125، 149).

ج- تضعيف الحديث لاشتماله على أكثر من علة.

ومن الأمثلة عليه؛ الأحاديث رقم: (126، 127، 141، 150).

ثانياً: تضعيف ابن الملقن الحديث دون بيان أسباب الضعف.

يحكم ابن الملقن أحياناً على إسناد الحديث؛ بإطلاق لفظ من ألفاظ التضعيف عليه، ويسكت دون أن يبين سبب الضعف، فيقول مثلاً: إسناده ضعيف، سند واه، هذا إسناد واه جداً.

ولعل صنيع ابن الملقن هذا؛ لوضوح ضعف الراوي، أو لكون الإسناد بين الضعف معروف عند النقاد، وإما أن يكون ذكراً سبباً لتضعيفه في موضع آخر؛ فلا يكرر ذلك.

انظر حديث رقم: (128، 129، 130، 131، 132، 133).

(1) إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذاً مردوداً، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر في هذا الراوي المنفرد، فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه؛ قبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفرداه خارماً له مزحجاً له عن حيز الصحيح.

وحاصل ما سبق: أن الشاذ المردود هو الفرد المخالف، والفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يجبر تقرده. انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص: 167)، المقنع لابن الملقن (169/1)، الموقظة، للذهبي (ص: 42)، تدريب الراوي، للسيوطي (272/1).

ثالثاً: وافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على جميع الأحاديث التي ضعف أسانيدھا سوى حديثاً واحداً وصفه بالإرسال، وصححت الباحثة إسناده بالمتابعات، فإن ابن الملقن قال فيه: "أبو الجوزاء عن عائشة مرسل"، تبعاً لابن عبد البر. وقد رجحت الباحثة سماع أبي الجوزاء من عائشة. انظر حديث رقم: (116).

رابعاً: عامة الأحاديث التي ضعف ابن الملقن أسانيدھا لم ترتق إلى دائرة القبول، وظلت على ضعفها. وهذه الأحاديث على أقسام:

قسم كبير منها لا متابعات له، مثل حديث رقم: (78، 79، 80، 87، 88، 93، 100، 101، 109، 115، 124، 125، ...).

وقسم آخر لا يصلح لأن يتقوى بالمتابعات، فهو من مرويات الكذابين والمتركين.

مثل حديث رقم: (96، 103، 106، 107، 111، 126، 129، ...).

وقسم ثالث؛ وقفت فيه الباحثة على متابعات و شواهد، ولكن هذه المتابعات والشواهد؛ لم تصلح لأن يرتقي الحديث لشدة ضعفها. إذ ليس كل تعدد في الطرق يجبر الرواية.

مثل حديث رقم: (82، 97، 98، 99، 105، 112، 131، 133، 143، 148، ...).

خامساً: حكمت الباحثة على بعض الأسانيد بالضعف الشديد أو النكارة أو الوضع؛ في حين أن الإمام ابن الملقن اكتفى في الحكم عليها بالضعف، و لعله يريد بذلك مطلق الضعف.

سادساً: الإمام ابن الملقن لا يحكم - أحياناً - بضعف الحديث صراحة، بل يكتفى بالإشارة و التلميح إلى ذلك؛ ببيان حال الرواة، وينقل كلام النقاد فيهم، وفي الحكم على الحديث.

انظر حديث رقم: (84، 85، 86، 89، 93، 94، 95، 101، 107، 127، 140).

سابعاً: يطلق ابن الملقن المرسل على الانقطاع في السند، ولم يخصه برواية التابعي عن النبي ﷺ، واستعمله في رواية التابعي أو من دونه عن الصحابة⁽¹⁾.

حيث قال في حديث من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه: منقطع؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وقال في حديث آخر⁽²⁾: ... فيه إرسال؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه.

(1) المنقطع: هو ما لم يتصل إسناده على أي وجه سواء كان يعزى إلى رسول الله ﷺ أو إلى غيره. وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابة كمالك عن ابن عمر. المقنع في علوم الحديث (1/141).

(2) البدر المنير (3/389).

وانظر حديث رقم: (113)، (114)، (115)، (116)، (117).

والإمام ابن الملقن في صنيعه هذا؛ مسبق بصنيع الأئمة قبله ممن صنفوا في المراسيل كابن أبي حاتم و العلاءي.

ثامناً: ضَعَّف ابن الملقن عدداً من الأحاديث متعقباً أحكام من سبقه من العلماء الذين حسنوا الحديث أو صححوه، كالترمذي، والدارقطني، و الحاكم، و المنذري، والنووي.

وقد تبين للباحثة بعد الدراسة التطبيقية صواب ما ذهب إليه ابن الملقن، مع ما نُسب إلى بعضهم من تساهل. وهذا إن دلَّ على شيء؛ فإنما يدل على استقلالية ابن الملقن في أحكامه مع كثرة نقوله عن غيره.

انظر حديث رقم: (138، 144، 145، 146، 147، 148، 149).

تاسعاً: يعتبر ابن الملقن من النقاد المعتدلين في التضعيف، فلم تخرج أحكامه في غالبها على أحكام النقاد المتقدمين عليه، أو المتأخرين، أو حتى المعاصرين له.

المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضعيف.

أطلق ابن الملقن ألفاظاً متعددة تدل على ضعف الإسناد؛ منها:

إسناد ضعيف، إسناده ضعيف، سنده ضعيف، هذا سند واهٍ، إسناده واهٍ، سنده واهٍ جداً، ضعيف باتفاق الحفاظ، ضعيف جداً لا يجوز الاحتجاج به، ضعيف جداً لا يصح الاحتجاج به، حديث باطل لا أصل له، حديث ليس إسناده بذاك وفيه نظر، ليس بالقوي، هذه الرواية ضعيفة جداً.

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب و يرضى، الحمد لله ملء السموات والأرض، وملء ما بينهما، وملء ما شاء من شيء بعد، الذي وفقني لإتمام هذا البحث، وبعد؛ ففي ختام رحلة مائدة مع الإمام أبي حفص سراج الدين ابن الملقن، ومنهجه في نقد الأسانيد من خلال كتابه "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير"؛ خرجت بعدد من النتائج و التوصيات.

أولاً: النتائج:

ومن أهمها:

1. كتاب "البدر المنير" موسوعة حديثية ضخمة في التخريج و الحكم على الأسانيد، وقد امتاز بغزارة مادته العلمية.
2. الإمام ابن الملقن من كبار أئمة القرن الثامن الهجري، فقد كان أكثرهم تصنيفاً، وكان من القلائل الذين جمعوا بين الفقه والحديث، وهو من أئمة الجرح و التعديل، الذين لهم دراية كبيرة بأحوال الرجال، والكلام عليهم جرحاً و تعديلاً.
3. تميز الإمام ابن الملقن بغزارة علمه، وكثرة موارده، وسعة اطلاعه وإلمامه بطرق الحديث، فكان عند تخريجه للحديث يتكلم على أسانيده المختلفة؛ وربما صحح إسناداً وحسن آخر وضعف ثالثاً.
4. برزت شخصية الإمام ابن الملقن، وبراعته واستقلاليته في الحكم على الأسانيد، فعلى الرغم من كثرة نقوله عن العلماء، وإقراره لاجتهاداتهم أحياناً؛ إلا أنه كان يتعقبهم ويناقشهم، أحياناً أخرى؛ مبيناً سبب مخالفته لأحكامهم.
5. يحكم الإمام ابن الملقن على الأسانيد بالنظر إلى المتابعات والشواهد؛ وينص على ذلك أحياناً، وينقل عن العلماء ما يؤيد ذلك⁽¹⁾.

(1) انظر: البدر المنير (2/180)، (3/62).

6. يصحح ابن الملقن أحاديث الرواة من المرتبة الثانية إلى المرتبة الثامنة⁽¹⁾. ويحسن أحاديث لرواة المرتبة الثالثة وحتى المرتبة العاشرة، أما الذين جود أحاديثهم فرواة المرتبة الرابعة إلى المرتبة التاسعة.

وهذا يعني أن مراتب التعديل عند ابن الملقن هي: المرتبة الثانية إلى العاشرة. مع ملاحظة أن الباحثة لم تقف خلال الدراسة التطبيقية على أمثلة يحسن فيها لرواة المرتبة السابعة (المستور).

وقد حاولت الباحثة تفسير وتوجيه سبب تصحيحه، أو تحسينه لرواة هذه المراتب في موضعه من الدراسة.

7. أما مراتب الجرح عند ابن الملقن خمس مراتب ؛ وهي المرتبة الثامنة (ضعيف)، والتاسعة (مجهول)، والعاشرة (متروك)، والحادية عشرة (متهم بالكذب)، والثانية عشرة (كذاب، وضاع).

8. بلغ عدد أحاديث الدراسة مائة وخمسين حديثاً، شملت أقسام الحديث الثلاثة ؛ الصحيح والحسن والضعيف.

وقد وافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تصحيح (36) حديثاً من أصل (42) حديثاً، يعني بنسبة 85,7%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تحسين (5) أحاديث من أصل (22) حديثاً، يعني بنسبة 22,7%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على التجويد (بمعنى الحسن بنوعيه) في (7) أحاديث من أصل (13) حديثاً، يعني بنسبة 53,8%.

ووافقت الباحثة الإمام ابن الملقن على تضعيف (72) حديثاً من أصل (73) حديثاً، يعني بنسبة 98,6%.

فيكون مجموع ما وافقت فيه الباحثة ابن الملقن في أحكامه (120) حديثاً من أحاديث الدراسة والبالغة (150) حديثاً، أي بنسبة 80%.

(1) انظر ألفاظ هذه المراتب: (ص488-489) من هذا البحث، مقدمة تقريب التهذيب (ص:74-75).

9. حكم ابن الملقن بالضعف على عدد من الأحاديث لأسباب؛ منها ما يتعلق بالراوي من جهة الضبط أو العدالة، ومنها ما يتعلق بالإسناد، فينبه على ما فيه من علل كالانقطاع و الإرسال...

10. تتوعد ألفاظ ابن الملقن في الحكم على الأسانيد ؛ قبولاً ورداً، فيقول في المقبول مثلاً: حديث صحيح، سند صحيح، إسناده صحيح، سند حسن، إسناده جيد. وفي الضعيف يقول: هذا إسناد ضعيف، هذا إسناد واه.

11. الإمام ابن المُلقّن لم يخرج في غالب أحكامه عن أكثر النقاد؛ فهو من النقاد المعتدلين، متساهل في التصحيح أحياناً، إلا أنه لا يمكن وصفه بالتساهل أو التشدد في الجملة.

12. لم يكن الإمام ابن المُلقّن متعصباً لمذهبه الشافعي، لذا كان يأخذ على الإمام الرافعي استدلاله بالحديث الضعيف على المسألة الفقهية، وكان يرى في الحديث الصحيح؛ ما يغني عن الاستدلال على المسألة بالحديث الضعيف⁽¹⁾.

13. علم الحديث علم اجتهداي، فلا عجب من وجود اختلاف بين العلماء عند الحكم التطبيقي على الحديث الواحد. وهذا الاختلاف راجع إلى اختلافهم في تطبيق القواعد التي يقبل الحديث بها أو يرد.

14. لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة، على حفظهم، والإمام ابن المُلقّن كغيره وقع له بعض الهنات. ومن المآخذ العلمية عليه:
أ- أنه قد يخطئ في العزو إلى بعض المصادر التي نقل منها.

كما في حديث (121)، عزا لفظ الحديث للبيهقي ، واللفظ للدارقطني. وانظر أيضاً حديث (127).

ب- أنه قد يغفل العزو إلى المصدر الذي نقل منه.

ومن الأمثلة على ذلك: حديث رقم (60)، نقل فيه عن السبكي ولم يعزو إليه.

وحديث (135)، نقل عن ابن الجوزي أقوال النقاد، ولم يعزو إليه.

وحديث (138) ، نقل قول الذهبي: "طلحة بن جبر ليس بعمدة"، ولم يعزو إليه.

(1) انظر: البدر المنير (140/2)، (346/2)، (434/2)، (246/3)، (550/3 - 553)، (14/6)، (597/7)، (47/9)، (669/9).

ت- أنه قد يَهْمُ في تعيين رجال الإسناد.

كما في حديث رقم (77). حيث سمي الراوي يحيى بن سعيد القطان، وهو يحيى بن سعيد العطار الضعيف.

ث- أنه يتغاضى عن ذكر بعض علل الإسناد. كما في حديث: (104، 111، 117، ...).

ج- مما يؤخذ على ابن المُلقِّن أنه استعمل المرسل بمعنى المنقطع، على عادة الفقهاء، ثم تعقب غيره على تسمية المنقطع مرسلًا، وعد ذلك من الأغاليط الفاحشة. فخالف نفسه⁽¹⁾. كما في حديث (114). قال عنه: من رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه: منقطع؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه. وقال في حديث آخر⁽²⁾: ... فيه إرسال؛ عبد الجبار لم يسمع من أبيه.

ثانياً: التوصيات:

أقترح على طلبة العلم الباحثين في السنة النبوية؛ الكتابة في هذه الموضوعات:

1. منهج الإمام ابن المُلقِّن في نقد المتن من خلال كتاب "البدر المنير".

فلقد كان لابن المُلقِّن عناية بنقد المتن، ولم تقتصر على نقد الأسانيد، ولقد كان هذا ديدن العلماء قبله. وفي هذا دفع للشبهات التي أثبتت قديماً وحديثاً، حول اهتمام أئمة الحديث بالسند دون المتن.

2. منهج الإمام ابن المُلقِّن في مختلف الحديث من خلال كتاب "البدر المنير".

وهذا الموضوع ليس بعيداً عن الأول، فكليهما تكمن أهميته في الذب عن السنة المشرفة، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

3. كما أوصي بضرورة الاهتمام بتحقيق مؤلفات ابن المُلقِّن المخطوطة، خاصة كتب الشروح والتراجم.

وختاماً: هذا جهد المقل، وعمل المعترف بقصوره ...

(1) انظر: البدر المنير (106/4).

(2) البدر المنير (389/3).

وَيَأْبَى اللَّهُ الْعِصْمَةَ لِكِتَابٍ غَيْرِ كِتَابِهِ، وَالْمُنْصِيفُ مَنْ اغْتَفَرَ قَلِيلَ خَطَا الْمَرْءِ فِي كَثِيرِ صَوَابِهِ، وَاللَّهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يُوقِفَنَا لِصَوَابِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا اجْتِنَابَ أَسْبَابِ الزَّيْغِ وَالزَّلَلِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ لِمَنْ سَأَلَ، لَا يُخَيِّبُ مَنْ إِيَّاهُ رَجَا وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْ⁽¹⁾.

(1) القواعد لابن رجب (ص: 3).

الفهارس العامة

وفيه:

فهرس الآيات القرآنية.

فهرس الأحاديث.

فهرس الرواة.

ثبت المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات القرآنية

رقم الصفحة	السورة ورقم الآية	الآية
485	[البقرة: 83]	﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾
252، 251	[آل عمران: 97]	﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾.
أ	[النساء: 59]	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ...﴾
ج	[لقمان: 12]	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ...﴾
هـ	[الحجر: 9]	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾
53	[الدخان: 16]	﴿الْبَطْشَةُ الْكُبْرَى﴾
352	[الأعراف: 31]	﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾
412	[الأحزاب: 28 - 29]	﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ...﴾
431	[المطففين: 15]	﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾
431	[الأنبياء: 90]	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي...﴾
498	[الروم: 54]	﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ...﴾

فهرس الأحاديث

رقم	رقم	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
الصفحة	الصفحة			
208	209	المطلب بن حنطب	أَتَعَلَّمَ بِهَا قَبْرَ أَخِي، وَأَدْفِنُ إِلَيْهِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِي	1.
356	355	معاذ بن جبل	انْقُوا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: الْبَرَّازَ فِي ...	2.
58	57	عائشة	أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ...	3.
306	304	أنس	اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى وَلَمْ ...	4.
315	313	ابن عباس	إِذَا رَعَفَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيُنْصَرِفْ ...	5.
213	210	ابن عباس	إِذَا رَمَيْتُمُ الْجَمْرَةَ، فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ ...	6.
453	453	عائشة	إِذَا وَطِئَ الْأَدَى بِخُفَيْهِ، فَطَهِّرْهُمَا التُّرَابُ	7.
146	143	ابن عمر	أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ ، ثُمَّ احْسِمُوهُ ، ثُمَّ انْثُونِي بِهِ	8.
281	279	عائشة	أَعْلَنُوا هَذَا النِّكَاحَ ، وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ	9.
317	315	عمرو بن العاص	أَفَلَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَجِيءَ بِهِ ...	10.
402	401	معقل بن يسار	اقْرَءُوهَا عَلَى مَوْتَاكُمْ	11.
206	203	أبو هريرة	أَكْثَرَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ ...	12.
420	419	أبو أمامة	أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا يُصَلِّيَ مَعَهُ	13.
40	39	أبو سعيد الخدري	أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ ...	14.
173	170	ابن عمر	أَمَّا أَنْتِ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَأَخَذْتَ بِالْوُثْقَى ...	15.
283	281	ابن عباس	أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ أَحَدٍ أَنْ ...	16.
292	290	المغيرة بن شعبة	امْرَأَةُ الْمُفْقُودِ امْرَأَتُهُ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْخَبَرُ	17.
248	346	معاوية	أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا آتِيَ ...	18.
113	111	أبو هريرة	إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالًا وَلَمْ يُوصِ ...	19.
229	226	البراء بن عازب	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْمُقَدَّمِ، ...	20.
164	161	أم عمارة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَأَتَيْ بِإِنَاءٍ فِيهِ مَاءٌ قَدْرُ ثَلَاثِي	21.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
			الْمُدَّ	
311	309	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ النَّبُوءَةِ	22.
288	286	عبد الله بن أبي أوفى	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُومُ فِي الرَّكْعَةِ ...	23.
219	216	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوضَعُ لَهُ وَضُوءُهُ وَسِوَاكُهُ، ...	24.
83	82	أنس	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَّ، ...	25.
410	409	علي	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَيْرَ نِسَاءِ الدُّنْيَا ...	26.
269	267	أبو هريرة	إِنَّ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاغْسِلُوا ...	27.
199	196	عائشة	إِنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تُطْلِقُوا لَهَا أَسِيرَهَا، وَتَرُدُّوا عَلَيْهَا الَّذِي لَهَا	28.
222	219	علي	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ " نَهَى عَنْ أَنْيَةِ الذَّهَبِ ...	29.
92	90	سعيد بن العاص	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَانَ بْنَ ...	30.
117	116	بريدة بن الحصيب	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ...	31.
166	163	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ فِي ...	32.
162	159	عائشة	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِمِثْلِ هَذَا	33.
459	460	عمرو بن العاص	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَفْرَأَهُ خَمْسَ عَشْرَةَ ...	34.
360	359	مالك ابن الحويرث	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ ...	35.
447	447	ابن عمر	أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَتَعَارَّ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً	36.
422	422	جابر	أَنَّ فِي كُلِّ ثَلَاثَةِ إِمَامًا، أَوْ فِي ...	37.
418	417	معاذ بن أنس	إِنَّ لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عِبَادًا ...	38.
54	53	أبو مسعود البصري	إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ الْأُولَى ...	39.
181	178	أبو هريرة	إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ ...	40.
69	68		أنا عند ظن عبدي بي	41.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
116	115	ابن عباس	إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا...	42.
33	31	عائشة	إِنَّمَا كَانَ يُجْزِيكَ إِنْ رَأَيْتَهُ أَنْ تَغْسِلَ مَكَانَهُ...	43.
244	241	أنس	إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ، إِنَّمَا هُوَ أَبُوكَ وَغَلَامُكَ	44.
124	123	جابر	إِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى جَوَادِّ الطَّرِيقِ....	45.
432	432	عبد الرحمن بن عوف	أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي لَكُمْ فَرَطٌ، وَإِنِّي أُوصِيكُمْ...	46.
430	429	شداد بن أوس	بَكَى شُعَيْبُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُبِّ اللَّهِ حَتَّى عَمِيَ...	47.
196	193	أبو هريرة	بَلِ اللَّهُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ ...	48.
414	413	أبو أمامة	تَسَوَّكُوا؛ فَإِنَّ السَّوَاكَ مَطَهْرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ، ...	49.
104	97	أبو هريرة	تُعْرَضُ الْأَعْمَالُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ ...	50.
159	156	ابن عمر	تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا. وَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ	51.
271	269	ابن عباس	ثَلَاثُ هُنَّ عَلَيَّ فَرَائِضُ، وَهُنَّ لَكُمْ تَطَوُّعٌ ...	52.
375	374	أبو هريرة	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: ...	53.
278	276	عمر	الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ، وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ	54.
215	213	أبو هريرة	جِهَادُ الْكَبِيرِ، وَالصَّغِيرِ، وَالضَّعِيفِ...	55.
218	216	عائشة	جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ	56.
110	109	أنس	حُبَّبَ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا النِّسَاءُ وَالطِّيبُ...	57.
345	343	سعد بن أبي وقاص	الْحَدُّوا لِي لَحْدًا، وَأَنْصِبُوا عَلَيَّ اللَّبَنَ...	58.
255	253	سفينة	الخلافة ثلاثون سنة	59.
261	259	جد طلحة بن مصرف	دَخَلْتُ - يَعْنِي - عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ ...	60.
249	246	أم قيس بنت محسن	دَخَلْتُ بِابْنٍ لِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ...	61.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
77	76	عائشة	دَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَقُلْتُ: يَا أُمِّهِ اكْشِفِي لِي ...	62.
35	34	أبو هريرة	دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِسُؤَالِهِمْ...	63.
385	384	وائل بن حجر	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، ...	64.
187	184	عامر بن عمرو	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَنْى يَخْطُبُ عَلَى ...	65.
427	427	وابصة بن معبد	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، ...	66.
120	119	شقيق بن سلمة	رَأَيْتُ عُثْمَانَ وَعَلِيًّا يَتَوَضَّأَانِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا...	67.
330	328	جابر	رُشَّ عَلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَاءُ رَشًّا، قَالَ: ...	68.
202	199	عائشة	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ....	69.
252	249	أنس	الرَّأْدُ وَالرَّاحِلَةُ	70.
138	135	أم سليم	شَمِّي عَوَارِضَهَا، وَانْظُرِي إِلَى عُرْقُوبَيْهَا	71.
300	298	أبو طلحة	الصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَعَلَى ذِي ...	72.
345	242	عبد الله بن أبي أوفى	صَلَّى يَوْمَ بَشَرَ بِرَأْسِ أَبِي جَهْلٍ رَكَعَتَيْنِ	73.
117	116	عائشة	عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ ...	74.
285	283	عمرو بن العاص	عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهَا	75.
80	79	ابن عباس	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ	76.
81	79	ابن عباس	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طُهُرَةً لِلصَّائِمِ...	77.
282	280	محمد بن حاطب	فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ، الدُّفُ وَالصَّوْتُ	78.
135	133	ابن عباس	فَقِيهِ وَاحِدٌ أَشَدُّ عَلَى الشَّيْطَانِ	79.
184	181	الحارث بن عبد الله	فُلَانٌ ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: "مَا شَأْنُكَ؟" ...	80.
392	392	جابر	فِي الْخَيْلِ السَّائِمَةِ فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ تُؤَدِّيهِ	81.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
190	187	ابن عباس	فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ...	82.
190	187	ميمونة بنت كردم	فِي نَفْسِكَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ؟...	83.
462	463	أنس	قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ...	84.
298	296	عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ ...	85.
98	97	عائشة	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ	86.
46	45	السائب بن يزيد	كَانَ النَّدَاءُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوَّلَهُ...	87.
363	361	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ، قَالَ: ...	88.
256	253	أبو ברزة الأسلمي	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَكَعَ لَوْ ...	89.
263	261	ابن عباس	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَكُلُ طُهُورَهُ إِلَى أَحَدٍ...	90.
157	154	عائشة	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَنُّ وَعِنْدَهُ رَجُلَانِ...	91.
464	465	جابر	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ...	92.
407	406	ابن عباس	كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَيْفٌ قَائِمُهُ مِنْ فِضَّةٍ، ...	93.
224	221	عائشة	كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَسْتَاكُ، فَيُعْطِينِي ...	94.
135	134	أنس	كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَكَعَ	95.
440	440	أنس	كَانَ يَسْتَاكُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ	96.
197	194	أم سلمة	كَسُرَ عَظْمُ الْمَيْتِ كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ فِي الْإِثْمِ	97.
390	389	ابن عباس	كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ نَجْرَانِيَّةٍ...	98.
367	366	معاذ بن جبل	كِلَاهُمَا لَمْ يَأْمُرْنِي فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ	99.
130	128	أنس	كُنَّا نَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ	100.
71	70	جابر	كُنْتُ أَصَلِّي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،...	101.
346	344	عائشة	كُنْتُ أَصْنَعُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ آيَةٍ ...	102.
75	74	أنس	كُنْتُ فِي سِكَّةِ الْمَرِيدِ، فَمَرَّتْ جَنَازَةٌ مَعَهَا نَاسٌ كَثِيرٌ...	103.
435	435	أم عطية	كُنْتُ فِيمَنْ عَسَلَ أُمَّ كُنُومٍ بِنْتُ ...	104.
370	369	معاذ بن جبل	كَيْفَ تَقْضِي إِذَا عَرَضَ لَكَ قَضَاءٌ؟....	105.
379	378	عائشة	لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ	106.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
			وَالشَّاهِدِينَ	
119	117	أبو هريرة	لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ...	107.
49	48	علي	لَا تُعَذِّبُوا بَعْدَابَ اللَّهِ	108.
153	150	ابن مسعود	لَا تَقُولُوا هَكَذَا فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّلَامُ ...	109.
472	473	جبير بن مطعم	لَا تَمْنَعُوا أَحَدًا يَطُوفُ بِهَذَا الْبَيْتِ وَيُصَلِّي...	110.
444	444	جابر	لَا تُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ لِبَطْعَامٍ وَلَا لِغَيْرِهِ	111.
468	469	أبو ذر	لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ ...	112.
235	232	ابن عباس	لَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ	113.
237	234	عبد الله بن عمرو	لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى	114.
179	176	ابن عمر	لَا يَحِلُّ ثَمَنُ الْكَلْبِ، وَلَا حُلْوَانُ الْكَاهِنِ، وَلَا مَهْرُ الْبَغِيِّ	115.
373	372	عبد الله بن عمرو	لَا يَرْكَبُ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجٌّ، أَوْ مُعْتَمِرٌ،...	116.
69	68	جابر	لَا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ	117.
343	341	ابن عباس	اللَّحْدُ لَنَا وَالشَّقُّ لِغَيْرِنَا	118.
132	130	البراء بن عازب	لَزَوَالِ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ	119.
63	62	ابن مسعود	لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ الرَّبَا، وَمُؤْكَلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدِيَهُ	120.
276	274	واثلة بن الأصقع	لَقَدْ حَظَرْتُ وَاسِعًا، وَيَحَاكَ أَوْ وَيَلَاكَ	121.
170	167	عثمان بن أبي العاص	لَكُمْ أَنْ لَا تُحْشَرُوا، وَلَا تُعْشَرُوا، وَلَا ...	122.
352	351	ابن عباس	لِمَ خَلَعْتُمْ نِعَالَكُمْ؟"، قَالُوا: رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا...	123.
412	411	عائشة	لَمَّا أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ	124.
330	328	أبو بكرة	لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ	125.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
295	293		لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخْذِهَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ	126.
56	55	ابن عباس	لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ أَكُنْتُ قَاضِيَهُ...	127.
377	376	ابن عمر	لَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ حُرْمٌ إِلَّا فِي وَجْهِهَا	128.
397	396	أبو هريرة	لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرْسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ	129.
326	324	ابن عباس	لَيْسَ فِي الْبَقَرِ الْعَوَامِلِ صَدَقَةٌ،...	130.
274	272	أنس	لَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ	131.
425	424	جابر	مَا أَكَلَ لَحْمُهُ فَلَا بَأْسَ بِبَوْلِهِ	132.
291	289	ابن عباس	مَا تَرَاوَى عَلَيْهِ الْأَهْلُونَ ، وَلَوْ قَضَيْتُ مِنْ أَرَاكِ	133.
177	174	ابن عمر	مَا رَأَيْتُ أَحَدًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا، ...	134.
31	29	أنس	مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ، وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا	135.
321	319	أبو أيوب	مَا فَوْقَ الرُّكْبَتَيْنِ مِنَ الْعَوْرَةِ، ...	136.
233	230	أبو أيوب	الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ	137.
142	139	ابن عمر	الْمُتَلَاعِنَانِ إِذَا تَفَرَّقَا لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا	138.
361	360	ابن مسعود	مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةً فَلْيَحْمِلْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ...	139.
324	322	ابن عباس	مَنْ أَرَادَ شِرَاءَ جَارِيَةٍ أَوْ اشْتَرَاهَا...	140.
449	449	علي	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَخْرُجَ إِلَى الْعِيدِ مَا شِئَا...	141.
305	303	ابن عمر	مِنْ السُّنَّةِ تَذْلُكُ الْمَرْأَةِ مِنْ رَأْسِهَا...	142.
124	123	عثمان	مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي	143.
350	349	ابن عباس	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يَدْخُلِ...	144.
456	456	أبو هريرة	مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلَا طَهَّرَهُ اللَّهُ	145.
87	86	عياض بن حمار	مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَا عَدْلٍ أَوْ...	146.
102	101	عثمان	مَنْ يَشْتَرِي بِئْرَ رُومَةٍ فَيَجْعَلُ...	147.
334	332	ابن عباس	مَوْتُ غُرْبَةٍ شَهَادَةٌ	148.
94	93	جابر	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُجَصَّصَ الْقُبُورُ...	149.
61	60	أبو هريرة	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ	150.

رقم الصفحة	رقم الصفحة	الراوي الأعلى	طرف الحديث	رقم
			الغَزَرِ	
438	438	ابن عباس	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الرَّحْمَةِ	151.
381	380	سعيد بن المسيب	نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ	152.
107	106	جابر	هَذَا خَالِي فَلْيُرِنِي امْرُؤُ خَالَهُ	153.
42	41	ابن عباس	هَذِهِ الْقِنْلَةُ "، قُلْتُ لَهُ: مَا نَوَاحِيهَا؟...	154.
48	47	سلمة بن الأكوع	هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ "، قَالُوا: لَا؟؟؟	155.
265	263	ابن عباس	الْوُضُوءُ مِمَّا يَخْرُجُ وَلَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ	156.
89	88	عائشة	وَقَتَّ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ	157.
405	404	أبو هريرة	وَكَلَّ بِهِ سَبْعُونَ مَلَكًا، فَمَنْ قَالَ: ...	158.
338	335	أبو هريرة	يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُوها، فَإِنَّهُ...	159.
327	325	جابر	يَا أَيُّهَا النَّاسُ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ قَبْلَ أَنْ....	160.
227	224	رويفع بن ثابت	يَا رُوَيْفَعُ لَعَلَّ الْحَيَاةَ سَتَطُولُ بِكَ...	161.
397	396	سلمان الفارسي	يَا سَلْمَانُ كُلُّ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَقَعَتْ فِيهِ دَابَّةٌ ...	162.
340	339	ابن عمر	يَا مَعْشَرَ نِسَاءِ الْأَنْصَارِ، اخْتَضِبْنَ ...	163.
357	356	وائل بن حجر	يَرْفَعُ إِبْهَامِيهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى شَحْمَةِ أُذُنَيْهِ	164.
308	306	ابن عباس	يُورِثُ مَنْ حَيْثُ يَبُولُ	165.

فهرس الرواة المترجم لهم جرحاً وتعديلاً⁽¹⁾.

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
34	2	إبراهيم النَّخَعِي
458	146	إبراهيم بن المختار
338	106	إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدِرِ
334	105	إبراهيم بن بكر
441	141	إبراهيم بن كامجرا
366	136	إبراهيم بن محمد الفريابي
186	53	إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ
78	17	ابن أبي فديك
151	41	ابْنُ عَدِيٍّ
232	69	أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْيَعِيُّ
72	15	أَبُو الْأَحْوَصِ
364	116	أَبُو الْجَوْزَاءِ الْبَصْرِيُّ
335	105	أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ الْجَهْضَمِيُّ
65	13	أبو الزبير المكي
296	92	أَبُو الْعُشْرَاءِ الدَّارِمِي
277	84	أَبُو الْمَلِيحِ بْنِ أُسَامَةَ
416	131	أبو أمانة الباهلي
257	77	أَبُو بَرَزَةَ الْأَسْلَمِيُّ
62	12	أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
272	82	أَبُو جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ
180	51	أبو حازم الأشجعي

(1) الأسماء مرتبة حسب حروف المعجم .

رقم الحديث	رقم الصفحة	اسم الراوي
41	150	أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ
113	357	أَبُو سَعِيدِ الْحَمِيرِيِّ
117	368	أَبُو سَعِيدِ الْخَطِيبُ
91	293	أَبُو سَهْلٍ الْقَطَّانُ
96	310	أَبُو صَالِحٍ بَادَأُمُ
94	304	أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ
138	433	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِي الصَّفَّارُ
137	286	أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّمْلِيُّ
58	198	أَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ زَمْعَةَ
115	362	أَبُو عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ
127	404	أَبُو عَثْمَانَ، وَلَيْسَ بِالنَّهْدِيِّ
39	143	أَبُو عَلِيٍّ ابْنِ الصَّوَّافِ
118	371	أَبُو عَوْنٍ النَّقَّيِّ
16	77	أَبُو غَالِبٍ الْبَاهِلِيُّ
9	55	أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ
54	188	أَبُو مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ
99	318	أَبُو نُعَيْمٍ النَّخَعِيِّ
126	397	أَبُو هَاشِمٍ عَبْدِ الْغَافِرِ بْنِ سَلَامَةَ
146	458	أَبُو هِنْدٍ الْفِرَاسِيِّ
18	82	أَبُو يَزِيدَ الْخَوْلَانِيُّ
96	309	أَبُو يُوسُفَ الْقَاضِي
126	400	أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْأَخِيلِ
101	324	أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْفَارِسِيِّ
17	78	أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ الْمَصْرِيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
55	9	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ
393	125	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْزَانِيُّ
317	99	أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّزَّاسِيُّ
119	32	أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ
318	99	أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ بْنِ شَجَرَةَ
185	53	أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِوَسَّ
171	48	أَحْمَدُ بْنُ مَنُجُوفٍ
433	138	أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ بْنِ خَالِدٍ
47	6	أَدَمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ
275	83	إِسْحَاقُ بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ يُونُسَ
344	108	إِسْحَاقُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الطَّالْقَانِي
322	100	إِسْحَاقُ بْنُ بُهْلُولٍ بْنِ حَسَّانَ
423	134	إِسْحَاقُ بْنُ خَالِدٍ الْبَالَسِي
139	38	إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ السَّلُولِي
43	5	إِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ
279	85	إِسْرَائِيلُ بْنُ يُونُسَ
41	3	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ
253	76	إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَرَّانِي
374	119	إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَّا الْخُلْفَانِيُّ
430	137	إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بَنْدَارِ الْإِسْطَرَبَادِي
93	22	إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ
450	144	إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَّارِي
395	125	إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ بَحْرِ الْكَرْمَانِي
34	2	الْأَسَدُ بْنُ قَيْسٍ النَّخْعِي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
207	61	الأَعْمَشُ سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ
90	21	أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ
250	75	أُمُّ قَيْسٍ بِنْتُ مُحْصَنٍ
261	78	أُمِيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ
160	44	الأَوْزَاعِي
468	149	أَيُّمُنُ بْنُ نَابِلٍ
51	8	أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ
378	120	أَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الْجَمَلِ
430	137	بَحِيرُ بْنُ سَعْدٍ
364	116	بُدَيْلُ بْنُ مَيْسَرَةَ
134	36	الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ
118	31	بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْبِ
374	119	بِشْرُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
400	126	بِشْرُ بْنُ مَنْصُورٍ السَّلِيمِيُّ
368	117	بِشْرُ بْنُ مُوسَى
374	119	بَشِيرِ بْنِ مُسْلِمٍ
169	47	بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ
246	74	بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ الْبَصْرِيُّ
219	65	بَهْرُ بْنُ حَكِيمٍ
322	100	بُهْلُولُ بْنُ حَسَّانَ بْنِ سِنَانٍ
32	1	ثَابِتُ الْبَنَانِي
103	25	ثُمَامَةُ بْنُ حَزْنٍ
99	24	ثَوْرُ بْنُ يَزِيدٍ
72	15	جَابِرُ بْنُ سَمْرَةَ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
396	125	جعفر الصادق
57	10	جَعْفَرُ بْنُ أَبِي وَحْشِيَّةَ
421	133	جعفر بن الزبير
209	62	حاتم بن إسماعيل
312	97	حاجب بن أحمد الطوسي
185	53	الحارث المخزومي
460	147	الحارث بن سعيد العنقي
451	144	الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني
185	53	الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة
371	118	الحارث بن عمرو
270	81	الحارث بن وحيه
364	116	حارثة بن أبي الرجال
238	72	حبيب المعلم
193	55	حبيب بن أبي ثابت
165	46	حبيب بن زيد
299	93	حجاج بن محمد المصيصي
356	113	حرمة بن يحيى
346	109	حزمي بن عمار
347	109	حريش بن الخريت
448	143	حسام بن مصك
275	83	حسن بن سياه
128	34	الحسن بن أبي الحسن يسار
332	104	الحسن بن الجهم بن جبلة
275	83	الحسن بن الخضر

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
72	15	الحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ
151	41	الحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ
214	63	الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعُزَيْيُ
84	19	الحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَوَانِي
349	110	الحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِي
407	129	الحسين بن إسحق
332	104	الحُسَيْنُ بْنُ الْفَرَجِ الْخِيَّاط
111	28	الحُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى الْقُومَسِي
118	31	حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ
338	106	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَبِي الْعَطَّافِ
370	118	حَفْصُ بْنُ عُمَرَ بْنِ سَخْبَرَةَ
344	108	حَكَّامُ بْنُ سَلَمٍ
60	11	الحَكَمُ بْنُ عَتِيبَةَ
203	60	حمَّادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ
108	27	حمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ
62	12	حمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ
32	1	حمَّادُ بْنُ زَيْدٍ
85	19	حمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ
85	19	حُمَيْدُ الطَّوِيلِ
406	128	حُمَيْدُ بْنُ أَبِي سَوِيَّةَ
470	150	حميد بن قيس المكي
262	78	حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ
463	148	حَنْظَلَةُ السَّدُوسِي
439	140	خَارِجَةُ بْنُ مُصَنَّبٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
381	121	خَالِدُ بْنُ الْوَضَّاحِ
281	86	خَالِدُ بْنُ إِلْيَاسَ
88	20	خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ
400	126	خالد بن عمرو أبو الأخيل
341	107	خَالِدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرَشِيِّ
99	24	خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ
34	2	خالد بن مهران الحذاء
216	64	خالد بن يزيد الجمحي
34	2	خالد بن يزيد الطحان
423	134	خُصَيْفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَزَرِي
439	140	خَلْفُ بْنُ أَيُّوبَ
81	18	الدَّارِمِيُّ
76	16	داودُ بْنُ معاذ
436	139	داود من بني عروة بن مسعود
428	136	راشد بن أبي راشد
55	9	رَبِيعُ بْنُ حِرَاشٍ
99	24	رَبِيعَةُ بْنُ عَمْرِو الْجُرَشِيِّ
418	132	رَشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ
229	68	رُؤَيْفُ بْنُ ثَابِتٍ
175	49	زَائِدَةُ بْنُ قُدَّامَةَ أَبُو الصَّلْتِ
419	132	زَيَّانُ بْنُ فَائِدٍ الْمَصْرِي
381	121	الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ
219	65	زُرَّارَةُ بْنُ أَوْفَى
327	102	زَكْرِيَّا بْنُ يَحْيَى الْوَاسِطِيُّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
62	12	زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ
126	34	زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمِيمِي
55	9	زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ
283	87	زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ الطُّوسِيّ،
34	2	زياد بن كليب
323	100	زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
41	4	زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ
243	73	سَالِمُ بْنُ دِينَارٍ
127	34	سالم بن عبد الله الخياط
47	6	السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ
410	130	سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ
219	65	سَعْدُ بْنُ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ
399	126	سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الزُّبَيْدِيِّ
453	145	سعيد بن أبي سعيد المقبري
254	76	سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مِهْرَانُ
41	4	سعيد بن أبي مريم
216	64	سعيد بن أبي هلال
279	85	سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ
103	25	سَعِيدُ بْنُ إِيَاسٍ
458	146	سَعِيدُ بْنُ ثَوْبَانَ
57	10	سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ
258	77	سعيد بن جُمهَانَ
322	100	سَعِيدُ بْنُ رَاشِدٍ
210	62	سَعِيدُ بْنُ سَالِمِ الْمَكِّيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
102	25	سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ الضُّبَيْيُّ البَصْرِيُّ
154	42	سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
426	135	سعيد بن عثمان الأهوازي.
93	22	سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ
78	17	سفيان بن دينار التَّمَار
59	11	سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِي
250	75	سفيان بن عيينة
368	117	سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ
111	28	سَلَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ
182	52	سَلْمَانُ الْأَعْر
49	7	سلمة بن الأكوع
247	74	سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ
41	3	سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ
214	63	سلمة بن كُهَيْلٍ الحضرمي
316	98	سليمان بن أرقم البصري
172	48	سُلَيْمَانُ بْنُ الْجَارُودِ
134	36	سُلَيْمَانُ بْنُ الْجَهْمِ
174	49	سُلَيْمَانُ بْنُ تَوْبَةَ بْنِ زِيَادٍ
32	1	سليمان بن حرب
403	127	سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْخَانَ
70	14	سُلَيْمَانُ بْنُ مَعْبُدٍ
154	42	سُلَيْمَانُ بْنُ مِهْرَانَ
72	15	سماك بن حرب
419	132	سَهْلُ بْنُ مُعَاذٍ بْنِ أَنَسٍ الْجَهَنِي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
131	35	سَهْلُ بْنُ يُونُسَ
105	26	سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ
293	91	سَوَّارُ بْنُ مُصَنَّبٍ
463	148	سويد بن نصر بن سويد
81	18	سَيَّارُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
272	82	شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ
430	137	شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ
169	47	شُرَيْحُ بْنُ يَزِيدٍ
60	11	شُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ
386	123	شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي شَرِيكٍ
266	80	شعبة بن دينار
247	74	شُعْثَاءُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
169	47	شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْرَةَ
216	64	شعيب بن الليث بن سعد
239	72	شُعَيْبُ بْنُ مُحَمَّدٍ
178	50	شُعَيْبُ صَاحِبِ الطَّيَالِسَةِ
124	33	شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ
228	68	شَيْبَانُ بْنُ أُمَيَّةَ
228	68	شَيْمُ بْنُ بَيْتَانَ
353	112	صَالِحُ بْنُ بَيَانَ
291	90	صَالِحُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ
374	119	صالح بن عمر
293	91	صَالِحُ بْنُ مَالِكٍ
306	95	صَالِحُ بْنُ مُقَاتِلٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
318	99	صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ بْنِ خَلْفٍ
105	26	الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ
286	88	ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ
178	50	طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ
369	117	طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيُّ
433	138	طلحة بن جبر الأنصاري
262	78	طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ
64	13	طَلْحَةُ بْنُ نَافِعِ الْإِسْكَافِ
364	116	طَلْقُ بْنُ عَنَامٍ
388	123	عاصمُ بْنُ كُلَيْبٍ
188	54	عامر بن عمرو
264	79	عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ
165	46	عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ
322	100	عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ
102	25	عَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدوري
344	108	عبدُ الأعلى بن عامرِ الثعلبي
359	114	عبدُ الجبَّارِ بنُ وائِلٍ
159	44	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبرَاهِيمَ الدَّمَشْقِيُّ
94	23	عبدُ الرحمنِ بنُ الأسود
291	90	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ النَّبِيلَمَانِيِّ
234	70	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّائِيَةِ
117	30	عبد الرحمن بن القاسم
122	33	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ
332	104	عبد الرحمن بن جابر الأنصاري

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
468	149	عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي
234	70	عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعَادَ
423	134	عبد الرحمن بن عبد الله الأنباري
41	3	عبد الرحمن بن هرمز الأعرج
60	11	عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّام
364	116	عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ
334	105	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ
423	134	عبد العزيز بن عبد الرحمن
457	146	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
147	40	عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدراوردي
223	66	عَبْدُ الْكَبِيرِ بْنُ عَبْدِ الْمَحْجِدِ
185	53	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخْزُومِيُّ
289	89	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى
62	12	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ
368	117	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّثِيمِ بْنِ عَيْسَى الْحُمَيْدِيُّ
470	150	عبد الله بن المؤمل
332	104	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ
99	24	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخَرَيْبِيُّ
41	3	عبد الله بن ذكوان
236	71	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدٍ
192	55	عبد الله بن رجاء
198	58	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ
454	145	عبد الله بن سمعان
236	71	عبد الله بن طاوس

رقم الحديث	رقم الصفحة	اسم الراوي
56	193	عبدُ الله بن عبد الرحمن الطائفي
136	428	عبد الله بن عثمان بن عطاء
97	313	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَرَّرٍ
103	329	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَدَوِيُّ
71	235	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ النيسابوري
112	353	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن عَبْدِ الْعَزِيزِ
49	175	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ عَقِيلٍ
140	439	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بنِ نَصْرِ الرَّمْلِيُّ.
122	381	عبد الله بن مسلمة القعنبي
147	460	عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنْبِتٍ
51	180	عبد الله بن وهب
140	439	عَبْدُ الْمُجِيدِ بن سُهَيْلٍ
129	408	عبد الملك بن أبي سليمان
5	43	عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج
104	332	عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَبِي عَوْنٍ
37	136	عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ
141	441	عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية
62	211	عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ نَجْدَةَ
5	43	عبد بن حميد
33	124	عَبْدَةُ بْنُ أَبِي لُبَابَةَ
84	277	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ الْهَذَلِيُّ
131	415	عبيد الله بن زحر
143	448	عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد المجيد
12	63	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
120	32	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ
433	138	عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى
362	115	عُبَيْدُ بْنُ نِسْطَاسٍ
341	107	عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ
349	110	عُبَيْدَةَ بْنُ حَسَّانٍ
415	131	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ
172	48	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاصِ
64	13	عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ
327	102	عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَمْعَانَ
185	53	عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ
349	110	عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّرَائِفِيِّ
212	62	عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ
158	43	عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ
346	109	عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ النُّمَيْرِيِّ
43	5	عطاء بن أبي رباح
284	87	عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ
323	100	عطاء بن يسار الهلالي
51	8	عِكْرِمَةُ مَوْلَى بْنِ عَبَّاسٍ
76	16	الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ
113	29	الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
265	79	عَلْقَمَةُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ
34	2	علقمة بن قيس بن عبد الله النَّخَعِيِّ
421	133	علي بن إسحاق المروزي
253	76	علي بن العباس المَقَانِعِيِّ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
180	51	عَلِيُّ بْنُ رَبَاحٍ الْمَصْرِي
279	85	عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ
279	85	عَلِيُّ بْنُ سَالِمِ بْنِ ثَوْبَانَ
301	94	عَلِيُّ بْنُ سَعِيدِ الرَّازِيِّ
283	87	عَلِيُّ بْنُ عَاصِمِ بْنِ صُهَيْبٍ
344	108	عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى
232	69	عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ
408	129	عَلِيُّ بْنُ عُرْوَةَ
410	130	عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ الْبَرِيدِ
415	131	علي بن يزيد الألهاني
139	38	عُمَارَةُ بْنُ زَادَانَ
302	94	عمر بن أيوب الموصلي
334	105	عمر بن ذر
411	130	عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ
125	34	عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ
468	149	عمرو بن الحارث المصري
426	135	عمرو بن الحُصَيْنِ الْعُقَيْلِيِّ
239	72	عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ
78	17	عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ هَانِيٍّ
99	24	عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ الْفَلَّاسِ
50	11	عَمْرُو بْنُ قَيْسِ الْمُلَائِيِّ
262	78	عمرو بن كعب
408	129	عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ
93	22	عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
158	43	عَنْبَسَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ
120	32	عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ
228	68	عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ
89	20	عِيَّاضُ بْنُ حِمَارٍ
41	4	عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ
324	101	عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ
285	88	عِيسَى بْنُ يُونُسَ
281	86	عِيسَى بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ
396	125	عُورُكُ بْنُ الْخَضِرِ
353	112	فُرَاتُ بْنُ السَّائِبِ
143	39	فَرَوَةَ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ
266	80	الْفَضْلُ بْنُ الْمُخْتَارِ
358	114	فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ
415	131	القاسم بن عبد الرحمن
78	17	الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ
50	11	الْقَاسِمُ بْنُ مُحْيِمَةَ
455	145	الققعاق بن حكيم
211	62	كثيرُ بْنُ زَيْدٍ
225	67	كثيرُ بْنُ عَبْدِ الْفُرْشِيِّ
389	123	كُلَيْبُ بْنُ شَهَابٍ
262	78	لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ
396	125	اللَّيْثُ بْنُ حَمَّادٍ
437	139	ليلى بنت قانف الثقفية
41	3	مالك بن أنس

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
360	114	مالك بن الحُوَيْرِثِ
269	81	مَالِكُ بْنُ دِينَارٍ
108	27	مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ
163	45	مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ
426	135	مُحَارِبُ بْنُ دَثَّارٍ السدوسي
185	53	مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى
185	53	مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْأَنْطَاكِي
216	64	مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ
353	112	مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي سَمِينَةَ
200	59	مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ
438	140	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ قُتَيْبَةَ
368	117	مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ كُوَيْتِ بْنِ بَرْهَارِيٍّ
312	97	مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْعَلَوِيِّ
307	95	مُحَمَّدُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْقُرَيْشِ
310	96	مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ
64	13	مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ
50	8	محمد بن الفضل السدوسي
441	141	محمد بن الفضل بن عطية
293	91	مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ جَابِرٍ
151	41	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُتَوَكِّلِ
448	143	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الزَّيْنِ
152	41	مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِ
93	22	مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ
454	145	محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
421	133	محمد بن بكار
43	5	محمد بن بكر البرساني
289	89	مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ
41	4	محمد بن جعفر الأنصاري
445	142	مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ بَزِيعٍ
313	97	مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادِ الْأَبْيُورِدِيِّ
458	146	محمد بن حُمَيْدِ بْنِ حِيَانَ
400	126	مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ سُهَيْلٍ
94	23	مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ
351	111	مُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الْعَلَابِيُّ
143	39	مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ
275	83	مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَبِيبٍ
120	32	مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ
293	91	مُحَمَّدُ بْنُ شُرْحَبِيلَ
414	131	مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورٍ
454	145	محمد بن عائد الدمشقي
291	90	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ
147	40	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ
460	147	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْبَرْقِيِّ
278	85	محمد بن عبد الله بن الزبير
225	67	مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى
162	45	مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الطَّنَافَسِيِّ
319	99	مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْعَزْزَمِيِّ
411	130	مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
196	57	مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ التَّنُوخِيِّ
143	39	مُحَمَّدُ بْنُ عُمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ
207	61	مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
332	104	مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيِّ
158	43	مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ نَجِيحٍ
334	105	محمد بن كثير العبدي
325	101	مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ سُلَيْمٍ الْفَرَطِيِّ
306	95	مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنِ حَفْصٍ
47	6	مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزَّهْرِيِّ
198	58	مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنِ رَبِيعٍ
395	125	مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَارِثِيِّ
445	142	مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ
324	101	مُحَمَّدُ بْنُ نُوحٍ
182	52	مُحَمَّدُ بْنُ وَهْبٍ بْنِ عَطِيَّةَ
105	26	مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الذَّهَلِيِّ
47	6	محمد عبد الرحمن بن أبي ذئب
81	18	مَحْمُودُ بْنُ خَالِدٍ
454	145	محمود بن خالد بن يزيد السلمي أبو علي الدمشقي
327	102	مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَاسِطِيِّ
182	52	مَرْزُوقُ بْنُ أَبِي الْهَدَيْلِ
133	36	مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ الْأُمَوِيُّ
82	18	مَرْوَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيِّ
193	56	مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ
88	20	مُسَدَّدُ بْنُ مُسْرَهَدٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
192	55	المسعودي
223	66	مُسْلِمُ بْنُ حَاتِمٍ
421	133	مسلمة بن علي
303	94	مَصَادُ بْنُ عَقْبَةَ
260	78	مُصَرِّفُ بْنُ عَمْرٍو
434	138	مصعب بن عبد الرحمن
374	119	مُطَرِّفُ بْنُ طَرِيفٍ الْحَارِثِيُّ
88	20	مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ
160	44	المُطَلِّبُ بْنُ حَنْطَبٍ
264	79	مُطَهَّرُ بْنُ الْهَيْثَمِ
232	69	مُعَاذُ بْنُ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِي
262	78	مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ
180	51	مَعْرُوفُ بْنُ سُؤَيْدٍ
445	142	مُعَلَّى بْنُ يَعْنَى ابْنِ مَنصُورٍ
41	3	المغيرة الحزامي
293	91	المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ
228	68	المُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ
306	95	مقاتل بن صالح
391	124	مِقْسَمُ بْنُ بَجْرَةَ
48	7	مكي بن إبراهيم
266	80	مِنْذَلُ بْنُ عَلِيٍّ
55	9	مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ
70	14	مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ
163	45	موسى الجهتي

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
88	20	مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِي
307	95	مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ
454	145	موسى بن عقبة
354	112	مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ
194	56	مَيْمُونَةُ بِنْتُ كَرْدَمَ
357	113	نافع بن يزيد الكلاعي
381	121	نَافِعُ بْنُ مَيْسَرَةَ
165	46	نَسِيبَةُ بِنْتُ كَعْبٍ
131	35	نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِي
265	79	نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ الضُّبَيْعِيُّ
436	139	نوح بن حكيم الثقفي
301	94	هارون مَحَلَّة
223	66	هُبَيْرَةُ بْنُ يَرِيمَ
335	105	الْهُذَيْلُ بْنُ الْحَكَمِ
90	21	هَشَامُ بْنُ بَهْرَامَ
85	19	هَشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ
158	43	هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ
133	36	هَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ
64	13	هَشِيمُ بْنُ بَشِيرٍ
188	54	هلالُ بْنُ عامرٍ
289	89	هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى الْعُوذِي
429	136	وابِصَةُ بن معبد
277	84	وَاتِلَةُ بْنُ الْأَسْفَعِ
439	140	وارث بن الفضل

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
70	14	وَأَصِلُّ، مَوْلَى أَبِي عُبَيْدَةَ
360	114	وَأَيْلُ بْنُ حُجْرٍ
214	63	وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ
329	103	الْوَلِيدُ بْنُ بُكَيْرٍ أَبُو خَبَابٍ
88	20	وَهَيْبُ بْنُ خَالِدِ بْنِ عَجَلَانَ
303	94	يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ
102	25	يَحْيَى بْنُ أَبِي الْحَجَّاجِ
175	49	يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ
163	45	يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ
351	111	يَحْيَى بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْمَدَنِيِّ
426	135	يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ الْبَجَلِيِّ
211	62	يَحْيَى بْنُ الْفَضْلِ
346	109	يَحْيَى بْنُ حَكِيمِ الْمُقَوِّمِ
455	145	يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ بْنِ وَاقدِ الْحَضْرَمِيِّ
257	77	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْعَطَارِ
62	12	يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَانِ
160	44	يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَابِلِيِّ
398	126	يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْحِمَصِيِّ
341	107	يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ بْنِ هَاشِمِ الْخَفَافِ
418	132	يَحْيَى بْنُ غَيْلَانَ
154	42	يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ صَاعِدٍ
34	2	يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النِّيسَابُورِيِّ
341	107	يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبِ الْمَصْرِيِّ
391	124	يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ

رقم الصفحة	رقم الحديث	اسم الراوي
49	7	يزيد بن أبي عبيد
228	68	يزيد بن خالد الهمداني
147	40	يزيد بن عبد الله بن خُصيفة
193	56	يزيد بن مقسم
203	60	يزيد بن هارون
147	40	يعقوب بن إبراهيم
436	139	يعقوب بن إبراهيم بن سعد
441	141	يوسف بن خالد بن عمير السَّمْتِي
236	71	يوسف بن سعيد بن مسلم
321	100	يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول
223	66	يونس بن أبي إسحاق السبيعي

فهرس الأعلام

م	اسم العلم	رقم الصفحة
1.	ابن السكن	166
2.	ابن بشران	447
3.	ابن حجّي	14
4.	ابن سيد الناس	6
5.	ابن عَقْدَة	144
6.	أبو البقاء السبكي	15
7.	أبو الحجاج المزي	6
8.	أبو الفتح الأزدي	97
9.	أبو الفتح الميذومي	6
10.	أبو القاسم الأزهرى	331
11.	أبو حيّان الأندلسي	6
12.	أبو خليفة الجُمحي	84
13.	أبو زرعة العراقي	7
14.	أبو عبد الله المروزي	53
15.	أبو علي اللؤلؤي	77
16.	أبو مُسْهَر	461
17.	الأقفهسي	14
18.	بدر الدين بن جماعة	7
19.	البرديجي	232
20.	تقي الدين السبكي	6
21.	حمزة بن محمد الكناني	344
22.	الرافعي	18

م	اسم العلم	رقم الصفحة
23.	زُنَيْج	456
24.	زَيْنُ الدِّينِ الْكِنَانِي	6
25.	سبط ابن العجمي	7
26.	عبدان الأهوازي	144
27.	العزّ القُدسي	7
28.	الْعَلَائِي	6
29.	عَلِيّ بن عمر ابن الملقن	7
30.	الْقَرَائِي	7
31.	قطب الدين القُسْطَلَانِي	7
32.	المُحِبُّ البُهوتِي	7
33.	مُطَيِّن	250
34.	مُعْطَاي	6
35.	المُغِيرَةُ بن مِقْسَمِ الضبي	63
36.	المقرِيزي	7
37.	المُنْذَرِي	83

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلَمُ، تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (756هـ)، تحقيق كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992م.
2. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر بن سليم البوصيري (840هـ)، تحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 1999م.
3. إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق إشراف زهير بن ناصر الناصر، الطبعة الأولى، 1415 هـ - 1994م.
4. إثبات عذاب القبر وسؤال الملكين، أحمد بن الحسين بن موسى الخُسْرُو جَرْدِي، أبو بكر البيهقي (458هـ)، شرف محمود القضاة، دار الفرقان - عمان الأردن، الطبعة الثانية، 1405هـ.
5. أثر اختلاط سعيد بن أبي عروبة على مروياته في الكتب الستة، ضمن سلسلة " أنيس المحدث"، الأستاذ الدكتور نافذ حسين حماد، دار النوادر، الطبعة الأولى 1434هـ - 2013م.
6. أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، ماهر ياسين الفحل، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000م.
7. الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد " ابن أبي عاصم" (287هـ)، باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية - الرياض، الطبعة الأولى، 1411 هـ - 1991م.
8. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم البُستي (354هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (739 هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.
9. أحكام الجنائز، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب الإسلامي، الطبعة الرابعة، 1406 هـ - 1986م.

10. الأحكام الشرعية الكبرى، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (582هـ)، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1422هـ - 2001م.
11. الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (582هـ)، تحقيق حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، 1416هـ - 1995م.
12. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (259هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، فيصل آباد، باكستان.
13. أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني (430هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990م.
14. أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، أحمد بن أبي خيثمة (279هـ)، تحقيق إسماعيل حسن حسين، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى 1997م.
15. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، محمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي (272هـ)، تحقيق عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر - بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ.
16. اختصار علوم الحديث، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
17. اختلاف أقوال النقاد في الرواة المختلف فيهم مع دراسة هذه الظاهرة عند ابن معين، سعدي بن مهدي الهاشمي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
18. الآداب، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرُو جُردي، أبو بكر البيهقي، علق عليه أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988م.
19. آراء المحدثين في الحديث الحسن لذاته ولغيره، خالد منصور الدريس، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، (1420هـ).
20. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (923هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، 1323 هـ.

21. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله بن أحمد "أبو يعلى الخليلي" (446هـ)، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ .
22. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985 م.
23. الاستنكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (463 هـ)، تحقيق سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
24. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي (463هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992 م .
25. أسد الغابة، علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم الجزري، عز الدين ابن الأثير (630هـ)، دار الفكر - بيروت، 1409 هـ - 1989 م.
26. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة "الموضوعات الكبرى"، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (1014هـ)، تحقيق محمد الصباغ، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة - بيروت.
27. أشهر وجوه نقد المتن عند شيخ الإسلام ابن تيمية، بدر الدين العماش، مجلة جامعة أم القرى ج (117) ع (33)، ربيع الأول 1426 هـ.
28. الإصابة في تمييز الصحابة، علي بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1415 هـ.
29. الإعلام بسنته عليه السلام، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكري (762هـ)، تحقيق كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
30. الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط، إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي "سبط ابن العجمي" (841هـ)، تحقيق علاء الدين علي رضا، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، 1988 م.

31. الإقناع، محمد بن إبراهيم بن المنذر (319هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد العزيز الجبرين، الطبعة الأولى، 1408 هـ.
32. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطي بن قليج الحنفي (762هـ)، تحقيق أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديث للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.
33. الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، علي بن هبة الله بن مأكولا (475هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 1411هـ-1990م.
34. الإلزامات والتتبع، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (385هـ)، تحقيق مقبل بن هادي الوداعي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1405 هـ - 1985م.
35. الأم، محمد بن إدريس الشافعي (204هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1410هـ-1990م.
36. الأماكن؛ أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي (584هـ)، تحقيق حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، 1415 هـ.
37. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، محمد بن علي بن وهب " ابن دقيق العيد " (702هـ)، تحقيق سعد بن عبد الله آل الحميد، دار للنشر والتوزيع.
38. إنباء الغمر بأبناء العمر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ-1969م.
39. الأنساب، عبد الكريم بن محمد السمعاني المروزي (562هـ)، عبد الرحمن المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962م.
40. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، علي بن سليمان المرداوي (885هـ)، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

41. الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر (463هـ)، تحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، أضواء السلف - السعودية، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
42. الأهلوال، عبد الله بن سفيان بن قيس المعروف بابن أبي الدنيا (281هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، مكتبة آل ياسر - مصر، 1413هـ.
43. الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، محمد بن إبراهيم بن المنذر (319هـ)، تحقيق أبو حماد صغير أحمد، دار طيبة، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
44. الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني رحمه الله تعالى، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، علق عليه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
45. بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن ابن عبد الهادي ابن الميرد (909هـ)، تحقيق روحية السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
46. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1408هـ - 1988م.
47. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني (1250هـ)، دار المعرفة - بيروت.
48. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين ابن الملقن (804هـ)، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة الأولى 1425هـ-2004م.
49. بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن محمد بن داهر المعروف بابن أبي أسامة (282هـ)، تحقيق حسين الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.

50. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن هبة الله بن أبي جرادة "ابن العديم" (660هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر.
51. البناية شرح الهداية، محمود بن موسى بن حسين "العيني" (855هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1420 هـ - 2000م.
52. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (628هـ)، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
53. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (233هـ)، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1399هـ - 1979م.
54. تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون (233هـ)، أحمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
55. تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس (347هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421 هـ.
56. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف - القاهرة، الطبعة الخامسة.
57. تاريخ أسماء الثقات، عمر بن أحمد بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (385هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.
58. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، 2003 م.
59. التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (256هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث - حلب، القاهرة.
60. تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، محمد بن جرير بن غالب الطبري (310هـ)، دار التراث - بيروت، الطبعة الثانية - 1387 هـ.
61. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (256هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن.

62. تاريخ المدينة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة (262هـ)، تحقيق فهد محمد شلتوت، 1399 هـ.
63. تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (427هـ)، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة 1407 هـ - 1987م.
64. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (571هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ - 1995م.
65. تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحدثيها وذكر قُطّانها العلماء من غير أهلها ووارديها " تاريخ بغداد"، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب (463هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2002م.
66. التحرير في المعجم الكبير، عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (562هـ)، تحقيق منيرة ناجي سالم، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، الطبعة الأولى، 1395 هـ - 1975م.
67. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (1353هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
68. تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم ابن العراقي " أبو زرعة" (826هـ)، تحقيق عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض.
69. تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (804هـ)، تحقيق عبد الله بن سعاف اللحياني، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1406 هـ.
70. تحفة المودود بأحكام المولود، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (751هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة الأولى، 1391 هـ - 1971م.
71. التحقيق في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي (597هـ)، تحقيق سعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1415 هـ.
72. تخريج أحاديث علوم الدين للعراقي، استخراج أبو عبد الله الحداد، دار العاصمة للنشر بالرياض، الطبعة الأولى 1048 هـ - 1987 م.

73. التذليل والمدلسون، حماد بن محمد الأنصاري (1418هـ)، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
74. تذكرة الحفاظ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.
75. التذكرة في علوم الحديث، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين ابن الملقن (804هـ)، علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م
76. التذنيب في الفروع على الوجيز للغزالي، عبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004 م
77. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي زكي الدين المنذري (656هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
78. تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى 1423هـ.
79. تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (303هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1369هـ.
80. تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى، 1996م.
81. التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف بن سعد، أبو الوليد الباجي (474هـ)، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.
82. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتذليل "طبقات المدلسين"، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عاصم القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983م.
83. التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوزه، محمد بن حبان بن أحمد البُستي (354هـ)، ترتيب الأمير علي بن بلبان

- (739هـ)، مؤلف التعليقات الحسان محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار با وزير للنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424 هـ - 2003م.
84. التفسير من سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور بن شعبة (227هـ)، تحقيق سعد بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.
85. تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1986م.
86. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
87. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني بن شجاع المعروف بابن نقطة الحنبلي (629هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1408 هـ - 1988 م .
88. التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.
89. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.
90. تلخيص كتاب الموضوعات لابن الجوزي، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، مكتبة الرشد - شركة الرياض، الطبعة الأولى، 1419 هـ - 1998م.
91. تلخيص المتشابه في الرسم، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق سؤينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، 1985 م.
92. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، دار الراية، الطبعة الخامسة.

93. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر (463هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ.
94. تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، المكتبة التجارية الكبرى - مصر، 1389 هـ - 1969 م.
95. التَّنْوِيرُ شرح الجامع الصغير، محمد بن إسماعيل بن صلاح، الكحلاني ثم الصنعاني، (1182هـ)، تحقيق محمد إسحاق، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011 م.
96. تهذيب الآثار، محمد بن جرير بن غالب، أبو جعفر الطبري (310هـ)، علي رضا، دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995 م.
97. تهذيب الأسماء واللغات، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، عنيت بنشره شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
98. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.
99. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (742هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.
100. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، (370هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 2001 م.
101. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله بن مجاهد الشهير بابن ناصر الدين (842هـ)، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1993 م.
102. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري "ابن الملقن"، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط - جمعة فتحي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الطبعة الأولى 1429 هـ - 2008 م.

103. التيسير بشرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين "المنأوي" (1031هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
104. الثقات، محمد بن حبان البُستي (354هـ)، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، 1393 هـ - 1973م.
105. جامع البيان في تفسير القرآن، محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري (310هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
106. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلي بن عبد الله العلاني (761هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ - 1986م.
107. جامع المسانيد والسنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1419 هـ - 1998 م.
108. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه "صحيح البخاري"، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256 هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
109. الجامع في الحديث، عبد الله بن وهب بن مسلم (197هـ)، تحقيق مصطفى أبو الخير، دار ابن الجوزي - الرياض، الطبعة الأولى 1416 هـ - 1995م.
110. الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي (671هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة الثانية، 1384هـ - 1964م.
111. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1271 هـ - 1952م.

112. جُمِل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (279هـ)، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر - بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996م.
113. جوامع السيرة، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار المعارف - مصر، الطبعة الأولى.
114. الجواهر النقي على سنن البيهقي، علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم "ابن التركماني" (750هـ)، دار الفكر.
115. حاشية السندي على سنن النسائي، محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي (1138هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986م.
116. الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به، عبد الكريم بن عبد الله الخضير، دار المسلم، الرياض، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.
117. حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الأولى 1387 هـ - 1967م.
118. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني "أبو نعيم" (430هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974م.
119. حياة الحيوان الكبرى، محمد بن موسى بن عيسى الدميري (808هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1424 هـ.
120. خلاصة البدر المنير، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن (804هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1989م.
121. الدارس في تاريخ المدارس، عبد القادر بن محمد النعيمي (927هـ)، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1410 هـ - 1990م.
122. الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق السيد عبد الله هاشم، دار المعرفة - بيروت.
123. درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (845هـ)، تحقيق محمد الجليلي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1423 هـ - 2002م.

124. الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ.
125. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرُو جَرْدِي، أبو بكر البيهقي (458هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - 1405 هـ.
126. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق حماد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية، 1387 هـ - 1967م.
127. ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، محمد بن طاهر بن علي المقدسي، المعروف بابن القيسراني (507هـ)، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1996م.
128. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت، الطبعة الرابعة، 1410هـ، 1990م.
129. ذيل الدرر الكامنة في أعيان المائة التاسعة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، 1412هـ - 1992م.
130. الذيل على رفع الإصر أو بغية العلماء والرواة، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق جودة هلال وزميليه.
131. ذيل لب اللباب في تحرير الأنساب، أحمد بن محمد ابن إبراهيم الأزهرى (1086هـ)، تحقيق شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى، 1432 هـ - 2011م.
132. ذيل ميزان الاعتدال، زين الدين عبد الرحيم العراقي (806هـ)، تحقيق علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1416 هـ - 1995م.
133. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سسنه، أبو داود سليمان الأشعث، تحقيق محمد الصباغ، الدار العربية، بيروت.
134. رفع الإصر عن قضاة مصر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1998 م.

135. الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل الاختلاط أم بعد، حاتم بن عارف الشريف، مجلة جامعة أم القرى ج16، العدد 28 شوال 1424هـ.
136. الروض الداني (المعجم الصغير)، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
137. روضة الطالبين وعمدة المفتين، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، تحقيق زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، 1412هـ - 1991م.
138. السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أحمد بن علي بن ثابت " الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق محمد بن مطر الزهراني، دار الصميعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1421هـ - 2000م.
139. سبل السلام، محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني (1182هـ)، دار الحديث.
140. سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى 1415هـ - 1995م.
141. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، محمد ناصر الدين الألباني (1420هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1992م.
142. معرفة أنواع علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (643هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.
143. سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، (273هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
144. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (275هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
145. سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، (279هـ)، تحقيق أحمد شاکر وآخريين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1395هـ - 1975م.

146. سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق شعيب الارنؤوط، وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2004م.
147. السنن الصغرى للنسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي (303هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م.
148. السنن الصغير للبيهقي، تحقيق عبد المعطي أمين قلجعي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي. باكستان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1989م.
149. السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرُوْجَرْدِي، أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424هـ - 2003م.
150. السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، محمد بن عبد الواحد، ضياء الدين المقدسي، تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة، دار ماجد عسيري للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.
151. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، يحيى بن معين بن عون (233هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م.
152. سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، أحمد بن محمد غالب، المعروف بالبرقاني (425هـ)، تحقيق مجدي السيد ابراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع.
153. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1414هـ.
154. سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني، تحقيق علي حسن عبد الحميد، دار عمار، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
155. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ)، تحقيق محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
156. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (275هـ)، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

- 157.سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء، عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي (264 هـ)، تحقيق أبو عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، 2009م.
- 158.سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، علي بن عمر الدارقطني (385هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الأولى، 1404 - 1984م.
- 159.سؤالات السلمي للدارقطني، محمد بن الحسين النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (412هـ)، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، 1427هـ.
- 160.سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي الجرجاني (427هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف-الرياض، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984م.
- 161.سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، (234هـ)، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- 162.سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م.
- 163.سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ - 1985م.
- 164.السيرة النبوية على ضوء القرآن والسنة، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (1403هـ)، دار القلم-دمشق، الطبعة الثامنة-1427هـ.
- 165.السيرة النبوية، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، 1395هـ - 1976م.
- 166.السيال الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (1250هـ)، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.

167. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي، (1089هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق-بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ - 1986م.
168. شرح السنة، الحسين بن مسعود بن محمد البغوي (516هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.
169. شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين ابن أبي العز الحنفي، (792هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة العاشرة، 1417هـ - 1997م.
170. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (1421هـ)، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة 1426 هـ.
171. شرح سنن أبي داود، محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني (855هـ)، تحقيق خالد المصري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.
172. شرح صحيح البخاري، ابن بطلال علي بن خلف بن عبد الملك (449هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2003م.
173. شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (795هـ)، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
174. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (321هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - 1415 هـ، 1494 م.
175. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (311هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
176. صحيح أبي داود - الأم، محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1423 هـ - 2002 م.
177. الضعفاء والمتروكون، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (597هـ)، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ .

178. الضعفاء والمتروكون، أحمد بن شعيب النسائي (303هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
179. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر السخاوي (902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
180. طبقات الأولياء، عمر بن علي بن أحمد" ابن الملقن" (804هـ)، تحقيق نور الدين شريبه، مكتبة الخانجي، بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1415 هـ - 1994 م.
181. طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.
182. طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى (526هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة - بيروت.
183. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (771هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.
184. طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد، تقي الدين ابن قاضي شعبة (851هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، 1407 هـ.
185. طبقات الشافعية، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني (1014 هـ)، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402 هـ - 1982 م.
186. طبقات الفقهاء الشافعية، عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح (643هـ)، تحقيق محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
187. الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلام (224هـ)، تحقيق مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة - الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
188. العبر في خبر من غير، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.

189. عُجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب، محمد بن موسى بن عثمان، أبو بكر الحازمي، (584هـ)، تحقيق عبد الله كنون، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1393 هـ - 1973م.
190. العرش وما رُوي فيه، محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (297هـ)، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.
191. علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (327هـ)، تحقيق سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، طابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
192. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج الجوزي (597هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، 1401هـ-1981م.
193. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985م.
194. عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن إسحاق بن أسباط "ابن السُّني" (364هـ)، تحقيق كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة - بيروت.
195. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير العظيم آبادي (1329هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، 1415 هـ.
196. عيون الأثر في فنون المغازي والشمال والسير، محمد بن محمد بن محمد، ابن سيد الناس اليعمري، (734هـ)، تعليق إبراهيم محمد رمضان، دار القلم - بيروت، الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1993م.
197. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852 هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

198. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (795هـ)، تحقيق محمود عبد المقصود، وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1996 م.
199. فتح العزيز بشرح الوجيز المسمى بـ "الشرح الكبير"، عبد الكريم بن محمد الرافعي (623هـ)، دار الفكر.
200. فضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1403 هـ - 1983 م.
201. الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة بن مصطفى الزحيلي، دار الفكر - سورية - دمشق.
202. الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة، عبد الرحمن بن عبد الخالق اليوسف، مكتبة ابن تيمية، الكويت، الطبعة الثالثة، 1406 هـ - 1986 م.
203. قاعدة جلية في التوسل والوسيلة، أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني (728هـ)، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، مكتبة الفرقان - عجمان، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2001 م.
204. قرة العينين برفع اليدين في الصلاة، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (256هـ)، تحقيق أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1983 م.
205. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد بن محمد سعيد بن قاسم، جمال الدين القاسمي (1332هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
206. القواعد، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (795هـ)، دار الكتب العلمية.
207. القولُ البديعُ في الصلّةِ على الحبيبِ الشّفيّع، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (902هـ)، دار الريان للتراث.
208. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ - 1992 م.
209. الكامل في التاريخ، علي بن أبي الكرم بن عبد الكريم الجزري، عز الدين ابن الأثير (630هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

210. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (365هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.
211. كتاب الأمثال في الحديث النبوي، عبد الله بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (369هـ)، تحقيق عبد العلي حامد، الدار السلفية - بومباي - الهند، الطبعة الثانية، 1408هـ - 1987م.
212. كتاب الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله (224هـ)، تحقيق خليل محمد هراس، دار الفكر - بيروت.
213. كتاب الضعفاء، محمد بن عمرو بن موسى، أبو جعفر العقيلي (322هـ)، تحقيق حمدي السلفي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
214. كتاب الطبقات الكبير، محمد بن سعد بن منيع الزهري (230هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.
215. الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، إبراهيم بن محمد بن خليل "سبط ابن العجمي" (841هـ)، تحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.
216. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب المشهور باسم حاجي خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م.
217. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (597هـ)، تحقيق علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
218. كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي نور الدين السندي (1138هـ)، دار الجيل - بيروت.
219. الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حماد بن مسلم الدولابي (310هـ)، تحقيق أبو قتيبة الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
220. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، بركات بن أحمد بن محمد "ابن الكيال" (929هـ)، عبد القيوم عبد رب النبي، دار المأمون . بيروت، الطبعة الأولى، 1981م.

221. لب الباب في تحرير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار صادر - بيروت.
222. لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ، محمد بن محمد بن محمد، ابن فهد الشافعي (871هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م.
223. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور (711هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - 1414 هـ.
224. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، 1390هـ - 1971م.
225. اللحة البدرية في الدولة النصرية، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد مسعود حبران، المطبعة السلفية.
226. المبسوط، محمد بن أبي سهل السرخسي (483هـ)، دار المعرفة - بيروت، 1414هـ - 1993م.
227. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان البستي (354هـ)، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، 1396هـ.
228. مجمع البحرين في زوائد المعجمين "المعجم الأوسط والمعجم الصغير للطبراني"، علي بن أبي بكر الهيثمي (807هـ)، تحقيق عبد القدوس بن محمد نذير، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
229. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (807هـ)، حَقَّقَهُ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ حسين سليم أسد الداراني، دَارُ الْمَأْمُون لِلنَّشْرَاتِ.
230. المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
231. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (395هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - 1406 هـ - 1986 م.

232. مجموع الفتاوى، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (728هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ - 1995م.
233. المجموع شرح المذهب، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار الفكر.
234. المحرر في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي (744هـ)، تحقيق يوسف المرعشلي، وزميليه، دار المعرفة - لبنان - بيروت، الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.
235. المحلى بالآثار، علي بن سعيد بن حزم الظاهري (456هـ)، دار الفكر - بيروت.
236. مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (666هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، 1420هـ - 1999م.
237. مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم، عمر بن علي بن أحمد سراج الدين ابن الملن، تحقيق عبد الله اللحيدان، وسعد آل الحميد، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى (1411هـ).
238. مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمُعطَّلَة، الأصل لابن قيم الجوزية (751هـ)، المختصر محمد بن محمد بن عبد الكريم "ابن الموصلي" (774هـ)، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
239. مختصر خلافيات البيهقي، أحمد بن فرح بن محمد الإشبيلي (699هـ)، تحقيق ذياب عقل، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
240. المختلطين، خليل بن كيكليدي الدمشقي العلاني (761هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، علي عبد الباسط مزيد، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
241. المخصص، علي بن إسماعيل بن سيده (458هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1996م.
242. المدخل إلى كتاب الإكليل، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه "أبو عبد الله الحاكم" (405هـ)، تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة - الإسكندرية.

243. المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث (275هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ.
244. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي (739هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.
245. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، الملا الهروي القاري (1014هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.
246. مساوي الأخلاق ومذمومها، محمد بن جعفر بن شاكر الخرائطي (327هـ)، تحقيق مصطفى الشلبي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.
247. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن حمدويه "الحاكم"، (405هـ)، دار المعرفة - بيروت.
248. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (204هـ)، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1999م.
249. مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (307هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، 1404هـ - 1984م.
250. مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي (255هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ - 2000م.
251. مسند الروياني، محمد بن هارون أبو بكر الروياني (307هـ)، تحقيق أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ.
252. مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1984م.
253. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم "صحيح مسلم"، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري (261هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

254. مسند أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، إسماعيل بن عمر بن كثير (774هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، دار الوفاء - المنصورة، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1991م.
255. مسند عبد الله بن عمر، محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي (273هـ)، تحقيق أحمد عرموش، دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى، 1393هـ.
256. المسند، الهيثم بن كليب بن سريج الشاشي (335هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1410هـ.
257. المسند، للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، (241 هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م
258. المسند، محمد بن إدريس الشافعي (204 هـ)، الطبعة الأولى 1405 هـ - 1980م. دار الكتب العلمية، بيروت.
259. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عمرو اليحصبي (544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
260. مشكاة المصابيح، محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (741هـ)، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة، 1985م.
261. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري (840هـ)، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، الطبعة الثانية، 1403 هـ.
262. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي " الفيومي " (770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
263. المصنف في الأحاديث والآثار، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، (235هـ)، كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409 هـ.
264. المصنف، عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني (211هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
265. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى، 1419هـ.

266. المعالم الأثرية في السنة والسيرة، محمد شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة الأولى - 1411 هـ.
267. معالم السنن، حمد بن محمد بن إبراهيم "الخطابي" (388هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى 1351 هـ - 1932 م.
268. معالم مكة التاريخية والأثرية، عاتق بن غيث بن زوير البلادي (1431هـ)، دار مكة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1400 هـ - 1980 م.
269. معجم ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن درهم، أبو سعيد بن الأعرابي (340هـ)، تحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
270. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة.
271. معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995 م.
272. معجم الشيوخ الكبير للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (748هـ)، الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
273. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني (360هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة.
274. المعجم المختص بالمحدثين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م.
275. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، أبو عبيد البكري (487هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـ.
276. معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (395هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 هـ - 1979 م.
277. معجم مؤلفات العلامة ابن الملقن المخطوطة بمكتبات المملكة العربية السعودية، للشيخ ناصر بن سعود السلامة، دار الفلاح - مصر دار أطلس بالرياض.

278. معرفة الثقافات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (261هـ)، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
279. معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (430هـ)، تحقيق عادل العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى 1419 هـ - 1998 م.
280. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه "الحاكم" (405هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، 1397 هـ - 1977 م.
281. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، (277هـ)، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401 هـ - 1981 م.
282. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، زين الدين العراقي (806هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1426 هـ - 2005 م.
283. المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق نور الدين عتر.
284. مفاتيح الغيب، محمد بن عمر بن الحسن الرازي (606هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - 1420 هـ.
285. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (902هـ)، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، 1405 هـ - 1985 م.
286. مقاييس نقد متون السنة، مسفر غرم الله الدميني، الطبعة الأولى، 1404 هـ - 1984 م.
287. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مُقْبَلُ بْنُ هَادِي بْنِ مُقْبَلِ الْوَادِعِيِّ (1422هـ)، دَارُ الْآثَارِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، صَنْعَاءُ - الْيَمَنُ، الطبعة الثالثة، 1425 هـ - 2004 م.
288. المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد، إبراهيم بن محمد ابن مفلح، (884هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، 1410 هـ - 1990 م.
289. المقنع في علوم الحديث، عمر بن علي بن أحمد "ابن الملقن" (804هـ)، عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى، 1413 هـ.

290. من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة الأولى 1426هـ - 2005 م.
291. من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (رواية المروزي)، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (241هـ)، صبحي السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
292. المناسك، سعيد بن أبي عروبة (156هـ)، تحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2000 م.
293. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن بالهند، الطبعة الثالثة، 1408 هـ.
294. مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، مرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.
295. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثالثة.
296. المنتخب من كتاب العلل للإمام أحمد للخلل، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (620هـ)، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1998 م.
297. المنتخب من مسند عبد بن حميد (249هـ)، تحقيق الشيخ مصطفى العدوي، دار بلنسية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1423هـ - 2002م.
298. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (597هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ - 1992 م.
299. المنتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود (307هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى 1417 هـ.
300. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (676هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ.

301. منهج الحافظ ابن الملقن في تعقباته على الحاكم النيسابوري من خلال كتاب البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، عبد الله كريم عليوي الناصري، مجلة العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، الاصدار 31، سنة 2012م.
302. منهج النقد عند المحدثين ويليهِ كتاب التمييز لمسلم، محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1410هـ-1990م.
303. منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر الحلبي، دار الفكر دمشق-سورية، الطبعة الثالثة 1418هـ -1997م.
304. المنهج النقدي عند المتقدمين من المحدثين وأثر تباين المنهج، حسن فوزي الصعيدي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس - القاهرة 1421هـ.
305. المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، محمد بن إبراهيم بن جماعة، بدر الدين (733هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، 1406هـ.
306. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الحنفي (874هـ)، تحقيق محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
307. المذهب في فقه الإمام الشافعي، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (476هـ)، دار الكتب العلمية.
308. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي بن عبد القادر "المقريزي"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ.
309. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الطبعة الثانية، دار السلاسل - الكويت، 1427 هـ.
310. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف مانع بن حماد الجهني، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 1420 هـ.
311. موضح أوهام الجمع والتفريق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (463هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.
312. الموقظة في علم مصطلح الحديث، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثانية، 1412 هـ.

313. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (748هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1382هـ - 1963م.
314. ناسخ الحديث ومنسوخه، عمر بن أحمد بن عثمان "ابن شاهين" (385هـ)، تحقيق سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
315. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الحنفي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
316. نزهة الألباب في الألقاب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ - 1989م.
317. نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر، يحيى بن عبد الله بن علي بن مفرج، المعروف بالرشيد العطار (662هـ)، مشعل المطيري، دار ابن حزم، الطبعة الأولى 1423هـ - 2002م.
318. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (852هـ)، تحقيق عبد الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، الطبعة الأولى، 1422هـ.
319. النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، علي بن محمد بن عبد الملك "ابن القطان الفاسي"، دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.
320. نظم العقيان في أعيان الأعيان، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق فيليب حتي المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
321. النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد بن عبد الكريم الجزري "ابن الأثير" (606هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
322. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد أبو شهبة (1403هـ)، دار الفكر العربي.

323. ويكيبيديا الموسوعة الحرة www.wikipedia.org

فهرس الموضوعات

أ.....	الآية القرآنية.....
ب.....	إهداء.....
ج.....	شكر وتقدير.....
ه.....	مُقدِّمة.....
1	تمهيد ابن المُلقِّن وكتابه "البدر المنير".....
2	المبحث الأول ترجمة ابن المُلقِّن.....
3.....	المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:.....
4.....	المطلب الثاني: مولده ونشأته:.....
5.....	المطلب الثالث: رحلاته العلمية، وشيوخه وتلاميذه.....
8.....	المطلب الرابع: مذهبه الفقهي، وعقيدته.....
10.....	المطلب الخامس: آثاره العلمية، وأقوال العلماء فيه.....
16.....	المطلب السادس: محنته ووفاته.....
17	المبحث الثاني كتاب البدر المنير.....
18.....	المطلب الأول: أصل الكتاب وموضوعه.....
18.....	المطلب الثاني: أهمية الكتاب.....
21.....	المطلب الثالث: منهج ابن المُلقِّن العام في كتاب البدر المنير.....
	الفصل الأول الدراسة التطبيقية نماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن
29.....	الملقِّن في كتابه " البدر المنير".....
	المبحث الأول الحديث الصحيح: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن المُلقِّن
30	بالصحة.....
31.....	المطلب الأول: أحاديث الصحيحين.....
75.....	المطلب الثاني: أحاديث السنن الأربعة التي صححها ابن الملقِّن.....
138	المطلب الثالث: الأحاديث خارج الكتب الستة:.....
	المبحث الثاني الحديث الحسن والجيد: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم عليها الإمام ابن المُلقِّن
156.....	بالحسن أو الجودة.....
157	المطلب الأول: الأحاديث التي حسنَّ ابن المُلقِّن أسانيدھا.....
219	المطلب الثاني: الأحاديث التي جودَّ ابن المُلقِّن أسانيدھا.....

المبحث الثالث الحديث الضعيف: دراسة تطبيقية لأحاديث حكم ابن الملقن على أسانيد	
بالضعف	258.....
الفصل الثاني منهج الإمام ابن الملقن في نقد الأسانيد	473.....
المقدمة	474.....
أولاً: تعريف النقد لغة واصطلاحاً:	475
ثانياً: أهمية النقد عند المحدثين:	476
ثالثاً: مهمة المحدث الناقد:	477
المبحث الأول منهج ابن الملقن في تصحيح الأسانيد	478.....
التمهيد: تعريف الحديث الصحيح عند ابن الملقن وغيره	479
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالصحة.	480
المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين صحح ابن الملقن أحاديثهم.	482
المطلب الثالث: ألفاظ ابن الملقن في التصحيح.	483
المبحث الثاني منهج ابن الملقن في تحسين وتجويد الأسانيد	484.....
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالحسن.	491
المطلب الثاني: مراتب الرواة الذين حسن ابن الملقن أحاديثهم.	492
المطلب الثالث: منهج ابن الملقن في الحديث الجيد.	493
المطلب الرابع: مراتب الرواة الذين جود ابن الملقن أحاديثهم.	495
المطلب الخامس: ألفاظ ابن الملقن في التحسين و التجويد.	496
المبحث الثالث منهج ابن الملقن في تضعيف الأسانيد	497.....
التمهيد: تعريف الحديث الضعيف، الاحتجاج بالحديث الضعيف وشروط العمل به، وارتقاء	
الحديث الضعيف إلى الحسن لغيره.	498
المطلب الأول: منهج ابن الملقن في الحكم على الأسانيد بالضعف.	503
المطلب الثاني: ألفاظ ابن الملقن في التضعيف.	506
الخاتمة.	507.....
الفهارس العامة	512.....
فهرس الآيات القرآنية	513.....
فهرس الأحاديث	514.....
فهرس الرواة المترجم لهم جرحاً وتعديلاً ⁰ .	522.....

545.....	فهرس الأعلام
547.....	ثبث المصادر والمراجع
577.....	فهرس الموضوعات
580.....	ملخص البحث

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم، واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.
أما بعد:

فهذا بحث بعنوان: "منهج الإمام ابن المُلقّن في نقد الأسانيد من خلال كتابه "البدر المنير" دراسة تطبيقية".

انتقدت الباحثة مائة وخمسين حديثاً من "كتاب البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار في الشرح الكبير"، وقامت بتخريجها ودراسة أسانيدھا حسب أصول البحث العلمي، ومن ثم حاولت استنباط منهج ابن الملقن في الحكم على الأحاديث قبولاً و رداً.
وجاء البحث في مقدمة و تمهيد و فصلين و خاتمة.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها أهمية الموضوع و بواعث اختياره، وأهداف البحث، منهج البحث وطبيعة عملي فيه.

وأما التمهيد: فقد تناولت فيه ابن المُلقّن وكتابه "البدر المنير". حيث ترجمت للإمام ابن الملقن، وعرّفت بكتابه و بمنهجه فيه.

الفصل الأول: دراسة تطبيقية لنماذج من الأحاديث التي حكم عليها الإمام ابن الملقن في كتابه "البدر المنير".

والفصل الثاني: منهج الإمام ابن المُلقّن في نقد الأسانيد.

قدمت له بتعريف النقد و أهميته، وقسمته إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: تناولت فيه منهج ابن المُلقّن في تصحيح الأسانيد.

المبحث الثاني: منهج ابن المُلقّن في تحسين وتجويد الأسانيد.

المبحث الثالث: منهج ابن المُلقّن في تضعيف الأسانيد.

ثم أنهيت البحث بخاتمة بيّنت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات، وذيلته بالفهارس.

والحمد لله رب العالمين،،،

Abstract

All praise is for Allah the Exalted and may the peace and blessings of Allah's prayers, peace and blessings be upon him and his family and those who faithfully follow in their footsteps until the Day of Resurrection.

To commence,

This research is titled " Imam Ibn al-Molaqqin approach in examining isnaads through his book Al-Badr Al-Muneer" "Impirical Study".

The researcher selected 150 hadiths from the book "Al Badr Al Munir in authenticating hadiths and relics in Sharh al-Kabir", and authenticated and examined the chains of their narrations in accordance with the scientific research determinants, and then sought to infer the approach of Ibn al-Mulaqqin in the validation/non-validation of hadiths.

The research included an introduction, preamble, two chapters, and conclusion.

The introduction: the researcher shed light on the significance of the issue, reasons for choosing the topic, goals of the research, approach and role of the researcher.

Preamble: the researcher focused on Ibn al-Mulaqqin and his book "Al Badr Al Muneer", inserted some translations of imam Ibn al-Mulaqqin's works, and highlighted the content of the book and the relevant approach.

The first chapter: an applied study for examples of hadiths authenticated by imam Ibn al-Mulaqqin in his book "Al Badr Al Muneer".

The second chapter: the approach of Ibn al-Mulaqqin in critically analyzing the chain of narrations.

The researcher first highlighted the definition and importance of critique, and broke down this chapter into three sections as follows:

First section: approach of Ibn al-Mulaqqin in correcting the narration chain

Second section: approach of Ibn al-Mulaqqin in enhancing and improving the compilation of narrations.

Third section: approach of Ibn al-Mulaqqin in recounting weak Hadiths

The research was concluded with a summary implying the most important results and recommendations followed by the index.

Praise be to Allah, Lord of the Worlds